

إسرائيل
من الداخل

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء. محمد إبراهيم الدويري

تحرير وإشراف: د. دلال محمود، د. صبحي عسيلة

الإخراج الفني:

أحمد حسني

حقوق الطبع محفوظة



رقم الإيداع: 2024 / 14399

ISBN: 978 - 977 - 87432 - 5 - 8

100 شارع الميرغني

مصر الجديدة - القاهرة - مصر

الهاتف: + 20226905861 - + 20226905862 - + 20226905863

info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

4	 الافتتاحية
	الفصل الأول:
6	 الطريق إلى إنشاء الدولة
	الفصل الثاني:
42	 النظام السياسي والأحزاب والنقابات في إسرائيل
	الفصل الثالث:
82	 المؤسسات والأجهزة الأمنية في إسرائيل
	الفصل الرابع:
180	 المجتمع الإسرائيلي
	الفصل الخامس:
218	 الإعلام والرأي العام الإسرائيلي
	الفصل السادس:
286	 الاقتصاد الإسرائيلي
	الفصل السابع:
322	 السياسة الخارجية لإسرائيل
358	 الخاتمة

الافتتاحية

إن المعرفة ليست أحد مكونات الثقافة العامة للمواطنين في أي دولة فحسب، بل يجب التعامل مع المعرفة باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من محددات الأمن القومي، فهي تمثل المجال الواسع والحقيقي أمام قدرة الإنسان أو المواطن على أن يبلور الصورة الكاملة حول كل ما يحيط به من تطورات، سواء كانت إيجابية أم سلبية، خاصة في هذا العالم الذي أصبح قرية صغيرة، وأصبحت المعرفة متاحة أمام الجميع.

ومن هنا تتجلى القيمة الحقيقية التي تتطلب أن يتعرف المواطن على أهم دوائر الأمن القومي المصري التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على بلاده في حاضرها ومستقبلها، ومن ثم تأتي إسرائيل على قمة هذه الاهتمامات في ضوء مجموعة من الاعتبارات العديدة، من أهمها تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي القائم منذ 1948، هذا الصراع الذي لم ينتهِ حتى الآن، ولا تزال إسرائيل تحتل كلاً من الضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان السورية وتحاصر قطاع غزة، بل وتحتل أجزاء منه خلال الحرب الإسرائيلية على القطاع التي بدأت في السابع من أكتوبر 2023.

وتعد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية التي تم توقيعها بين الدولتين في 26 مارس 1979 نقطة تحول رئيسية في تاريخ هذا الصراع؛ إذ إنها فتحت المجال أمام توقيع معاهدات سلام أخرى بين إسرائيل وبعض الدول العربية. وكان من المأمول استكمال هذا المسار من خلال تنفيذ مبادرة السلام العربية المطروحة عام 2002 التي ركزت في جوهرها على ضرورة تنفيذ مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الشامل مقابل السلام الشامل، غير أنه -مع الأسف- لم يُكتب النجاح لمسيرة السلام كما كان مأمولاً لها.

ورغم أهمية ما سبق، إلا أنه ليس من المنطق أن نركز في متابعتنا لإسرائيل على مجال الصراع العربي الإسرائيلي فقط، لكن من الضروري أن تشمل المعرفة كافة المجالات الداخلية والخارجية لهذه الدولة بلا استثناء من أجل أن تكون منظومة الفهم متكاملة وواضحة. ويمكن على هذا الأساس تفهم كل السياسات الصادرة عن إسرائيل مهما كانت أهدافها، وبالتالي يصبح من السهولة نسبياً التنبؤ بكل التحركات التي تقوم بها على كافة المستويات، خاصة في مواجهة ما يتعلق بالدولة المصرية، وهذا هو حجر الزاوية في معرفة إسرائيل.

من المؤكد أن دراسة دولة مثل إسرائيل تعد على درجة كبيرة من الأهمية، من حيث أهمية التعرف على عوامل القوة أو عناصر القوة الشاملة التي تدعم من وضعيتها إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي، وأيضاً عوامل الضعف التي تعاني منها وكيف تعالجها أو تواجهها، وإلى أي مدى يمكن أن تتعاظم عوامل القوة أو تتضاءل عوامل الضعف.

ولا شك أن كل من يهتم بدراسة إسرائيل من الداخل لا بد أن يتطرق أو يتعمق في العديد من المكونات الرئيسية لهذه الدولة، ابتداء من متى وكيف نشأت وظروف نشأتها، ولا سيما طبيعة الحراك الخارجي الذي ساعدها على هذه النشأة والانضمام إلى الأمم المتحدة عام 1948، وكذا طبيعة نظام الحكم وأسلوب الانتخابات، وما هي المؤسسات التشريعية والسلطات التنفيذية والقضائية وطبيعة التعامل بينها ومدى استقلالية هذه السلطات. بالإضافة إلى طبيعة الحياة السياسية والأحزاب المختلفة، سواء أكانت أحزابًا سياسية أو دينية، ومدى قوتها وتأثيرها، وطبيعة الحراك السياسي في الدولة.

وبالتوازي مع ذلك، من الضروري التطرق إلى التعرف عن قرب على المؤسسات التي ساهمت في تأسيس الدولة والحفاظ على قوتها، وأعني هنا تحديدًا المؤسسات والأجهزة الأمنية والعسكرية التي لا تزال تُعتبر من أهم القوى التي تلعب أدوارًا هامة في دعم الدولة على كافة المستويات، بما في ذلك المجال السياسي، حيث لعبت هذه الأجهزة دورًا هامًا في دعم مسار التطبيع الإسرائيلي العربي.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن استكمال معرفة إسرائيل دون أن نعلم مدى تقدمها في المجالات العلمية والبحثية، وكيف استثمرت الدولة هذه المجالات في أن تكون لها مكانة علمية في المجتمع الدولي، وكذا طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي ومدى قوته والقدرات التي يمتلكها، هذا بالإضافة إلى دور النقابات العمالية والمجتمع المدني داخل إسرائيل.

كما أن السياسة الخارجية الإسرائيلية تُعد أمرًا جديرًا بالبحث والتحقيق من أجل أن نتعرف على طبيعة توجهاتها على المستويين الإقليمي والدولي منذ تأسست عام 1948، وكيف اعتمدت إسرائيل قبل قيامها وتحديدًا منذ وثيقة المؤتمر الصهيوني الأول (مؤتمر بازل) عام 1897 على دعم أطراف وقوى خارجية ودول عظمى، والتي بدأت بالاعتماد على بريطانيا منذ بداية القرن الماضي، ثم تحولت البوصلة نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل حاليًا الداعم الأول لإسرائيل في العالم، ولا سيما في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهي علاقة من نوع خاص لا بد أن تأخذ حقلها من الدراسة المتعمقة.

وفي ضوء ما سبق فإن معرفة إسرائيل أصبحت بمرور الوقت من أهم القضايا التي يجب أن تكون جزءًا من الاهتمامات، ليس فقط على مستوى الدولة، بل على مستوى المواطن المصري من أجل نشر الوعي المطلوب دون تهويل أو تهوين، فنحن نتعامل مع دولة لا تزال لديها أهداف توسعية، ولا تزال تواصل تمسكها بعدم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وبالتالي ما زالت مخاطر عدم الاستقرار في المنطقة قائمة مما يتطلب أن نكون على قدر الكافي من معرفة كل ما يتعلق بهذه الدولة التي ترتبط معها بمعاهدة سلام منذ أكثر من 45 عامًا.

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الفصل الأول

الطريق إلى إنشاء الدولة

إعداد وتحريـر

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور الأول

حجر الأساس: المؤتمر الصهيوني الأول

وُجدت دولة إسرائيل في مايو 1948، ومنذ ذلك التاريخ وهي موضوع هام للدراسة والبحث؛ إذ إن نشأتها غير الطبيعية، والقائمة على احتلال وطن والعمل على تفريغها من سكانه، وتبني العنف ركيزة لتثبيت أركان الدولة الناشئة، ثم تعدد الحروب والأزمات التي نتجت عن سياساتها في المنطقة؛ كلها اعتبارات تجعل من إسرائيل حالة شديدة الخصوصية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصر.

هذه الخصوصية التي تميز الأمن الإسرائيلي وتعكس تداخله مع الحياة السياسية والاجتماعية في إسرائيل، تدفع للتساؤل حول الجذور التاريخية المنتجة لهذه الحالة من الهاجس الأمني. ويتم هذا من خلال العناصر التالية: الصهيونية ودورها في تأسيس الدولة، الدور العسكري في إعلان دولة إسرائيل، العوامل المساهمة / المؤثرة في تشكيل نظرية الأمن الإسرائيلي، أسس نظرية الأمن الإسرائيلي.

على الرغم من أن الأفكار الصهيونية المتعلقة بالإقليم الذي يكون وطنًا قوميًا لليهود قد سبقت ظهور الحركة الصهيونية السياسية، إذ كانت أول دعوة لإنشاء وطن قومي لليهود تمهيدًا لإنشاء إمبراطورية عالمية عبر عنها "هنري هيس" في كتاب باسم "نداء اليهود" عام 1619، وفي عام 1798 نشرت عدة أعمال لمفكرين يهود بهذا المعنى أبرزها رسالة أكاديمية بعنوان "إلى الإخوان في الدين"، وتوصل كاتبها (إيطالي الجنسية) إلى ضرورة إقامة دولة يهودية في فلسطين ليعود أبناء الرب إلى الأرض المقدسة.

وفي عام 1896، قدم تيودور هرتزل كتابه الشهير "الدولة اليهودية" ليؤكد فيه قناعته بأن فلسطين هي الوطن التاريخي لليهود، لبدأ بعدها بعام واحد عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا لبحث كيفية تحقيق هذا الهدف.

بعد أن شعر هرتزل بالإحباط بسبب عدم حماس أغنياء اليهود للمساعدة في تمويل مشروعه للعمل على إقامة وطن قومي لليهود، يكون إما في فلسطين أو الأرجنتين أو أوغندا. وكان هذا المؤتمر يضم كل الجاليات اليهودية من 15 دولة تقريبًا بإجمالي 204 حاضرين، بهدف العمل على تنفيذ هذا المشروع، وقد كان الأساس بإنشاء ما يعرف ببرنامج بازل.

نجح تيودور هرتزل في الترويج لفكرة العودة إلى فلسطين وإقامة وطن لليهود هناك. وتبلور ذلك النجاح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا عام 1897 الذي وضع ما عُرف فيما

بعد باسم "برنامج بازل" الصهيوني، والقرار الأساسي الذي اتخذته المؤتمر هو "الهدف الصهيوني هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام". ومع هذا الهدف الرئيسي بعض الأهداف الأخرى المكتملة والتي يمكن اعتبارها الوسائل اللازمة لإيجاد وطن قومي لليهود، وهي:

1. بناء قوة عسكرية متطورة.
2. الحصول على دعم واعتراف الدول الكبرى.
3. زيادة الهجرة اليهودية بشكل منظم واستقطاب جميع يهود العالم.
4. التصنيع العسكري وامتلاك الأسلحة "الاستراتيجية".
5. التوسع على الأراضي العربية، وتحقيق حلم "إسرائيل" من النيل إلى الفرات.

ومن ثم اتخذت عدة قرارات في المؤتمر:

1. تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبمعنى آخر تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين، والحرفيين، والمهنيين، والبناء على قواعد صالحة.
2. تنظيم اليهود وربطهم بالحركة الصهيونية، مع تقوية الشعور اليهودي القومي والضمير القومي.
3. اتخاذ السبل والتدابير للحصول على تأييد دول العالم للهدف الصهيوني (إعطائه شرعية دولية)، من خلال اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على موافقة الحكومات، التي يجب الحصول عليها، لتحقيق هدف الصهيونية.
4. ومن الناحية التنفيذية، أسس المؤتمر "المنظمة الصهيونية العالمية"، وانتخب هرتزل رئيساً للمنظمة الصهيونية، وتم إقرار النظام الداخلي للمنظمة وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية، فمنح حق العضوية لكل يهودي في العالم يلتزم ببرنامج بازل، ويدفع اشتراكاً سنوياً يسمى "شيك"، وهو وحدة العملة التي كان يتداولها العبرانيون القدامى. وللمنظمة رئيس ولجنة تنفيذية ومجلس عام يتمتع بصلاحياته المؤتمر في فترات عدم انعقاد المجلس. كما أقر المؤتمر شكل العلم الصهيوني (ترس داود) ونشيداً قومياً.
5. تشكيل الجهاز التنفيذي "الوكالة اليهودية" لتنفيذ قرارات المؤتمر، ومهمتها جمع الأموال في صندوق قومي لشراء الأراضي وإرسال مهاجرين يهود لإقامة مستعمرات في فلسطين.

وجدير بالذكر أن مؤتمر بازل قد تعمد أن يستعمل في قراره الرئيسي تعبير "وطن" أو (Home) لأسباب دبلوماسية، بينما كان القصد الحقيقي للمؤتمر منذ البداية هو "دولة يهودية". وقد أكد

هرتزل نفسه هذه الحقيقة في مذكراته بقوله: "لو أردت أن ألخص مؤتمر بازل بكلمة واحدة- وهي كلمة سأحرص على ألا أتلفظ بها علناً- لقلت: "في مؤتمر بازل أرسيت أسس الدولة اليهودية".

كان مؤتمر بازل انعطافة أساسية في تاريخ الحركة الصهيونية، ولكنه على الرغم من ذلك مجرد خطوة على طريق طويل، وهكذا توجهت الحركة الصهيونية، بعد ذلك المؤتمر، للعمل على جبهتين في وقت واحد: الجبهة الداخلية بهدف استكمال تنظيماتها وكسب ولاء اليهودية العالمية، والجبهة الخارجية بهدف كسب تأييد حركة الاستعمار الأوروبي العالمي.

وتتوالى المؤتمرات،،

تميز نشاط الحركة الصهيونية حتى عام 1917 بعدم وجود ملامح محددة لحدود الدولة المأمولة، سوى بعض الأفكار الفردية المتباينة التي تعبر عن اجتهادات شخصية في ضوء التفسيرات الدينية والتاريخية، تراوحت بين "الوعد الإلهي" و"حدود الآباء" لإقامة الوطن القومي بين نهري الفرات والنيل، في حين طالب البعض بضم "عكا" لإقامة هذه الدولة. ولم يكن هذا التعيين للحدود بعيداً عن الممكن، وتوقف تعيين الحدود على محصلة التفاعل بين إمكانيات اليهود (الاقتصادية والعسكرية)، والتفاهم مع الدولة العظمى في هذا التوقيت (بريطانيا)، وكذلك التواجد اليهودي الفعلي على أرض فلسطين. وقد تبلورت هذه المحصلة في وعد بلفور عام 1917، واستمرت الحركة على الأرض مستمرة، وكاد اليهود يعلنون إقامة دولتهم على أرض فلسطين في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، لكن حال اندلاع الحرب العالمية الثانية دون ذلك فشارك اليهود بفرقة عسكرية كاملة مع معسكر الحلفاء متعاونين مع الجيش البريطاني، ومنطقة عمل هذه الفرقة كانت فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.

وفي تطور دبلوماسي موازٍ عقد مؤتمر بلتيمور عام 1942، وطالب اليهود فيه رسمياً بإقامة دولة لهم غرب الأردن وشرقه. وهذا يعني أن الفكر الصهيوني قد توصل إلى القناة التالية فيما يتعلق بحدود الدولة المنشودة لهم في فلسطين، هذه القناة تقوم على أساس وجود ثلاثة أنواع من الحدود:

1. **الحدود المؤقتة:** والتي تهدف لإيجاد كيان سياسي لحدود الدولة اليهودية، على أن تضم أكبر مساحة ممكنة من فلسطين، وهذا يتوقف على قوتهم العسكرية.

2. **الحدود الممكنة:** والتي يمكن أن تتحقق بالتوسع على الأرض لتضم المناطق المتاخمة لفلسطين من الدول العربية المجاورة، وهذه الحدود يمكن تحقيقها بعد مرحلة الاستقرار وإعلان الدولة والاعتراف الدولي بهذه الدولة، وهذا أيضاً يتوقف على القوة العسكرية الإسرائيلية، وقدرة القوات الإسرائيلية على التصدي لاحتمالات المقاومة العربية لهذا الوضع.

3. الحدود الموسعة: وهي من النيل للفرات، وتذكر بعض الكتابات أنها من المغرب للفرات، وهذا في المستقبل البعيد من عمر الدولة اليهودية المنشودة وتتوقف على العديد من الاعتبارات.

الدور العسكري في إعلان دولة إسرائيل:

أقيمت مستعمرة داجانيا، بواسطة العمال اليهود، كأول مستعمرة جماعية "كيبوتز"، ومنذ ذلك الوقت أخذت فكرة الكيبوتزيم تنتشر بين المستعمرات بواسطة من أسموهم الرواد من المستوطنين اليهود. اعتبرت المستعمرات بمثابة مراكز للعمل الصهيوني، ورمز للعقيدة الصهيونية، التي برزت منذ البداية في شعار "المحراث والسيف"، وتطورت إلى "العمل والدفاع"، الذي كان يطلق عليه ديفيد بن جوريون "البنائين، المقاتلين". ولذلك تحدد الهدف من المستعمرات الجماعية وأهدافها، في:

1. أن يكون سكانها من المقاتلين البنائين، الذين يعملون من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية بالاستيلاء على فلسطين عن طريق غزو الأرض وبناء الحصون.

2. أن تكون مواقعها في الأماكن الحيوية وفق المخططات المرسومة، وهي أشبه ما تكون بالقواعد العسكرية منها بأي شيء آخر.

3. أن تستند على نظام الجيتو، أي عزل الذات، بإبعاد غير اليهود عن هذه المستعمرات، ومقاطعة اليد العاملة العربية.

وهكذا أصبح إنشاء المستعمرات الصهيونية وإيجاد القوة العسكرية، عمليتين متلازمين، يمثلان جوهر السياسة الصهيونية، لإنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، التي مبدؤها الأساسي هو العمل والدفاع، كما تدل شعاراتها (المحراث والسيف، أو البنائون والمقاتلون).

كانت البداية عام 1907، بإنشاء أولى المنظمات العسكرية في فلسطين، وهي منظمة الحارس "هاشومير"، تحت ستار الحراسة والدفاع، هذا الشعار تطور وأضيف إليه شعار آخر هو: "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار سوف تعود من جديد". ثم تكون من منظمة "هاشومير" والكتائب اليهودية، التي شاركت القوات البريطانية في القتال، النواة العسكرية القوية لإنشاء منظمة الدفاع "هاجاناه".

بانتها الحرب العالمية الأولى، ضعفت منظمة هاموشير نسبياً نتيجة توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وازدياد الهجرة العكسية منها. وفي 25 يونيو 1921، وافقت اللجنة العامة للهستدروت (اتحاد العمال)، ومن أعضائها ديفيد بن جوريون، على إنشاء أول منظمة عسكرية صهيونية سرية في فلسطين "هاجاناه"، وكانت البداية الفعلية لتاريخ منظمة "هاجاناه". ووضعت الأسس العقائدية والعسكرية التي

سارت عليها "هاجاناه" حتى عام 1948 بحيث يُحوَّل مئات العمال اليهود، إلى جيش سري، موزع في كل مكان من فلسطين، يستطيع الدفاع وتوجيه الضربة، في الوقت المناسب.

وحدد بن جوريون أهداف إنشائها في الدوافع التالية:

1. مواجهة الخطر العربي المتزايد، الناجم عن اعتراض العرب المحتمل على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.
2. إتاحة أكبر قدر من حرية العمل المستقل في تنفيذ البرامج الصهيونية، المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني والتوسعي.
3. رفع الروح المعنوية ليهود فلسطين، وبث الثقة في نفوسهم، ودفعهم إلى البقاء في فلسطين، وقبول المخططات الصهيونية، والإقبال على تنفيذها.
4. التشكيل التدريجي للقوة العسكرية، حتى يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً، في حالة حدوث اعتراض عربي عام، أو محاولة لاستعادة الأرض، عندما تتضح حلقات المخطط الصهيوني، عند إعلان الدولة اليهودية في فلسطين.

مع نهاية عام 1936، وفي أعقاب الثورة العربية، أدركت المنظمة الصهيونية وقيادتها العسكرية، أن مسألة فرض الدولة الصهيونية، لا بد وأن تتم بواسطة حرب تنشب حتمًا بين اليهود والعرب. لذلك، وجهت القيادة العسكرية اليهودية نشاطها لتطوير منظمة الهاجاناه، باتباع عدة اتجاهات عسكرية، منها الاتجاهات الشرعية، التي توافق عليها سلطات الانتداب، ومنها الاتجاهات السرية غير الشرعية (وهي الأساسية). تشكل هذه الأنشطة هيكلًا عسكريًا متناسقًا قادرًا على تلبية مطالب القتال.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، عقدت القيادة السياسية للهاجاناه، اجتماعًا في 8 سبتمبر عام 1939، حضره قادة الهاجاناه، لتحديد خطة العمل في ضوء الموقف الدولي الجديد. وفي هذا الاجتماع حدد بن جوريون (مسئول الأمن في المنظمة) هدفين مباشرين للعمل، هما: إنشاء الجيش، وإنشاء الدولة اليهودية، وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يترتب عليه حرب واسعة النطاق، ويتطلب ذلك تغييرًا جذريًا في الاستراتيجية التي اعتادت عليها الهاجاناه. وطالب بن جوريون قادة الهاجاناه بما يلي: التخلي عن الدفاع الثابت، والخروج لمواجهة العدو، أقرب ما يمكن من قواعده. مع تشكيل جيش يكون في مقدوره مواجهة الجيوش النظامية العربية، بالإضافة إلى إقامة صناعة للأسلحة تتسم بالفاعلية، أكثر ملاءمة للحاضر.

بتطور أحداث الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط مهددة بغزو القوات الألمانية لها، وأدركت الصهيونية أن هذا التهديد يمكن أن يطال الأراضي الفلسطينية. وطالب بعض اليهود بضرورة إنشاء قوة نظامية دائمة، تُمكن من بناء جيش مستديم في المستقبل. وبرز إلى الوجود فكرة إنشاء "قوة ضاربة" للهاجاناه، أطلق عليها اسم "البالماخ"، وفي مايو عام 1941 صدّقت المنظمة الصهيونية على إنشائها، كما حددت قيادة الهاجاناه مهامها في الآتي:

1. العمل ضد قوات العدو غير النظامية (السكان العرب في فلسطين)، باحتلال مناطق دفاعية، وكسب الوقت اللازم لتعبئة قوات الميليشيا (الهاجاناه)، بالأعمال الدفاعية المعيقة لتقدم العدو أي العرب، أو العمليات الهجومية الخاطفة القصيرة، ومهاجمة قواعد العدو، وراثساته، وخطوط مواصلاته.
2. العمل ضد قوات العدو النظامية، بالاستعداد للتعاون مع القوات البريطانية الصديقة، للعمل ضد القوات الألمانية (التي كانت تهدد مصر في ذلك الوقت). واستمر التعاون وثيقاً بين القوات البريطانية مع البالماخ حتى نهاية الحرب.

تحملت الهاجاناه العبء الأساسي لإنشاء القوة المسلحة، وتنظيمها، وتدريبها، وتسليحها. تحددت المهام الرئيسية للهاجاناه، خلال تلك المرحلة، في تنظيم الهجرة، وإقامة المستعمرات، وشن العمليات العسكرية. وكان لهذه المهام وأساليب تنفيذها أثرها المباشر على تنمية الخبرة العسكرية للهاجاناه. وكانت الهجرة غير الشرعية تتم تحت إشرافها، عن طريق شواطئ فلسطين، وأدت هذه الأعمال إلى تطوير الهاجاناه نفسها، فتحوّلت إلى منظمة عسكرية فعّالة قادرة على تخطيط وإدارة وتنفيذ عمليات معقدة نوعاً.

مع ملاحظة أن المنظمة العسكرية السرية "الهاجاناه"، وقوتها الضاربة النظامية "البالماخ"، لم تكن هي العنصر الوحيد للمؤسسة العسكرية في ذلك الحين. بل كانت هناك منظمات سرية أخرى أكثر تطرفاً، انشقت عن المنظمة الأساسية الهاجاناه، وتبنت الجانب الإرهابي في العمل العسكري، وأهمها: منظمة الأرجون (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل)، ومنظمة شتيرن (المحاربون من أجل إسرائيل)، وحركة البيتار (حلف ترومبلدور).

مجمل القول، إن اعتماد اليهود في تحقيق هدفهم بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين على الأداة العسكرية كان اعتماداً أساسياً وكانت الأداة العسكرية هي القوة القسرية لفرض هذا الواقع المرير على الطرف العربي، ممثلاً في العرب المقيمين في فلسطين أصحاب الأرض ومن يساندتهم من الدول العربية، هذا الطرف الضعيف بسبب عدم وجود إرادة سياسية مشتركة لأطرافه محدودة الفعل أصلاً بسبب الانتداب الأجنبي المفروض عليها. أما الطرف العربي فلم يدرك هذه النوايا والاستعدادات اليهودية قبل إعلان قيام الدولة في 1948، وللدقة فإن هناك من أدرك ولكنه كان مفتقداً للقدرة على الفعل ومنع إتمام هذه الاستعدادات.

المحور الثاني

الدور البريطاني لدعم اليهود لاحتلال فلسطين

لقد بدأت مشكلة اليهود في أوروبا فيما عُرف بـ "المسألة اليهودية" التي أسفرت عن ظهور "الصهيونية" كأيدولوجيا لها برنامج عمل اجتهد اليهود في تنفيذه، بداية من المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897، وأوجدوا آليات تنفيذه وأبرزها الوكالة اليهودية التي انتشرت مكاتبها في العواصم الأوروبية، أو الصندوق القومي اليهودي الذي دعمته العائلات اليهودية صاحبة النفوذ والعلاقات الواسعة بين النخب الأوروبية، خاصة بريطانيا التي كانت تعد الدولة العظمى في تلك المرحلة.

لقد ارتبطت السياسة البريطانية الاستعمارية بعلاقة براجماتية مع الحركة الصهيونية منذ أوائل نشأة الحركة الصهيونية في أوروبا، لكنّها ازدادت تطورًا، وتعززت أواصرها أكثر خلال الحرب العالمية الأولى لتتلاقى أهداف الجانبين. وكانت أهداف البريطانيين بالدرجة الأولى استراتيجية، ولم يكن هدفهم الأول تحقيق وطن قومي لليهود، لأنهم أرادوا بعد الحرب العالمية الأولى السيطرة على الأراضي الفلسطينية بهدف حماية قناة السويس شرقي مصر، والتي تشكل عنصرًا مهمًا لهم باتجاه الهند، والحصول على مرفأ حيفا المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يؤمن لهم نقل النفط الذي تم اكتشافه في العراق. غير أن الضغوط التي واجهت بريطانيا من اليهود أثناء الحرب العالمية الأولى دفعتها لتعديل أهدافها لتتحول العلاقة بين بريطانيا وبين الحركة الصهيونية بعد تلك الحرب إلى علاقة تكافلية أقرب إلى الاعتماد المتبادل، أو إبرام "صفقة" سياسية ذات بعد استراتيجي قدم بموجبها الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية الوعد بإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين مع تهيئة الظروف المناسبة في فلسطين ليستعدوا لإقامة دولتهم، مقابل أن يتحول هذا الكيان لقاعدة متقدمة لنشاط لقوى الاستعمارية والإمبريالية وصدّ نضالات حركات التحرر الوطني العربي وإفشال مشاريع وحدتها ونهوضها.

بريطانيا تضع الأساس: وعد بلفور 1917

في 2 نوفمبر عام 1917، أصدر وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور بيانًا يُعرف بوعد بلفور، أعلن فيه دعم الحكومة البريطانية لإنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، مع التأكيد على عدم الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية هناك، ليشكّل هذا الوعد أساسًا لدعم المشروع الصهيوني، حيث أعطى الحركة الصهيونية اعترافًا دوليًا مهمًا وأسس لتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين. بعبارة أخرى، إن وعد بلفور بدأ في تشكيل الشرعية الدولية الأساسية التي استندت إليها الحركة الصهيونية، وعملت من خلاله على كسب الأطراف الدولية المترددة وتحقيق المشروع الصهيوني (إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين).

ورغم أن مصدر هذا الوعد كان بريطانيا، غير أنه كان في الواقع قرارًا أوروبيًا بامتياز. إذ لم يكن بإمكان الإمبراطورية البريطانية، رغم ما كانت تتمتع به من قوة، الإعلان عن الوعد دون التشاور مع حلفائها آنذاك، أي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا؛ لذلك فإن موافقة تلك الأطراف على مضمون الوعد قد شكّل حافزًا لبريطانيا ل طرحه لاحقًا على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء في مؤتمر سان ريمو وذلك في 25 إبريل 1920، وهو المجلس الذي قرر إصدار صك انتداب بريطانيا على فلسطين في 24 يوليو 1922 الذي تضمن في أحد بنوده وعد بلفور وتوصية بتطبيقه.

ويرى كثير من المفكرين أنّ تفسير النجاح اليهودي في بريطانيا يعود بالأساس إلى المصالح الاستراتيجية الغربية في زرع دولة استيطانية وسط العالم العربية. فالثابت والأكد أن السبب الرئيسي لإصدار وعد بلفور كان تحقيق هدف غربي، بدأ بسياسة رئيس وزراء بريطانيا، بالمرستون، الذي دعا عام 1839 إلى زرع كيان صهيوني استيطاني إحلالي في فلسطين، ليكون حاجرًا بين مصر والمشرق العربي، على اعتبار أن ذلك يشكل، بحد ذاته، قلعة أمامية ضد التحرر والتطور في المنطقة العربية، تلك السياسة التي تبناها جميع قادة الإمبراطورية البريطانية منذ بالمرستون، حيث نجم عنها، في نهاية المطاف، إصدار وعد بلفور.

وعندما صدر في أثناء الحرب العالمية الأولى، كانت القوات البريطانية تحارب للاستيلاء على فلسطين من الدولة العثمانية، وأرادت بريطانيا أن تحكم فلسطين لموقعها قرب قناة السويس التي تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. واعتقد البريطانيون أن وعد بلفور سيساعد في كسب التأييد لهذا الهدف من زعماء اليهود في بريطانيا والولايات المتحدة وفي دول أخرى، وفي عام 1922 صادقت عصبة الأمم على وعد بلفور، وأعطت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين.

دور بريطانيا كسلطة انتداب (1920 - 1948)

لعبت السياسة البريطانية دورًا بارزًا في تكريس مضمون وعد بلفور وتحويله إلى حقيقة تخدم الأقلية اليهودية على حساب الأغلبية العربية الفلسطينية.

أولاً- على المستوى الاجتماعي:

ساعدت بريطانيا على تغيير التركيبة الديموغرافية لفلسطين بقبول الهجرات اليهودية المتزايدة إلى فلسطين والتشجيع على الهجرة اليهودية. احتلت بريطانيا فلسطين بعد شهر من إصدار وعد بلفور، وبدأت مباشرة بتحويله إلى واقع ملموس على الأرض، بتشجيع الهجرة اليهودية، وسن تشريعات تمكّن اليهود من السيطرة على الأرض الفلسطينية. وقد مهدت بريطانيا لهذا الاحتلال باتفاقية سرّية أبرمتها مع فرنسا عام 1916 لتقسيم الأراضي العربية بينهما، خلافاً لعهود قطعتها للشريف حسين بمنح العرب

الاستقلال في دولة تمتد من تركيا وحتى بحر العرب، وتشمل بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، باستثناء جنوب اليمن، إذا ثار العرب على الدولة العثمانية. وبالفعل، أعلن الشريف حسين الثورة على تركيا تنفيذاً لما اتفق عليه مع بريطانيا، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تتباحثان على تقسيم المنطقة، وهي مباحثات أسفرت عن إبرام اتفاقية «سايكس - بيكو» التي صنفت فلسطين منطقة دولية، قبلت فرنسا فيما بعد بوضعها تحت النفوذ البريطاني.

خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، شجعت بريطانيا اليهود على الهجرة إلى فلسطين بطرق متعددة بعد وعد بلفور، مثل تسهيل بريطانيا إجراءات الهجرة، ومنح تصاريح لآلاف اليهود للدخول إلى فلسطين ومنحهم الجنسية الفلسطينية، كذلك دعمت بريطانيا البنية التحتية والمؤسسات الصهيونية التي ساعدت في تنظيم وتوجيه الهجرة اليهودية، وقامت بتسهيل شراء الأراضي من قبل اليهود، مما ساهم في تأسيس مستوطنات يهودية. وكانت تلك السياسات محورية في زيادة عدد السكان اليهود في فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل لاحقاً.

ثانيًا- على المستوى الاقتصادي:

كان على اليهود أن تكون لهم منظومة اقتصادية مختلفة عن مثيلتها للدولة كلها، ولم يكن هذا ليتحقق بدون موافقة ومساعدة من بريطانيا، باعتبارها السلطة الحاكمة حينها. وقد تضرر الاقتصاد الفلسطيني جراء المشروع الصهيوني، فمع بداية الهجرات اليهودية إلى فلسطين، بدأت الأضرار الاقتصادية في الظهور. ولتوضيح هذا يذكر أن الموجة الأولى من الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتي تمت بين العامين 1845 - 1934 تختلف عن موجة الهجرة الثانية التي بدأت منذ العام 1903، وبخاصة بعد أن أقر المؤتمر الصهيوني الخامس في العام 1901 تأليف الصندوق القومي اليهودي لتمويل شراء الأراضي في فلسطين دون أي اعتبار للوضع الاقتصادي في فلسطين وقدرته الاستيعابية. ويأتي اختلاط الموجة الثانية من أن معظم المهاجرين كانوا من الشبان الذين لا يملكون أي رأس مال، ويعتبرون أنفسهم من الطبقة العاملة، ويحملون المعتقدات السياسية التي كانت مزيجاً من الأفكار القومية والاشتراكية التي كانت شائعة تلك الأيام، وكان همهم الأول إيجاد عمل لكسب الرزق، ولذلك سارعت مجموعات منهم لتأسيس الأحزاب السياسية التي تعبر عن مصالحهم، وهنا كانت نقطة التحول الخطيرة، فقد تأسس أول حزب عمالي يهودي في فلسطين عام 1905 رافعاً الشعار الذي رفعته بعد ذلك كل الأحزاب العمالية وهو (احتلال العمل) الذي يهدف إلى إحلال العمال اليهود محل العمال العرب ليعتمد عليهم الاقتصاد الوطني. وقد حققت الأحزاب العمالية أهدافها من خلال تحالفها مع المنظمة الصهيونية التي كانت تملك رأس المال (الصندوق القومي اليهودي)، ولم يقتصر هذا التحالف على شق سوق العمل

إلى سوقين، بل تعدى ذلك بأن أدى التحالف بين الاثنين إلى التمكن من استنباط النموذج الصهيوني للاستيطان الاستعماري، وذلك باعتماد أسلوب المستوطنات التعاونية الذي بدأ العمل به عام 1909.

كان أسلوب المستوطنات التعاونية يتم عبر قيام المنظمة الصهيونية بشراء الأراضي، وعلى قيام الأحزاب العمالية باستيطانها، وفي هذه العملية كان الاستيطان يؤدي إلى تشويه الأسواق الثلاثة: سوق رأس المال، سوق الأرض، وسوق العمل. وكل ذلك كان يصب في مصلحة الاقتصاد اليهودي على حساب الاقتصاد الفلسطيني وبدعم واضح من بريطانيا.

لقد أظهرت سلطات الانتداب البريطاني انحيازاً كاملاً لصالح الحركة الصهيونية الذي تجلى على المستوى الاقتصادي في عدة إجراءات، أهمها:

1. مساعدة وتشجيع النشاط الصهيوني في انتهاج الوسائل والأساليب التي كان قد تبناها قبل بدء الانتداب بعد قيام التحالف بين المنظمة الصهيونية وأحزاب العمال اليهودية في فلسطين. وبعبارة أخرى، فإن آليات الحركة الصهيونية التي كانت تعمل وفق شعارات احتلال الأرض واحتلال العمل لاقت دعماً وتشجيعاً من حكومة الانتداب.

2. اعتماد سياسة تشجيع الصناعة اليهودية، وعدم السماح بقيام صناعة عربية، من خلال رفع الضرائب الجمركية العالية على البضاعة الأجنبية التي تنافس الصناعات اليهودية.

3. تدعيم الاستيطان من خلال سن القوانين الجائرة على المواطنين العرب، وفرض الضرائب العالية عليهم.

4. دعم التمييز بين سوق العمل اليهودي، وسوق العمل العربي، وجعلت بمقتضى ذلك رواتب اليهود أعلى من رواتب الفلسطينيين.

5. دعم دخول المال لليهود بغرض التوسع الاستيطاني؛ إذ دعمت بريطانيا "المنظمة الصهيونية" و"الصندوق القومي" في سنوات الثلاثينيات بقوة، بإحضار رأس مال "ألماني"، فنمت الصناعة اليهودية المستجلبة.

6. النجاح في إقامة الدولة بعد أن تزايدت خلال سنوات الانتداب أعداد اليهود إلى سبعة أضعاف (من 90 ألفاً إلى 700 ألف)، كما ارتفع حجم الإنتاج من 19% من الإنتاج الكلي في فلسطين إلى 53%، وبلغت حصة اليهود من الاستثمارات 88%، ومن الإنتاج الصناعي 89%، بالرغم أن عدد اليهود كان آنذاك يقترب من 30%.

ثالثاً- على المستوى العسكري:

مثّلت الحرب العالمية الثانية فرصة لليهود في الاستعداد لاحتلال فلسطين، إذ إنها وفرت لهم الظروف لإعلان هدفهم على هذا المستوى، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية عقدت القيادة السياسية للهاجاناه، اجتماعاً في 8 سبتمبر عام 1939، حضره قادة الهاجاناه، لتحديد خطة العمل في ضوء الموقف الدولي الجديد. وفي هذا الاجتماع حدد بن جوريون (مسئول الأمن في المنظمة) هدفين مباشرين للعمل، هما: إنشاء جيش يكون في مقدوره مواجهة الجيوش النظامية العربية، وإنشاء الدولة اليهودية.

وقد اتخذت الخطوات البريطانية لتأسيس الدولة الصهيونية أبعاداً عملية بإنشاء الفيلق اليهودي، وتزويده بالأسلحة والمعدات وتدريب عناصره على القتال، وشرعت بمصادرة الأرض وتشريع القوانين وبناء المؤسسات الصهيونية، واعتقال الفلسطينيين المعارضين. وشهدت فلسطين عمليات مسلحة وانتفاضات وثورات ضد الاحتلال البريطاني واليهود، وكانت انطلاقاً للعمل المسلح المنظم عام 1919 عبر جمعية «الفدائية»، إلا أن بريطانيا تصدت لهذه الجمعية وأجهزتها.

وقامت بريطانيا بتدريب اليهود وتشكيل فرقة عسكرية منهم للمشاركة مع الحلفاء في التصدي لألمانيا، فمع تطور أحداث الحرب العالمية الثانية أصبح من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط مهددة بغزو القوات الألمانية لها، وأدركت الصهيونية أن هذا التهديد يمكن أن يطال الأراضي الفلسطينية. وطالب بعض اليهود بضرورة إنشاء قوة نظامية دائمة، تُمكّن من بناء جيش مستديم في المستقبل. وبرز إلى الوجود فكرة إنشاء "قوة ضاربة" للهاجاناه، أطلق عليها اسم "البالماخ"، وفي مايو عام 1941 صدّقت المنظمة الصهيونية على إنشائها، كما حددت قيادة الهاجاناه مهامها في الآتي:

1. العمل ضد قوات العدو غير النظامية (السكان العرب في فلسطين)، باحتلال مناطق دفاعية، وكسب الوقت اللازم لتعبئة قوات المليشيا (الهاجاناه)، بالأعمال الدفاعية المعيقة لتقدم العدو أي العرب، أو العمليات الهجومية الخاطفة القصيرة، ومهاجمة قواعد العدو، ورئاساته، وخطوط مواصلاته.
2. العمل ضد قوات العدو النظامية، بالاستعداد للتعاون مع القوات البريطانية الصديقة، للعمل ضد القوات الألمانية (التي كانت تهدد مصر في ذلك الوقت). واستمر التعاون وثيقاً بين القوات البريطانية مع البالماخ حتى نهاية الحرب.
3. تحملت الهاجاناه العبء الأساسي لإنشاء القوة المسلحة، وتنظيمها، وتدريبها، وتسليحها. تحددت المهام الرئيسية للهاجاناه، خلال تلك المرحلة، في تنظيم الهجرة، وإقامة المستعمرات، وشن العمليات العسكرية. وكان لهذه المهام وأساليب تنفيذها أثرها المباشر

على تنمية الخبرة العسكرية للهاجاناه. وكانت الهجرة غير الشرعية تتم تحت إشراف السلطات البريطانية عن طريق شواطئ فلسطين، وأدت هذه الأعمال إلى تطوير الهاجاناه نفسها، فتحوّلت إلى منظمة عسكرية، فعّالة قادرة على تخطيط وإدارة وتنفيذ عمليات معقدة نوعًا.

4. تهاونت بريطانيا مع المنظمات السرية الأخرى الأكثر تطرّفًا، والتي انشقت عن المنظمة الأساسية الهاجاناه، وتبنّت الجانب الإرهابي في العمل العسكري وأهمها منظمة الأرجون (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل)، ومنظمة شتيرن (المحاربون من أجل إسرائيل)، وحركة البيتار (حلف ترومبلدور).

ومن الجدير بالذكر وجود مفارقة تتمثل في أن أساليب القمع والتنكيل التي علّمها الجيش البريطاني للعصابات الصهيونية عادت لمطاردته قبل انسحابه من فلسطين. وقال السياسي البريطاني السابق والباحث في تاريخ الشرق الأوسط روجر هنجستون، إنه خلال بدايات الحرب العالمية الثانية تغيرت الأوضاع مجددًا، كما ساهمت عوامل مختلفة، بينها معسكرات الاعتقال النازية، في قيام المجموعات اليهودية بمهاجمة الجيش البريطاني بالشدة نفسها التي ظلت تهاجم بها العرب، وكان هدفها التعجيل بإعلان دولة إسرائيل.

رابعًا- على المستوى الدبلوماسي والقانوني:

استمرت بريطانيا في العمل على توفير كل ما من شأنه تحويل وعد بلفور إلى دولة حقيقية لليهود على الأرض، وتوجّ الأمر بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في 29 نوفمبر 1947 يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين. وهذا لإضفاء صفة مشروعية لوجود اليهود وتمهيدًا لانسحابها من فلسطين، وهو ما تم في 15 مايو، ليسلم أراضيها إلى العصابات الصهيونية، شتيرن وهاغانا وأرغون، ولتبدأ القضية الفلسطينية.

اعتمدت بريطانيا أيضًا على "لجان التحقيق" خلال عهد الانتداب، كلما حمل الفلسطينيون السلاح في وجه الحكم الاستعماري البريطاني والاستيطان الصهيوني. وكانت مهمة هذه اللجان تقصي أسباب ما كان يسميه البريطانيون "الاضطرابات" وتقديم توصيات لوضع سياسات من شأنها تحسين الوضع. وفي الغالب كان المفوضون يمضون عدة أسابيع في فلسطين يجرون خلالها مقابلات مع مئات الأشخاص، بمن فيهم مسؤولون بريطانيون يقيمون ويعملون في فلسطين، وشخصيات قيادية في المجتمعين الفلسطيني واليهودي. وقد زارت أربع لجان بريطانية فلسطين في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، وهي: لجنة هايكرافت (1921)؛ لجنة شو (1929)؛ لجنة بيل (1937-1936)، لجنة وودهيد (1938). وكانت لجنة بيل أبرز هذه اللجان لأنها أوصت في تقريرها النهائي، الذي صدر في يوليو 1937،

بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية، وهي المرة الأولى التي تقرّ فيها هيئة سياسية بريطانية رسميًا فكرة قيام "دولة" يهودية في فلسطين بدلًا من فكرة "وطن قومي" يهودي الأكثر محدودية. كما أوصى التقرير بترحيل أكثر من 200,000 فلسطيني من منازلهم لفسح المجال أمام قيام الدولة اليهودية الجديدة.

كانت المهمة الرسمية التي حُدّدت للجنة قبل مغادرتها لندن هي التنبّث من الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات التي اندلعت في فلسطين في أواسط إبريل 1936، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على البلد نظرًا إلى التزامات الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود، والتنبّث بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرًا صحيحًا مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أي مظالم مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتُبعت فيما مضى، أو التي تُتبع الآن في تنفيذ الانتداب، وفي حال اقتنعت اللجنة بأن أيًا من هذه المظالم له ما يبرره، ترفع التوصيات من أجل إزالتها ومنع تكررها.

لكن محاضر الشهادات السرية تكشف أن المفوضين تجاوزوا حدود صلاحياتهم، وتضمنت تجاوزاتهم سؤال الشهود عن رأيهم في التقسيم كحل ممكن. لم تُنفذ توصيات تقرير بيل في ذلك الحين، وقامت لجنة وودهيد، التي زارت فلسطين سنة 1938، بدراسة لوجستيات التقسيم عن كثب، وقررت أنه غير قابل للتنفيذ. لكن بالنسبة إلى القيادة الصهيونية، شكل تقرير بيل دليلًا واضحًا على استعداد البريطانيين (على المستوى الرسمي) لدعم مبدأ الدولة اليهودية في فلسطين. وقد استُخدمت فيما بعد خريطة التقسيم المدرجة في تقرير بيل كأساس لخريطة التقسيم التي وافقت عليها الأمم المتحدة سنة 1947. وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من أن الأمر استغرق عشر سنوات إضافية لتقسيم فلسطين، من خلال حرب عام 1948، والتطهير العرقي الذي راح ضحيته 750,000 فلسطيني، فإنه يمكن اعتبار توصيات لجنة بيل نقطة تحوّل عندما أصبحت النكبة النهاية الأكثر احتمالًا للاحتلال البريطاني لفلسطين.

مجمل القول، إن بريطانيا كانت هي القوة التي استند عليها اليهود لإقامة الدولة على أرض فلسطين، وتقاربت مصالح الطرفين كما سبق. وتضيف بعض الكتابات أن هناك بعدًا دينيًا ساعد على مساعدة بريطانيا للحركة الصهيونية، وهو ما عبر عنه حاييم وايزمان حين قال في مذكراته: "لم يخطر على بال بعضهم أن رجالاً من أمثال بلفور وتشيرل ولويد جورج كانوا متدينين في أعماق قلوبهم، ومؤمنين بالتوراة، ويعتقدون أن عودة اليهود إلى فلسطين واقعية وحقيقية، لذلك فإنهم جعلوا ينظرون إلينا نحن الصهاينة ممثلين لفكرة يحترمونها احترامًا عظيمًا".

لقد أدرك البريطانيون، كغيرهم من القوى الغربية الأخرى التي شارك أسلافها في الحملات الصليبية على مشرق العالم الإسلامي فيما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلادي، أن اتحاد مصر

وبلاد الشام حين يقع يكون بمنزلة الكمّاشة التي تهيمن على الشرق الأوسط، وتقف حائلًا أمام الموجات الاستعمارية الغربية العسكرية والثقافية، فضلًا عن كونها قلب العالم الإسلامي، وعقله الثقافي والفكري، وخزّانه البشري، وقد علمتهم عبرة التاريخ أن هذا الاتحاد يهدد المصالح الغربية في المنطقة، وللحيلولة دون قيام هذه الوحدة فإنه يجب زرع كيان يكون القلعة المتقدمة لخدمة المصالح الاستراتيجية الغربية، والبريطانية تحديدًا.

ولم يكن درس الحملات الصليبية في القرن الحادي عشر وحتى الثالث عشر هو الدرس التاريخي الوحيد في هذا السياق، لكنّ خروج محمد علي باشا والي مصر على الدولة العثمانية عام 1830 ولمدة عشر سنوات تالية، وسرعته الفائقة في توحيد مصر وبلاد الشام وحتى جنوب ووسط الأناضول، شكّل تهديدًا كبيرًا للمصالح الاستراتيجية البريطانية لمستعمراتها في الهند ولأهدافها في التوغل في الشرق الأوسط. ولهذا السبب وقفت بريطانيا وروسيا والنمسا مع السلطان العثماني ضد محمد علي باشا، وهزموه وأجبروه على إبرام معاهدة لندن سنة 1840 والعودة إلى مصر والانسحاب من بلاد الشام كاملة. وفي العام نفسه في مارس أرسل البارون اليهودي ورجل المال اللورد روتشيلد خطابًا لافتًا إلى وزير الخارجية البريطاني بالمرستون جاء فيه: "إننا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبين العرب في آسيا.. والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة، لتكون بمنزلة حاجز يمنع الخطر العربي ويحوّل دونه".

وقد اقتنع بالمرستون بحجج اللورد روتشيلد، فأرسل إلى السفير البريطاني في إسطنبول رسالة يشرح فيها الفوائد التي سوف يحصل عليها السلطان العثماني من تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وكان مما جاء فيها: "إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته تُشكّل سدًا في وجه مخططات شريعة يعدّها محمد علي أو من يخلفه وتحوّل دون تحقيق خطته الشريرة في المستقبل".

ويمكن فهم استهداف بريطانيا إنشاء دولة عازلة (Buffer State) لحرصها على عدم وحدة الأمة العربية في آسيا وأفريقيا تحت راية دولة واحدة من خلال المؤتمرات الاستعمارية التي أقامتها بريطانيا مع الدول الاستعمارية الأخرى وقتها مثل فرنسا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وغيرها لتحقيق هذه الغاية. وتشير بعض الوثائق والكتابات إلى مضامين تدل على هذا، فعندما التقى مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل برئيس الوزراء البريطاني "جوزيف تشمبرلين" سنة 1902 قال له هرتزل: "إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين التي يمكن أن تكون دولة حاضرة بحيث تُؤمن المصالح البريطانية". وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أرسل اليهودي الصهيوني والوزير في الحكومة البريطانية "هربرت صمويل"، المندوب السامي الأول لبريطانيا في فلسطين فيما بعد، مذكرة سرية إلى الحكومة البريطانية مطالبًا بإياها باحتلال فلسطين وفتح باب الهجرة والاستيطان اليهودي حتى يصبحوا أغلبية السكان، وشرح عوائد ذلك على بريطانيا.

والأمر اللافت أن كل من فرنسا وألمانيا ثم أخيرًا الولايات المتحدة قد اقتنعوا اقتناعًا كبيرًا بأهمية وجود دولة يهودية في فلسطين لشراكة العالم العربي ومنع اتحاده مطلقًا، لخطورة هذا الاتحاد على استمرار هيمنتهم المطلقة في المنطقة. ولهذا السبب نرى تأييدًا أمريكيًا مبكرًا لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالتنسيق التام مع بريطانيا. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية انسحاب الإنجليز من المنطقة ومجيء الأمريكيين، قرر الكونجرس الأمريكي في جلسته بتاريخ 17 ديسمبر 1945 تبني سياسة الرئيس "هاري ترومان" بتأييد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، "لأن اضطهاد اليهود المجرد من الرحمة في أوروبا أوضح الحاجة إلى وطن لهم، وحيث إن الرئيس أيّد هذه الحاجة بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول إلى فلسطين، وإن تدفق اليهود إلى فلسطين قد أدى إلى تحسين أحوالها.. فإن المجلس يقرر بالإجماع أن الاهتمام الذي أبداه الرئيس في حل هذه المشكلة كان في محله".

المحور الثالث

القرارات الأممية

لقد لعبت الدول الكبرى دورًا فاعلاً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في إعادة ترتيب الخارطة السياسية للعالم عبر المنظمات الدولية (عصبة الأمم، والأمم المتحدة)، وذلك وفقًا لمصالحها ومخططاتها الاستعمارية. ومما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية كانت إحدى أهم القضايا التي تسببت الدول الكبرى في وقوع كارثتها التاريخية والسياسية والإنسانية حين استخدمت تلك المنظمات كأداة طيعة لإنجاز المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين. ولعل من نافلة القول التأكيد على أن القرارات الأممية التي اتخذتها المنظمات الدولية مدعومة من الدول الاستعمارية بحق فلسطين قد أضفت شرعية قانونية ودولية لاغتصاب أرض فلسطين.

أولاً- عصبة الأمم:

كانت عصبة الأمم هي المنظمة العالمية قبل الحرب العالمية الثانية، والتي تأسست على مبادئ ويلسون الأربعة عشر، بهدف ضمان السلام العالمي وحل النزاعات الدولية. وقد أصدرت عدة قرارات مهمة بخصوص فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، والتي أسست لإطار الحكم البريطاني في المنطقة وقضية فلسطين الدولية، من أبرز هذه القرارات:

صك الانتداب البريطاني 1922:

في 24 يوليو 1922، اعتمدت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين. هذا الصك حدد مسؤوليات بريطانيا في إدارة فلسطين، وكان من أبرز بنوده دعم تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وفقًا لوعده بلفور الصادر عام 1917، مع التأكيد على عدم الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين.

أعلنت عصبة الأمم مشروع الانتداب البريطاني على فلسطين في السادس من يوليو 1921، وتمت المصادقة عليه في 24 يوليو 1922، ووُضع موضع التنفيذ في سبتمبر من العام نفسه. وقد جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب: "يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين".

وبهذا، يتضح أن عصبة الأمم منذ بداية عملها كانت تتحكم فيها الدول الكبرى التي كانت ضد حقوق الشعب الفلسطيني، ومهدت لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين رغم ما نص عليه ميثاقها بالتأكيد على حق تقرير المصير للشعوب المحتلة وتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

لقد كان لصك الانتداب الأثر الكبير على الفلسطينيين؛ إذ أثر بشكل واضح على صيرورتهم الاجتماعية والسياسية والإدارية، فصك الانتداب لم يتجاهل واقع فلسطين التاريخي والقومي فحسب، وإنما تجاهل الأكثرية العربية الساحقة (90% من مجموع السكان). كما شكل الصك مخالفة لميثاق عصبة الأمم بحسب ما جاء في المادة 22، إذ جعل لرغبة السكان الأصليين المقام الأول في اختيار الدول المنتدبة، فالعرب، وهم السكان الأصليون والأغلبية الساحقة، لم يختاروا بريطانيا، بل إن الحلفاء والمنظمة الصهيونية العالمية هم الذين اختاروها.

تقرير لجنة بيل 1937:

بعد تزايد التوترات بين اليهود والعرب في فلسطين، أرسلت بريطانيا لجنة تحقيق، عرفت بلجنة بيل، أوصت اللجنة في تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، مع منطقة دولية تشمل الأماكن المقدسة. لم يتم تبني هذه التوصية بشكل رسمي من قبل عصبة الأمم بسبب رفضها من الجانبين العربي واليهودي.

يمكن القول إن عصبة الأمم كانت تقرر بصعوبة إدارة الوضع المعقد والمتوتر في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني. وبالتالي لم تتمكن عصبة الأمم من تحقيق تسوية مرضية لجميع الأطراف، مما ساهم في استمرار الهجرات اليهودية المستمرة إلى فلسطين تحت رعاية دولة الانتداب لتنفيذ وعدها الذي قدمته لليهود عام 1917.

ثانيًا- الأمم المتحدة:

أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي منذ تأسيسها، هذه القرارات تعالج مختلف جوانب النزاع، بدءًا من تقسيم فلسطين إلى إنشاء دولة إسرائيل والنزاعات المتتالية. ومن أبرز هذه القرارات:

قرار الجمعية العامة رقم 181 / 1947:

يُعرف هذا القرار "بقرار التقسيم"، وقد أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية، مع وضع خاص للقدس تحت وصاية دولية. قَبِل اليهود القرار، لكن العرب رفضوه، مما أدى إلى اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى عام 1948.

بعد فشل عصبة الأمم وانتهاء الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء الأمم المتحدة كوريث للعصبة عام 1945، وقد نقلت بريطانيا (الدولة المنتدبة) القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، فكانت مجحفة في حقوق الشعب الفلسطيني منذ بداية عهدها، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم أراضيها إلى دولة عربية وأخرى يهودية، في الوقت الذي كان العرب يشكلون فيه أكثر من ثلثي سكان فلسطين، ومنحت لليهود، وهم أقلية، 56% من مساحة فلسطين، ولم يكن اليهود في ذلك الوقت يملكون سوى 7% من أراضي فلسطين، وخصص لأهل فلسطين العرب 43% من أراضي فلسطين، ووضعت 1% منها في منطقتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية.

لقد اشتمل قرار التقسيم على مجموعة من المبادئ والآليات التي تحكم المرحلة الانتقالية بين إنهاء الانتداب البريطاني وتثبيت الوضع النهائي عبر إنشاء دولتين عربية ويهودية، وكانت آلية التنفيذ المقترحة تكليف لجنة دولية تشرف على إنشاء مجلسي حكومة مؤقتتين، وإنشاء أجهزة حكومية إدارية مركزية ومحلية، وتجنيد مليشيا مسلحة في كلتا الدولتين، وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، ووضع مسودة دستور ديمقراطي، واختيار حكومة مؤقتة، وإنشاء مجلس اقتصادي مشترك.

ورغم أن قرار التقسيم ينطوي في ظاهره على مخطط عملي لقيام دولتين مدنيتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، مع مراعاة المساواة بين الطرفين في الحقوق والالتزامات، لكن قرار التقسيم في جوهره هو محاولة إضفاء المشروعية الدولية على واقع جديد في فلسطين، يقوم على تقسيمها وإعطاء اليهود حق إقامة كيان قومي لهم على أكثر من نصف مساحتها، وذلك على حساب السكان الأصليين وحقوقهم الفردية والجماعية. واستخدم القرار كلمة فلسطين للإشارة إلى الإقليم الجغرافي وليس إلى الكيان السياسي. كما استخدم تعبير فلسطيني للإشارة للجنسية وليس إلى الانتماء الوطني أو "الهوية الوطنية"، كما ورد مصطلحا عربي ويهودي بمعناهما القومي (Nation) وليس بمضامينهما الدينية أو العرقية.

يثير قرار التقسيم جدلاً سياسياً وقانونياً حتى الآن يتمحور حول عدالة القرار وقانونيته ومجموعة المصالح التي حركت الأطراف الدولية ووجدتها في إخراج مثل هذا القرار المجحف بحق الشعب الفلسطيني والذي رفضته الدول العربية. وعندما أعلنت إسرائيل قيامها كدولة في 14 مايو 1948، اعترفت بها الولايات المتحدة في اليوم نفسه. أما الاتحاد السوفيتي، فقد اعترف بها في 17 مايو 1948. وبهذا يتضح أنه رغم الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنهما اتفقا على إنشاء إسرائيل انتهاكاً للقوانين الدولية!

أُضيف إلى ذلك، فإن مسألة قانونية قرار التقسيم ما زالت لغاية اليوم مثار جدل بين الحقوقيين؛ إذ إن هناك فريقًا يمثلته العديد من الحقوقيين الفلسطينيين والعرب والأجانب ينظر إلى القرار باعتباره غير قانوني، لأن الجهة التي أصدرت القرار لا تمتلك صلاحية وأهلية لإصداره، وتؤكد أن الأمم المتحدة لا تشكل وريثًا لعصبة الأمم، التي منحت لبريطانيا الانتداب على فلسطين بموجب المادة 22 من ميثاقها، والذي منح العصبة حق الإشراف على بعض الأقاليم المكونة للإمبراطورية العثمانية. ويستندون في ذلك إلى ما أعلنته العصبة نفسها، في اجتماعها الأخير المنعقد في إبريل 1946، ورد فيه أنه بانحلال عصبة الأمم، يكون دورها بالنسبة للأراضي الواقعة تحت الانتداب قد انتهى. وهناك فريق آخر ينظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها وريثًا لعصبة الأمم، معتبرًا أن لها الحق في تقرير ما تراه مناسبًا، شريطة ألا يتعارض هذا القرار مع بنود صك الانتداب الذي ورثته من العصبة، ومع المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

قرار الجمعية العامة رقم 194/1948:

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194 بتاريخ 11 ديسمبر 1948 بخصوص حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها عقب حرب عام 1948، وقد نص القرار على إنشاء لجنة توفيقية تابعة للأمم المتحدة، ووضع القدس تحت إشراف دولي دائم. وكذلك نصت المادة 11 من القرار على "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقًا لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".

قرار الجمعية العامة 273 / 1949:

بعد إعلان قيامها على أرض فلسطين في 14 مايو 1948، تقدمت إسرائيل في اليوم التالي بطلب عضويتها للأمم المتحدة، ووافقت على طلب الانضمام الولايات المتحدة، والأرجنتين، وكولومبيا، والاتحاد السوفيتي، وأوكرانيا. إلا أن مجلس الأمن رفض طلب الانضمام، وعادت إسرائيل بتقديم طلب الانضمام مرة أخرى عام 1949، فوافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 273 بتاريخ 11 مايو 1949 على قبول طلب دولة إسرائيل الدخول في عضوية الأمم المتحدة، حيث تم تمرير القرار بعد تبني قرار مجلس الأمن رقم 69 في 4 مارس 1949، علمًا بأن ذلك القبول لعضوية إسرائيل تم بعد إعلانها بأنها تقبل بدون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتطبيقها من اليوم الذي تصبح فيه عضوًا في الأمم المتحدة، وبأنها تتعهد بتطبيق قرار التقسيم رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947.

وبهذا، يتضح أن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة كان مشروطًا بتنفيذ التزاماتها وتعهداتها، إلا أنها لم تنفذ تلك الالتزامات والتعهدات حتى الآن، بل ترفض حق العودة أو السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وهذا الأمر يثير تساؤلات عدة حول مدى قانونية عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية.

قرار مجلس الأمن رقم 242/1967:

صدر هذا القرار بعد حرب يونيو 1967، ودعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها خلال الحرب (احتلت إسرائيل أراضي كل من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان)، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة. وتعود أهمية هذا القرار لكونه يشكل منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمسااعي الدولية والعربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، كما أن الكثير من القرارات التي أتت بعده تذكره وتستند إليه.

وفشلت الأمم المتحدة في حل الأزمة آنذاك، وأصدر مجلس الأمن عددًا من القرارات الأممية المتلاحقة، ولم يكن لهذه القرارات صدى واسع، لأن أغلبها كان يواجه بالرفض السريع من قبل إسرائيل. ومن هذه القرارات 233، و234، و235، و236، علمًا بأن هذه القرارات تقع ضمن المادة السادسة لقرارات المجلس وليس المادة السابعة التي توجب عقوبة على عدم التنفيذ.

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره 242 في 22 نوفمبر 1967، الذي أكد فيه عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، كما أكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة 2 من الميثاق.

يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: سحب القوات المسلحة من أراضٍ (الأراضي) التي احتلتها في النزاع، إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقوقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة. ويؤكد أيضًا الحاجة إلى ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح، مع وقف إطلاق النار.

وقد جاء القرار 242 كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب، من أبرزها مشروع القرار السوفيتي الأمريكي، وذلك تفاديًا لإقدام أي من الدولتين الكبيرتين على ممارسة حق

النقض. واشترط واضع القرار اللورد كارادون، مندوب بريطانيا آنذاك لدى مجلس الأمن، أن القرار لا يقبل أي تعديل أو مساومة، فيما أن يقبل كما هو، وإما أن يرفض، لأن أي تعديل، ولو كان طفيفاً، كان من شأنه، بحسب رأيه، نفس المشروع من أساسه.

وكان الهدف من هذا الموقف هو المحافظة على الغموض الذي أحاط بالفقرة الخاصة بالانسحاب خاصة في النص الإنجليزي، فقد ورد في الفقرة (أ) من المادة الأولى: "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير". أما في النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية، فقد دخلت "الـ" التعريف على كلمة أراضٍ، بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض. وزيادة في الوضوح، فقد بادر مندوبو عدة دول مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي ومالي والهند ونيجيريا إلى التصريح، قبل التصويت على القرار، بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967. وإضافة إلى قضية الانسحاب، فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. ومن هنا، فقد جاء قبول بعض الدول العربية بهذا القرار، ومنها مصر والأردن، تكريساً للاعتراف بالاختلال الحاصل في موازين القوى.

قرار مجلس الأمن رقم 338/1973:

صدر بعد حرب أكتوبر ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ قرار 242 بكل بنوده، بما في ذلك الانسحاب من الأراضي المحتلة. أصدر مجلس الأمن بتاريخ 22 أكتوبر 1973 قراره رقم 338 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة الجبهات التي بادرت فيها القوات المصرية والسورية بشن هجوم عسكري على جبهتي سيناء والجولان المحتلتين من قبل إسرائيل منذ حرب عام 1967. ودعا مجلس الأمن في قراره جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حينها إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً، في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع المحتلة وقتها. كما يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه. وقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. علماً بأن إسرائيل تمنعت عن تنفيذ القرار بذريعة أن القرار يدعو إلى (ولا يقرر) تطبيق قرار 242.

قرار الجمعية العامة 3237 / 1974:

صدر هذا القرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1974، الذي منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في المنظمة الدولية، ودعاها للاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

جدير بالذكر أن هذا التطور القانوني لوضعية منظمة التحرير على مستوى المنظمة الدولية، والذي شكل منعطفًا تاريخيًا لمسار النضال الفلسطيني، جاء في أعقاب إقرار المجلس الوطني الفلسطيني للبرنامج المرحلي عام 1974 واعتراف القمة العربية في الرباط في العام ذاته بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

قرار مجلس الأمن رقم 446 / 1979:

قرر المجلس أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967 ليس لها شرعية قانونية، وتشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ودعا إلى وقف النشاط الاستيطاني. أكد القرار الحاجة الماسة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في الحرب والمؤرخة في 12 أغسطس 1949 هي التي تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس.

دعا القرار إسرائيل مرة أخرى بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة (1949)، وإلغاء تدابيرها السابقة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو يؤثر ماديًا على التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ 1967 وعلى وجه الخصوص (القدس)، وعدم نقل سكانها المدنيين.

كما حدّد القرار لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن، ل يتم تعيينهم من قبل رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس، لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس.

قرار مجلس الأمن رقم 476 / 1980:

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 476 المعتمد يوم 30 يونيو 1980 أعلن بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس، ويؤكد مجددًا أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص في القدس، خصوصًا ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد، وإذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 أغسطس 1949، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وإذ يشجب استمرار إسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف. ومن الجدير بالذكر أنه تم اعتماد القرار بتصويت 14 لصالحه وامتناع الولايات المتحدة.

قرار الجمعية العامة 177/43 عام 1988:

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار 177/43 في 15 ديسمبر 1988 بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988، وأكدت الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام 1967. كذلك قررت أن يستعمل في منظومة الأمم المتحدة اسم "فلسطين" بدلاً من تسمية "منظمة التحرير الفلسطينية"، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها.

في الواقع، كان هذا هو الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، على الرغم من أنها ما زالت دولة محتلة، ولم تُقبل بعد كعضو في الأمم المتحدة. ولعل السبب الرئيسي والمباشر في هذا التطور السياسي المهم للقضية الفلسطينية كان مبادرة السلام الفلسطينية، التي أطلقتها قيادة منظمة التحرير عام 1988، حيث قبلت بموجبها كافة قرارات الشرعية الدولية، ابتداءً من قرار التقسيم 181 والقرارات 194 و242 و338 كأساس لحل الصراع، ووافقت أيضًا على نبذ العنف.

قرار الجمعية العامة رقم 67/19 لعام 2012:

منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. هذا القرار عُدد خطوة مهمة نحو اعتراف دولي أكبر بالدولة الفلسطينية. نص القرار 67/19 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 نوفمبر 2012 على منح فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، كما دعا مجلس الأمن إلى النظر "بشكل إيجابي" إلى قبول طلب دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، الذي قدمه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سبتمبر 2011.

ودعا القرار أيضًا إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين والوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكذلك أكد إسهام الجمعية العمومية في أعمال تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، كما حثت جانبي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات. علماً بأن المفاوضات متوقفة بين الطرفين منذ عام 2009 بسبب إصرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على رفض وقف الاستيطان.

قرار مجلس الأمن 1397/2002:

اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1397 في جلسته 4489 المعقودة في 12 مارس عام 2002، وأكد فيه على قراراته السابقة، ولا سيما القرارين 242 (1967) و338 (1973)، وإذ يؤكد رؤية تتوخى منطقة

تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبًا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومُعترف بها، وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار أحداث العنف المأساوية (هذا القرار جاء في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى ردًا على اقتحام رئيس حزب الليكود آنذاك أرئيل شارون للمسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى عودة العنف بين الطرفين وقيام إسرائيل بتدمير مقرات السلطة الفلسطينية واقتحام مدنها واغتيال العديد من القيادات الفلسطينية واعتقال آلاف الفلسطينيين وإلغاء سيادة السلطة الفلسطينية على مناطق (أ) التي جاءت حسب اتفاقيات أوسلو عام 1993) التي وقعت منذ سبتمبر عام 2000، وبخاصة الهجمات الأخيرة وتزايد عدد القتلى والجرحى، وإذ يشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف المعنية سلامة المدنيين، وإذ يشدد أيضًا على ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني المقبولة عالميًا.

ويطالب القرار بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير والتدمير، ويدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل وتبني وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية.

قرار مجلس الأمن رقم 1860/2009:

صدر بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة (عملية الرصاص المصبوب) في 2009-2008. دعا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، ورفع الحصار عن القطاع للسماح بوصول المساعدات الإنسانية. كما شدد القرار على ضرورة منع تهريب الأسلحة إلى غزة ودعا إلى مصالحة فلسطينية.

قرار مجلس الأمن رقم 2334/2016:

أصدره مجلس الأمن في 23 ديسمبر 2016، وحث فيه على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967. وهو أول قرار يُمرر في مجلس الأمن متعلق بإسرائيل وفلسطين منذ عام 2008. وحاز القرار على تأييد 14 عضوًا، فيما امتنعت فقط الولايات المتحدة عن التصويت.

وبعد هذا القرار تاريخيًا نظرًا لأن معظم مشاريع القرارات ضد إسرائيل تُرفض باستخدام حق الفيتو، حيث قامت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ما يقرب من 50 مرة من أجل حماية إسرائيل، وتعد هذه هي المرة الأولى التي لا تلجأ فيها الولايات المتحدة لهذا الحق مما جعله قرارًا ساريًا، وبناء عليه تم تبني القرار بعد إقراره من غالبية الأعضاء.

قرار مجلس الأمن رقم 2715 / 2023:

أصدر مجلس الأمن في تاريخ 15 نوفمبر القرار 2712 لسنة 2023 الذي يهدف إلى إقامة هُدن وممرّات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة والإفراج الفوري ومن دون شروط عن كل الرهائن. حصل القرار على تأييد 12 عضوًا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة المتحدة عن التصويت. وعليه، نجح المجلس في استصدار قرار حول التصعيد في غزة وإسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، بعد 4 محاولات تمّ إجهاضها سابقًا إما بفعل استخدام الفيتو أو عدم الحصول على العدد الكافي من الأصوات، وغلب على الاجتماعات السابقة توجيه نداءات إلى "وقف إنساني لإطلاق النار" بسبب الوضع الكارثي في غزة كما جاء في كلمة أمين عام الأمم المتحدة.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 / 2024:

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الجانبين في 25 مارس 2024، وينص القرار على أن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس يجب أن يكون "فوريًا" وتحترمه جميع الأطراف خلال شهر رمضان، ما يفضي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. كما طالب قرار الأمم المتحدة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

قرار مجلس الأمن رقم 2735 / 2024:

يعيد القرار تأكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورحب مجلس الأمن باقتراح وقف إطلاق النار الجديد الذي أعلن عنه في 31 مايو 2024 والذي قبلته إسرائيل، ويدعو حركة حماس إلى قبوله أيضًا، ويحث الطرفين على تنفيذ جميع شروطه بالكامل دون تأخير وبدون شروط، ويلاحظ المجلس أن تنفيذ هذا الاقتراح سيسمح بتحقيق النتائج التالية على مدى ثلاث مراحل، الأولى: وقف إطلاق نار فوري وكامل وتام مع إطلاق سراح الرهائن بما في ذلك النساء والمسنون والجرحى، وإعادة رفات بعض الرهائن الذين قتلوا، وتبادل الأسرى الفلسطينيين، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في غزة، وعودة المدنيين الفلسطينيين إلى منازلهم وأحيائهم في جميع مناطق غزة. والثانية اتفاق الطرفين على إنهاء دائم للأعمال العدائية، مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن الآخرين الذين لا يزالون في غزة، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة. ثم الثالثة الخاصة ببدء خطة إعادة إعمار كبرى متعددة السنوات لغزة.

ويؤكد القرار رفض مجلس الأمن أي محاولة لإحداث تغيير ديموغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات تؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الفلسطينية، ولهذا يعيد المجلس التأكيد

على التزامه الراسخ برؤية حل الدولتين حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبًا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يُشدد المجلس على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت سلطة السلطة الفلسطينية.

جملة القول، تواتت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عبر السنوات التالية التي تدين الاستيطان الإسرائيلي وكذا التي تدين محاولات إسرائيل لتغيير معالم مدينة القدس، لكن لم تثبت هذه القرارات أية فاعلية في إثناء إسرائيل عن سياساتها المخالفة للقرارات الأممية. وكان حق الاعتراض (الأمريكي) عاملًا أساسيًا في تجميد قرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص، وكانت الجمعية العامة هي الجهاز الذي يتاح فيه التعبير عن الرفض الفلسطيني والعربي عمومًا لسياسات إسرائيل واستمرارها في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، لكن قراراتها لا تعدو كونها توصيات لإثبات مواقف الدول من القضايا الأهم على الأجندة الدولية.

ومن الأمور الكاشفة أن جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية قد خلّت من الإشارة إلى الفصل السابع، مما يرجح شمولها بموجب الفصل السادس، بالإضافة إلى تعمّد استخدام لغة غير واضحة تحتمل أكثر من تفسير، كما الحال بالنسبة لقرار 242 لسنة 1967 الذي صدر بالإجماع، دون الإشارة إلى الفصل السابع. ويلحظ أنّ إسرائيل استفادت من بعض الإبهام في القرار لتعتمد قراءة خاصّة يصعب فهمها من ناحية المنطق القانوني، قوامها أنه نصّ على وجوب الانسحاب من بعض الأراضي المحتلة وليس من كلها، عملاً بالقاعدة الدولية بعدم جواز الاعتراف بضمّ أراضٍ محتلة. وكذلك استخدام عبارة "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" التي تحتمل العديد من التفسيرات. حتى القرارات التي تشكل إدانة لإسرائيل أو مطالبتها بالقيام بعمل محدد أيضًا، فلم تتم الإشارة فيها إلى أنها صدرت بموجب الفصل السابع، مثل القرار 2334 لسنة 2016 الذي يدين بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة الفلسطينية وهدم المنازل وتشريد الفلسطينيين.

ولتوضيح المقصود يتم توضيح الفارق بين قرارات مجلس الأمن التي يصدرها بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتلك التي يصدرها بموجب الفصل السابع يتعلق بالأساس بالصفة القانونية والإلزامية لتلك القرارات ومدى سلطتها. بالنسبة للفصل السادس (التسوية السلمية للنزاعات) تتعلق القرارات الصادرة بموجبه بالتوصيات أي أنها ليست ملزمة قانونًا. يمكن اعتبارها توجيهات أو نصائح من المجلس للأطراف المتنازعة. بينما الفصل السابع (حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان)، تتعلق القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع باتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تهديدات السلم، الإخلال به، وأعمال العدوان. القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع ملزمة قانونيًا لجميع

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يجب على الدول الامتثال لها وتنفيذها، فهذه الإجراءات قد تشمل فرض عقوبات اقتصادية، وتنفيذ حصار، وحتى استخدام القوة العسكرية.

والأمر لا يتعلق بمدى قدرة واعتياد مجلس الأمن على إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء، فهناك أمثلة عديدة على ذلك منها القرارات المتعلقة بالعراق مثل القرار 712 لسنة 1991؛ إذ جاء في متن "... إذ يتصرف بموجب الفصل السابع"، وكذلك القرارات السابقة ذوات الأرقام 660، 661، 664، 665، 666، 667، 669، 770، 674، 677 الصادرة في العام 1990. حتى في مجال المساعدة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، نجد أن مجلس الأمن لم يتردد في استخدام عبارة "أنه يتصرف بموجب الفصل السابع" كما هو الحال بالقرار رقم 2615 لسنة 2021 الخاص بأفغانستان.

وفي عبارة موجزة، إن القرارات الأممية كانت جزءًا من مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي بما أوجدته من غطاء شرعي لاحتلال فلسطين، وانتهاكات مستمرة للأراضي العربية والحقوق الفلسطينية، وعلى الرغم من هذا تظل الأمم المتحدة هي الساحة الدولية الوحيدة التي يمكن فيها استعراض المواقف والدفع في اتجاه البحث عن حل!

المحور الرابع

احتلال فلسطين والإعلان عن الدولة

في 14 مايو 1948، وقعت "وثيقة استقلال إسرائيل" الخاصة بإعلان الدولة، بمشاركة 37 عضوًا في مجلس الشعب الإسرائيلي المؤقت، ومن خلالها تم إنهاء الانتداب البريطاني. وتنقسم الوثيقة إلى أربعة أقسام:

1. استعراض العلاقة التاريخية والحضارية بين شعب إسرائيل وأرض إسرائيل منذ فجر التاريخ مرورًا بالاغتراب حتى الصحوّة في عصرنا الحاضر. ثم الاعتراف الدولي بحق الشعب اليهودي في إقامة وطنه على أرضه، والكارثة التي حلت باليهود في أوروبا، واشتراك الشعب اليهودي في الحرب العالمية الثانية بهدف محاربة الأعداء، وقرار الأمم المتحدة رقم 181 الداعي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين (القصد هنا قرار تقسيم فلسطين). وبناء على كل هذه المقدمات والمعطيات فإن مجلس الشعب يعلن عن إقامة الدولة، وهو -أي مجلس الشعب- يكون بمثابة السلطة التشريعية والتنفيذية المؤقتة ريثما تستقر الأوضاع السياسية والعسكرية في البلاد وتجري الانتخابات الرسمية).

2. الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، يحدد تعليمات معينة بخصوص إقامة الدولة، وتحديد الاسم (دولة إسرائيل)، وإقامة هيئات (سلطات) الحكم، وتنفيذ انتخابات للجمعية التمهيدية (التحضيرية). وينظر رجال القانون والمختصون بدراسة القانون إلى أن هذه الوثيقة ليست فقط إعلانًا وإنما بداية انتظام حكم سياسي جديد.

3. المبادئ التي ستوجه دولة إسرائيل، إعلان مبادئ الخطوط السياسية التي ستتتبعها الدولة، دولة يهودية قومية، ديمقراطية، ستكون مفتوحة لاستيعاب يهود، وتعتمد (وفق ادعائها) مبدأ المساواة لكل مواطنيها بدون تفرقة في اللغة واللون والجنس والدين، وتضمن الحرية الدينية واللغة والثقافة والتربية وتضمن أماكن العبادة والمقدسات لكل الديانات، وتعتمد المبادئ الحضارية الواردة في وثيقة إعلان الأمم المتحدة.

4. عبارة عن توجه إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى السكان العرب في إسرائيل والدول العربية ويهود الشتات: تتوجه الوثيقة في قسمها الأخير إلى الدول المحيطة وبديها ممتدة إلى السلام والتعاون المتبادل والمشارك مع الشعب العبري المستقل في وطنه، متجاهلة حقيقة أنها قامت لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه بأشد صور العنف والوحشية!

وتختتم الوثيقة ببناء وجه إلى الشعب اليهودي في أنحاء المعمورة إلى الهجرة والبناء، والوقوف إلى جانبها في معركته المصرية لتحقيق رغبة الأجيال في خلاص إسرائيل.

ولا تعتبر حكومات إسرائيل والقضاء فيها أن هذه الوثيقة ملزمة قانونيًا، وإنما مصدر إحاء لتشريع بعض القوانين والأنظمة. وأيضًا لا تعتبر دستورًا، ومن هذا المنطلق لا تبادر أية حكومة إلى الإعلان عن أن هذه الوثيقة هي دستور منعًا من الدخول في مصادمات ونقاشات حادة مع التيارات والأحزاب الدينية التي تعتمد التوراة دستورًا لها.

ومنذ ذلك الحين وإسرائيل لا تملك دستورًا مكتوبًا شاملًا، وبدلاً من ذلك تعتمد على مجموعة من "القوانين الأساسية" والمبادئ القانونية التي تقوم بدور الدستور الفعلي، باعتبارها تشكل الأساس الدستوري لنظامها القانوني والسياسي. كانت هناك محاولات عديدة لوضع دستور شامل لإسرائيل، لكنها لم تنجح حتى الآن. وهناك العديد من التفسيرات لعدم وجود دستور، أبرزها ألا تكون هناك حدود سياسية واضحة لإسرائيل لأنها تعتمد على احتلال الأراضي العربية المحيطة بها، وبالتالي فغياب الحدود الواضحة يعطيها مرونة في التعدي على هذه الحدود، كما توجد بعض التفسيرات التي تعيد الأمر لوجود خلافات سياسية ودينية وقومية بين القوى الحزبية المؤثرة داخل إسرائيل بما يعيق الوصول إلى توافق حول صياغة دستور مكتوب.

القوانين الأساسية، وتعتبر هذه القوانين بمثابة العمود الفقري للنظام الدستوري في إسرائيل. تشمل القوانين الأساسية موضوعات مثل: حقوق الإنسان، الحكومة، القضاء، الجيش، والميزانية. بعض القوانين الأساسية تشمل: كرامة الإنسان وحرية، والحكومة، والبرلمان (الكنيست)، والجيش الإسرائيلي.

القانون النظامي وأحكام القضاء المعمول به منذ عام 1948:

عند إعلان الدولة في عام 1948 وضعت إسرائيل قانون أنظمة السلطة والقضاء للدولة، وينص على: الاستمرار في العمل بالقوانين التي كانت سارية المفعول قبل إقامة الدولة طالما أنها لا تتنافى والمبادئ المشتملة عليها وثيقة إعلان الدولة، أو تتعارض والقوانين التي كانت الكنيسة ستسبها. وعليه فإن النظام القضائي يتضمّن بقية مقتضيات القانون العثماني (وقد كان مفعوله ساريًا حتى عام 1917)، وقوانين الانتداب البريطاني التي تحتوي على جزء كبير من القانون الانجليزي العام، إضافة إلى مكونات من الشريعة اليهودية وغيرها من الأنظمة القضائية.

مع ذلك تبقى المميّزات الرئيسية للنظام القضائي في إسرائيل هي عبارة عن مجموعة واسعة من القوانين النظامية والأحكام القضائية المستقلة التي أخذت تتبلور منذ عام 1948.

بعد قيام الدولة تمّ تحويل الكنيست بسنّ سلسلة قوانين أساسية تخصّ شتّى ميادين الحياة على أن تجمّع في نهاية الأمر لتشكّل دستورًا للبلاد، حيث قامت حتّى الآن بتحويل معظم الفصول القضائية إلى قوانين أساسية ترسم ملامح النظام الأساسية، مثل: الرئاسة، والكنيست، والحكومة، والنظام القضائي، وقوات الجيش الإسرائيلي، ومراقب الدولة، وحزّية العمل (المتعلّقة بالحقّ في اختيار الإنسان للمهنة)، وكرامة الإنسان وحزّيته الخاص بانتهاك حياة الإنسان وجسده وكرامته. وفي عام 2018 تمت الموافقة على قانون القومية ليكون من القوانين الأساسية لإسرائيل.

تمّ الإقرار بأنّ القوانين الأساسية أعلى مرتبة بين القوانين العادية في عام 1995 عندما تولّت المحكمة العليا صلاحية إعادة النظر في تشريعات الكنيست التي قد تشكّل خرقًا للقانون الأساسي. ويجب توضيح أن المحكمة العليا تلعب دورًا حيويًا في تفسير وتطبيق القوانين الأساسية، وفي بعض الحالات، يمكنها إلغاء قوانين الكنيست إذا اعتبرت أنها تتعارض مع القوانين الأساسية أو المبادئ الدستورية العامة، وما زال هو الوضع حتى إصدار هذا الكتاب، مع ملاحظة أن هناك مشروع قانون للإصلاح القضائي قدمته الحكومة في يناير 2023، وأثار الجدل والاحتجاجات القوية داخل إسرائيل، وتم تأجيل النظر فيه بسبب اندلاع الحرب في قطاع غزة في أكتوبر 2023.

أهم القوانين الأساسية الإسرائيلية:

قانون أساس: الكنيست:

أقر هذا القانون في شهر فبراير 1958 خلال دورة الكنيست الثالثة. ويعلن هذا القانون أن الكنيست هو عبارة عن مجلس النواب لإسرائيل، وأيضًا أن القدس هي المقر الدائم لهذا المجلس، وأن عدد أعضائه هو 120 عضوًا. ويعالج هذا القانون المواضيع التالية: حق الانتخاب، لمن؟ وحق الترشيح، لمن؟ وطريقة الانتخابات التي يجب السير بموجبها والتقيّد بها، ويشير القانون إلى فترة دورة الكنيست وحصانة أعضاء الكنيست ومكانة مباني الكنيست وما تتمتع بها من حرمة، وكذلك يشير هذا القانون إلى النشاطات المتنوعة التي يقوم بها الكنيست وتوزيع هذه النشاطات على لجان الكنيست.

وأدخلت عدّة تعديلات على هذا القانون على مدار دورات الكنيست المختلفة، كان أبرزها التعديل التاسع من العام 1985 والذي ينص على منع أية قائمة انتخابية من المشاركة في انتخابات الكنيست فيما لو وجد في بيانها الانتخابي أو أهدافها أو نشاطاتها كل ما ينفي وجود دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي، أو كل ما ينفي طابع الدولة الديمقراطي، أو كل ما يمكن أن يكون فيه تحريض عنصري بأي شكل كان.

قانون أساس أراضي إسرائيل:

صدر هذا القانون عن الكنيست الإسرائيلي عام 1960، تحت عنوان آخر وهو "قانون أساس أراضي الشعب". يتضمن القانون "الرابط بين الشعب الإسرائيلي والأراضي في فلسطين"، ويؤكد القانون على ملكية الشعب للأراضي، ولكن تحت تصرف الدولة المطلق. ويمنع نقل ملكية الأراضي التي بملكية الشعب، خاصة أراضي الدولة، وأراضي سلطة التطوير، وأراضي الصندوق القومي الإسرائيلي. وهذا يعني أن أي فرد أو طرف لا يستطيع أن يتصرف بالأراضي التي هي أراضي الدولة أو الهيئات الأخرى المذكورة أعلاه. وجاء هذا القانون ليحمي الأراضي في إسرائيل من احتمال بيعها إلى أطراف غير يهودية، خاصة إلى العرب. وللدولة حق توزيع الأراضي على المستوطنات فيها بكافة أشكالها (مدن، قرى، كيبوتزات، بلدات تطوير...) أو إقامة منشآت عامة عليها.

قانون أساس الجيش:

صدر هذا القانون عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1976 أثناء دورة الكنيست الثامنة، وسبق هذا القانون أمر خاص بالجيش الإسرائيلي من العام 1948 تضمن الأسس القانونية للجيش، وفي مقدمتها خضوع الجيش الإسرائيلي للحكومة، وكذلك تضمن مكانة رئيس هيئة الأركان العامة وخضوعه بموجب القانون لوزير الدفاع. أما قانون الأساس فيتضمن إضافة إلى ما ورد في الأمر كل ما له علاقة بكون الجيش الإسرائيلي هو جيش دولة إسرائيل، وأسس ومعايير الخدمة الإجبارية والتعليمات الصادرة عن الجيش.

قانون أساس رئيس الدولة:

صدر هذا القانون في عام 1964 خلال دورة الكنيست الخامسة، وهو يتضمن كل ما له علاقة بمكانة وصلاحيات رئيس الدولة في إسرائيل، وكيفية انتخابه من قبل الكنيست الإسرائيلي، وليس في انتخابات عامة، لكون وظيفته (أي الرئيس) وظيفة رمزية دون صلاحيات فعلية.

قانون أساس الحكومة:

صدر هذا القانون في عام 1968 خلال دورة الكنيست السادسة، ويشير هذا القانون إلى أن الحكومة في إسرائيل عبارة عن سلطة تنفيذية ومقر إقامتها في القدس. ويتضمن القانون كل ما له علاقة بمراحل منح الحكومة الجديدة المنتخبة أو المشكلة الثقة النيابية من الكنيست، ويتطرق أيضًا إلى مسؤوليات رئيس الحكومة أمام القانون، وإلى مسؤوليات كل وزير من وزراء المجلس الوزاري أمام رئيس الحكومة. ويتضمن القانون توزيع الوظائف بين أعضاء الحكومة وصلاحيات الوزراء ونوابهم وأجورهم، وكذلك كل ما له علاقة بولاية رئيس الحكومة وانتهائها أو حل الحكومة وما يمكن أن يجري للحكومة عند استقالة رئيسها، وغيرها من الخطوات. وتم إلغاء هذا القانون عند إقرار قانون أساس الحكومة الجديد من العام 1992.

قانون أساس الحكومة (النص المُعدّل لعام 1992):

صدر عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1992 أثناء دورة الكنيست الثانية عشرة، وينص القانون على الأسس والشروط لانتخاب رئيس الحكومة بصورة مباشرة في الوقت الذي تجري فيه انتخابات للكنيست، وذلك ابتداء من انتخابات الكنيست الرابعة عشرة فصاعدًا. ويتضمن القانون كل ما ورد في القانون السابق مع الإشارة بصورة أساسية إلى الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة. وحدد هذا القانون عدد الوزراء الذين يشكلون المجلس الوزاري بـ 18 وزيرًا وستة نواب فقط. ويمكن تغيير القانون أو تعديله بغالبية أعضاء الكنيست.

قانون أساس الحكومة (التعديل النهائي):

صدر هذا القانون في عام 2001 أثناء دورة الكنيست الخامسة عشرة، ويعمل بموجبه ابتداء من دورة الكنيست السادسة عشرة. وتم بموجب هذا التعديل الجديد للقانون إلغاء انتخاب رئيس الحكومة في إسرائيل بصورة مباشرة، وتمت العودة إلى الطريقة السابقة ألا وهي الانتخابات العامة للقوائم الحزبية المشتركة في الانتخابات. وحتى تنال الحكومة ثقة الكنيست يجب الحصول على 61 صوتًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نزع الثقة عن الحكومة.

قانون أساس القدس:

صدر هذا القانون عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1980 أثناء انعقاد دورته التاسعة، ويهدف القانون إلى تعزيز وتقوية مكانة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، والتشديد على وحدتها، أي وحدة القدس الغربية بالقدس العربية (الشرقية)، وكونها عاصمة أبدية (وهذا ما ترفضه الدول العربية ومعظم الدول في العالم، لذا فإن معظم سفارات الدول الأجنبية المعتمدة في إسرائيل كائنة في تل أبيب). ويتطرق القانون إلى اهتمام الدولة بتوفير كافة الظروف التي تضمن حقوق أتباع كافة الديانات وحرية وصولهم إلى أماكن العبادة في القدس، وهذا لا توفره السلطات الإسرائيلية البتة متذرعة بالمسألة الأمنية.

قانون أساس القضاء:

صدر هذا القانون عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1984، أثناء دورة الكنيست العاشرة، ويعالج هذا القانون صلاحية القضاء ومؤسساته، واستقلالية الجهاز القضائي عن السياسي وعدم تأثره به. كذلك يتطرق القانون إلى صلاحيات المحكمة العليا، وكيفية تقديم حق الاستئناف وإعادة النظر في المحاكمات التي سبق وبت فيها في محاكم أقل درجة من العليا، ومبدأ إصدار سوابق قضائية أو ما يُعرف بـ "فتاوى".

قانون أساس حرية العمل:

صدر هذا القانون عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1992 أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة للكنيست، على أن يُعمل به ابتداء من الدورة الثالثة عشرة. ويعالج القانون حقوق كل إنسان بالعمل في أية مهنة كانت شريطة أن تتماشى مع قيم إسرائيل ولا تتعارض مع قوانينها.

قانون أساس: إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي:

في 19 يوليو 2018، صادق الكنيست بغالبية أعضائه على قانون أساس القومية (62 مقابل 55)، الذي يكرس الفصل العنصري والفوقية لليهود فقط، ويعلن إسرائيل دولة للشعب اليهودي ووطنًا قوميًا له فقط. صدر هذا القانون عام 2018، وهو يعرف إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ويحدد اللغة العبرية كلغة رسمية للدولة، مع منح مكانة خاصة للغة العربية. ويضمن هذا القانون طابع إسرائيل كدولة دينية، ويمنح امتيازات لليهود فقط، ويرسخ التمييز العنصري ضد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، ويشعرن الإقصاء والعنصرية وعدم المساواة بين جميع السكان.

ومن الجدير بالذكر أن التعديلات التي أُدخلت على قانون المواطنة عام 2010 في إسرائيل، والمعروف بتعديل "قانون الولاء"، مثلت الركيزة الأهم في هذا القانون الأساسي. وقد تطلب هذا التعديل من غير اليهود الذين يسعون للحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال التجنيس أداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد اشتملت النقاط الرئيسية للتعديل على عدة أمور، أهمها: قسم الولاء الذي يفرض على غير اليهود الذين يطلبون الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال التجنيس أداء قسم الولاء التالي: "أقسم أن أكون مواطنًا مخلصًا لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وأن أحترم قوانينها".

1. موقع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرابط: <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions>
2. موقع الكنيست الإسرائيلي، <https://m.knesset.gov.il/ar/about/pages/declaration.aspx>
3. وثائق مركز الأبحاث الفلسطيني، موجودة على الرابط التالي: <https://www.prc.ps/>
4. وثائق الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، <https://www.palquest.org/ar>
5. عبد الوهاب المسيري، مقدمة الصراع العربي - الإسرائيلي: جذوره ومساره ومستقبله، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2003.
6. مجدي عيسى، القرارات الأممية والقضية الفلسطينية، على الرابط: <https://2u.pw/1YWUqOrE>
7. قانون أساس - القومية، على الرابط: <https://www.adalah.org/ar/content/view/9571>
8. إصدارات مركز مدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، <https://www.madarcenter.org/>
9. نبيل السهلي، "الدور البريطاني في إنشاء إسرائيل واستمرار مأساة الشعب الفلسطيني"، موقع القدس العربي، 1 نوفمبر 2020. <https://2u.pw/t3fbRrOa>
10. "دور بريطانيا في تحويل وعد بلفور لحقيقة"، موقع الجزيرة نت، 1 نوفمبر 2017. <https://2u.pw/SgK2OB8x>
11. الحسيني الحسيني معدي، مذكرات حاييم وايزمان، القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 2015.
12. محمد شعبان أيوب، "قصة العلاقة الغامضة.. لماذا دعمت بريطانيا إقامة إسرائيل؟"، الجزيرة، 27 ديسمبر 2023. <https://2u.pw/DkiS3ZJk>

الفصل الثاني

النظام السياسي والأحزاب والنقابات في إسرائيل

إعداد

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أ. نوران نبيل

باحث متخصص في العلاقات الدولية

تحرير: د. دلال محمود

المحور الأول

مؤسسات النظام السياسي في إسرائيل

يتكون النظام السياسي لأي دولة من نظام الحكم بسلطاته الثلاث، والقوى السياسية الأخرى المؤثرة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح، والتي تعد النقابات أبرز هذه الجماعات في إسرائيل.

يتكون نظام الحكم الإسرائيلي من ثلاث سلطات أساسية: السلطة التشريعية (الكنيست)، السلطة التنفيذية (الحكومة)، السلطة القضائية (المحاكم)، ويتفرع من هذه السلطات أجهزة بيروقراطية وتنظيمية واسعة جدًا. وعلى الرغم من أن القانون يؤكد الفصل بين هذه السلطات، فإنها عمليًا سلطات متقاطعة بعضها مع بعض، على المستوى الرسمي - القانوني، وعلى المستوى العملي.

طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي¹:

يُعد النظام السياسي الإسرائيلي من الناحية الإجرائية، نظامًا ديمقراطيًا، إلا إن هنالك نقاشًا أكاديميًا في شأن ماهية النظام الإسرائيلي، إذ يعتبر التيار الأكاديمي المركزي الإسرائيلي أن إسرائيل تنتمي إلى قائمة الدول الديمقراطية الغربية في العالم، وهي دولة «ديمقراطية ليبرالية» بحسب المقاييس المتبعة لتعريف النظام الديمقراطي. وقد ظهر تيار نقدي في الأكاديمية الإسرائيلية لا يقبل بتعريف إسرائيل كدولة ديمقراطية بصورة عامة، وذات طابع ليبرالي بصورة خاصة. فهناك من يعتبرها دولة ديمقراطية، لكن يشوبها نقاط ضعف كثيرة، مثل: مكانة الدين في الدولة، الاحتلال الإسرائيلي، التمييز ضد المواطنين العرب، ثقافة غير ديمقراطية.

واعتبر عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحا أن الديمقراطية الإسرائيلية لا تنتمي إلى الأطر المعروفة في الديمقراطية الغربية (الليبرالية والتوفيقية)، بل هي نموذج خاص ومميز من الديمقراطيات، ويُطلق عليها اسم «الديمقراطية الإثنية». ينطلق النظام الديمقراطي الإثني من هيمنة مجموعة إثنية على كل ما يتعلق بالحيز، والرموز، والعلم، والنشيد القومي، والثقافة، والموارد السياسية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه يمنح الأقليات نوعًا من المساواة، لكن يبقى تعريف الدولة والهيمنة عليها للمجموعة المهيمنة، وفي حالة الدولة الإثنية لا تكون الدولة محايدة، وإنما هي منحازة إلى المجموعة المسيطرة، وهي هنا أقرب لأن تكون دولة «إثنوقراطية» لا ديمقراطية.

في المقابل، ظهر عدد من الباحثين الذين طوروا فهمًا مغايرًا منطلقين من ادعائهم أن إسرائيل هي دولة أقيمت على أساس صيرورة استعمارية، وأنها حافظت في نظامها على مبنى إثني يعتمد على

منظومة «الاستعمار الداخلي». كما تظهر بعض الكتابات التي تقر بأن إسرائيل دولة "ثيوقراطية" أي دولة دينية، خاصة بعد قانون القومية والذي أكد على "يهودية" الدولة، ويزيد من هذا قوة تيار اليمين الديني داخل إسرائيل.

مؤسسات الحكم:

أولاً: السلطة التشريعية:

جاء في «وثيقة استقلال إسرائيل» في 14 مايو 1948، أن المجلس التأسيسي المنتخب سيقوم بإعداد دستور لدولة إسرائيل، القانون الانتقالي في إسرائيل، والمعروف باسم "قانون الانتقال"، هو إطار قانوني تم وضعه في الأيام الأولى لدولة إسرائيل ليتم من خلاله تحويل المؤسسات المؤقتة إلى مؤسسات دائمة، بما في ذلك إنشاء الكنيست (البرلمان الإسرائيلي).

عند إعلان استقلال إسرائيل في 14 مايو 1948، كانت هناك حاجة إلى وضع أساس قانوني للمؤسسات الجديدة للدولة. قبل الاستقلال، كانت المؤسسات اليهودية تديرها ما يُعرف بـ "اليشوف" (Yishuv)، وهو المجتمع اليهودي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني. بعد الاستقلال، تم إنشاء مجلس الشعب المؤقت (مجلس هعوام)، والذي أصبح فيما بعد المجلس التشريعي المؤقت لدولة إسرائيل. تضمن هذا القانون إنشاء الكنيست الأول، ونص القانون على إجراء انتخابات لاختيار أول كنيست. الانتخابات الأولى جرت في 25 يناير 1949 وبعدها تم حل المجلس التشريعي المؤقت وتحولت السلطات التشريعية إلى الكنيست.

تكوين الكنيست:

يُعتبر الكنيست برلمان إسرائيل، وهو يعرف بأنه السلطة التشريعية في النظام الإسرائيلي، وقد جاء في قانون أساس الكنيست: أنه «مجلس نواب الدولة». ويضم 120 عضواً يتم انتخابهم كل أربع سنوات (إلا إذا حل الكنيست نفسه قبل ذلك بحسب ما ينص القانون)، وفقاً للطريقة النسبية.

يُستقى الاسم «كنيست» من مجلس الشيوخ («كنيست جدولا»، الذي بحسب التاريخ اليهودي عقد جلساته في القدس بعد عودة اليهود إليها من سبي بابل في القرن الخامس قبل الميلاد. وتم تحديد عدد أعضاء الكنيست كذلك بمقتضى عدد أعضاء مجلس الشيوخ.

يتألف الكنيست من عدة مركبات: الهيئة العامة التي تتشكل من أعضائه أنفسهم، لجانه، رئيسه. ويضم جهازاً بيروقراطياً، مثل الجهاز الإداري، والجهاز الأمني الذي يحافظ على أمن الكنيست بمبناه وأعضائه.

يحظى أعضاء الكنيست، بحكم وظيفتهم، بمكانة خاصة عن المواطنين العاديين، وذلك من خلال تمتعهم بالحصانة البرلمانية، فهي تمنح الأعضاء حماية خاصة تهدف إلى تمكينهم من أداء عملهم من دون أن يخشوا من تقديمهم للمحاكمة أو المضايقات. ويميز القانون بين نوعين من الحصانة: الحصانة الموضوعية (أو الجوهرية) التي تعمل على حماية عضو الكنيست من المسؤولية الجنائية أو المدنية بسبب أداؤه عمله، أو أقوال صرح بها تعبّر عن مواقفه السياسية. وهناك الحصانة الشخصية، وهي تقدم حماية واسعة النطاق من الاعتقال أو التعرض للإجراءات القضائية، ومن التفتيش أو مصادرة وثائق في حيازته. ويمنح القانون صلاحية لرفع الحصانة عن عضو كنيست من أجل محاكمته في حال ارتكابه أعمالاً، مثل: الحصول على رشوة، السرقة أو خيانة الدولة، أو مخالفات جنائية كبيرة.

يحق لكل عضو كنيست أو الحكومة في التوجه إلى المستشار القضائي للحكومة بتوصية من أجل رفع الحصانة عن عضو كنيست معين، مثلما جرى مع النائب باسل غطاس عن الحزب العربي "التجمع الوطني الديمقراطي، عندما تم رفع الحصانة عنه بعد اتهامه بتهريب أجهزة خليوية إلى الأسرى السياسيين الفلسطينيين. ويملك المستشار القضائي الصلاحية المطلقة في اتخاذ القرار بتقديم طلب رفع الحصانة أولاً، وإذا قرر المستشار القيام بذلك فإنه يقدم طلباً للجنة الكنيست التي تطلب تفسيراً لطلب رفع الحصانة، وبعد النقاش داخل اللجنة يجري التصويت على رفع الحصانة، وإذا اقتنعت اللجنة بضرورة رفعها فإنها بدورها، تقترح ذلك على الكنيست. ولا يناقش الكنيست مسألة رفع الحصانة إلا بعد أن يعطي العضو الفرصة للإدلاء بموقفه من الموضوع، سواء في لجنة الكنيست أو في هيئته. ويمكن اتخاذ قرار رفع الحصانة بأغلبية عادية في الكنيست، ويجوز للعضو استئناف القرار من خلال التماس يرفعه إلى محكمة العدل العليا.

اللجان العاملة في الكنيست:

يضم الكنيست الإسرائيلي، في الغالب، 18 لجنة برلمانية في مختلف المجالات والصعد، وتكون عضوية لجان الكنيست في بعضها متماثلة مع نسبة تمثيل الكتلة البرلمانية من حيث عدد أعضائها، وتتفاوت النسبة بين لجنة وأخرى. فمثلاً في لجنة الخارجية والأمن يحق لكل كتلة يصل عدد أعضائها إلى خمسة على الأقل في تمثيل عضو واحد في اللجنة، وفي لجان أخرى يكون المعدل أقل من ذلك.

تُقسم اللجان العاملة في الكنيست إلى أربعة أنواع هي:

1. **لجان الكنيست الثابتة:** يصل عددها إلى 12 لجنة، وهي ثابتة لأنها ترافق عمل كل دورة كنيست ولا تتغير بتغير الكنيست، فهي ثابتة لأن القضايا التي تعالجها تتعلق بصلب عمل الدولة الحديثة، ولا يمكن الاستغناء عنها. ويجري انتخاب أعضاء اللجان الثابتة في بداية عمل كل

دورة كنيسة جديدة، وتتم العضوية في اللجان على أساس القوائم الفائزة في الانتخابات. ويشمل هذا النوع من لجان الكنيسة كلاً من: لجنة الكنيسة، المالية، الاقتصادية، الخارجية والأمن، الداخلية وحماية البيئة، الدستور والقانون والقضاء، الهجرة والاستيعاب والشتات، التعليم والثقافة والرياضة، العمل والرفاه الاجتماعي والصحة، شؤون مراقبة الدولة، رفع مكانة المرأة، العلم والتكنولوجيا. هذا وتناقش لجان الكنيسة اقتراحات القوانين -بحسب تخصص اللجان- التي يتم إدراجها في الكنيسة بعد القراءة التمهيدية في حال كان الاقتراح من عضو، أو بعد القراءة الأولى في حال كان اقتراح القانون مقدماً من الحكومة. وتشكل اللجنة الحلقة المهنية في عملية التشريع، إذ يقف إلى جانبها طاقم إداري ومهني يعاونها على مناقشة اقتراحات القوانين المقدمة.

2. **لجان الكنيسة التي تنحصر في موضوع معين:** يُعتبر نظام عملها مشابهاً لنظام عمل لجان الكنيسة الثابتة، لكن مدة عملها محصورة في زمن محدد حتى يتم معالجة موضوع اللجنة. وتشمل هذه القائمة كلاً من: لجنة مكافحة المخدرات، لجنة حقوق الطفل، اللجنة الخاصة لشؤون العمال الأجانب، لجنة شكاوى الجمهور.

3. **اللجان الخاصة:** يختلف نظام عملها عن اللجان الثابتة، وهي تجتمع بحسب الحاجة إلى طرح القضية المدرجة أمامها، وتضم هذه القائمة، مثلاً، اللجنة الأخلاقية في الكنيسة.

4. **لجان التحقيق البرلمانية:** يتم إقامة لجان التحقيق البرلمانية في أوضاع معينة تقرر هيئة الكنيسة بضرورة التحقيق فيها، مثل فشل أو إخفاق معين، أو في قضايا يعتقد الكنيسة أنها ذات أهمية وطنية عليا، ويتم إقامة لجان التحقيق البرلمانية بقرار الكنيسة وليس الوزير المعني أو الحكومة. وقد أقيم منذ الكنيسة الأول نحو 28 لجنة تحقيق برلمانية، كان آخرها لجنة التحقيق التي حققت في حادث إخلاء البؤرة الاستيطانية في عمونا والتي استعملت فيها الشرطة القوة لإجلاء المستوطنين، لجنة التحقيق في شأن تمثيل العرب في الوزارات والشركات الحكومية، لجنة التحقيق البرلمانية عن استيعاب مهاجري إثيوبيا من اليهود.

لجنة الكنيسة:

يصل عدد أعضائها إلى 25 عضواً من أعضاء الكنيسة، وتهتم هذه اللجنة بالنظام الداخلي داخل البرلمان الإسرائيلي، وكل ما ينبع من ذلك، مثل: حضانة أعضاء الكنيسة والنقاش في شأن رفعها، إعطاء توصيات على تركيبة اللجان الثابتة في الكنيسة وأعمالها، التنسيق بين اللجان المتعددة، تشكيل

قناة لنقل شكاوى الجمهور أو طلباته إلى الكنيست ورئيسها، متابعة ومناقشة شكاوى أعضاء الكنيست، مناقشة قضايا غير متعلقة ولا تدخل في عمل أي من أعمال باقي اللجان في الكنيست.

تشمل لجنة الكنيست لجناً فرعية تابعة لها، تشكل حلقة متكاملة لأعمالها ونشاطاتها البرلمانية، مثل: اللجنة الفرعية لاستجابات أعضاء الكنيست للحكومة، اللجنة الفرعية لتعديل نظام الكنيست، اللجنة الفرعية لحراسة أعضاء الكنيست عند الضرورة، اللجنة الفرعية لشئون الأجيال المقبلة، اللجنة الفرعية التي تهتم بحضور أصحاب الوظائف الكبيرة في الدولة أمام لجان الكنيست.

ومن أهم اللجان داخل الكنيست:

اللجنة المالية: يبلغ عدد أعضائها 20 عضواً من أعضاء الكنيست، وتعالج اللجنة القضايا المتعلقة بـ: ميزانية الدولة، عندما تحتاج الحكومة إلى موافقة لجنة المالية على أي تعديل أو إقرار لميزانية الدولة، الضرائب المفروضة على المواطنين، الجمارك، المعاملات البنكية، مداخيل الدولة ومصاريفها. وبسبب تداخل القضايا المالية في جميع مجالات الحياة ومؤسساتها، فإنه يتبع اللجنة أربع عشرة لجنة فرعية تهتم بشئون متنوعة من الناحية المالية.

اللجنة الاقتصادية: يُقدر عدد أعضائها بـ 15 عضواً، وتناقش وتعالج اللجنة القضايا المتعلقة بالاقتصاد الإسرائيلي، مثل: الصناعة والتجارة، والزراعة والصيد، والمواصلات بكل فروعها، وخصوصاً تلك المؤثرة في نمو الاقتصاد، والتنسيق الاقتصادي. كذلك تختص هذه اللجنة بأعمال الفلسطينيين الغائبين وأعمال اليهود في الدول العربية («الدول المعادية»)، وبأعمال اليهود الميتين، وقضايا حياتية، مثل: الإسكان، ودائرة أراضي إسرائيل، والطاقة والبنى التحتية والمياه وغيرها من القضايا ذات التأثير الاقتصادي. ويتبع اللجنة تسع لجان فرعية تهتم بقضايا متعددة من مجالات عمل اللجنة، فعلى سبيل المثال هنالك لجنة فرعية لمتابعة شئون الغاز والطاقة، أو لشئون توسيع مطار بن غوريون الدولي.

لجنة الخارجية والأمن: تُعتبر لجنة الخارجية والأمن من أكثر اللجان أهمية في الكنيست، وأكثرها حساسية وتأثيراً بين اللجان الفاعلة والثابتة في البرلمان الإسرائيلي. ويشير مجال عملها أو اللجان الفرعية التابعة لها، إلى أنها تعالج قضايا في منتهى الحساسية والسرية للأمن القومي الإسرائيلي، ويصل عدد أعضائها إلى 17 عضواً، ويرأسها ممثل الحزب الأكبر في الكنيست. وتعالج هذه اللجنة في الكنيست القضايا الأمنية والاستراتيجية، مثل: السياسة الخارجية للدولة، والقوات المسلحة والأمن القومي الإسرائيليين. وفي نظرة على تركيبة اللجان الفرعية المكونة للجنة الخارجية والأمن، يتضح مدى أهميتها، إذ تتبعها سبع لجان، تعالج قضايا فرعية في الأمن القومي الإسرائيلي، مثل: اللجنة الفرعية لجاهزية الجبهة الداخلية، اللجنة الفرعية للسياسة الخارجية والدعاية، اللجنة الفرعية للقوى العاملة في الجيش،

اللجنة الفرعية للشئون الاستخباراتية، اللجنة الفرعية للنظرية الأمنية وبناء الجيش، اللجنة الفرعية للجهازية العامة والأمن الجاري، اللجنة الفرعية لشئون التشريع القانوني، إذ تهتم اللجنة الأخيرة بسن قوانين أو تعديلها بهدف تعزيز عمل الأجهزة الأمنية، كسن قانون الشاباك (أي جهاز الأمن الداخلي).

لجنة الداخلية وحماية البيئة: حتى تاريخ 13 / 11 / 2006 كانت هذه اللجنة تسمى لجنة الداخلية وجودة البيئة، وقد غيرت لجنة الكنيست اسمها ليطلق عليها لجنة الداخلية وحماية البيئة، وتتشكل من 14 عضوًا، ويتركز اهتمامها على القضايا الداخلية، وخصوصًا الحكم المحلي الإسرائيلي، وجودة البيئة، كما تهتم بشئون السكان، والجنسية، والصحافة، والشئون الدينية لليهود وغير اليهود، والشرطة، والسجون. ولا تضم هذه اللجنة لجانبًا فرعية عاملة لديها.

لجنة الدستور والقانون والقضاء: تضم اللجنة 17 عضوًا، وتعالج مسألة سن دستور لدولة إسرائيل، وسن قوانين أساس الكنيست، وقوانين القضاء الإسرائيلي وأنظمتها. وقد عكفت اللجنة في السنوات الأخيرة على مناقشة مسودة لدستور مقترح للدولة، يؤكد أن إسرائيل هي دولة «يهودية وديمقراطية»، أو دولة الشعب اليهودي.

لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات: تشمل اللجنة 14 عضوًا، وتعالج قضية استيعاب المهاجرين اليهود من الشتات والحرص على استيعابهم في الدولة من جهة، والاهتمام بالمجموعات اليهودية في الشتات من جهة أخرى، مثل ضمان منحهم تعليمًا وتربية يهودية صهيونية. كذلك تهتم اللجنة بمجمل القضايا التنسيقية بين دولة إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في كل ما يتعلق بقضايا الهجرة والشتات. وتحتوي على لجنة فرعية واحدة تُعنى بشئون استيعاب الأطفال والشباب في جهاز التعليم الإسرائيلي.

لجنة التعليم والثقافة والرياضة: تضم اللجنة 13 عضوًا، وتتناول قضايا التعليم والثقافة والعلم والفن، كما تهتم بقضايا البرامج التلفزيونية الحكومية والمسرح. ويتركز جل عملها في جهاز التعليم الإسرائيلي والمشكلات المتعلقة به، وحتى الدورة السادسة عشرة للكنيست كانت تسمى «لجنة التعليم والثقافة»، وأضيف إليها معالجة قضايا الرياضة، فأصبح يطلق عليها لجنة التعليم والثقافة والرياضة.

لجنة العمل والرفاه الاجتماعي والصحة: يصل عدد أعضائها إلى 16 عضوًا، وتعالج وتناقش مختلف القضايا المتعلقة بالعمل والرفاه الاجتماعي، مثل: تأمين اجتماعي للعمال والموظفين، كما تقع مؤسسة التأمين الوطني التي تهتم بالضمان الاجتماعي ومخصصات البطالة ضمن مجالات عملها. فضلًا عن ذلك تهتم اللجنة بشئون المعوقين، ومنهم معوقو الجيش، والأحداث، ومخصصات التقاعد

وغيرها من القضايا التي لها علاقة بالرفاه الاجتماعي. وتتضمن اللجنة لجنتين فرعيتين بحيث تقوم إحدهما بالعمل على سن قانون التبرع بالأعضاء.

لجنة شئون مراقبة الدولة: تضم اللجنة 14 عضوًا، ويتركز عملها في مناقشة تقارير مراقب الدولة الصادرة دوريًا. كذلك تناقش تقارير مكتب شكاوى الجمهور، كما تتدخل في صلاحيات مراقب الدولة والمراقبين الداخليين في الوزارات والمكاتب الحكومية المتعددة. وتشمل اللجنة لجنتين فرعيتين: واحدة تعالج تقرير مراقب الدولة عن خطة فك الارتباط، والثانية تعالج القضايا الخارجية والعلاقات التجارية الدولية.

لجنة رفع مكانة المرأة: تشمل اللجنة 14 عضوًا، وتتناول قضايا تمثيل متساوٍ للنساء في التعليم والعمل، ومنع التمييز على أساس جنسي في المجالات كلها، ومكافحة العنف ضد المرأة. وقد أقيمت لجنة فرعية تعالج مسألة التجارة بالنساء، والتي انتشرت وبرزت كظاهرة في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الماضية.

لجنة العلم والتكنولوجيا: تحوي اللجنة 15 عضوًا، وكان يطلق عليها حتى سنة 2003، اسم لجنة الشئون البحثية والتطوير العلمي والتكنولوجي، وأصبح اسمها بعد ذلك لجنة العلم والتكنولوجيا، وهي تعالج وتناقش قضايا، مثل: سياسة البحث والتطوير المدني في إسرائيل، التكنولوجيا المتقدمة، البحث والتنمية البيئية، البحث العلمي في الجامعات الإسرائيلية وخارجها؛ مراكز الأبحاث وصناديق دعم البحث العلمي، التواصل مع العلماء اليهود، مسؤولية اللجنة عن المجلس القومي للبحث والتنمية.

رئاسة اللجان:

يرأس لجان الكنيست، بصورة عامة، أعضاء الكتل البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي. وتُعتبر ثلاث لجان كنيست من أهم اللجان في البرلمان الإسرائيلي، ويرأسها دائمًا أعضاء في الائتلاف الحكومي، وهي: لجنة الكنيست، ولجنة الخارجية والأمن، واللجنة المالية. وتنبع أهمية هذه اللجان من تأثيرها الحقيقي والملموس في عمل السلطة التنفيذية والوزارات المعنية. وبالنسبة إلى لجنة الكنيست فإن أهميتها تنبثق من سيطرتها على نشاطات الكنيست وعمله اليومي.

أما باقي لجان الكنيست فلا تؤدي دورًا يؤثر في القرارات أو تنفيذها، وهذا الأمر يعود إلى طبيعة عمل النظام البرلماني الذي تتبعه إسرائيل، والذي يعني غياب الفصل التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إسرائيل، إذ إن السلطة التنفيذية تتشكل من الأحزاب التي حصلت على مقاعد برلمانية في الانتخابات التشريعية، ورئيس الحكومة يكون هو رئيس الحزب الفائز بالأغلبية النسبية من أصوات الناخبين في هذه الانتخابات، اللهم في بعض الحالات المحدودة التي يعجز فيها عن تشكيل حكومة فيتم تكليف رئيس الحزب الفائز بثاني أغلب الأصوات بتشكيل الحكومة. ويؤثر هذا التعاون بين السلطتين في عمل لجان الكنيست، بسبب أن اللجان لا تستطيع إلزام وجود شهود في جلساتها،

أو الالتزام بكشف وثائق معينة، ولا تملك صلاحيات قضائية لمعاقبة من يرفض المثول أمامها. ومع أن قانون الانتخابات المباشرة سنة 1992 سمح لأربعين عضو كنيسة المطالبة بإجراء نقاش بحضور رئيس الحكومة مرة واحدة في الشهر على الأكثر، أو إلزام موظفين حكوميين أو وزراء بالمثول أمام اللجان، إلا أن الكنيسة لا يزال بعيدًا عن القيام بعمله بشكل مؤثر وجوهري ومستقل عن الحكومة ووزاراتها.

اختصاصات الكنيسة:

يمكن الإشارة إلى أربع وظائف رئيسية للكنيسة، إذ تُعتبر هذه الوظائف مصدر قوة عمل البرلمان الإسرائيلي ومركزيته، وهذه الوظائف هي:

1. تشكيل الحكومة:

يؤدي الكنيسة الدور المركزي في تشكيل الحكومة، من بدايتها حتى القسم (حلف اليمين) أمامه. فبعد انتهاء الانتخابات وفوز القوائم الفائزة، يقوم رئيس الدولة بالتشاور مع جميع الكتل البرلمانية بشأن المرشح الأكثر حصداً للأصوات لتشكيل الحكومة، وعادة، يتم الاتفاق على تكليف رئيس الكتلة الأكبر في البرلمان لتأليفها، والذي عليه أن يكون -بطبيعة الحال- عضوًا في الكنيسة. وقد خرج الرئيس عزرا وايزمان عن هذه القاعدة سنة 1984، عشية تأليف حكومة الوحدة القومية آنذاك، حين رفض التشاور مع ممثلي حركة كاخ برئاسة مائير كهانا وذلك بسبب برنامجها العنصري.

وبعد أن يستمع رئيس الدولة إلى توصيات الكتل البرلمانية يكلف الشخص الأكثر حظًا، والذي يكون -عادة- كما ذكرنا، رئيس أكبر كتلة برلمانية، بتأليف الحكومة، وبعد أن يقوم المكلف بالاتفاق مع الكتل التي ترغب في الائتلاف معه خلال مده قانونية محددة لذلك، فإنه ملزم بموافقة الكنيسة ومصادقته على الحكومة الجديدة. وهكذا يتم تشكيل الائتلاف الحكومي إذا حصل على ثقة 61 عضو كنيسة على الأقل، لكن ثقة الكنيسة بالحكومة غير مرتبطة بالضرورة بتشكيلها كتلاً تكون مجتمعة أغلبية في الكنيسة، على الرغم من حدوث هذا عادة، لأن الكنيسة يستطيع خلال عمل الحكومة حجب الثقة عنها. إذا؛ فالحكومة بحاجة أساسًا إلى ائتلاف حكومي يملك الأغلبية لصد اقتراحات حجب الثقة.

في ضوء ذلك، فإن تأليف الحكومة ومزاولة أعمالها يتحدد من خلال الثقة التي يمنحها إياها الكنيسة، حتى إن تعيين الوزراء يحتاج إلى مصادقة الكنيسة، وبخلاف رئيس الحكومة فليس بالضرورة أن يكون الوزراء أعضاء كنيسة.

2. تمثيل المواطنين:

يمثل الكنيست التوجهات والشرائح والمجموعات المتعددة في المجتمع الإسرائيلي، وبسبب الطبيعة النسبية لطريقة الانتخاب في إسرائيل، فيمكن القول إن الكنيست يمثل معظم هذه المجموعات. وعلى الرغم من تفاوت التمثيل بين مجموعة وأخرى، فإن الكنيست يُعتبر ساحة العمل السياسي لأغلبية المجموعات (اليهودية) في الدولة، أو غير اليهودية.

3. الرقابة على عمل الحكومة:

مراقبة عمل السلطة التنفيذية (الحكومة)، وتجري مراقبة الحكومة من خلال آليات متنوعة، منها أن الحكومة تحتاج إلى مصادقة الكنيست على ميزانية الدولة السنوية؛ الأمر الذي يفتح المجال أمام الكنيست لمناقشة بنود الميزانية ونقدها أو تعديلها، ويتبع عدم مصادقته على ميزانية الحكومة حجب الثقة عنها وإسقاطها. هذه الآلية -على سبيل المثال- تعطي الكنيست قوة أمام السلطة التنفيذية، وقدرة على مراقبة أهم نشاط لها، وهو وضع الميزانية السنوية. وتنطلق هذه الآلية من قانون الميزانية الذي يُلزم الحكومة بمصادقة الكنيست عليها في جميع مراحل وقراءات التشريع المتبعة (القراءات الثلاث).

مراقب الدولة: يشكل مكتب مراقب الدولة آلية مهمة في يد الكنيست لمراقبة أعمال الحكومة. وكان رئيس الدولة يعيّن المراقب، لكن منذ أن سُنّ قانون أساس مراقب الدولة سنة 1988، فإن الكنيست هو الذي يعيّن مراقب الدولة مدة خمس سنوات من خلال تصويت سري على ذلك. وقد جاء في قانون مراقب الدولة أنه «خلال مزاوله عمله يكون مراقب الدولة مسئولاً أمام الكنيست فقط وليس تابعاً للحكومة». وتتحدد ميزانية مراقب الدولة في لجنة الكنيست، وتحول إليه مباشرة منها، وليس من خلال وزارة المالية. ولا تملك الحكومة صلاحية إقالة المراقب أو عزله، بل تكون هذه من صلاحية الكنيست.

يمكن تصنيف آليات الرقابة التي يقوم بها الكنيست الإسرائيلي على الحكومة كالتالي:

(أ) الرقابة من خلال هيئة الكنيست العامة ولجان الكنيست ورئيس الكنيست، إذ يستطيع أعضاء الكنيست مراقبة عمل الوزارات المتعددة من خلال آلية الاستجواب. ويُقسم الاستجواب إلى استجواب شفوي وآخر مكتوب، ويكون الرد بحسب نوع الاستجواب. فقد يقدم عضو الكنيست استجواباً إلى الوزير المختص في مسألة معينة، وعلى الوزير الرد خلال ستة أسابيع، ويحق لعضو الكنيست أن يسأل الوزير سؤالاً آخر مختصراً بعد أن سمع جوابه على استجوابه. وهناك آلية أخرى لمراقبة عمل الحكومة من خلال هيئة الكنيست، وهو ما يسمى جدول أعمال هيئة الكنيست، إذ تستطيع هيئة الكنيست إدراج موضوعات للنقاش حتى إذا لم تكن ذات أبعاد تشريعية. وبعد خطاب مدته عشر دقائق عن الموضوع

المطروح يجيب الوزير المختص عليه، وبعدها يتم التصويت بشأن إدراجه في النقاش أو رفضه. وإذا ما تم التصويت على إدراجه في النقاش يتم إحالته على اللجنة المختصة من لجان الكنيست. وهناك اقتراحات موضوعات لجدول الأعمال يتم تحويلها إلى اللجنة من دون نقاشها في هيئة الكنيست.

كما تستطيع لجان الكنيست من خلال صلاحياتها مراقبة عمل السلطة التنفيذية، وجاء في النظام الداخلي للكنيست عن عمل اللجان، «أن اللجنة مخولة أن تطلب من الوزير المختص تفسيرًا في مجال عملها، ويلزم الوزير نفسه أو ممثلًا عنه الإجابة وتقديم المعلومات المطلوبة».

(ب) الرقابة من خلال لجان التحقيق البرلمانية: تشكل لجان التحقيق البرلمانية التي يعينها الكنيست أداة أخرى لمراقبة عمل الحكومة، وقد أنشأ الكنيست عشرات لجان التحقيق البرلمانية لمعالجة وفحص إخفاقات السلطة التنفيذية، أو للبحث في قضايا ترى أنها ذات مصلحة قومية عليا. وتشكل لجان التحقيق البرلمانية آلية مهمة لمراقبة الحكومة والوقوف على إخفاقاتها وتقديم التوصيات لها لعلاجها.

(ج) الرقابة على ميزانية الدولة: تحتاج الحكومة إلى موافقة الكنيست من أجل إقرار الميزانية، ويؤدي الأخير دورًا بارزًا ومؤثرًا في مراقبة أهم تشريع تقوم به الحكومة خلال عملها السنوي، وهو التشريع الخاص بميزانية الدولة. ويحدد قانون الميزانية الإطار الذي تعمل من خلاله الحكومة، إذ يتم إقرار الميزانية على شكل قانون، وذلك لإجبار الحكومة على الحصول على مصادقة الكنيست لاقتراح قانون الميزانية. ويشير قانون أساس ميزانية الدولة لسنة 1975 إلى المبادئ الأساسية لإقرار ميزانية الدولة: يتم تحديد ميزانية الدولة في إطار اقتراح قانون، بحيث يشير الاقتراح إلى مصاريف الحكومة المخطط لها، وتضع الحكومة اقتراح القانون أمام الكنيست ستين يومًا على الأقل من بداية السنة المالية الجديدة، ويفترض اقتراح القانون أن يكون مفصلًا.

(د) المراقبة من خلال مراقب الدولة ومكتب شكاوى الجمهور: ينص القانون على أنه عند قيام المراقب بمهامه فإنه يكون مسئولاً أمام الكنيست فقط، ويشدد على عدم علاقة المراقب بالحكومة. ويزود مراقب الدولة الكنيست بالمعلومات التي سيستخدمها كوسيلة لمراقبة السلطة التنفيذية، ويمكنه بذلك من القيام بواجبه الذي يُعتبر أحد الأركان المهمة لفصل السلطات في النظام الديمقراطي، وهو مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية. ويهتم مراقب الدولة بفحص عدة نواحي: هي: القانونية والانتظام، والتوفير والنجاعة والفاعلية، والنزاهة.

(هـ) الاستجابات: تشكل الاستجابات في الكنيست إحدى الوسائل التي تستعملها الهيئة التشريعية في إسرائيل لمراقبة السلطة التنفيذية. ويتمحور الاستجاب في قيام عضو الكنيست بتقديم استجاب إلى الوزير المعني الذي يكون ملزمًا بالرد على الاستجاب.

4. **تشريع القوانين:** تُعتبر عملية تشريع القوانين من الأسس التي تقوم عليها السلطة التشريعية. ويرى كثيرون أن التشريع هو جوهر البرلمان، ولهذا يُطلق عليه السلطة التشريعية، وقد أقر في الكنيست الأول بأنه هو مكان التشريع في الدولة، لكن عندما سُن قانون أساس الكنيست سنة 1958، تبين أن له وظائف متعددة، ولهذا عُرّف في القانون بأنه مجلس المنتخبين في الدولة، ولم يتم ذكر تعريفه الوظيفي كمؤسسة تشريعية. وعلى الرغم من أن قانون أساس الكنيست لم يعرّف صراحة بالكنيست كسلطة تشريعية، فإن التشريع هو إحدى أهم وظائفه، وقد حدد لنفسه نظامًا لعملية التشريع وأنماطًا متعددة من اقتراحات القوانين. فهناك اقتراحات قوانين خاصة، يقدمها عضو كنيست أو مجموعة من أعضاء الكنيست (اقتراح قانون شخصي أو خاص)، واقتراحات قوانين حكومية تبادر إليها الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية. وقد حدد الكنيست أنظمة متعددة بين اقتراح القانون الشخصي والحكومي.

مشروع القانون الشخصي: الذي يقدمه عضو كنيست أو مجموعة من أعضاء الكنيست عليه أن يمر أولاً بمكتب رئاسة الكنيست للمصادقة عليه وفحص مدى تناقضه أو عدم تناقضه مع «القيم الأساسية للدولة» (مثل أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، أو تعريف إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية). وبعد المصادقة عليه يُطرح المشروع من أجل مناقشته بشكل أولي في جلسة هيئة الكنيست، وبعد النقاش يتم التصويت على الاستمرار أو عدم الاستمرار في إجراءات التشريع. وتسمى هذه المرحلة التي يمر بها مشروع القانون الشخصي، مرحلة القراءة التمهيدية، وبعد هذه المرحلة، إذا تمت المصادقة عليه يتم تحويله إلى اللجنة المختصة في الكنيست التي تقوم بدورها - بإعداد صيغة المشروع استعدادًا لطرحه للقراءة الأولى في جلسة هيئة الكنيست. ومعنى ذلك أن مشروع القانون الشخصي يحتاج إلى مرحلة تسبق القراءة الأولى، بينما تجري مناقشة اقتراح القانون الذي تتقدم به الحكومة، في جلستها، وبعد تصديق الوزراء على مشروع القانون (اقتراح قانون حكومي) يقدم مباشرة للقراءة الأولى في الكنيست. ولا يمر مشروع القانون الحكومي بالقراءة التمهيدية واجتماع اللجنة المختصة، كما هي الحال في مشروع القانون الشخصي.

ومن الجدير بالملاحظة، أن أغلب مشروعات القوانين تقدمها الحكومة مقارنة بأعضاء الكنيست، ويعود ذلك إلى كون السلطة التنفيذية مطلعة أكثر بحكم عملها اليومي على حاجات الوزارات والحكومة بصفتها السلطة التنفيذية أكثر من أعضاء الكنيست. لهذا، فإن أغلبية القوانين الشخصية التي سُنت جاءت من المعارضة، كما أن التقييدات الموضوعة على اقتراحات القوانين الشخصية، مثل لزوم مرورها بالقراءة التمهيدية، تشكل قناة تصنيف أخرى يمر بها القانون الخاص ولا يمر بها القانون الحكومي.

النظام الانتخابي في إسرائيل:

تجري انتخابات الكنيست (البرلمان) في إسرائيل وفقًا لنظام أساسي، الانتخابات العامة تُجرى كل أربع سنوات، ولكن يمكن أن يتم الدعوة إلى انتخابات مبكرة إذا تم حل الكنيست قبل انتهاء فترته، وقد يحدث هذا بسبب أزمات سياسية أو فقدان الحكومة للثقة. لكل مواطن إسرائيلي تجاوز الثامنة عشرة من عمره الحق في الاقتراع. ويحق لكل إسرائيلي بلغ 21 سنة من العمر فما فوق أن يرشح نفسه للانتخابات، على ألا يكون له سجل جنائي، ولا يشغل منصبًا رسميًا ما لم يكن قد استقال منه قبل موعد الانتخابات بـ100 يوم على الأقل.

تشكل البلاد بأسرها دائرة انتخابية واحدة، إسرائيل تعتبر دائرة انتخابية واحدة لجميع المواطنين، مما يعني أن جميع الأحزاب تتنافس على المستوى الوطني وليس على مستوى دوائر محلية. ينتخب أعضاء الكنيست باقتراع مباشر من قبل الناخبين، وليس عن طريق هيئة مقترعين، وتجرى الانتخابات بالاقتراع السري المباشر. عدد المقاعد البرلمانية هي 120 مقعدًا.

يتم انتخاب أعضاء البرلمان الإسرائيلي من خلال نظام التمثيل النسبي، هذا يعني أن الأحزاب تحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي تحصل عليها في الانتخابات العامة. يتم توزيع المقاعد بناءً على القائمة الحزبية المغلقة، حيث يصوت الناخبون لأحزاب وليس لأفراد معينين.

هناك حد أدنى من الأصوات يجب أن تحصل عليها الأحزاب المشاركة في الكنيست، وهو ما يعرف باسم "العتبة الانتخابية". حاليًا، العتبة الانتخابية هي 3.25% من الأصوات الصحيحة، إذا لم يتمكن الحزب من الحصول على هذه النسبة، فإنه لا يحصل على أي مقاعد في الكنيست.

بعد الانتخابات، يطلب رئيس الدولة من زعيم الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد أو الذي يُعتقد أنه قادر على تشكيل حكومة ائتلافية أن يحاول تشكيل الحكومة. هذا الزعيم يصبح رئيس الوزراء إذا تمكن من تشكيل ائتلاف يحصل على ثقة أغلبية أعضاء الكنيست (61 من أصل 120 عضوًا).

النظام الانتخابي النسبي في إسرائيل يشجع على تعددية الأحزاب ويسمح بتمثيل واسع لمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية في البرلمان، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى حكومات ائتلافية معقدة بسبب تنوع الأحزاب والكتل السياسية.

تم إلغاء الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء (الذي عُمل به عام 1996) بموجب تعديل القانون الأساسي عام 2001، ونتيجة لذلك فإن مهمة تشكيل الحكومة ورئاستها يعهد بها الرئيس الإسرائيلي إلى عضو

الكنيست الذي يعتبر أنه يتمتع بأحسن الفرص في تشكيل حكومة ائتلافية قابلة للحياة على ضوء نتائج انتخابات الكنيست.

يمكن للأحزاب المسجلة قانونيًا فقط -أو لتحالف حزبيين مسجلين أو أكثر- أن تقدم قائمة مرشحين للمشاركة في الانتخابات، وتختار الأحزاب مرشحين للكنيست من خلال انتخابات تمهيدية أو من خلال إجراءات أخرى، ولا تقوم انتخابات الكنيست على أساس التصويت لأفراد.

يتطابق عدد وترتيب الأعضاء الذين يصعدون للكنيست الجديد من كل حزب مع قائمة مرشحي ذلك الحزب كما قدمت للانتخابات. لا توجد انتخابات فرعية في إسرائيل، فإذا استقال عضو كنيست أو توفي أثناء دورة الكنيست، فإن الشخص الذي يليه على قائمة الحزب يحل محله بصورة تلقائية. وفقًا لقانون تمويل الأحزاب، تمنح وزارة المالية كل فئة سياسية مخصصات من أجل تمويل حملاتها الانتخابية.

لا يجوز لأي فئة أن تتلقى تبرعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي شخص زيادة على المبلغ الذي حدده القانون والمربوط بجدول الأسعار للمستهلك. ولا يجوز لفئة أو قائمة مرشحين تلقي تبرعات مالية من شخص لا يحق له الاقتراع في الانتخابات.

لجنة الانتخابات المركزية -برئاسة قاضي من المحكمة العليا وعضوية ممثلين عن الأحزاب ممن يشغلون مقاعد في الكنيست- هي المسؤولة عن إجراء الانتخابات والإشراف عليها. يُسمح للجنة الانتخابات المركزية أن تحرم قائمة مرشحين من المشاركة في الانتخابات إذا كانت أهداف تلك القائمة أو أفعالها تتضمن بالتصريح أو بالتلميح أحد الأمور التالية: إنكار وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، إنكار الصبغة الديمقراطية للدولة، التحريض على العنصرية.

ثانيًا: السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية في إسرائيل من ثلاثة أجزاء: رئيس الحكومة وحكومته؛ كل الوزراء ووزارتهم، الجهاز البيروقراطي والإداري والمهني.

رئيس الحكومة:

يرأس رؤساء الحكومة السلطة التنفيذية في إسرائيل. ورئيس الحكومة هو أهم لاعب سياسي في النظام الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن رؤساء الحكومات يوزعون قوتهم على حلفائهم في الائتلاف الحكومي، وخصوصًا على الأحزاب المركزية في الائتلاف، فإنهم يبقون اللاعبين المركزيين في النظام السياسي الإسرائيلي. ويحدد رؤساء الحكومة جدول الأعمال الجماهيري والسياسي في الدولة. تتبع قوة رئيس الحكومة الإسرائيلية من ثلاثة عوامل؛ صلاحيات منصبه كرئيس السلطة التنفيذية كما حددت

في القانون، كونه رئيس أكبر حزب في الكنيست، لأنه رئيس الائتلاف الحكومي الذي يعمل بمبدأ المسؤولية الجماعية. لكنها تشكل أيضًا عامل تقييد لقوة رئيس الحكومة ونفوذه، إذ تخول صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية وقوته اتخاذ القرارات المصيرية على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، حتى لو لم تكن محل إجماع في الرأي العام الإسرائيلي.

من اختصاصات رئيس الحكومة المكلف أن يشكل الائتلاف الحكومي، وإذا استطاع عضو الكنيست المكلف تأليف حكومته، يتوجب عليه بعد تأليفه الحكومة تبليغ كل من رئيس الدولة ورئيس الكنيست، ثم يقوم رئيس الكنيست بإعلام أعضاء الكنيست بذلك، وتعيين جلسة بشأن تأليف الحكومة خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغ الكنيست للتصويت على قبول هذا التشكيل من عدمه، وفقًا لقاعدة الأغلبية المطلقة للأصوات (موافقة 61 عضو على الأقل من أعضاء الكنيست). وتنص المادة الثامنة من القانون على أن «عضو الكنيست الذي كلفه رئيس الدولة تأليف الحكومة بموجب المادة 7، يُمنح مهلة مدتها 28 يومًا لإنجاز مهمته، ويجوز لرئيس الدولة تمديد هذه المدة مددًا إضافية لا تتجاوز مئة 14 يومًا». أمّا في حالة وفاة رئيس الحكومة فيستدعي ذلك تكليف رئيس الدولة الشخص الملائم خلال 14 يومًا من تاريخ الوفاة.

وتشير المادة التاسعة من قانون أساس الحكومة إلى أنه إذا مضت المدة المحددة في المادة الثامنة، من دون أن يقوم عضو الكنيست بتبليغ رئيس الدولة عن تأليف الحكومة، أو إذا أعلمه قبل ذلك بعجزه عن تأليفها، أو إذا عرض حكومته على الكنيست ورفض الكنيست منحها الثقة، يقوم رئيس الدولة بتكليف عضو كنيست آخر كان قد بلغه استعداداه بقبول مهمة تأليف الحكومة، أو يُعلم رئيس الكنيست بأنه لا يرى إمكانية للتوصل إلى تأليف الحكومة، وذلك كله خلال ثلاثة أيام من تاريخ مضي المدة، أو من التاريخ الذي يبلغ عضو الكنيست عجزه عن تأليف الحكومة، أو من تاريخ رفض الكنيست منحها الثقة، بحسب مقتضى الحال.

ومن عناصر قوة منصب رئيس الحكومة طريقة اختياره: حتى سنة 1996، لم يكن للجمهور الإسرائيلي تأثير مباشر في تحديد هوية رئيس الحكومة، وتعلق ذلك بالعبة السياسية والائتلافية داخل أروقة الكنيست، إلا إن قانون الانتخابات المباشرة (1996 - 2001)، نقل مركز الثقل في تحديد هوية رئيس الحكومة من الكنيست إلى الجمهور مباشرة، وأدى ذلك إلى تعزيز قوة رئيس الحكومة أمام الكنيست من جهة، لكنه من جهة أخرى ساهم في إضعاف الائتلاف الحكومي وغياب الاستقرار السياسي.

يملك رئيس الحكومة الإسرائيلية الصلاحية في تعيين الوزراء وإقالتهم، وكذلك التوصيات بشأن تعيين موظفين كبار، مثل عميد بنك إسرائيل، والمستشار القضائي للحكومة، ورئيس الموساد.

أبقت طريقة الانتخابات المباشرة على مميزات من الطريقة القديمة، ومنها تبعية رئيس الحكومة للكنيست، لكنها عززت السلطة الرسمية لرئيس الحكومة مقارنة بسلطة الكنيست الذي تقلصت لديه مساحة المناورة ورقابة السلطة التنفيذية. فلم تغير العودة من جديد إلى الطريقة القديمة في سنة 2003، كثيرًا من مكانة رئيس السلطة التنفيذية ومن صلاحياته التي كانت قبل سنة 1996، وبدا الأمر كأنه عودة إلى الوراثة والتكيف وفقًا لسليبات الطريقة القديمة على الرغم من صعوبتها. إلا إنها كانت أكثر استقرارًا من الطريقة الجديدة مع كل النفوذ الذي حصل عليه رئيس الحكومة.

أعضاء الحكومة (الوزراء):

يشكل الوزراء والوزارات الحكومية الأساس الثاني في السلطة التنفيذية، ويُعتبر الوزراء أعضاء في الحكومة الإسرائيلية التي تجتمع مرة واحدة في الأسبوع، يكون عادة يوم الأحد، إلا إذا استدعى الأمر اجتماعًا خاصًا خلال أيام الأسبوع. ويتم التفريق بين أعضاء الحكومة، والمجلس الوزاري المصغر، وهو يتكون من رئيس الحكومة وبعض وزراء الوزارات السيادية مثل: وزير الدفاع، والمالية، والداخلية، والخارجية.

بالنسبة إلى الوزراء، هنالك أهمية للتمييز بين الوزراء الذين ينتمون إلى حزب رئيس الحكومة، وبين الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب المشاركة في الحكومة. فوزراء المجموعة الأولى يعيّنهم رئيس الحكومة، وفي الغالب يحصلون على الوزارات المهمة، مثل الدفاع، والمالية، والخارجية، والداخلية، بالإضافة إلى بعض الوزارات الأخرى. ويتحدد توزيع الوزارات بين أعضاء الحكومة والكتل الائتلافية بحسب حجم كل كتلة ائتلافية، وبحسب عدد الوزارات المتوفرة، أو التي يتم ابتكارها لإرضاء الأطراف المشاركة في الحكومة. أمّا الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب الائتلافية الأخرى، فإن تحديد هويتهم يرجع إلى مؤسسات الحزب المشارك لا إلى رئيس الحكومة.

تملك الحكومة، بالإضافة إلى دورها كسلطة تنفيذية للقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية، أو القيام بدورها من خلال الوزارات المتعددة، صلاحيات أخرى، منها:

1. صوغ السياسات وتنفيذها، إذ جاء في المادة 23 من قانون أساس الحكومة أنها «تملك صلاحية القيام باسم الدولة، وبموجب جميع الأحكام بأي عمل لا يقع قضائيًا في نطاق سلطة أخرى». وتحدد هذه المادة صلاحيات واسعة للحكومة، ذلك بأن العديد من الوظائف الملقة على عاتقها غير محددة بقانون معين.

2. وضع الأنظمة، أو ما يسمى التشريعات الثانوية، في حين يضع الكنيست التشريع الرئيسي، فإن الحكومة تملك صلاحيات وضع أنظمة تفصل فيها طريقة تنفيذ القانون.

3. أنظمة الطوارئ: منح الكنيست الحكومة صلاحية تشريع أنظمة طوارئ من خلال تشريع ثانوي من أجل نجاعة العمل خلال حالة الطوارئ، الأمر الذي يعطي الحكومة نفوذًا كبيرًا بحيث تستطيع وضع أنظمة تتناقض مع التشريع الرئيسي الذي أقره الكنيست.

وضع قانون أساس الحكومة الذي سُن سنة 1992 تعليمات جديدة بشأن حالة الطوارئ، إذ نص على بعض التقييدات ومنها، أن الكنيست وحده يملك صلاحية تمديد حالة الطوارئ ولفترة لا تتعدى السنة. ومنذ سنة 1996 يقوم الكنيست بتمديد حالة الطوارئ، بعد أن ألغى القانون حالة الطوارئ التي سادت في البلد حتى سنة 1996، وهي تحتاج إلى تمديد من خلال الكنيست. وإلى جانب حالة الطوارئ فإن هناك أنظمة الدفاع الموروثة عن أنظمة الدفاع في الانتداب البريطاني وهي تعطي صلاحيات واسعة للحكومة ووزير الدفاع في قضايا تعتبرها مَسًا بأمن الدولة. وتشمل أنظمة الدفاع أوامر، مثل الاعتقال الإداري، وإغلاق مؤسسات وصحف وغيرها.

العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

يتسم النظام البرلماني بالفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ ووفقًا لهذا يستطيع الكنيست حجب الثقة عن الحكومة من خلال قوة صلاحيته التي حددها قانون أساس: الكنيست، إذ يجري حجب الثقة عن الحكومة بقرار يتخذه الكنيست بأكثرية أعضائه ويطلب فيه من رئيس الدولة فرض مهمة تأليف الحكومة على عضو معين من أعضاء الكنيست يوافق على ذلك كتابة. يستطيع الكنيست الإطاحة برئيس الحكومة من خلال حجب الثقة عنه بأغلبية 61 عضو كنيست على الأقل، أو من خلال الامتناع من إقرار قانون ميزانية الدولة حتى نهاية مارس، وفي هذه الحالة تجرى انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة خلال 60 يومًا. كذلك يمكن أن يطيح الكنيست برئيس الحكومة، ويبقى هو على حاله، وذلك في حال تصويت ثلثي أعضائه على الأقل على اقتراح لحجب الثقة عن رئيس الحكومة، أو إذا وجد أنه لا يصلح للقيام بعمله، نتيجة أسباب حددها القانون، مثل تقديم لائحة اتهام ضده.

بالإضافة إلى الصلاحية الممنوحة للكنيست لحجب الثقة عن الحكومة، فإن القانون منح صلاحية مشابهة لرئيس الحكومة لحل الكنيست، فقد جاء في المادة 29 البند أ من قانون أساس: الحكومة، أنه «إذا تبين لرئيس الحكومة وجود أكثرية في الكنيست معارضة للحكومة، وهو ما يتعذر معه على الحكومة أداء مهماتها بصورة منتظمة جاز له بموافقة رئيس الدولة حل الكنيست بمرسوم ينشره في «الوقائع الإسرائيلية»، ويدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ بعد 21 يومًا من تاريخ نشره.

ثالثاً: مؤسسة الرئاسة في إسرائيل:

يُعتبر نظام الحكم في إسرائيل نظاماً برلمانياً، وكما ذكرنا سابقاً، فإن رئيس الحكومة يُعد رئيس السلطة التنفيذية في إسرائيل، إلا أن النظام الإسرائيلي ابتكر مؤسسة رئاسة الدولة التي تمنح صاحب هذا المنصب صلاحيات رمزية أساساً. ومع ذلك فإن رئيس الدولة يؤدي في الحياة السياسية دوراً ذا طابع توافقي تجميعي في المجتمع الإسرائيلي. وورد في قانون أساس: رئيس الدولة في البند رقم واحد، «يتراأس الدولة رئيس».

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على أن «كل مواطن إسرائيلي مقيم بإسرائيل أهل لأن يكون مرشحاً لتولي منصب رئيس الدول». ويتولى رئيس الدولة منصبه فترة واحدة فقط، مدة سبع سنوات، ويُنتخب من خلال الكنيست بانتخابات سرية بأكثرية مطلقة لأعضاء الكنيست (61 عضواً).

يتم اختيار رئيس إسرائيل من خلال عملية انتخابية داخل البرلمان الإسرائيلي:

الترشيح: أي عضو في الكنيست يمكنه ترشيح شخص لمنصب الرئيس. يجب أن يحصل المرشح على تأييد 10 أعضاء على الأقل من الكنيست ليصبح ترشيحه صالحاً.

التصويت: يتم التصويت في جلسة خاصة للكنيست. التصويت سري ويجري على عدة جولات إذا لزم الأمر:

- الجولة الأولى: يحتاج المرشح إلى أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (61 من أصل 120) للفوز.
- الجولة الثانية: إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، يتم إجراء جولة ثانية بين المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى.
- الجولة النهائية: إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الثانية، يتم إجراء جولة ثالثة يفوز فيها المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات.

التنصيب: بعد انتخاب الرئيس، يتم تنظيم حفل تنصيب رسمي، حيث يؤدي الرئيس المنتخب اليمين الدستورية ويبدأ في تولي مهام منصبه. مدة ولاية رئيس إسرائيل هي سبع سنوات، ولا يمكن إعادة انتخابه لولاية ثانية متتالية. منصب الرئيس في إسرائيل هو في الغالب منصب شرفي، إذ تتركز السلطة التنفيذية الفعلية في يد رئيس الوزراء والحكومة.

يحق للكنيست عزل الرئيس عن منصبه، ويتم ذلك بعد أن يقدم 20 عضوًا على الأقل من أعضاء الكنيست شكوى من قيام الرئيس بتصرف غير لائق، مرفقة بطلب عزله عن منصبه. ويجب أن يُتخذ القرار داخل لجنة الكنيست بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها، ثم يُعزل الرئيس عن منصبه بعد تصويت 90 عضو كنيست على الأقل.

(أ) مكانة رمزية في الأساس

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على أن الرئيس «يقف في أعلى مناصب الدولة». ويخدم الرئيس في الوظيفة العليا، ولا ينتمي إلى السلطات الثلاث في الدولة، إذ تبقى وظيفته ومكانته فوق الجدال السياسي. وهو يتمتع بحرية كاملة في تمثيل الآراء والقيم الرسمية والقومية للدولة، بعيدًا عن الجدال السياسي الحزبي، كما يمثل المواقف الجماهيرية والشعبية في الاتفاق القومي؛ إذ إنه من المفترض أن تعزز وظيفة رئيس الدولة ومكانته شعور الانتماء بين المواطنين والدولة في كل ما تعنيه من رموز رسمية. إن الجهاز السياسي في الدولة نشيط للغاية، وغالبًا ما يصل الجدال السياسي إلى كل زاوية من زوايا الحياة، الأمر الذي يهدد وحدة الشعب. لكن مؤسسة الرئاسة تختلف في هذا الشأن، وهناك قليل من المؤسسات المستقلة من الجهاز السياسي للدولة. ولذا؛ تُعتبر مؤسسة الرئاسة حجر الزاوية للاستقرار، كما أنها تمثل مبدأ الرسمية والاستمرارية والوحدة.

أبرز اختصاصات رئيس الدولة:

1. رئيس الدولة له صلاحية تعيين أصحاب الوظائف الكبيرة لإبراز كونهم مستقلين وغير مرتبطين بالمؤسسات السياسية الحزبية التي تثير الجدال. مثل تعيين قضاة المحاكم المدنية، وقضاة المحاكم الدينية اليهودية والإسلامية، وأعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء الأكاديمية القومية للعلوم، وأعضاء سلطة البث، وأعضاء سلطة النهوض بالسجين، وأعضاء مجلس الحاخامين الأعلى، وأعضاء مجلس صندوق وولف، ومحافظ بنك إسرائيل المركزي وغيرهم. إن الموقف المستقل غير المتحيز لرئيس الدولة من سلطات الدولة المتعددة وامتناعه من اتخاذ المواقف السياسية في قراراته، يؤمن صدق التعيينات الكبيرة وصلاحياتها.
2. يعطى القانون رئيس الدولة صلاحية تخفيف حكم السجناء والعفو عنهم. ويتمتع بصلاحيات العفو عن محكومين أثبتت التهمة عليهم، أو صدر حكم ضدهم، وذلك بتوصية من وزير العدل.
3. يصادق رئيس الدولة على تعيين سفراء إسرائيل في الخارج، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأجنبية في إسرائيل.

4. لرئيس الدولة أن يوقع على القوانين ويصادق عليها (عدا القوانين التي تتعلق بصلاحياته)، وكذلك يوقع الاتفاقيات الدولية بعد المصادقة والتصويت عليها في الكنيست.
5. صلاحية تكليف أحد أعضاء الكنيست مهمة تأليف حكومة جديدة، بعد إجراء انتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة، أو استقالة رئيس الحكومة أو الحكومة. وتُمنح هذه الصلاحية في معظم الديمقراطيات البرلمانية، وتُطبق صلاحية تكليف أحد أعضاء الكنيست مهمة تأليف الحكومة بعد التشاور مع الأحزاب المتعددة الممثلة في الكنيست، وبعد اقتناع رئيس الدولة بالشخص اللائق لتأليف الحكومة، تُلقى على عاتقه هذه المهمة.
6. رأيه استشاري في حل الكنيست بعد موافقة رئيس الحكومة وإتمام شرطين هما: معارضة أغلبية أعضاء الكنيست للحكومة، ومنع سير عملها بشكل منتظم وصحيح. وإذا ما اقتنع رئيس الدولة بإمكان زوال الشرطين، في استطاعته التأثير في رئيس الحكومة للعدول عن حل الكنيست واستمرار عمل الحكومة.
7. يتلقى رئيس الدولة التقارير الدورية من رئيس الحكومة والوزراء، ورئيس هيئة الأركان، وقادة أجهزة الاستخبارات، والموساد، والاستخبارات العامة وغيرهم، بهدف توسيع معلوماته عما يدور في الدولة، وفي الحياة السياسية، ليتصرف ويتخذ قراراته بدرجة واستقلالية، وخصوصاً في الموضوعات القومية المهمة.

رابعاً: السلطة القضائية:

السلطة القضائية في إسرائيل تتكون من نظام محاكم متدرج يضمن استقلالية القضاء ومبدأ سيادة القانون. يتكون النظام القضائي الإسرائيلي من ثلاث درجات رئيسية:

1. المحاكم المحلية (محاكم الصلح): هي المستوى الأدنى في النظام القضائي الإسرائيلي، وتتعامل مع القضايا المدنية والجنائية البسيطة. تشمل القضايا الجنائية التي تتعلق بجرائم يعاقب عليها بالسجن لفترة قصيرة نسبياً (حتى 7 سنوات) والقضايا المدنية التي تتعلق بمطالبات مالية محدودة.
2. المحاكم المركزية: تمثل المستوى المتوسط في النظام القضائي، وهي تتعامل مع القضايا الجنائية الخطيرة والقضايا المدنية ذات المطالبات المالية الكبيرة. كما أنها تعمل كمحاكم استئناف لقرارات المحاكم المحلية. وتوجد في مراكز إقليمية رئيسية في البلاد.

3. المحكمة العليا: هي أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، تتكون من هيئة قضائية من قضاة يعينهم رئيس الدولة بناءً على توصية لجنة تعيين القضاة. وتعمل كمحكمة استئناف نهائية ومحاكمة ابتدائية في بعض القضايا الخاصة، مثل القضايا التي تتعلق بأمور الدولة والأمن القومي. تتمتع بصلاحيات "محكمة العدل العليا"، والتي تتيح لها النظر في الالتماسات المقدمة ضد السلطات الحكومية والمؤسسات العامة؛ مما يضمن حماية الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان.

لجنة تعيين القضاة: تتألف اللجنة من تسعة أعضاء: وزير العدل (الذي يرأس اللجنة)، قاضيين من المحكمة العليا، عضوين من الكنيست، عضوين من نقابة المحامين، وزير إضافي يعينه مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا. والأصل أن يكون القضاء في إسرائيل مستقل عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

المحاكم الخاصة:

هناك هيئات قضائية خاصة بمعنى ارتباطها بنوعية معينة من القضايا والنزاعات، أهمها:

المحاكم الدينية: في إسرائيل، توجد مجموعة من المحاكم الدينية التي تعمل جنبًا إلى جنب مع النظام القضائي المدني، وهي مكلفة بالقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والأمور الدينية الأخرى. هذه المحاكم تتبع الديانات المختلفة الموجودة في البلاد، وتشمل: المحاكم الحاخامية (اليهودية)، وهي تستند إلى الشريعة اليهودية (الهالاخاه)، ويشرف على هذه المحاكم الحاخام الأكبر لليهودية الأرثوذكسية، ويوجد محاكم حاخامية إقليمية ومحكمة حاخامية عليا للنظر في الاستئنافات.

في المقابل توجد المحاكم الشرعية (الإسلامية)، التي تستند إلى الشريعة الإسلامية، ويشرف عليها القضاة الشرعيون (القضاة الشرعيون يتم تعيينهم من قبل الدولة). وأيضًا المحاكم الكنسية (المسيحية)، وهي تستند إلى قوانين الكنيسة وتعاليمها، وتشمل الكنائس المختلفة مثل الكنيسة الأرثوذكسية، والكنيسة الكاثوليكية، والكنائس البروتستانتية، وكل منها يدير محاكمه الخاصة وفقًا لتعاليمه الدينية. أما محاكم الطائفة الدرزية، التي تستند إلى القوانين والتقاليد الدرزية، وتعين الدولة قضاة دروز لإدارة هذه المحاكم.

ويلاحظ أن المحاكم الدينية تخضع لإشراف جزئي من الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتعيين القضاة والتمويل وبالرغم من استقلالها النسبي، يمكن الطعن في قرارات بعض المحاكم الدينية أمام المحكمة العليا في حالات معينة، لضمان توافق القرارات مع القوانين المدنية وحقوق الإنسان.

المحاكم العمالية: هي جزء من النظام القضائي المختص بالنظر في النزاعات والمسائل المتعلقة بعلاقات العمل والقوانين العمالية. تهدف هذه المحاكم إلى توفير منتدى متخصص لحل النزاعات بين العمال وأرباب العمل. ويمكن توضيح ملامح بنية هذه المحاكم في الترتيب التالي:

1. محكمة العمل اللوائية، والتي تختص بالنظر في القضايا العمالية على المستوى الأولي، بما في ذلك النزاعات الفردية والجماعية بين العمال وأرباب العمل. وهي منتشرة في مناطق مختلفة من إسرائيل، مما يجعلها متاحة للعمال وأرباب العمل في جميع أنحاء البلاد.

2. محكمة العمل الوطنية، وهي تعمل كمحكمة استئناف للنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات محاكم العمل اللوائية. كما تتعامل مع القضايا ذات الأهمية الوطنية والأمور العمالية الشاملة. وتقع في القدس وتعتبر الهيئة القضائية العليا في الأمور العمالية.

تتبع المحاكم العمالية إجراءات قانونية مشابهة لتلك الموجودة في المحاكم المدنية، مع التركيز على الحل السريع للنزاعات العمالية. وغالبًا ما تحاول المحاكم التوفيق بين الأطراف وتشجيع التسويات الودية قبل إصدار الأحكام. وفي بعض الحالات، قد يتم اللجوء إلى التحكيم.

تشهد إسرائيل منذ عدة سنوات جدلاً في شأن مكانة السلطة القضائية، ودورها في إلغاء قوانين شرّعها الكنيست، إذ تجري محاولات حثيثة من اليمين والمتدينين لسن قوانين تعمل على تقييد هذا الإجراء من المحكمة العليا الإسرائيلية، ولا سيما بعد أن قامت هذه المحكمة بإلغاء قوانين، أو المطالبة بتعديل قوانين كانت مهمة لليمين، مثل قانون المهاجرين من أفريقيا، أو قانون تجنيد المتدينين وغيرهما من القوانين ذات الطابع الاقتصادي. وتبلورت هذه المحاولات في مشروع الإصلاح القضائي الذي قدمته حكومة اليمين التي تتولى السلطة منذ ديسمبر 2022، وفي يوليو 2023 أقر البرلمان الإسرائيلي مشروع قانون يحد من بعض صلاحيات المحكمة العليا، وذلك في إطار خطة لتعديلات في النظام القضائي.

ويحد مشروع القانون المعروف باسم تقليص "حجة المعقولة"، والذي أقر بعد حصوله على 64 صوتاً مقابل لا شيء إثر انسحاب المعارضة من جلسة التصويت، من صلاحيات المحكمة العليا في إسقاط قرارات الحكومة وتعييناتها على أساس أنها لا تلي معايير المعقولة. وفي خطاب له أمام البرلمان بعد التصويت، وصف وزير العدل ياريف ليفين، وهو مهندس ما يوصف بـ"خطة الإصلاح"، تمرير مشروع القانون بأنه "الخطوة الأولى لتحرك تاريخي مهم من أجل إصلاح النظام القضائي واستعادة السلطة" الخاصة بالحكومة والبرلمان. ويُنهى ما يُعرف بقانون "تقليص حجة المعقولة" سلطة المحكمة العليا في إلغاء قرارات حكومية، قد تراها المحكمة قد تجاوزت الحدود المعقولة.

مجمل القول، إن غياب وجود دستور لإسرائيل يجعل القوانين الأساسية أكثر مرونة في تعديلها ولذلك تزيد فرص تعديل أو تغيير هذه القوانين إذا كان الائتلاف الحكومي لتكتل سياسي بعينه، بما يؤثر على عمل كافة مؤسسات النظام السياسي في إسرائيل كما سيتضح في المحور التالي.

المحور الثاني

خريطة القوى السياسية الإسرائيلية

يوصف النظام السياسي الإسرائيلي بأنه نظام برلماني يقوم بالأساس على مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) ونوع من التعاون والتوازن فيما بينها، وكذلك على قاعدة أساسية مفادها أن السلطة التنفيذية مسئولة أمام السلطة التشريعية.

تعتبر التعددية الإثنية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين الذين قدموا من مختلف أصقاع الدنيا حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتحت تأثير هذه التعددية المستقطبة، ظهرت التعددية الحزبية التي جسدت واقع التشرذم السياسي في الكيان الصهيوني. وما من شك في أن الهجرات المتعاقبة والمتوالية صعوداً أو هبوطاً، من وإلى الكيان، تقوم بدور حساس وفعال لجهة الحفاظ أو عدم الحفاظ على تناسب القوى الحزبية والسياسية وتوازنها، وطبيعة توزيعها واقتسامها على أساس المفاتيح الحزبية أي بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أثناء الانتخابات العامة.

انعكست طبيعة المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين بالأساس على تشرذم الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، وهذه المرونة في تشكيل الأحزاب رغم تشابهها بعد إحدى الآليات الإسرائيلية في احتواء الاختلافات والانقسامات داخل المجتمع، ليجد الجميع فرصة في استيعاب أفكاره ومصالحه السياسية في الحدود التي يحددها النظام، ليكون المعيار في الصعود السياسي هو الانتخابات البرلمانية، فالحزب الذي يحصل على أغلب أصوات الناخبين يكون لرئيسه فرصة تشكيل الحكومة بالائتلاف مع الأحزاب الأخرى التي حصلت على مقاعد داخل البرلمان؛ ولذلك فإن هناك اتساقاً بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي داخل إسرائيل.

إن طبيعة النظام الحزبي في إسرائيل، تجعل الصراع ينحصر بين الأحزاب في كيفية الوصول إلى السلطة والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار أكثر من أي شيء آخر، وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه لمصلحة الدولة. وهذا ما عبر عنه رئيس أركان العدو السابق رفايل إيتان بقوله: "إن الفارق بين الأحزاب اليوم في إسرائيل أصبح شبه منعدم.. والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية. لهذا السبب أصبحت الانقسامات الحزبية عملية شبه بديهية ولا تشكل خرقاً للنواميس الحزبية أو الأيديولوجية، وبوسع الطرف المنقسم، سواء أكان فرداً أم جماعة، أن يبقى في أحضان الحزب الأم، أو أن يبذل تحالفه مع كتل أخرى.

ومما سبق يتضح أن القوى السياسية الإسرائيلية تتمثل في الأحزاب السياسية، ولا يجب أن يعني هذا غياب تأثير مؤسسات أخرى في الحياة السياسية يأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية التي يمتد تأثيرها إلى تشكيلها النخبة السياسية التي تشارك في أغلب الأحزاب السياسية المؤثرة، إلى جانب النفوذ الذي تمتلكه المؤسسة في المجتمع لدوره الأساسي في تنفيذ "نظرية الأمن الإسرائيلي من ناحية، وكذا لطبيعة نظام التجنيد الذي يجعل الطابع العسكري طابعاً أساسياً للمجتمع الإسرائيلي. بالإضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني كالحركات الدينية غير الحزبية (مثل حركة حבدي، يد للأخيم)، ويظل تأثير هذه المنظمات محدوداً مقارنة بالأحزاب السياسية. مجمل القول إن القوى السياسية في إسرائيل ترتبط بالأحزاب السياسية.

إن القوى السياسية في إسرائيل متعددة ومتنوعة، ويصعب رصد تأثيرها جميعاً في نطاق هذه الدراسة، وإن كان الانخراط في السلطة لا يتم إلا من خلال الأحزاب السياسية. تتسم إسرائيل بالتعددية الحزبية، رغم أن نظام الحزبيين الكبيرين ظل مسيطراً على الحياة الحزبية لفترة طويلة، وهما؛ حزب الماباي (تجمع المعارخ/العمل)، وحزب الليكود معبرين عن اليسار السياسي واليمين السياسي على التوالي. مع وجود أحزاب دينية عديدة قوية التأثير، مثل: شاس، والمفدال، وبهود التوراة. ثم ظهرت أحزاب علمانية، مثل: كتلة ميرتس، وحركة شينوي. وأحزاب اليهود الروس، مثل: إسرائيل بعاليا. ومع ظهور حزب كاديما، منشقاً عن حزب الليكود، ظهر اتجاه الوسط في الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، والذي تبلور أكثر مع حزب "أبيض -أزرق". وقد تولت 37 حكومة بانتماءات حزبية مختلفة، كل منها كان ائتلاف من عدة أحزاب، فقد اعتمدت جميع الحكومات على التحالفات لتتمكن من تشكيل حكوماتها لعدم قدرة أي حزب في الحصول على أغلبية مطلقة (1+50% = 61 مقعد في الكنيست) تضمن له تشكيل الحكومة لوحده، بما يعكس اتساع نطاق الانقسامات داخل إسرائيل لدرجة التشرذم².

معايير تصنيف الأحزاب السياسية الإسرائيلية:

تقليدياً اليمين واليسار الحزبي ليس لهما الدلالة نفسها في إسرائيل، فلا يخضع أي منهما لمعايير ثابتة وواضحة بل ثمة معايير مختلفة لتصنيف هذه الأحزاب، ويمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو التالي:

- **من حيث الهوية الدينية:** وبالأخص تحديد الموقف من الدين (هناك أحزاب دينية وأخرى علمانية). فإن الأحزاب التقليدية والمتدنية تبدو أحزاباً يمينية وهي مختلفة في درجة تشدها وتنقسم بين أحزاب دينية فقط (مثل حزب شاس) أو أحزاب دينية صهيونية (مثل حزب القوة اليهودية)، مقابل الأحزاب العلمانية (مثل حزب (هناك مستقبل، والحزب العربي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة).

- من حيث الانقسام الأيديولوجي: نجد أحزاب اليمين (وهي قسمان يميني ديني مثل الصهيونية الدينية وشاس والمفدال ويهودية التوراة، ويميني علماني مثل الوحدة الوطنية وإسرائيل بعاليه وإسرائيل بيتنا والليكود وغيشر). ثم أحزاب اليسار (وهي يسار يهودي أقرب إلى الوسط مثل ميرتس وشينوي والعمل والمركز وشعب واحد، ثم يسار عربي مثل القائمة العربية الموحدة والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير).

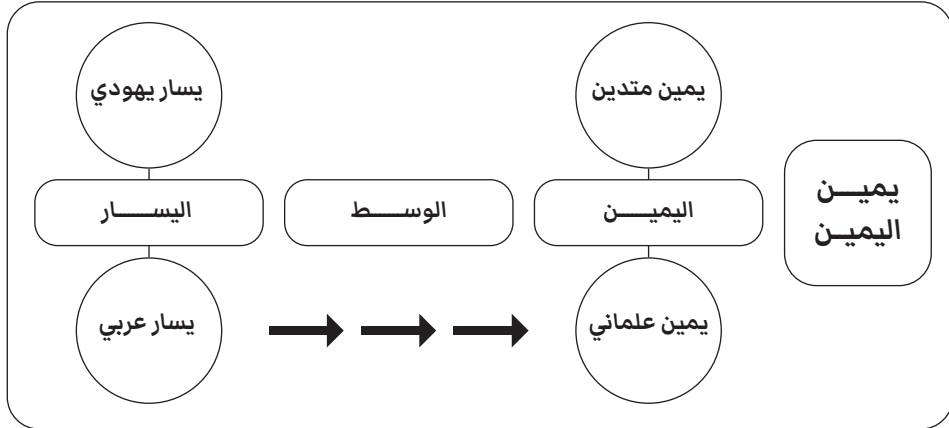
- من حيث الإثنية: على مستوى الانقسامات الإثنية (يهودية، عربية): هناك أحزاب عديدة أهمها عند اليهود: الليكود، العمل، شينوي، ميرتس، شاس، المفدال، يهودوت هاتوراه، والوحدة الوطنية. وعند العرب: الحركة الإسلامية، الديمقراطي العربي، الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير.

- من حيث التكوين الطبقي: يبدو أن الأمر ينطوي على مفارقة، إذ تمثل الأحزاب اليسارية الطبقات المترفة وفئة الرأسماليين الكبار الداعين إلى التسويات السلمية، في حين أن جمهورها من بين الطبقات الدنيا الفقيرة. وإن كان هذا الأمر قد تعدل خلال العقد الأخير عندما يئست هذه الطبقات من تمثيل الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) لمصالحهما، فنشأت الأحزاب القطاعية مثل شاس والأحزاب الروسية والأحزاب القومية العربية.. إلخ.

- من حيث علاقة الدين بالدولة: يوجد خمسة اتجاهات رئيسية: اليمين القومي (مثل الليكود)، واليمين الديني (القوة اليهودية، يهود التوراة، الصهيونية الدينية)، والوسط (هناك مستقبل)، واليسار الصهيوني (العمل وميرتس)، واليسار غير الصهيوني (حداش، التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير).

ومن الأمور الجديدة بالذكر، إنه من الصعب تصنيف الأحزاب الإسرائيلية وفقًا لموقفها من عملية التسوية السياسية للصراع مع الفلسطينيين، على الرغم من صلاحية هذا المعيار في مرحلة ما كان يبدو فيها موقف الأحزاب المتشددة في التمسك بالأراضي المحتلة عام 1967 يمينيًا، والآخر المتساهل يساريًا، في حين طرأ تحول حقيقي على مواقف الأحزاب اليسارية، وفي مقدمتها حزب العمل وميرتس، التي تراجعت عن قبولها لحل الدولتين، واقتربت من الموقف اليميني تجاوزًا مع متطلبات إرضاء الناخبين، بعد أن ساد تيار اليمين المزاج العام في إسرائيل، وبذلك اتسعت المساحة المشتركة التي تجمع الأحزاب اليهودية من اليمين واليسار في الوسط، في مقابل الأحزاب العربية التي بقيت لوحدها مع فلول الشيوعيين تمثل اليسار الحقيقي في إسرائيل.

ويعد هذا المعيار الأخير في التصنيف هو الأقرب إلى الواقع الراهن في إسرائيل، والذي يمكن التعبير عنه في الشكل التالي:



وفيما يلي نبذة عن أبرز الأحزاب داخل كل اتجاه:

أولاً: اليمين القومي (حزب الليكود - حزب إسرائيل بيتنا- يمينا - الصمود الإسرائيلي):

حزب سياسي إسرائيلي، يؤمن بفكرة "إسرائيل الكبرى"، و"خصوصية الأمة اليهودية وضرورة استلهاً وإحياء تراثها". تشكل 1973 من تكتل يميني قاده رئيس الوزراء مناحيم بيغن، تولى الحكم أول مرة 1977، انشق عنه قسم كبير من أعضائه بزعامة أرييل شارون 2005.

النشأة والتأسيس، تشكل حزب الليكود سنة 1973 باندماج بين تنظيمات وتكتلات سياسية يمينية صهيونية أبرزها حزب حيروت -الذي أسسه مناحيم بيغن عام 1948- والحزب الليبرالي، وتعود جذور الحزب الأولى إلى حركة بيتار أو حزب الإصلاح الذي أسسه فلاديمير جابوتنسكي (من أصل بولندي) سنة 1925.

آمن بفكرة إسرائيل الكبرى و"خصوصية الأمة اليهودية وضرورة استلهاً وإحياء تراثها". يعتبر مناحيم بيغن وإسحق شامير وشارون وتنتياهو، من أبرز قيادات الليكود.

الفكر والأيدولوجيا، تبني حزب الليكود التوجه اليميني الليبرالي، ويعرف بأنه حزب صهيوني يؤمن بفكر المحافظين الجدد، وضع لنفسه جملة أُسس تشكل دستوراً أو توجهه المذهبي والسياسي، أبرزها إيمانه بما يسميه إسرائيل التاريخية، وتهجير اليهود من العالم العربي وغيره إليها.

من تلك الأسس "منح" الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا مع احتفاظ إسرائيل بكل ما يتعلق بالخارجية والأمن، والدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع دول الجوار العربية وتوقيع معاهدات منفردة، بالإضافة إلى حرية الاستيطان واستمراره.

عرف الحزب بعد منتصف التسعينيات تطورًا في تركيبته، وانتقل من حزب أيديولوجي عقائدي إلى حزب تهيمن عليه الفئوية، وخاصة فئة المستوطنين المتشددون التي دفعت الحزب إلى تبني خطاب وسلوك سياسي صدامي داخليًا وخارجيًا.

تعاضم هذا التحول والانتقال أكثر بعد بدء الحزب العمل بنظام الانتخابات الداخلية لاختيار مرشحين للانتخابات التشريعية؛ مما أعطى إمكانية كبيرة للتيار الأكثر تشددًا داخل المستوطنات للتأثير في مسار الليكود.

المسار السياسي، أُسس الحزب -كما سلفت الإشارة- باندماج تكتلات يمينية متشددة (كحركة أرض إسرائيل الكاملة وحزب حيروت) وتوقيعها ميثاق الاندماج، فكانت ولادة حزب الليكود إطارًا سياسيًا جديدًا لليمين الإسرائيلي في 13 سبتمبر/أيلول 1973 للدخول بقيادة مناحيم بيغن إلى حلبة الصراع على السلطة التي احتكرها اليسار في حزب العمل.

تتمثل رؤية حزب الليكود لأمن إسرائيل واستقرارها في عدة عناصر، أهمها³:

1. حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي، ويشمل هذا الحق في الأمن والسلام. والأمن هو الأساس لسلام دائم، يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات المباشرة مع الدول العربية، للتوصل لاتفاقيات سلام يتم من خلالها: رفض فكرة الدولة الفلسطينية، مع تمكين الفلسطينيين من إدارة حياتهم بحرية في إطار الحكم الذاتي، بدون مساءل الدفاع والشئون الخارجية التي ستظل مسؤولية إسرائيل. وإن كانت هناك آراء ظهرت مؤخرًا داخل الليكود لا تمنع وجود دولة فلسطينية. كذلك فإن التفاوض مع سوريا، لا بد أن يضمن لإسرائيل سيادتها على الجولان ومواردها المائية.
2. نهر الأردن هو الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، إلى الجنوب من بحيرة طبريا، وهذه هي الحدود الدائمة بين إسرائيل والأردن ولا مجال للتراجع عنها.
3. إقامة المستوطنات والتوسع فيها، أمرًا لا يجب أن يُناقش، فهدف الدولة هو استيعاب أعداد كبيرة من اليهود.

4. السلام الدائم لإسرائيل لا يتم بدون حفاظها على قوتها الرادعة كاملة، خاصة مع وجود تهديدات لأمن إسرائيل منبثق عن الجهود الإيرانية، والدول الأخرى في المنطقة لشراء الأسلحة. هذا الردع لن يتم بدون حفاظ إسرائيل على تفوقها النوعي، من خلال تطوير أنظمتها التسليحية، وإعداد جيش الدفاع الإسرائيلي لأرض المعركة المستقبلية.

حزب إسرائيل بيتنا:

هو حزب سياسي في إسرائيل، يميني علماني، أُسس في عام 1999 على يد أفيغدور ليبرمان، الذي لا يزال زعيم الحزب حتى الآن، يعكس الحزب مصالح المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق ويتبنى سياسات قومية علمانية.

الأيديولوجية، الحزب علماني يميني قومي، يركز على القضايا القومية والأمنية، ويمثل بشكل رئيسي مصالح المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق. يتبنى الحزب سياسات أمنية متشددة، ويدعو إلى مواقف قوية ضد التهديدات الخارجية والداخلية، بما في ذلك التعامل الصارم مع الإرهاب والفصائل الفلسطينية. على الرغم من أنه يميني، فإن الحزب يدعو إلى فصل الدين عن الدولة وتبني سياسات علمانية، مثل الزواج المدني، كما يدعم الحزب تسهيل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، خاصة من دول الاتحاد السوفيتي السابق، والعمل على دمجهم في المجتمع الإسرائيلي. ويتبنى الحزب سياسات اقتصادية ليبرالية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخفض الضرائب.

حصل الحزب على تمثيل في الكنيست منذ تأسيسه، وفي بعض الفترات كان له دور مؤثر في تشكيل الحكومات الإسرائيلية. شغل أفيغدور ليبرمان وعدد من أعضاء الحزب مناصب وزارية مهمة، مثل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة المالية.

يظل "إسرائيل بيتنا" لاعبًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية، خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن والهجرة، ويمثل شريحة مهمة من المجتمع الإسرائيلي، خاصة المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق، مع تأثير كبير على السياسة الداخلية والخارجية لإسرائيل.

حزب يميننا:

هو حزب سياسي إسرائيلي يميني متطرف. أُسس الحزب في عام 2012 من قبل نفتالي بينيت، الذي كان وزيرًا في الحكومة الإسرائيلية ورئيس الحزب اليهودي الوطني. يتبنى الحزب مواقف قوية فيما يتعلق بالأمن القومي والتطهير الإثني في إسرائيل، ويعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

يركز الحزب على تعزيز الأمن القومي لإسرائيل وحماية حقوقها وسيادتها، ويدعم الحزب توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والحفاظ على سيادة إسرائيل على هذه الأراضي، وبالتالي يعارض الحزب أي تنازل عن الأراضي المحتلة ويرفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما يدعو الحزب إلى تطهير إسرائيل من الفلسطينيين وتهجيرهم إلى دول أخرى. يسعى الحزب إلى تعزيز الهوية اليهودية لإسرائيل وضمان الأمن للمواطنين اليهود. يعارض الحزب أي اتفاقات سلام تقوم على أساس حل الدولتين أو تنازل إسرائيل عن أراضي محتلة.

حزب الصمود الإسرائيلي (حوزين ليسرائيل):

هو حزب سياسي في إسرائيل، أُسس في ديسمبر 2018 على يد بيني غانتس رئيس الأركان العامة السابق لجيش الدفاع الإسرائيلي. خاض الحزب لأول مرة انتخابات الكنيست في أبريل 2019، كجزء من تحالف أزرق أبيض. وفي انتخابات الكنيست لعام 2022 خاض الحزب كجزء من تحالف معسكر الدولة. بحسب وثيقة التسجيل الرسمية التي تم تسليمها إلى هيئة تسجيل الأحزاب في ديسمبر 2018، فإن أهداف حزب الصمود لإسرائيل هي: الاستمرار في إقامة وتعزيز دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في ضوء الرؤية الصهيونية، كما عبر عنها إعلان الاستقلال، مع تحديد وتغيير الأولويات الوطنية في المواضيع التالية: التعليم، تطوير البنية التحتية الوطنية، الزراعة، القانون والأمن الداخلي، وسياسة الرعاية الاجتماعية، والسلام والأمن.

يؤمن الحزب بتعزيز الكتل الاستيطانية ومرتفعات الجولان، التي لن نتراجع عنها أبداً، متعهداً أيضاً بأن تظل "القدس الموحدة" عاصمة إسرائيل إلى الأبد. وقال إن غور: الأردن يجب أن يبقى بمثابة الحدود الأمنية الشرقية للبلاد، دون السماح للفلسطينيين الذين يعيشون خلف جدار الفصل "بتعريض أمننا وهويتنا كدولة يهودية للخطر".

ثانيًا: اليمين الديني (الصهيونية الدينية - شاس):

تحالف الصهيونية الدينية:

الصهيونية الدينية هي حركة معارضة للتيار العلماني. وتحولت هذه الحركة إلى حزب سياسي باسم (همزراحي) العام 1902، واتخذ الحزب شعارًا له (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بموجب شريعة إسرائيل)، وايضًا شعار (التوراة والعمل)، أي الإيمان والعمل، ومن بين الآراء الأخرى التي نادوا بها: إن اليهود أمة مميزة عن بقية الأمم وذلك يعود إلى أن الله بنفسه أوجدها، فهي -الأمّة اليهودية- تخلص الله، وإن

اتحاد الكيان اليهودي الحقيقي يكون فقط بتوجيه الفكر اليهودي نحو التوراة وفلسطين باعتبارهما ركنين مهمين للغاية في تاريخ وحياة الأمة اليهودية.

يتكون هذا التحالف من حزبين هما حزب "تكوما" (الاتحاد اليميني) هو حزب سياسي يميني في إسرائيل، وينتمي إلى التيار الصهيوني الديني. أُسس في عام 1998 كجزء من تحالف يميني أوسع يضم عدة أحزاب يمينية ودينية. كان الحزب جزءًا من التحالفات السياسية المختلفة خلال السنوات الماضية، بما في ذلك تحالف "البيت اليهودي" وتحالف "يمينا"⁴.

التأسيس، أُسس حزب "تكوما" في عام 1998 كجزء من إعادة تنظيم القوى السياسية اليمينية والدينية في إسرائيل.

التيار الفكري، يعكس الحزب توجهات الصهيونية الدينية، حيث يدمج بين القيم الدينية اليهودية والتطلعات الصهيونية القومية. ويركز على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والدفاع عن حقوق اليهود في المناطق المحتلة.

كان الحزب جزءًا من تحالف "البيت اليهودي"، والذي ضم عدة أحزاب يمينية ودينية، ثم انضم الحزب إلى تحالف "يمينا" الذي ضم أيضًا أحزابًا أخرى من اليمين الديني.

السياسات والمواقف، يدعو الحزب إلى توسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية ومعارضة أي انسحاب من الأراضي المحتلة. يتبنى مواقف دينية محافظة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، ويعارض إنشاء دولة فلسطينية ويدعم ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

لعب "تكوما" دورًا مهمًا في تشكيل السياسات اليمينية في إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان والسياسات الأمنية، على الرغم من أنه ليس من أكبر الأحزاب، إلا أن تحالفاته مع أحزاب يمينية أخرى جعلته مؤثرًا في الحكومات اليمينية التي تشكلت في العقد الأخيرين.

تطور حزب تكوما إلى حزب "المفدال الجديد"، وترأسه بتسائيل سموتريش ثم كون لائحة مشتركة مع حزب "عوتسماه يهوديت" (القوة اليهودية) برئاسة إيتمار بن غفير، هو حزب سياسي يميني متطرف في إسرائيل، وهو استنساخ لحزب أوتسما لإسرائيل أو «قوة لإسرائيل» والتي أُسس في 13 نوفمبر 2012 من قبل أعضاء الكنيست أرييه الداد ومايكل بن آري، بعد أن انشقوا عن حزب الاتحاد القومي لتشكيل حزب جديد قبل انتخابات 2013.

وينظر الكثيرون إلى أن هذا الحزب باعتباره يستمد جذوره الفكرية من حركة كاخ التي أسسها مائير كاهانا المعادية للعرب. ويجدر بالذكر توضيح هذه الحركة لتأثيرها في فكر تحالف الصهيونية الدينية الذي يشارك في الحكومة الإسرائيلية الـ37. حركة "كاخ" حركة سياسية يمينية متطرفة في إسرائيل، أسسها الحاخام مئير كاهانا في عام 1971. اشتهرت بمواقفها المتشددة والمعادية للعرب، وقد تم تصنيفها كمنظمة إرهابية في إسرائيل والولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى. أُسست الحركة في الولايات المتحدة وانتقلت نشاطاتها لاحقًا إلى إسرائيل، وتبنت الحركة أيديولوجية يمينية متطرفة تركز على التعاليم اليهودية التوراتية، وتدعو إلى طرد العرب من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة دولة يهودية نقية.

كانت الحركة تدعو إلى استخدام العنف ضد العرب وتطبيق القوانين الدينية اليهودية بشكل صارم، وطالبت الحركة بإجراءات تمييزية ضد العرب داخل إسرائيل، بما في ذلك حرمانهم من الحقوق المدنية والسياسية. نجحت الحركة في الحصول على مقعد في الكنيست في انتخابات عام 1984، ولكن تم حظرها لاحقًا بسبب طبيعة مواقفها العنصرية والدعوة للعنف، وفي عام 1994، تم تصنيف الحركة كمنظمة إرهابية في إسرائيل بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي التي ارتكبتها أحد أتباعها، باروخ غولدشتاين. كما صنفها الولايات المتحدة وعدة دول أخرى كمنظمة إرهابية.

حزب شاس:

حزب سياسي إسرائيلي أُسس في عام 1984، وهو يمثل اليهود السفارديم (اليهود الشرقيين) ويركز على القضايا الدينية والاجتماعية. أُسست الحركة على يد الحاخام عوفاديا يوسف، وهي تجمع بين المحافظة الدينية والسياسات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمهمشة.

التأسيس: أُسست حركة شاس في عام 1984 كحزب سياسي يمثل اليهود السفارديم الذين شعروا بالتهميش في النظام السياسي الإسرائيلي.

تجمع الحركة بين المحافظة الدينية والدعوة إلى تطبيق الشريعة اليهودية في الحياة العامة، كما تركز الحركة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمهمشة، خاصة بين اليهود السفارديم. تدير الحركة شبكة واسعة من المدارس والمؤسسات التعليمية التي تقدم التعليم الديني والتقليدي مثل مدارس "إلعاد"، ويعد هذا أحد عناصر تأثيرها، بالإضافة إلى مشاركتها بشكل منتظم في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وتعتبر من القوى السياسية المؤثرة، غالبًا ما تكون شاس جزءًا من الائتلافات الحكومية.

يدافع الحزب عن قضايا مثل احترام السبت اليهودي، قوانين الكشروت (الحلال اليهودي)، وقوانين الزواج والطلاق الدينية، من منطلق الحفاظ على تأثيرها السياسي والاجتماعي والديني من خلال التكيف مع التغيرات في المجتمع الإسرائيلي والمشاركة الفعالة في السياسة الوطنية.

يمثل حزب شاس مزيجًا فريدًا من الأيديولوجية الدينية والسياسية والاجتماعية؛ مما يجعله لاعبًا مهمًا ومؤثرًا في السياسة الإسرائيلية والمجتمع اليهودي السفارديم. وكثيرا ما يثير الجدل بسبب مواقفه الملتبسة، فعلى الرغم من كونه هو حزب ديني شرقي ولكنه لا يقوم على أصوات المتدينين بالضرورة بل على أصوات اليهود الشرقيين، وخصوصًا المغاربة ممن يقفون موقفًا وسطًا بين العلمانية والدين، إنما تجمعهم معاناة الفقر والتخلف الثقافي والتمييز الإثني.

وموقف هذا الحزب من عملية التسوية لا يصنف يمينيًا ولا يساريًا، بل هو موقف نفعي. والشاهد على ذلك أن هذا الحزب هدد بإسقاط حكومة رابين بالانسحاب منها احتجاجًا على اتفاق أوسلو عام 1993 ثم هدد بإسقاط حكومة نتنياهو احتجاجًا على تلكئته في تطبيق اتفاق واي ريفر، وهدد بإسقاط حكومة باراك إذا انسحب من الجولان... ومغزى هذا أنه يتخذ من القضايا السياسية وسيلة ابتزاز لا أكثر من أجل دعم ميزانية شبكة مؤسساته الخدمائية والتربوية والاجتماعية الخاصة باليهود الشرقيين حصراً.

ثالثاً: الوسط (هناك مستقبل):

حزب يش عتيد (هناك مستقبل):

هو حزب سياسي وسطي في إسرائيل، أُسس في عام 2012 على يد يائير لابيد، إعلامي سابق، يتميز الحزب بتركيزه على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى دعمه لحل الدولتين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

الحزب يتبنى أيديولوجية وسطية، مع التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على توازن بين القيم الديمقراطية واليهودية لإسرائيل. ويركز الحزب على تحسين الوضع الاقتصادي في إسرائيل، بما في ذلك تقليل عدم المساواة، وخفض تكاليف المعيشة، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية. كما يدعو الحزب إلى سياسات اجتماعية ليبرالية، مثل تعزيز حقوق المرأة، ودعم حقوق المثليين، وإصلاح نظام التعليم.

يسعى الحزب إلى تعزيز فصل الدين عن الدولة، ويدعو إلى تبني قوانين تسمح بالزواج المدني وتحسين وضع الجماعات غير الدينية. يدعو إلى إصلاح نظام التعليم لضمان جودة التعليم لجميع الطلاب الإسرائيليين، بما في ذلك تحسين أجور المعلمين وزيادة الاستثمار في البنية التحتية التعليمية.

يدعم الحزب حل الدولتين كحل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مع الحفاظ على أمن إسرائيل كأولوية، دون تحديد تعريف واضح لأمن إسرائيل.

حقق الحزب نجاحًا كبيرًا في أول انتخابات شارك فيها عام 2013، حيث حصل على 19 مقعدًا في الكنيست وأصبح ثاني أكبر حزب. شارك الحزب في ائتلاف حكومي وشغل لايبند منصب وزير المالية حينها، كما شغل أعضاء الحزب عدة مناصب وزارية مهمة في الحكومات المتعاقبة، وشارك في رئاسة الحكومة التي تشكلت في عام 2021.

لعب الحزب دورًا مهمًا في الدفع نحو إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وسعى إلى تقديم بديل وسطي بين اليمين واليسار في السياسة الإسرائيلية. يؤثر الحزب بشكل كبير في الأجندة الوطنية بفضل قيادته الوسطية وتركيزه على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مع تأثير كبير في تشكيل السياسات الوطنية والدولية لإسرائيل.

رابعًا: اليسار الصهيوني (العمل - ميرتس):

حزب العمل:

هو حزب سياسي يساري-وسطي أسس في عام 1968 من اندماج من اندماج حزب ماباي (حزب عمال أرض إسرائيل) مع حزب رافي وحزب أحذوت هعفودا. قاد هذا الاندماج رئيس الوزراء الأسبق دافيد بن غوريون. يُعد حزب العمل أحد الأحزاب الرئيسية والتاريخية في إسرائيل، ولعب دورًا محوريًا في تأسيس الدولة وفي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

يحمل الحزب أيديولوجية اشتراكية ديمقراطية، تركز على العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والديمقراطية الاجتماعية. يدعو الحزب إلى اقتصاد مختلط يجمع بين المبادرات الخاصة والسياسات الاجتماعية التي تضمن العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية. ويركز الحزب على تعزيز حقوق الإنسان، وتحسين نظام التعليم والرعاية الصحية، ودعم الفئات المهمشة. يسعى الحزب إلى تعزيز الديمقراطية العلمانية، مع احترام التقاليد اليهودية، يدعم الحزب حقوق المرأة، وحقوق المثليين، وتحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال.

كان حزب العمل القوة السياسية المهيمنة في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأولى من تأسيس الدولة، حيث قاد عدة حكومات. شهد الحزب تراجعًا في السنوات الأخيرة مع تزايد تأثير تيار اليمين القومي والديني، لكنه لا يزال يلعب دورًا مهمًا في السياسة الإسرائيلية، لكنه يستمر في أن يكون جزءًا من التحالفات

السياسية ويحاول استعادة شعبيته. يظل حزب العمل رمزاً للتيار اليساري-الوسطي في إسرائيل ويسعى إلى الدفاع عن القيم الديمقراطية والاجتماعية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية المعاصرة.

يقدم الحزب رؤيته لتحقيق استقرار إسرائيل وأمنها في عدة عناصر، أهمها⁵:

1. استناد سياسة إسرائيل للسلام على أساس المصالحة بين الشعبين الإسرائيلي والعربي، واستعدادهم للعيش معاً في احترام متبادل لحق تقرير المصير، مع إقامة الدولة الفلسطينية. فالسلام المستقر هو أساس أمن وقوة الدولة.

2. السلام المستقر يقتضي أن تكون الحدود قابلة للدفاع عنها، ولذا؛ لا بد أن تمتد سيادة إسرائيل على كل المناطق التي بها كتل استيطانية يهودية كبرى. وفي الوقت نفسه يمثل نهر الأردن الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل، ولا يجب أن يوجد أي جيش آخر غرب النهر. ولهذا يؤمن الحزب بتوسيع حدود إسرائيل توسيعاً أفقياً، حتى تصل للحدود الآمنة القابلة للدفاع، وكذلك بالتوسع الرأسي حتى توجد كتل سكانية من اليهود، تُكسب إسرائيل الحق في الأرض.

3. السلام المستقر يعني فاعلية قدرة الردع الإسرائيلية، وتفوق جيش الدفاع الإسرائيلي، ومن ثم ضرورة الاستمرار في تطوير وتدعيم تميزه وتفوقه على الجيوش العربية. مع إعطاء أولوية عالية في مجال البحوث والتنمية المستقلة في مجال الدفاع، والتوسع في تصنيع الأسلحة المبتكرة والمتطورة.

4. استقرار إسرائيل وأمنها يتطلب العمل على مكافحة الإرهاب والتخريب، مع مكافحة لمنع الدول التي تقوم على أيديولوجيات الكراهية والتخريب -وعلى رأسها إيران والعراق- من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كما تتطلب هذه المكافحة مشاركة إسرائيل في الأطر الإقليمية والدولية، لمنع انتشار الفكر الأصولي والأسلحة غير التقليدية.

حزب ميرتس:

هو حزب سياسي إسرائيلي يساري، يركز على القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يتبنى الحزب مواقف ليبرالية ديمقراطية ويدافع عن حل الدولتين كطريق لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. أُسس الحزب في عام 1992 كتحالف بين عدة أحزاب يسارية، وهو أحد الأحزاب الرئيسية في الساحة السياسية الإسرائيلية.

يركز الحزب على مكافحة الفقر والظلم الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة لجميع الطبقات في المجتمع الإسرائيلي. ويدافع حزب ميرتس عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في إسرائيل،

ويعمل على تعزيز المساواة والعدالة في المجتمع. يعمل الحزب على تحسين نظام التعليم والرعاية الصحية في إسرائيل وتوفير خدمات عالية الجودة لجميع المواطنين⁶.

يعتبر حل الدولتين الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدعم الحزب إقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل؛ لأنه يرى حزب ميرتس ضرورة التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ويدعم التفاوض المباشر بين الجانبين لتحقيق هذا الهدف.

خامسا: اليسار غير الصهيوني/ العربي (التجمع الوطني الديمقراطي - الحركة العربية للتغيير):

الحركة العربية للتغيير:

حزب سياسي اجتماعي وطني عربي في إسرائيل أُسس الحزب عام 1996 على يد د. أحمد الطيبي وعدد من المثقفين والناشطين الفلسطينيين من عرب الداخل. تمثل الحركة العربية للتغيير أساسًا السكان العرب في إسرائيل وتسعى إلى تحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية لصالح هذه الجالية. تركز الحركة على العديد من القضايا بما في ذلك المساواة الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق السياسية والثقافية للمواطنين العرب في إسرائيل.

تسعى الحركة العربية للتغيير إلى تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين العرب في إسرائيل. وتدافع الحركة عن حقوق المواطنين العرب في التمتع بالحقوق السياسية والثقافية واللغوية، وتعزيز تمثيلهم في المؤسسات الحكومية والعامّة. تعمل الحركة على تعزيز التعايش السلمي والتفاهم بين الأقليات العربية والغالبية اليهودية في إسرائيل.

تسعى الحركة إلى تحقيق تمثيل أفضل للمجتمع العربي في البرلمان الإسرائيلي وفي المؤسسات الحكومية الأخرى. تركز الحركة على تحسين جودة التعليم وتوفير فرص العمل للمواطنين العرب في إسرائيل، كما تعمل الحركة على تعزيز التنمية المجتمعية في القرى والمدن العربية في إسرائيل من خلال توفير البنية التحتية والخدمات العامة⁷.

استطاع الحزب الحصول على عدد محدود من المقاعد في الكنيست، لكنه يعتبر جزءًا مهمًا من التيار السياسي العربي في إسرائيل، خاصة بعد اندماج الأحزاب العربية في قائمة موحدة في انتخابات عام 2021.

مجمل القول، إن تكوين النظام السياسي الإسرائيلي بمؤسسات الحكم فيه يعكس الانقسامات السياسية السائدة داخل إسرائيل، ويجعل القوى السياسية الأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية هي "الأحزاب السياسية" التي تشكل الكنيست والحكومة في الوقت نفسه، بما يُعطي من أهمية الانتخابات التشريعية التي يؤثر فيها الناخب الإسرائيلي مباشرة.

يتجه النظام السياسي الإسرائيلي نحو تشكيل ما يمكن تسميته كتلة مهيمنة من اليمين الإسرائيلي، تتميز بتشابه قواعدها الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية، بما في ذلك القواعد الاجتماعية للأحزاب الدينية المتزمتة التي تتبنّى توجهات سياسية يمينية لا فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين فحسب،

بل فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أيضًا، مثل معاداة الجهاز القضائي، والنخب الأشكنازية العلمانية، وقدرة الكتلة المسيطرة على تأليف حكومة من دون الحاجة إلى ضم أحزاب من خارج اليمين، وهو ما لا يتوفر لكتل المعارضة جميعًا، والتحفّظ لديها من إسقاط حكومة يمينية، وإجماعها على تننيهاه كـرئيس حكومة لمعسكر اليمين والمتدينين.

ويتمثل مفهوم اليمين في هذه الكتلة لا فقط في مواقف أيديولوجية تُميّز قوائم اليمين في إسرائيل، بل أيضًا في الاعتراف من الحزب المسيطر في هذه الكتلة بتعريف قائمة معينة بأنها قائمة يمين. إذن، فإن هناك كتلة مسيطرة يقع في وسطها حزب مسيطر كبير، ليس بقدرته، على الأقل في المرحلة الحالية، التحول إلى الحزب المسيطر في إسرائيل، لكنه حزب مسيطر في كتلة ثابتة بهدف إلى مأسستها في المشهد السياسي الإسرائيلي تضمن سيطرته وحكمه. ولا يعني هذا أن الليكود من الناحية النظرية لا يمكن أن يتحول إلى حزب مسيطر في النظام السياسي الإسرائيلي، فهذا وارد في المرحلة المقبلة، لكنه الآن يركز على بناء كتلة مسيطرة يكون الحزب المسيطر فيها.

تتميز الكتلة المسيطرة من الناحية النظرية، في المعايير التالية؛ أولاً: وجود تشابه في القواعد الاجتماعية من الناحية السياسية والأيدولوجية. ثانياً: يكون الحراك الانتخابي داخل هذه القواعد في إطار قوائم الكتلة المسيطرة، الأمر الذي يساهم في زيادة تماسكها الداخلي ككتلة مسيطرة، ورفض الحكم لأي قائمة خارج هذه الكتلة. ثالثاً: إعلان المرشح لرئاسة الحكومة مسبقاً من دون علاقة بنتائج الانتخابات وما قد تفرزه، وهو أمر نابع من الميزتين السابقتين. رابعاً: الكتلة المسيطرة تستطيع وحدها تأليف الحكومة من دون حاجة إلى قوائم من خارجها، بينما العكس غير صحيح، فالمعارضة لكي تحكم تحتاج إلى قوائم من الكتلة المسيطرة، وهو ما يُصعّب عليها الحكم.

ولذلك لم تعد الاختلافات واضحة بين الأحزاب الإسرائيلية التي تنتمي للاتجاه السياسي نفسه كما سبق التوضيح، بل الاختلافات أقرب لأن تكون شخصية بين رؤساء وكوادر الأحزاب. وفي ظل سيطرة تيار اليمين سواء الديني أو القومي يتضح أنه يمثل أغلب الأحزاب المؤثرة في خريطة القوى السياسية في إسرائيل، ومن ثمّ فمن المتوقع ألا يحدث اختلاف جذري في الحكومات التي يمكنها أن تأتي في الانتخابات البرلمانية الأقرب، وعلى الرغم من شدة تطرف الحكومة الحالية بقيادة تننيهاه وتعرضها للانتقادات من الداخل الإسرائيلي، فإنها تعبر عن التيار الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية داخل إسرائيل.

ورغم اختلاف التوجهات السياسية للأحزاب الإسرائيلية -ما عدا الأحزاب العربية- فإن رؤية كل منهم لأمن إسرائيل لا تختلف كثيراً، وتكاد تتطابق رؤيتهم لأولوية العمل العسكري، ورفض الآخر وهذا التقارب بينهم، يعود لاتفاقهم في أهمية الحفاظ على الأمن الإسرائيلي المتفوق والاحتفاظ بالقدرة على الردع، بالإضافة إلى تشابه إدراكهم ورؤيتهم حول عناصر التهديد الإقليمي. وعلى هذا الأساس يمكن القول بدرجة عالية من الثقة، أن اختلاف الحزب الذي يقود الائتلاف الحاكم في إسرائيل، لم يكن له تأثير واضح في تغيير سياسات الحكومة تجاه العرب سواء داخل إسرائيل أو خارجها في مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المحور الثالث

النقابات الإسرائيلية

تُعدّ النقابات العمالية في إسرائيل عنصرًا مهمًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، حيث لعبت دورًا محوريًا في تشكيلها وتطورها منذ نشأتها في أوائل القرن العشرين. وتتمتع النقابات الإسرائيلية بتاريخ غني نضالي، ساهم في تحسين ظروف العمل وحقوق العمال على مر السنين.

وتاريخ النقابات في إسرائيل يعود إلى العشرينات من القرن العشرين، حيث تم تأسيس "نادي سكة الحديد"، للدفاع عن عمال سكة الحديد الحجازية، وتلاها تأسيس "جمعية العمال العرب" التي أسهمت بصورة واضحة في تطوير العمل النقابي في فلسطين بعد عام 1948، وتم تشريد غالبية الشعب الفلسطيني إلى دول المهجر والجوار، وتشنت بالتالي آلاف العمال والنقابيين إلى هذه المناطق⁸.

غير أن كل هذه الإجراءات أدت إلى نتيجة واحدة وهي الإصرار على مواصلة بناء النقابات، وتنفيذ الأنشطة النقابية من خلال الكتل النقابية المتعددة التي تشكلت طيلة مدة الاحتلال وكانت المنافسة بين هذه الكتل سياسية أكثر منها نقابية، وأدى ذلك بالتالي إلى فتح الكثير من الحوارات من أجل تشكيل اتحاد عام يضم كل هذه الكتل.

وتكللت هذه الجهود بالنجاح عام 1992 وتم إنشاء "الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين" على الأراضي الفلسطينية. ورؤيته هذا المؤسسة تشمل تنظيم العمّال والعاملات في النقابات القطاعية في فلسطين، وتحسين ظروف عملهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق شروط العمل اللائق وزيادة وعيهم النقابي وتمثيلهم على كافة المستويات الوطنية والدولية، والمشاركة في النضالات الوطنية كافة، وفي وضع السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال النضال النقابي.

بدأت الحركة النقابية في إسرائيل مع هجرة اليهود من أوروبا الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وواجه هؤلاء المهاجرون ظروف عمل صعبة وانعدامًا للأمان الاجتماعي؛ مما دفعهم إلى تكوين جمعيات ونقابات لحماية حقوقهم وتحسين أوضاعهم.

وخلال عام 1920، أسست "الهستدروت" (الاتحاد العام لعمال إسرائيل)، وهي أكبر منظمة نقابية في البلاد. ولعبت الهستدروت دورًا محوريًا في بناء الدولة الإسرائيلية، حيث شاركت في تأسيسها وتطوير اقتصادها وبنيتها التحتية. ولعبت الهستدروت دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف معيشتهم.

عوامل مؤثرة في الحياة النقابية في إسرائيل:

واجهت الحركة النقابية في إسرائيل العديد من المؤثرات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، وتراجع ثقافة التضامن العمالي. حققت النقابات العديد من الإنجازات المهمة، مثل سن قوانين لحماية العمال، وتحسين أجورهم، وتوفير مزايا اجتماعية لهم. وتشير بعض المصادر الإسرائيلية إلى أن النقابات تواجه العديد من التحديات التي تهدد قدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية. وتشمل هذه التحديات ما يلي:

تراجع ثقافة التضامن العمالي: مع مرور الوقت، شهدت إسرائيل تراجعًا في ثقافة التضامن العمالي، خاصة بين الجيل الأصغر من العمال. ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، مثل انتشار ثقافة الفردية، وضعف الوعي بأهمية العمل النقابي، وتأثير التغيرات التكنولوجية على طبيعة العمل. والتي أدت إلى تراجع عضوية النقابات، حيث شهدت النقابات الإسرائيلية تراجعًا ملحوظًا في عضويتها خلال العقود الأخيرة، ويُعدّ هذا التراجع تحديًا للنقابات، حيث يحد من قدرتها على تمثيل مصالح العمال بشكل فعال والتفاوض على تحسينات أفضل لهم. ويمتد التأثير إلى ضعف التمويل؛ لأن النقابات تعتمد بشكل كبير على رسوم العضوية لتمويل أنشطتها، مما يؤدي إلى نقص في الموارد المالية، خاصة مع تراجع عضويتها.

التغيرات الاقتصادية: تواجه النقابات العمالية صعوبات في مواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم، بما في ذلك العولمة والتقدم التكنولوجي. وتؤدي هذه التغيرات إلى تغيرات في طبيعة العمل، وتقلل من قدرة النقابات على حماية حقوق العمال في بعض القطاعات. وقد تؤدي هذه التغيرات لابتعاد الكفاءات والكوادر النقابية المؤهلة والمدربة، مما يُعيق قدرتها على أداء وظائفها بشكل فعال.

ضعف القوة التفاوضية: مع تزايد قوة أرباب العمل وضعف عضوية النقابات، تواجه النقابات صعوبات في التفاوض على تحسينات ملموسة في ظروف العمل وحقوق العمال. ويؤدي ذلك إلى تراجع الأجور وتآكل الفوائد الاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على مستوى معيشة العمال.

أهم النقابات في إسرائيل:

تضمّ إسرائيل العديد من النقابات العمالية، لكنّ أهمها هي:

الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل)، هو أكبر وأهم اتحاد عمالي في إسرائيل. أسس الهستدروت في ديسمبر 1920 خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وقام بأداء دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إسرائيل. يهدف الهستدروت إلى تحسين ظروف العمل

والحياة للعمال اليهود في فلسطين. ومع مرور الوقت، توسعت المهام لتشمل تنظيم العمال من مختلف القطاعات الاقتصادية والدفاع عن حقوقهم.

بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق العمال يقدم الهستدروت مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية بما في ذلك التأمين الصحي، الإسكان، والتعليم من خلال برامج تعليمية وتدريبية لتطوير مهارات العمال وزيادة فرصهم في سوق العمل.

يتسم الهستدروت باتساع الدور الذي يقوم به، فهو يساهم في الاقتصاد بما يملكه من حصص في عدد من الشركات الكبرى وتساهم بشكل كبير في الاقتصاد الإسرائيلي. بالإضافة إلى دوره العمالي والاجتماعي، كان للهستدروت تأثير سياسي كبير، خاصة خلال العقود الأولى من قيام دولة إسرائيل، حيث امتد دوره إلى تشكيل السياسات العامة وفي دعم الحكومات المتعاقبة، خاصة تلك التي يقودها حزب العمل الإسرائيلي.

شهد الهستدروت تغييرات في بنيته وأسلوب عمله لمواكبة التحولات الاقتصادية والسياسية في إسرائيل، بما في ذلك التكيف مع سوق العمل الحديث وزيادة التركيز على حقوق العمال في الاقتصاد الرقمي والعولمة. فظهر الهستدروت الجديدة، المنشق عن الهستدروت في عام 1988، ليمثل بشكل أساسي العمال في القطاع الخاص، لتحسين ظروف العمل وحقوق العمال في القطاع الخاص، ويقدم لهم خدمات وضمانات مميزة. على أي حال فإن الهستدروت لا يزال لاعباً رئيسياً في المشهد العمالي والاجتماعي في إسرائيل، ويستمر في العمل على تحقيق أهدافها في تحسين ظروف العمل والدفاع عن حقوق العمال.

نقابة المعلمين: تمثل المعلمين ومدرربي المدارس في إسرائيل، وتعتبر ثاني أكبر منظمة نقابية في إسرائيل، تضم حوالي 130 ألف عضو، وتناضل نقابة المعلمين من أجل تحسين رواتب المعلمين وظروف عملهم، وتقدم لهم خدمات واسعة، مثل التأمين الصحي والتعليم المهني والخدمات القانونية.

نقابة الأطباء: تمثل الأطباء في إسرائيل، وتضم حوالي 15 ألف عضو، وتناضل نقابة الأطباء من أجل تحسين رواتب الأطباء وظروف عملهم، وتقدم لهم خدمات واسعة، مثل التأمين الصحي والتعليم المهني والخدمات القانونية.

نقابة الممرضين: تمثل الممرضين والممرضات في إسرائيل، وتضم حوالي 40 ألف عضو، وتناضل نقابة الممرضين من أجل تحسين رواتب الممرضين والممرضات وظروف عملهم، وتقدم لهم خدمات واسعة، مثل التأمين الصحي والتعليم المهني والخدمات القانونية.

وبالإضافة إلى هذه النقابات الكبرى، هناك العديد من النقابات الأخرى في إسرائيل التي تمثل مجموعات عمالية محددة، مثل: نقابة المحامين، ونقابة الصحفيين، ونقابة عمال النقل، ونقابة عمال البناء، ونقابة عمال الزراعة. وبصفة عامة تلعب النقابات العمالية في إسرائيل دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث إنها تمثل مصالح العمال في المفاوضات الجماعية مع أرباب العمل، وتعمل على تحسين ظروف العمل وحقوق العمال، وتدافع عنهم ضد الظلم والاستغلال.

1. تم الاستعانة بعدة مصادر ومواقع الكترونية في إعداد هذا المحور، أهمها:
 - إكرام بدر الدين، النظام السياسي الإسرائيلي، مجموعة محاضرات لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
 - مهند مصطفى، "نظام الحكم في إسرائيل"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020. على الرابط التالي: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650189>
 - سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت: دار الجيل، 1989.
 - حنان أبو سكين، "عدم الاستقرار الحكومي في النظام السياسي الإسرائيلي"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني، مايو 2016. ص ص 115-134.
 - موقع المكتبة اليهودية الافتراضية، <https://www.jewishvirtuallibrary.org>
 - موقع الخارجية الإسرائيلية، <https://2u.pw/fsyWg7TJ>
2. حمد خليفة، «الأحزاب السياسية»، في: كميل منصور (محرر)، «دليل إسرائيل العام، 2011» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)
3. دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية في الفترة 1973 - 2010، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014. ص ص 77-73.
4. أبراهام ديسكين، «انهيار الأحزاب والانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة»، في: «نهاية الأحزاب: الديمقراطية الإسرائيلية في ضائقة». تحرير داني كورن. تل أبيب: هكيبيوتس هموؤحد، 1998.
5. دلال محمود، مرجع سابق. ص ص 92-90.
6. (Zur, R., & Bakker, R. (2023). The Israeli parties' positions in comparative perspective. Party Politics, 0(0). <https://doi.org/10.1177/13540688231218917>
7. Britannica, The Editors of Encyclopedia. "Likud". Encyclopedia Britannica, 8 Jun. 2024, <https://www.britannica.com/topic/Likud>. Accessed 11 June 2024.
8. تقرير عن الاتحاد العام لنقابات فلسطين، متاح على الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3413

الفصل الثالث

المؤسسات والأجهزة الأمنية في إسرائيل

إعداد:

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. محمد يونس

المدير الأكاديمي - مركز انترريجنال للتحليلات الاستراتيجية

د. محمود مجدي

باحث متخصص في الشؤون الاستراتيجية

أ. مينا عادل

باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحرير: د. دلال محمود

المحور الأول

نظرية الأمن الإسرائيلي وخصائصها الجيوبوليتيكية

تكتسب نظرية الأمن الإسرائيلي أهمية كبيرة لكل من يسعى لاستيعاب كثير من السياسات الإسرائيلية، كثيرًا ما توصف إسرائيل بأنها دولة لديها "عقدة أمنية"، تعكس مغالاة في تعريف التهديدات من جانب واستهداف إسرائيل للوصول إلى "الأمن المطلق"، وهو الهدف المستحيل لدولة قامت بالأساس على الاحتلال. وتفسر الكتابات المختلفة هذه العقدة الأمنية، والتي تعكس خصوصية الحالة الإسرائيلية بأنها خصوصية نابعة من عدة اعتبارات؛ أهمها:

1. الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ذاته وما يملكه من أسس ومبادئ - لم يتغير بشكل جوهري منذ إنشاء إسرائيل، وذلك لعدة اعتبارات؛ أهمها:

- أن هذه الأسس نابعة من واقع إسرائيل حينما ظهرت كدولة مُقَحَّمة في وسط بيئة معادية لوجودها.
- إن التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي يطرح دائمًا احتمالات أسوأ حالة ممكنة، وبالتالي فإن كل تفاعل عسكري أو إقليمي يمثل تهديدًا من حيث المبدأ، ثم تمثل أبعاده الإضافية "كارثة" بالنسبة للأمن الإسرائيلي، بصرف النظر عن السياق السياسي أو التقدير الفعلي لهذه التفاعلات.

2. ارتفاع هاجس الأمن في إسرائيل لدرجة وصفها في بعض الدراسات بـ "العُصاب الأمني"، هذا الهاجس منذ وجود إسرائيل كدولة، ومستمر حتى الآن - وإن كان الأمر لا يخلُ من مبالغات. وتكثفت مشاعر القلق الأمني مباشرة بعد تأسيس إسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني بفعل ثلاثة عوامل:

- الثقافة الاستيطانية القائمة على القوة، والملاحظ أن توالي الانتصارات الصهيونية في الميدان العسكري على العرب حال دون تنامي القوى المعتدلة؛ لأن البيئة الإقليمية الصراعية لا تضغط باتجاه الاعتدال؛ بل إنها عززت داخل إسرائيل تمدد الاتجاه المتشدد المؤكد على فكرة القوة في أوصال المجتمع الصهيوني وانحسرت قوى الاعتدال الصهيونية.
- ضغوط العقل الباطن الجمعي الصهيوني المشكَّل من إحساس بالاعتصاب لممتلكات الغير.
- الموروث التاريخي كثرث يهودي، أو كخبرة تاريخية.

3. إسرائيل فيها حالة من العسكرة للحياة السياسية، فهناك نوع من التداخل بينهما قد تصل إلى التلاحم أحيانًا، الأمر الذي يجعل التفكير الاستراتيجي للدولة شبه متطابق مع الأمن القومي لإسرائيل، حيث إن:

- إسرائيل دولة يسيطر فيها العسكريون على السلطة إما مباشرة، وإما بنفوذهم داخل المؤسسات الحيوية للدولة.
 - إسرائيل دولة في حالة صراع مستمر تقريبًا حقيقي أو مفتعل الأمر الذي يزيد من أهمية العسكريين.
 - إسرائيل تعتمد على عسكرة المجتمع ذاته لاستخدامه كقوات عسكرية احتياطية في حروبها مع الدول العربية، وهذا يجعل من نمط الحياة العسكرية أمرًا طبيعيًا لبقية المجتمع المدني.
- وبعد أن حققت الحركة الصهيونية الهدف الأساسي لها والمتمثل في إنشاء وطن لليهود باسم دولة إسرائيل في 14 مايو عام 1948، تجلّى وبشكل واضح دور القوة العسكرية في تنفيذ أهداف الحركة جميعها. فالزعامات الصهيونية اعتبروا أن "إسرائيل" تمثل دولة يهودية تجريبية وعليها أن تستمر لتحقيق بقية الأهداف والوصول للحدود الممكنة والموسعة، وأصبحت الحركة الإسرائيلية (الصهيونية) تتم دائمًا باسم توفير الأمن الإسرائيلي وتحقيقه. ووفقًا للفكر والعمل الصهيوني فإن حماية إسرائيل من جانب، وتحقيق بقية أهداف الحركة من جانب آخر لا تتم إلا بالقوة سواء المباشرة (العسكرية)، أو غير المباشرة (بقية أدوات القوة). ومن هذا المنطلق كان الترابط المزمّن بين الوجود الإسرائيلي (والذي يعني تحقيق أهداف الحركة الصهيونية من وجهة النظر الإسرائيلية)، وبين ضمان الأمن الإسرائيلي خاصة في شقه العسكري.

الخصائص الجيوبوليتيكية ونظرية الأمن الإسرائيلي:

تتعدد الخصائص الجيوبوليتيكية ذات التأثير على نظرية الأمن الإسرائيلي، والتي تشكل البيئة الداخلية لإسرائيل، بالإضافة إلى القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع، وتعريف الواقع الجغرافي للدولة. يضاف إليها الأوضاع الاجتماعية السائدة، وطبيعة النظام السياسي القائم بما في ذلك هيكل السلطة وبيروقراطية الدولة لتشكل معًا البيئة الداخلية للدولة. خصائص هذه البيئة هي ما تنتج إدراك صانع القرار للتهديدات التي تواجهها الدولة، وتحدد أولويات العمل وأهدافه في أغلب الأحيان.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن هناك عدة مصادر تمثل مصادر لنظريتها الأمنية، وعقيدتها العسكرية كذلك. ويرجع هذا التداخل، ولعله التشابه، في المصادر إلى الطبيعة الخاصة للنشأة التاريخية وللواقع الجغرافي لدولة إسرائيل، هذه الطبيعة التي تفرض قيمة الأمن على ما عداها من قيم، والتي تعلي من الأهمية العسكرية للحياة فيها. هذه المصادر هي: المصدر الجغرافي، المصدر الديموغرافي، المصدر

الديني، المصدر الاقتصادي، المصدر السياسي. وجدير بالذكر، أنها ليست المصادر الوحيدة النابعة من البيئة الداخلية، لكنها هي الأكثر تأثيرًا في صياغة نظرية الأمن الإسرائيلي.

أولاً: المصدر الجغرافي (الجيو-استراتيجي):

يقول نابليون بونابرت: "إن الجغرافيا في أي بلد هي التي تحدد سياسته". وهذه المقولة تتأكد مصداقيتها إلى أقصى درجة في حالة دولة إسرائيل؛ فالوضع الجغرافي لإسرائيل قد فرض عليها اتباع سياسات عسكرية معينة ودفعها لتبني عدد من المبادئ لتكون ركائز لنظريتها العسكرية عامة. يمكن استعراض الملامح الأساسية للمعطيات الجغرافية لإسرائيل فيما يلي:

تقع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، بين مصر ولبنان على مساحة 22,072 كيلو مترًا مربعًا. هذه المساحة موزعة كالتالي (البلد 21,642 كيلو مترًا مربعًا، المياه 430 كيلو مترًا مربعًا). تمثل حدودها البرية 1017 كيلو مترًا¹، موزعة كالتالي (مصر 266 كيلو مترًا، "قطاع غزة" 51 كيلو مترًا، الأردن 238 كيلو مترًا، لبنان 79 كيلو مترًا، سوريا 76 كيلو مترًا، الضفة الغربية 307 كيلو مترًا). الخط الساحلي: 273 كيلو مترًا، المطلات البحرية: البحر الإقليمي 12 نانو مترًا، الجرف القاري: عمق اثنين².



التضاريس: صحراء النقب في الجنوب؛ سهل ساحلي منخفض؛ الجبال الوسطى؛ وادي نهر الأردن. أما الموارد الطبيعية فأهمها: الأخشاب، البوتاسيوم، وخام النحاس، الغاز الطبيعي، الفوسفات الصخري، بروميد ماغنسيوم، الصلصالية الحقيقي³. وترجع أهمية العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، الحدود، طبيعة الأرض، المناخ) في التخطيط الاستراتيجي للدولة في أنها لا يمكن تعديلها أو تغييرها، والقليل الذي يمكن تعديله، مثل: المساحة والحدود، لا يتيسر تعديله إلا من خلال استعمال القوة العسكرية⁴.

وأدركت إسرائيل حتى من قبل قيام الدولة عام 1948 ضعف وضعها الجيو-استراتيجي وأنه ملئ بالسلبات التي يمكن أن تستفيد منها الدول العربية المعادية المحيطة، فيعبر إيجال ألون عن هذا المعنى بقوله: "أصبح الوضع الجيو-استراتيجي لإسرائيل أفضل كثيرًا من فترة ما قبل الدولة، ولكنه ظل بالمقارنة لوضع جيرانها العرب فقيرًا جدًا، ورغم أن إسرائيل جزءًا لا يتجزأ من القارة الآسيوية على شاطئها الغربي، فقد كانت في الحقيقة جزيرة ليس لها المزايا الاستراتيجية للجزيرة المحاطة بالماء. ومن ناحية حدودها البرية كانت محاطة كلية بدول معادية، وكانت موانئها على البحر المتوسط والبحر الأحمر معرضة للحصار البحري ولعمليات الإنزال. وباستثناء الجليل الشمالي والنقب الجنوبي اللذين تمتعا بعمق معقول، كان وسط البلاد والشريط الساحلي على البحر المتوسط وممر القدس محرومين بصورة واضحة من العمق الاستراتيجي. إن هذا الوضع الجيو-استراتيجي قد يدفع واضعي الاستراتيجية العرب للتفكير في هجوم يشن ضد إسرائيل من اتجاهات مختلفة في نفس الوقت لتشتيت قواتها، وحرمانها من المبادأة، خاصة إذا ما رغبوا في حسم المعركة سريعًا وفرض أمر واقع يصعب تغييره"⁵.

ويمكن توضيح انعكاس الواقع الجيو-استراتيجي لإسرائيل على نظريتها الأمنية، التي تمثل الإطار الحاكم لتوجيه وعمل سياستها العسكرية والدفاعية، فيما يلي:

1. صغر المساحة فهي حوالي 22 ألف كيلو مترًا مربعًا تشكل صحراء النقب وحدها تقريبًا 45% من هذه المساحة، مع ضيق المسافة بين الحدود الأردنية وساحل البحر المتوسط، يسمح بسهولة فصل الدولة ومهاجمة مراكزها الحساسة القريبة من الحدود، كذلك يسمح بسهولة تمزيق أوصال الدولة بضربات منسقة تشن ضدها على الاتجاهات العملياتية الكثيرة التي تتجه كلها إلى قلب الدولة⁶. حاولت إسرائيل التغلب على معضلة الافتقار للعمق الاستراتيجي بتبني مبدأ "نقل المعركة إلى أرض العدو"، للخروج من هذا الاختناق الجغرافي، حيث تستطيع قواتها المسلحة أن تمارس الهجوم دون قيود بالاقتراب غير المباشر، والاندفاع السريع إلى الأعماق، للإخلال بالاتزان الاستراتيجي للأعداء والسيطرة على محاور التحرك في العمق⁷.

2. تتمتع إسرائيل بموقع مركزي متوسط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمهم هنا أنها تقع في وسط البلاد العربية التي يجمعها بها تاريخ طويل من الصراع العسكري ليس من الممكن

تجاوزه حتى مع الدول التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام قانونية. ويتيح لها هذا الموقع المتوسط مزايا ومساوئ في ذات الوقت. والمزايا بالنسبة لإسرائيل تتمثل أهمها في:⁸

- قدرة إسرائيل على تهديد أي دولة من الدول المحيطة بها مباشرة، والوصول إلى مراكزها الحيوية في وقت قصير. وقدرتها على المناورة بقواتها من خطوط داخلية.
- الانقضاء السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية؛ لتوجيه الضربات الشديدة لأعدائها في شكل عمليات تعرضية متعاقبة.
- إمكانية حشد القوات وإخفاء حقيقة نواياها من الحشد، كما حدث في أزمة 1967 عند قيام إسرائيل بحشد قواتها تجاه سوريا على الجبهة الشمالية، بينما وجهت ضربتها تجاه الجبهة المصرية في الجنوب.

وتتمثل أهم المساوئ من وجهة النظر الإسرائيلية في:

- استفادة الدول المحيطة بإسرائيل (الدول العربية) من المزايا التي يتيحها العمل من خطوط خارجية.
- إمكانية تطويق إسرائيل والضغط عليها من عدة جهات قائمة، أو على الأقل تثبيتها على بقية الجبهات عند الضغط عليها مع إحدى الجبهات؛ مما يدفعها إلى بعثرة قواتها ومواجهة صعوبة الدفاع عن كل الجبهات في الوقت نفسه نظرًا لطول الجبهات وتعددتها⁹. مثلما حدث في بداية حرب أكتوبر 1973، حينما تم تنسيق العمل بين مصر وسوريا وبدء الهجوم في التوقيت نفسه؛ مما أربك إسرائيل في الأيام الأولى من الحرب، ولم يمكنها تدارك الموقف إلا بعد التدخل الواضح للولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا تبنت إسرائيل مبدأ "الضربة المسبقة"، أو "ضربة الإحباط"، أو "الضربة الإجهادية"، أو "الحرب الاستباقية"، أي شن الحرب على الدولة التي تدرك أنها تستعد، أو على وشك الهجوم عليها، قبل إتمام الاستعداد لها، أو قبل أن تبدأ الهجوم. وفي هذا يقول أوري أفيري: "إن وطننا صغير أصغر مما يدرك معظم الناس، وأمننا يعتمد أولاً على تفوق جيشنا، وقدرته على ردع أي عدو يهدد وجودنا، ثانيًا في حالة فشل الردع فإنه يعتمد على أن يوجه الضربة الأولى وأن يحرز نصرًا خاطفًا"¹⁰.

ليس هذا فقط، بل تحاول إسرائيل دائمًا أن تستفيد من وضعها الجيو-استراتيجي وتتخطى سلبياته؛ ولذا يقوم قادتها دائمًا بالتسويق لأهمية موقعها كجسر استراتيجي بين الثلاث قارات، فيقول شيمون بيريز: "يجب أن تهتم أوروبا بنا بسبب ما نملكه في أيدينا، فموقعنا الممتاز يعتبر قوة، يمكننا من أن نسد الطريق في وجه القومية العربية، وأن نكون بديلًا لقناة السويس، وأن نشكل ضغطًا على الدول المنتجة للنفط، وتلك التي تنقله"¹¹.

3. الطبيعة الطبوغرافية لإسرائيل تتسم بالتنوع، فهناك أراضي صحراوية، وسلاسل من التلال، وجبال مغطاة بالجليد، ومناطق مزروعة وقرى وأحراش وغابات، وكثبان من الرمال المتحركة، بما يجعل

هناك صعوبة في الدفاع من مواقع ثابتة، ويجعل من السهل قطع خطوط الإمدادات والمواصلات. وقد فرضت هذه الطبيعة على إسرائيل تبني عدة مبادئ في نظريتها العسكرية أهمها: تبني الهجوم كعقيدة، تبني مبدأ الحرب الاستباقية اتساقاً مع عدم وجود عمق استراتيجي، وارتفاع التكلفة الاقتصادية والبشرية التي يمكن أن تقع على إسرائيل إذا ما تعرضت للهجوم على أرضيه¹².

3. الاعتماد على القوات الجوية وجعلها مهيمنة بما يوفر الحماية للقوات في الأسلحة القتالية الأخرى. مع ضرورة أن تتميز القوات البرية الإسرائيلية بقدر كبير من المرونة وخفة الحركة، والقدرة على المناورة الواسعة؛ ولذا فهناك اعتماد كبير على القوات المدرعة والوحدات الميكانيكية لتوفير سرعة وخفة الحركة للقوات¹³. وأيضاً اللامركزية وتشجيع الأفراد على حرية التصرف التلقائي، من خلال التدريب المتقدم لقواتها في مختلف الأسلحة بما يزيد القدرة على الابتكار، الالتزام بأساليب الاقتراب غير المباشر، والاعتماد على حركات الالتفاف والتطويق السريع للوصول إلى عمق العدو ومؤخرته¹⁴.

ثانياً: المصدر الديموغرافي:

المصدر الديموغرافي يعني القوة البشرية أو السكان، ويعتبر من المصادر المهمة؛ لأن القوة البشرية هي أحد عناصر السياسة الدفاعية للدولة. وبالنسبة لإسرائيل فهناك حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أنها جمع شتات من اليهود من جميع دول العالم. ولهذا ظهرت فيها التفرقة على عدة مستويات؛ أهمها: التفرقة بين اليهود ما بين اليهود الغربيين (الاشكناز)، واليهود الشرقيين (السفارديم). والتفرقة بين اليهود بشكل عام، وبين الأقليات الأخرى سواء عرب إسرائيل، أو الدروز، أو الشركس. والتفرقة بين اليهود المتدينين، واليهود غير المتدينين ومن ضمنهم العلمانيين. وهناك التفرقة بين اليهود الذين ولدوا في إسرائيل (الصابرا)، واليهود المهاجرين إلى إسرائيل، خاصة أولئك الذين يتمسكون بانتماثلهم لدولهم الأصلية، مثل اليهود الروس. وكذلك التفرقة بين اليهود سكان الحضر (المدن)، واليهود سكان المستعمرات والمستوطنات (الكيوبوتزات)¹⁵.

هناك بعض السمات الديموغرافية ذات التأثير في نظرية الأمن الإسرائيلي، أهمها:

1. تعدد الانقسامات بين السكان له تأثير -رغم ما تبذله الحكومات الإسرائيلية المختلفة لتقليلها- يجعل من الصعب تصنيف السكان تصنيفاً واضحاً، فالخصائص المختلفة بينهم أكثر من المشتركة. كان معدل النمو السنوي للسكان في إسرائيل في الفترة (1972 - 1982) في المتوسط 2.4%، وفي الفترة (1983 - 1989) كان المتوسط نفسه 1.8%، وفي الفترة (1990 - 1995) كان 3.5%، وفي الفترة (1996 - 2000) كان 2.6%، بينما انخفض ذلك المتوسط في الفترة (2001 - 2008) ليصل إلى 1.8%، وظل محتفظاً بالمعدل نفسه حتى عام 2022 ليصل إلى 2%.

2. هناك تحفيز من الدولة لزيادة معدل النمو الطبيعي للسكان للحد من الاعتماد على ارتفاع معدلات الهجرة في تحقيق نمو سكاني، ويأتي هذا لمواجهة انخفاض معدل النمو السكاني مقارنة بالفلسطينيين. وإذا أخذ في الاعتبار أن السكان اليهود يمثلون 75.3% تقريباً من إجمالي

السكان في إسرائيل، بينما يمثل السكان العرب حوالي 20.5% من إجمالي السكان، أما النسبة المتبقية وهي 4.2% من إجمالي السكان، فهي تمثل "الآخرين" (في إشارة إلى المهاجرين وأبنائهم الذين ليسوا مسجلين كيهود في وزارة الداخلية)، فهذا يعني أن معدل النمو السكاني الطبيعي للفلسطينيين في إسرائيل يتجاوز 4% بينما لا يتجاوز 2% بين السكان اليهود¹⁶. ومثل هذا الفارق في معدل النمو السكاني قلقًا إسرائيليًا كبيرًا، خاصة مع ظهور دراسات عديدة منها على سبيل المثال، تقرير صادر عن المعهد الإحصائي الإسرائيلي عام 2003، يظهر أن معدل زيادة المسلمين فقط في إسرائيل هو ضعف معدل اليهود وأن عددهم وصل إلى مليون و37 ألف نسمة أي ما يوازي 15% من إجمالي السكان، وثمة تقديرات بأن ترتفع النسبة إلى 19% مع نهاية عام 2020¹⁷. وفي إحدى الدراسات قُدمت توقعات لأعداد الفلسطينيين في إسرائيل ما بين 1990 و2010 كالتالي:

السنة	العدد المتوقع للفلسطينيين	معدل الزيادة الفلسطيني%
1990	686.895	15.5
1995	800.755	16.2
2000	919.453	17.3
2005	1.029.314	18.2
2010	1.160.371	19.0

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية، نقلًا عن مكتب الإحصاء المركزي الأمريكي عام 1991¹⁸

3. في سعي إسرائيل لتجاوز هذه المعضلة الديموغرافية، اعتمدت على زيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. شهدت إسرائيل منذ نشأتها موجتين كبيرتين من المهاجرين الوافدين اليهود: الموجة الأولى: جرت في مرحلة النشأة أي في أواسط القرن العشرين، والموجة الثانية: في التسعينيات من القرن نفسه، أطلقها انهيار الاتحاد السوفيتي وهجرة اليهود من جمهوريات المعسكر الشرقي المفككة. وما بين الموجتين لم يكن الميزان الديموغرافي بين المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل، وأولئك المغادرين لها يتمتع بالفائض الذي يمكن المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية -وكلاهما في الأصل مجتمع استيطاني ودولة استيطانية- من امتلاك دينامية تنمو تلقائيًا باتجاه التوسع¹⁹.

4. ارتبطت حركة المهاجرين طردًا، بالوضع الأمني لإسرائيل ومدى استقراره. ففي عامي 1953 و1966 انخفض الفائض الديموغرافي إلى درجة الصفر (أي لم تكن هناك زيادات)، وبعد احتلال

أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967- أي بعد أن اشتدت حاجة إسرائيل إلى مهاجرين جدد لتحقيق طموحاتها الاستيطانية في الأراضي التي احتلتها- شهد عاما 1975 و1976 انخفاضا حادا في حجم المهاجرين الوافدين إلى إسرائيل. أما المثال الأبرز من ذلك فهو ما جرى بين عامي 1980 و1988 (مع حرب لبنان 1982 ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987)، عندما سجل عدد النازحين عن إسرائيل في أحيان كثيرة تفوقا ملحوظا على عدد المهاجرين الوافدين إليها²⁰.

5. الموجة الكبرى الثانية للهجرة اليهودية إلى إسرائيل التي عرفت "بالموجة الروسية" سواء من الناحية العددية أو تأثيرها النسبي رغم أهميتها، فإنها لم تؤدِ إلى ارتفاع وتيرة الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قدر مجموع الذين وصلوا إلى إسرائيل في الفترة (1989-1995) مليون نسمة تقريبا، لكن غادر منهم حوالي 300 ألف باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأمريكية الأخرى. كما تبين بعد فترة أن عشرات الآلاف من مواطني الجمهوريات السوفيتية السابقة من غير اليهود، قد تمكنوا من أن يندسوا في صفوف القادمين إلى إسرائيل؛ وهؤلاء بطبيعة الحال غير مباينين بالشئون الإسرائيلية، خاصة الطموحات الاستيطانية والتوسعية منها، وقد فضلت غالبيتهم البقاء داخل الخط الأخضر (حدود عام 1948)²¹.

6. المجتمع الإسرائيلي لا يزال مجتمع مهاجرين، فتمثل نسبة المهاجرين ما يقرب من 40% (36.7%)، أي من اليهود الناشئين خارج إسرائيل. لكن المجتمع الإسرائيلي يختلف عن مجتمعات المهاجرين الأخرى في العالم، مثل: المجتمع الأمريكي، أو الأسترالي في كونه يقتصر على المهاجرين اليهود فقط ويرفض استيعاب غيرهم.

ومما سبق يتضح أن المصدر الديموغرافي يظهر تأثيره كمحدد في نظرية الأمن الإسرائيلي، فيما يلي:

1. القوة البشرية هي عنصر الخلل الرئيسي بين إسرائيل ودول المواجهة العربية، فتكاد تكون هي العنصر الأساسي لتفوق الدول العربية في الميزان العسكري. وقد أدى الإدراك الإسرائيلي لهذا الخلل، إلى اتباع عدة مبادئ وتوجهات في سياستها العسكرية، مثل: الاعتماد على قوات نظامية محدودة، وقوات احتياط كبيرة، مع تجديد وتطوير نظام تعبئة أو استدعاء قوات الاحتياط باستمرار لضمان فعاليته. كذلك دفع إسرائيل للإعلاء من قيمة التفوق النوعي وصعوبة تحقيق التفوق الكمي على خصومها في المواجهات العسكرية المختلفة²².

2. هناك بعض المغالاة في تقدير الفارق الديموغرافي بين إسرائيل وجيرانها عامة، وبينها وبين دول المواجهة العربية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، يقول بلوتزكر

سوفير أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، في أثناء مؤتمر هرتزليا الخامس عام 2004: "إن المشكلة الديموغرافية هي الخطر الأكبر الذي يهدد أساس الدولة اليهودية الصهيونية، وهي تتطلب قرارات سياسية جريئة وصعبة، من أجل استدراك المشكلة قبل فوات الأوان"²³. وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عن هذه المشكلة الديموغرافية بوضوح قائلاً: "لقد تحدث زئيف جابوتنسكي عن أهمية الأكثرية اليهودية، وعرف مدلول هذه الأهمية بطريقة تتم عن دراية واستبصار، فقال: عن مصطلح أمة يهودية واضح كل الوضوح.. وهو يعني أكثرية يهودية. وبهذا بدأت الحركة الصهيونية، وهو أساس وجودها.. وستواصل العمل من أجل تحقيقه، وإلا فمصيرها هو الضياع.. لا بد من إيجاد الحدود التي تعكس الواقع الديموغرافي القائم على الأرض. وستبقى إسرائيل مسيطرة على المناطق الأمنية والكتل الاستيطانية اليهودية، وعلى تلك الأماكن التي تتمتع بأهمية قصوى في نظر الشعب اليهودي، وأبرزها على الإطلاق هي القدس"²⁴.

3. متغير "السن" يعد من المتغيرات ذات الدلالة في دراسة القوة العسكرية لإسرائيل، خاصة الفئات العمرية التي في سن الخدمة العسكرية سواء الإلزامية أو الاحتياط. نسبة من في سن التجنيد تمثل قطاعاً كبيراً من السكان في إسرائيل، يتراوح ما بين 35.3% (وصلت لأقل معدلاتها في عامي 1995 و1996)، وبين 98.9% (في أعلى معدلاتها في أوائل التسعينيات 1990 - 1994؛ لأن غالبية المهاجرين السوفيت إلى إسرائيل في أوائل التسعينيات كانوا في سن التجنيد؛ ولذا مثلوا إضافة مباشرة للقوة البشرية العسكرية، حتى وإن كانوا يتبعون قوات الاحتياط). وهذا يعني أن هذه النسبة تعادل تقريباً 67.1% في المتوسط، وهذه النسبة مرتفعة جداً، وتدعم مبدأ عسكرة الشعب الذي تركز عليه النظرية الأمنية الإسرائيلية. ووفقاً لإحصائيات عام 2023، كانت نسبة من في سن التجنيد 34.9% من إجمالي السكان²⁵.

ثالثاً: المصدر الديني:

المصدر الديني هو الذي يشكل الإطار والأساس الفكري للنظرية الأمنية الإسرائيلية، على اختلاف مستوياتها ومسمياتها، مثل: العقيدة العسكرية، نظرية الأمن، السياسة العسكرية، السياسة الدفاعية. ويتضح رسوخ هذه العقيدة في الفكر العسكري الديني التاريخي لليهود، والذي أسهب العهد القديم - نفسه وما تلاه من تفسيرات وأقوال لآخامات اليهود - في التعبير عنه والتأكيد عليه، بحيث شكل مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر البيئة الداخلية لإسرائيل²⁶.

تتسم النظرية الأمنية الإسرائيلية بخصوصية واضحة في هذا السياق، فهناك رابط واضح بينها وبين العقيدة الدينية اليهودية. فتعتبر التوراة أو كتاب "العهد القديم" هي، التاريخ العسكري المعتمد لدى اليهود بداية من تاريخ خروجهم من مصر في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، حتى ثورة المكابيين على السلوقيين في القرن الثامن قبل الميلاد²⁷.

بل يرى البعض أن "يهوه" إله إسرائيل يمثل المرجعية السياسية والعسكرية والدينية منذ أن تم الخروج من مصر، وعليه فقد حدد "يهوه" العقيدة العسكرية لشعبه: بداية من تحديد الهدف القومي متمثلًا في الأرض، وحدد أركان العقيدة العسكرية باعتباره هو أعلى جهة تستمد منها الشرائع والأحكام على مستوياتها المختلفة بما في ذلك المستوى العسكري²⁸. يقول ديفيد بن جوريون: إن "يهودا" إله إسرائيل هو أيضا إله الجيوش، وهو محارب شديد يقود شعبه بعنف وغلظة.. وترتيبًا على ذلك فإن حروب إسرائيل قديمًا وحديثًا هي حروب مقدسة"²⁹.

وهناك صورة دقيقة رسمها حاييم ليبيرمان تعكس هذا الترابط بين العقيدة الدينية اليهودية والعقيدة العسكرية لإسرائيل يقول ليبيرمان عن الجيش الإسرائيلي: "إن جيش إسرائيل يختلف عن سائر جيوش العالم، إن جيش إسرائيل هو جيش فني، إلا أنه في الوقت نفسه أقدم جيوش العالم. فتاريخه لا يبدأ مع تأسيس الدولة، بل يعود إلى زمن سحيق موغل في القدم.. فمن تعتقد أنه كان أول قائد للمحاربين اليهود؟ أنه حاخامنا موسى، أم علينا أن نبدأ من أبينا إبراهيم! الأب إبراهيم وحاخامنا موسى ويسوع بن نون وديبورا النبيه والملك داود والمكابيون وباركوخيا- كل هؤلاء كانوا قادة اليهود. من الذي لا يعرف أسمائهم؟ كان هناك قادة حرب من مشاهير الأجانب، يحفل التاريخ بسجلات أعمالهم، أما أعمالنا فمسجلة في التوراة.. وهكذا فإن الانتماء إلى جيش إسرائيل هو "امتياز مقدس"، وكناية عن عمل ديني يحمل أعمق المعاني الروحية"³⁰.

وبمراجعة العهد القديم والتاريخ اليهودي، يمكن استخلاص أهم المعتقدات والأفكار التي تسهم بدورها في صياغة النظرية الأمنية الإسرائيلية، وأهم هذه المعتقدات:

1. الطبيعة الهجومية العدوانية:

يتميز التاريخ اليهودي بطبيعة عدوانية واضحة؛ ولذا فهي خاصية مميزة ومتأصلة في الشعب اليهودي. فعندما قُضي على الوجود اليهودي في فلسطين بعد ما تعرض له اليهود من أعمال الغزو والسبي والإبادة، انطلق اليهود إلى أنحاء العالم يحملون حقًا ووضوحًا، مشتتين يعيشون في مناطق مغلقة وأحياء خاصة بهم أطلق عليها "الجيتو"³¹. وداخل هذه المناطق نمى السخط اليهودي على العالم يغذيه ما لاقاه اليهود في أوروبا من اضطهاد وإذلال، حتى جاءت فرصة لانطلاق هذه المشاعر من السخط لتحقيق هدف إقامة وطن قومي لليهود، وبدأ النشاط العدواني من عام 1920، حين وقعت حادثة القدس ومحاولة البطش بالعرب التي قادها جابوتنسكي. واستمرت بعد هذه الحادثة ظهور جماعات مسلحة يهودية متخذة شكل العصابات في العمل للاستيلاء على أراضي في فلسطين، وترويع السكان ومن أشهر وأكبر هذه الجماعات عصابة الأرجون تحت زعامة مناحم بيجين، الذي

أصبح فيما بعد من رموز دولة إسرائيل ورئيس وزرائها في السبعينيات من القرن العشرين، واستمرت نشاطات هذه الجماعات حتى ظهور الدولة عام 1948³².

ونجد في "العهد القديم" أمثلة كثيرة تدل على هذه الطبيعة العدوانية المتميزة بالهجومية، ومنطق القوة لدى شعب "إسرائيل"، ويبدو شعب بني "إسرائيل" شعبًا مهاجمًا دائمًا، ولم يكن مدافعًا. وهو منذ وجوده، يقاتل كل الشعوب التي تقف حائلًا، دون تحقيقه لأطماعه السياسية العدوانية، التي يبررها بوعده الرب له بأرض الميعاد "من النهر الكبير لنهر الفرات"؛ فقد قاتل اليهود بالتتابع، كلا من: الآشوريين، والبابليين، والمصريين، والمؤابيين، والفرس، واليونان، والرومان³³.

وتزخر التوراة بكثير من التعاليم التي تحض على استعمال أقصى درجات العنف مع الأعداء، وهي تصف كثيرًا من الأساليب الوحشية التي اتبعت قديمًا، ولا يزال جيش إسرائيل يتبعها حتى الآن³⁴. يذكر في التوراة أنه: "حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن أجابتك إليه وسلمت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك، وإن لم تسالمك بل عملت معك حربًا فحاصرها. وإذا دفعها الرب إليك إلى يدك، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، أما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إليك. أما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إليك نصيبًا، فلا تستبق منها نسمة ما"³⁵. وليس هناك أوضح من نشأة إسرائيل كدولة لإثبات هذه الطبيعة الهجومية العدوانية؛ لأن هذه النشأة كانت تعني اغتصاب أرض من أصحابها، مع العمل على تفريغ هذه الأرض من الشعب الذي يعيش عليها.

واتساقًا مع هذا المنطق الهجومي يظهر "العنف" باعتباره أفضل وأسرع الوسائل لتحقيق هذا الهدف، فضلًا عن موافقته تمامًا لطبيعة المشاعر اليهودية، والعوامل الدينية والتاريخية التي شاركت في بلورة الشخصية اليهودية³⁶. وقد عبر ديفيد بن جوريون عن هذه الطبيعة الهجومية العدوانية للعقيدة العسكرية الإسرائيلية بوضوح في قوله: "دعونا نصر على ألا نقنع بالتكتيكات الدفاعية البحتة، ولكن في اللحظة المناسبة علينا أن نهجم دائمًا وعلى طول الخط، ليس فقط داخل تخوم الدولة اليهودية أو حدود فلسطين، بل وأن نسعى نحو سحق العدو أينما وجد"³⁷.

وعلى هذا الأساس فإن الحرب لها مكانة مقدسة في العقيدة اليهودية، فهناك وصية إلهية وضعت في التوراة تقول: "لأن الرب إلهكم، سائر معكم لكي يحارب عنكم أعدائكم ليخلصكم، لتكن حربكم مقدسة"³⁸. ونظرًا لهذه المكانة التي تربط الحرب بوجود الرب ودعاه الإلهي لجنود إسرائيل، أصبح ما يتعلق بهذه الحرب من عدوان وعنف إنما هي أوامر إلهية ومهام إلهية وحق إلهي.

2. الرغبة في التوسع المستمر:

إن اليهودية تصدر عن مفهوم وحدة الشعب بالأرض، وتسبغ على أرض إسرائيل صفات مقدسة، فهي الأرض المقدسة، وهي أرض الرب لأن الله يقطن فيها، وهي أرض الميعاد لأن الله وعد النبي إبراهيم وعاهده على أن تكون هذه الأرض لنسله، وهي أرض المعاد التي سيعود إليها اليهود، ثم هي الأرض المختارة التي تفوق في قدسيتها أية أرض أخرى لارتباطها بالشعب المختار³⁹. وتعاليم التوراة لا يمكن أن تنفذ كاملة إلا في أرض إسرائيل، والسكنى فيها هي بمنزلة الإيمان؛ ولهذا أصبح الاستيلاء على الأراضي العربية التي تكون أرض إسرائيل، فريضة دينية وعملية تحريرية⁴⁰. هذا هو منظور كتاب العهد القديم للأرض التي يتم الحصول عليها بداية بالاستعمار والغزو، ولن يكون البقاء فيها والتوسع، إلا بالأسلوب نفسه.

ثم تم توظيف أو تسييس هذا المنظور الديني وظهرت العديد من التنظيمات اليهودية التي تسعى لتحقيقه، إلى أن ظهرت حركة "أحباء صهيون"، أول حركة صهيونية منظمة ذات طابع سياسي. وقد سبقتها ورافقتها إرهابيات فكرية معظمها ذو طابع ديني، جميعها يشد اليهود إلى "أرض إسرائيل"، ويبعث في نفوسهم الحنين والسعي إلى "الخلاص" بالعودة إلى "أرض الميعاد"⁴¹. وأسفرت هذه الجهود عن قيام ثيودور هرتزل بتأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية"، والتي أظهرت أن الغاية الأساسية للصهيونية، هي إيجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين - باعتبارها أرض إسرائيل أو أرض الميعاد - ضمنه القانون العام، ويتحقق ذلك بعدة وسائل، أولها استعمار فلسطين. وتم التعامل مع هذا الغرض باعتباره مهمة إلهية؛ فالاستيلاء على تلك الأراضي - أرض فلسطين - وانتزاعها من أصحابها هو أمر فرضته التوراة على اليهود، وإنجازه يُعد مهمة إلهية كلف بها الرب شعب إسرائيل. ففي التوراة يذكر: "كان بعد موسى عند الرب أن الرب كلم يوشع بن نون خادم موسى قائلاً: موسى عبدي قد مات، فالآن قم اعبر هذا الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل"⁴³.

أما عن حدود الأرض التي سيقام عليها الوطن القومي لليهود، فلا يقتصر على ما حددته التوراة منها لبني إسرائيل أي أرض فلسطين، وإنما يتعدها دون حدود لكل أرض تطوُّها أقدامهم. فيرد في التوراة: "تلك هي وصية الرب ووعدته، فكل موضع تدوسه بطون أقدامكم، لكم أعطيته كما كلمت موسى"⁴⁴.

بمعنى أن التوراة لم ترسم حدودًا ثابتة لأرض إسرائيل، ففي حين ترد هذه الحدود في سفر التكوين "لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" تختلف حدود الأرض في السفر نفسه لتصبح "كل أرض كنعان ملكًا أبدًا"⁴⁵. ولذا عند إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948، لم يتم

إعلان حدود هذه الدولة، ولا تزال إسرائيل بلا حدود مرسومة أو مقننة، وقد عبر عدة قادة إسرائيليين عن فكرة أن لديهم حق دائم في الغزو والتوسع، حين قالوا: إن الجيش الإسرائيلي هو أفضل مفسر للتوراة، وإن حدود إسرائيل تكون حيث يقف الجندي الإسرائيلي. فيقول ديفيد بن جوريون عن الحدود في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 15 أبريل 1956: "هنا تكون الحدود، أي حيث يقف الزحف الإسرائيلي، فإن ما أوضحه الرب وحدده هو أفضل ضمان يمكن أن تأخذه إسرائيل.. عندما يقول الرب ليوشع: لا يقف إنسان في وجهك كل أيام حياتك، فإن الضمانات التي أعطتها لنا الدول الكبرى الثلاث، ليست بهذا الوضوح أو تلك الثقة"⁴⁶.

وفي رسالة لديفيد بن جوريون إلى الجيش الإسرائيلي في العام نفسه يقول: "لقد أنجزتم أشياء ربما كانت أهم من أية مسألة سياسية أو دفاعية، لقد أعدتمونا إلى أعظم لحظات حياتنا الحاسمة مجداً في تاريخنا، لقد أرجعتمونا إلى المكان الذي أعطينا فيه القانون وفيه كلفنا من الرب بأن نكون شعباً مختاراً. لقد رأينا أمام أعيننا الآيات التي لا تموت تحيا من جديد: الآيات التي أنبأتنا عن رحيل أجدادنا من مصر وعن وصولهم إلى صحراء سيناء، لقد بدأت ملاحظتنا البحرية في البحر الأحمر منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وأثناء حكم سليمان. وكانت إيلات المرفأ العبري الأول للملك يودا، حتى أواسط القرن السادس، وكانت هناك جالية يهودية منتشرة على جزيرة يوقفات التي تقع خليج العقبة والتي حررها جيشنا أخيراً هذه الجزيرة تدعى اليوم ليران"⁴⁷.

وبغض النظر عما إذا كان قادة إسرائيل يؤمنون فعلياً بهذه التعاليم الدينية الواردة في التوراة الخاصة بضرورة احتلال الأرض والتوسع فيها، أم لا فالثابت أنهم يوظفون وبكفاءة هذه التعاليم ويثبتونها لخلق الربط التاريخي والديني بين الماضي اليهودي السحيق والواقع الإسرائيلي المعاصر، ليكون الحاضر امتداداً للماضي واستكمالاً لرسالته.

الرغبة المستمرة في التوسع أمر ثابت في النظرية العسكرية الإسرائيلية، والمقصود بالتوسع هنا ليس فقط التوسع الأفقي بمعنى زيادة مساحة الأرض التي تمثل إسرائيل والتي تسعى لزيادتها على حساب الدول المجاورة لاستكمال واسترداد أرض إسرائيل، أو أرض الميعاد وفقاً للمعتقدات التوراتية، وإنما التوسع الرأسى أيضاً بمعنى زيادة الوجود اليهودي فيها، وذلك يتحقق عن طريق الاستعمار الاستيطاني⁴⁸. فإذا كان اليهود يرون في أرض فلسطين حقاً تاريخياً، وأمرًا إلهياً لهم بالاستيلاء عليها؛ فإن تنفيذ هذا الأمر واسترداد هذا الحق لن يتم إلا بتفريغ الأرض من سكانها العرب، وتهجير يهود العالم إلى هذه الأرض (أرض إسرائيل)، ففي هذا التهجير أحد ضمانات الحفاظ على كيان دولة إسرائيل.

ويمكن تفسير هذا الدور للهجرة اليهودية لإسرائيل، على أساس أن التوسع الاستيطاني يحول احتلال الأرض إلى حق مكتسب بموجب هذا الوجود السكاني اليهودي الدائم⁴⁹.

3. عسكرة الشعب:

بنيت الصهيونية على الاعتقاد بوجود تمايز جوهري وانفصام كليين بين اليهود من جهة، والشعوب التي يعيشون بينها من جهة أخرى. كما بنيت على الإيمان بأن الشعب اليهودي هو "الشعب المختار" الذي اصطفاه الله دون سائر الشعوب، وهي مقولة مستمدة من نصوص الديانة اليهودية، فقد جاء في سفر التثنية: "لأنك شعب مقدس للرب إلهك، قد اختارك الرب لكي تكون له شعبًا خاصًا فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض"⁵⁰. وفي التفاسير والأدبيات الدينية أن الله لم يختار اليهود كشعب فحسب، بل كجماعة دينية أيضًا، وهو ما جعل منهم أمة مقدسة تتداخل فيها العناصر القومية والدينية⁵¹.

ووفقًا لهذا التصور لليهود عن أنفسهم فهم يبحثون في العهد القديم عن كل ما ينظم حياتهم ويحقق أهدافهم ويحقق لهم تميزهم عن غيرهم من الشعوب، ومن أبرز ما يميزهم هو الطابع العسكري للشعب، فقد وصف ديفيد بن جوريون شعب إسرائيل بأنه "تجمع للمحاربين"، فذلك لأن المجتمع الإسرائيلي مجتمع عسكري بطبيعته.

وقد ذكر في العهد القديم سن التجنيد العسكري الذي تلتزم به إسرائيل حتى الآن - وإن خضع بطبيعة الحال لبعض اللوائح التنظيمية التي تفرضها متطلبات العصر الحديث. فيرد في العهد القديم ما يلي: "وكلم الرب موسى في بركة سيناء في خيمة الاجتماع في أول الشهر الثاني في السنة الثانية لخروجهم من أرض مصر قائلاً: أحصوا كل جماعة بني إسرائيل بعشائهم وبيوت آبائهم بعدد الأسماء كل ذكر برأسه من ابن عشرين فصاعدًا، كل خارج للحرب في إسرائيل"⁵².

وكما حدد العهد القديم سن التجنيد، فقد اهتم بالصحة العامة للأفراد ووضع الاختبارات؛ لاستبعاد البعض من خلال عملية "الاغتراف" التي قدمت في سفر القضاة⁵³، كما جاءت النصوص صريحة لإعفاء ذوي الأعذار من التجنيد مثل الزارعين وحديثي الزواج⁵⁴.

كذلك اهتم العهد القديم بالتعبئة المعنوية للشعب وربط القتال بيهوه (أي بالله) ومساندته، لما في ذلك من تقوية وشحذ للمقاتلين، يقول الرب لموسى: "إذا خرجت للحرب على عدوك، ورأيت خيلًا ومراكب قوم أكثر منك فلا تخف، لأن معك الرب إلهك الذي أضعذك من أرض مصر"⁵⁵. ولقد أدرك يشوع أهمية التعبئة المعنوية لجنوده، وذلك عن طريق الضرب على وتر "الأرض الموعودة": "فأمر يشوع عرفاء الشعب قائلاً: هيئوا لأنفسكم زائدًا لأنكم بعد ثلاثة أيام تعبرون الأردن هذا لكي تدخلوا فتمتلكوا الأرض

التي يعطيكم الرب إلهكم لتمتلكوها"⁵⁶. ويقوم قادة إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن باتباع الأسلوب نفسه لتعبئة الشعب والجنود، فعلى سبيل المثال، يقول موشيه ديان بعد أزمة 1967: "إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس، وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس"⁵⁷. بل إن العهد القديم قد اهتم في نصوصه بالعديد من الأمور التي ترتبط بأخلاقيات الحرب سواء ما يتعلق بالأسرى أو بالغنائم، وتكوين هيئة الأركان، بل وبالاستعداد للحرب لكن ليس هذا مجال عرضها⁵⁸.

إجمالاً للقول، فإن الطابع الديني والتقديس الذي يحيط بالحرب وبالأعمال العسكرية من العوامل الرئيسية التي تساعد الشعب الإسرائيلي على تقبل الحياة العسكرية المحيطة به والمنخرط فيها. وللحاجات اليهود دور أساسي في إثراء هذه الطابع العسكري للشعب الإسرائيلي خاصة حاجات الجيش الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال: صرح موشيه جوريون حاكم الجيش بعد أزمة 1967 قائلاً: "إن حروب إسرائيل الثلاث العرب في السنوات 1948، 1956، 1967 إنما هي حروب مقدسة، إذ دارت أولها لتحرير أرض إسرائيل، واشتعلت الثانية لتثبيت أركان دولة إسرائيل، أما الثالثة فقد كانت لتحقيق كلمات أنبياء إسرائيل"⁵⁹.

ولم تختلف هذه الرؤية مع مرور السنوات، ففي مختلف الصراعات التي كانت تخوضها إسرائيل سواء على جبهتها الداخلية المليئة بالتناقضات والانقسامات، أو في مواجهتها للمقاومة الفلسطينية كان المفهوم الذي تبدأ بتداوله بقوة هو مفهوم "الحرب الدينية" وهو ما فعلته منذ اندلاع عملية "طوفان الأقصى" عام 2023، فأخذ السياسيون الإسرائيليون بتداول المفهوم والأمر نفسه بالنسبة لوسائل إعلامها، فعلى سبيل المثال: تصريح السفارة الإسرائيلية في غانا الذي اعتبر حرب غزة ليست حرباً سياسية وإنما هي أجندة دينية متشددة هدفها استهداف اليهود والقضاء عليهم، وتضمن التصريح قولها إن: "هدف حماس لا يقتصر على الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن هدفهم جزء من الجهاد الإسلامي العالمي ضد إسرائيل واليهود، فقبل الحرب بأسبوع كانت هناك دعوات للتحريض على الهجوم على اليهود على مستوى العالم". وكذا تصريح السيناتور الأمريكية "ليندسي غراهام" خلال عملية طوفان الأقصى، قالت: "نحن في حرب دينية هنا، أنا مع إسرائيل، قوموا بكل ما يتوجب عليكم القيام به للدفاع عن أنفسكم، قوموا بتسوية المكان"⁶⁰.

إن الهدف من هذا التوظيف للدين في المواجهات العسكرية سواء في الحروب النظامية أو غير النظامية، يتمثل في إضفاء القدسية لتبرير الإفراط في العنف، وتحقيق تماسك الجبهة الداخلية والتكاتف المجتمعي، وكذلك كسب التعاطف الدولي. وواقع الأمر أن إسرائيل ستستمر بدوام وجودها في استخدام الدين للتعبير عن نفسها، فنشأة إسرائيل ذاتها كانت تحت غطاء ديني، ففكرة الصهيونية من الناحية العملية إنما جاءت بدعوة من الكاهن الألماني مارتن لوثر (1483 - 1546)، في القرن السادس

عشر في كتابه "المسيح ولد يهوديًا" لنقل اليهود من دول أوروبا إلى الأرض المقدسة فلسطين. وعلى مدار السنين كانت إسرائيل أيضًا تستخدم الدين لتبرير أفعالها ولتحقيق الرضا الداخلي خاصة بين فئات اليهود المتطرفين والأكثر تشددًا، وللحصول على التعاطف والقبول الغربي لأفعالها الدموية بحق الشعب الفلسطيني، والحقيقة أن إسرائيل توظف الدين لتحقيق أهدافها السياسية المصلحية.

رابعًا: المصدر الاقتصادي والاجتماعي⁶¹:

يعتبر الاقتصاد ومدى قوته من المصادر المؤثرة في السياسة العسكرية والدفاعية للدولة، سواء ما يوفره من إمكانيات تخصص للإنفاق العسكري، أو مدى قوة القطاع الصناعي العسكري فيها، وغيرها من الانعكاسات على هذه السياسة⁶². وهناك عدة مؤشرات للدلالة على قوة اقتصاد الدولة؛ أهمها: إجمالي الناتج القومي للدولة، ومتوسط الدخل القومي للفرد الذي يعد مؤشرًا على مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها.

يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بالتنوع والمرونة، وهو من أكثر الاقتصاديات تنوعًا على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعداتنا، وكذلك على الزراعة والسياحة. يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي في المقام الأول على الخبرة الكبيرة في مجال الصناعات عالية التقنية، والبرمجيات المتنوعة، والاتصالات وهي تتعامل مع كبرى الشركات الدولية في هذا المجال⁶³. الركيزة الثانية للاقتصاد الإسرائيلي هي التجارة الخارجية والتي تتميز باتساعها، وإن كانت خارج منطقة الشرق الأوسط في غالبيتها. ثم قطاع الزراعة حيث تعد إسرائيل من أكثر الدول ذات الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي. بالإضافة إلى السياحة، حيث تزخر إسرائيل بالعديد من نقاط الجذب السياحي الديني، مثل: حائط المبكى، وكنيسة القيامة، وقبة الصخرة، والسياحة هي أكثر القطاعات ارتباطًا بالحالة الأمنية، والاستقرار الداخلي؛ ولذلك فإسهامها في الناتج القومي لإسرائيل غير ثابت، ولكنها تشهد تقدمًا نسبيًا مؤخرًا.

تفاوت إسهام القطاعات الإنتاجية الرئيسية في إجمالي الناتج المحلي، فيسهم كل من: قطاع الصناعة بنسبة تتراوح بين (13.5% - 17%)، ويسهم قطاع الزراعة بنسبة تتراوح بين (6% - 2%)، ويسهم قطاع التجارة بنسبة تتراوح بين (17% - 22%)، ويسهم قطاع الخدمات بنسبة تتراوح بين (8% - 10.6%)، ويسهم القطاع المصرفي بنسبة تتراوح بين (20% - 27.2%) من إجمالي الناتج المحلي⁶⁴. ويضاف إلى الإمكانات الذاتية للاقتصاد الإسرائيلي الدعم الخارجي الذي يتلقاه من اليهود في الخارج، بالإضافة إلى الدعم المادي من بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد أمريكا والاتحاد الأوروبي الشريكين الرئيسيين لإسرائيل على المستوى التجاري.

إجمالاً للقول، فإن المصدر الاقتصادي تتضح أهميته الأساسية بالنسبة للأمن الإسرائيلي في قدرته على احتفاظ إسرائيل بمعدلات مرتفعة للإنفاق العسكري، وبالتالي زيادة قدراتها العسكرية عامة، والتسليحية خاصة.

وبالنسبة للبعد الاجتماعي، تعتبر ديمومة حالة الصراع أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وهو ما أكدته دانييل هاورويتز Daniel Horowitz وموشي ليزاك Moshe Lissak في كتابهما المعنون "إشكالية المثالية: الدولة المثقلة في إسرائيل - Trouble in Utopia: Overburdened Polity of Is- rael"، حيث يشير الباحثان إلى أن المجتمع في إسرائيل يتسم بطابع عسكري نتيجة ديمومة التهديدات، وأن الهوية الإسرائيلية ارتبطت بعدة معتقدات أمنية، أهمها ديمومة التهديدات الأمنية لكيان الدولة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي وحالة الصراع الأزلية بين إسرائيل ودول الجوار العربي، وهو ما يفسره حاييم أرسون بالتناقضات الهيكلية بين الذاكرة التاريخية للطرفين وتفسيراتهم لأسباب الصراع ومآلاته وسبل تسويته⁶⁵، وإضافة لذلك تتعدد المعتقدات الأمنية للمجتمع الإسرائيلي لتشمل ما يلي:

1. عدم وجود اختيار لدولة إسرائيل سوى الانخراط في هذا الصراع الممتد للحفاظ على بقائها في هذه البيئة المعادية، وأن تسوية هذا الصراع لن تكون بأي حال سوى تسوية مؤقتة وفترة هدنة تتخلل بداية موجة جديدة للصراع بين الطرفين نتيجة التناقضات سالفة الذكر "الحرب السرمدية التي لا نهاية لها ولا مفر منها".⁶⁶

2. الشعور الدائم بالاضطهاد من جميع الأطراف كمركب مركزي في عقلية المواطن الإسرائيلي، وأن العداء لليهود يُعد ظاهرة خالدة باعتبارهم "الضحية الأبدية" للعالم وفق الرواية التاريخية لمؤسسي الحركة الصهيونية ولذلك فإن بقاء الدولة يرتبط من منظورهم بتفوقها عسكريًا واقتصاديًا وحضاريًا، أما السلام فلا يقبله التفكير الصهيوني إلا من منطلق القوة والتفوق وليس من علاقات الندية بين أطرافه، لأن الآخر وفق رؤيتهم ليس سوى قوة مهددة للبقاء اليهودي وعدو محتمل للدولة إلى أن يثبت العكس.

3. الاستيطان والهجرة عنصران مهمان في بقاء الدولة الصهيونية من منظور قطاع غير محدود من المجتمع الإسرائيلي، فالاستيطان يضمن للدولة التمدد والاحتفاظ بحدود استراتيجية آمنة تفصلها عن أعدائها، وتحافظ للدولة على عمقها الاستراتيجي للحيلولة دون تعرض الدولة لهجوم مفاجئ يصيب المراكز الحيوية للدولة مباشرة، أما الهجرة فتضمن استمرار النمو الديمغرافي للمجتمع ووضخ دماء جديدة في المجتمع⁶⁷.

4. طغيان الطابع العسكري على المجتمع الإسرائيلي أو "عسكرة المجتمع" نتيجة الانخراط الدائم من جانب مختلف قطاعات المجتمع في أداء وظيفة الدفاع عن بقاء الدولة من خلال التجنيد الإجباري لجميع المواطنين والخدمة العسكرية الاحتياطية المستمرة والاهتمام المفرط بالأمن ليتحول المجتمع إلى ما يطلق عليه هارولد لاسويل Harold Lasswell "الدولة الحارسة" Garrison State، بحيث تتلاشى الفواصل بين الجيش والشعب، ويصبح التداخل بينهما أحد أهم سمات الدولة الإسرائيلية.⁶⁸

5. البراجماتية وإعادة تعريف النزعة الأخلاقية: أسست الثقافة الإسرائيلية على ثلاث مرتكزات أساسية هي اليهودية كدين وقومية، الصهيونية كفكر وأيدولوجيا والثقافة الغربية كحضارة، وتعتبر الحداثة والديمقراطية والتقدم من أهم القيم التي يؤمن بها المجتمع الاسرائيلي، أما المعايير الأخلاقية فتخضع لإعادة التشكيل وفق ما يحقق مصالح المجتمع فتوصف الحروب بأنها مبررة أو حروب من أجل السلام، ويوصف سلوك الجيش الاسرائيلي بأنه سلوك أخلاقي في حين يوصف الطرف المعادي بالإرهاب وكراهية الآخر والعذوانية.⁶⁹

6. السعي الحثيث لامتلاك وتطوير السلاح النووي باعتبار أن استخدامه الملاذ الأخير في مواجهة البيئة الإقليمية العدائية، بالإضافة إلى ما يحققه من تعزيز لمكانة الدولة وبقائها في محيطها الإقليمي.

ويتضح تأثير هذا البعد الاجتماعي على العقيدة الأمنية الإسرائيلية فيما يلي:

- كان لهذه المعتقدات الأمنية والإدراك المجتمعي للتهديدات عدة تداعيات على بنية الدولة الإسرائيلية، بحيث تحولت وفق عدد كبير من الباحثين إلى دولة عسكرية بوليسية تمثل الحواجز الأمنية والأسوار الفاصلة والمعابر الحدودية ركائز لبقاء الدولة، حتى أصبحت المساحات الأمنية وكل ما يتبع للجيش الإسرائيلي يشكل ما يقرب من نصف مساحة الدولة، بما يعني أن الدولة المدنية الحديثة الحضارية التي طالما تحدث عنها رواد الصهيونية لم تتشكل بعد.⁷⁰
- تحرص مؤسسات التنشئة السياسية على تكريس هذه الثقافة الأمنية والتعصب القومي وإنكار وجود الآخر وإعادة تعريف القيم والأخلاقيات وفق ما يحقق مصلحة البقاء للدولة، فحرب عام 1948 تدرس في المناهج التعليمية على أنها حرب التحرير الإسرائيلية، وتطلق مسميات مماثلة على مختلف المواجهات العسكرية التي خاضتها إسرائيل⁷¹، في حين يتم توظيف أدوات أخرى لتشكيل الذاكرة التاريخية للنشء؛ أهمها توظيف ذكرى المحرقة لتجنيد الشباب وتعزيز ارتباطهم بالدولة، وهو ما يؤكد إبراهيم بورج الرئيس الأسبق للكنيست الإسرائيلي والوكالة اليهودية وأحد أبرز قادة حزب العمل السابقين في كتابه "لننتصر على هتلر"، مشيرًا إلى أن الحرب في تفكير المواطن الإسرائيلي تحولت من أداة مؤقتة إلى قاعدة ثابتة بما جعل مآل الدولة حالة صراع دائمة تمثل المؤسسة العسكرية مركزها.⁷²

- يُعد الاستيطان أحد الأنشطة التي تركز النزعة العسكرية والهاجس الأمني، فالمستوطنات تمثل مجتمعات ذات طابع عسكري نتيجة التماس مع الأراضي التي يقطنها الطرف الفلسطيني، وتعرض سكانها لعمليات المقاومة المستمرة من جانب المنظمات الفلسطينية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن النواة الرئيسية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وهي المنظمات والمليشيات الصهيونية المسلحة تشكلت في إطار المستوطنات قبيل إعلان الدولة عام 1948 لطرد السكان الفلسطينيين من المناطق المستوطنة والدفاع عن المستوطنات⁷³.
- تمثلت خيارات النخبة الإسرائيلية للتعامل مع المعضلة الأمنية في الانعزال عن المحيط الإقليمي وبناء الأسوار على الحدود المشتركة مع دول الجوار والانتماء الحضاري لمحيط إقليمي بديل وخاصة الدول الغربية، وفي المقابل لم يكن التعايش السلمي بديلاً مطروحاً للتعامل مع دول الجوار وتحييد التهديدات.
- ترتبط عسكرة المجتمع الإسرائيلي بمنظومة القيم التي تؤسس ثقافة التمييز والعنصرية والعدائية وفق عدد كبير من الباحثين، حيث تربط منظومة القيم المسيطرة على المجتمع الإسرائيلي بين صورة إيجابية أخلاقية عن الذات تتناقض مع السلوك الجمعي للمجتمع، وفي ذات الوقت تضع المصلحة العامة والأمن فوق الاعتبارات الأخلاقية، وتمزج بين الاستعلاء على الآخر وتقمص دور الضحية المضطهدة والمحاصرة لتبرير اتخاذ انتهاك حقوق الآخر واضطهاده تحت مسمى اتخاذ إجراءات دفاعية، ومن هذا المنطلق يبدأ نزع شرعية الوجود عن الآخر وسلبه حقوقه⁷⁴.
- يرتبط بشيوع ثقافة التمييز، ظهور مصطلح "يهودية الدولة" الذي تبنته حكومة نتنياهو عام 2009، وعدت اعتراف الفلسطينيين به شرطاً لموافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية ضمن ما تبقى من الضفة وغزة، بعد إسقاطه للقدس وحق العودة. وهو المبدأ الذي أقره قانون القومية عام 2018، ليؤكد أنه ركن أصيل في بنية الثقافة السائدة في إسرائيل وأحد أبعاد الفكر الصهيوني كجزء من الخطاب الديني لروادها لاجتذاب أكبر قطاع من المتدينين اليهود لتأييد الحركة الصهيونية⁷⁵. والبعد الأهم من إعلان يهودية الدولة فهو تطبيق سياسة نقل عرب 1948 إلى الأراضي الخاضعة للفلسطينيين في إطار التسوية النهائية للصراع أو ما يطلق عليه بعض الباحثين "الترانسفير" أو القيام بعملية تبادل للأراضي تؤدي إلى ضم أرض مع سكانها الفلسطينيين في إسرائيل مقابل احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات في الضفة الغربية وضمها لإسرائيل وكتلتا السياستين مدعومتان بقوة من مختلف أحزاب اليمين⁷⁶.

يمكن القول، إن المجتمع الإسرائيلي تسيطر عليه التناقضات بين إدراكه للتهديدات الأمنية وكونه محاصرًا بدول وجماعات معادية لوجوده، ورغم ذلك يصر على اتباع السياسات التمييزية والاستعبادية ذاتها التي تزيد من الهوة بينه، وبين الآخر العربي، ولا يزال يرى في استمرار الصراع والاعتماد على الأدوات العسكرية السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والتصدي للتهديدات بما يؤدي لتصاعد مستوى التهديدات ومستوى العداء الإقليمي للسياسات الإسرائيلية.

خامسًا: المصدر السياسي:

يصعب تعريف المصدر السياسي وتأثيره في صياغة محددات السياسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وهذا يرجع لسببين؛ السبب الأول: التداخل القوي بين السياسيين والعسكريين في إسرائيل، فغالبية القيادات السياسية الإسرائيلية ذوي خلفيات ومرجعيات عسكرية، بل إن مؤهلاتهم وخبراتهم العسكرية كانت السبب لتوليهم القيادة السياسية⁷⁷. السبب الثاني: طبيعة النظام السياسي والحزبي في إسرائيل (كما سبق تناولها)، يجعل تأثير الأحزاب وتوجهاتها مؤثرًا في القرارات الاستراتيجية التي تنتمي لها السياسات الأمنية، خاصة وأن الائتلافات الحزبية التي تشكل الحكومة هي التي تحدد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية التي تهدد الأمن القومي الإسرائيلي. ورغم اختلاف التيارات الحزبية في العديد من القضايا، فإن مساحة الاختلاف هذه تنقلص في السياسات الأمنية؛ تكاد تتطابق رؤيتهم لأولوية الاعتبارات الأمنية عن غيرها، وللاعتناء المتزايد على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وضرورة الحفاظ على التفوق العسكري النوعي على الجيوش الإقليمية. وهذا التقارب أو التطابق بينهم، يعود لاتفاقهم في أهمية الحفاظ على قدرة الردع الإسرائيلية، بالإضافة إلى تشابه إدراكهم ورؤيتهم حول عناصر التهديد الإقليمي. وعلى هذا الأساس يمكن القول بدرجة عالية من الثقة، أن اختلاف الحزب الذي يقود الائتلاف الحاكم في إسرائيل، لم يكن له تأثير واضح في تغيير السياسات العسكرية والأمنية لإسرائيل، وبالتالي لم يغير من أسس نظرية الأمن الإسرائيلي.

أسس نظرية الأمن الإسرائيلي:

ردّدت الكتابات المختلفة بعض العناصر التي تشكل عقيدة الأمن الإسرائيلي، وهي الردع والإنذار والنصر الحاسم (ثالث الأمن)، ثم أضافت استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لعام 2019 عنصرًا رابعًا هو الدفاع، لكن المتتبع للسياسة العسكرية الإسرائيلية يمكنه رصد العديد من الأسس التي تشكل أسس لهذه العقيدة⁷⁸، والبداية كما عبر عنها ديفيد بن جوريون، الذي كان أول من وضع نظرية الأمن الإسرائيلي.

تعتمد نظرية الأمن الإسرائيلي منذ بداية مرحلة الدولة على يد ديفيد بن جوريون- على النظرية الهجومية؛ بهدف تحقيق ما كان يسميه بن جوريون "الردع التصاعدي" ضد أعدائه من الدول العربية.

وهذا ما سار عليه رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتلاحقون، محاولين تطبيق هذا الفكر وتدعيمه بما يتناسب مع التطورات القائمة في كل مرحلة زمنية وما يفرضه الواقع، ولكن في الإطار نفسه من الحرص على الحفاظ على الأسس العسكرية التي حددها الآباء الأوائل لإسرائيل⁷⁹، هذه الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الهجوم:

تتسم العقيدة العسكرية الإسرائيلية بأنها عقيدة دفاعية ذات طابع هجومي، والأولوية للشق الهجومي في المستوى العملي، لتحقيق الشق الدفاعي استراتيجيًا. بمعنى أن إسرائيل تتبنى عقيدة دفاعية (المحافظة على الوضع الراهن المتمثل في تفوق إسرائيل ومحققًا مصالحها وكذلك ردع الطرف الآخر عن الحرب)، ولكن على المستوى التكتيكي تتبنى الهجوم (نقل الحرب إلى أرض العدو، وشن هجوم مسبق، والهجوم للتوسع). وبمعنى آخر، تطبيق مبدأ أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع⁸⁰.

وقيام العقيدة العسكرية الإسرائيلية على الهجوم لتحقيق الدفاع أمرًا لم يختلف عليه أي من قادة إسرائيل ومؤسسيها؛ فهناك قناعة بأنه لا يوجد لإسرائيل ولا للجيش الإسرائيلي أي إمكانية للاختيار بين الدفاع والهجوم في حالة اندلاع حرب، فالهجوم مفروض على الأمن الإسرائيلي⁸¹. يحث موشي دايان العسكريين الإسرائيليين ضباطًا وجنودًا على الهجوم والقتال حتى الموت دفاعًا عن إسرائيل؛ إذ يقول: "لم تسع إسرائيل قط، منذ عام 1948 إلى حماية حدودها خلف أسلاك شائكة أو خط من التحصينات، فالدفاع بالنسبة إلى قادة الجيش الإسرائيلي كان، وسيظل دائمًا، الهجوم، الهجوم على العدو في أرضه هو"⁸².

2. ضرورة التوسع:

التوسع الأفقي والرأسي ضرورة عسكرية يفرضها الواقع، من وجهة النظر الإسرائيلية. بمعنى أن يكون الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية، دينامي ومتحرك وقابل للتمدد وفقًا للمتغيرات الدولية والإقليمية. ويترتب على ذلك أن هناك هدفًا دائمًا للسياسة العسكرية الإسرائيلية وهو تأمين مجال حيوي لمصالح إسرائيل، وإن ظل هذا المجال مفتوحًا بلا حدود سواء ديموغرافية أو جغرافية. وهذا يعني أن الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ليست غاية تهدف إلى جمع الشتات فقط في أرض الميعاد، بقدر ما هي وسيلة لإيجاد القوة الذاتية القادرة على الغزو والتوسع. فقد كانت المؤسسة العسكرية تدرك منذ الوهلة الأولى أن القاعدة العلمية والتكنولوجية والقدرة الاقتصادية هما عصب القوة العسكرية الحديثة وعمادها، والذي تشكل القوة البشرية المؤهلة معنويًا وعلميًّا الركيزة الأساسية لهما⁸³.

وبالتالي فإن المجتمع الإسرائيلي من الناحية الديموغرافية مفتوح للهجرة إليه، والهجرة المتتابة المتزايدة تكسر حدود الاستيطان طلبًا لأرض جديدة. ولعل هذه الحقيقة توضح جدلية تكوين إسرائيل نشأةً وتوسعًا مستمرًا، وانفتاحًا دائمًا للهجرة والأرض⁸⁴. فإذا كانت الهجرة هي

أساس الوجود اليهودي في أرض إسرائيل، فإن استمرار الوجود لن يتأتى إلا بالقوة، بينما القوة في حاجة إلى الدعم البشري، أي مزيدًا من الأرض والتوسع. والتوسع لن يكون إلا بالقوة العسكرية، وهكذا يستمر التفاعل قائمًا بين التوسع الأفقي (المزيد من الأراضي)، والتوسع الرأسي (المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل)، وبين القوة العسكرية⁸⁵.

3. الردع:

قال الجنرال يسرائيل تال: "إن العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت على أن جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يحتفظ بالقدرة على الردع، وإذا لم يكن الردع كافيًا عليه أن يحسم، فالردع والحسم وجهان لعملة واحدة"⁸⁶. وتسود في إسرائيل وجهة النظر القائلة بأنه على إسرائيل أن تطور من قواتها وقدراتها باستمرار، والأهم من ذلك أن تحتفظ بقدرتها على الردع، بما يحول دون قيام الدول العربية بأية أعمال عدائية ضد إسرائيل⁸⁷.

وهذه القدرة على الردع أظهرتها أهداف الحرب كما عبر عنها دافيد اليعازر رئيس الأركان العامة في أثناء حرب 1973 والتي تتمثل في: حرمان العرب من تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية، تدمير قوات العدو، إنهاء الحرب في وضع عسكري وسياسي أفضل مما كان عليه عند بدايتها. إن تحقيق أهداف الحرب كما قدرها اليعازر، كان ولا يزال يشكل اللبنة الأساسية أو حجر الزاوية الذي تعتمد عليه سياسة الردع الإسرائيلية⁸⁸.

ووفقًا لهذا الإدراك الإسرائيلي، فإن تحقق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل يتطلب "منع نشوب الحرب عن طريق الردع"، أما إذا فشل الردع فيجب ضمان توفر القدرة العسكرية الإسرائيلية للحفاظ على سلامة إسرائيل وأمنها، وللحفاظ على تفوقها. أي أن الردع هو الركنة الأولى في العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعتمد إسرائيل على نجاحها، ولا تظهر أغلب الركائز الأخرى إلا إذا فشل الردع.

ويرى بعض المحللين العسكريين أن إسرائيل في سبيل سعيها للدفاع على مصالح أمنها القومي، تعمل على ردع خصومها العرب وليس محاربتهم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمت نوعين من الردع وهما: الردع العام: الذي تهدف منه لإظهار امتلاك القوة الفائقة وإقناع الدول العربية بالتفوق الإسرائيلي المطلق، وقد ردد العديد من المسؤولين الإسرائيليين في مراحل مختلفة "أنه بإمكان العرب اختيار وقت الحرب بينما نحن الذين نقرر مجالها ونطاقها"⁸⁹. والردع الخاص المحدود: الذي يتمثل في آلية وضع الخطوط الحمراء الواضحة التي إذا تم اجتيازها فإن ذلك سيؤدي إلى رد عسكري صارم، ظهر ذلك قبيل حرب 1967 بإعلان إسرائيل أنها تعتبر إغلاق إحدى ممراتها البحرية سيكون سببًا لاندلاع الحرب⁹⁰. وكذلك فإن إسرائيل تعتبر أن تحرك أي جيش أجنبي إلى الأردن سيكون سببًا للحرب لدرجة أن معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية الموقعة عام 1994 تتضمن بندًا ينص على ذلك⁹¹، وتكرر تهديد الحكومة اللبنانية بأنها إذا تعرضت لهجوم واسع

النطاق من حزب الله، فإن ردها سيكون على الدولة اللبنانية كلها وليس للأهداف التابعة لحزب الله. أي أن قوة الردع الإسرائيلية هدفت تاريخيًا إلى الحيلولة دون اندلاع حرب واسعة النطاق.

وإذا كان ما سبق يعبر عن طبيعة الردع الإسرائيلي في مجال الحرب التقليدية، فإنه من الثابت أن إسرائيل قد مارست الردع في مجال الحرب التقليدية وغير التقليدية. والردع في مجال الحرب غير التقليدية يبدأ بتبني إسرائيل مبدأ الاحتكار النووي في المنطقة، ثم تعتمد على مفهوم "الرد الشامل" إذا ما تم كسر هذا الاحتكار، فإسرائيل تؤكد دائمًا أنها سترد بشكل لا يتناسب مع أي عمل تقوم به تنظيمات المقاومة، من وجهة النظر الإسرائيلية. ومن أجل الردع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل، توعدت إسرائيل بأنها ستستخدم الأسلوب نفسه ضد أية دولة تواجهها بهذه الأسلحة، ولتزيد من مصداقيتها في هذا الوعيد عملت إسرائيل على إظهار بعض المعلومات عن قدراتها النووية⁹².

4. نقل المعركة إلى أرض العدو:

قال ديفيد بن جوريون في مرات عديدة منذ انتهاء حرب 1948: "إذا هاجمونا وفرضوا علينا حربًا جديدة لن تتبع استراتيجية دفاعية، بل سننتقل إلى مهاجمة العدو- وبقدر الإمكان على أرض العدو.. إذا هاجمونا كما فعلوا هذه المرة سننقل الحرب إلى أبوابهم.. لا ننوي إدارة حرب دفاعية ثابتة كما حدث في أيام الهاجاناه، يجب إلا نكتفي بخط الدفاع فقط بل يجب أن نهاجم في الموعد الصحيح على طول الجبهة وليس فقط داخل أرض إسرائيل، إنما يجب إبادة وسحق قوة العدو حيثما وجدت"⁹³.

إن المبدأ النظري الفعلي الذي يركز عليه الفكر العسكري الإسرائيلي يتمثل في ضرورة إدارة الحرب منذ البداية على أرض العدو، أو على الأقل نقلها إلى أرضه بأسرع وقت ممكن بعد بدايتها. وهذه الضرورة تنبع من عدة اعتبارات منها اعتبارات الردع (منع الحرب)، والاعتبارات الجغرافية لصغر مساحة إسرائيل وافتقادها لعمق جغرافي، أو اعتبارات سعيها الدائم للتوسع فقد تسعى للاستيلاء على أراضي جديدة في إطار تعديل حدودها أو توسيع مساحتها أو تأمين أراضيها أو تحسين وضعها التساومي⁹⁴.

ونظرًا لتعدد اعتبارات تبني مبدأ نقل المعركة لأرض العدو، يعد من ركائز الفكر والعمل العسكري التي طبقت عمليًا في كل حرب إسرائيلية، بل وفي كل استخدام إسرائيلي للأداة العسكرية دون مستوى الحرب. لقد كان التمسك بهذا المبدأ كاملاً لدرجة أنه كان ردًا آليًا منذ اللحظات الأولى لحرب أكتوبر 1973، حتى قبل أن تنشأ الظروف الحربية المطلوبة لتنفيذ الهجوم، رغم ما توفر لإسرائيل من عمق استراتيجي على الجبهة المصرية في ذلك الوقت. وبعد مرور عقود على تصريحات بن جوريون السابق ذكرها في هذا الصدد يقول اسحق رابين في الخصوص نفسه: "أنه في حالة كون الردع الإسرائيلي غير كافٍ- سيكون علينا أن ننقل الحرب إلى أرض العدو"⁹⁵. والمضمون نفسه تكرر في مواجهة إسرائيل لعملية "طوفان الأقصى" في 2023؛ إذ إن دخول حركة "حماس" لداخل إسرائيل في البداية أصاب الأخيرة بالارتباك ودفعها

للهجوم العنيف على قطاع غزة، وتوسيع العمل العسكري برّياً لدرجة الوصول إلى رفح. وهذا التكرار يدل على تأصل هذا المبدأ، ويتسق مع كون الاستراتيجية الإسرائيلية دفاعية تطبق بأساليب هجومية.

5. عسكرة الشعب:

قال ديفيد بن جوريون في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الذي عقد في 6 أبريل 1948: "إن قلة اليسوف وتعذر سد الدياسبورا لحاجتنا من القوة البشرية، يحدان من النمو المطرد لقواتنا المقاتلة. غير أن القوة البشرية ليست كل شيء، فمقومات النصر تعتمد على الإمداد والأموال والوعي والروح المعنوية، وعلى ذلك دعونا نستغل نوعيتنا إلى أقصى حد. دعنا نسخر كل قواتنا البشرية للمعركة والإنتاج بقدر ما تسمح به الطاقة، لا لشيء سوى احتياجات الأمن المنتظرة"⁹⁶.

ولذا يتضح أن ديفيد بن جوريون وغيره من قادة إسرائيل قد اعتمدوا على استغلال "النوع" إلى الحد الأقصى، وتسخير الطاقات البشرية لخدمة السياسة العسكرية، وتحويل المجتمع الإسرائيلي إلى شعب معسكر (مسلح)، يمتلك معنويات عالية تكسبه روح قتالية وعدوانية. وهناك ثلاثة أساليب تعمل المؤسسة العسكرية على اتباعها تجاه الأطفال والشباب لتنشئة مقاتل عقيدي عنيف وهي: الأسلوب الديني والتاريخي، الأسلوب العاطفي، الأسلوب التنشيطي⁹⁷.

إجمالاً للقول، فإن مبدأ "عسكرة الشعب" يفرض على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ما يلي⁹⁸:

أ. اتخاذ الحيطة الدائمة، وذلك يعني اتباع نظام صارم في التعبئة العسكرية والاستنفار لا مثيل له في العالم، وهو استنفار لا بد من أن يظل يقظاً دائماً، وأن يشمل جميع مرافق الحياة في "إسرائيل"، كما سيتم توضيحه.

ب. الاعتماد على جيش محترف ومتطور، يعتبر نواة القوات المسلحة العامة التي تتألف في زمن الحرب من الجيش المحترف وجيش الاحتياط معاً. وهذا ما يُمكن إسرائيل من الاحتفاظ بطاقتها البشرية.

ج. تحديث نظامها العملياتي وتطويره، حتى أصبح من أفضل أنظمة الاحتياط في العالم، سواء من حيث اختصار الفترة الزمنية اللازمة لتعبئة الاحتياط إلى أقصر فترة ممكنة 72 ساعة، أو توسيع "هامش الزمن" اللازم للقيادة العسكرية لإعلان التعبئة، وذلك بفضل استخبارات متطورة ومتقدمة تقنياً.

د. الاعتماد على نظام استخبارات متقدم ومتطور، يتيح للقيادتين السياسية والعسكرية الاستعلام عن العدو واكتشاف نواياه في أقصر مدة ممكنة. الأمر الذي يتيح لهاتين القيادتين هامشاً واسعاً من

المناورة السياسية والعسكرية، يضمن لهما قدرًا كبيرًا من النجاح، وبالتالي من الانتصار في الحرب، باعتبار أن زمام المبادرة يصبح في أيديهما.

هـ. تدريب المجتمع الإسرائيلي على حالة الحرب، فما تتخذه القيادة السياسية الإسرائيلية في زمن الحرب من تدابير صارمة تخضع لها كل مرافق الحياة في إسرائيل. بحيث يصبح "السكان والاقتصاد والسياسة" وكل تلك المرافق، جزءًا من استراتيجية الحرب. وهذا ما يفرض على الشعب الإسرائيلي، بكامله بلا استثناء، الاندماج في المجهود الحربي في مختلف المجالات.

و. اعتماد "إسرائيل"، في استعداداتها العسكرية، على ثلاثة أسس ثابتة هي: الجيش النظامي، والجيش المعبأ (بما في ذلك المستوى العالمي لتقنية نظام الاحتياط، والمستوى العالي لتقنية الاستعلام العسكري)، بالإضافة إلى نظام الدفاع الإقليمي القائم على المستوطنات.

ز. اعتماد مبدأ "التعبئة الكاملة" لكل أفراد الشعب وكل الشرائح الاجتماعية "من الناحيتين المادية والمعنوية، وفي أوقات الأزمات القومية" الأمر الذي يتيح لها أن تسلم السلاح، لكل مواطن من مواطنيها" بلا خوف ولا حذر. مطبقة بذلك، مبدأ "الحرب الجماعية أو الأمة المسلحة" بلا تعقيدات، حيث تستطيع الاعتماد على الشعب كله في الإسهام "بالمجهود الحربي" للأمة، إسهامًا كليًا؛ مما يؤمن لها عنصر "التفوق الكيفي" لقواتها المسلحة، ويجعلها تتلافى المخاطر الناجمة عن النقص الديموغرافي الذي تعانيه مقابل التفوق الكمي لدى الدول العربية بشريًا.

ح. اعتماد الهجرات اليهودية الكثيفة وخصوصًا من الاتحاد السوفيتي السابق، لسد النقص الديموغرافي في إسرائيل، مع مراعاة أن يكون المهاجرين إليها من الشباب القادر على حمل السلاح، أو المتمرس في القتال. أو من المتفوقين في العلوم التقنية والأبحاث العلمية.

6. التفوق العسكري النوعي إقليميًا:

يقول ديفيد بن جوريون: "إن الطريق الوحيد لإقناع العرب لصنع السلام هو في رؤية إسرائيل قوية"⁹⁹. وأدركت إسرائيل منذ قيامها أنها لا تستطيع الحفاظ على بقائها، بدون الحفاظ على تفوق قواتها على القوات العربية المحيطة بها. وأدركت إسرائيل الفارق الكمي بينها وبين الدول العربية سواء في المساحة، أو في عدد السكان، أو في القدرات الاقتصادية؛ ولذا حرصت على التفوق العسكري الكيفي أو النوعي بشكل أساسي واعتبر هذا التفوق هدفًا ثابتًا من أهداف سياستها العسكرية منذ نشأتها وحتى الآن، بمعنى المحافظة على "التفوق المطلق" في المجالات العسكرية والتقنية؛ مما يحتم عليها متابعة

التطور التكنولوجي والعلمي في جميع مجالاته، ولا سيما العسكرية منها، ووضع "البحوث العلمية والتكنولوجية والإلكترونية" في خدمة المصلحة العسكرية؛ لاستثمارها في أي مواجهة عسكرية محتملة.

وقد عبر شيمون بيريز عن أهمية هذا التفوق بوضوح، حين قال: "لو كانت إسرائيل قد قامت قبل الحرب العالمية الأولى، أو حتى قبل الحرب الثانية، لكان من الصعب التساؤل عن كيفية مواجهة التفوق الكمي العربي عليها. لكننا لم نعد الآن في عصر تملك فيه القوى الطبيعية والجغرافية الدور الحاسم في تحديد معايير القوة. فسباق التسليح اليوم ليس كميًا، بقدر ما هو كيفي" ¹⁰⁰.

والتفوق العسكري الإسرائيلي على المستوى الإقليمي عامّة وعلى الدول العربية المحيطة بها على وجه الخصوص، يقتضي أن يكون الميزان العسكري الإقليمي مائلاً لصالحها، ومعيّار ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية أن تكون القوات المسلحة الإسرائيلية في مستوى يضمن لها إمكانية مواجهة القوات العربية على إحدى الجبهات، وتثبيت الجبهات الأخرى ¹⁰¹.

إن جميع أسس نظرية الأمن الإسرائيلي، مرتبطة ببعضها في شكل تكاملي. فيمكن القول إن الأمن الإسرائيلي يتطلب أن تكون القوات الإسرائيلية (النظامية والاحتياط) مستعدة دائماً للدخول في مواجهة عسكرية، ومن الأفضل أن تكون هي الطرف المهاجم لتنقل المعركة لأرض العدو وتؤمن العمق الإسرائيلي؛ ولذلك فهي تسعى للتوسع الإقليمي لمزيد من تأمين هذا العمق. وامتلاك التفوق العسكري من شأنه، أن يزيد من مصداقية قدرة الردع الإسرائيلية، ونجاح الردع الإسرائيلي يحد من فرص تعرض إسرائيل للهجوم. ومن هذا التصور يكون مبدأ الضربة الاستباقية ومبدأ الحرب الخاطفة أدوات من شأنها أن تزيد من فرص التفوق العسكري لإسرائيل، وأن تؤكد قدرتها على الردع في الوقت نفسه.

المحور الثاني

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تشير إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، المعروفة باسم "تساه" بالعبرية (צה"ל)، وهي القوة العسكرية الرسمية لدولة إسرائيل. أُسست تساه عام 1948 عقب إعلان قيام دولة إسرائيل، وتمثل الجيش الإسرائيلي الذراع العسكري للدولة والمسئول عن الدفاع عن أمنها وسيادتها. ويعرف الجيش الإسرائيلي باسم "جيش الدفاع الإسرائيلي أو الجيش الدفاعي"، وتم تأسيس الجيش في عام 1948 عقب إعلان قيام دولة إسرائيل، حيث تم التحضير له منذ المؤتمر الصهيوني الأول، كما سبق 102.

البدايات..

أقيمت مستعمرة داجانيا، بواسطة العمال اليهود، كأول مستعمرة جماعية "كيبوتز"، ومنذ ذلك الوقت أخذت فكرة الكيبوتزيم تنتشر بين المستعمرات بواسطة من أسموهم الرواد من المستوطنين اليهود. اعتبرت المستعمرات بمثابة مراكز للعمل الصهيوني، ورمز للعقيدة الصهيونية، التي برزت منذ البداية في شعار "المحراث والسيف"، وتطورت إلى "العمل والدفاع"، الذي كان يطلق عليه ديفيد بن جوريون "البناءون، المقاتلون". ولذلك تحدد الهدف من المستعمرات الجماعية وأهدافها، في:

1. أن يكون سكانها من المقاتلين البنائين، الذين يعملون من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية بالاستيلاء على فلسطين عن طريق غزو الأرض وبناء الحصون.
2. أن تكون مواقعها في الأماكن الحيوية وفق المخططات المرسومة، وهي أشبه ما تكون بالقواعد العسكرية منها بأي شيء آخر.
3. أن تستند على نظام الجيتو، أي عزل الذات، بإبعاد غير اليهود عن هذه المستعمرات، ومقاطعة اليد العاملة العربية.

وهكذا أصبح إنشاء المستعمرات الصهيونية وإيجاد القوة العسكرية، عمليين متلازمين، يمثلان جوهر السياسة الصهيونية، لإنشاء الدولة الإسرائيلية في فلسطين، التي مبدأها الأساسي هو العمل والدفاع، كما تدل شعاراتها (المحراث والسيف، أو البناءون والمقاتلون).

كانت البداية عام 1907، بإنشاء أولى المنظمات العسكرية في فلسطين، وهي منظمة الحارس "هاشومير"، تحت ستار الحراسة والدفاع، هذا الشعار تطور وأضيف إليه شعار آخر هو: "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار سوف تعود من جديد". ثم كونت من منظمة "هاشومير" والكتائب اليهودية، التي شاركت القوات البريطانية في القتال، النواة العسكرية القوية لإنشاء منظمة الدفاع "هاجاناه".

بانتهاى الحرب العالمية الأولى، ضعفت منظمة هاموشير نسبيًا نتيجة توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وازدياد الهجرة العكسية منها. وفي 25 يونيو 1921، وافقت اللجنة العامة للهستدروت (اتحاد العمال)، ومن أعضائها ديفيد بن جوريون، على إنشاء أول منظمة عسكرية صهيونية سرية، في فلسطين "هاجاناه" وكانت البداية الفعلية لتاريخ منظمة "هاجاناه". ووضعت الأسس والعقائدية العسكرية التي سارت عليها "هاجاناه" حتى عام 1948 بحيث يُحوَّل مئات العمال اليهود، إلى جيش سري، موزع في كل مكان من فلسطين، يستطيع الدفاع وتوجيه الضربة، في الوقت المناسب.

وحدد بن جوريون أهداف إنشائها في الدوافع التالية:

1. مواجهة الخطر العربي المتزايد، الناجم عن اعتراض العرب المحتمل على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.
2. إتاحة أكبر قدر من حرية العمل المستقل في تنفيذ البرامج الصهيونية، المتعلقة بالاستعمار الاستيطاني والتوسعي.
3. رفع الروح المعنوية لليهود فلسطين، وبث الثقة في نفوسهم، ودفعهم إلى البقاء في فلسطين، وقبول المخططات الصهيونية، والإقبال على تنفيذها.
4. التشكيل التدريجي للقوة العسكرية، حتى يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً، في حالة حدوث اعتراض عربي عام، أو محاولة لاستعادة الأرض، عندما تتضح حلقات المخطط الصهيوني، عند إعلان الدولة اليهودية في فلسطين.

مع نهاية عام 1936، وفي أعقاب الثورة العربية، أدركت المنظمة الصهيونية وقيادتها العسكرية، أن مسألة فرض الدولة الصهيونية، لا بد وأن تتم بواسطة حرب، تنشب، حتمًا، بين اليهود والعرب. لذلك، وجهت القيادة العسكرية اليهودية نشاطها لتطوير منظمة الهاجاناه، باتباع عدة اتجاهات عسكرية، منها الاتجاهات الشرعية، التي توافق عليها سلطات الانتداب، ومنها الاتجاهات السرية غير الشرعية (وهي الأساسية). تشكل هذه الأنشطة هيكلًا عسكريًا متناسقًا، قادرًا على تلبية مطالب القتال.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، عقدت القيادة السياسية للهاجاناه، اجتماعًا في 8 سبتمبر عام 1939، حضره قادة الهاجاناه، لتحديد خطة العمل على ضوء الموقف الدولي الجديد. وفي هذا الاجتماع حدد بن جوريون (مسئول الأمن في المنظمة) هدفين مباشرين للعمل، هما: إنشاء الجيش، وإنشاء الدولة اليهودية، وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يترتب عليه حرب واسعة النطاق، ويتطلب ذلك تغييرًا جذريًا في الاستراتيجية، التي اعتادت بها الهاجاناه. وطالب بن جوريون قادة الهاجاناه بما يلي: التخلي عن الدفاع الثابت، والخروج لمواجهة العدو، أقرب ما يمكن من قواعده. مع تشكيل جيش يكون في مقدوره مواجهة الجيوش النظامية العربية، بالإضافة إلى إقامة صناعة للأسلحة تتسم بالفاعلية، أكثر ملاءمة للحاضر¹⁰³.

بتطور أحداث الحرب العالمية الثانية، أصبح من الواضح أن منطقة الشرق الأوسط مهددة بغزو القوات الألمانية لها، وأدركت الصهيونية أن هذا التهديد يمكن أن يطول الأراضي الفلسطينية. وطالب بعض اليهود بضرورة إنشاء قوة نظامية دائمة، تُمكن من بناء جيش مستديم في المستقبل. وبرز إلى الوجود فكرة إنشاء "قوة ضاربة" للهاجاناه، أطلق عليها اسم "البالماخ"، وفي مايو عام 1941 صدّقت المنظمة الصهيونية على إنشائها، كما حددت قيادة الهاجاناه مهامها في الآتي:

1. العمل ضد قوات العدو غير النظامية (السكان العرب في فلسطين)، باحتلال مناطق دفاعية، وكسب الوقت اللازم لتعبئة قوات الميليشيا (الهاجاناه)، بالأعمال الدفاعية المعيقة لتقدم العدو أي العرب، أو العمليات الهجومية الخاطفة القصيرة، ومهاجمة قواعد العدو، ورؤسائه، وخطوط مواصلاته.
2. العمل ضد قوات العدو النظامية، بالاستعداد للتعاون مع القوات البريطانية الصديقة، للعمل ضد القوات الألمانية (التي كانت تهدد مصر في ذلك الوقت). واستمر التعاون وثيقًا بين القوات البريطانية مع البالماخ حتى نهاية الحرب.
3. تحملت الهاجاناه العبء الأساسي لإنشاء القوة المسلحة، وتنظيمها، وتدريبها، وتسليحها. تحددت المهام الرئيسية للهاجاناه، خلال تلك المرحلة، في تنظيم الهجرة، وإقامة المستعمرات، وشن العمليات العسكرية. وكان لهذه المهام وأساليب تنفيذها، أثرها المباشر في تنمية الخبرة العسكرية للهاجاناه. وكانت الهجرة غير الشرعية تتم تحت إشرافها، عن طريق شواطئ فلسطين، وأدت هذه الأعمال إلى تطوير الهاجاناه نفسها، فتحوّلت إلى منظمة عسكرية، فعالة قادرة على تخطيط وإدارة وتنفيذ عمليات معقدة نوعًا.

مع ملاحظة أن المنظمة العسكرية السرية "الهجاناه"، وقوتها الضاربة النظامية "البالماخ"، لم تكن هي العنصر الوحيد للمؤسسة العسكرية في ذلك الحين. بل كان هناك منظمات سرية أخرى أكثر تطرّفًا، انشقت عن المنظمة الأساسية الهجاناه، وتبنت الجانب الإرهابي في العمل العسكري؛ وأهمها: منظمة الأرجون (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل)، ومنظمة شتيرن (المحاربون من أجل إسرائيل)، وحركة البيتار (حلف ترومبلدور).

مجمل القول، إن اعتماد اليهود في تحقيق هدفهم بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين على الأداة العسكرية كان اعتمادًا أساسيًا وكانت الأداة العسكرية هي القوة القسرية لفرض هذا الواقع المرير على الطرف العربي -ممثلًا في العرب المقيمين في فلسطين أصحاب الأرض ومن يساندهم من الدول العربية- هذا الطرف الضعيف بسبب عدم وجود إرادة سياسية مشتركة لأطرافه محدودة الفعل أصلًا بسبب الانتداب الأجنبي المفروض عليها. أما الطرف العربي لم يدرك هذه النوايا والاستعدادات اليهودية قبل إعلان قيام الدولة في 1948، وللدقة فإن هناك من أدرك ذلك، ولكن كان مفتقد للقدرة على الفعل ومنع إتمام هذه الاستعدادات.

تطور التنظيم القانوني للجيش الإسرائيلي:

جاء إصدار قانون أساس "قوات الدفاع" في مايو 1948 ليمثل بداية التنظيم القانوني لدور الجيش الإسرائيلي في الدولة الناشئة وليحول العصابات المنظمة التي عهد إليها بحماية المستوطنات إلى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وجاء نص هذا القانون ليشير إلى "إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي ومنع تكوين أي قوات مسلحة خارج نطاقه، وأن وزير الدفاع هو المسؤول عن تطبيق هذا القانون". وتم اعتبار هذا النص المبهم الإطار القانوني الذي ينظم دور المؤسسة العسكرية في إسرائيل، وعلى الرغم من إيجاز النص القانوني فإنه حقق هدفين؛ هما التأكيد على وحدة الجيش الإسرائيلي وأنه المحتكر الوحيد لاستخدام القوة المسلحة في الدولة، أما الهدف الثاني فالسيطرة الحكومية المدنية على العسكريين، حيث أشار القانون إلى أن وزير الدفاع هو المفوض بتنفيذ هذا القانون بما وضع أساسًا لسلطة وزير الدفاع ومجلس الوزراء تجاه العسكريين.¹⁰⁴

وبدأ الإطار القانوني للجيش يتطور توكبًا مع تطور بنية النظام الإسرائيلي، ومن ثمّ صدر قانون حدود سلطة العسكريين Military Jurisdiction Law في عام 1955، وفي هذا القانون تمت الإشارة إلى منصب رئيس أركان جيش الدفاع وعهد إليه بمجموعة مهام من بينها "سلطة إصدار أوامر عامة ملزمة للقوات المسلحة فيما يتعلق بتنظيم وهيكل القوات ووفق هذا القانون يختص رئيس الأركان وحده بتحديد ومنح الرتب العسكرية وتنظيم وحدات الجيش. وينص القانون أيضًا على أن رئيس الأركان

الإسرائيلي يحق له إصدار تعليمات عامة بناء على تفويض من وزير الدفاع الإسرائيلي الذي اعتبره القانون المسئول الأول أمام مجلس الوزراء والكنيست، وعلى الرغم من هذا النص، فإن العلاقة بين رئيس الأركان ووزير الدفاع ظلت بدون قواعد محددة وتخضع لاعتبارات شخصية.¹⁰⁵

وعلى مستوى سلطة إصدار القرارات السيادية مثل قرار خوض الحرب فإن القانون الأساسي للحكومة يكفل لمجلس الوزراء سلطة اتخاذها بالتوافق ووفق نص القانون الأساسي "لا تبدأ الحرب إلا بقرار الحكومة"، التي تلتزم بإعلام الكنيست في أسرع وقت ممكن دون أن تكون ملزمة بالحصول على موافقته على قرار شن الحرب، وعقب تعديل القانون الأساسي الخاص بالحكومة في عام 1991 أصبحت صياغة هذه القرارات من خلال اللجنة الوزارية للأمن الوطني التي يرأسها رئيس الوزراء.¹⁰⁶

في عام 1976 تم وضع "القانون الأساسي: الجيش"، كإحدى نتائج تحقيق لجنة اجرائات لبحث أسباب الإخفاق في الحرب التي انتقد تقريرها الصادر عام 1975؛ حيث أكدت أن عدم وجود توصيف واضح لتوزيع السلطة والالتزامات في المسائل الأمنية كان أحد أسباب الإخفاق، ووضح هذا القانون أن جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش الدولة، وهو يخضع لسلطة الحكومة، ويعد الوزير المسئول من طرف الحكومة عن الجيش هو وزير الدفاع، أما المستوى القيادي الأعلى في الجيش هو رئيس هيئة الأركان العامة الذي يخضع لسلطة الحكومة ويتبع وزير الدفاع الذي يوصي به للحكومة من أجل تعيينه. بالإضافة إلى التأكيد على واجب الخدمة في الجيش والتجنيد بموجب ما نص عليه القانون أو بحكمه. ولا يجوز إقامة أو الاحتفاظ بقوة مسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلي إلا في نطاق قانوني.¹⁰⁷

لقد حقق إصدار هذا القانون ترسيخ مبدأ الرقابة المدنية على العسكريين من خلال إخضاع رئيس الأركان لسلطة كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ووفق أحكام هذا القانون فإن وزير الدفاع يتحمل مسئولية وزارية عما يجري في الجيش ويحق له أن يصدر أوامر إلى أفراد الجيش عبر رئيس هيئة الأركان العامة فقط. غير أن القانون أبقى هالة من الغموض تحيط بمكانة وزير الدفاع الدقيقة وصلاحياته. وعلى هذه الخلفية أصبحت وظيفة وزير الدفاع في إسرائيل تتحدد وفق طبيعة العلاقة بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء وما يحيله إليه الأخير من مهام وسلطات مفوضة وفي حالة اهتمام رئيس الوزراء بالتدخل في الشؤون العسكرية فإنه يقوم بتهميش دور وزير الدفاع من خلال تفويض رئيس الأركان العامة.¹⁰⁸

ويفرق القانون الأساسي للجيش بين نوعين من الأوامر التي يتم إصدارها وهي تعليمات القيادة العليا التي تصدر بموافقة وزير الدفاع وتتعلق بمبادئ تنظيم وإدارة الجيش وتعليمات الأركان العامة التي تصدر لتنفيذ التوجيهات السابقة، وفي حالة حدوث تعارض بين التعليمات فإن التعليمات العامة الصادر من وزير الدفاع أو بتفويض منه تجب تعليمات الأركان الصادرة من رئيس أركان الجيش.¹⁰⁹

وتظل العلاقة بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان لا تخضع لتوصيف قانوني واضح المعالم، ويرتبط ذلك بالتداخل بين مهام الثلاثة وهو ما أدركه دافيد بن جوريون لدى إعلان قيام الدولة حيث احتفظ بمنصب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع لمنع التضارب في مهام المنصبين واستمر هذا النمط حتى تولي موشيه ديان منصب وزير الدفاع قبيل حرب 1967 وكان ذلك بمثابة بداية الفصل بين مناصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع¹¹⁰. ويمكن ملاحظة أن القانون الأساسي للجيش لم يشر في أي من مواده بصورة واضحة إلى اختصاصات رئيس الوزراء في إطار علاقته بالعسكريين سوى الإشارة غير المباشرة إلى خضوع الجيش لسلطة الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء، ويشير يورام بيري إلى أنه في أثناء صياغة القانون الأساسي للجيش عام 1976 أثرت الخلافات بين رئيس الوزراء اسحق رابين ووزير دفاعه شيمون بيريز ورئيس الأركان على الصيغة النهائية بما أدى إلى عدم وضوح اختصاصات رئيس الوزراء ووزير الدفاع في نص القانون¹¹¹.

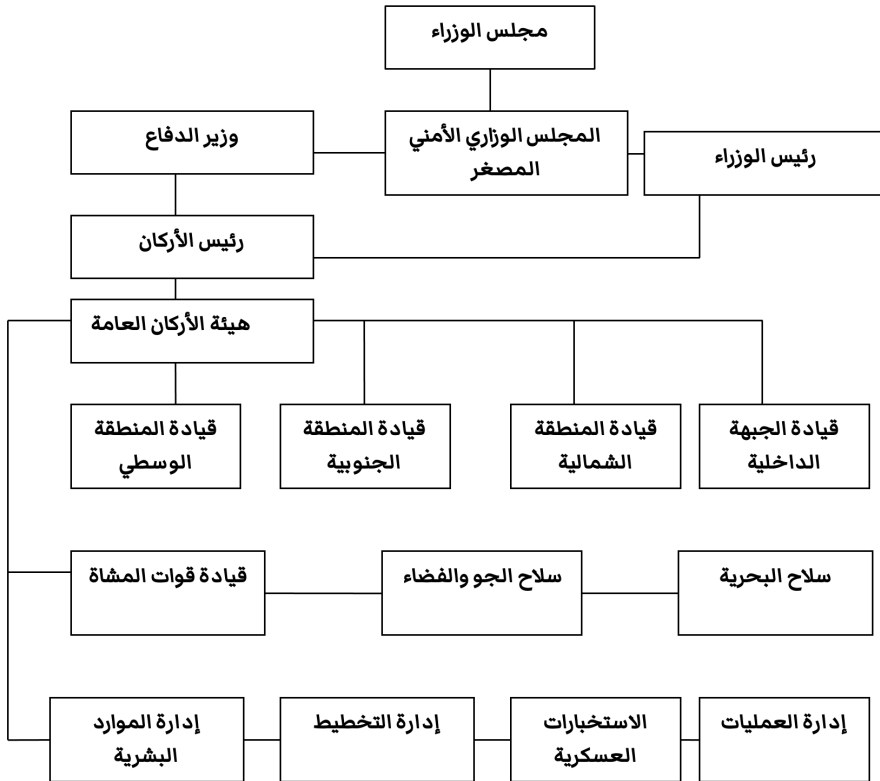
ومن الجدير بالذكر أن التعديلات والإضافات التي أدخلت على قانون الأساس الخاص بالجيش لم تحدث تغييرًا جذريًا في القانون المذكور، على سبيل المثال تعديلات عام 2016، اشتملت على عدة جوانب منظمة للجيش ولل قوات المسلحة الإسرائيلية بشكل عام، ترتبط باستراتيجية الجيش الصادرة عام 2015، ومن بين هذه التعديلات: التكامل والتعاون بين الوحدات، وتحديث برامج التدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قدرات الجيش في مواجهة التحديات الأمنية الحديثة، بالإضافة إلى تحسين القدرات الاستخباراتية والتنسيق مع وكالات الأمن الأخرى لتعزيز الجاهزية والرصد الأمني.

هيكل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

أثرت طبيعة نشأة الجيش الإسرائيلي في بنيته التنظيمية التي تتسم بالتعقيد، حيث لم يتكون بصورة تلقائية كجيش وطني منفصل نسبيًا عن المجتمع مثلما حدث في عدد كبير من الدول، وإنما نشأ باعتباره "جيش الشعب" أي كأداة مجتمعية لتحقيق الأمن. فقد تم تكوين الجيش الإسرائيلي من التنظيمات اليهودية المسلحة التي تكونت في المستوطنات اليهودية من المحاربين في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ومنها تنظيمات الهاجاناه والأرجون وشتيرن، كما سبق.

يقوم الجيش الإسرائيلي على ثلاثة دعائم؛ هي وحدات النخبة النظامية وتشكل من عدد محدود من القوات الدائمة التي تقوم بالإشراف على تدريب المجندين، وإدارة القوات النظامية المكونة من المجندين ممن يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، وقوات الاحتياط التي يتم استدعاؤها في فترة محددة سنويًا لأغراض التدريب وتستمر إمكانية استدعائهم حتى وصولهم لسن الخامسة والخمسين¹¹². وعلى مستوى سلسلة القيادة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فتبدأ من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

توضيح سلسلة القيادة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من خلال الرسم التوضيحي التالي ¹¹⁴:



يتضح من الشكل السابق سيطرة هيئة الأركان العامة على مختلف قطاعات ووحدات قوات جيش وأن رئيس الأركان يشغل مكانة مركزية في سلسلة القيادة والأوامر بالمؤسسة العسكرية؛ ومما يدعم من مكانة هيئة الأركان العامة ارتباطها بأجهزة المعلومات مثل الاستخبارات الحربية، وقيامها بتكوين وحدات متخصصة تكفل لها السيطرة على القوات مثل وحدة الموارد البشرية التي تنظم انضمام المواطنين للخدمة الإلزامية والاحتياطية وتوزيعهم على الوحدات العسكرية المختلفة والإشراف على مستوى

تدريبهم وأيضاً شعبة العمليات التي تتولي تجهيز القوات المسلحة للحرب والطوارئ والتنسيق بين الأفرع المختلفة للجيش وبالسيطرة على تلك الوحدات تحكم هيئة الأركان سيطرتها على المؤسسة العسكرية.

وتتألف هيئة الأركان العامة من رئيس الأركان ونائبه وقادة الوحدات البرية والبحرية والجوية وقيادات المناطق (الشمالية والوسطى والجنوبية والجهة الوطنية) وقائد إدارة العمليات وإدارة الاستخبارات الحربية وإدارة السياسات والتخطيط وإدارة المعلومات وإدارة التكنولوجيا واللوجستيات وقائد الأكاديميات العسكرية ومنسق الأنشطة الحكومية في الضفة والقطاع والمتحدث باسم الجيش والمدعي العام العسكري وقاضي محكمة الاستئناف العسكرية والمستشار المالي لرئيس الأركان والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء وتضم أيضاً مراقبين من وزارة الدفاع مثل الأمين العام لوزارة الدفاع ومراقب النفقات بوزارة الدفاع. ولتجنب احتكار المؤسسة العسكرية للسيطرة على المعلومات فإن المؤسسات السياسية تعتمد على عدة أجهزة استخبارات تتبع لها مباشرة من أهمها: جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، وجهاز الأمن الداخلي "الشاباك"، وجهاز الاستخبارات العامة "الموساد"، كما سيتم تناولها لاحقاً.

نظام التجنيد (الخدمة العسكرية) في إسرائيل¹¹⁵ :

أسس قانون خدمة الدفاع/ الخدمة العسكرية الأساسي للقوات الإسرائيلية على قاعدة رئيسية، جاءت في إطار التوجيه الذي أصدره ديفيد بن جوريون إلى هيئة الأركان العامة عقب انتهاء حرب 1948، حين قال: "إن الشيء الذي نحتاجه هو نظام للدفاع يمنحنا حماية كاملة وتسمح لنا بتنمية اقتصادنا"¹¹⁶.

وبناءً على هذا التوجيه، وُضِعَ نظام الخدمة العسكرية في إسرائيل، وهو يتشكل من عدة عناصر أساسية لا تزال تمثل النمط الأساسي في تكوين القوات الإسرائيلية وأهمها:

1. أن يتم الاستفادة من كافة أفراد المجتمع للخدمة العسكرية، أو شبه العسكرية.
2. أن يكون الجيش صغيراً ومحترقاً، يُسانده نظام ضخم للاحتياط.
3. أن يأخذ الجيش بأحدث الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية.
4. أن يُساهم الجيش في بناء المجتمع وصهر الاختلافات بين أفرادهِ.
5. أن يُساهم الجيش في الأنشطة المختلفة للدولة الاقتصادية والعلمية.
6. أن يحترم الجيش الشعائر الدينية للمتدينين¹¹⁷.
7. أن يُحقق الجيش الاكتفاء الذاتي في كل منطقة عسكرية.

ويلاحظ من هذه الأسس أو المبادئ التي يلتزم بها نظام التجنيد، أن ذلك النظام قد وضع بما يتفق مع طبيعة المجتمع وطبيعة النشأة في إسرائيل، في عدة أمور؛ من الناحية الديموغرافية: تتميز إسرائيل من ناحية السكان بخاصيتين أساسيتين؛ الخاصية الأولى: هي محدودية الطاقة البشرية، خاصة إذا ما قورنت بمثيلتها لدى الدول العربية المحيطة والمعادية لإسرائيل. الخاصية الثانية: هي التنوع والاختلاف الواضح بين معظم السكان باختلاف الدول الأصلية التي هاجروا منها لإسرائيل. أما من الناحية الجيوبوليتيكية: تتميز إسرائيل من هذه الناحية بخاصيتين أساسيتين؛ الخاصية الأولى: هي وجودها في محيط عربي مُعادٍ لها، يتشارك معها في كل الجبهات، الأمر الذي أدى إلى طول حدود الدولة، وفرض فكرة احتمالات التعرض لهجوم مفاجئ من أي اتجاه. الخاصية الثانية: هي افتقاد إسرائيل إلى عمق استراتيجي، يُمكنها من امتصاص الضربة الأولى إذا ما تعرضت لهجوم عربي. ورغم تراجع هذه الخاصية بعد 1967، ومؤخرًا بفعل الأسلحة الحديثة خاصة الصواريخ، فإنها لا تزال ذات تأثير في الفكر والعمل العسكري الإسرائيلي.

وقد انعكست كل هذه الخصائص على نظام التجنيد في عدة أمور؛ أهمها:

1. ضرورة التنسيق في استغلال الطاقة البشرية المحدودة للدولة ما بين تلبية احتياجات قطاعات الإنتاج المؤثرة في اقتصاد الدولة من ناحية، وبين احتياجات الجيش لتوفير الأمن من ناحية أخرى. وهذه الضرورة تتطلب تطبيق مفهوم "الشعب المسلح"، ببناء جيش يعتمد على قوات عاملة صغيرة وقوات احتياطية كبيرة. مع الاستمرار في جهود تنمية الطاقة البشرية سواء من حيث النوعية برفع مستوى التدريب والمهارة القتالية، أو من حيث الحجم باجتذاب اليهود للهجرة إلى إسرائيل، أو بزيادة معدلات نمو السكان.
2. انخراط جميع السكان في مرحلة ما من عمرهم في الجيش سواء للخدمة العسكرية أو شبه العسكرية، وفي ذلك استفادة من مختلف الطاقات البشرية وأيضًا عمل الجيش كبوتقة بصهر الخلافات بين أفراد أي بين أفراد المجتمع¹¹⁸.
3. إيجاد تنظيمات شبه عسكرية، ليست كالجيش ولكنها تقوم بوظيفة عسكرية وتنسق عملها مع الجيش، مثل: الناحال، وقوات الدفاع الإقليمي. وبالتالي فجميع المواطنين الإسرائيليين سينخرطون بأحد الأشكال في التنظيمات التابعة للجيش الإسرائيلي.

لتحقيق هذه المُتطلبات ظهر نظام التجنيد في إسرائيل، والذي يمكن توضيحه من خلال العناصر التالية:

أولاً: نظام الخدمة العسكرية:

• تنقسم أنواع الخدمة العسكرية في إسرائيل إلى:

1. الخدمة الدائمة: تتشكل من الضباط والمتطوعين من ضباط الصف، والذين يتم التعاقد معهم بعد قضائهم فترة الخدمة الإجبارية من سن 21 عامًا، وعادةً ما يتم التعاقد لمدة تتراوح ما بين 7 - 15 عامًا.
2. الخدمة الإجبارية: يخضع لها جميع مواطني الدولة، رجالاً ونساءً، المقيمين بالداخل أو الخارج. اعتباراً من سن 18 عامًا، ولكن تختلف فترة التجنيد الإجباري من فئة لأخرى من المواطنين.
3. الخدمة الاحتياطية: بعد الانتهاء من الخدمة الإجبارية بمدة 42 يومًا، يتم تسجيل المواطن في الخدمة الاحتياطية، على أن يذهب كل عام لفترة زمنية معينة -تختلف حسب العمر، والنوع، والحالة الاجتماعية- لتلقي التدريب المناسب، حتى يكون مُتأهبًا إذا ما تم استدعاؤه، أو إذا ما أعلنت حالة التعبئة العامة.

ثانيًا: نظام التعبئة والاستدعاء:

إن التعرف على نظام التعبئة أو استدعاء قوات الاحتياط من الأمور المُكملة لنظام التجنيد في إسرائيل؛ نظرًا لاعتماد إسرائيل عليها، لصغر حجم جيشها النظامي نسبيًا. وعليه فإن مدى فاعلية وكفاءة نظام الاستدعاء يعتبر أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة للسياسة الدفاعية. فمن الأمور ذات المغزى ما تقوله بعض الدراسات الإسرائيلية من أنه لو أُتيح لإسرائيل الوقت الكافي لاستدعاء قواتها الاحتياطية قبل الهجوم العربي في عام 1973، لاختلفت النتائج تمامًا لمثل هذه المغامرة العربية. وتتضح طبيعة هذا النظام في إسرائيل فيما يلي:

- إن وزير الدفاع الإسرائيلي هو المسؤول عن إعلان التعبئة الجزئية أو الشاملة، على أن يقدم مُبررات ذلك الإعلان للجنة الأمن والخارجية بالكنيست خلال 14 يومًا من اتخاذ القرار. في حالات التوتر الأمني الذي يُحتمل تصاعده لصراع مسلح، تتم التعبئة الجزئية قبل الحرب بمدة 15 يوم، وتتم التعبئة الشاملة قبل الحرب بمدة ثلاثة أيام.
- كذلك تتم التعبئة في مراحل متتالية سريعة فخلال 12 ساعة تم تعبئة ما يعادل 50% من قوات الاحتياط، ترتفع إلى ما يعادل 80% خلال 24 ساعة، لتصل إلى نسبة 100% خلال 48 ساعة، ويعد هذا أعلى معدل لاستدعاء قوات الاحتياط لأي جيش في العالم.

- وتتم عملية الاستدعاء للقوات الاحتياطية غالبًا وفقًا للأسبقيات التالية:
1. أسبقية أولى/عاجلة: وحدات المظلات، وأفراد القوات الجوية والبحرية.
 2. أسبقية ثانية: وحدات المدرعات، وحدات النقل.
 3. أسبقية ثالثة: وحدات المشاة، وحدات المدفعية، وحدات إدارية.

توزيع القوات الإسرائيلية:

ووفقًا لهذه الأنواع من الخدمة العسكرية فإن القوات الإسرائيلية تتشكل من ¹¹⁹:

أولاً: القوات البرية:

تمثل القوات البرية الجزء الأكبر من حجم القوات المسلحة الإسرائيلية، ويزيد الاعتماد عليها لتحقيق السيطرة الفعلية على الأراضي التي تحتلها إسرائيل، ومن أهم سماتها:

1. تمثل القوة النظامية نسبة لا تزيد عن 30% في معظم الأحوال من إجمالي القوات البرية؛ ولذا فالاعتماد على قوات الاحتياط أمر أساسي وهذا يزيد من أهمية نظام التعبئة والاستدعاء.
2. تعتمد القوات البرية على أربعة عناصر أساسية؛ هي: المدرعات، الميكانيكية، المشاة، المظلات. وهذه العناصر تساعد على سرعة الانتشار في اتجاهات التهديد للصد، وتأمين عملية التعبئة، كما أنها تزيد من القدرة على المناورة الواسعة والعميقة وتسرع من حسم أعمال القتال.
3. المرونة العالية في الاستخدام الاستراتيجي للقوات وفقًا لاتجاه التهديد، ووفقًا لمسرح العمليات وذلك لاعتماد إسرائيل على عدم ثبات تنظيم التشكيلات، وعلى توفر عدد كبير من الوحدات المستقلة.
4. زيادة القدرة النيرانية للتشكيلات والوحدات، ارتباطًا بتنوع مصادر الدعم النيران، والهندسي، والإلكتروني ومحدودية القيود الإدارية. وهذه السمة تزيد من قدرة القوات البرية على تنفيذ العمليات التعرضية، وعمليات الممانعة، وتزيد من قدرتها الهجومية أو القيام بهجوم مضاد إذا ما اضطرت لذلك.

ثانيًا: القوات الجوية:

تحظى القوات الجوية بأهمية كبيرة في القوات المسلحة الإسرائيلية؛ لأنها الأكثر ملاءمة في تحقيق العناصر الأساسية للعقيدة الإسرائيلية من الهجوم، نقل المعركة لأرض الخصم، الردع، الضربات السريعة الخاطفة وغيرها من ركائز هذه العقيدة. ومن أهم سمات القوات الجوية الإسرائيلية:

1. الاعتماد الرئيسي على القوات النظامية، خاصة من عناصر الخدمة الدائمة غير المجندين، لاعتمادها على الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة ذات الكفاءة والمهارة القتالية، بالإضافة إلى تمتع القوات الجوية بدرجة كبيرة من المرونة العملية.
2. ارتفاع مستوى التطور التكنولوجي في كل ما يتعلق بهذا الفرع من القوات المسلحة سواء في مستوى ونوعية الأسلحة التي يعتمد عليها، أو في النظم المساعدة التي تعتمد عليها القوات الجوية سواء الرادارات، أو وسائل الحرب الإلكترونية، أو وسائل الإنذار المبكر، أو نظم القيادة، والتوجيه، والسيطرة.
3. مركزية دور الدفاع الجوي بعد انتشار استخدام الصواريخ مختلفة الأمدية كمصدر للتهديد العسكري لإسرائيل، فيما يعرف داخل إسرائيل بمنظومة الدفاع الصاروخي.

ثالثًا: القوات البحرية:

يختلف مدى الاهتمام الذي تحظى به القوات البحرية الإسرائيلية من مرحلة لأخرى، وبصفة عامة فإن القوات البحرية الإسرائيلية تخضع لإشراف غرفتين للعمليات البحرية؛ إحداها لمسرح البحر المتوسط، والأخرى لمسرح البحر الأحمر. ومن أهم السمات التي تميزها:

1. الاعتماد بصفة أساسية على القوات النظامية، ارتباطًا باحتياجات تشغيل الكوادر الفنية المؤهلة، ودور القوات البحرية في أسبقيات التأمين على مستوى الدولة.
2. مهام القوات البحرية تعتمد بدرجة كبيرة على التنسيق مع الأفرع الأخرى، في إطار من العمليات المشتركة.
3. توفر إمكانية الحماية الذاتية للوحدات البحرية، وتأمين سواحل الدولة.
4. محدودية إمكانيات الإبرار البحري.

رابعًا: القوات الخاصة:

القوات الخاصة الإسرائيلية تعد جزءًا مهمًا ومميزًا من الجيش الإسرائيلي (تساهل). تتميز هذه الوحدات بتدريبها المكثف والمتخصص في تنفيذ مهام معقدة وحساسة، كثير من عمليات هذه الوحدات تبقى سرية لضمان أمن الجنود والعمليات. وتستخدم هذه الوحدات أحدث التقنيات والمعدات لتنفيذ مهامها بكفاءة عالية. تعمل بشكل وثيق مع وكالات الاستخبارات الإسرائيلية لضمان تنفيذ المهام بنجاح. ومن وحداتها البارزة:

سيريت ماتكال: تقوم بعمليات الاستطلاع البعيدة المدى وجمع المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الإرهاب، وقد أُسست في عام 1957، وتعد واحدة من أكثر الوحدات شهرة وتقديرًا في الجيش الإسرائيلي؛ ومن عملياتها الشهيرة عملية تحرير الرهائن في عنتيبي عام 1976.

شايطيت 13: تعتبر الوحدة البحرية الخاصة وتتخصص في العمليات البحرية، مثل الهجمات البرمائية، والاستطلاع البحري، ومكافحة الإرهاب. وقد أُسست في عام 1949، وهي تقوم بعمليات ضد سفن الأسلحة ومحاربة التهريب البحري.

دوقدقان: تقوم بعمليات مكافحة الإرهاب داخل المناطق الحضرية، وتتميز بقدرتها على الاندماج بين السكان المدنيين. أُسست في عام 1986، وهي تهتم بتتبع عناصر المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية بالأساس.

إيغوز: وهي وحدة متخصصة في الحرب غير النظامية ومكافحة التمرد، تعمل بشكل رئيسي في المناطق الجبلية والوعرة. وبدأت في عام 1995 كوحدة داخل لواء غولاني.

يهلوم: أُسست عام 1995، كوحدة المهندسين الخاصة المتخصصة في كشف وتفجير الألغام، والأنفاق، والمتفجرات، وكذلك الأعمال الهندسية المعقدة.

خامسًا: قوات الناحال:

هي وحدات ذات طبيعة خاصة ذات كفاءة قتالية مرتفعة، تعتمد أساسًا على عناصر الخدمة الدائمة، والإجبارية من سكان المستعمرات الحدودية والمتطوعين للعمل في مجال الزراعة. بذلك، قوات الناحال ليست قوات عمليات خاصة بل هي وحدة مشاة تجمع بين الخدمة العسكرية والتنمية المجتمعية والزراعية؛ مما يميزها عن الوحدات المتخصصة في المهام الخاصة.

قوات "الناحال ليست جزءًا من القوات الخاصة في الجيش الإسرائيلي، بل هي وحدة مشاة تقليدية مع دور خاص في تكامل الخدمة العسكرية مع العمل الزراعي والاستيطاني. كلمة "ناحال" هي اختصار لعبارة عبرية تعني "الشباب الطلائعي المحارب"، وتعكس تركيز الوحدة على الخدمة العسكرية بجانب الاستيطان والتنمية الزراعية.

أسست وحدة الناحال في عام 1948 كجزء من فكرة الجمع بين الدفاع الوطني وتطوير الأراضي الزراعية والمستوطنات الجديدة في إسرائيل، ولعبت دورًا رئيسيًا في دعم المستوطنات الزراعية خلال العقود الأولى من قيام دولة إسرائيل. وتعتبر أيضًا جزءًا من الجهود المستمرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والزراعية في المناطق الريفية والمستوطنات؛ ولذلك يُدمج الجنود في مشاريع زراعية ومجتمعية في أثناء خدمتهم العسكرية؛ مما يعزز من ارتباطهم بالأرض والمجتمع.

سادسًا: قوات حرس الحدود:

قوات حرس الحدود في إسرائيل، المعروفة بالعبرية باسم "ماغاف"، هي فرع من الشرطة الإسرائيلية متخصصة في الأمن الداخلي ومهام حراسة الحدود، وكذا إدارة وضبط الاحتجاجات وأعمال الشغب، خاصة في المناطق الحساسة والمختلطة. أسست هذه الوحدة لضمان الأمن في المناطق الحدودية والمناطق الحساسة، وتعد جزءًا مهمًا من نظام الأمن القومي الإسرائيلي. أسست قوات حرس الحدود في عام 1953 كرد فعل للحاجة الملحة لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية والمناطق الريفية بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، في البداية، كانت هذه القوات جزءًا من الجيش الإسرائيلي، لكنها انتقلت لاحقًا لتكون تحت إشراف الشرطة الإسرائيلية، لكن هناك تعاونًا وثيقًا بينها مع الجيش الإسرائيلي في العمليات الأمنية المشتركة، خاصة في المناطق الحدودية.

ولدى هذه القوات بعض الوحدات الخاصة؛ أهمها: يامام، وهي وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لحرس الحدود والتي تعتبر من بين الوحدات الأكثر تخصصًا في مكافحة الإرهاب في إسرائيل. ووحدة يماس، وهي وحدة سرية تعمل بملابس مدنية وتنفذ عمليات في المناطق الحساسة وغالبًا ما تركز على عمليات الاستخبارات ومكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى الوحدات الجبلية والدراجات النارية، وهي تعمل في المناطق الوعرة والمناطق الريفية لتعزيز الأمن وضمان الاستجابة السريعة.

سابعًا: قوات الدفاع المدني:

تتكون من المتطوعين ممن أنهموا خدمة الاحتياط، ويتم تكليفهم بمهام تأمين الأهداف الحيوية والاستراتيجية بعمق الدولة، والهدف منها هو التخفيف من أعباء الجيش والشرطة. قوات الدفاع

المدني في إسرائيل، تلعب دورًا حيويًا في حماية المدنيين والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. أُسست هذه الوحدة لتكون ذراع الجيش الإسرائيلي المخصص لحماية الجبهة الداخلية.

أُسست قوات الدفاع المدني الإسرائيلية في عام 1992 عقب حرب الخليج الثانية، وتم إنشاء هذه الوحدة استجابةً للحاجة الملحة لحماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية من التهديدات الصاروخية والكوارث الطبيعية. ومهمتها الرئيسية هي ضمان سلامة المدنيين خلال حالات الطوارئ مثل الهجمات الصاروخية، والهجمات الكيميائية أو البيولوجية، والكوارث الطبيعية. وكذلك تنفيذ عمليات الإنقاذ والإغاثة خلال الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات، وحوادث البناء والانهيئات.

يتكون الدفاع المدني من عدة وحدات متخصصة تشمل فرق الإنقاذ والإغاثة، وحدات الإطفاء، فرق الإخلاء والإيواء، ووحدات الاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية. كما يُدار من خلال قيادات إقليمية تغطي مختلف مناطق إسرائيل؛ مما يضمن استجابة فعالة وسريعة في حالات الطوارئ. تقوم قوات الدفاع المدني بتنظيم تدريبات ومناورات دورية تحاكي سيناريوهات الكوارث المختلفة لتحسين جاهزية القوات والمدنيين. تشمل هذه التدريبات تدريبات على مستوى وطني تشارك فيها مختلف الجهات الحكومية والمدنية.

مجمل القول، ترسخ القواعد القانونية والأبعاد التنظيمية تبعية المؤسسة العسكرية للمؤسسات المدنية المنتخبة بما يضمن تحقيق الرقابة المدنية على شئون المؤسسة العسكرية نظرًا بيد أن واقع العلاقات المدنية العسكرية يتجاوز هذا الانضباط القانوني المؤسسي بحيث تحظى المؤسسة العسكرية بقدرة عالية على التأثير في عملية صنع السياسة الدفاعية. وعلى مستوى آخر فإن الازدواجية التنظيمية بين سلطات رئيس الأركان ووزير الدفاع وغياب التنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية يؤثر في فاعلية عملية صنع القرار وينتج عنه تضارب في الاختصاصات وخلافات حول حدود صلاحيات وزير الدفاع تجاه رئيس الأركان والقيادات الميدانية وتشير مختلف الدراسات إلى أن الرقابة المدنية على العسكريين تتسم في كثير من الأحيان بغياب الحسم لا سيما من جانب الكنيست والقضاء وتتوقف هذه الرقابة إجمالاً على عدة عوامل رئيسية؛ تسييس نشاط المؤسسة العسكرية نتيجة طموح قياداتها في تولي مناصب سياسية رئيسية عقب انتهاء خدمتهم العسكرية. واختراق القيادات العسكرية من المتقاعدين لمراكز صنع القرار الرئيسية لا سيما الكنيست ومجلس الوزراء. واحتكار المؤسسة العسكرية لعمليات التخطيط والتقييم الاستراتيجي للتهديدات التي تحيق بالدولة وترتيب الأولويات الدفاعية. بالإضافة إلى احترام القيادات المدنية للاستقلال الاحترافي للعسكريين وثقتهم في القيادات العسكرية بما يجعلهم شريكًا في عملية صنع القرار أكثر من أداة لتنفيذ القرارات.

المحور الثالث

الأجهزة الاستخباراتية والأمنية الإسرائيلية

مرّ التصنيع العسكري الإسرائيلي بالكثير من المراحل وصولاً للوضع الحالي الأكثر نضجاً، وأصبحت جزءاً رئيسياً من الصادرات الإسرائيلية، ولعل ما يميز الأسلحة الإسرائيلية وجعلها الأكثر تصديراً على مستوى العالم بالرغم من المنافس الأمريكي والأوروبي؛ هو قلة القيود التي تفرضها إسرائيل على تصدير الأسلحة، وتداولها مع دول في حاجة لتطوير ترسانتهم الحربية، وبالأخص الدول الأكثر اعتماداً على الأسلحة السوفيتية أو الغربية القديمة بجانب السعر الأقل مع جودة مكافئة.

قامت إسرائيل بالعديد من العمليات العسكرية منذ نشأتها مما ساعد على اختبار العديد من الأسلحة التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي من الجانب الأمريكي والأوروبي وخاصة "الفرنسي"، وأيضاً الأسلحة المحلية؛ مما ساعد على تطوير العديد من الأسلحة واستحداث نسخ خاصة بالجيش الإسرائيلي وتصنيع أسلحة أكثر كفاءة وقد كان سماح الجانب الأمريكي للإسرائيليين بإضافة تطويرات محلية على المنظومات الأمريكية كان له أثر إيجابي على فهم الإسرائيليين للمنظومات التسليحية والعمل على تطويرات أكثر فتكاً وتسويق هذه التطويرات لتكون مكملاً للسلاح الأمريكي.

النشأة:

قام العديد من الممولين اليهود بالبداية في تأسيس أول شركة سلاح IMI عام 1933 لصناعة الأسلحة الفردية والمركبات الخفيفة بالتوازي مع تأسيس اللواء اليهودي في الجيش الإنجليزي آنذاك، ولكن لم يتم ضخ الكثير من الاستثمارات داخلة ليقصر دورها على إضافة بعض التعديلات على الأسلحة المستخدمة من المليشيات اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية؛ ولذلك كان لا بد من استقدام العديد من الأسلحة بالتوازي مع الهدنة المتفق عليها في حرب فلسطين عام 1948، وقد استطاعت المليشيات اليهودية بالفعل الحصول على العديد من الأسلحة المهربة من شرق أوروبا وبعض الأسلحة الأمريكية بجانب جذب العديد من المرتزقة الذين ساعدوا المليشيات في فهم العديد من الأسلحة مع إضافة تطويرات بناءً على خبرتهم من الحرب العالمية الثانية، وبالأخص على الأسلحة النازية التي تم الحصول عليها كمثال الطائرات المقاتلة من طراز BF-109 التي تم إحضارها من تشيكوسلوفاكيا وإضافة تعديلات مكنتها من القيام بمهام الهجوم جو/أرض بواسطة القنابل، وهو ما لم يكن موجوداً في النسخة الأصلية النازية التي ظهرت بالنسخة الإسرائيلية Mull.

كان عام 1954 البداية الفعلية للتصنيع العسكري الإسرائيلي في شركة IMI المملوكة للحكومة الإسرائيلية آنذاك. بتصميم وتصنيع رشاشات "UZI" /عوزي التي تم تعميم استخدامها ليس فقط للجيش الإسرائيلي، ولكن أيضًا للشرطة، وحصلت على الكثير من العقود الخارجية. عام 1955 تم اتخاذ قرار استراتيجي بضرورة الإسراع في تصنيع الأسلحة بالتوازي مع الصفقة المصرية الكبرى من تشيكوسلوفاكيا، وبالأخص بعد العقوبات الفرنسية على إسرائيل قبيل حرب عام 1967 وحرمانها من صفقات السلاح حيث كانت نقطة تحول بسبب أن الجانب الفرنسي كان أهم مورد للأسلحة لإسرائيل؛ لذلك تم التحول للجانب الأمريكي بشكل كامل للحصول على المنظومات التسلحية المعقدة والمتطورة أكثر من المنظومات السوفيتية آنذاك¹²⁰.

بحلول عام 1979 أطلقت الحكومة الإسرائيلية برنامج Talpiot الخاص بتعيين كفاءات بشرية ذي خبرة عسكرية سابقة في مناصب قيادية تتركز مهمتهم في اختيار عسكريين سابقين، أو حتى على قيد الخدمة من ذوي المهارة العالية في استخدام مختلف الأسلحة، وجمعهم مع علماء وأساتذة جامعات في برامج بحث وتطوير غرضها تحسين كفاءة الأسلحة أو حتى استحداث منظومات خاصة كنسخ من الأسلحة الأمريكية الموجودة أو ابتكار منظومات جديدة كليًا مع تقديم توصيات بطرق الاستخدام الأمثل لهذه الأسلحة؛ مما ساعد قادة العمليات والجنود بابتكار، وتعديل العديد من التكتيكات الجوية بناءً على ذلك وهو ما ظهر في العديد من العمليات العسكرية بعد ذلك الوقت على الجبهة السورية في حرب لبنان عام 1982.

المجالات الرئيسية لشركات التسليح الإسرائيلية:

تعي إسرائيل في مقدمة الدول الأكثر إنفاقًا على مجالات البحث والتطوير في الصناعات الدفاعية، حيث تقوم بإنفاق ما يوازي 4.9 في المائة من الناتج القومي تقريبًا، وتشير بعض المصادر إلى أنه انخفض بعد الوصول لقمته بمعدل 18.9 في المائة بحلول عام 1984، وكان السبب في ذلك هو اهتمام شركة IAI بتصنيع طائرات محلية الصنع من طراز "نشر" و"كافير" وهم نسخ معدلة من الطائرة المقاتلة الفرنسية الصنع "ميراج-5".

وكانت القوات الجوية موضع الاهتمام الأول، وكانت الواقعة السابقة البداية، ثم الانتقال لتصنيع طائرة متعددة مهام جديدة من الجيل الرابع من طراز Lavi التي تجمع بين خواص المقاتلات الأمريكية من طراز F-16 للمناورة على ارتفاع منخفض/متوسط، ومع جناح أفضل يمكنها من اكتساب خواص مقاتلات الميراج الفرنسية للمناورة على ارتفاعات شاهقة وسرعات فوق الصوتية والاحتفاظ بقدرة حمل المزيد من الذخائر لتعويض فشل مشروع طائرات "كافير" الثقيلة من الجيل الثالث والقاذفات

التكتيكية القديمة من طراز "سكاى هوك" البطيئة مع خسائر فادحة في الحروب الإسرائيلية¹²¹. ثم توقف المشروع بضغط من الولايات المتحدة، ولعل السبب الأبرز لكل هذه النسخة التي ظهرت في وقت قصير هو تولي وزير الدفاع آنذاك "عزرا وايزمان"، وقد كان من الداعمين لاستراتيجية تنمية قدرات سلاح الجو ليصبح عنصرًا رئيسيًا لتقديم ضربات بعيدة المدى لتفادي الدخول في معارك أرضية، ولكن مع حصول إسرائيل في المقابل على العديد من الطائرات الأمريكية المتطورة آنذاك ألغيت كل هذه المشروعات وركزت الشركات الإسرائيلية على تطوير منظومات الاستهداف والحرب الإلكترونية والذخائر فقط.

في مجال المسيرات الجوية، كانت بداية الإنتاج المحلي الإسرائيلي للطائرات بدون طيار عام 1978 في أكثر من طراز، مثل: سكاوت Scout، ماستيف Mastiff، بايونير Pioneer، شمشون Samson، كالد (إنتاج مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية). وفي الثمانينيات أضافت طرازات أخرى خلال هذه المرحلة، مثل: تالد، دليلة، إمباكت، موسكيتو، هليستار. وعلى الرغم من أنه لم تكن إسرائيل من أوائل المصنعين فطبّقًا لمعهد الدراسات في ستوكهولم SIPRI استحوذت الشركات الإسرائيلية على نسبة 41 في المائة من سوق المسيرات في الفترة بين عامي 2001 - 2011، ويرجع ذلك لخبرة الشركات في إدخال نسخة أولية من المسيرات في حرب عام 1982، والتي عرفت باسم scout والمصممة لمهام الاستطلاع ليتم تطوير نسخ استطلاعية أخرى، ولكن بداية انطلاق المسيرات الإسرائيلية كانت منذ بداية الألفية الثانية، وبالأخص عام 2004 وتطوير نسخة مسلحة من الطائرة IAI Searcher لتقوم بمهام هجومية وظهور الجيل الأول من المسيرات الانتحارية Harpy.

في مجال الأقمار الصناعية النسخ الأولية من الأقمار الصناعية لم تكن جيدة، ولذلك فشلت في حقبة السبعينيات ليتم تصنيع وإطلاق القمر الصناعي "أفق-1" عام 1988 لتبدأ رحلة تصنيع وإطلاق العديد من الأقمار المخصصة لأغراض المراقبة والتجسس والاتصالات، وأحدث نسخة منه هي "أفق-13" التي تم إطلاقها في مارس 2023، والذي يعد الأكثر تطورًا في سلسلة أقمار "أفق"، ويتميز بقدرات مراقبة رادارية فريدة تتيح جمع المعلومات الاستخباراتية في جميع الظروف الجوية وبغض النظر عن ظروف الرؤية. وتم تصنيع "أفق-13" بواسطة شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية (IAI) لصالح وزارة الدفاع الإسرائيلية، وتم إطلاقه بنجاح باستخدام صاروخ "شافيت" فوق البحر الأبيض المتوسط.

المنظومات الصاروخية، سعت إسرائيل لتطوير إنتاجها المحلي من الصواريخ، مع تحقيق إضافات كمية من الصواريخ الأمريكية، ومن أهم الأنواع التي أنتجتها إسرائيل: الصاروخ أريحا-2، أريحا-

3 (شافيت). تم إنتاج الصاروخ أريحا1- في السبعينيات، وكان مداه يصل إلى 650 كم وهو صاروخ أرض/ أرض تكتيكي. أما الصاروخ أريحا2- فقد أنتج في منتصف الثمانينيات، وهو صاروخ أرض/أرض متوسط المدى، يصل مداه إلى 1450 كم. وبعده بسنوات قليلة أنتج أريحا3- الذي يعرف باسم "شافيت"، فهو صاروخ فضائي يصل مداه إلى 7500 كم، واتساع هذا المدى يعني أن إسرائيل يمكنها أن تصل لعواصم خصومها القائمين والمحتملين. وهناك تشابه في الخصائص العامة لهذه الصواريخ فيما يتعلق بنظام التوجيه، والرؤوس الحربية، ويمكن تزويدهم بالرؤوس التقليدية والنووية، ولكن الفارق بينهم يتمثل أساسًا في الوزن والأداء وقوة الدفع.¹²²

صاروخ كروز Cruise: عملت إسرائيل، بالتعاون مع جنوب أفريقيا وتايوان، على تطوير صاروخ من طراز كروز(الصواريخ الجوالة)، يصل مداه إلى 1500 كم. ويعتمد هذا الصاروخ على تكنولوجيا التوجيه المعروفة بإسم تيركوم (نظام مطابق للتضاريس الأرضية). يتم توجيه الصاروخ للتخليق على ارتفاعات منخفضة، دون مستوى الرادارات العادية، وتحديد مساره بالتطابق مع التضاريس الأرضية، حتى يصل إلى هدفه المبرمج سلفًا.

النظم الدفاعية المضادة للصواريخ (الدفاع الجوي)، مثلت هذه النظم إضافة إلى التفكير العسكري الإسرائيلي، فبعد حرب 1973 وبعد الفشل النسبي لفاعلية العمل العسكري في حرب لبنان 1982، بدأ ظهور العنصر الدفاعي في الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي أخذت أهميته تتزايد مع مرور السنوات واستمرار المقاومة لإسرائيل، وتطور نظم التسليح في المنطقة على وجه العموم. تعتمد فكرة الأنظمة الدفاعية للصواريخ على إقامة درع من وسائل إيجابية وإنذارية، تقي المنطقة المطلوب حمايتها من قصف الصواريخ المعادية، وذلك باعتراضها في الفضاء أو في الجو وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها. لذلك تتكون هذه النظم من عدة منظومات فرعية خاصة بالاستطلاع والإنذار المبكر والاتصالات والقيادة والسيطرة والتحكم.

ومن أهم الصواريخ الدفاعية التي قامت إسرائيل بتصنيعها، بالإضافة للنظم التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمها باتريوت 2 و3 والمعروفة باسم باك 3- (PAC-3)، والمنظومة ثاد التي نشرت في إسرائيل لأول مرة عام 2019 تحسبًا من هجمات إيرانية، ثم تم إعادة نشرها في إسرائيل مرة أخرى بعد عملية طوفان الأقصى في 2023.

الصاروخ باراك Barak (البرق): بدأ إنتاجه في النصف الثاني من الثمانينيات، وتمت تجربته في التصدي لصاروخ مضاد للدبابات. ومع أوائل التسعينيات تم تطويره ليصبح صاروخًا مضادًا للصواريخ

البحرية. ومع عام 1992 بدأ الإعلان عن بدء خطة الإنتاج الفعلي للنظام الصاروخي المعد للدفاع عن السفن في مواجهة الهجمات الصاروخية والجوية. وبدأ في دخوله للخدمة الفعلية منذ عام 1993¹²³.

الصاروخ السهم/Arrow (حيتس): في عام 1987/1988 تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية، يمثلها كاسبار واينبرجر وزير الدفاع الأمريكي، وبين إسرائيل، يمثلها إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي، تم الاتفاق بينهما على الإنتاج المشترك للصاروخ الإسرائيلي "السهم". تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية 80% من تكاليف إنتاجه، بغرض إقامة نظام دفاعي إقليمي مضاد للصواريخ متوسطة أو قصيرة المدى، لتدمير أي صاروخ يطلق من مسافة تقل عن 500 كم، التي أصبحت في حوزة العديد من الدول العربية، ودول منطقة الشرق الأوسط¹²⁴. أما هدف الولايات المتحدة فهو سد الثغرة في شبكة الدفاعات الاستراتيجية الأمريكية - وفقًا لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي- التي شيدت أساسًا في مواجهة الصواريخ السوفيتية، طويلة المدى أكثر من 10.000 كم، ووفقًا للتقديرات فإن تكلفة إنتاجه قد تصل إلى 10 مليارات دولار.

والفكرة الرئيسية في هذا المشروع هو بناء منظومة صاروخية مضادة للصواريخ أرض/أرض - متوسطة وقصيرة المدى - قادرة على التصدي للصواريخ المهاجمة خلال المرحلة الوسطى من التحليق، حينما تكون خارج الغلاف الجوي للأرض، وقبل بدء المرحلة النهائية (مرحلة الاندفاع الانقضاضي باتجاه الهدف)، مع رفع المدى الأقصى لإصابة الصاروخ المضاد إلى 100 كم، وذلك لتقليل الأضرار والخسائر الجسيمة التي تنجم عن سقوط الصاروخ المهاجم، أو الرأس الحربي المحمول فوق إسرائيل، وانتشار محتوياته (أيًا كانت كيماوية - بيولوجية - نووية) فوق المدن الإسرائيلية بسكانها¹²⁵.

استمرت تجارب الصاروخ حيتس- 2 إلى أن تم اختبار النظام بشكل نهائي عام 1999، وفي عام 2000 تم إنتاج أول بطارية كاملة لنظام حيتس- 2، ليتم تدريب الأطقم عليها. وتوالت التجارب بعد ذلك لتحديث النظام سواء بتغيير الهدف، أي تغيير نوع الصاروخ ومحاكاة الصواريخ الهجومية التي تملكها خصوم إسرائيل، أو تجارب لإدخال تحسينات على منصات الإطلاق. وكانت هذه التجارب تتم غالبًا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن مساحة إسرائيل لا توفر لها القدرة على أداء تجربة حقيقية ضد صواريخ بالستية¹²⁶.

ونظرًا لأهمية هذا النظام بالنسبة لإسرائيل، فقد تعاقدت مع شركة بوينج الأمريكية عام 2003 بمبلغ 25 مليون دولار عن عام 2003-2004، لتأمين وإنتاج بعض مكونات النظام في الولايات المتحدة. ومبلغ 78 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية تقدم لشركة بوينج لتكملة اتفاقها مع إسرائيل، أي أن تقوم شركة بيونج بتأمين الأجزاء التي لا تنتجها، على أن يتم التجميع في إسرائيل¹²⁷.

نظام مؤاب MOAB: قامت إسرائيل بالتعاون مع مؤسسة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، بإنتاج صاروخ اعتراضى للصواريخ الباليستية لحظة إطلاقها من عمق أراضى العدو، باستخدام الأسلوب التصادمى للصاروخ مع الهدف، أي لتدميره فوق أرض العدو ذاته. ويتكون هذا النظام من: صاروخ باثيون-4: هو صاروخ إسرائيلى جو/جو، تم تطويره، يمكنه الانطلاق من منصة متحركة، مثل: طائرة مقاتلة متطورة مثل F-15، أو طائرة موجهة بدون طيار، وهو مزود بباحث حراري، يصل مداه إلى 10 - 12 كم¹²⁸.

القبة الحديدية Iron Dome (أرض / أرض): بدأ العمل على هذا النظام عام 2007، كانعكاس لحرب لبنان الثانية في 2006، وهو مصمم بتكنولوجيا حديثة تستخدمها إسرائيل لأول مرة، ليتصدى ويدمر الصواريخ قصيرة المدى حوالى 4-71 كم، والتي تستهدف مناطق مأهولة بالسكان، ولكنه يتجاهل الصواريخ التي تطلق على مناطق غير مأهولة، وهو إنتاج إسرائيلى ولكن الولايات المتحدة استثمرت فيه لاحقاً؛ للتغلب على مشكلة التمويل التي تسببت في تأخر انطلاق النظام وبداية دخوله الخدمة، الذي تم في مارس 2011، بعد انتهاء فترة الدراسة. وكان مقررًا أن يوضع النظام كنقطة دفاعية مضادة للتهديد الصاروخى على الحدود الشمالية والجنوبية، على أن تغطي كل بطارية منه مساحة 150 ألف كيلو متر، كبداية مع إمكانية تطويره ليغطي مساحة أكبر، بما يقلل عدد البطاريات ويوفر تغطية كاملة لإسرائيل¹²⁹.

الدرع الواقي Trophy (أرض / جو): هذا النظام مصمم ليضاف إلى كافة أنواع المركبات المدرعة، هذا النظام عُرف بأكثر من اسم، أشهرها: السترة الواقية، الدرع الواقي، الكأس، Trophy Light، المعطف الواقي من المطر. بدأ الإعلان عن استحداث نظام للدفاع ضد الهجمات الصاروخية عام 2007، للعمل ضد كل أنواع الصواريخ المضادة للدبابات والقذائف الصاروخية والصواريخ عامة. وفي البداية كان يستخدم في تدريب ناقلات الجنود الأخف وزناً، مثل: السيارة سترايكر. ثم أدخلت عليه بعض التعديلات والإضافات منذ ذلك الحين، حتى تم تسليم النموذج الأولي للمركبات المزودة بهذا النظام عام 2009، وبالفعل دخلت الخدمة أول قطعة منه وهي للدبابة ميركافا-4 عام 2010 نظام السترة الواقية صناعة إسرائيلية - أمريكية مشترك¹³⁰.

أي أنه يتبع فنيًا القوات البرية، ولكن في إطار ما طورته إسرائيل من نظم لدمج أنظمة التسليح المختلفة، وما تدرب عليه قواتها من الاشتراك في تنفيذ المهام. وهذه التبعية لا تقلل من اعتبار Tro-phy جزءًا من منظومة الدفاع الصاروخى، قد يكون استخدامه تاليًا على النظم الأخرى؛ إذ إن إسرائيل تتبع أسلوب الطائرة/ الدبابة في إدارتها للمعارك، وإن كان مؤخرًا لم يعد هذا الأسلوب بالقوة والوضوح نفسيهما مثل السبعينيات.

نظام الصولجان السحري Magic Wand: أرض / أرض: قررت إسرائيل بعد 2006 تطوير نظام دفاع صاروخي (أرض/أرض) لمواجهة الصواريخ متوسطة المدى. ولهذا تم تصميم نظام الصولجان السحري الذي يعرف باسم مقلع داوود، وهو عبارة عن نظام صاروخي تم إنتاجه بالتعاون بين إسرائيل (شركة رفائيل) والولايات المتحدة الأمريكية (شركة رايتيون)، وهو مصمم لاعتراض الصواريخ متوسطة وطويلة المدى (40 كم - 300 كم) بدأ العمل عليه عام 2006، وبداية إنتاجه كانت في عام 2010.

نظام سبايدر Surface to air Python and Derby: هو نظام للدفاع الصاروخي منتج إسرائيليًا يتم تركيبه على شاحنة، ويستهدف الطائرات والمروحيات المقاتلة، والطائرات بدون طيار، والقذائف الموجهة. يعد أحد إصدارات الصاروخ باثيون (المطور عن باثيون-4 العامل في نظام مؤاب) جو/جو، ولكنه أرض/جو. يتميز هذا النظام بسرعة الرد والتعامل مع الهدف خلال خمس ثوانٍ بعد تأكيد الهدف، ويغطي مساحة 32 كم بارتفاع 15 متر-37 كم. برؤية كاملة 360، وفي مختلف الظروف الزمنية (ليلاً ونهاراً)، مختلف الظروف المناخية، وبه نظم تؤهله للعمل في بيئات معادية كثيفة الحرب الإلكترونية (أي يقاوم التشويش والإعاقة الإلكترونية)، وقد تم العمل كلية خلال هذه المرحلة وبدأت اختبارات تشغيله عام 2010، ولا يزال يخضع للاختبار والتحسين.

على مستوى المنظومات البرية، بدأت إسرائيل منذ أوائل الثمانينيات في تجديد شبه كامل لدباباتها، التي شكلت أساس قوتها البرية المدرعة، وذلك بالاستبعاد الكامل لدباباتها من طراز "بن جوريون"، والدبابة "شيرمان"، و"سوبر شيرمان"، لتحل محلها الدبابات الأكثر تطوراً من طرازات M-60، وM-60 A3، وسينتوريون، وميركافا. كان مشروع الحصول على دبابة جديدة يأتي في مقدمة الرغبات للقوات البرية الإسرائيلية بعد الأداء الغير متميز للدبابات الامريكية M-60 في الحروب الإسرائيلية - العربية بالرغم من إضفاء العديد من التطويرات التي قد تساهم في رفع كفاءتها القتالية؛ ولذلك حاول الإسرائيليون الحصول على دبابات "شالينجر-1" البريطانية، ولكن مع انسحاب الإنجليز من الصفقة عملت إسرائيل على تصميم محلي لدبابة قتال رئيسية عرفت باسم "ميركافا" ونسختها Mark1 التي تم تصميمها على تصميم الدبابة البريطانية "سنتوريان"، ولكن مع قدرة محدودة لحمل الجنود وإخلاء الجرحى بعد الخسائر الفادحة في مدرعات M-113 أثناء العمليات العسكرية، وقد تم استخدامها في هذا الدور تحديداً مع أدوار جانبية في تقديم الدعم النيرانى للجنود بواسطة المدفع الرئيسي ومدفع هاون ثانوي، والنجاح في هذه الأدوار قام بتشجيع الشركات الإسرائيلية في تطوير نسخ جديدة من هذه الدبابة بجانب التوسع في تصنيع مدرعات محلية الصنع أفضل من منافستها الأمريكية.

أنتجت إسرائيل الدبابة ميركافا بالاعتماد على الإمكانيات المحلية تمامًا، وقد بدأت في إنتاج الطراز الأول منها ميركافا مارك-1 (Merkava Mk-1) في السبعينيات لتدخل الخدمة لأول مرة عام 1979. ووصلت في تحديثها إلى طراز ميركافا مارك-5، المعروفة أيضًا باسم "باراك"، والتي تعد نقلة نوعية في التكنولوجيا مقارنة بأسلافها؛ فقد استخدم الذكاء الاصطناعي في تطويرها لمعالجة البيانات وتحديد التهديدات، وخوذة "آيرون فيجن" التي تمنح طاقم الدبابة رؤية بزاوية 360 درجة عن طريق دمج المدخلات من أجهزة الاستشعار الخارجية.

كما قامت إسرائيل بإنتاج بعض المدرعات وأهمها باسم Nemmera أو (أنثى الفهد) وسميت لاحقًا "المنادي" ثم عادت تسميتها إلى Nemer أو النمر Tiger، التي دخلت الخدمة منذ عام 2008 ولها بعض إمكانيات الميركافا-3 والميركافا-4، سواء في نظام الملاحة بالقصور الذاتي، أو نظام السيطرة على الحرائق الداخلية، بالإضافة إلى التسليح. وقد استخدمت بالفعل في غزة 2008، وأنتجت إسرائيل منها طرازين أثقل في الوزن وأكثر في التسليح والتصفيح.

شركات السلاح الإسرائيلية "نظرة عن قرب" ¹³¹:

طبقًا للتقرير السنوي لمعهد الدراسات في ستوكهولم لعام 2023- فقد حلت الشركات الإسرائيلية في المركز التاسع في قائمة أكبر المصدرين للأسلحة بنسبة 2.4 في المائة من سوق السلاح، وقد كانت أفضل النتائج في عام 2007؛ حيث استحوذت على 10 في المائة من سوق الأسلحة وتحل 3 شركات إسرائيلية في قائمة أهم 100 شركة للسلاح في العالم وهم "رفائيل" و"شركة الصناعات الجوية-IAI" و"البيت-Elbeit"، وقد استحوذت الأخيرة على الشركة الاقدم IMI عام 2018- وهذه الشركات في الأصل مملوكة للحكومة الإسرائيلية، ولكن مع إتاحة أسهم للمستثمرين وتختلف نسبتها باختلاف الشركة وتصل لـ 10 في المائة من مجمل العائد المادي.

وطبقًا لتقرير وزارة الدفاع الإسرائيلية فإن عائد صادرات السلاح في عام 2023 بلغت 12.5 مليار دولار، وهو ضعف العائد القديم منذ عقد من الزمان وفي مقدمة هذه الصادرات كانت المُسيّرات الإسرائيلية ومنظومات المضادة للمسيّرات، وقد لعبت الشركات الثلاث الكبرى دورًا مهمًا في المنافسة مع المنظومات الأمريكية والتركية والصينية، لتصل هذه المنظومات غير المأهولة إلى 25% عائد الصادرات الإسرائيلية وتصل الصادرات الإسرائيلية في المنظومات الصاروخية إلى 20% العائد ومنظومات الرادارات والحرب الإلكترونية وصلت 13% ومنظومات الملاحة والطائرات إلى 5%، ومنظومات المراقبة وصلت إلى 10%، ومنصات وحوامل الإطلاق إلى 5%، والمركبات والمدرعات إلى 5%، ومنظومات القيادة والسيطرة إلى 10%، ومنظومات الاستخبارات والأقمار الصناعية إلى 6%، ومنظومات الأسلحة والذخيرة إلى 4%، ومنظومات البحرية والخدمية كلا منهم حصلت على نسبة 1%، وكانت قارة آسيا صاحبة النصيب الأكبر من الصادرات تليها قارة أوروبا ومن خلفها أمريكا الشمالية وقارة أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

تمتلك إسرائيل 120 شركة تختلف في الحجم والتخصصات، وبدعم كبير من الأجهزة الرسمية للتوسع في مجال البحث والتطوير وقد فازت العديد من الشركات الصغيرة ببعض الصفقات، وأبرز الأمثلة كانت شركة المسيرات الصغيرة الجديد Xtend التي انتشر استخدم مسيراتها في حرب غزة 2023، وبالأخص في مجال المسيرات الاستطلاعية والانتحارية من طراز Wolverine و Griffon، وقد استطاعت تأمين عقد لإمداد قوات المارينز الأمريكية ببعض من هذه المسيرات. ومن أبرز الشركات الإسرائيلية في الصناعات الدفاعية:

شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (IAI - Israel Aerospace Industries): تُعتبر IAI واحدة من أكبر الشركات الدفاعية في إسرائيل، وهي متخصصة في تطوير وتصنيع مجموعة واسعة من الأنظمة الجوية والفضائية، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، والأقمار الصناعية، وأنظمة الدفاع الصاروخي مثل نظام "أرو". شركة رفائيل لأنظمة الدفاع المتقدمة (Rafael Advanced Defense Systems): تُعرف بتطويرها لأنظمة الدفاع المتقدمة، بما في ذلك نظام "القبة الحديدية" للدفاع الجوي ونظام "مقلع داوود" لاعتراض الصواريخ.

شركة إلبيت سيستمز (Elbit Systems): إلبيت سيستمز تُعد من الشركات الكبرى في الإلكترونيات الدفاعية وتكنولوجيا الطيران. تُقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك أنظمة الطائرات بدون طيار، وأنظمة القيادة والسيطرة، والأنظمة البصرية.

شركة صناعات البيت العسكرية (IMI Systems): تُعرف أيضًا باسم تاعس (TAAS)، وهي متخصصة في تصنيع وتطوير الأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية. تم دمجها في شركة إلبيت سيستمز. كما توجد شركة تاعس للأسلحة الصغيرة (IWI - Israel Weapon Industries)، التي تُعد رائدة في تصنيع الأسلحة الصغيرة مثل البنادق الهجومية والبنادق القناصة. أشهر منتجاتها تشمل بندقية "تافور" (Tav- or) وبندقية "جليل" (Galil).

شركة بيت شيباس (Bet Shemesh Engines): متخصصة في تصنيع وصيانة محركات الطائرات والمروحيات.

ختامًا، أصبحت الصناعة العسكرية الإسرائيلية إحدى ركائز الاقتصاد الرئيسية مع ظهور المزيد من الشركات التي بنيت على دراسة جيدة للسوق العالمي مع مواكبة التطويرات في العديد من المجالات، وبالأخص المسيرات الهجومية والانتحارية والاستطلاعية مع دعم كبير للمزيد من البحث والتطوير ودراسة المعارك، ويتوقع الخبراء زيادة الاهتمام بمجال الليزر والذكاء الاصطناعي. أُسست هذه الصناعة على العقيدة الغربية التي تتبنى الاعتماد الكامل على القتال بعيد المدى لتفادي القتال المتلاحم والخسائر البشرية بقدر الإمكان، وهو ما يصعب توفيره لدولة محتلة مثل إسرائيل.

المحور الرابع

الأجهزة الاستخباراتية والأمنية الإسرائيلية

يتصدر الأمن قائمة الأهداف الاستراتيجية العليا لإسرائيل، فيعد المجال الأمني هو القضية الحائرة على الجزء الأكبر من العقيدة الإسرائيلية والذي يتجاوز أمن الدولة والحدود والسيادة وإنما قضية بقاء الدولة، أي أن أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة بل مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته.

تُظهر إسرائيل دائماً صورة لأجهزتها الأمنية أنها الأكثر احترافية وتميز وتقدم على الأقل في محيطها الإقليمي، وكذا هناك حالة تحيط بأجهزتها الاستخباراتية وتنظيماتها وأنشطتها، نابعة بالأساس من محدودية المعرفة بجوهرها؛ حيث يعد دراسة مجال الاستخبارات غالباً ما يعتمد على المتوفر من المصادر العلنية بالأساس والتي تصدر عن مؤسسات ومسؤولين إسرائيليين في الغالب، وخاصة الصادرة باللغة العبرية، وحتى هذه المعلومات، التي قد تكون مسربة عن قصد بوسائل متعددة اعلامية أو تنظيمات مشبوهة وغيرها، يجب أن تخضع للتحليل والتدقيق كلما كان ذلك ممكناً، للتوصل إلى الاستنتاجات الأكثر صواباً وأقرب إلى الحقيقة والواقع.

تعتبر الأجهزة الأمنية في إسرائيل، هي قاعدة أساسية وحيوية لإدارة شؤون الدولة وبدونها لا يمكن تحقيق الأهداف الوطنية، لاعتماد عملية اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية في إسرائيل عليها، وكذا تعتبر الإنذارات الاستخباراتية حجر الأساس لأمن إسرائيل¹³².

أنشأت إسرائيل عدداً من أجهزة الأمن والاستخبارات والتي يعد تاريخ نشأه البعض منها هو تاريخ إعلان الدولة نفسه، فمنذ عام 1948م وهي تهتم بإنشاء منظومة معلوماتية مخبرية تساعدها على استمرار بقائها، حيث اعتمدت في البداية على بريطانيا في تدريب عناصرها واستفادت من خبراتها في إنشاء أجهزة الاستخبارات المختلفة وإدارة المنظومة الأمنية والمعلوماتية، وبناءً على ذلك أنشأت إسرائيل ثلاثة أجهزة أمنية تعد بمثابة الداعم الرئيسي في حماية إسرائيل¹³³.

لا يتوقف دور الاستخبارات في إسرائيل عند توفير المعلومات وتحليلها والاستنتاج، بل يتخطاها إلى تقديم توصيات للعمل وتشكيل الأحداث، حيث يعتبر الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، الثلاثة "الموساد، الشاباك، أمان" أكثر الأجهزة تأثيراً في إسرائيل، لذلك سوف يتم استعراض هذه الأجهزة الثلاثة بالتفصيل من حيث التعرف عليهم فضلاً عن تقسيمهم من الداخل وتناول المهام التي يكلف بها كل جهاز، كل ذلك في ظل المعلومات المتاحة حيث يشوب هذه الأجهزة الكثير من السرية فمن المؤكد أن داخل هذه الأجهزة أقسام أو مجموعات تكلف بمهام سرية من الصعب التوصل إلى تفاصيل بشأنها.

من خلال البحث والتتبع لكل ما يخص أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ورصد المعلومات المتوفرة في المصادر العلنية، والرجوع إلى المواقع الرسمية الخاصة بالأجهزة الأمنية في إسرائيل، يتضح وجود تشابه كبير فيما تحتويه هذه المصادر وتطرحه عن الأنشطة الاستخبارية والمعلوماتية، وهذا يعني أن هناك مادة قليلة مكررة بصيغ وأشكال مختلفة لكنها تتوزع على أكبر عدد من المصادر العلنية الإسرائيلية والعربية والأجنبية، وهذا الموضوع يشكل معضلة؛ ولذا يتم تحليل المعلومات المتاحة ووضعها في إطارها الصحيح، وكذا الرجوع إلى المصادر الأصلية والتنوع في الجهات ومراكز الأبحاث المختلفة في تناول هذا الموضوع بعيداً عن التهويل والتضليل المنتشر عن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

نشأة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية:¹³⁴

كان الدافع لليهود العالم وحركتهم الصهيونية العالمية منذ مؤتمر بازل في سويسرا هو البحث عن وطن قومي يوفر لهم الأمن؛ حيث شكلت الظروف السياسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ما عُرف باسم "المسألة اليهودية" التي وجدوا حلّها في إقامة دولة لهم على أرض فلسطين، وهو ما تحقق عام 1948¹³⁵.

ومن المهم معرفة أن الاعتماد على الأجهزة الأمنية والاستخبارات لدى إسرائيل له خلفية تاريخية، فقد اعتمدت الأقليات اليهودية في جدها لحماية نفسها على سلاحين، هما: تكريس الأموال، وجمع الأسرار واستثمارها لدعم الدعاوى الصهيونية في المجتمعات الأوروبية، ولقد أدركت القيادة الصهيونية عبر التجربة الطويلة، وكان هذا جزء من نجاحها في تنفيذ المخطط الصهيوني بمراحله المختلفة كان مرهوناً بمقدرة جهاز الاستخبارات وفروعه، ولهذا كان أول سلاح فكر فيه القادة الإسرائيليون عند نشأة الكيان الإسرائيلي هو تجديد وتقوية أجهزة الاستخبارات.¹³⁶

فمنذ نهاية القرن الثامن عشر وتسعى اليهود إلى إنشاء أجهزة استخبارات قوية، خاصة بعد زيادة نسبة تدفق المهاجرين الصهاينة إلى دولة فلسطين، وحتى عام 1948 حيث كان اليهود يعتمدون على منظمتين استخباريتين رئيسيتين؛ الأولى: تسمى "الشعبة السياسية للوكالة اليهودية"، وغُيّت بمتابعة علاقات الفلسطينيين بالبلدان المجاورة ومراقبتها، وحجم العلاقات بين الدول العربية والدول العظمى حول العالم، بالإضافة إلى التطورات الداخلية في الدول العربية، والتي يمكن أن تؤثر في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية في ذلك الوقت، أما الثانية: هي "هيئة المعلومات لمنظمة الهاجاناه العسكرية"، والتي شكّلت فيما بعدُ النواة الأولى للجيش الإسرائيلي، فركّزت نشاطها على الجبهة الداخلية، والمواطنين الفلسطينيين، بالإضافة إلى جنود

الجيش البريطاني، وعملت على تجنيد متطوعين ومتعاونين، من أجل القيام بمهام جمع المعلومات، التي ساعدت على ترسيخ قواعد المشروع الصهيوني في الأراضي الفلسطينية¹³⁷.

بعد عام 1948 كان هناك الكثير من المتغيرات التي طرأت نتيجة توسع المواجهة وانتقالها إلى بُعد إقليمي، حيث سعت إسرائيل في هذا التوقيت إلى تحديث واستحداث كيانات أخرى كي تواكب هذه التغيرات. بدأت هذه التغيرات من داخل المنظومة الاستخبارية الإسرائيلية؛ حيث أعلنت إسرائيل عن حزمة من التغيرات على رأسها تشكيل جهاز مركزي للاستخبارات، وتفرع هذا الجهاز إلى ثلاث دوائر داخلية ومتخصصة في اتجاهات مختلفة، دائرة الاستخبارات العسكرية، والدائرة السياسية في وزارة الخارجية، ودائرة الأمن الداخلي "شين بيت"، واستمر نشاط هذا الجهاز بفروعه الثلاث لمدة سنتين، إلا أنه خلال هذه الفترة لم يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها¹³⁸.

عام 1951م قرر "ديفيد بن جوريون" دمج الدائرة السياسية التابعة لوزارة الخارجية، وإنشاء جهاز متخصص للتجسس والمهام الخاصة وكان ذلك برئاسة (روبين شيلوج)، وهو ما عرف بجهاز الموساد، كما عين (حاييم هرتزوغ) رئيساً لإدارة الاستخبارات العسكرية، وأُسند الأمن الداخلي "الشين بيت" إلى (أيسر هارزل)؛ إلا أن هذا التشكيل لم يستطع تفادي أخطاء التشكيل الأول للاستخبارات الإسرائيلية، بل أنهمك في الشؤون الداخلية للدولة¹³⁹.

استمر التعدد والتغير في دوائر الاستخبارات الإسرائيلية، وعدم استقرارها إلى أن صدر عام 1953م، أول تنظيم رسمي للاستخبارات الإسرائيلية، بناء على قرار من رئيس الوزراء "ديفيد بن جوريون" يقضي بإعادة تنظيم الجهاز، وإنشاء لجنة تنسيق تجمع كافة فروع الجهاز، وأطلق عليها اسم "فاعدات"، وكانت مهمتها جمع المعلومات عن الجيوش العربية وخططها، وتعمل على استنفاد الطاقة العربية العسكرية والاقتصادية، فكانت تستهدف تعميق التناقضات بين القوى السياسية في كل دولة عربية، وتعمل بكافة الوسائل لتحطيم الاقتصاد الوطني العربي وخلق النزاعات الداخلية والخارجية¹⁴⁰.

ف نجد أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مرت بمراحل مختلفة وكان من ضمن هذه التغيرات التي طرأت على القطاع الاستخباري في إسرائيل ما سمي بـ "خدمات الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي"، والذي تحوّل إلى ما أطلق عليه "شعبة الاستخبارات العسكرية"، وهو ما بات يُعرف الآن باسم جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، أمّا الثاني فهو "القسم السياسي للعمل الاستخباري في الخارج"، والذي يُعدّ الآن أحد أشهر أجهزة الاستخبارات على مستوى العالم، وهو جهاز "الموساد".

علاوة على التطور الذي طرأ على الأجهزة الأمنية شملت تلك الفترة استحداث جهاز آخر هو "قسم خدمة المعلومات الداخلية"، والذي كان يُعنى بمعالجة شئون الأمن الداخلي، ومواجهة التهديدات والمصاعب، داخل المناطق التي كانت تسيطر عليها العصابات الصهيونية، وتحول هذا القسم فيما بعد إلى "جهاز الأمن العام"، المعروف اختصاراً بـ "الشاباك"¹⁴¹.

وظل هذا التغير إلى أن وصلت الأجهزة الأمنية والاستخبارية في إسرائيل إلى الشكل الحالي، حيث تملك إسرائيل عددًا من أجهزة الاستخبارات التي تتمتع بقدرات وإمكانات كبيرة، والتي على الرغم من تعرّضها لكثير من الإخفاقات، فإنها تبقى حجر الأساس في منظومة اتخاذ القرار في إسرائيل، وصاحبة اليد الطولى في تحديد شكل السياسات الإسرائيلية، تجاه عدد من الملفات الداخلية والخارجية.

إجمالاً تشكلت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الوقت الحالي من ثلاثة أجهزة هم الأكثر تأثيراً في إسرائيل والمسؤولين ليس فقط عن حماية إسرائيل داخلياً وخارجياً، بل وتقع على عاتقهم مسؤولية بقاء الدولة. فنجد جهاز الأمن العام والذي يسمى "الشاباك"، يعد واحد من أكثر أجهزة الاستخبارات حضوراً وتأثيراً، على مستوى عملية صنع القرار في إسرائيل سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الأمني، وحاز هذا الجهاز على تلك المكانة الرفيعة، كونه يُعنى بمهام حساسة ومعقدة على صعيد حفظ الأمن الداخلي، ويتضمن عددًا من الأقسام، منها قسم الشئون العربية والغير عربية وقسم التحقيقات والقسم التكنولوجي ودائرة الأمن والحماية ودائرة الشئون اليهودية¹⁴².

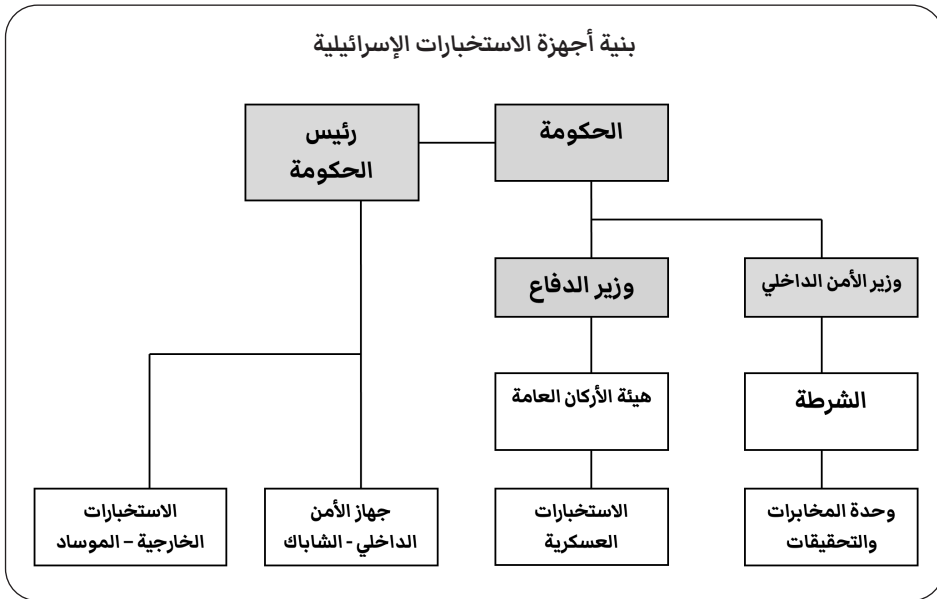
أما عن جهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة "الموساد"، يعد بمثابة المؤسسة المركزية في منظومة الاستخبارات الإسرائيلية على المستوى الخارجي، وهو أحد أهم أركان المنظومة الأمنية في إسرائيل، ويُعنى بدرجة أساسية بجمع المعلومات والبيانات، على اختلاف نوعياتها، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو مدنية، بالإضافة إلى تنفيذه عددًا من المهمات الخاصة خارج حدود الدولة، والتي يمكن أن تصل إلى عمليات اغتيال أو اختطاف، أو عمليات تخريبية تستهدف منشآت حيوية وحساسة تتّبع دولاً معادية لإسرائيل، ويضم عدد من الأقسام أهمها قسم جمع المعلومات، قسم العمليات، قسم الحرب النفسية، قسم التنسيق مع أجهزة الاستخبارات الصديقة لإسرائيل.

ويعتبر جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" التابع بصورة مباشرة، لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، ويُعدّ من أكبر الأجهزة الاستخبارية وأضخمها وأكثرها تكلفة لموازنة الدولة، وبحسب القانون الإسرائيلي، فإن الجهاز مسئول بصورة أساسية عن تزويد الحكومة الإسرائيلية بالتقييمات الاستراتيجية، والتي على أساسها تتم صياغة السياسات العامة للدولة، لا سيما على صعيد الصراع مع الدول الإقليمية، بالإضافة إلى تقديم إنذارات ساخنة وعاجلة من إمكان شن حرب أو عمل عسكري ضد إسرائيل، أو أيّ

من مصالحها في الخارج، وعلى المستويين العسكري والسياسي، يقدم الجهاز تقديرًا عسكريًا فوريًا من أجل أمن إسرائيل، والأمن الوقائي في الجيش الإسرائيلي، ويعتمد هذا الجهاز، في تنفيذ مهمّاته، على التقنيات التكنولوجية المتقدمة في درجة أولى، إلى جانب المصادر البشرية "العملاء والجواسيس".

يتكون الجهاز من عدة أقسام، قسم تجميع المعلومات، قسم الاتصالات الخارجية، قسم الرقابة والاستخبارات القتالية، قسم الاستخبارات البرية، قسم الاستخبارات البحرية، قسم الاستخبارات الجوية، قسم إعلامي خاص بالصحافيين الأجانب العاملين في إسرائيل.

بعد تناول تاريخ نشأة الأجهزة الأمنية في إسرائيل والمراحل التي مرت بها منظومة الاستخبارات الإسرائيلية وصولاً لشكلها الحالي سوف نتناول كل جهاز تفصيلًا من حيث الأقسام والمهام التي يتكلف بها كل جهاز. ويمكن تحليل بنية أجهزة المعلومات الإسرائيلية من خلال الشكل التالي:



المصدر: بدر العقيلي، "الموساد - الشاباك - أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية"، (عمان: دار الجليل للنشر، 2009)، ص 48

ويمكن من خلال الشكل السابق تأكيد أن إدارة أجهزة الاستخبارات في إسرائيل تتسم باللامركزية، حيث يُعد كل جهاز منها مستقل في عمله والجهة التي يتبع لها بما يجعل التنسيق فيما بينها إحدى إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية، نظرًا لاحتمالات التضارب بين تقديرات مختلف

الأجهزة بما يؤثر في كفاءة عملية صنع القرار؛ إذ إن غياب آليات التنسيق بين أجهزة الاستخبارات وغياب تحديد دقيق لمهام كل منها يؤثر سلبًا في عملية صنع القرار خاصة خلال إدارة العمليات العسكرية، ويمكن بيان أوجه القصور في عمل المؤسسات الاستخباراتية في إسرائيل بالأسباب التالية:

1. عدم وجود جهاز مركزي تنسيقي بين الأجهزة الاستخباراتية يحدد الأهداف والاستراتيجيات الواجبة الاتباع ويحقق الاتساق في النتائج فيما بينها.

2. عدم وضوح صلاحيات واختصاصات كل جهاز استخباراتي وعلاقته بالمؤسسات السياسية.

3. عدم تحديد حدود الرقابة البرلمانية والقضائية على نشاط الأجهزة الاستخباراتية ومستوى إتاحة المعلومات المسموح به.¹⁴³

الأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية الإسرائيلية:

أولاً: الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية "الموساد":¹⁴⁴

أسست الحركة الصهيونية في عام 1937 منظمة سرية استخبارية بهدف تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين، واستمرت في عملياتها إلى أن أعلن قيام دولة إسرائيل في 1948، وبعد عام أقر رئيس حكومة الاحتلال "ديفيد بن غوريون" تشكيل مؤسسة لتجميع وتنسيق خدمات الاستخبارات والأمن، عرفت لاحقاً باسم الموساد، وبدأ رسمياً تنفيذ مهامها خارج الحدود الإسرائيلية¹⁴⁵. ويمتلك جهاز الموساد أهمية كبيرة؛ لأنه تميز بالدقة في تنفيذ المخطط الصهيوني لاحتلال أرض فلسطين حيث تعد أبرز إسهاماته في قيام دولة إسرائيل هي مدها بالمهاجرين والمعلومات والسلاح، والتي ساعدت بشكل كبير في البداية على إقامة دولة الاحتلال.

التعريف بالجهاز:¹⁴⁶

يعتبر اسم "موساد" هو اختصار لـ "استخبارات ومهمات خاصة"، وهي وكالة الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية، أسست في 13 ديسمبر 1949، هو ثاني الأجهزة الاستخباراتية في دولة الاحتلال من حيث الحجم والكلفة المالية، تشرف على قيادته وأنشطته هيئة قيادية عليا تضم رؤساء الأقسام وقادة الدوائر والوحدات الكبرى، وهم عادة من ذوي الخبرة والتجربة الشخصية في مجال العمل الاستخباري المعلوماتي والميداني، وتعادل رتب أعضائها الرتب العسكرية لأعضاء هيئة الأركان العامة للجيش¹⁴⁷.

يعرف الموساد بأنه منظمة تجسس، وهي المكلفة بجمع المعلومات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية من الخارج، سواء عن الدول الحليفة أو الصديقة أو الدول التي تعتبرها إسرائيل عدو لها. وأسندت إليه العديد من المهام المميزة، ويخضع عملياً لمكتب رئيس الحكومة، وفي تعريف آخر هو مؤسسة خدمات أمنية مسؤولة عن مجالات أمنية قومية خاصة¹⁴⁸.

يُكلف جهاز الموساد للاستخبارات والمهام بتنفيذ العمليات السرية خارج حدود إسرائيل، ويعمل الموساد بصفته مؤسسة رسمية بتوجيهات من قادة إسرائيل، وفقاً للمتطلبات الاستخباراتية والعمليات المتغيرة، مع مراعاة السرية في أداء عمله، ولديه العديد من المهام التي تندرج ضمن مجالات متنوعة، كالعلاقات السرية مع أطراف أخرى، وقضايا الأسرى والمفقودين، والتقنيات والأبحاث، وعمليات الاغتيال وغيرها.

نشأة جهاز الموساد:

يعتبر الاجتماع الذي قاده حركة العمال الاشتراكية، وقادة منظمة الهاجاناه، هو بداية فكرة تأسيس جهاز الموساد عام 1937م، وأطلق على هذا التنظيم اسم (موساد لعلياه بيت) بمعنى منظمة من أجل الهجرة الثانية. تركّز عمل هذه المنظمة خلال تلك الفترة في عملية تنظيم الهجرة اليهودية السرية وتكثيفها، إضافة إلى الحصول على الأسلحة القتالية، من أجل القيام بعمليات إرهابية وانتقامية ضد الجيوش العربية والفلسطينيين الذين يقاومون الهجرة الصهيونية والانتداب البريطاني.

يعتبر المقر الأول للتنظيم منذ نشأته في باريس؛ حيث أقام علاقات وطيدة مع المخابرات السرية الفرنسية، مستعيناً بخبرتها في مجال الاستخبارات وجمع المعلومات، وتم أيضاً افتتاح فروع لهذه القيادة في كل من جنيف وألمانيا، وامتدت أيضاً إلى فلسطين. وخلال الحرب العالمية الثانية، كانت تركيا هي المقر الرئيسي لهذا التنظيم، وخاصة لتسهيل هجرة يهود البلقان وإيرلندا إلى فلسطين، كما كلفت بشراء الأسلحة ونقلها لليهود في فلسطين.

يعتبر "روبين شيلواح"، والملقب بأبو المخابرات الإسرائيلية، لعب دوراً كبيراً في تأسيس وقيادة جهاز الموساد، فهو من أسرة متدينة، ولد في القدس عام 1909م في الحي اليهودي؛ حيث أطلق عليه لقب "شيلواح"، وهو لفظ عبري يعني "اللغة العبرية"، وتم تكليفه بكشف نوايا الأعداء في تلك الفترة وجمع المعلومات الكاملة، وقد بدأ عمله السري في الخارج عام 1931م، حين قامت الوكالة اليهودية بزرعه في عمق العالم العربي في بغداد بالعراق.

عمل شيلواح على تمتين العلاقات اليهودية البريطانية، وساهم في إنشاء لواء يهودي ضمن القوات البريطانية لمحاربة ألمانيا النازية؛ حيث تسببت الحرب العالمية الثانية في تغيير حياته وصقلت تجربته الأمنية، مما ساعده على اكتساب المهارات في مجالات التغلغل والتسلل والاستطلاع، فأرسل العملاء إلى ما وراء خطوط العدو، وخاصة الدول الواقعة تحت الاحتلال الألماني. واستغل غير العرب وأرسلهم للدول العربية. واستفاد من الحرب أيضاً ببناء صداقات قوية مع بعض دول التحالف، والتي ساعدت في توسيع النشاط اليهودي ضد العرب للسيطرة على فلسطين.¹⁴⁹

عمل شيلواح على اتخاذ خطوة أكثر فعالية في تطوير الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وإدارتها؛ حيث أنشأ لجنة تنسيق برئاسته، وعقدت أول اجتماع لها عام 1949. وفي عام 1950م أصدر "بن جوريون قراراً بتعيين شيلواح رئيساً للموساد، بالإضافة لرئاسته لجنة رؤساء الأجهزة الأمنية (فاعدات)، وقد قام بإلغاء تبعية الجهاز لوزارة الخارجية، وقام بإحاقه مباشرة برئاسة الحكومة وتم إقراره من رئيس الحكومة.

فبعد أن كان الجهاز يعمل بالأسلوب البريطاني في المجال الأمني تغير الوضع، وتبنى الجهاز في هذه الفترة النمط الأمريكي واسقطه على عمل الاستخبارات الإسرائيلية، وخاصة أساليب التجسس خارج الدولة، فأقام وحدة مخبرات اقتصادية تعمل على إيجاد الثغرات، وكيفية اختراقها في الدول العربية المحيطة بإسرائيل.¹⁵⁰

استلم قيادة جهاز الموساد "أيسر هارئيل" بعد استقالة شيلواح؛ حيث عمل على إعادة هيكلته، وبدأ نشاطه وقيامه بإرسال العملاء إلى الدول العربية، خاصة في الأماكن الأهم لإسرائيل، إضافة إلى عمله في تحصين إسرائيل من اختراق العملاء والجواسيس لها. ولقد أثار نشاطه إعجاب رئيس الوزراء "ديفيد بن جوريون" وساعده في عمل العديد من التطورات في الجهاز موفراً له كافة سبل الدعم. وكانت بداية العمليات التي قام بها الجهاز في هذه الفترة هي الحصول على نص خطاب الرئيس السوفيتي "خروتشوف" الذي ألقاه عام 1956م أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

عام 1963م، قدم هارئيل استقالته من رئاسة الموساد، وخلفه "مائية عميت" والذي قام بتطوير عمل الجهاز وزيادة فعاليته؛ حيث قام بعدة عمليات اغتيال كان أبرزها اغتيال "هربرتس تشوكورس" في الأوروغواي عام 1965م، واغتيال المعارض المغربي "المهدي بن بركة" بنفس العام أيضاً. بالإضافة إلى جلب طائرة ميج 21 عراقية، بواسطة تجنيد قائدها وهروبه إلى إسرائيل عام 1966.

وشكلت حقبة السبعينيات مرحلة جديدة؛ إذ ازداد نشاط الموساد في الخارج، بعد أن تم اختطاف ثلاث طائرات من جنسيات مختلفة متجهة إلى إسرائيل، وتحويل مسارها إلى مطارات صحراوية في الأردن عام 1970م. وبدأ الموساد بإشغال مجموعاته لمواجهة التهديدات المختلفة ضد إسرائيل في الخارج، وفي عام 1975م تم إنشاء وحدة أبحاث داخل الموساد.¹⁵¹

لقد نفذ جهاز الموساد مئات العمليات في الدول العربية والأجنبية منذ نشأته، منها عمليات اغتيال لقيادة منظمات فلسطينية، وتصفية علماء مصريين وعراقيين وإيرانيين، واغتيال العديد من قيادات الفلسطينية في الخارج، ولا يزال يقوم حتى الآن بعمليات التجسس حتى ضد الدول المعادية والصديقة لإسرائيل، فعلى الرغم من نجاح الجهاز في تنفيذ هذه العمليات، فإن تاريخه حافل بالإخفاقات.

المهام التي يكلف بها جهاز الموساد:

يعمل الموساد في أنحاء مختلفة من العالم، لكنه يركز عملياته الاستخبارية على الدول العربية المحيطة بدولة الاحتلال، لبنان، ومصر، والأردن، وسوريا، في هذه الدول وغيرها يعمل هذا الجهاز على متابعة وملاحقة حركات وقيادات المقاومة الفلسطينية واللبنانية بشكل أساسي، ويخطط وينفذ لعمليات خاصة خارج حدود إسرائيل، كما أن الموساد يتولى إدارة شبكات التجسس في كافة الأقطار الخارجية ويزرع عملاء ويجند المندوبين في كافة الأقطار، ويسعى الموساد إلى إقامة علاقات سرية خاصة، سياسية وغيرها، خارج البلاد، والحفاظ على هذه العلاقات، ويضع تقييمًا للموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقًا بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب اتباعها في ضوء المعلومات السرية المتوفرة.

يكلف جهاز الموساد بمهام متعددة منها ما هو معلن ومنها غير المعلن، فهناك الكثير من المهام والتكليفات السرية، وهذا أمر طبيعي في هذا المجال، وفيما يلي أبرز المهام التي يكلف بها الموساد على النحو التالي:

أ- جمع المعلومات والبيانات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية من مصادر متعددة في مختلف الأنحاء في العالم.

ب- تنفيذ عمليات أمنية ودبلوماسية خاصة بشكل غير معلن لحماية المصالح الإسرائيلية وإحباط أهداف من الممكن أن تشكل خطرًا لإسرائيل من وجهه نظرها سواء كانت مدنية أو عسكرية، داخل أو خارج أراضيها.

ت- إدارة شبكات التجسس والعمل على تجنيد عملاء للحصول على المعلومات، ورصد مصادر المعلومات العلنية مثل وسائل الإعلام والدراسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم.

ث- تقييم الموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، وتقديم توصيات بناءً على المعلومات المتاحة، فضلًا عن التقارير الدورية عن الأوضاع في محيط إسرائيل.

يتكون هذا الجهاز من مجموعة أقسام ودوائر رئيسية تضم شعب ووحدات ومحطات ميدانية وفرعية، وهي:

الإدارة العامة: يعد رئيس الجهاز هو قمة الهرم ويعين من رئيس الحكومة دون أخذ رأي باقي الوزراء أو أي جهة في الدولة فهو تعين مباشر، وتحدد له خمس سنوات قابلة للتجديد، ويعاونه مجموعه من المساعدين ذوي الخبرات السابقة في الجهاز أو الأجهزة الأمنية الأخرى في إسرائيل.

قسم التخطيط وتنسيق العمليات: تتبع له دائرة للتخطيط العملياتي والتنسيق، كما تخضع لمسئولته المباشرة وحدات وفرق التنفيذ الميدانية المتخصصة في عمليات التجسس المعقدة، ومسئول عن التخطيط والتنفيذ للعمليات الخاصة كالخطف والاعتقال والتصفيات الجسدية وما شابه، ضمن إطار استراتيجي للدولة، ومسئول عن وضع الخطط المستقبلية والحصاد المعلوماتي وتحليله وتحديد الاحتياجات اللازمة من المعلومات، فضلاً عن مسؤوليته عن التنسيق بين جميع الأجهزة بشأن المعلومات والاحتياجات الداخلية والخارجية ¹⁵³.

قسم المعلومات: هذا القسم هو الأكبر بين أقسام الجهاز، وله أهمية ومكانة مميزة، كما حثل على التميز نتيجة طبيعة عمله في جمع المعلومات اللازمة التي تشمل كافة المستويات الداخلي منها والاستراتيجي، وكذا كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية من جميع أنحاء العالم. يقوم هذا القسم بجمع التقارير الواردة وتصنيفها، وإعداد تقارير عنها، وكذا ترتيب المعلومات حسب درجة أهميتها ومصداقية مصدرها. فضلاً عن تحديد وإعداد الأهداف المحددة للقيام بالعمليات السرية الخاصة التي تتم خارج إسرائيل وذلك بالتنسيق مع جهاز "أمان" لتحديد الأهداف العسكرية التي تدخل في دائرة اختصاصه.

فهو قسم منظم على أساس إقليمي ووظيفي تخصصي، تتبع له وحدة ميدانية رئيسية تسمى "متسادا" وتعني "حصن"، تضم في صفوفها الجواسيس، وتتركز مهمته على جمع وتحليل المعلومات بهدف فهم التطورات والأحداث في أنحاء العالم. ينقسم قسم جمع المعلومات إلى عدة فروع، هي: فرع جمع المعلومات العلمية، ووحدة التقييم ومهمتها الرئيسية هي فرز وتحليل المعلومات الواردة، وتحديد السري منها والعلمي وتحليلها وإعداد التقارير عنها لعرضها على رئيس الجهاز.

قسم العمل السياسي الخارجي (الاتصال): مسؤوليته تنسيق العمل السياسي والعلاقات مع أجهزة الاستخبارات المماثلة العالمية الصديقة لإسرائيل، ويعمل هذا القسم بطريقتين منفصلتين، الأولى: سرية وتكون في جمع المعلومات، والثانية: مخصصة للاتصالات المباشرة مع أجهزة الأمن الأجنبية. هذا القسم مسؤول أيضا عن ترتيب الزيارات والوفود لمسؤولي الأمن للدول الأخرى، وله وحدتين، هما: وحدة الحرب النفسية التي تشرف على تطوير وتنفيذ العمليات النفسية الهادفة لنشر الفكر الصهيوني. ووحدة العمليات الخاصة، التي يقتصر عملها على تنفيذ عمليات متلاحقة ضد الفلسطينيين الذين يمثلون خطراً من وجهة النظر الإسرائيلية.

قسم الاتصال والارتباط والعمل السياسي: ويسمى هذا القسم " تيفيل " وتعني "المعمورة"، وهو قسم واسع وكبير مكلف بالعلاقات الخارجية، وتشمل إقامة وإدارة روابط وعلاقات التنسيق التعاون مع أجهزة الاستخبارات والتجسس في دول العالم، وتنظيم الاتصالات مع الجاليات والأقليات اليهودية في " الدول المعادية ".

قسم الإدارة والتنظيم: ويعني بشؤون العمل والتنظيم الداخلي للموساد من خلال التركيز على نوعية الأفراد وعددهم ويشمل أيضاً فرع التحركات والأمن وغيرها من المهام الإدارية.

وهناك أقسام أخرى فرعية منها قسم البحوث والتدريب الذي يُعنى بإعداد عناصر الجهاز وتدريبهم وعقد الدورات التي تساعد على ثقل مهارتهم وخبراتهم، فضلاً عن قسم العلاقات التكتيكية والتقنية والذي يحتوي على ضباط أكفاء يتدربون على القيام بعمليات سرية دون ترك اثار في مسرح الجريمة، وكذا قسم التكنولوجيا المعني بالتعرف على التكنولوجيا والمعلومات الحديثة وله اهتمام خاص من الموساد ويتم اختيار كوادر مؤهلة لهذا القسم لتوفير المعلومات عن التكنولوجيا في الدول الأخرى ونقلها أو سرقتها إذا لزم الأمر ¹⁵⁴.

ثانياً: جهاز الأمن العام (الشاباك):¹⁵⁵

يعد جهاز الأمن العام " الشاباك "، أحد الأجهزة الاستخباراتية الرئيسية المكلفة بتوفير إنذارٍ تحذيري استراتيجي، إضافة إلى إحباط الأعمال والتحركات العسكرية من قطاع غزة والضفة الغربية، وهو المسؤول عن الاستخبارات البشرية، ولكنه يستخدم الوسائل التكنولوجية، ويعتمد نظام التحذير الإسرائيلي ضد الهجمات الصغيرة أو الواسعة النطاق على ثلاث طبقاتٍ دفاعية رئيسية، ويمتلك

الجهاز الكثير من مصادر الاستخبارات البشرية، بهدف الحصول على أي معلومات بشأن تحركات أو عمليات يتم التخطيط أو الأعداد لها من قبل المقاومة.

يعد الجهاز مؤسسة رسمية مكلفة بحماية أمن إسرائيل من الداخل، وتحدد مهامه وأهدافه وصلاحياته بموجب قانون جهاز الأمن العام لسنة 2002، حيث ينظم القانون الناحية المؤسسية لمكانة الجهاز، وطريقة تحديد صلاحياته وخضوعه لسلطة الحكومة ومكانة رئيسه، كذا ينظم أداء الجهاز وهدفه ومهامه والصلاحيات العامة الموكلة إليه بما فيها صلاحية إجراء التحقيقات، ويحدد وينظم القانون الرقابة والإشراف عبر تقديم تقارير دورية إلى الكنيست والحكومة وللمستشار القضائي، وواجب مصادقة جهات خارجية على الأنظمة والقواعد والتعليمات وإقامة جهاز خارجي لطرح التحفظات فيما يخص تحديد الأهلية الأمنية، وهناك بنود خاصة في القانون تنظم العمليات السرية والتحقيق داخل الجهاز وتحديد المسؤوليات لجميع العاملين في الجهاز.

تنتشر عناصر الجهاز في جميع أنحاء إسرائيل ويعمل فيه الكثير من العاملين منهم ضباط استخبارات ميدانيين ومحققون ورجال عمليات ومتنصتون ومحللون للمعلومات الاستخبارية وخبراء التكنولوجيا وأفراد الإدارة وضباط أمن وحراسة، كلف الجهاز بالعديد من المهام التي تطورت على مر مراحل نشأته ويتكون الجهاز من عدة أقسام وفروع¹⁵⁶.

التعريف بجهاز الشاباك:

جهاز الأمن العام الإسرائيلي والذي يعتبر اختصار لكلمة شاباك، أو شين بيت، وهو جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل، خاضع مباشرة لرئيس الحكومة وهو صاحب صلاحية تعيين رئيس الجهاز، ويعتبر "الشين بيت" اختصاراً لأسمه العبري (شירות بيتحون كلالي) الذي يعني جهاز الأمن العام، مر الجهاز بالكثير من المراحل المختلفة وتطور وتعدد رؤسائه منذ نشأته حيث تولى رئاسة جهاز الشاباك عدد من رجال الأمن الإسرائيلي، وفي بداية نشأته كان اسم رئيسة غير معلن حتى عام 1995.

بالرغم من أن الجهاز يعد من أصغر الأجهزة الاستخبارية، فإن التركيب التنظيمي له مختلف ويتكون من عدة آلاف من العناصر المدربة جيداً، ويتخصص في محاربة الحركات والمنظمات الفلسطينية والسعي لإحباط عملياتها ضد إسرائيل، ومن مهماته أيضاً، جمع معلومات حول الأشخاص المرشحين لمناصب ووظائف حساسة¹⁵⁷.

يعد هذا الجهاز من أكثر الأجهزة الأمنية تأثيراً في عملية صنع القرار السياسي العسكري، ولا يمكن مقارنة تأثيره بتأثير أي جهاز أمني آخر في إسرائيل، ويرجع السبب في هذا النفوذ أن الحكومة الإسرائيلية

لا يمكنها أن تتخذ قرارا يتعلق بالنزاع مع الشعب الفلسطيني دون الحصول على موافقة قيادة الشباب، وتجتمع وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن الحكومة تضرب بعرض الحائط توصيات بقية الأجهزة الأمنية الأخرى إذا كانت تتعارض مع التوصيات التي يقدمها الشباب، حيث تولى الجهاز منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مهمة إحباط عمليات الفلسطينيين، وجمع المعلومات الاستخبارية التي وُظفت في شن عمليات التصفية والاعتقال بحق قادة ونشطاء فلسطينيين.

يكلف الجهاز بوقاية الأمن داخل إسرائيل، ومنع أي تحركات معادية داخلها، وكشف الأنشطة التجسسية التي تعمل في الداخل الإسرائيلي، ومعظم أعماله سرية، وتتم مساءلة القائمين عليه من خلال لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في حالات دقيقة وحرية، كما يوكل للجهاز مهام جمع معلومات استخبارية من المعتقلين، ومن مصادر موثوقة حول أنشطة المقاومة، ومن المعروف عن الجهاز قيادة باعتقال الفلسطينيين بدعاء أن حولهم شبهات دون وجود أدلة قاطعة ضدهم¹⁵⁸.

نشأة الجهاز:

في أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، من عام 1922 إلى عام 1948، تركزت الاستخبارات اليهودية في هذه الفترة على عناصر المنظمة السرية اليهودية السائدة، الهاجاناه، وعند خروج بريطانيا من فلسطين وإقامة إسرائيل، في مايو 1948، تم دمج الهاجاناه في جيش الدفاع الإسرائيلي المنشأ حديثاً، وتم حل جهاز المخابرات التابع لها، ونشأ على أثرها ثلاث وكالات استخباراتية، أمان، المسئول عن الاستخبارات العسكرية، الموساد، الذي يهتم بجمع المعلومات الاستخبارية الأجنبية، وتحليل المعلومات الاستخبارية، والعمليات السرية؛ والشين بيت "الشاباك".

أسس جهاز الشاباك عام 1949، وهو يتبع مباشرة لمكتب رئيس الوزراء، أسسه أول رئيس وزراء لإسرائيل "ديفيد بن جوريون" عندما جمع عدداً من أفراد عصابة (الهاجاناه) التي شنت العديد من الهجمات العنيفة ضد الفلسطينيين والمحتلين البريطانيين قبل قيام دولة إسرائيل، وكان أول رئيس له هو "إيسار هرئيل"، وكانت مهمته في هذا التوقيت هو الإشراف على تجميع معلومات حول أشخاص وحركات ومؤسسات يشتبه بها في إسرائيل، ووكلت له العديد من المهام بعدها ويتخصص في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية والسعي لإحباط عملياتها ضد إسرائيل¹⁵⁹.

بالرغم من أن المهام الرسمية للشاباك ظلت دون تغيير بشكل عام، إلا أنه على مر السنين حدثت تحولات في الأولويات اعتماداً على التهديدات الناشئة من وجهه نظر إسرائيل، حيث كان التركيز الرئيسي للمنظمة هو التجسس على الكتلة السوفيتية، حيث كان من بين العديد من المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى إسرائيل من كتلة أوروبا الشرقية عملاء زرعهم المخابرات السوفيتية، أيضاً كانت إحدى

المهام الرئيسية الأخرى للشاباك خلال السنوات الأولى للدولة هي مراقبة الأقلية العربية في إسرائيل، وهم عرب فلسطين، الذين بقوا في إسرائيل بعد حرب عام 1948، وعاشوا في ظل نظام عسكري، تحت مراقبة الشاباك.

شكل عام 1949 بالتحديد في 18 فبراير هو بداية ظهور الجهاز بالصفة الرسمية، واستمرّ التكتّم على وجوده حتى عام 1957، وبدأ بنشر عناصره في منطقة القدس والضفة الغربية، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الجنوبية، وفي أعقاب اختطاف طائرة تابعة لشركة "العال" عام 1968 وقتل الرياضيين الإسرائيليين في أولمبياد ميونيخ 1972 شكل جهاز الأمن العام منظومة حراسة مختلفة لحماية الأهداف الإسرائيلية من الإرهاب.

يشكل عام 1967 وما تلى هذا العام من تداعيات هو نقطة التحول بالنسبة للشاباك، حيث أصبحت فلسطين هي الوجهة الرئيسية له، وكان هذا هو الوضع منذ ذلك الحين، ما أثار هذا التغيير هو أنه بعد الحرب، كانت إسرائيل ترى أنها تفتقر إلى المعلومات الاستخبارية الجيدة، وهذا الواقع أدى إلى انتشار الشاباك في الأراضي الفلسطينية المحتلة¹⁶⁰.

ويعتبر عام 1988 هو بداية اعتماد الجهاز للتشريعات التي تنظم عملة ووُضِعَ إطارًا قانونيًا يتناول كافة مهام ومسؤوليات الجهاز، فبأشر جهاز الأمن العام نفسه بإجراءات واسعة النطاق استمرت حتى عام 1994، حيث أُحيلت الصيغة القضائية التي طرحها الجهاز إلى وزير العدل في حينها، وفي فبراير 2002 سنّ الكنيست قانون جهاز الأمن العام، وهي خطوة بادر إليها جهاز الأمن وواكبها طوال مراحل صياغة القانون.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت المنظمة في جمع المعلومات الاستخبارية، وتجنيد شبكة من المتعاونين وتتسلل إلى جميع مجالات الحياة الفلسطينية، وتخترق المدن والقرى، وتستغل الخصومات الداخلية، وتستخدم أيضًا العملاء على نطاق واسع.

تطورت وظيفة الجهاز لتشمل مكافحة التجسس وإحباط أنشطة الجواسيس العاملين داخل إسرائيل، والكشف عن التنظيمات الفلسطينية والتحقيق مع عناصرها، والإشراف على أمن الممتلكات الاستراتيجية مثل طائرات الركاب، المطارات، البعثات الإسرائيلية في العالم، وأمن المعلومات، والحفاظ على أمن الشخصيات الرئيسية في إسرائيل، من إحدى أهم الوظائف التي أسندت له أيضًا الإشراف على إصدار التصاريح للفلسطينيين من خلال دور الشاباك المحوري في تحديد التصنيف الأمني لكل فرد فلسطيني على حدة.

كان هناك اتهام للجهاز بالفشل والتقصير في أكثر من حادثة أهمها، في العام 1985 استقال رئيس الشاباك أبراهام شالوم بعد فضيحة "حافلة 300"، عندما قامت عناصر من جهاز الشاباك بإعدام اثنين من الفدائيين الفلسطينيين ميدانيًا بدون محاكمة، وفي العام 1987 اتضح أن عزت نابسو، هو ضابط أمن إسرائيلي من أصول شركسية، لم يكن جاسوسًا كما ادّعى الشاباك الذي لفق هذه التهمة له، وقد اتضحت الحقيقة بعد أن قضى الضابط سبع سنوات في السجن، في العام 1995 استقال رئيس الشاباك كرمي غيلون في أعقاب فشل الجهاز في منع اغتيال إسحق رابين أو التحذير من ذلك¹⁶¹.

إضافة لما سبق من تجاوزات التي صدرت من الجهاز خلال مراحل نشأته المختلفة، نجد أنه في الفترة من 2005 اتسم أسلوب عمل الجهاز بارتكاب الكثير من التجاوزات واتباع أساليب مرفوضة من قبل المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان مثل تعذيب الأسرى في أثناء الاستجواب بما يشمل سلب حقوقهم الإنسانية، ويخصص الجهاز ضباط وأفراد خاصين بكل منطقة في فلسطين، وهؤلاء الضباط مكشوفون وعلى اتصال علني مع المجتمع أو البلدة المسؤولين عنها، بعد الانفصال عن قطاع غزة، كانت قدرة المخابرات على اختراق القطاع تبدو أقل حظوظًا¹⁶².

المهام التي يكلف بها جهاز الشاباك:

يعمل جهاز الأمن الداخلي الشاباك على مكافحة التجسس الذي تمارسه جهات خارجية، والمؤامرات السياسية، والإيقاع بالجواسيس، وكذلك حماية أمن المؤسسات والمنشآت الحيوية للدولة والسفارات في الداخل والخارج، يعتبر للجهاز تأثير واضح في الداخل الإسرائيلي، فلا بد من موافقة الجهاز على أي قرار تتخذه الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالداخل الفلسطيني، ومن مهامه أيضًا الحفاظ على أمن وحماية القيادات الإسرائيلية، واكتشاف الخلايا الإرهابية، كذلك منح الموظفين العموميين والعاملين في القطاع العام التصنيف الأمني المناسب استنادًا إلى قرارات الحكومة المتعلقة بكل وظيفة.

تعد المهمة الرئيسية "حماية الدولة من المؤامرات والتآمر الداخلي وحماية أمنها الداخلي وتشمل باقي المهام الآتي¹⁶³:

- جمع المعلومات وتحليلها بغرض تنفيذ المهام الموصي بها لخدمة مصالح إسرائيل.
- إحباط أي عمل معادٍ يهدف إلى المس بأمن إسرائيل ومؤسساتها المختلفة.
- مجابهة عمليات ونشاطات التجسس والإيقاع بالجواسيس العاملين في إسرائيل.
- توفير الإجراءات اللازمة لحماية الجهات التي تحددها الحكومة.

- حماية الشخصيات المهمة والحفاظ على الأمن الشخصي لقادة إسرائيل.
- إحباط العمليات التي تحدث في الداخل الإسرائيلي وكذا إجراء التحري والمراقبة والتحقيق بغرض اكتشاف العملاء داخل إسرائيل، ومراقبة الإجراءات الأمنية المتعلقة بالمنشآت الاستراتيجية التابعة للدولة وحماية المعلومات الأمنية والسياسية.
- إصدار الموافقة الأمنية الخاصة بالعاملين في إسرائيل سواء في الأماكن الحساسة أو الموظفين العموميين والعاملين في القطاع العام ووضع التصنيف الأمني استنادا لقرارات الحكومة المتعلقة بكل وظيفة وشخصية.
- مراقبة الإجراءات الأمنية المتعلقة بالأماكن الحيوية في الداخل الإسرائيلي، مثل المطارات، والوزارات المهمة والسفارات الإسرائيلية في الخارج.
- تجنيد مصادر المعلومات كافة وتشغيلها، سواء من خلال العناصر البشرية، أو من خلال وسائل التكنولوجيا المختلفة بهدف الحفاظ على أمن إسرائيل.

أقسام جهاز الشاباك:

- ويتكون جهاز الشاباك من عدة مناطق وأقسام لكل منها وظيفة محددة، وهذه المناطق هي:¹⁶⁴
- منطقة القدس والضفة الغربية: وهي أكبر منطقة في جهاز الشاباك ومتخصصة في إحباط العمليات الفلسطينية المنطلقة من المناطق المذكورة.
 - المنطقة الشمالية: وهي مسئولة عن مكافحة العمليات السرية والتنظيمات المعادية في المنطقة، وقد تستلم الشاباك مسئولية منطقة لبنان بالتعاون مع جهات استخبارية أخرى، وكان ذلك خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982.
 - المنطقة الجنوبية: وهي ثاني أكبر منطقة في الشاباك وتقع قيادتها بمدينة عسقلان ومسئولة ضمن مهام أخرى عن إحباط العمليات الفلسطينية المنطلقة من قطاع غزة.

يضم جهاز الشاباك عدة أقسام متخصصة هي:¹⁶⁵

1. القسم العربي: أكبر الأقسام ومهمته اكتشاف خلايا ومنظمات معادية داخل المجتمع العربي في إسرائيل.

2. قسم مكافحة التجسس ومنع الاختراقات: ويعرف أيضًا باسم القسم اليهودي أو القسم غير العربي، وتراجع حجم هذا القسم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كونه متخصصًا بمكافحة التجسس اليهودي عمومًا وخلال الحرب الباردة خصوصًا.

3. قسم الحماية: يضم الوحدة الرسمية لحماية الشخصيات والوفود والمطارات والسفارات الإسرائيلية.

4. قسم التحقيقات: ومهمته التحقيق مع المعتقلين داخل الجهاز.

5. القسم التكنولوجي: ومهمته تطوير وسائل تكنولوجية لمكافحة "الإرهاب" وجمع المعلومات.

6. الهيئة الحكومية لحماية المعلومات: تعرف اختصارًا باسم "رام" وأنشئت بناءً على قرار حكومي صدر عام 2002 وترتبط مباشرة بجهاز الشاباك، وتمتلك صلاحية توجيه الأوامر والتعليمات لهيئات وجهات تمتلك منظومات معلوماتية حساسة، مثل: مكتب رئيس الحكومة، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، وبنك إسرائيل، وغيرها.

7. أكاديمية لتعليم اللغات وعلى رأسهم اللغة العربية داخل جهاز "الشاباك" وهو المكان الذي يجري فيه تأهيل ضباط ليتحولوا إلى مسؤولي مناطق في المستقبل، تضم مرشحين مفترزين من الشاباك وغيره من أذرع الأمن الإسرائيلية يتعلمون اللغة العربية ومعلومات عن الدين الإسلامي والثقافة والعادات والتقاليد الفلسطينية، إلى جانب عادات ومصطلحات الفلسطينيين على منصات شبكات التواصل الاجتماعي، تمكن اللغة العربية ومعرفة اللكنات واللهجات لكل منطقة، ويتم تدريبهم على ذلك ليتمكنوا من إقناع العملاء المفترزين بالانخراط في صفوف الجهاز.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" لن تتغير نحو الفلسطينيين، فهم في نظره "إرهابيون" يكتف جهوده الأمنية الحثيثة في ملاحقتهم والقضاء عليهم من خلال الاغتيال أو احتجازهم داخل السجون الإسرائيلية، ويسعى الجهاز باستمرار إلى تجنيد العملاء وزرع الجواسيس داخل الأراضي المحتلة للحصول على المعلومات عن الشعب الفلسطيني.

منذ نشأه الجهاز وهناك الكثير من التجاوزات والإخفاقات التي قام بها، فكما ذكرنا سابقًا من تجاوزات قام بها الجهاز بحق الشعب الفلسطيني، نجد أيضًا قيامه بتنفيذ سلسلة من الاغتيالات السياسية للفلسطيني ليس فقط في داخل قطاع غزة، بل أيضًا من خلال استهداف المقيمين في

الخارج، فمن خلال رصد بعض التقارير الاستخباراتية نجد أن جهاز الأمن الداخلي صدر أوامر لملاحقة قادة حماس في الداخل والخارج والقضاء عليهم، على سبيل المثال في الرابع من ديسمبر 2023، طلب "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي من أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وضع خطة شاملة تستهدف اغتيال كبار القادة في حركة حماس في أي مكان في العالم¹⁶⁶.

يسعى الشاباك دائمًا لتجنيد وتشغيل العملاء والجواسيس في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستخدمًا في ذلك كافة الإمكانيات والوسائل التي تساعدهم على القيام بهذه المهام، لذلك يقوم الجهاز بإعداد كوادر مدربة على إتقان اللغة العربية واللهجات المختلفة حتى يتمكنوا من التواصل بسهولة مع الفلسطينيين، ويحدد لكل قطاع مجموعة من الضباط وكل منهم له شبكه من العملاء في محيط إسرائيل، سواء في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وغيرها.

إن الإعداد المهني لموظفي الشاباك ومشغلي العملاء والجواسيس يمر بمراحل عديدة، تبدأ بترشيحهم وتوزيعهم على مختلف الأعمال والأقسام بحسب قدراتهم ومجالات إبداعهم، وبسبب أهمية أجهزة الاستخبارات وجمع المعلومات لدى إسرائيل، فإنها تهتم باستثمار مختلف مقدرات الدولة وتوظيفها في خدمة أجهزة الاستخبارات، سواء على صعيد الإعداد، أو توفير ما يلزم من إمكانيات حيث يخضع الملحقون بالشاباك لدورات تدريبية وتأهيلية مرهقة جدا ومتقدمة، من بينها دورات في علم النفس، وتبدأ مراحل تعليمهم داخل معهد تابع لمدرسة (ألسن) للشاباك، المقام منذ 45 عاما، وفيه يتعرفون على ثقافة العرب جيدًا، من أمثال وحكم وما شابه لكي يستخدموها مع العرب خلال تجنيدهم للعمل لصالح الشاباك¹⁶⁷.

ثالثًا: شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان):¹⁶⁸

تعد شعبة الاستخبارات العسكرية أمان جهازًا استخباراتيًا تابعًا للجيش الإسرائيلي مباشرًا، والمسئول عن جمع المعلومات العسكرية وتحليلها، ويعمل بالتنسيق مع باقي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى، طبقًا لمخطط الأهداف، وهو أهم الأجهزة الاستخبارية للجيش وأكثرها تكلفة، ويتولى الجهاز مسؤولية تقديم الإنذارات عن الحروب أو أي أعمال عسكرية ضد إسرائيل، فضلًا عن أنها مسئولة عن الإجراءات الأمنية الوقائية في الجيش الإسرائيلي، وينص القانون على أن جهاز أمان مسئول بشكل أساسي عن تزويد الحكومة الإسرائيلية بالتقييمات الاستراتيجية التي على أساسها تصاغ السياسات العامة، لا سيما ما يتعلق بالصراع مع الدول العربية¹⁶⁹.

يشارك قيادات هذه الشعبة في جلسات سياسية خطيرة جدًا تعقدتها الحكومة الإسرائيلية، ويساهمون خلالها في تقديم المعلومات الاستخبارية التي تحتاج إليها الحكومة في رسم سياستها وتطبيقها.

التعريف بالجهاز:

يعتبر اسم الجهاز باللغة العبرية هو "آجاف همودييعين" وهو الاختصار الشائع "أمان"، وهو جهاز تابع لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، ويعد أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية من جانب التكلفة التي تخصصها إسرائيل للجهاز، على الرغم من تبعيته للجهاز للجيش الإسرائيلي، إلا أنه خلال التخطيط العام تلتزم الشعبة بما يقرره مجلس أمن الدولة الأعلى، وهي بذلك تماثل إدارة المخابرات العسكرية أو ما يشابهها في جيوش الدول الأخرى¹⁷⁰.

أصبحت هذه الشعبة جهازًا مستقلًا عن الجيش الإسرائيلي ابتداءً من العام 1954، وتحولت مع مرور الوقت إلى عامل مركزي فعال ومؤثر في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفي أعقاب حرب أكتوبر 1973، تقرر الفصل بين "شعبة الاستخبارات" وبين "سلاح الاستخبارات"، الذي يترأسه ضابط في الجيش برتبة "عميد"، يكون خاضعًا لمسئولية رئيس الشعبة مباشرة.

يحتوي القانون الإسرائيلي على بنود تنظم عمل الجهاز، فبحسب القانون، فإن جهاز أمان مسئول أساسًا عن تزويد الحكومة بالمعلومات الاستراتيجية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة بصفه عامة، وعلى صعيد الصراع مع الأطراف العربية على وجهه الخصوص، ويعتمد الجهاز على التقنيات المتقدمة إلى جانب المصادر البشرية في الحصول على معلوماته الاستخبارية التي يوظفها في صياغة تقييماته الاستراتيجية.

يعد الجهاز أكبر مستهلك للمعلومات، وهو مركز تخزين المعلومات الأكبر في إسرائيل، ولديه شبكة حواسيب ضخمة هي الأكبر أيضًا، لذلك يسعى الجهاز إلى اختيار أكثر الأفراد خبرة في مجال الإنترنت ويقوم بتأهيلهم من خلال كوادرات متخصصة ودورات مكثفة وذلك للعمل في هذا المجال، ويغلب على أفراد هذا الجهاز أن أعمارهم لا تتعدى 21 عامًا وهي فترة الخدمة الإلزامية للجيش، وأيضًا متوسط عمر من يشغلون منطومات الأقمار الصناعية في شعبة الاستخبارات فهو عشرون عامًا.

نشأة الجهاز:

جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بالمفهوم الحالي لم يكن موجودًا قبل إقامة الدولة، لكن التحول الحقيقي بشأن الاستخبارات جاء مع تولي "بن غوريون" قيادة الوكالة اليهودية، حيث أسست

شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في 1953، وقبل إقامتها كان هناك ما يسمى القسم الاستخباري التابع لقسم العمليات العسكرية في الجيش¹⁷¹.

نشأ الجهاز في 28 ديسمبر، عام 1953، بدلاً من القسم الاستخباري "ممان"، وكان خاضعاً لقسم العمليات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، تحت مسؤولية رئيس الأركان مباشرة، وأصبح بعد ذلك جهازاً مستقلاً ابتداءً من سنة 1954، حيث مر الجهاز بالعديد من التغيرات الداخلية وأسند له الكثير من المهام والمسؤوليات المهمة حتى اكتسب نفوذ وتأثير واضح عن باقي الأجهزة الأمنية في إسرائيل، فيعد عنصرًا أساسيًا في أي اجتماع للحكومة وله تقرير يقوم بعرضه والذي يحدد بناءً عليه معظم أعضاء الحكومة سياساتهم المستقبلية طبقاً للمعطيات والمعلومات الصادرة عن الجهاز.

على الرغم من السمعة الجيدة التي تتحلّى بها شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بين مجتمع المخابرات في العالم، فإن لها أيضًا تاريخًا طويلًا في الفشل، على سبيل المثال، في العام 1955 فشلت الشعبة في الإنذار بشأن تلبور صفقة أسلحة من تشيكوسلوفاكيا إلى مصر، وهي صفقة تسببت في تهديد أمني على إسرائيل. في العام 1962 تفاجأت الشعبة من قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتجربة صواريخ باليستية؛ الأمر الذي يعني عدم علم الشعبة بتطور تهديد بالستي على حدود إسرائيل الجنوبية. في العام 1973 وقبل اندلاع الحرب مع مصر وسورية أوصى قسم الأبحاث داخل الشعبة بأنه لا يوجد تهديد بالحرب من قبل مصر وسوريا، على الرغم من توارد أحد عشر إنذارًا ملموسًا، القسم نفسه أعلن فشله العام 1987 عندما لم يقرأ بشكل علمي التطورات داخل المجتمع الفلسطيني التي أفضت إلى اندلاع الانتفاضة الأولى، واستمرت الإخفاقات التي يتميز بها هذا الجهاز إلى أن حدثت عملية طوفان الأقصى والذي أعلن رئيس الجهاز عن مسؤوليته عن هذا الفشل بالتنبؤ والإنذار بشن المقاومة هجوم مثل ما حدث في السابع من أكتوبر ليضيف الجهاز إلى سجله التاريخي فشلًا جديدًا¹⁷².

يعد رئيس جهاز أمان هو أعلى ضابط استخبارات في الجيش، ويشارك في اتخاذ القرارات المخبرانية وصنع السياسات على مستوى رؤساء الشاباك والموساد نفسه، مع التركيز على الجبهات العسكرية المحلية (بما في ذلك الأراضي الفلسطينية) والمخابرات الأجنبية، فمنذ تأسيس الشعبة وتولى قيادتها الكثير من الرؤساء، فمنذ عام (1948 - 1949) وقد تولى رئاسة الشعبة إيسار بئري، ثم حاييم هرتسوغ، (1949 - 1950)، بنيامين جيبلي، (1950 - 1955)، يهوشافاط هركابي، (1955 - 1959)، حاييم هرتسوغ (مرة ثانية 1959 - 1962)، مئير عميت (1962 - 1964)، اهارون ياريف (1964 - 1972)، الياهو زعيرا (1972 - 1974)، شلومو غازيت (1974 - 1978)، يهوشوع ساغي (1978 - 1983)، ايهود باراك (1983 - 1985)، امنون ليبكين-شاحاك (1985 - 1991)، اوري ساغي (1991 - 1995)، موشي يعلون (1995 - 1998)، عاموس مالكا (1998 - 2001)، اهارون زئيف فركش (2001 - 2014)، هرتسي (هرتسل) هليفي (2014)¹⁷³.

المهام التي يكلف بها جهاز أمان:

جهاز "أمان" تكلف الحكومة الجهاز بتزويدها بالمعلومات والتقييمات الاستراتيجية من خلال تقارير معلوماتية أو المشاركة في المؤتمرات الخاصة، التي على أساسها تتم صياغة السياسات العامة لإسرائيل، مع التركيز على صعيد الصراع مع الأطراف العربية، ويضاف لمسؤوليات ومهام الجهاز هو تجميع وتحليل المعلومات والبيانات الاستخباراتية سواء من خلال المصادر السرية أو من خلال شبكة الجواسيس والعملاء التي يكونها جهاز أمان في المحيط العربي والدولي، فيمتلك الجهاز مجموعات من المختصين في الاستجواب والتجنيد وجمع المعلومات، والذي تم تدريبهم لهذه الغاية على أيدي أخصائيين ومتخصصين في هذا المجال، إضافة إلى تطوير طرق الاستخبارات وتحسينها، وكيفية الوصول بأسرع وقت ممكن وأفضل الطرق للمواد الاستخباراتية والمعلومات المهمة لإسرائيل والتي يتم وضع خطط مسبقة لتجميعها.

إضافة لما سبق يطلب من الجهاز تقديم تقييم استخباري خاص بالشئون العسكرية والسياسية، تستفيد منه حكومة الاحتلال والأجهزة العاملة تحت قيادتها، فضلاً عن مهام تزويد الملحقين العسكريين في السفارات بالمعلومات التي تتعلق بعملهم والبلد المتواجدين فيها، وإعطائهم خطة للمعلومات المطلوبة منهم لتجميعها خلال فترة وجودهم في هذه الدول.

يعمل جهاز الاستخبارات العسكرية أمان بالتنسيق والتضافر مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى حسب تقدير الأهداف، ويعمل على تقديم الإنذارات من الحروب، أو أي أعمال عسكرية مناوئة ضد إسرائيل، وعلى المستوى العسكري والسياسي يقدم تقديرًا عسكريًا فوريًا من أجل الأمن الوقائي في الجيش الإسرائيلي، كما يعد موجهاً لجميع أقسام الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، ويعمل أمان بالتنسيق مع أجهزة الموساد والشاباك، وقسم الاستخبارات التابع للشرطة الإسرائيلية¹⁷⁴.

إضافة لما سبق ذكره هناك مهام أخرى للجهاز وهي: التقييم الاستخباري للسياسة الأمنية والتخطيط العسكري، وتقديم التقديرات للإدارات العسكرية والسياسية، والرقابة العسكرية، وإدارة وتشغيل أجهزة جمع المعلومات، وكذا رسم الخرائط، وتطوير برامج الاستخبارات في مجالاتها كافة.

أقسام شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان":¹⁷⁵

تضم الشعبة عدة أقسام، هي: قسم تجميع المعلومات، وقسم الاتصالات الخارجية، وقسم الرقابة والاستخبارات القتالية، وقسم الاستخبارات البرية، وقسم الاستخبارات البحرية، وقسم الاستخبارات

الجوية، وهي تضم أيضًا قسمًا خاصًا بالإعلام له صلة وثيقة بالصحفيين الأجانب العاملين في الدولة، وخاصة المراسلين الحربيين، ولهذا القسم حق المراقبة على كل ما ينشر عن الجيش الإسرائيلي.

تتكون الشعبة من عدة وحدات معلنة وهناك وحدات سرية لم يحدد بدقة طبيعة عملها¹⁷⁶:

- وحدات هيئة قسم الاستخبارات: وحدة الاستخبارات المعروفة باسم "لمدان" التابعة لسلاح الجو، وحدة الاستخبارات والملاحة الاستخبارية "مدان" التابعة لسلاح البحرية، وحدة الاستخبارات في القيادات الشمالية والوسط والجنوبية، وحدة الاستخبارات في الجبهة الداخلية، قسم جمع المعلومات.

- وحدات جمع وتحليل المعلومات: وحدة الحرب النفسية، وحدة جمع المعلومات، وحدة الرقابة العسكرية، كتيبة استخبارات الشفرة والرموز "8200"، ووحدة حصاب، ومجموعة الاستخبارات التنبئية، ومجموعة الاستخبارات البشرية والخاصة بالجيش (الوحدة 504).

- وحدة البحث العلمي: كتيبة البحث، ووحدة أمن المعلومات.

- أمن المعلومات: قسم أمن المعلومات، والرقابة العسكرية.

- وحدات إضافية: وحدة الأمن الميداني (9990)، وهي وحدة تجميع المعلومات، وحدة الخرائط، قسم التحكم، وقسم العلاقات الخارجية، والوحدة الخاصة المعروفة باسم (سِيرِت مَنكَال)، ووحدة السابير، الفضاء الخارجي.

هناك وحدات من ضمن الوحدات الفرعية التي ذكرناها مسبقًا ولكن هذه الوحدات لها أهمية كبيرة في مجال الاستخبارات الإسرائيلي، وهي¹⁷⁷:

الوحدة 8200 والتي تعتبر إحدى أهم الوحدات في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وتسمى "Gedasim" جداسيم وعلى الرغم من أنها ضمن الهيكل الداخلي للجهاز، فإنها تتميز عن غيرها من الوحدات، وفي الوقت ذاته هي الوحدة الأكثر سرية، حيث تتمثل مهمتها في جمع المعلومات الاستخباراتية من أرض الواقع ونقلها لقوات النخبة في الجيش الإسرائيلي للتأكد من قدرتهم على القيام بمهاجم بشكل صحيح يتلاءم مع المعلومات الاستخباراتية التي تم جمعها، وهي مختصة بالاستخبارات الرقمية التي تستخدم خير ما توصلت إليه التكنولوجيا الاستخباراتية لـ "صيد" وتجميع بيانات متناثرة في الفضاء الإلكتروني، واستخلاص معلومات استخباراتية منها، هذه الوحدة توقفت عن مراقبة اتصالات حركة حماس بعدما توصلت إلى نتيجة أنه لا داعي لصرف الجهود والأموال على مراقبتها.

وحدة 9900 المختصة بالاستخبارات المرئية والمتعلقة بجمع معلومات وتحليلها من الأقمار الصناعية، التصوير الجوي ومراقبة أراضي الآخرين.

وحدة 504 المختصة بالاستخبارات الحيوية وهي مسئولة عن تفعيل عملاء سريين في الخارج لغرض التجسس، وتعمل أيضًا في مجال الأبحاث الاستخباراتية بغرض استنباط معلومات حيوية.

تاريخ من الإخفاقات للأجهزة الأمنية الإسرائيلية:

تعد أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أساس قيام الدولة واستمرار بقائها، فتلك الأجهزة هي التي تُحدد السياسات العامة للدولة، ولكل جهاز مهامه ومسئوليته التي تساعد صناع القرار في إسرائيل على اتخاذ القرارات السليمة بناء على تقديرات وتحليلات تنتجها هذه الأجهزة، فعلى الرغم من نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في بعض من العمليات التي قامت بها منذ نشأتها، فإن الفشل الذي تقع فيه يثبت أنها ليست بالقوة نفسها التي تتحدث عنها إسرائيل وليست بالصورة نفسها التي تصدرها للعالم. فنجد أن الداخل الإسرائيلي يتكرر الحديث عن تكرار الفشل الاستخباراتي وأن الأجهزة الأمنية لم تكن على قدر المسؤولية والكفاءة للتنبؤ بمثل هذه العمليات¹⁷⁸.

في معظم الأحيان يكون الفشل الاستخباري نتيجة عدم قدرة القائمين في هذه الأجهزة على بلورة تقدير معلوماتي سليم، وإخفاق في تحليل المعلومات، كونهم يزودون القادة بالتقارير التي تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة، فعملية جمع المعلومات ليست بصعوبة تحليلها نفسها، فهي المرحلة الأصعب والتي تحتاج إلى كوادر مدربة ومتخصصة في هذا المجال حتى تستطيع أن تقدم التقديرات السليمة والتي يترتب عليها اتخاذ القرار الصحيح.

على رغم من كل هذه الأجهزة الأمنية داخل إسرائيل، والتي تمتلك إمكانات هائلة، وتحظى بدعم كامل من سائر أجهزة الدولة، وعلى رغم الأساطير التي تُسجت منذ نشأت هذه الأجهزة، بشأن بطولاتها الخارقة، وعملياتها الجريئة، فإنها أُصيبت بانتكاسات متعدّدة، وفشل كبير في كثير من عملياتها الأمنية، سواء الخاصة بجمع المعلومات، أو تلك الهادفة إلى تنفيذ عمليات اغتيال وتخريب، أو حتى ما يخص الإنذار باحتمالية قيام المقاومة بعمليات داخل إسرائيل.

نماذج من الإخفاقات التي أحدثتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية¹⁷⁹:

يمتلئ تاريخ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بالكثير من الإخفاقات، وما يزيد الأمر تعقيدًا هو أن هذه الأجهزة تمتلك أكثر الإمكانيات والتقنيات تقدمًا في مجال التسليح والتكنولوجيا المتطورة، فهذه

الإخفاقات التي تقع فيها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية رغم هذه الإمكانيات تضاعف التساؤلات في كل عملية تحدث أو كل فشل استخباري، هل هو نتيجة مشاكل داخل هذه الأجهزة، أم هي عدم وجود كفاءات داخل الأجهزة تستطيع الاستفادة من كل هذه الإمكانيات الموجودة، أم أن هذا الفشل نتيجة تفوق الجانب الآخر.

فمنذ نشأت الأجهزة الأمنية في إسرائيل وهي تحقق الكثير من الإخفاقات سواء في العمليات التي تقوم بها في الداخل والخارج أو تحليل وتقدير للمعلومات بالرغم من كل هذه التكنولوجيا المتطورة في مجال جمع المعلومات إلا أنه من الواضح أن المشكلة ليست في الحصول على المعلومات بقدر أهمية تحليلها وقياس مدى أهميتها والتي يتم اتخاذ القرار بناءً على ذلك، ومنذ تهجير اليهود إلى أرض فلسطين، وتعتمد إسرائيل على مصادر المعلومات التي توجهها في الداخل والخارج، في عام 1954، وقعت سلسلة أخطاء وأحداث فشل خطيرة في العمليات التي قامت بها بعض الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والتي كانت بصورة أساسية، من أجل جمع المعلومات أو خوض الحرب السرية.

فضيحة "لافون": في عام 1954 حاولت الاستخبارات الإسرائيلية القيام بعمليات تفجير ضد أهداف مصرية وأمريكية وبريطانية في الأراضي المصرية، وتولى وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك، بنحاس لافون الإشراف على العملية بنفسه، وسميت هذه العملية "سوزانا"، وكانت تهدف إلى خلط الأوراق، وإحداث بلبلة تشير إلى أن الأوضاع في مصر غير آمنة، وتخويف اليهود المصريين، ودفعهم إلى الهجرة إلى أرض فلسطين، إلا أن الاستخبارات المصرية اكتشفت الأمر قبل وقوعه، الأمر الذي عرّض إسرائيل لخرج شديد أمام حلفائهم الأميركيين والغربيين¹⁸⁰.

عملية "عمود النور": جرت هذه العملية في إطار حرب الاستنزاف، بحيث أرادت الاستخبارات الصهيونية معرفة التعليمات الواردة من القيادة المصرية في القاهرة، إلى وحدات الجيش الثالث في السويس، فقامت بتنفيذ عملية استخبارية معقدة، بواسطة إحدى مجموعات "الوحدة 8200"، التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية، أمان، بحيث قامت بسرقة عمود كهرباء، موجود في الطريق الواصلة بين القاهرة والسويس، وزرعت مكانه عمودًا مشابهًا، لكنه مليء بأجهزة التنصت والرصد السلكية واللاسلكية، إلا أن العملية مُنيت بفشل ذريع، بحيث إن الاستخبارات المصرية كانت تراقب العملية منذ لحظتها الأولى، واستولت على كل الأجهزة والمعدات.

نجح الموساد في اغتيال بعض الدبلوماسيين الذين يفترض أنهم يحظون بحماية أمنية من البلدان التي يقيمون فيها وكذلك المفكرين والأدباء والفنانين، ولكنه فشل في اغتيال معظم الأهداف

التي تتبع إجراءات أمنية صارمة أو لديهم حس أمنى عالٍ، وكذلك فشله في العديد من العمليات والتقديرات المعلوماتية الأخرى¹⁸¹.

مثل عام 1972 سلسلة جديدة من الفشل الاستخباري في مجال الاغتيالات حيث أرادت إسرائيل الانتقام لمقتل رياضيها الأحد عشر في ميونيخ، فقررت تصفية قادة مجموعة "أيلول الأسود" التي نفذت العملية، بحيث سعت لاغتيال القيادي في حركة فتح علي حسن سلامة، الذي كان موجودًا حينها في النرويج، إلا أن العملية سيلفيا رافاييل، التي أوكل إليها تنفيذ العملية، قامت بقتل شاب مغربي يُدعى أحمد بوشيخي، الذي كان يشبه المسؤول الأمني بحركة فتح علي حسن سلامة (1941-1979) المطلوب الأول للموساد وجولدا مائير شخصيًا، والذي ورد اسمه على رأس "لائحة أكس" للاغتيالات في ذلك الوقت، وكان يعمل نادلًا في أحد المطاعم، بدلًا من سلامة، بسبب فشلها في تحديد هويته بدقة، وتسرعها في التنفيذ، بحسب لجنة التحقيق التي شُكلت بعد العملية.

لم يعتبر هذا فشل بسيط وذلك لأن العملية برمتها فوضوية، رغم أنها تمت تحت إشراف ميداني لكل من رئيس جهاز الموساد آنذاك "تسيفي زامير" و"مايكل هراري" أحد أشهر الضباط الميدانيين للجهاز، وقد تمكنا الاثنان من الفرار بأعجوبة من مسرح العملية، بينما قبضت الشرطة النرويجية على 6 من عناصر فرقة كيدون، وتم سجنهم ثم أُطلق سراحهم لاحقًا، ومثلت هذه العملية فضيحة مدوية للموساد، وكانت سقطة هواة أعقبتها سقطات أخرى كثيرة تغلفها إسرائيل بالإنكار أو إسباغ هالات من البطولة على عمليات أخرى، أو من خلال نشر مؤلفات وأعمال سينمائية تسارعت وتيرة إنتاجها السنوات الأخيرة بهدف سيطرة الجهاز وترسيخ تفوقه¹⁸².

في عام 1991، تم اعتقال 4 من عملاء الموساد في أثناء محاولتهم زرع أجهزة تنصت وتجسس في السفارة الإيرانية في اليونان، بحيث تم تقديمهم إلى المحاكمة، ثم ترحيلهم إلى إسرائيل، بعد وساطة أمريكية.

في عام 1997، قام عملاء الموساد، بأوامر مباشرة من رئيس الوزراء حينذاك، بنيامين نتنياهو، بمحاولة اغتيال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس سابقًا، وأطلقت إسرائيل على العملية اسم "سايروس"، من خلال حقنه بمادة سامة في أثناء سيره في العاصمة الأردنية عمان، إلا أن السلطات الأردنية، بمساعدة من الحارس الشخصي لمشعل، نجحت في إلقاء القبض على اثنين من عناصر الموساد المتورطين في عملية الاغتيال، وتم إرغام نتنياهو بعد تدخل الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، بيل كلينتون، على تقديم المصل المضاد للسم المستخدم في العملية، وتم أيضًا إطلاق سراح

الشيخ أحمد ياسين، في مقابل إطلاق سراح العميلين الإسرائيليين، وكُشف العملية برمتها؛ مما تسبب في أزمة دبلوماسية بين إسرائيل والأردن¹⁸³.

وفي النرويج قامت إسرائيل بإرسال 15 عميلًا لاغتيال شخص واحد في قرية صغيرة هادئة، وترتب عليها تمكن الشرطة النرويجية من القبض بسهولة على معظم المنفذين، وقبض على عنصرين في منزل مسئول أمن السفارة الإسرائيلية بأوسلو، وأحدثت عملية الاغتيال الفاشلة أزمة مؤقتة في العلاقات بين النرويج وإسرائيل¹⁸⁴.

كما جسدت عملية اغتيال محمود المبحوح القيادي بحركة حماس عام 2010، في الإمارات، فضيحة أخرى للموساد في كيفية إدارتها، فقد تم تجنيد 30 عميلًا من أجل تصفية شخص واحد، وكانت تحركات المنفذين مكشوفة ومريبة، رغم نجاحهم في التنفيذ، تم كشف كامل أطوار العملية التي من المفترض أن تكون سرية ولا تترك أثرًا، كما أشارت العديد من التقارير إلى أن استخدام جوازات سفر مزورة لدول أوروبية، مثل أيرلندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، قاد إسرائيل إلى دفع ثمن باهظ، وأن المعلومات التي نُشرت، بشأن أسماء القتلة وصورهم، أظهرت بصورة واضحة مدى التراجع في أداء جهاز الموساد والذي يعتبر من أكثر الأجهزة تخصص في الاغتيال¹⁸⁵.

ارتكب جهاز الموساد خطأ كبير في كوالالمبور (ماليزيا) عام 2022 بشكل مشابه لعملية ليلهامر، حين استهدفت عملية استخباراتية خطف ناشط من حركة حماس، لكن عملاء الموساد فشلوا في تحديد هويته واختطفوا رفيقه الذي يجلس بجانبه في السيارة، بينما تدخل الأمن الماليزي لتحريره بسرعة وتمكن من تفكيك خلية من 11 عميلًا للموساد، وبعدها تم الكشف عن شبكة تجسس اخترقت حواسيب الجهاز المركزي للشرطة تحت غطاء خبيرين يعملان بشركة حواسيب باسم "آسيا سوفت ماليزيا" كانت تتولى تطوير نظم معلومات جهاز الشرطة¹⁸⁶.

في يناير 2023، قامت الاستخبارات الإيرانية بضبط شبكة من العملاء التابعين لجهاز الموساد وكانوا عبارة عن 6 خلايا وتم اعتقال 13 عميلًا ومصادرة المعدات والأدوات المستخدمة في التجسس وهذه ليست العملية الأولى التي يرصدها أجهزة الأمن الإيرانية، فهناك الكثير من العملاء الإسرائيليين الذي تم ضبطهم داخل إيران.

على الرغم من نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في بعض من العمليات التي قامت بها، فإن الإخفاقات التي وقعت فيها تعد خطيرة وفضيحة مدوية لها وذلك لعاملين؛ الأول: هو التقدم التقني التي تمتلكه هذه الأجهزة مقارنة بأجهزة لدول أخرى لا تمتلك هذه التكنولوجيا لذلك يعد الفشل

مضاعفًا. والعامل الآخر هو أن إسرائيل طيلة الوقت تصدر صورة للمجتمع الدولي ولمحيطها الإقليمي بأن لديها الجيش الذي لا يقهر وأن أجهزتها الأمنية لديها كافة الإمكانيات والأدوات التي تمكنها من التفوق على كل دول المنطقة، لذلك عندما يحدث فشل في عملية أو في تقدير موقف رغم كل ما سبق يعد فشلًا أكبر ومختلفًا عما يحدث لأجهزة أخرى. بالإضافة إلى أن أكثر حالات الفشل يكون ناتجًا عن سوء تحليل للمعلومات وسوء تقدير للموقف وعلى مر التاريخ القصير لإسرائيل نجد هناك أمثلة كثيرة للفشل الاستخباراتي كما تناولنا مسبقًا بالإضافة إلى حرب أكتوبر عام 1973 وطفوفان الأقصى 2023 وغيرها.

يرجع البعض أسباب فشل هذه الأجهزة إلى الآتي:

1. التنافس بين الأجهزة الأمنية من أكثر الأسباب التي تضر بالمنظومة المعلوماتية في الدول ومن الممكن أن تؤدي إلى الفشل، على الرغم من أن وجود تنافس بقدر معقول بين الأجهزة قد يفيد الدولة في التفوق وسرعه الحصول على المعلومة فإن هناك خطرًا رفيعًا بين النوعين من التنافس.
2. وجود روتين يومي داخل الأجهزة الإسرائيلية، والذي يعد من أكثر العوامل التي ساعدت على فشل المنظومة الأمنية، حيث تعد التقارير اليومية الروتينية أكثر أسباب فشل الجهة المعلوماتية، فقد ساعد هذا الروتين على تجاهل المعلومات العاجلة والمهمة.
3. من أكثر الأسباب المتوقعة لفشل الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية وفقًا للتحليلات التي تمت بعد عملية طفوفان الأقصى هي "وجود تحيز مسبق"، حيث يتم جمع المعلومات وتحليلها وفقًا للذهنية، بعبارة أخرى هناك تغافل عن المعلومات والتحليلات المختلفة عن الافتراضات الذهنية للقائمين على التحليل وتقييم المعلومات.
4. تسعى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى القيام بالمسح الأمني بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع والذي يتطلب العمل بشكل مستمر دون توقف وهو أمر يصعب تطبيقه على مجالات واسعة، ويصبح عبئًا ثقيلًا على كل الأجهزة الأمنية داخل إسرائيل.
5. السبب الأهم والأكثر تأثيرًا في فشل الأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية هو عدم قدرة العاملين في هذه الأجهزة على بلورة تقدير موقف سليم كونهم هم المختصين بتزويد القادة والمسؤولين بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات¹⁸⁷.
6. عدم التوافق في توزيع الأنشطة الاستخباراتية بين مجتمع الاستخبارات في إسرائيل فهناك تداخل بين بعض الأقسام في الأجهزة المختلفة مما قد يتسبب في الفشل الاستخباري.

7. هناك أيضًا بعض الأمور التي قد تسبب الفشل للعمل الاستخباري وهو عدم الثقة في كافة الأجهزة، والقلق من تبعات نقل المعلومات أو التعاون، وزيادة قوة الأجهزة الأخرى، والسباق في تقرب كافة الأجهزة من السياسيين وصناع القرار.

مجمل القول، رغم كل التطور والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الأجهزة الأمنية في إسرائيل، فإن العامل البشري يظل هو العنصر الأكثر أهمية في المنظومة الأمنية، وعلى وجهه التحديد في مجال تحليل المعلومات، فتستطيع الأجهزة الأمنية المتقدمة من جمع المعلومات، ولكن وسط هذا الكم الهائل منها يبقى العامل الحاسم هو فرز المعلومات الصحيحة وتبويبها وتحليلها في إطار سليم، وإنتاجها في صورة تقارير معلوماتية تساعد صانع القرار على اتخاذ القرارات الصحيحة وهو ما لم تتقنه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

فبالرغم من أن جميع الأجهزة الاستخباراتية على مستوى العالم يحدث لها إخفاقات في بعض من عملياتها أو في سوء تقديرها لموقف وغير ذلك، فإن تاريخ الأجهزة الإسرائيلية ممتلئ بالفشل منها ما هو معلن ومنها ما لا يزال طي الكتمان، فلم يكن الفشل في العمليات الكبرى التي أُعلن عنها فقط ولا في عدم القدرة على التنبؤ بالكثير من الأحداث والعمليات التي حدثت منذ نشأت هذه الأجهزة، بل وهناك الكثير من الفشل على مستوى العملاء والجواسيس، والفشل في عمليات الخطف والتصفيات وغيرها من الممارسات التي من المفترض أن إسرائيل تتميز بها عن غيرها من الأجهزة.

المحور الخامس

العلاقات المدنية - العسكرية في إسرائيل

احتدم الجدل النظري حول تصنيف العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل نتيجة للخصوصية والتفرد الذي تتسم به التفاعلات المدنية العسكرية غي ظل النشأة الاصطناعية للدولة والتصدعات الاجتماعية والسياسية وديمومة مصادر التهديد، ويمكن القول إن الحالة الإسرائيلية تقع في سياق أنماط متعددة باعتبارها حالة بينية حيث تجمع بين أبعاد نموذج الدولة الحامية Garrison State نتيجة للتهديدات الوجودية التي تحيط بالدولة وينطبق عليها أيضاً نموذج الأمة المحاربة Nation in Arms كنتاج لنشأتها وتركيبية المجتمع وفي ظل هذه التركيبة المعقدة والتداخل بين الدولة والمجتمع نشأت علاقات شراكة مدنية عسكرية وإن كان مركزها يتسم بعدم الاستقرار والتأرجح وفق للتغيرات السياسية والمجتمعية والتغير في طبيعة التهديدات.

انبرى عدد كبير من الباحثين في إيجاد توصيف لواقع العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل على ضوء الخصوصية التي تتسم بها الحالة الإسرائيلية على مستوى المحددات والتفاعلات لا سيما طبيعة نشأة الدولة ذاتها والتصدعات الاجتماعية والانقسامات السياسية وديمومة مصادر التهديد والصراع مع دول الجوار، ومن ثم اختلف الباحثون في توصيف الحالة الإسرائيلية حيث يميل بعض الباحثين لتبني نموذج "الدولة الحامية Garrison State" باعتبارها دولة في حالة صراع دائمة يحتل فيها الأمن القومي أهمية وجودية بما يترتب عليه تقييد الحريات المدنية وتراجع الديمقراطية، ومن ثم تصبح المؤسسة العسكرية مركز قوة في النظام السياسي¹⁸⁸.

في المقابل يؤكد فريق ثانٍ من الباحثين على تماهي المؤسسة العسكرية في المجتمع بحيث تصبح أداة تواجه التهديدات الخارجية وتخضع للمؤسسات المدنية المنتخبة، حيث يصف دان هورويتز وموشيه ليزاك الجيش الإسرائيلي بأنه "جيش المواطن" Citizen's Army وتمثيل للأمة المحاربة Nation in Arms نتيجة ديمومة التهديدات وعداء الجوار الإقليمي وسياسات التجنيد الإلزامي لجميع المواطنين؛ فإن الشعب يكتسب طابعاً عسكرياً بما يؤدي لتلاشي الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري أو على حد تعبير هورويتز "جيش ممددين جزئياً في مجتمع يتسم بطابع عسكري جزئياً"¹⁸⁹، وهو ما يؤكد إيجال يادين ثاني رئيس أركان بعد قيام الدولة 1949-1952 بقوله "إن المواطن الإسرائيلي هو جندي في إجازة لمدة أحد عشر شهراً"¹⁹⁰.

أما الفريق الثالث من الباحثين فيؤكد على وجود شراكة متكافئة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في عملية صنع السياسة العسكرية والدفاعية على الرغم مما تفرضه المقتضيات القانونية من سيطرة مدنية، ويمثل هذه الرؤية يورام بيرى الذي نوه في أكثر من دراسة إلى أن للمؤسسة العسكرية تأثيرًا كبيرًا في عملية صنع القرار من خلال ما تقدمه من معلومات وتوصيات حول الأوضاع الأمنية أما عملية اتخاذ القرار فتخص المدنيين وحدهم وبمجرد صدور القرارات تلتزم بتنفيذها المؤسسة العسكرية حتى لو لم تأت مطابقة لتصوراتها¹⁹¹.

واتفقت جميع الاتجاهات على أن هناك نزعتين أساسيتين تسيطران على وجدان المجتمع الإسرائيلي، هما: الهاجس الأمني وعقلية الحصار، بصورة قد لا تتناسب مع مستوى التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل من الدول المجاورة، لا سيما في ظل الحصار المحكم على الضفة الغربية وقطاع غزة وتفوقها على مستوى توازن القوى العسكري مع الدول العربية، فضلًا عن استئثارها بدعم الولايات المتحدة عسكريًا وهو ما يجعل الهاجس الأمني لدى المجتمع الإسرائيلي معضلة نفسية أكثر منها واقعية نابعة من مستوى التهديدات المحيطة بالدولة العبرية.

إن المجتمع الإسرائيلي متفرد في خصائصه ونشأته ولا تنطبق عليه بأي حال نظريات علم الاجتماع الغربية؛ لأن المجتمع الإسرائيلي يتفرد بأن غالبية مواطنيه من المهاجرين من مختلف دول العالم، ولا يجمعهم سوى الإيمان بالحلم الصهيوني، في حين يُعد السكان الأصليون من الفلسطينيين أقلية مهمشة. وعلى مستوى آخر، فإن الدولة الإسرائيلية أقيمت على أنقاض شعب آخر حاضر بقوة وما زال متواجدًا على حدود الدولة الإسرائيلية وداخلها، مما عزز من التناقضات داخل الدولة الإسرائيلية يضاف إلى ذلك التعددية المفرطة للمجتمع الإسرائيلي وافتقاده للتماسك والوحدة باستثناء في مواجهة التهديدات الخارجية التي تمس وجود الدولة¹⁹².

محددات العلاقات المدنية العسكرية الإسرائيلية:

يكشف استعراض التهديدات الأمنية التي تتعرض لها إسرائيل الافتراضات القائلة إن الدولة الإسرائيلية تعيش في حالة صراع وجودي دائم نتيجة وجودها في بيئة عدائية تتغير مصادر التهديدات في إطارها باستمرار، فبعد تحقق السلام مع دول الجوار لم تعد الحرب النظامية التقليدية التهديد الأبرز للأمن، وإنما الحروب غير المتماثلة asymmetric wars التي تواجه فيها القوات الإسرائيلية تنظيمات مسلحة تعتمد على تكتيكات غير تقليدية لاستنزاف قوة الجيش الإسرائيلي وتفكيك تماسك المجتمع الإسرائيلي من خلال الضغط على قضية الأمن التي تحظى بأولوية لديه.

تأثير التهديدات الداخلية يعزز من معضلة الأمن ويؤدي في الوقت ذاته لتقويض التماسك المجتمعي وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وقدرتها على التصدي للتهديدات بما يؤدي لتقييد قدرة تلك المؤسسات السياسية على حسم خياراتها فيما يتصل بالسياسة الأمنية، نتيجة ضآلة وزنها السياسي لدى الرأي العام وعدم استنادها لقاعدة مجتمعية متماسكة.

وإجمالاً تشكل هذه التهديدات محددات أساسية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لأن اتسامها بالاستمرارية يزيد من تضخيم معضلة الأمن في الإدراك الجمعي للمجتمع الإسرائيلي حيث يسود الاعتقاد بأن الدولة تعيش في صراع وجودي غير قابل للحل، سواء بالسلم أو بالحرب ونتيجة للهوامش الأمنية الضيقة للدولة والعمق الاستراتيجي الهش على مستوى الإقليم والموارد والسكان بما يجعل المجتمع يعتقد أنه لا خيار سوى منح المؤسسة العسكرية قدرًا من الاستقلال الذاتي لردع التهديدات الخارجية واستباقها.

تؤدي الخصائص الهيكلية للنظام السياسي الإسرائيلي لإضعاف دور المؤسسات المدنية في عملية صنع السياسة الدفاعية نتيجة لما يترتب على نظام التمثيل النسبي من انقسامات حزبية وتعددية داخل الكنيست تعززها التصدعات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي، بما يؤدي لتسارع معدلات تداول السلطة وتفكك الحكومات الائتلافية، وتكرار الانتخابات المبكرة في مقابل الثبات النسبي والاستقرار في تنظيم المؤسسة العسكرية التي يقوم تولي المناصب القيادية داخلها على نظام التعيين وفق الجدارة والاحتراف، بما يعزز من تأثير المؤسسة العسكرية ويجعلها محور دعم الرأي العام في مقابل تضائل الثقة العامة في المؤسسات المدنية.

وعلى ذات المستوى تعكس مختلف التغيرات السياسية في إسرائيل وجود أزمات هيكلية في النظام السياسي الإسرائيلي مرتبطة بالتصدع في بنية المجتمع والهويات الفرعية المتصارعة في ظل قيادة نخبة سياسية انتهازية تركز على مصالحها الشخصية وتهدف لإطالة أمد بقائها في السلطة السياسية، بما قلص من ثقة الرأي العام الإسرائيلي في الساسة بوجه عام وجعله يضع ثقته في مؤسسات بديلة وخاصة المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية؛ بما أدى لاختلال التوازن بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية لصالح الأخيرة وأتاح لها فرص التدخل السياسي والضغط على المؤسسات السياسية.

وبطبيعة الحال تؤثر هذه الانقسامات الهيكلية في العلاقات المدنية العسكرية من عدة زوايا؛ أهمها أنها تؤدي لإضعاف تأثير السياسيين نتيجة هذه السيولة والتفكك المجتمعي في مقابل التماسك النسبي للمؤسسة العسكرية ووضوح سلسلة الأوامر والقيادة حيث تؤثر هذه الانقسامات على تماسك الأحزاب المختلفة، وتؤدي لانقسامها وضعف التحالفات فيما بينها وعلى مستوى آخر يؤدي اعتماد النخبة السياسية على المؤسسة العسكرية لتحقيق قدر من التجانس الاجتماعي بين الشباب باعتبارها بوتقة لصهر الانقسامات إلى تصاعد النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية وتقديس المواطنين لها باعتبارها النواة الصلبة للدولة الصهيونية.

تطور أنماط العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل:

شهدت العلاقات المدنية العسكرية تغيرات هيكلية منذ نشأة الدولة نتيجة لتحولات البيئة المحيطة بإسرائيل وطبيعة المواجهات العسكرية التي خاضتها الدولة والمراجعات القانونية والتنظيمية لطبيعة التفاعلات بين الأطراف الرئيسية للعلاقات المدنية العسكرية، ومن ثم اكتسب استعراض التطور التاريخي لتلك التفاعلات أهمية بحيث يحدد النمط السائد للتفاعلات خلال كل فترة، وستحاول الدراسة تتبع التغير في نمط المواجهات العسكرية التي خاضتها إسرائيل وأثرها على التفاعلات بين الأطراف الرئيسية.

ويمكن القول ابتداءً إن العلاقة بين التحولات في أنماط التفاعلات بين المؤسسات المدنية والعسكرية والتغير في السياسة الدفاعية لا يمكن اعتبارها ذات طابع خطي في اتجاه واحد وإنما هي علاقة ذات طابع دائري تتضمن تأثيراً متبادلاً بين طرفيها، فالتحولات في العلاقات المدنية العسكرية تؤدي في أحد أبعادها إلى تغيرات متفاوتة في السياسة الدفاعية والتغير في الأخيرة يؤثر بقوة على اتجاه التفاعلات العلاقات المدنية العسكرية وقضاياها الأساسية.

العلاقات المدنية العسكرية خلال مرحلة النشأة:

تكشف خبرة نشأة الجيش الإسرائيلي عن تفرد واضح نتيجة لتكونه من اندماج التنظيمات اليهودية المسلحة التي رافقت المهاجرين الإسرائيليين، وتولت مهمة حماية المستوطنات الإسرائيلية حيث تشكلت منظمة هاشومير في عام 1907 وتحولت إلى منظمة الهاجاناه التي كانت تتبع اتحاد العمال وكونت لاحقاً حزب الماباي (حزب العمل)، ونتيجة الانشقاقات في صفوف الهاجاناه تكونت تنظيمات مسلحة أكثر تطرفاً في تصورهما للعلاقة مع الفلسطينيين والانتداب البريطاني، مثل: اشتيرن التي تشكلت عام 1931 وحركة ايتسل التي تشكلت عام 1944 إلا أن الهاجاناه ظلت المنظمة العسكرية الرئيسية المعترف بها للمستوطنين الصهيونيين بحيث تحولت بعد إعلان الدولة عام 1948 إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي"¹⁹³.

ولتحقيق الاتساق المؤسسي وتوحيد هيئة الدفاع عن الدولة لإخضاعها لسلطة الدولة تم إجبار كافة التنظيمات المسلحة على الانضمام لصفوف "جيش الدفاع" أو تفكيك بنيتها، وفي هذا الصدد تتناقل مختلف المصادر عبارات بن جوريون حول ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية "القوات المسلحة عرضة لأن تهدد الأمن الداخلي والخارجي إذا لم توضع في إطار صارم ومنظم وما لم تكن خاضعة لسلطة الدولة المدنية وما لم يخضع سلوك ونمط حياة كل جندي للقواعد القانونية المنظمة لدور الجيش"، ولذلك تم حل التنظيم اليميني المسلح لهي Lehi (مقاتلي الحرية من أجل إسرائيل) وإيتزل Etzel (المنظمة العسكرية القومية) والبالماخ (وحدات الهجوم)¹⁹⁴.

وشهدت عملية تأسيس هيئة الدفاع مواجهات دامية كتلك التي حدثت بين الهاجاناه وإيتزل بزعامة مناحم بيجن في يونيو 1948 حينما استقدمت إيتزل سفينة حربية تسمى "التينا" تحمل متطوعين وعتاد وطلبت من الحكومة بزعامة بن جوريون تقاسم السلاح مع جيش الدفاع، وهو ما رفضه بن جوريون واعتبره تعدياً على سيادة الدولة الناشئة وأصدر أمراً بمصادرة محتويات السفينة وباستخدام القوة ضد إيتزل وتفكيك هياكلها واعتقال أعضاء جناحها السياسي "حركة حيروت"¹⁹⁵.

البعد الثاني لتنظيم بن جوريون للمنظمة العسكرية تمثل في إخضاعها للرقابة المدنية الكاملة لتحقيق الاحتراف العسكري، وحول دور الجيش في عملية صنع السياسة يؤكد بن جوريون أن "الجيش لا يحدد سياسة أو نظاماً أو قوانين أو نظام عمل حكومة إسرائيل والجيش لا يحدد بمبادرة فردية بنيته ولا نظامه الداخلي ولا أنماط عمله ولا يقرر بالطبع شئون الحرب والسلام، الجيش هو ذراع الدفاع عن دولة إسرائيل وتشكيل هيئته تقع ضمن صميم اختصاصات السلطات المدنية المنتخبة: الحكومة والبرلمان والناخبون، والجيش ككل خاضع للحكومة" بما يعني إقرار السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ نشأتها¹⁹⁶.

ولتحقيق السيطرة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية تم منح وزارة الدفاع سلطة إدارة المؤسسة العسكرية، بحيث تخضع إليها رئاسة الأركان في كافة الشئون الاستراتيجية والميدانية والمالية حيث تتولى ترشيح شخص رئيس الأركان وتحدد مستوى الإنفاق العسكري، وتقوم بالإشراف على الإنتاج العسكري والتعاقد على شراء الأسلحة والمعدات وعمليات البحوث والتطوير والتخطيط الاستراتيجي، ولم يكن تصور بن جوريون لدور رئاسة الأركان يتجاوز القيام بتنفيذ تعليمات الحكومة¹⁹⁷، إلا أن التداخل بين السياسي العسكري بدا واضحاً أيضاً منذ النشأة من خلال عدة آليات أهمها ما يلي:

أ) سيطرة بن جوريون على رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع في آن واحد ليحكم قبضته على المؤسسة العسكرية.

ب) تعيين القيادات العسكرية من الموالين لحزب الماباي الذي يرأسه بن جوريون.

ج) اختيار القيادات العسكرية المتقاعدة في مناصب قيادية في حزب الماباي

د) إنشاء دائرة رجال الخدمة في حزب الماباي بهدف استقطاب القيادات العسكرية المتميزة لعضوية الحزب والترويج لحزب في صفوف قوات الجيش.

هـ) تشكيل نخبة محدودة من العسكريين والمدنيين عهد إليهم صياغة السياسات الأمنية في سرية تامة بعيداً عن الكنيست ومجلس الوزراء، وهي الإلية التي تم إتباعها في اتخاذ قرار المشاركة في حرب عام 1956 وقرار بناء مفاعل ديمونة¹⁹⁸.

بمعني أن بن جوريون ضمن سيطرة كاملة على المؤسسة العسكرية منذ نشأتها إلى أن بدأ الانفصال بين منصبي وزير الدفاع ورئيس الوزراء، وعلى الرغم من تلك السيطرة فإن تجاوز المؤسسة العسكرية لاختصاصاتها قد تكرر خلال تولي بن جوريون لرئاسة الوزراء، حيث احتل الجيش الإسرائيلي بقيادة يجال ألون منطقة إيلات في عام 1948 دون تعليمات من مجلس الوزراء تحت مسمى مراعاة الاعتبارات الميدانية.

وفي السياق ذاته زادت صلاحيات منصب رئيس الأركان بعدما كان دوره مجرد منفذ لسياسات وزير وبدأت الخلافات بين طرفي العلاقات المدنية العسكرية والتي بدأت بالخلافات بين موشيه ديان كرئيس للأركان بداية من عام 1953 ورئيس الوزراء موشيه شاريت ووزير الدفاع بنحاس لافون، والتي انتهت بقيام المخابرات العسكرية الإسرائيلية بعمليات تخريبية ضد أهداف مدنية في مصر بدون علم وزير الدفاع ورئيس الوزراء فيما اصطلح على تسميته بفضيحة "لافون"، حيث أوضحت تلك العمليات التخريبية أن للقيادات العسكرية تفضيلات مختلفة عن نظيرتها السياسية وأن مساعي التهدئة والتفاوض مع الدول العربية التي توسطت فيها الولايات المتحدة لاسيما مصر لم تمكن مقبولة بين صفوف العسكريين وهو ما دفعهم لاستباق أي تقدم في هذا المسار من خلال عمليات تخريبية ضد الأهداف الأمريكية في مصر وسوريا والأردن بهدف إيصال رسالة للمستوي السياسي والولايات المتحدة برفض تلك المساعي

199

واتسمت مرحلة النشأة عقب انتهاء فترة قيادة بن جوريون باستقلالية دور الجيش الإسرائيلي في إدارة العمليات العسكرية دونما اعتبار للحدود التي تضعها القيادة السياسية لسعيه لتحقيق الانتصار

الميداني المطلق دون النظر للمواثبات السياسية، ففي حرب 1967 خالف الجيش تعليمات مجلس الوزراء بعدم الوصول لقناة السويس والتوقف علي بعد 40 كم، وفي العملية العسكرية ضد جنوب لبنان التي سميت بعملية "نهر الليطاني" عام 1978 وصل الجيش الإسرائيلي إلي نهر الليطاني واحتل جنوب لبنان بالمخالفة لما تم إقراره في مجلس الوزراء بشن عملية عسكرية محدودة ضد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، بينما وصلت العملية العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي قادها أريئيل شارون عام 1982 إلي محاصرة بيروت واحتلال نصف لبنان وقطع الطريق بين بيروت ودمشق في عملية عسكرية دون موافقة مجلس الوزراء سوي علي إبعاد الفصائل الفلسطينية مسافة لا تتجاوز 40 كم داخل الحدود اللبنانية²⁰⁰.

ومن ثَمَّ أصبحت الخلافات بين القيادات المدنية والعسكرية ظاهرة ثابتة في تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، لا سيما قبيل بدء أو إنهاء العمليات العسكرية مثل الخلافات المحترمة بين رئيس الأركان حاييم بارليف ورئيس الوزراء ليفي أشكول قبيل حرب عام 1967 حول قرار أشكول في 28 مايو بالانتظار لفترة قبل تطبيق مخطط الحرب وحدود توغل القوات الإسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية والخلاف بين ديفيد إلعازر ووزير الدفاع موشيه ديان ورئيسة الوزراء جولدا مائير حول توجيه ضربة استباقية للقوات المصرية والسورية قبيل حرب عام 1973 والخلافات بين وزير الدفاع أريئيل شارون ورئيس الوزراء مناحم بيجن حول حدود العملية العسكرية في لبنان عام 1982 التي تمت بدون تفويض من مجلس الوزراء وأثناء تواجد بيجن في الولايات المتحدة²⁰¹.

ونتيجة عدم وجود قواعد قانونية واضحة ظلت الخلافات بين هذا "الثالوث السياسي العسكري" محورًا مهمًا في عملية صنع السياسات الأمنية. وكان تأثير شخصية وزير الدفاع أساسي في تحديد سلطاته تجاه رئيس الأركان، وبالتالي تصاعد نفوذ وزير الدفاع كمحدد للعلاقة إبان فترة تولي موشيه ديان لوزارة الدفاع بين عامي 1967 و1974 وكذلك الحال إبان تولي عيزرا وايزمان 1980-1977 وأريئيل شارون 1981-1983 لهذا المنصب، ولكن تظل علاقات الأطراف القيادية في المؤسسات المدنية والعسكرية موضع جدل دائم نتيجة غياب الوضوح في العلاقات بين الأطراف المختلفة، وهو ما دفع لجنة اجراءات للتحقيق في نتائج حرب أكتوبر 1973 للتأكيد على ضرورة وضع ضوابط لعلاقة القيادات المدنية والعسكرية تؤكد على السيطرة المدنية على الشؤون الدفاعية، كما سبق²⁰².

الاندماج المدني - العسكري في إسرائيل:

يكشف تتبع تطور العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل عن أنها لم تسر على وتيرة واحدة، وإن بدت الخلافات بين شاغلي السلطة السياسية والعسكريين السمة الغالبة للعلاقات، لكن الخلافات لم تتطور في أي حالة إلى درجة الصدام بين الطرفين أو حدوث انقلاب عسكري نتيجة لعلاقات التداخل والشراكة المدنية العسكرية سالفة الذكر.

وعلى مستوى التوازنات في العلاقات المدنية العسكرية فإن العلاقات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان كانت إلى حد بعيد محوراً لضبط التفاعلات المدنية العسكرية من منظور السلطة وإن كان منصب وزير الدفاع الحلقة الأضعف نتيجة للعلاقات المباشرة بين رئيس الوزراء والمؤسسة العسكرية والدور المركزي لرئيس الأركان ودوره المباشر في توجيه المؤسسة العسكرية، وتتصاعد وتيرة الخلافات بين القيادات السياسية والعسكرية خلال المواجهات العسكرية لاسيما في مراحل بدء أو إنهاء العمليات العسكرية نتيجة للتضارب بين الموائمات السياسية والمعايير الميدانية لإدارة المواجهات العسكرية وأزمات الثقة بين الطرفين التي تنشأ عن المراجعات القضائية والسياسية في حال الإخفاق في تحقيق الأهداف العسكرية. ترتبط تعقيدات العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل بالقواعد القانونية والتنظيمية التي تحدد دور المؤسسة العسكرية لاسيما الازدواجية التنظيمية بين سلطات رئيس الأركان ووزير الدفاع وتضارب الاختصاصات والخلافات حول حدود صلاحيات كل من وزير الدفاع بما يؤثر على فعالية السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

إن آليات السيطرة المدنية المتعددة في إسرائيل السياسية والتشريعية والقضائية قد تفتقد للفاعلية الشائعة في الدول الغربية نتيجة لعدة عوامل أهمها الطموحات السياسية للقيادات العسكرية وتوليفهم لمناصب سياسية قيادية تنفيذية وتشريعية واحتكار المؤسسة العسكرية لجانب كبير من أدوات التخطيط والتنفيذ ومصادر المعلومات الرئيسية وتمكنهم من التواصل المباشر مع الرأي العام للضغط على القيادات السياسية وغياب إطار دستوري وقانوني واضح لتقاسم المهام بما يجعل التوافقات المنطق الرئيسي في إدارة العلاقات المدنية العسكرية.

ويتمثل العامل الأهم في تصاعد التأثير السياسي للعسكريين في تصاعد الاندماج المدني العسكري لاسيما مع تصاعد تولي القيادات العسكرية من المتقاعدين للمناصب السياسية التنفيذية والتشريعية واختراقهم للعمل الحزبي وتصاعد الدور المجتمعي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية، ويختلف الباحثون حول أثر تصاعد تغلغل العسكريين في النظام السياسي والعمل الحزبي فبينما يراه البعض

تعزيزاً للسيطرة المدنية على العسكريين يراه آخرون إضعافاً للهياكل الحزبية وشخصنة للسياسة وتدعيماً للنهج البراجماتي الذي أدى لتلاشي الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب.

وبالإضافة إلى تصاعد التأثير السياسي غير المباشر للعسكريين، تمتلك المؤسسة العسكرية آليات للتأثير المباشر أهمها مشاركة القيادات في اجتماعات مجلس الوزراء والسيطرة على تدفق المعلومات العسكرية والأمنية والمشاركة في التفاوض والأنشطة الدبلوماسية والسيطرة على الأبعاد الميدانية للسياسة الدفاعية والقدرة على التأثير على الرأي العام بصورة مباشرة إلا أن السيطرة المدنية تظل المبدأ السائد الذي لا يمكن تجاوزه من جانب العسكريين حتى وإن امتلكوا مصادر متعددة للنفوذ السياسي.

لقد شهد النظام السياسي الإسرائيلي تصاعداً في مستوى الاندماج المدني العسكري لا سيما مع اختراق القيادات العسكرية للمجال السياسي وتصادم مشاركتهم في مجلس الوزراء والكنيست والأحزاب المختلفة بما ترتب عليه عسكرة واضحة للنظام السياسي الإسرائيلي وهو ما توازي مع تصاعد الطابع العسكري للمجتمع والاقتصاد الإسرائيليين على أثر توسع دور المؤسسة العسكرية في إطارهما واختلال التوازن المجتمعي لصالحها.

ختاماً، لا يتفق الباحثون حول أثر العسكرة المتصاعدة للنظام السياسي الإسرائيلي بينما يرى فريق من الباحثين أنها تعيد التوازن للعلاقات المدنية العسكرية لأنها تمد الأحزاب والمؤسسات المدنية بخبراء عسكريين بما يعزز قدرتهم على الرقابة المدنية والسيطرة على المؤسسة العسكرية وفي المقابل يؤكد باحثون آخرون أمثال يوري بن إيعازر على أن تغلغل العسكريين في الشؤون السياسية يؤدي لإضعاف الهياكل الحزبية وشخصنة السياسة وتلاشي الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب نتيجة لبرجماتية النهج السياسي للعسكريين فضلاً عن الاتجاه المتصاعد نحو اليمين السياسي.

وفيما يتعلق بوسائل التأثير السياسي المباشر التي تمتلكها المؤسسة العسكرية للالتفاف حول الرقابة المدنية فتتمثل في المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء واحتكار تدفق المعلومات الأمنية والسيطرة على الأجهزة الاستخباراتية ومؤسسات التخطيط الاستراتيجي والتقييم والمشاركة في التفاوض والقيام بأنشطة دبلوماسية فضلاً عن التأثير في الرأي العام للضغط على المسؤولين السياسيين وتوسيع نطاق العمليات العسكرية دون تصريح من المستوى السياسي لأغراض ميدانية أو سياسية إلا أن كافة هذه الوسائل -وعلى الرغم من الزخم الذي تضيفه على تأثير المؤسسة العسكرية- لا تمنع المؤسسة السياسية من اتخاذ قرارات لا تحظى بقبول المؤسسة العسكرية وإجبارها على تنفيذها.

1. مع ملاحظة أن الحدود البرية كانت ممتدة بطول 950 كيلو متر قبل يونيو 1967.
2. www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html
3. للمزيد من التفصيل حول الموقع الجغرافي، انظر: جميل عائد الجبوري، الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977. ص ص 66-72.
4. عبده مباشر، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: الإستراتيجية، البناء، الإطار الفكري، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977. ص 74.
5. Yigal Allon, The Making of Israel's Army, London: Vallentine Mitchell, 1970. Pp 49-51.
6. عبده مباشر، مرجع سابق، ص ص 74-76.
- A Report about Defensible Borders in The Jewish Institute for National Security Affairs:
www.jinsa.org/articles/view.html?documentid=496
7. أريئيل ليفيتا، النظرية العسكرية الإسرائيلية- دفاع وهجوم، ترجمة: دار الجليل، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط1، 1990 ص ص 56-61.
8. www.moqatel.com/openshare/Behoth/AmanIsrael/sec04.doc_cvt.html
9. جميل عائد الجبوري، الحرب الوقائية في إستراتيجية إسرائيل العسكرية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص ص 75-83.
10. Uri Avenry, Israel without Zionists: A Place for Peace in The Middle East, New York: McMillan, 1968. p. 22.
11. Yaakov Amidror, "Israel's Strategy after the Iraq War", Jerusalem Center for Public Affairs, Vol. 2, No. 24 April 16, 2003.
12. Michael I. Handel, "The Development of the Israel Political- Military Doctrine", in: Anthony C. Rogerson and others (eds.), Iran: Dilemmas of Dual Containment, Boulder, Colorado: West view Press, 1997. pp 279-282.
13. عبده مباشر، مرجع سابق، ص ص 76-79 & جميل عائد الجبوري، مرجع سابق، ص ص 116-112.
14. Ailon, Yigal, "Israel: The Case for Defensible Borders", Foreign Affairs, No.55, October 1976. pp 32-41.
15. أكرم عطا الله، "أزمة الديموغرافيا: إسرائيل أمام التحدي الاستراتيجي الأكبر"، مجلة رؤية، د. ت. في:
- www.sis.gov.ps/arabic/roya/9/page2.html
16. ----، "الديموغرافيا الفلسطينية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد (45)، يوليو 2003.
17. مختارات إسرائيلية، مارس 2003، نقلا عن صحيفة يديعوت احرنوت في 12 فبراير 2003. ص 34.
18. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (7)، صيف 1991. ص ص 221-223.
19. الديموغرافيا الفلسطينية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، مرجع سابق.
20. معين حداد، أرض لا تهدأ: الرهانات الجيوبوليتيكية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2002. ص 26.
21. الديموغرافيا الفلسطينية في حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، <https://2u.pw/EUOsJ8ta>
22. Michael I. Handel, Op.Cit, p 282. And:
Yaakov Amidror, "Israel's Strategy after the Iraq War", Jerusalem Issue Brief, Vol.2, No.24, April 16, 2003.
23. مجموعة من المشاركين، وثائق مؤتمر هرتزليا الخامس: ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل 13-16 كانون الأول 2004، ترجمة: باحث للدراسات، بيروت: باحث للدراسات والنشر، ط1، 2005. ص 128.

24. مجموعة من المشاركين، وثائق مؤتمر هرتزليا السادس: ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل، بيروت: باحث للدراسات والنشر، 2006، ص 306.
25. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel
26. أنور بدر، "الآخر في النص التوراتي"، مجلة رؤية، أكتوبر 2007. في: www.sis.gov.ps
27. ياسين سويد، العقيدة العسكرية الإسرائيلية، <https://2u.pw/qLqkEKp5>.
28. يرد في سفر التكوين، الإصحاح 15 والإصحاح 35 ما يلي: "... لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات: القينيين والقنزيين والقدمونيين والحثيين والفرزيين والرفائيين والأموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين..." و "...الأرض التي أعطيت إبراهيم واسحق، لك أعطي، ولنسلك بعد أعطي الأرض..."
29. محمد جلال إدريس، فلسفة الحرب في الفكر الديني الإسرائيلي، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد (18)، 2001، ص 18.
30. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 14.
31. يقصد به: مقطع فقراء عادة من مدينة يسكنها أساسا شخص من نفس العرق أو الدين أو الخلفية الاجتماعية، غالبا ما سبب التمييز. أو أنه: شيء يشبه التقييد أو العزلة "جيتو" المدينة. www.thefreedictionary.com/ghetto
32. تم الاستعانة في هذا الخصوص بالمراجع التالية:
- عبد الوهاب المسيري، التجانس اليهودي والشخصية اليهودية، القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، العدد (647)، نوفمبر 2004، ص 143-145.
- محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية (دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام)، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد (2)، 1998، ص 109.
33. محمد خليفة حسن، البعد الديني للصراع العربي- الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد (8)، 1999، ص 7.
34. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 29.
35. التوراة، سفر التثنية 10:2، 16:2.
36. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 52. وأيضا: محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 45.
37. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 54.
38. سفر التثنية، الإصحاح 20، الآية 4.
39. التوراة، سفر زكريا، 2: 12 & سفر التثنية، 11، 12.
40. هيثم الكيلاني، الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية- الإسرائيلية 1948-1988، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 27.
41. خليل حسونة، "اليهودية الصهيونية والصهيونية اليهودية: التوافق والتمايز بين الواقع والمستجدات"، مجلة رؤية، الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، في: www.sis.gov.ps/arabic/roya/18.html
42. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 24.
43. التوراة، العهد القديم، سفر يوشع، 1:1.
44. المصدر السابق، 3:1، 5، 6.
45. عبد الوهاب المسيري، التجانس اليهودي والشخصية اليهودية، مرجع سابق، ص 163. وأيضا: هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 27.
46. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 16، 17.
47. عبده مباشر، مرجع سابق، ص 17.

48. محمد خليفة حسن، البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي، ص 25-21.
49. المصدر السابق، ص 39-42.
50. العهد القديم، سفر التثنية، الاصحاح 14.
51. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 23.
52. محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 26. انظر: العهد القديم، سفر العدد، الإصحاح الأول.
53. العهد القديم، سفر القضاة، الاصحاح السابع.
54. فريد في العهد القديم، سفر التثنية: "...الرجل الذي يبني بيتًا جديدًا ولم يدشنه فليذهب وليرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيدشنه رجل آخر... الرجل الذي غرس كرماً ولم يبتكره ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيبتكره رجل آخر... الرجل الذي خطب = امرأة ولم يأخذها، ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يموت في الحرب فيأخذها رجل آخر... الرجل الخائف والضعيف القلب، ليذهب ويرجع إلى بيته لئلا يذوب قلوب أخوته مثل قلبه..".
55. العهد القديم، سفر التثنية، الاصحاح 23.
56. محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 130.
57. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 27.
58. لمزيد من التفصيل، انظر: محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 207-130.
59. علي رءوف سيد مرسي، "أثر المؤسسات الاجتماعية والدينية في تربية الفرد في الكيان الصهيوني"، مجلة المستقبل، يوليو 1968، ص 106، 107.
60. -----، "مكاسب إسرائيل من الترويج لمفهوم "الحرب الدينية" خلال عملية "طوفان الأقصى"، <https://2u.pw/mJj7464d>
61. وسيتم تناول الاقتصاد الإسرائيلي تفصيلاً في الفصل السادس من هذا الكتاب.
62. حول علاقة الاقتصاد الإسرائيلي بالدفاع الإسرائيلي، انظر:
- Baruch Nevo and Yael Shur Shamueli, "The Israel Defence Forces and The National Economy of Israel", in: Uri Dromi (ed.), The Army and Society Forum, Tel Aviv: The Israel Democracy Institute, 2005. Pp 39-44.
63. Michael I. Handel, Op.Cit, p 283.
64. بيانات دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية. www.cbs.gov.il
65. 112) Dan Horowitz, Moshe Lissak, "Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel", (New York: State University of New York, SUNY Press, 1989), pp. 196-198
66. عيسى قراقع، بعد 62 عاما على النكبة الفلسطينية: إسرائيل لم تهزم هتلر، حق العودة: العدد 38، يناير 2010، موقع المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
- <http://www.badii.org/en/haq-alawda/item/1421-haq38-art03>
67. ستيوارت كوهين، "النظرية الأمنية الاسرائيلية"، ترجمة: زهير عكاشة، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، ديسمبر 2001، http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_13.htm
68. عدنان أبو عامر، "عرض كتاب: جيش له دولة لجبريئيل شيفر"، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2 سبتمبر 2009، تاريخ الدخول: 22 نوفمبر 2010 <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=138&a=97964>
69. أحمد خليل، "إسرائيل بين أزمة الهوية وأزمة الوجود"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 30 سبتمبر 2003، تاريخ الدخول، 23 نوفمبر 2010 <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/internal/azmah.htm>
70. عبد الوهاب المسيري، "المجتمع الإسرائيلي وتداعيات العسكرة"، موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية، 1 مارس 2008، تاريخ الدخول 23 نوفمبر 2010 <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=34912>
71. عبد الوهاب المسيري، "نظرية الأمن الصهيونية"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، د.ت.
- <http://www.palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/kamos/derasat/derasat4.htm>

72. عيسى قراقع، بعد 62 عاما على النكبة الفلسطينية: اسرائيل لم تهزم هتلر، المرجع السابق
<http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/1421-haq38-art03>
73. المركز الفلسطيني للإعلام، "الاستيطان الصهيوني ونظرية "أرض بلا شعب" العنصرية"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، د.ت.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/al_fakar/fakr3.htm
74. يوري رام، "من دولة قوية إلى دولة من دون أمة: صراعات الأمة والتاريخ والهوية في إسرائيل اليهودية"، في إفرايم نيمني (محرر)، "تحديات ما بعد الصهيونية"، ترجمة: أحمد ثابت، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 49-50
75. نبيل السهلي، يهودية الدولة أم يهود لدولة إسرائيل؟، موقع الجزيرة المعرفة، 18 ديسمبر 2007
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53FFEB85-C1D0-48F2-B874-4144EF1CBEB0.htm>
76. إبراهيم غالي، "يهودية إسرائيل: المسار والأهداف والتحديات"، في مركز الحضارة للدراسات السياسية (محرر)، "حولية أمتي في العالم: غرة بين الحصار والعدوان: قراءة في الدلالات الحضارية"، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2010) ص 553 - 555
77. Arad, Uzi and others, The Balance of Israel's National Security: The New Strategic Landscape (Trends, Challenges and Responses), Herzliya Conferences, Tel Aviv: Institute of Policy and Strategy, 2002. in:
www.herzliyaconference.org/eng/_uploads/142002conclusions-pdf_p178
78. تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأدبيات التي تضيف عدد من هذه الأسس، مثل: الحرب الخاطفة، وتقليل الخسائر البشرية، الدفاع الإقليمي، الحدود الآمنة. ولكن الدراسة اعتمدت في اختيار عدد من الأسس الثابتة في الممارسات الإسرائيلية.
79. Dan Meridor, "The Israeli Concept of National Security" in: Elran, Meir and others (eds.), The Making of National Security Policy: Security Challenges of the 21st Century, Conference Proceedings, Memorandum, No.110, November 2011, Tel Aviv: INSS Press, 2011. Pp8-23. in: www.inss.org
80. Amos Perlmutter, "The Military and Politics in Israel", in Anthony C. Rogerson and others (eds.), Op.Cit, P 89.
81. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، 1969. ص 142-145. وأيضا:
 Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Posen, Israel's Strategic Doctrine, Sant Monica: RAND Press, 1981. P 84.
82. موسى ديان، قصة حياتي: قيام دولة إسرائيل وحروبها ضد العرب، ترجمة ودراسة: طارق نصر الدين حسين، الجيزة: مكتبة النافذة، ط1، 2010. ص 323. وأيضا: في هذا المعنى يقول الجنرال ديفيد يعازر في حديثه عن حرب أكتوبر: "على الرغم من أن حرب أكتوبر أثبتت مجدداً أن الدفاع شكل قوي من أشكال المعركة، إذ يمكن لقوات متواضعة المستوى إذا أحسن وضعها في أماكن مختارة أن توقف هجومات أكثر منها تفوقاً، غير أن الدرس لا يغير الحقيقة الثابتة من أن الحرب لا يمكن كسبها بالدفاع، وأنه لا بديل عن الالتزام بالهجوم إذا أردنا النصر وبأسرع ما يمكن". Allon, Op.Cit, P78.
83. محمد فيصل عبد المنعم و إبراهيم كروان، التوسع الإسرائيلي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، د.ت. ص 37-22.
84. هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 29.
85. Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Op.Cit, P 75.
86. أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000، القاهرة: دار سينا للنشر، ط1، 1993. ص 21.
87. الجيش الإسرائيلي، استراتيجية الجيش الإسرائيلي، ترجمة: عدنان أبو عامر، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات مركز الزيتونة رقم (79)، سبتمبر 2015.
88. أرائيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 62.
89. Uri Avenry, Op.Cit, p46.
90. هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص 76.
91. نص معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل.

92., "مركزات الإستراتيجية الإسرائيلية"، مجلة الدفاع، 1 مايو 2001. في: www.al-difaa.com/detail.asp?InNewsItemID
93. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 63.
94. محمد فاروق الهيتمي، "تخطيط سياسة إسرائيل العسكرية"، السياسة الدولية، العدد (13)، يوليو 1968. ص 117-116.
95. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 65.
96. www.moqatel.com/openshare/Behoth/AmanIsrael/sec04.doc_cvt.html
97. لمزيد من التفصيل حول هذه الأساليب، انظر:
- محمد جلاء إدريس، مرجع سابق، ص 104-97.
 - محمد خليفة حسن، مرجع سابق، ص 37-23.
 - هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالية، 1969. ص 62-45.
- www.moqatel.com/openshare/Behoth/AmanIsrael/sec04.doc_cvt.html
- Boniface, Pascal. Et Autres, L'annee Strategique 1991 , Les Equilibre Militaries, 1991 - 1991, p 406. translated by: Google translate. www.google.co.uk/
- Yoav Ben-Horin and Posen Barry, Op.Cit, P 135.
98. دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية في الفترة 1973 2010-، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.
99. أريئيل ليفيتا، مرجع سابق، ص 66.
100. وحيد عبد المجيد، "الأمن الإسرائيلي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، سلسلة دراسات في الأمن والإستراتيجية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد (1)، العدد (3)، أبريل 1993. ص 21.
101. هيثم الكيلاني، المذهب العسكري الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 415-413. & جميل عائد الجبوري، مرجع سابق، ص 106. وأيضا: p 121-124, Op.Cit, Yigal Allon.
102. المسمى الرسمي للجيش الإسرائيلي هو "جيش الدفاع الإسرائيلي" وهو أحد أبعاد النهج الإسرائيلي في شرعنة استخدام القوة وإضفاء مسمى أخلاقي علي السياسات العدوانية تجاه دول الجوار.
103. 103) Ze'ev Drory, "The Israel Defense Force and the foundation of Israel", Op. Cit., pp.25-28
104. المرجع السابق، ص 84
105. 105) Menachem Finkelstein, Yifat Tomer , The Israeli military legal system - overview of the current situation and a glimpse into the future", (Air Force Law Review: Winter, 2002), (Washington: National Institute of Military Justice , 2004) , pp.144-147
106. يهودا بن مائير، "العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل"، ترجمة: مصطفى الرز، مرجع سابق، ص 83-84
107. "Basic Law: The Military , March 1976", Knesset Website http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic11_eng.htm
108. عامي أيالون، "مكافحة الإرهاب: الحاجة لنموذج جديد للعلاقات بين الجيش والدولة"، ترجمة أشرف الشراوي، (مختارات إسرائيلية: العدد 144، ديسمبر 2006) ص 33-30
109. يهودا بن مائير، "العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل"، ترجمة: مصطفى الرز، مرجع سابق، ص 88
110. Amir Bar-Or, "Political-military Relations in Israel, 1996-2003", (Israel Affairs: Vol. 12, no. 3 , 2006) , p.375
111. Yoram Peri, "Political-Military Partnership in Israel", (International Political Science Review: Vol.2, No. 3,1981), pp.306-310

112. عدنان أبو عامر، "ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق، ص 17
113. أنطوان شلحت، "على هامش صفقة تبادل الأسرى.. تأثير المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على قرار المؤسسة السياسية المدنية"، صحيفة الحياة اللندنية، 15 يوليو 2008، 208672، <http://international.daralhayat.com/archivearticle/208672>
114. كريم الجندي، "صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 86
115. تم الاستعانة في هذا الجزء بالمصادر التالية:
 - أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دولة إسرائيل، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 31-65.
 - عبد الغفار دويك، مرجع سابق، ص ص 311-306.
- ----, The Israeli Army, in: www.globalsecurity.org/military/world/israel/army/html
116. Yigal Allon, The Making of Israel's Army, London: Vallentine & Mitchell, 1970. P 15.
117. أي يتم إعفاء المتشددين دينيا، والاستفادة من المعتدلين في مهام خاصة، ومنحهم بعض الامتيازات كالتأجيل أو تخفيض مدة الخدمة الإلزامية في الجيش. ولا يزال هذا الموضوع الجدالي قائما داخل إسرائيل، وفي يونيو 2024 رفضت أحزاب اليمين مشروع قانون خاص بتجنيد طلاب المدارس الدينية.
118. حتى المعاقين صحيا يتم توجيههم للقيام بمهام عامة داخل الدولة، لغرس شعور الارتباط بها.
119. تم الاعتماد على عدة مصادر في هذا الجزء، أهمها:
 - دلال محمود، مرجع سابق.
 - محمد عبد الله يونس، تأثير العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل على السياسة الدفاعية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
 - أكاديمية ناصر العسكرية العليا، دولة إسرائيل، الجزء الثاني، مرجع سابق
 - عدنان أبو عامر، "ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي"، مرجع سابق.
 - الجيش الإسرائيلي، مرجع سابق.
120. Global Data. Report store, Israel Defense Market Size, Trends, Budget Allocation, Regulations, Acquisitions, Competitive Landscape and Forecast to 2028. May 29, 2023.
121. Seith Frantzman, Israel records \$12.5 billion in defense exports, led by drones, air defense, Breaking Defense. June 14, 2023.
122. Database of Military Balance in The Middle East: www.inss.org.il
123. دورية إسرائيليات، عددي أبريل 1994، وأغسطس 1994، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
124. التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1990. ص 203.
125. Anthony H. Cordesman, "Perilous Prospects: The Arab – Israeli Military Balance and The Peace Process", CSIS, 2008. pp 79-83.
126. Anthony H. Cordesman, Military Balance in 2004..., Op.Cit, p51.
127. التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004/2005، مرجع سابق، ص 241.
128. IBID
129. دلال محمود، مرجع سابق، ص 381.
130. Guermants E. Lailari, Israel's National Missile Defense Strategy, A research Report Submitted to the Faculty of Air Command and Staff College, Air University, Alabama: Maxwell Air Force Base, April 2001. <https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA407050.pdf>

131. Prem Prakash, Israeli Defense Industry: The Journey of Military-Tech Superpower, Defense XP, September 28, 2022. and:
 - Pieter d. wiseman, Katarina Djokic, Mathew George, zain Hussain and Simeon t. wiseman, TRENDS IN INTERNATIONAL ARMS TRANSFERS, 202, SIPRI Fact Sheet March 2024.
 - Disfold, Top Aerospace & Defense Companies from Israel, Jan. 01, 2024.
132. ديفيد العزار، بيتحون إسرائيل بأسفكلا رباش أوريعم شنا (أمن إسرائيل خلال 40 عامًا) ، ندوات في جامعة تل أبيب، إصدار متحف أرض إسرائيل، تل أبيب 1989، ص 28.
133. أحمد كامل، "الاستخبارات الإسرائيلية ومكافحتها"، منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت، 1982، ص 55.
134. شموئيل إيفن، عاموس جرائيت، "عالم الاستخبارات: إلى أين؟"، ترجمة: عدنان أبو عامر، (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009)، ص 43-48.
135. أشرف الشراقوي، "نصوص وكلمات المشتركين في مؤتمر هيرتزل السابح 2007" مختارات إسرائيلية، العدد 171، 2009.
136. نزار عمار، "الاستخبارات الإسرائيلية"، بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1976. ص 55
137. عوود غرانوت، "سلاح الاستخبارات الإسرائيلي" ترجمة دار الجليل للنشر، ط 1، عمان 1986، ص 11.
138. روبين شيلوح، "موساد شل ايش أحدا (الموساد لرجل واحد) آفي مود يعيين هيسرائل (أبو المخابرات الإسرائيلية)، إصدار يدعوت أحرنوت، 1988م، ص 123
139. الوثائق السرية لل CIA، المخابرات الإسرائيلية الموساد الشين بيت المخابرات العسكرية، مركز البحوث، ترجمة: مجدي ناصيف، بيروت: دار المروج، 1985م. ص 63.
140. فاعدات: هي لجنة مسئولة عن المخابرات والأمن في إسرائيل واسمها الكامل (فاعدات راشيل هاشميروت) وتعرف باختصار باسم فاعدات وظيفتها الأولى هي تنسيق كل أنشطة الأمن والمخابرات الإسرائيلية في الداخل والخارج، وتكونت فاعدات من مدير الموساد ومدير المخابرات العسكرية ومدير الشين بيت والمفتش العام للبوليس ومدير مركز البحوث والتخطيط السياسي التابع لوزارة الخارجية ومستشاري رئيس الوزراء لشؤون السياسة والعسكرية والمخابرات والإرهاب. وغالياً ما يشارك رئيس قسم المهمات الخاصة التابع لإدارة التحقيقات بالبوليس في اجتماعات فاعدات وأحياناً يحل محل المفتش العام للبوليس. كانت تعقد اجتماعات فاعدات مرة كل أسبوعين، وقد يتطلب الأمر أكثر من ذلك، وكان على كل مدير في هذه الاجتماعات أن يقدم ملخصاً حول النقاط الأساسية لنشاط جهازه خلال الأسبوعين المنصرمين ويتأسس مدير الموساد اجتماعات فاعدات وهو بهذا يصبح مسؤولاً مباشراً أمام رئيس الوزراء، ومن واجباتها إلى جانب التنسيق بين كل أنشطة الأجهزة الأمنية والاستخبارية هو تحديد الواجبات المطلوبة من كل جهاز ورفع تقييم سياسي شامل للموقف إلى رئاسة الوزراء. انظر: نزار عمار، الاستخبارات الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 22
141. الوثائق السرية للـ (C.I.A) المخابرات الإسرائيلية الموساد الشين بيت المخابرات العسكرية مركز البحوث البوليس، مرجع سبق ذكره، ص 88.
142. افرايم تلمي، "ملحموت إسرائيل 1949 - 1969 (حروب إسرائيل 1949 - 1967)"، إصدار دبير 1989 م، ص 289.
143. المرجع السابق، ص 54-60
144. يوسف حسن يوسف "الملفات السرية للموساد: تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية"، شركة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، مصر، 2015م.
145. بدر عقيلي "الموساد .. الشباك .. أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية"، إصدار دار الجليل للنشر، ط 1، 2009 م، ص 31.
146. أحمد كامل، الاستخبارات الإسرائيلية ومكافحتها، منشورات فلسطين المحتلة، مرجع سبق ذكره ص 87.
147. نزار عمار مرجع سابق، ص 22.
148. بدر عقيلي، "الموساد - الشباك - أمان - وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص 33.

149. حمدي مطيري، "الموساد في الاستراتيجية الإسرائيلية"، عمان: دار زهران للنشر، ط1، 1999. ص ص 34-35
150. المرجع السابق، ص 37.
151. بدر عقيلي، مرجع سابق، ص 66.
152. لاندو إيلي، "الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلي"، دار الجليل للنشر، ط2، عمان، 1983، ص 6.
153. حميدي قناض الميطيري "الموساد في الأستراتيجية الاسرائيلية" دار زهران 1990، ص 55.
154. محمود الماطوري "الاستخبارات الصهيونية العدو الأول"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 55.
155. Dror Moreh "The Gatekeepers: Inside Israel's Internal Security Agency", Kindle Edition, First published August 14, 2014.
156. تاريخ الدخول على الموقع 25/5/2024 (<https://www.shabak.gov.il/ar/about/about>)
157. بدر عقيلي "الموساد .. الشباك .. أمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية"، مرجع سبق ذكره، ص 191 - 192.
158. عوفر تسيقي وكوبرا "الاستخبارات والأمن القومي" ترجمه دار الجليل للنشر، ط 1، 1989، ص 67.
159. أدمير باروسيجا "التطور التاريخي للاستخبارات الإسرائيلية" مجلة المخابرات الأمريكية، المجلد 37، العدد 1، 2020.
160. حنان شحاته، "الشابات ثقافة التعذيب والخدع المتأصلة"، <https://2u.pw/VQmwhOHY>
161. جيدي ويتز "الأوراق الصادرة حديثاً تكشف كيف حاول الشاباك إخفاء عمليات القتل في" الحافلة 300" <https://2u.pw/eqVoeN29>
162. تاريخ الدخول 29-5-2024 <https://www.ynet.co.il/news/article/skqjxr5ba>
163. الموقع الرسمي للجهاز 3=<https://www.shabak.gov.il/ar#>
164. المرجع السابق.
165. The Israeli Security Agency (ISA)/Shin Bet/Shabak <http://tinyurl.com/2b28z9hp>
166. تجاوزوا الحد "السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد"، <https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469>
167. كيف يجند "جهاز الشاباك" العملاء لجمع المعلومات...!! تاريخ الدخول 29-5-2024 <https://alfajertv.com/news/3909957.html>
168. بهجت محمد محمد نادي "جهاز الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (أمان) وجهاز الموساد ودورهما في صناعة قرار الأمن القومي الإسرائيلي منذ عام 1945م - 2010م"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإقليمية- دراسات إسرائيلية - جامعة القدس - فلسطين، 2014، ص 29.
169. محمود الناطور "الاستخبارات الصهيونية العدو الاول"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص 4.
170. أمان - شعبة الاستخبارات العسكرية <https://www.madarcenter.org>
171. يوسف حسن يوسف "الملفات السرية للموساد (تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية"، الطبعة الثانية 2015م.
172. إيان بلاك و بني موريس "الحروب السرية للاستخبارات اليهودية، دار الحرف العربي، سنة النشر 1998م ص 65.
173. الموقع الرسمي لجهاز أمان <https://www.idf.il/en/mini-sites/past-chiefs-of-staff>
174. جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" <https://2u.pw/1bhLY2JL>
175. Yoav Zitun, The unit without the name: A rare glimpse into the 8,200 fighters in the field, Yent news, 4 October 2016), Link <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4861591,00.html>
176. عامر خليل عامر، "الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" النشأة والتطور وعلاقتها بالجيش الإسرائيلي"، مركز الأسرى للدراسات، 2007، ص ص 30-5

- [illegible]

الفصل الرابع

المجتمع الإسرائيلي

إعداد

أكرم ألفي

باحث في العلوم السياسية

تحرير: د. صبحي عسيلة

المحور الأول

الديموجرافيا والسياسة في الدولة العبرية

"التغير هو الثابت الوحيد" في المجتمع الإسرائيلي، فمنذ إعلان تأسيس الدولة العبرية في 1948 شهدت تحولات سكانية واجتماعية متسارعة نتيجة كونها مشروعًا "استيطانيًا" لتجمع المهاجرين اليهود من كافة أنحاء العالم.

الطبيعة الاستيطانية للدولة العبرية جعلت دراسة مجتمعها بمثابة رصد للتحولات المتسارعة، بحيث لا يمكن أن تظل الفرضية قائمة أكثر من عقد أو أكثر. فقد تضاعف سكان إسرائيل منذ 1948 إلى 2024 أكثر من 12 مرة بفضل موجات الهجرة اليهودية، أي أن نمو سكان إسرائيل كان ضعف معدل النمو السكاني في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة نفسها¹. وكان تأثير هذا النمو "عاصفًا" بالتجمع اليهودي، حيث تأسست الدولة العبرية على قاعدة هيمنة ديموجرافية واجتماعية وسياسية لليهود الغربيين "الاشكناز"، ولكن هذه الهيمنة تأكلت تحت ضغط ثقل اليهود الشرقيين "السفارديم" خلال سبعينيات القرن الماضي، ثم ظهر قطب ثالث في المعادلة من خلال هجرة مليون شخص من الاتحاد السوفيتي السابق خلال تسعينيات القرن الماضي. ومع نمو أعداد اليهود الأرثوذكس "الحريديم" وزيادة أعداد المستوطنين، أصبحت هناك أربع قبائل ديموجرافية رئيسية في إسرائيل؛ هي العلمانيون والمتدينون القوميون والحريديم والعرب².

كانت التوجهات العلمانية هي السائدة في العقود الأولى للدولة العبرية، ولكن خلال العقدين الماضيين أصبح اليهود من اتباع الصهيونية الدينية واليهود الأرثوذكس المتشددون "الحريديم" يمثلون كتلة أكثرية مهمة. ورافق النمو العددي للمتدينين اتساع رقعة المستوطنات في أراضي الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية ليصل عدد المستوطنين إلى أكثر من 700 ألف يهودي يمثلون 10% من يهود الدولة العبرية.

هذه التحولات جعلت التقسيم الكلاسيكية للمجتمع الإسرائيلي إلى أشكناز وسفارديم ليست ذات أهمية مقابل الانقسامات الجديدة بين العلمانيين والمتدينين وبين سكان المدن الرئيسية والمستوطنين، وبالتوازي تراجعت الانقسامات على الخطوط السياسية بين اليسار واليمين إلى انقسامات بين يمين ويمين استيطاني ويمين "حريدي" ووسط يسعى قاعدته الرئيسية في تل أبيب وحيفا والمدن الكبرى. وكانت التقسيمات الجديدة تسير في اتجاه تلاشي الحدود نفسه بين التقسيمات القديمة نتيجة نجاح "بوتقة الصهر" في صناعة جيل ثالث ورابع في الدولة العبرية ولد في فلسطين التاريخية ونجح في جسر الهوة عبر التزاوج بين الأشكناز والسفارديم.

كل ما سبق، يجعل الدراسة لفلسفساء المجتمع الإسرائيلي بمثابة عملية "متجددة"، فمياه كثيرة تجري بين ضفاف الأنهار في الدولة العبرية، وهي أنهار تغمرها مياه الفيضانات كل عقد أو عقدين من الزمن، مع استمرار صحة وصف باروخ كميرلينغ بوجود قوة جاذبة للمركز مع قوة نابذة عن المركز داخل المجتمع الإسرائيلي³، تحدد علاقة اليهودي بقبيلته والتيار الرئيسي للدولة الصهيونية.

سكان إسرائيل: التركيب والخصائص

بلغ عدد سكان إسرائيل في مايو 2024، نحو 9.900.000 نسمة⁴، بنحو 12 ضعفًا عن عدد سكان الدولة العبرية في 1948⁵، حيث بلغ عدد قاطني الدولة العبرية عند إعلان التأسيس نحو 806 ألف نسمة فقط. ووصلت إسرائيل إلى المليون الأول في 1949 والثاني في 1958 بسبب الهجرة الكثيفة من اليهود، وتستصل الدولة العبرية إلى 10 ملايين نسمة قبل نهاية 2024، بالإضافة إلى وجود نحو 214 ألف عامل أجنبي⁶.

وفقًا للبيانات الرسمية كان عدد اليهود في إسرائيل في مايو 2024 نحو 7.427.000 نسمة بنحو 73.2% من إجمالي السكان، فيما قدرت البيانات الرسمية عدد العرب بنحو 2.089.000 نسمة بنحو 21.1%، وبلغ عدد غير اليهود والعرب "الآخرين"⁷ 554.000 بنسبة 5.7% من السكان⁸.

ومنذ عام 2000 ارتفع عدد اليهود بنسبة 18% مقابل 25% للعرب. واستغل اليمين المتطرف في إسرائيل تجاوز نسبة العرب حد الـ 20% للمرة الأولى منذ 1948 لشن حملة ضارية ضد "الخصوبة العربية" ومحاولة رسم صورة "قاتمة" حول تهديد "فلسطيني" 48 للدولة العبرية. وكان رأس حربة هذه الحملة الخبير الديموجرافي الإسرائيلي أرنون سوفير، ولكن تفصيل البيانات تظهر أن السبب الرئيسي كان انتهاء موجة هجرة اليهود الروس التي استمرت عقدًا من الزمن منذ 1990، إلى جانب رفض المؤسسات الدينية الاعتراف بنحو نصف مليون مهاجر كيهود وهي المجموعة السكانية التي لو تم ضمها لليهود سترتفع نسبة اليهود إلى 78.9% من السكان، كما أن استبعاد "فلسطيني 48" من سكان القدس الشرقية المحتلة سيعني خفض نسبة العرب إلى أقل من 17% من إجمالي سكان إسرائيل.

ويعتبر خبير الديموجرافيا الإسرائيلي أرنون سوفير أن التهديد الديموجرافي الرئيسي على إسرائيل يأتي من ارتفاع نسبة العرب، بسبب أن اليهود يشكلون حاليًا أقل من 47% من سكان غرب نهر الأردن، مدعيًا أن معظم الإسرائيليين لا يدركون الخطر الذي تنزلق إليه الدولة العبرية من خلال احتمال أن يصبح اليهود أقلية حاكمة. ووفقًا لسوفير هناك 7.45 ملايين يهودي وآخرين إلى جانب 7.53 ملايين عربي إسرائيلي وفلسطيني يعيشون في ما أسماه "أرض إسرائيل"، أي إسرائيل بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويرى الاتجاه الذي يقوده سوفير أن ارتفاع نسبة العرب والمسلمين في إسرائيل يقود إلى إضعاف سيطرة الحكومة الإسرائيلية على الجليل والنقب والقدس المحتلة، وبقاء أغلبية يهودية فقط في ما يوصفها بـ "دولة تل أبيب"، إلى جانب تفاهم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتزايد التوترات السياسية داخل الدولة العبرية ويجعلها أكثر عرضة للخطر والضعف⁹. ويرى سوفير وأنصاره أن الساعة الديموغرافية تسير بسرعة لغير صالح اليهود في إسرائيل، وأن النمو السكاني العربي يمثل التهديد الاستراتيجي الرئيسي لبقاء الدولة العبرية¹⁰.

وعلى صعيد النمو السكاني، انخفض نمو سكان إسرائيل منذ عام 2000 إلى نحو 1.9% سنويًا مقابل أكثر من 3% خلال تسعينيات القرن الماضي، بسبب التراجع الحاد في معدلات الهجرة اليهودية إلى جانب انخفاض معدلات الخصوبة الكلية (TFR)¹¹ لكافة المجموعات السكانية في الدولة العبرية.

خلال عامي 2020 و2021، نما عدد سكان إسرائيل بنسبة 1.6% و1.7% على التوالي. وكانت هذه أدنى معدلات النمو السنوية التي شهدتها إسرائيل منذ الحرب العالمية، باستثناء وحيد هو 1985 - 1988. وفي عام 2022، ارتفع معدل النمو السكاني مرة أخرى إلى مستواه الطبيعي وهو 1.9%.

وارتفعت معدلات الخصوبة الكلية في إسرائيل من حوالي 2.85 إلى 3.0 طفل لكل امرأة من 2006 إلى 2010، واستقرت في نطاق 3.0 منذ 2016. ويشكل المواليد حاليًا نحو 80% من إجمالي معدل النمو السكاني في إسرائيل¹².

جدول: المواليد في إسرائيل

السنة	اليهود وآخرون	العرب	الإجمالي
2019	78,717	24,556	103,273
2020	77,607	24,339	101,946
2021	80,371	24,308	104,679
2022	78,150	24,491	102,641

ويشير الجدول السابق بوضوح إلى استقرار أعداد المواليد بين اليهود والعرب؛ مما يدل على ثبات معدلات الخصوبة والنمو السكاني لدى المجموعتين خلال السنوات الأخيرة.

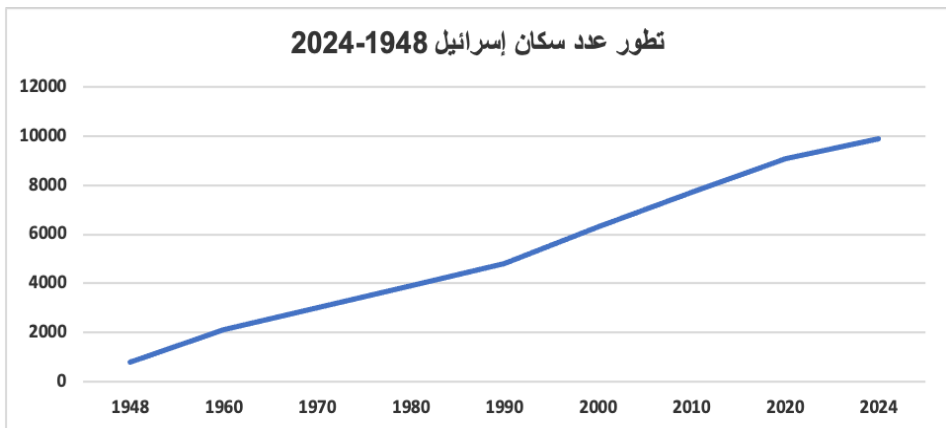
بالنظر إلى الاختلافات حسب المنطقة، هناك اتجاهين، حيث هناك مدن ذات خصوبة منخفضة هي مناطق حيفا والشمال وتل أبيب والوسطى، ففي هذه المدن معدلات الخصوبة لا تتجاوز 2.5 طفل لكل سيدة، فيما تبلغ الخصوبة في المنطقة الجنوبية 3.15، وفي القدس 3.9 وترتفع بين مستوطني الضفة الغربية إلى 5.26¹³.

وهناك ملاحظة سكانية مهمة هي انخفاض معدل الخصوبة بين فلسطيني 1948 من 4.6 أطفال عام 1986 إلى 2.9 طفل فقط في عام 2020. فيما ارتفعت معدلات الخصوبة بين الحريديم إلى 6.6 أطفال لكل سيدة، وبلغت معدلات الخصوبة بين اليهود العلمانيين في تل أبيب وحيفا نحو 1.6 طفل كل سيدة.

وعلى صعيد الهجرة، فإن فرص ارتفاع معدلات القادمين من الخارج تراجعت بشدة مع بداية القرن الحالي، حيث إن هناك حوالي 16 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يُعرفون بأنهم يهود، يعيش أكثر من 7 ملايين منهم في إسرائيل. وفي عام 2023، استقبلت إسرائيل حوالي 45 ألف مهاجر، ثلاثة أرباعهم كانوا من روسيا وأوكرانيا، فيما هاجر حوالي 2500 إسرائيلي إلى بلدان أخرى. فقد استفادت إسرائيل من نشوب الحرب بسبب تفضيل أعداد كبيرة من يهود أوكرانيا للهجرة إلى الدولة العبرية مستفيدة من "قانون العودة".

فمنذ إعلان إسرائيل، استقبلت 3.4 ملايين مهاجر، 45% منهم وصلوا إليها منذ عام 1990، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي. وهي الهجرات التي عززت من وجود الدولة العبرية وضمنت لها الأغلبية الديموجرافية بل سهلت لها السيطرة على مناطق واسعة من الضفة الغربية ونمو المستوطنات خلال تسعينيات القرن الماضي.

ونجد أن تأثير معامل الهجرة تراجع في التركيبة السكانية الإسرائيلية، حيث اظهرت بيانات 2020 أن 78% من السكان اليهود هم "الصبرا" - أي المولودون في إسرائيل - مقارنة بـ 35% فقط عام 1948، ومقابل 55% تقريبًا في بداية القرن الحادي والعشرين.



وكانت الهجرة تاريخيًا تمثل العامل المركزي لنمو السكان في الدولة العبرية بنحو 45% من الزيادة السكانية خلال الفترة من 1948 إلى 2012. وبلغ معدلات النمو السكاني خلال تسعينيات القرن الماضي بفعل الهجرة الروسية إلى 5% ليسجل أعلى معدل نمو سكاني في العالم خلال هذا العقد.

ويعتبر صناع السياسة الإسرائيليون أن مهمة "جمع المنفيين" من اليهود خارج إسرائيل مهمة عمل غير منتهي. ودأب قادة إسرائيل على تذكير العالم اليهود من خطر التزاوج بين اليهود وغير اليهود على استمرار وجود الهوية اليهودية خارج إسرائيل، ويصل الحال إلى استخدام بيانات غير دقيقة وتوقعات غير واقعية لإثبات انخفاض أعداد اليهود والحث على المزيد من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل¹⁴.

وبالنسبة للتركيبة العمرية لإسرائيل، فإن الدولة العبرية تعتبر دولة فتية لا تواجه في اللحظة الراهنة أزمة "نقص الشباب" التي تعاني منها أغلبية البلدان الأوروبية. فوفقًا لبيانات 2024 فإن 28% من السكان تتراوح أعمارهم بين 0-14 عامًا، في حين أن 12% أكبر من 65 عامًا. ونجد أن متوسط العمر في إسرائيل يتقدم في السن. في عام 2011، كان متوسط العمر 29.5 عامًا مقابل 27.6 عامًا في عام 2000.

وبلغت الكثافة السكانية في إسرائيل 373.2 نسمة لكل كيلو مترًا مربعًا في 2022. وتل أبيب هي المنطقة الأكثر كثافة في إسرائيل 7,522 نسمة لكل كيلو مترًا مربعًا، وتبلغ الكثافة السكانية في القدس 1,484 نسمة لكل كيلو مترًا مربعًا، بني براك هي المدينة الأكثر كثافة في إسرائيل، حيث يبلغ عدد سكانها 22.145 لكل كيلو مترًا مربعًا. ويقطن ما يقل قليلاً عن نصف السكان اليهود في وسط البلاد، إما في القدس أو في مناطق تل أبيب الحضرية، و60% من السكان العرب يقطنون في الشمال.

والقدس هي أكبر مدينة في إسرائيل، ويبلغ عدد سكانها 936.047 نسمة، تليها تل أبيب-يافا (461.352)، وحيفا (285.542)، وريشون لتسيون (254.238)، وبيت حنن (248.005). ويوجد اليوم 15 مدينة في إسرائيل يبلغ عدد سكانها أكثر من 100.000 نسمة.

وقضية الديموجرافيا والتركيبة السكانية هي مسألة أمن قومي بالنسبة لإسرائيل، حيث تعتبرها الدولة العبرية جوهر الصراع مع الفلسطينيين. ويؤرق اليهود خوفًا وجوديًا من أن يتفوق عليهم السكان الفلسطينيون، ويتم استغلال هذا الأمر بشكل أكبر من قبل سياسي اليمين.

في المقابل، فإن وضع المسألة الديموجرافية على رأس أجندة الدعاية السياسية لليمين صبت في بعض الأحيان لصالح الجانب الآخر، حيث إن عملة الديموجرافيا لها وجهان؛ والوجه الآخر يكمن في صعوبة تمرير خطط اليمين لضم المنطقة "ج" من الضفة الغربية المحتلة لأن هذا سيقود إلى زيادة

كبيرة في نسبة العرب من إجمالي السكان، خاصة مع تراجع فرص الحصول على مليون مهاجر جديد على غرار الهجرة الروسية خلال التسعينيات¹⁵.

لا يظهر الخوف الديموجرافي في مواجهة "فلسطيني 48" فحسب، بل في مواجهة مجموعات أخرى داخل إسرائيل، ومنهم البدو الذي يحذر البعض إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة وسطهم في النقب ويخشون بالتالي إمكانية ضمها مستقبلاً إلى الدولة الفلسطينية.

وتشير الاسقاطات السكانية لإسرائيل إلى أن "الفائزين" ديموجرافياً خلال العقود المقبلة هم الحريديم والعرب، حيث من المرجح أن يمثل الحريديم ثلث إجمالي السكان، ومن المتوقع أن يشكل العرب أغلبية إجمالي السكان بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن بحلول عام 2050. إن الزيادة في عدد السكان العرب سوف تمثل تحدياً مباشراً لإسرائيل، حيث أن الشباب الفلسطيني أصبح معزولاً أكثر من أي وقت مضى خلف جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية وقطاع غزة المغلق، وكلاهما يشعر بخيبة أمل من القيادات السياسية الفلسطينية وربما أكثر عرضة للانحياز للعنف.

المحور الثاني

المجتمع الإسرائيلي: انقسامات "القبائل" الإثنية والدينية

"إسرائيل الثانية".. وتراجع الانقسام الأشكنازي/ السفاردي

تقسيم سكان إسرائيل لا يقتصر على يهود وعرب وآخرون، فالفيسفساء الديموجرافية للدولة العبرية تضم تنوعات وتشابكات شديدة التعقيد. ولفهم المجتمع الإسرائيلي فإنه يجب إعادة رسم خريطة مجموعاته الفرعية..

اليهود في إسرائيل ينقسمون إثنيًا إلى أشكناز وسفارديم¹⁶. ويمثل السفارديم (اليهود الشرقيون)¹⁷ الأكثرية بين اليهود اليوم بنحو 55%، وبالتالي يعد الأشكناز (اليهود الغربيون)¹⁸ ثاني أكبر مجموعة عرقية يهودية في إسرائيل بنحو 45%¹⁹. واستعاد السفارديم الأغلبية العددية من الإشكناز في 2010 بفعل ارتفاع معدلات المواليد بينهم، بعد سنوات من هيمنة عددية للأشكناز بفضل هجرة الروس خلال تسعينيات القرن العشرين.

اليهود الأشكناز ينتمون إلى الثقافة الغربية التي تميل للقيم العلمانية ثقافيًا والتحرر اجتماعيًا ويمثلون تقليديًا أعلى الهرم الطبقي والوظيفي بين اليهود، فيما ينتمي السفارديم لثقافة الشرقية المحافظة ويميلون أكثر للتدين وينتمي أغلبهم تقليديًا للشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى. وتشير الدراسات الاجتماعية الإسرائيلية إلى تراجع نسبي في حدة الانقسام الثقافي والاجتماعي بين السفارديم والأشكناز.

وكان الصراع السياسي في الدولة العبرية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي يعكس بشكل واضح هذا الانقسام (الأشكنازي/ السفاردي)، ولكن هذه التقسيمة الثنائية تراجعت بوضوح خلال العقود الأخيرة، حيث هيمن الجيل الثالث والرابع من اليهود على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل، وبالتالي تراجع بوضوح تأثير الانتماء للجذور الأشكنازية أو السفاردية مع عدم إنكار وجود رواسب وتأثيرات لهذه التقسيم التقليدي لليهود في الدولة العبرية. فالخطاب الإثني لا يزال حاضرًا سياسيًا، حيث إن حزب "الليكود" - الذي يقوده في الأغلب يهود أشكناز - يسعى دومًا إلى استمالة السفارديم، كما يفعل حزب "شاس" الحريدي.

وتعكس الدعايا الموجهة إلى النخبين السفارديم شعورًا طويل الأمد بالتمييز ضد الإسرائيليين من غير الأشكناز. فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت الحكومات الإسرائيلية توجه مئات الآلاف من المهاجرين السفارديم نحو العمالة غير الماهرة والمدن التنموية الهامشية.

مع تراجع نسبي للانقسام الأشكنازي/ السفاردي، يمكن استعارة اصطلاح "إسرائيل الثانية" والذي كان يشير إلى استمرار تهيمش كتل يهودية من المؤسسة السياسية والاقتصادية والثقافية.²⁰ إن "إسرائيل الثانية" تضم في الأغلب التجمعات التقليدية من الناحية الدينية، والمجموعات التي تكسب دخلاً أقل وتتمتع بتعليم أقل. وبالتالي فإن "إسرائيل الثانية" لا تضم اليهود السفارديم فقط بل أيضاً أعداداً من المهاجرين الجدد وكتلة من الأشكناز الذين تدهورت أوضاعهم اجتماعياً وانتقلوا إلى المستوطنات أو مدن التطوير، و"الحريديم" سواء من الأشكناز أو السفارديم..

إن التقسيم الأخير هو الأقرب لوصف الواقع في الدولة العبرية، حيث هناك "إسرائيل المهيمنة/ الأولى" التي تضم مجموعات النخب من رجال أعمال وبيروقراط وتكنوقراط وعاملين في مجال التكنولوجيا وهي كتلة ضخمة تضم أغلبية من الأشكناز وجزءاً مهماً من المهاجرين الروس إلى جانب أعداد ليست قليلة من السفارديم الذين نجحوا في الحراك الاجتماعي إلى أعلى، وهذه الكتلة تضم أيضاً المجموعات التي تنتمي إلى عائلات مختلطة "غنية". وهذه الكتلة الاجتماعية تسكن أغلبها في المدن الكبرى وخاصة تل أبيب، وهي تنتمي إلى ما يطلق عليه الثقافة المدنية لـ "اليهود الإسرائيليين": وهي يهودية علمانية شبه تقليدية تشكل الحياة العامة في إسرائيل، عبر المزج بين التقاليد اليهودية والحداثة من الوجبات العائلية في أيام السبت وعيد الفصح اليهودي إلى حفلات الشواء على الشاطئ والخدمة في الجيش الإسرائيلي.

الصراع العلماني/ الديني.. والقبيلة "الحريدية"

إن التقسيم الخاص بـ(إسرائيل المهيمنة/ إسرائيل الثانية) يتقاطع مع التقسيم (العلماني/ الديني) في المجتمع الإسرائيلي، حيث أدى ارتفاع أعداد "الحريديم" ونمو تيار الصهيونية الدينية في المستوطنات إلى هيمنة هذه التقسيم على تحليلات المجتمع اليهودي، باعتبار أن الانتماء الديني أصبح ركيزة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدولة العبرية اليوم. ويقسم أغلب متخصصي علم الاجتماع المجتمع الإسرائيلي إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: يهود غير أرثوذكس وحريديم وعرب.

جدول: تقسيم سكان إسرائيل

2024		2009		التصنيف
%	العدد	%	العدد	
النسبة		النسبة		
66%	6.534	70%	5.267	اليهود غير الأرثوذكس
13%	1.277	10%	750	الحريديم
21%	2.089	20%	1.536	العرب

يظهر الجدول السابق أن ارتفاعاً مستمر لنصيب "القبيلة الحريدية" من إجمالي سكان إسرائيل، فيما يتراجع نسبة اليهود غير الأرثوذكس. وكانت "قبلة الأرحام" الحريدية هي الفاعل الرئيسي لتحول اليهود الأرثوذكس إلى "صانعي الملوك" في السياسة الإسرائيلية، حيث يمثل الحريديم²¹ أكثر من 13% من سكان إسرائيل في 2024 مقابل 3% في السنوات الأولى للدولة العبرية و10% قبل 15 عامًا فقط. و"الحريديم" يعدون أكبر المجموعات السكانية نموًا في الدولة العبرية بل وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث تبلغ معدل الخصوبة الكلية بينهم نحو 6.6 أطفال لكل سيدة مقابل 2.1 طفل لكل امرأة يهودية علمانية. ووفقًا للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية فإنه بحلول عام 2050، سيكون ما يقرب من ربع سكان إسرائيل من "الحريديم".

وقاد الصعود الديموجرافي للحريديم إلى ظهور مخاوف داخل المؤسسات التقليدية لعدة أسباب منها الخطاب اليميني المتشدد لهذه الكتلة، وكونها تمثل عبئًا على الميزانية بسبب مخصصات التعليم للطلاب الحريديم في "اليشيفوت"، والأهم هو قانون استثناء الحريديم من التجنيد في الجيش الإسرائيلي مما يفقد المؤسسة العسكرية كتلة ضخمة من الشباب القادر على القتال.

فعلى الرغم من دور الحريديم الرئيسي في حسم "معركة الأرحام" مع العرب لصالح اليهود في إسرائيل، فإن الزيادة في عدد الحريديم بمقدار ثلاثة أضعاف تشكل ضغطًا على الاقتصاد والأمن الإسرائيليين، حيث إن الحريديم هم متلقون صافون لنفقات الرعاية الاجتماعية ولا يساهمون في تحمل أي أعباء سواء على صعيد الأمن أو الاقتصاد.

إن قوة الأحزاب الحريدية في الكنيست (18 مقعدًا) تمثل أداة رئيسية لتكتل اليهود المتشددين في الضغط على الحكومة للإبقاء على الامتيازات الاجتماعية والتعليمية، وإعفاءهم من الخدمة العسكرية. ويلاحظ أن قوة "شاس" السياسية تراجعت من 17 مقعدًا قبل 10 سنوات إلى 11 فقط بفعل تراجع قدرة الحزب على حشد السفارديم الفقراء بعد وفاة مؤسسه التاريخي "عوفيديا يوسف"، في المقابل أصبح الحزب ممثلًا وحيدًا وحصريًا للحريديم السفارديم مما يجعل قوته مرتبطة مباشرة بـ "الأرحام الحريدية".

اجتماعيًا، فإن الحريديم يمثلون قاع "إسرائيل الثانية"، حيث تُظهر بيانات مركز الأبحاث التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن معدل الفقر بين الحريديم ضعف ما هو عليه في إسرائيل الذي يصل إلى 25%، في حين يعيش ما يزيد على 50% من الحريديم تحت خط الفقر.

وفي عام 2022، سُجلت معدلات بطالة مرتفعة بين الذكور في المجتمع الحريدي، إذ بلغت 46.5%، وهي نسبة أعلى بـ 3 أضعاف تقريبًا من البطالة بين الذكور اليهود غير الحريديين. ويعود ذلك إلى إقدام الذكور الحريديم على تعلم التوراة في المدارس الدينية اليهودية لمدة 3 سنوات على الأقل، كبديل عن الخدمة العسكرية، إذ يحصل كل طالب حريدي على معاش شهري بقيمة 1200 دولار²².

إن عقائد الحريديم الدينية المتشددة إلى جانب وضعهم الاجتماعي دفعهم للتركز مكانيًا في مناطق شبه مغلقة أشبه بـ "الجيتو"، ويقطن أكثر من 40% من الحريديم في مدينة القدس ومنطقة "بني براك" قرب تل أبيب، بينما يسكن 7% منهم في مستوطنة بيت شيمش قرب القدس، و53% يقطنون في مستوطنات ذات أغلبية حريدية مثل "موديعين عيليت" و"بيتار عيليت" و"إعاد"، أو في أحياء سكنية داخل مدن كبيرة، مثل صفد وطبريا وأسدود وملّيس (بيتاح تكفا) وحيفا وصرنفند، ونتانيا. فالحريديم في إسرائيل في بلدات منفصلة أو في أحياء متميزة داخل المدن، وغالبًا ما يتم بناء أحياء أو بلدات جديدة خصيصًا للحريديم وهي مناطق تعاني في الأغلب من انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة²³.

إن نمو أعداد الحريديم دفع إلى ارتفاع وتيرة الصراع بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، وظهر جليًا في معركة "تجنيد الحريديم".. حيث بلغت حدة الصراع إلى تهديد كبير للحاخامات السفارديم يتسحاق يوسف بمغادرة "الحريديم" إسرائيل بشكل جماعي إذا ألغت الحكومة إعفاءهم من التجنيد الإلزامي²⁴، في تهديد واضح لخطاب "الوطن الصهيوني". في المقابل اعتبر بيني جانتس هذا التهديد بمثابة "إهانة أخلاقية للدولة والمجتمع الإسرائيلي".

وقضية تجنيد الشباب الحريدي تعد قضية كاشفة لحجم الصراع العلماني/ الديني في إسرائيل، حيث يبلغ عدد الذين يتم إعفاؤهم من التجنيد من الحريديم²⁵ في 2023 إلى 12 ألفًا أي نحو 16% من إجمالي الإسرائيليين في سن التجنيد الإلزامي، وهو ما أصبح عبئًا على المؤسسة العسكرية. وفي الوقت، يرى الجمهور العلماني اليهودي أن "الحريديم" يمثلون عبئًا لا طائل له على الدولة العبرية وأنهم يهددون النسيج الاجتماعي اليهودي ويحاولون فرض "الشريعة اليهودية" على الحياة في إسرائيل.

وتشير استطلاعات للرأي أجراها معهد دراسات الأمن القومي (INSS)، إلى أن نسبة الجمهور العلماني في الدولة العبرية وهو 68%، وهي النسبة نفسها التي تعارض في الاستطلاعات منح إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. في المقابل، فإن نسبة المتدينين من الصهيونيين والحريديم ترتفع بوضوح لتبلغ ما يقرب من 30% من إجمالي السكان وهي نسبة "حسم" للقضايا السياسية الرئيسية في الدولة العبرية، فإن "علمانية" الدولة العبرية تواجه تهديدًا حقيقيًا، حيث إن اليهود العلمانيين والمعتدلين يمثلون 50% فقط من اليهود مقابل 19% ملتزمون دينيًا بشكل أو آخر و31% من المتدينين والمتدينين المتشددين "الحريديم".

عرب 48.. الاندماج المستحيل

كانت الأشهر السبعة التي تلك عملية 7 أكتوبر 2023 تعبيرًا عن رغبة "عرب 48" في عدم خوض مواجهة مفتوحة مع الدولة الإسرائيلية، مع بقاء التضامن مع الفلسطينيين من سكان غزة والضفة الغربية.. فحالة الهدوء بين القطاعين اليهودي والعربي في إسرائيل هي التعبير الأمثل عن البقاء دون الاندماج بالنسبة لفلسطيني 48.

يبلغ عدد السكان العرب في إسرائيل نحو مليوني نسمة بنسبة 21% من السكان، ولكن في حال استبعاد نحو 400 ألف من سكان القدس المحتلة فإن العدد يتقلص إلى 1.6 مليون نسمة بنسبة لا تتجاوز 17% من السكان. وأغليتهم من المسلمين السنة بنحو 1.728.000 نسمة، وأقلية من المسيحيين والدروز بإجمالي 184.400 نسمة و149.400 نسمة²⁶ على الترتيب. ومع تأسيس الدولة الصهيونية، كان هناك نحو 1.2 مليون فلسطيني داخل ما يعرف بـ"فلسطين التاريخية" وقامت العصابات الصهيونية خلال حرب 1948 وما بعدها بطرد أكثر من 700 ألف من العرب ليبقى 150 ألفاً فقط من الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل وفقاً لقرار التقسيم أو ما يعرف بـ"الخط الأخضر".

ويقطن عرب 48 خمس مناطق رئيسية في إسرائيل:

1. منطقة الشمال: ويقطنها أكثر من نصف السكان العرب في إسرائيل، ويمثلون نحو 50% من سكان هذه المنطقة. وتعد مدينة الناصرة أكبر مدينة عربية بنحو 80 ألف نسمة نحو 40% منهم من المسيحيين.
2. المثلث: وهي المنطقة التي تشمل أم الفحم والطيبة والطيرة وقلنسوة وكُفر قاسم وباقية الغربية وكفر قرع²⁷.
3. النقب: حيث تعيش الغالبية العظمى من بدو النقب. وهم يمثلون نحو 11% من عرب 48. وتعد رهط المدينة العربية الوحيدة في الجنوب.
4. المدن المختلطة: وهي المدن التي تضم أغلبية يهودي وأقلية عربية بنسبة تزيد عن 10%، وهي حيفا، ويافا، واللد، والرملة، وعكا.²⁸
5. القدس: تشمل هذه المنطقة العرب الذين يعيشون في منطقة القدس (ولا تشمل الفلسطينيين في القدس الشرقية).

و"عرب 48" الذين يعيشون في المثلث والنقب، ويشكلون أكثر من ثلث إجمالي العرب هم في الأغلب مسلمون. وفي المقابل الكتلة العربية في الشمال ومنطقة القدس والمدن المختلطة ثلثها تقريباً من المسيحيين والدروز.

وكان عدم انفجار الوضع بين العرب واليهود في المدن المختلطة عقب أحداث 7 أكتوبر 2023 تعبيراً عن تجاوز لأحداث 2021، حيث قادت المصادمات بين العرب واليهود الإسرائيليين إلى فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال الليلي في اللد في أول استخدام لسلطة الطوارئ ضد التجمعات السكانية العربية منذ 1966.

إن مرور عاصفة 7 أكتوبر بـ"سلام نسبي" في العلاقة بين العرب واليهود في إسرائيل لا يمكن أن يعد صك نجاح لعمليات الدمج أو "معادلة التعايش" بين "عرب 48" والنظام السياسي الإسرائيلي، خاصة بعد فشل محاولة السياسي العربي الإسرائيلي منصور عباس إلى كسر كافة "الخطوط الحمراء" في علاقة الأقلية العربية بالنظام السياسي الإسرائيلي، عبر تقديم التكتيكات البراجماتية على القواعد الراسخة في العلاقة منذ 1948، بإعلانه في 2021 قبوله الانضمام إلى حكومة ائتلافية يقودها بنيامين نتنياهو أو المعارضة، إلى جانب تركيزه على قضايا الميزانية وتوفير الخدمات للقطاع العربي على حساب قضايا الهوية ومعارضة التمييز المؤسسي ورفض قانون القومية اليهودية (2018) ²⁹.

فإن انخراط قسم من النخبة العربية بقيادة منصور عباس و"الحركة الإسلامية" في الاندماج بالنظام السياسي لم ينجح في فرض واقع جديد، حيث إن هذا الاندماج لم يكن قائمًا على تغيير قواعد اللعبة ووضع نهاية للتمييز المؤسسي، بل سعى إلى تحسين قواعد اللعبة فقط. ورغم جاذبية هذا الموقف لقسم من الأقلية العربية، خاصة تلك التي تقطن البلدات المختلطة، إلا أن هشاشته ظهرت سريعًا.

إجمالاً، فإن الأقلية العربية في إسرائيل تعاني من تمييز مؤسسي واضح. وعلى الرغم من أنهم مواطنون إسرائيليون وفقًا للقانون، فإن التمييز مرتبط بتعريف إسرائيل لنفسها كـ"دولة يهودية" مما يجعلهم في الواقع "مواطنين درجة ثانية". فالعرب في إسرائيل يعانون من تمييز واضح في التوظيف نتيجة منعهم من الخدمة بالجيش والمؤسسة العسكرية، في تعبير واضح عن أزمة ثقة مستمرة بين النظام السياسي والتجمعات الفلسطينية التي نجحت في الحفاظ على هويتها والبقاء في أراضيها بعد نكبة 1948. وتزايد الشعور بالتمييز خلال العقود الأخيرة لدى الطبقة الوسطى الجديدة من العرب بسبب سياسة مصادرة الأراضي وعدم قدرتها على تلبية تطلعاتها في توافر المسكن المناسب عبر "التمييز العمراني" المتواصل. ففي المدن المختلطة، يعيش العرب في الضواحي التي لا تحصل على الخدمات المقدمة نفسها للأحياء أو البلدات المأهولة باليهود الإسرائيليين.

ويعاني سكان المدن والبلدات العربية في إسرائيل من تراجع مستويات المعيشة مقارنة بالمدن اليهودية، حيث كرست الحكومات الإسرائيلية ما عرف بـ"الانفصال بين العرب واليهود بحكم الأمر الواقع" ³⁰. وعلى الرغم من التحسن النسبي للأوضاع الاجتماعية للعرب خلال السنوات الماضية نتيجة ارتفاع معدلات الحصول على الشهادات الجامعية، وانخفاض نسبة البطالة في الوسط العربي ³¹؛ إلا أن أزمة الثقة في مؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي ظلت مستمرة، في ظل قانون "قومية الدولة" الذي أقره الكنيست في 2018 وجعل حق تقرير المصير يقتصر على "الشعب اليهودي"، وإلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، إلى جانب منح القوانين الأفضلية في الحصول على جواز السفر الإسرائيلي لليهود على حساب العرب.

إن العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية خلال العقد الأخير أصبحوا أكثر اندماجًا في المجال الاقتصادي ولكن يعانون من هجوم اليمين المتطرف اليهودي سياسيًا، فهم لا يرغبون في مغادرة الدولة العبرية ولكنهم يشعرون بأنهم عرضة للتمييز والهجوم السياسي. ولا يزال الكثير من نواب اليمين المتطرف يشنون هجومًا مستعرًا ضد عرب 48 بل يعتبرهم البعض خطرًا على وجود الدولة العبرية. إجمالًا، مع تلاشي سيناريو الدولتين بشكل لا رجعة فيه وانحراف الطيف السياسي الإسرائيلي نحو اليمين، مع ترسخ قانون الدولة القومية (2018) في السلطة ومشروع القانون المقترح الذي تقدمت به الحكومة الإسرائيلية، وفي ظل الحكومة الحالية التي تتطلب من الوزراء الالتزام بالصهيونية باعتبارها "المبدأ الرئيسي" في جميع السياسات الحكومية، فمن المرجح أن تشعر الأقلية العربية الإسرائيلية بالحصار والتمييز المتزايد ضدها؛ مما يؤدي إلى مزيد من الانفصال عن السياسة الإسرائيلية.

• الاستيطان والمستوطنات

يعد توسع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التهديد الرئيسي بالقضاء على أي احتمال لقيام دولة فلسطينية، هكذا وصف مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك الوضع في الضفة الغربية المحتلة التي تعاني من تسارع في عمليات بناء الاستيطان والاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، معتبرًا أن الاستيطان بمثابة "جريمة حرب"³². ومنذ 1967 شيدت إسرائيل نحو 160 مستوطنة يسكنها حاليًا 700 ألف يهودي في الضفة الغربية والقدس الشرقية³³، بنحو 10% تقريبًا من يهود الدولة العبرية. وبحسب البيانات الإسرائيلية -التي تستبعد مستوطني القدس الشرقية ويقطنها أكثر من 200 ألف إسرائيلي- فإن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قفز إلى 517,407 حتى 31 ديسمبر 2023³⁴. وارتفع عدد المستوطنين بنسبة 15% في السنوات الخمس الماضية.

وبدأت موجة الاستيطان بالضفة الغربية وغزة عقب حرب 1967 وفقًا لما يعرف بخطة "ألون" التي دعت إلى إنشاء مستوطنات في المناطق ذات "أهمية أمنية". وشهدت حركة بناء المستوطنات دفعة كبيرة مع تولي "الليكود" السلطة في 1977. وتواصل الحكومات الإسرائيلية عبر أكثر من نصف قرن دعم بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات بالضفة الغربية بزعم تلبية "النمو الطبيعي" للسكان في هذه المناطق المحتلة.

ويعتبر بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي، الذي يحظر بشكل واضح نقل دولة لسكانها من أراضيها إلى الأراضي المحتلة بحسب اتفاقية جنيف الرابعة المادة 49. كما تنتهك المستوطنات حق الفلسطينيين في تقرير المصير والمساواة والملكية وحرية التنقل³⁵.

ونجد أن أغلبية المستوطنين اليهود انتقلوا إلى الأراضي المحتلة لأسباب دينية تتعلق بـ"أرض الميعاد"، فيما هناك أعداد تتزايد من المستوطنين انتقلوا للضفة الغربية بسبب انخفاض تكلفة المعيشة والسكن والحوافز المالية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية.

ووفقًا لتقرير منظمة "بتسيلم" فإنه حتى نهاية 2017 تم إحصاء نحو 250 مستوطنة في أنحاء الضفة الغربية. تضم 131 مستوطنة معترف بإقامتها من قبل الحكومة في إسرائيل (باستثناء شرقي القدس والأحياء اليهودية في الخليل)، وحوالي 110 بؤر استيطانية وهي مستوطنات لم يتم الاعتراف بها بصورة رسمية رغم أن جزءًا كبيرًا منها أقيم بمساعدة من السلطات الإسرائيلية³⁶. وبحسب معطيات هيئة "مقاومة الجدار والاستيطان" بلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة -بما فيها القدس- 726 ألفًا و427 مستوطنًا موزعين على 176 مستوطنة، و186 بؤرة استيطانية "غير مرخصة" حتى بداية 2023.

وتحتل مستوطنات الضفة الغربية المحتلة أكثر من 2400 كيلو مترًا مربعًا تمثل ما يزيد على 42% من مساحة الضفة، أبرزها: كريات أربع، غوش عتصيون، معاليه أدوميم، أريئيل. وتمت السيطرة على 68% من مساحة المنطقة "ج" بالضفة الغربية لمصلحة المستوطنات، وهي المنطقة التي تضم 87% من موارد الضفة الطبيعية و90% من غاباتها و49% من طرقها، ويُسمح للفلسطينيين باستخدام أقل من 1% من تلك المنطقة.

وفي عام 2017 أقرّ الكنيست الإسرائيلي "قانون التسوية"، الذي يتيح "الحق" في الاستيلاء على أراضي فلسطينية بُنيت عليها مستوطنات وبؤر استيطانية، وتم بموجبه تشريع 4 آلاف وحدة سكنية في 55 بؤرة استيطانية مبنية على أراضٍ فلسطينية خاصة³⁷.

وتسعى كافة المؤسسات الصهيونية إلى تشجيع اليهود على الانتقال للسكن في المستوطنات وإقامة وتطوير مبادرات اقتصادية فيها وفي محيطها. وتقدم الدولة العبرية عبر قنوات رسمية وغير رسمية الكثير من الامتيازات والمحفّزات للمستوطنين ومستوطناتهم من أهمها الامتيازات الكبيرة في مجال الإسكان هي التي تمكّن حتى من يعدمون الإمكانات المالية الكافية من شراء منزل في المستوطنات والانتقال للسكن هناك. وتعد هذه الامتيازات من عوامل سرعة تزايد السكان في مستوطنات اليهود الأرثوذكس "الحريديم" الكبيرة في الضفة الغربية مثل "موديعين عيليت" و-"بيتار عيليت"، إضافة إلى 30 مستوطنة يحصل سكانها على امتيازات ضريبية تصل إلى 200 ألف شيكل سنويًا³⁸.

ومن بين أكثر من 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية المحتلة، فإن أكثر من 40% من المستوطنين هم من الحريديم، و30% من "علمانيين"، والثلث المتبقي من الصهاينة المتدينين. ومن

127 مستوطنة تم إنشاء 64 منها لأسباب دينية، في حين تم بناء 63 مستوطنة (67% من اليهود في الضفة الغربية) بدافع توفير مسكن وتحسين ظروف المعيشة³⁹. ومن عام 1992 حتى عام 2020، أنشأت إسرائيل سبع مستوطنات كبرى، وشهدت هذه الفترة بناء 100 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية. ومن اللافت للنظر لتركيبية المستوطنين الديموجرافية، أن اليهود الأرثوذكس "الحريديم" أصبحوا يمثلون نحو 30% كتلة المستوطنين⁴⁰ وهو ما يمثل أهم تحول ديموجرافي في المستوطنات.

منذ سبعينيات القرن الماضي تعد المستوطنات هي مساحة للصهيونيين القوميين والمتشددين وكانت شبه فارغة من "الحريديم" الذي أعلن قادتهم من الحاخامات فتوة رفض السكن في أرض محتلة أو الخروج عن حيز القدس الغربية وبني باراك. ولكن منذ أول القرن الحادي والعشرين وتحت ضغط أزمة سكن في التجمعات الحريدية انتقل شباب "الحريديم" إلى مستوطنات قريبة من القدس المحتلة⁴¹.

وترجع بداية انتقال "الحريديم" إلى المستوطنات إلى عام 1995 عندما قام زعيم "شاس" عوفيديا يوسف بمباركة مستوطنة موديعين عيليت بوعد من رئيس الوزراء آنذاك إسحاق رابين بأن المستوطنة ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أي صفقة مستقبلية مع الفلسطينيين.

وأصبح "الحريديم" يمثلون أغلبية سكان مستوطنة بيتار عيليت (50 ألف نسمة) وهي أكبر المستوطنات في الضفة الغربية. وهو ما يثير مخاوف لدى المستوطنين من القوميين والصهاينة المتطرفين، حيث إن "الحريديم" ليسوا معارضين أيديولوجيًا لإخلاء المستوطنات مقابل الحصول على سكن قريب من "بيت الرب" في القدس!.

ونجد أن الأسر الأرثوذكسية المتشددة "الحريدية" التي انتقلت في البداية إلى الضفة الغربية لم تكن تفعل ذلك لأسباب أيديولوجية، ولم يكن الحريديم في طليعة احتجاجات المستوطنين ضد إخلاء البؤر الاستيطانية، أو المظاهرات المطالبة ببناء مستوطنات أوسع؛ وكان هناك القليل من السود الأرثوذكس المتطرفين بين احتجاجات المستوطنين البرتقالية⁴².

بالتوازي، فإن هناك ثلثًا آخر هم من المهاجرين الجدد "الروس" أو الإسرائيليين الذين انتقلوا للمستوطنات لأسباب غير دينية أو أيديولوجية ليظل ثلث اليهود المستوطنين فقط هم الذين تحركهم أيديولوجية دينية، في حين يجذب الباقون إلى المنطقة بسبب إمكانية تحسين نوعية حياتهم.

ومع تراجع نسبة "المستوطنين الأيديولوجيين"، تعاني المستوطنات انخفاض معدلات النمو السكاني داخلها والتي بلغت في 2023 نحو 2.24% فقط مقابل 16% في عام 1991⁴³. وكان معظم النمو لسكان المستوطنات في 2023، نتيجة للنمو الطبيعي مع تراجع قدرة المستوطنات على جذب

مستوطنين جدد، وجاء نصف النمو الطبيعي من المستوطنات الحريدية موديعين-علييت وبيتا-علييت⁴⁴. ولا تسجل المستوطنات في عمق الضفة الغربية في المناطق -المقرر إخلاؤها بحسب اتفاقيات سابقة- أي نمو ديموجرافي ذي أهمية.

تحول الحريديم والعلمانيون إلى أغلبية بين قاطني المستوطنات على حساب الصهيونيين المتدينين، إلى جانب تراجع معدلات الهجرة إلى إسرائيل وبالتالي فقدان المستوطنات جاذبيتها للقاطنين الجدد وتراجع قوة الصهيونية الدينية ونموها السياسي والديموجرافي، كل هذا يصب في صالح إمكانية أي اتفاق ينص على إخلاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية الصغيرة والمتناثرة وغير القانونية في الضفة الغربية المحتلة.

ورغم نموها وقوتها السياسية الراهنة، فإن المستوطنات فقدت تجانسها الديموجرافي الذي كان حاضراً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث ضعفت الروابط السياسية والاجتماعية بين المستوطنين سواء على مستوى المجالس الستة للمستوطنات أو داخل كل كتلة استيطانية على حدة، كما أن أكبر مستوطنتين، بيتار علييت وموديعين علييت، هما مجتمعات "حريدية" لا علاقة لها إلى حد كبير بحياة المستوطنين غير الحريديين⁴⁵.

ويمكن القول إنه في حال توقفت الحكومة الإسرائيلية عن تقديم الدعم المالي السخي للمستوطنين والذي بلغ أكثر من 6000 شيكل للفرد، فإن كتلة ضخمة من المستوطنين ستغادر هذه البؤر، خاصة وأن 60% من سكان المستوطنات يعملون داخل الخط الأخضر وليس في أنشطة اقتصادية بالمستوطنات التي تعاني بدورها من أزمة اقتصادية مع تراجع النشاط الزراعي والصناعي بها. في المقابل، فإن نمو السكان الحريديم يمثل تغييراً هيكلياً كبيراً من المرجح أن يدفع الاستيطان إلى الأمام بحثاً عن مساكن رخيصة وظروف معيشية ميسورة التكلفة ومساحة معيشة متاحة.

القبائل السكانية والشرذمة السياسية

نقطة بداية الانقسامات الراهنة في إسرائيل هي وصول الليكود إلى السلطة في 1977، ونهاية هيمنة حزب "العمل" على مفاتيح السياسة في الدولة العبرية، فمن تلك النقطة بدأت تتبلور قوة التيارات الدينية واليمينية المتشددة إلى جانب زيادة تأثير السفارديم. فقد كان وصول "الليكود" للسلطة تعبيراً عن تغير التركيبة الاجتماعية، وكان في ذاته قاطرة لتحولات جذرية في شكل الصراعات والانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي.

إن نجاحات سياسة "بوتقة الصهر" وصلت إلى ذروتها في سبعينيات القرن الماضي، ومع انتهاء قدراتها بدأ الاستقطاب أو الشرخ بالتعمق في المجتمع الإسرائيلي.. وخلال التسعينيات، شهد المجتمع الإسرائيلي الانقلاب الجديد بوصول مليون مهاجر روسي ساهموا في تغير التركيبة الديموجرافية والسياسية للدولة العبرية.

وتزامن مع وصول "القبيلة الروسية" الجديدة صعود "القبيلة الحريدية" بفعل النمو الديموجرافي وقدرات الزعيم التاريخي عوفيديا يوسف في جذب السفارديم الفقراء لحزب "شاس" المتطرف.

إن التركيبة اليهودية الديموجرافية في إسرائيل بالإضافة إلى "عرب 48"، يصنع خريطة اجتماعية/ سياسية تتسم بالتشردم والتغير المستمر تدل عليها الانتخابات المتكررة ونتائجها خلال السنوات العشر الماضية، وهو الواقع الذي يدل على استمرارية قدرات منهج "مجتمع شديد الانقسامات" Deeply Divided Societies على فهم النظام السياسي الإسرائيلي القائم على توازن "حافة الخطر" بين المجموعات الاجتماعية المتميزة⁴⁶.

فهم علاقة الخريطة الديموجرافية والاجتماعية في إسرائيل بالنظام السياسي خلال العقد الأخيرة، ينطلق من استعادة "الليكود" بزعامة بنيامين نتنياهو القدرة على قيادة الحكومات الائتلافية. إن حزب "الليكود" أصبح التعبير السياسي عن المجموعة الرئيسية في المجتمع الإسرائيلي وهي كتلة الطبقة الوسطى الحضرية وخاصة شرائحها الوسطى والدنيا والجيل الثاني من "الروس" والطبقة العاملة في الصناعات الحديثة. إنها كتلة "صمام الأمان" اليهودية للمشروع الصهيوني الجديد التي تدعم الاستيطان وتعتبر الأمن والنمو الاقتصادي هما الأولوية على حساب "السلام" و"العدالة الاجتماعية". وهو جمهور يرفع قيمة "يهودية الدولة" على قيمة "ديمقراطيتها".. ويمثل تقريباً أكثر من ثلث اليهود في الدولة العبرية⁴⁷.

هذه الكتلة الضخمة تتقاطع مع كتلة ثانية هي الطبقة الوسطى العليا والحاصلة في الأغلب على درجة أكاديمية وأكملت التعليم الجامعي وهي مجموعات يرتفع وزنها النسبي داخل المجتمع الإسرائيلي وتوطن المدن الكبرى مثل تل أبيب وحيفا ورعنانا وغيرها. وهي كتلة يهودية من الأشكناز والسفارديم و"الروس" تميل للتوازن في العلاقة بين قيمة "يهودية الدولة" و"ديمقراطيتها" وتضم بين جنباتها اليهود الأكثر علمانية. هذه الكتلة تميل للتصويت لصالح يمين الوسط الذي يمثل اليوم في السياسة الصهيونية أحزاب "يش عتيد" (هناك مستقبل) بزعامة يائير لبيد و"أزرق وابيض" بزعامة بيني جانتس.

هاتان الكتلتان تتبادلان مواقعهما السياسية داخل "التيار الرئيسي" الراهن في إسرائيل، حيث لا تمثل كتلة "ثابتة" أو "قبيلة سياسية" واضحة المعالم. فتسارع الحراك الاجتماعي والاقتصادي في الدولة العبرية يغير موقع الفرد داخل الطبقة الوسطى بشكل مستمر إلى جانب أن اختفاء "الهستدروت" و"الكيوتزات" وغيرها من تشكيلات اليسار الصهيوني الاجتماعية ودخول مجموعات ضخمة من الجيل الثاني من الروس وقسم من السفارديم "الأكثر تعليمًا ودخلًا" إلى هذه الكتلة دفع إلى ليس فقط تشتتها السياسي بل إلى انقلابات حادة في اتجاهاتها السياسية ضمن الإطار العام الرافض لليمين المتطرف والتيار الديني "الحريدي".

أما بالنسبة لـ "القبيلة الروسية" والتي تضم أكثر من مليون مهاجر روسي وأبنائهم الذين ولدوا في إسرائيل، فهي فقدت تحت تأثير الزمن وصعود الجيل الثاني تأثيرها السابق الذي كانت ذروته في انتخابات 2006 و2009، بحصول ممثلها السياسي "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليرمان على 15 مقعدًا في الكنيست. فقد نجحت "بوتقة الصهر" في دمج مئات الآلاف من "الروس" داخل المجتمع الإسرائيلي في المدن الكبرى ومدن التطور وصولًا إلى المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة. وانتقل كما ذكرنا كتلة من "الروس" إلى "التيار الرئيسي" بل انحاز قسم منها بفعل استيطانه بالضفة إلى اليمين المتشدد.

أما التيار الديني اليهودي فينقسم إلى "الصهيونية الدينية" التي تعتمد على أصوات المستوطنين وسكان مدن التطور و"الحريديم".. ويحصل التيار الديني نحو 30% من أصوات الناخبين الإسرائيليين في الانتخابات خلال العقدين الماضيين. ويمثل "عمود خيمة" حكومات بنيامين نتنياهو.

وبالنسبة لتيار الصهيونية الدينية، فإنه حافظ على تأثيره وقوته السياسية رغم انهيار حزب "المفدال" عبر ورثته⁴⁸، مع اتجاه هذا التيار لتبني خطابًا أكثر تشددًا في ظل التوسع الكبير في المستوطنات ومستفيدًا من الضربات التي لحقت باليسار وحزب "العمل". ويتزعم هذا التيار حاليًا تحالف "الصهيونية الدينية" بقيادة المتطرفين بتسليل سموتريتش وإيتمار بن غفير⁴⁹. وحصل في انتخابات 2022 على 14 مقعدًا. ونجح هذا التيار في الحصول عبر حكومة 2022 الحصول على وزارات رئيسية مثل المالية والأمن القومي.

وتمثل الصهيونية الدينية مجموعات غير متجانسة تختلف على قضايا دينية واجتماعية وسياسية، لكنها تجتمع على رفض إخلاء المستوطنات، وضم الضفة الغربية، وتبرير العنف ضد "الأغيار" من غير اليهود وطردهم مما يزعمون أنها أرض إسرائيل أو قتلهم، فضلًا عن السعي لبناء الهيكل. ويقدر أعداد المنتمين للصهيونية الدينية بنحو 600 ألف شخص أي نحو 10% من الإسرائيليين⁵⁰. ويقدرها آخرون بـ 15% من إجمالي سكان الدولة العبرية⁵¹. وقوة هذا التيار تبع بشكل واضح من المستوطنات، حيث إن 70% من الأصوات التي يحصل عليها من المستوطنيين⁵². فهو تيار معبر عن المستوطنين اليهود باستثناء "الحريديم" و"الروس" الذين ينحازون لأحزاب "قبائلهم".

بالنسبة لـ "القبيلة الحريدية"، خلال السنوات العشر الماضية، فقد انحصرت قوتها في جمهور الناخبين من "الحريديم"، وخسرت الأصوات "الزائدة" ولكنها حافظت على عدد مقاعدها بفعل التضاعف السكاني لليهود المتشددين. ونجد أن حزب "شاس" الذي يعد الممثل السياسي للحريديم السفارديم يحافظ على متوسط 11 مقعدًا في الكنيست خلال انتخابات نوفمبر 2022 وهي نفس عدد مقاعده في كنيست 2003 و2009 و2013. ورغم فقدان الحزب لقائده عوفيديا يوسف، فإن زعيمه الحالي أربييه درعي مازال ناجحًا في حفظ تماسك القاعدة الانتخابية الثابتة للحريديم السفارديم في القدس

وبني باراك والمستوطنات الحريدية. أما تكتل "يهדות هتורה" الذي يمثل الحريديم الأشكناز فقد حافظ على ما بين 7 إلى 8 مقاعد في الكنيست، ليواصل تحالفه مع "شاس" في الانضمام للحكومات الائتلافية.

و"شاس" إلى جانب "يهדות هتורה" يمثلان القوة الأصل، والأشد إخلاصا لمعسكر حزب الليكود واليمين الاستيطاني، ويخلصون بالذات لشخص بنيامين نتنياهو، الذي خلافا لسلفه أريئيل شارون في قيادة الليكود، عرف كيف يضمن التصاقهم به، وذلك بضمان كافة مطالبهم، وتشجيع تدفقهم على المستوطنات لزيادة أعداد المستوطنين، حتى باتت من أولى مصالحهم ضمان زيادة امتيازات المستوطنات والمستوطنين، وهم باتوا جزءا أساسيا من اليمين الاستيطاني. ولم نسمع منهم في أي يوم، أي تهديد للانسحاب من الحكومة الحالية، خلافا للشركاء من التيار الديني الصهيوني⁵³. ويعد وجود الأحزاب الحريدية في الحكومة الائتلافية صمام أمان، حيث إن القاعدة الخاصة بأنه لا استقرار لأي حكومة إسرائيلية لا تشمل الحريديم، مهما كانت قاعدتها الائتلافية كبيرة مازالت "فاعلة" في السياسة العبرية.

أما الكتلة العربية، فإن أصواتها مثل كافة "القبائل" تصب بأكثر من 90% لصالح الأحزاب العربية. وهي تنجح عادة في الحصول على 11 إلى 15 مقعدًا. وكان أبرز تمثيل لهذه الكتلة هي "القائمة العربية الموحدة"⁵⁴ في 2020، قبل أن تتفكك في انتخابات 2022. وتعكس الأحزاب العربية التقسيمات التقليدية داخل عرب 48 بين قوميين ويساريين يتركزون في الشمال والناصرة وتيار "إسلامي" وتيار "ليبرالي". ولكن تظل المظلة الرئيسية لهذه الأحزاب المطالبة بحقوق العرب ورفض التعامل معهم بوصفهم "مواطنين درجة ثانية".

• استنتاجات

إن المجتمع الإسرائيلي يمر دائمًا بعمليات إعادة تشكل نتيجة موجات الهجرة المتتالية مما يزيد من حجم وقوة الإنقسامات داخله، ولكن بعيدًا عن مبالغات "البرواجندا"، فإن الدولة العبرية نجحت في إدارة ملف النمو السكاني بحيث أصبحت اليوم ضمن الدول الكبرى في المنطقة ديموجرافيًا. فإسرائيل لم تعد بلدًا صغيرًا سكانيًا بمعايير الشرق الأوسط.

بالتوازي، فإن موجات الهجرة والنمو السكاني المتزايد للحريديم أضعف التيار الصهيوني العلماني الرئيسي لصالح قبائل جديدة من الروس والحريديم والمستوطنين مع نمو عرب 48 وهو ما دفع الكتل التقليدية في تل أبيب وحيفا والمدن الكبرى إلى الهامش لصالح مدن التطور والمستوطنات. هذه التحولات دفعت نحو مزيد من الانقسامات الاجتماعية والسياسية ولكن في نفس الوقت نجحت مؤسسات الدولة العبرية في عملية "أسرلة" واضحة للكتل الجديدة، وهي النجاحات التي عكسها اندماج قسم من الجيل الثاني من المهاجرين الروس داخل التيار الرئيسي بل منح "قبلة حياة" مؤقتة للتيارات العلمانية في مواجهة صعود "الحريديم" واليمين القومي المتطرف.

إن التحولات في المجتمع الإسرائيلي تدفع الباحث إلى افتراض استمرار هيمنة اليمين على السياسة الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة، مع ظهور محاولات جديدة لدمج أحزاب عربية داخل السياسة العبرية والحكومات الائتلافية. ولكن بالتوازي، فإن ارتفاع حدة ضغوط اليمين الديني (القومي والحريدي) ستدفع إلى مزيد لتطبيق القوانين الدينية على المجتمع وهو ما سيدفع إلى مزيد من التوتر بين القطاعين العلماني والديني خلال الفترة المقبلة.

إن التغيرات المستمرة تدفع إلى تراجع ما وصفه الباحثان الإسرائيليان شموئيل روزنر وكاميل فوكس بالثقافة المدنية لليهود الإسرائيليين أو "اليهودية الإسرائيلية الجديدة" وهي النموذج القائم على يهودية علمانية شبه تقليدية. فوصف الباحثين بأن اليهود "فخورون ويشعرون بالارتياح في المزج بين التقاليد اليهودية والحداثة - من الوجبات العائلية في أيام السبت وعيد الفصح اليهودي إلى حفلات الشواء على الشاطئ والخدمة في الجيش"⁵⁵ لا يعد توصيفًا صحيحًا لمجتمع شديد الانقسام يتمحور قسم كبير منه حول "قبيلته" ويتوزع عبر ما يشبه "الجيتوهات السكانية" داخل "الخط الأخضر".

إن "القبائل الأربع": اليهود الأرثوذكس المتطرفين (الحريديم)، واليهود المتدينين (داتيم)، واليهود العلمانيين (هيلونيم)، والعرب تواصل إعادة انتاج الفصل الاجتماعي رغم كافة محاولات الدمج، وبالتالي فإن محاولة رؤية المجتمع الإسرائيلي خارج هذه الخريطة "القبيلية" بمثابة محاولة فاشلة لفهم الصراعات الداخلية والتوجهات السياسية للدولة الصهيونية خلال الفترة المقبلة.

المحور الثالث

التعليم في إسرائيل.. مسار الإنجازات والانقسامات

بلغ عدد الطلاب في إسرائيل عام 2023 نحو 2.3 مليون طالب في جميع المراحل التعليمية مقابل 1.5 مليون في عام 2000 بزيادة تبلغ 800 ألف خلال أقل من ربع قرن بفضل نمو التعليم الجامعي والنمو السكاني المرتفع بين عرب 48 والحريديم، وبلغ عدد الطلاب في المدارس نحو 1.3 مليون طالب.

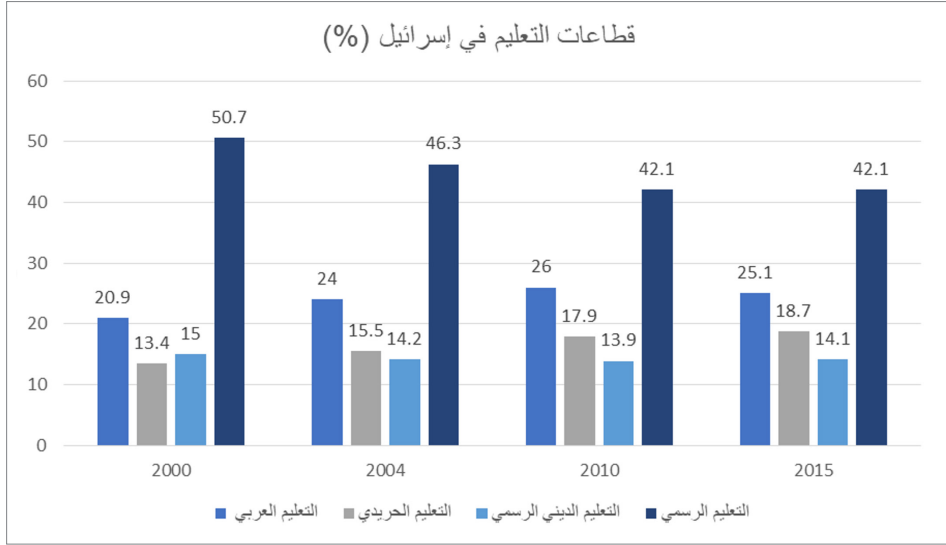
وتطور نظام التعليم في إسرائيل خلال فترة حكومات بنيامين نتنياهوو الائتلافية، حيث أصبح 9% فقط من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عامًا في الدولة العبرية غير حاصلين على مؤهل ثانوي عالي مقابل 14% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، كما أن نسبة الحاصلين على شهادات الجامعية بين السكان الناشطين اقتصاديًا (19 - 64 عامًا) بلغت أكثر من 50% وهي تعد من أعلى النسب العالمية.

وعلى الرغم من تطور نظام التعليم في إسرائيل ليحتل مرتبة متقدمة في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أن إشكالية تعدد النظم التعليمية تعد أهم المشاكل المستعصية التي تواجه إسرائيل، في ظل عدم امتلاك الحكومات الائتلافية المتتالية الإرادة السياسية لأخذ زمام المبادرة⁵⁶.

تنقسم المدارس الإسرائيلية إلى أربعة مسارات تعبيريًا عن "القبائل الأربع" التي تشكل المجتمع وهي المدارس العامة والخاصة التي تخضع للمناهج العامة، ومدارس التعليم الديني الرسمية التي تعبر عن تيار الصهيونية الدينية، والمدارس الدينية المستقلة التابعة للحريديم "اليشيفوت"، والمدارس العربية. هناك أيضًا مدارس خاصة تعتمد على مناهج أميركية أو بريطانية.

وُسُن قانون التعليم الرسمي في إسرائيل عام 1953. ونصت المادة الثانية منه على أن "التعليم في دولة إسرائيل يجب أن يركز على قيم الثقافة اليهودية، والولاء لدولة إسرائيل والشعب اليهودي، وتحقيق مبادئ الريادة في العمل الطلائعي الصهيوني". وبعد سن هذا القانون تم توحيد التيارات المختلفة في جهاز التعليم في إسرائيل تحت إطارين؛ هما التعليم الرسمي والتعليم الديني الرسمي. وخضعت هذه الأطر لإدارة وإشراف وزارة التعليم، أما مدارس "أجودات إسرائيل" الحريدية التي كانت تعمل حتى ذلك الحين في إطار ما يعرف بـ"التيار الرابع"، فبقيت خارج الإطارين الرسميين بسبب رفض المتدينين المتشددين الاندماج فيها⁵⁷. وخلال نحو 70 عامًا، قاد الفصل المتزايد بين الأنظمة التعليمية العلمانية والدينية داخل الدولة العبرية إلى معارك ثقافية وتوترات اجتماعية متصاعدة بين اليهود الحريديم واليهود الليبراليين.

بحسب مركز تاوب فإن معدل نمو الطلاب من التيارات التعليمية العربية والحريدية تراجع منذ 2010، مع ارتفاع معدلات النمو في تعليم الدولة العبرية وتيارات الصهيونية الدينية⁵⁸.



ويظهر من الجدول استمرار ارتفاع نسبة التعليم الحريدي والتعليم العربي من إجمالي الطلاب في المدارس بالدولة العبرية ولكن معدلات النمو تقلصت منذ 2010 مع انتهاء موجة النمو السكاني المرتفعة جدًا للعرب والحريديم.

ونجد أن الحكومة الإسرائيلية خصصت المزيد من الأموال لصالح التعليم خلال العقدين الأخيرين للتعامل مع ارتفاع عدد الطلاب. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الطلاب في رياض الأطفال والمدارس بنسبة 26% خلال الفترة 2010-2019، فيما ارتفعت ميزانية وزارة التعليم بنحو 65%. وزاد نصيب التعليم من الميزانية من 18.7% عام 2000 إلى أكثر من 21% عام 2019⁵⁹. وفي جميع المستويات من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، تنفق إسرائيل 10.279 دولار سنويًا لكل طالب، مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 12.647 دولار.

وانعكست رغبة الائتلافات الحاكمة في إسرائيل خلال العقدين الماضيين في زيادة مستوى التعليم لتوفير قوة العمل الماهرة للسوق والشركات الأجنبية وشركات التكنولوجيا على تحسن مستوى التعليم في الدولة العبرية، حيث انخفضت الفجوة بين إسرائيل ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في معرفة القراءة والكتابة من 53 نقطة عام 2006 إلى 17 نقطة في 2018، إلى جانب انخفاض معدل الطلاب ذوي الأداء الضعيف.

فعلى سبيل المثال، في 2023 أصبحت لا توجد فصول التعليم الابتدائي بإسرائيل تضم أكثر من 36 طالبًا، و3% فقط من الفصول تضم ما بين 32 و36 طالبًا و83% من الفصول الابتدائية تضم ما بين 26 و32

طالبًا وفي النظام الديني التعليمي 91% من الفصول بها العدد نفسه مقابل 85% في النظام الحريدي و71 في النظام العربي بينما لا يوجد أي فصول يزيد عدد طلابها عن 28 طالبًا في المدارس الدرزية⁶⁰.

إن إسرائيل لديها واحدة من أكثر السكان تعليمًا في العالم -من حيث متوسط سنوات الدراسة للفرد، أو حصة السكان الحاصلين على تعليم أكاديمي درجة- ومع ذلك، فإن إنتاجية العمل لديها أقل من إنتاجية معظم الدول المتقدمة.

في الوقت نفسه، فإن أحد أهم أزمات التعليم في إسرائيل هو تزايد الاستقطاب في التعليم بين التعليم الرسمي لليهود العلمانيين وعرب 48 والحريديم. وهو ما زاد عليه هيمنة اليمين المتشدد على الحكومات الائتلافية خلال العقد الماضي، وأدت إلى تجميد الجهود لتدريس المواد الأساسية والعامّة في التعليم الحريدي، بل وتشجيع أنشطة المدارس "الحريدية" في القدس وبني باراك؛ مما يضع صعوبات جمة أمام نظام التعليم العام.

هذه الصعوبات تظهر أكثر في المدن المختلطة مثل القدس وحيفا واللد والرملة، حيث يختلف المسار التعليمي ومسار الحياة لكل مجموعة من المجموعات السكانية الفرعية الثلاث: فكل مجموعة سكانية لديها أنظمة مدرسية منفصلة⁶¹.

فإن التطور الكمي في التعليم بالدولة العبرية لم يوازه مسار دمج وتوحيد التعليم، بل عزز الانقسام بين مسارات التعليم المنفصلة للمجموعات الفرعية الرئيسية؛ مما جعل نمو التعليم يعزز الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي.

"الحريديم" .. مجتمع الدارسين

وصف مناحم فريدمان Menachem Friedman مجتمع اليهود الأرثوذكس المتشددين "الحريديم" بـ "مجتمع الدارسين" Scholar Society، تعبيرًا عن انخراط أغلب التجمعات الحريدية في تعلم وتعليم التوراة والشريعة اليهودية⁶².

وتعد مدارس تعليم التوراة "اليشيفوت" في إسرائيل هي أداة إعادة إنتاج التيار الحريدي، عبر تكريس الطلاب لتعلم وقراءة التوراة والجمارا، لتصبح بمثابة "الجدران" التي يقيمها المتدينون المتشددون وفي الوقت نفسه تحول دون اختلاطهم بالتجمعات العلمانية في الدولة العبرية.

والغالبية العظمى من نظام التعليم الحريدي ليس جزءًا من نظام التعليم العام الرسمي، ولكنه مملوك للقطاع الخاص لشبكات التعليم الحريدي التابعة للأحزاب الحريدية - "شاس" و "يهדות هتורה" - وغيرها من المنظمات غير الربحية المرتبطة بالمؤسسة الحريدية.

وبيلغ نسبة الطلاب الحريديم في مدارس "اليشيفوت" في 2023 نحو 19.5% من طلاب المدارس الإسرائيليين، وترجع هذه النسبة إلى الزيادة السكانية المرتفعة بين "الحريديم" والحوافز المالية المقدمة لطلاب المدارس الدينية ومخصصاتهم الحكومية والتي ارتفعت في ميزانية 2023-2024 بنحو 40%.

وغالبية المدارس الحريدية هي مدارس خاصة غير رسمية بحسب قانون التعليم الإلزامي لعام 1949. وبحسب القانون يجب على المدارس الابتدائية الحريدية (الصفوف 1-8) تدريس منهج أساسي يشمل الرياضيات والعبرية والإنجليزية والدراسات الاجتماعية والطبيعة والعلوم والفنون والتاريخ والجغرافيا. ومع ذلك، لا يتم تنفيذ هذا الشرط، إلى جانب عدم تدريس اللغة الإنجليزية⁶³.

اقتصار التعليم في المدارس الحريدية على المنهج الديني وقراءة التوراة والهالاخاة، أدى إلى أن الخريجين لديهم خيارات عمل محدودة. ولهذا السبب، لا يرغب الكثيرون من الطلاب في ترك المدارس الدينية، التي تقدم رواتب حكومية بدلاً من العمل. ولهذه الظروف تأثير اجتماعي واقتصادي عميق على المجتمع الإسرائيلي.

وفي عام 2013، أطلقت الحكومة الإسرائيلية خطة إصلاح تسمح للمدارس الحريدية بتغيير وضعها من مدارس خاصة غير رسمية إلى مدارس عامة رسمية والانضمام إلى قطاع التعليم العام عبر مدارس MNH وهي مدارس حريدية مملوكة ومدارة من قبل الدولة والبلديات، في حين أن المدارس غير الرسمية تملكها وتديرها جمعيات خاصة. ونص القرار الوزاري على أن "يأذن لوزير التعليم بفحص إنشاء تعليم رسمي وطني (عام) للسكان الحريديم والعمل على تعديل قانون التعليم الوطني.

وفي عام 2022، كان هناك 17000 طالب في مدرسة MMH، ويشكلون حوالي 4% من جميع الطلاب الحريديم من سن 3 سنوات إلى الصف الثامن. وتشير دراسة شاي كاتزير Shai Katzir إلى أنه على الرغم من انضمام عدد من المدارس الحريدية إلى نظام التعليم العام إلا أن هذا لم يؤدي إلى تغييرات واضحة في المناهج الدراسية، حيث كان نطاق هذه التغييرات محدودًا. فالتغييرات التي شملت المدارس الحريدية العامة تتعلق بتدريس جميع المواد الأساسية المطلوبة⁶⁴.

وبجانب "اليشيفوت" هناك كليات "كوليل" للطلاب المتزوجين والتي يواصلون فيها التعليم بعد الزواج ويعتمدون بشكل رئيسي على المخصصات الشهرية في هذه الكليات.

وفيما لا يزال الحريديم يقيمون سوّراً حول مدارسهم الدينية، فإن صحفيين إسرائيليين وصفوها بأنها "مدارس من القرن الثامن عشر"، حيث يمنع الحاخامات اختلاط الطلاب بالطالبات، كما يمنع استخدام الإنترنت أو مشاهدة التلفاز منذ سن البلوغ (13 عاماً).

وقد دفع عدم قدرة مدارس "اليشيفوت" على تأهيل الشخص لدخول سوق العمل أسراً "حريدية" إلى تسجيل أطفالهم في مدارس غير حريدية تقدم مناهج دراسية أساسية حتى تكون لأطفالهم في المستقبل كبالغين فرص عمل أفضل من تلك التي كانت لأولياء أمورهم⁶⁵.

إن نظام التعليم الحريدي اليوم يخوض عدة معارك على أكثر من جبهة، فمن ناحية تسعى أحزاب "شاس" و"يهדות هتורה" لزيادة المخصصات للطلاب المتدينين إلى جانب استكمال "معركة" رفض تجنيد هؤلاء الطلاب المتفرغين لدراسة التوراة في الجيش. وعلى جبهة أخرى، فإن عدم قدرة التعليم الحريدي على مسايرة سوق العمل وزيادة نسب الفقر بين الشباب الحريدي واضطراره للانتقال إلى المستوطنات، أضعف الثقة "نسيّاً" بين الحريديم في هذا التعليم ودفع جزءاً منهم إلى التوجه للتعليم العام.

التعلم في القطاع العربي.. التمييز المنهجي

يبلغ عدد الطلاب في قطاع التعليم العربي نحو 560 ألف طالب يمثلون أكثر من 25% من الطلاب بالدولة العبرية. إلا أن هناك هوة شاسعة تفصل بين المدارس العربية واليهودية التي تديرها الحكومة؛ فالتعليم الذي يحصل عليه أطفال العرب الفلسطينيين يقل مستواه، من جميع النواحي تقريباً، عن مستوى التعليم الذي يتلقاه نظراؤهم من الأطفال اليهود، وهو أمر ينعكس في الأداء السيئ نسبياً للتلاميذ العرب.

ورغم أن اللغة العربية لغة رسمية، وهي لغة التعليم في المدارس العربية في إسرائيل، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تخصص ما يكفي من الموارد لتطوير المناهج العربية بوجه عام؛ كما أن ما يجده المدرسون من عرب 48 في متناولهم من الكتب المدرسية والمواد التعليمية أقل بكثير مما لدى نظرائهم اليهود. فضلاً عن هذا، فإن بعض محتوى المناهج التعليمية، ولا سيما الدراسة الإجبارية للنصوص الدينية اليهودية، ينفّر التلاميذ والمدرسين على السواء.

وبحسب تقرير "مؤشر جودة الحياة في إسرائيل" للعام 2021 فإن عرب 48 راضون عن المدارس بنسبة أقل (58.3%) مما بين اليهود (63%). كما أن ثمة فجوة بين اليهود والعرب في استحقاق شهادة البجروت (التوجيهي): 58.6% بين اليهود و40.5% بين العرب. ويمكن ملاحظة أنه بينما ينتقل جميع حاملي شهادة البجروت من بين اليهود إلى مسار مواصلة التعليم العالي، هناك فجوة بين العرب تبلغ حوالي 10% بين نسبة حاملي البجروت وبين نسبة الحاصلين على التعليم العالي⁶⁶.

هذه الوضعية لا تنفي تطور التعليم داخل القطاع العربي منذ بداية القرن الحالي، وهو ما يمكن وضعه في سياق توجه الحكومات الائتلافية الإسرائيلية إلى رفع قيمة السكان العرب في الاقتصاد بهدف تقليص المخصصات بل في حاجة الاقتصاد الإسرائيلي لحجم عمالة أكبر من الشباب المتوفر في الوقت الراهن؛ مما جعل الحكومات تستثمر في التعليم بالقطاع العربي بهدف الحصول على قوة عاملة ماهرة ومتعلمة من "عرب 48" ⁶⁷.

ونجد أن لجنة متابعة التعليم العربي تشير إلى فجوة كبيرة بين التعليم في المجتمع العربي والتعليم في المجتمع اليهودي، تقدر بنحو 3 - 4 سنوات دراسية بناءً على دراسات PISA الدولية في العقدين الماضيين، والبيانات والاختبارات المختلفة. حيث يوجد نقص في التعليم العربي لحوالي 4500 فصل دراسي وحوالي 140 ألف ساعة تعليمية، وميزانية الطالب العربي في التعليم أقل بآلاف الشواكل مما يحصل عليه الطالب اليهودي (تصل في بعض الحالات هذه الفجوة إلى أكثر من عشرين ألف شيكل) ⁶⁸.

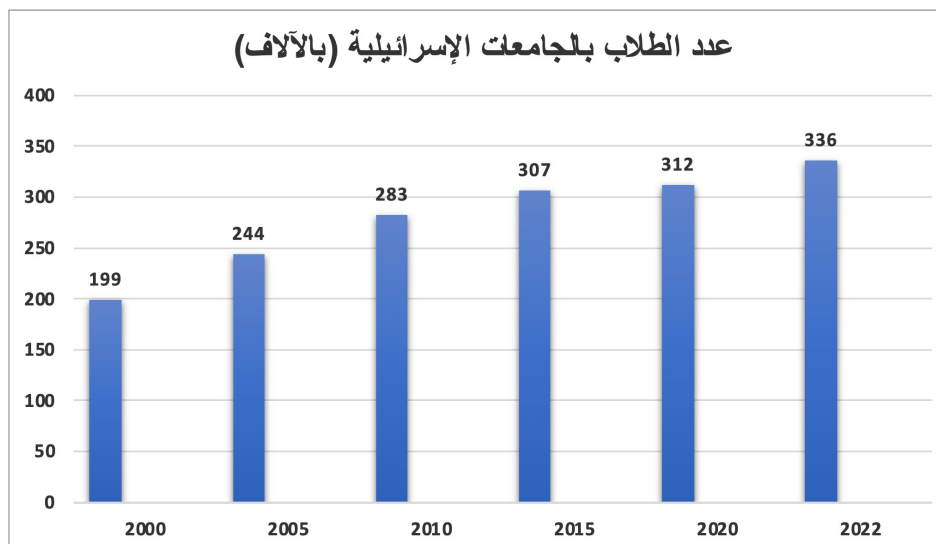
وجاء في دراسة أعدها «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل»، أنه على الرغم من تقليص الفجوة بين المدارس الابتدائية العربية واليهودية في السنوات الأخيرة، فإنه توجد فجوات كبيرة في المرحلتين الإعدادية والثانوية؛ حيث تدنى مستوى التعليم العربي ⁶⁹.

وإلى جانب الفجوة الخاصة بالميزانية والبنية التحتية للتعليم العربي هناك أزمة في المناهج، حيث يشير تقرير إلى أن جهاز التعليم العربي في إسرائيل يرسم سياساته التربوية ويحدد مناهجه التعليمية يهود ولا يشارك مواطنون عرب في وضع هذه المناهج، إلى جانب أن المناهج وخاصة في اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا تهدف إلى طمس أو إضعاف أو تشويه الذاكرة الجماعية والهوية العربية الفلسطينية للطلاب العرب من خلال إفراغ التعليم من القيم والثقافة الفلسطينية لصالح اتهامهم بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية ⁷⁰.

التعليم الجامعي.. التكنولوجيا من أجل النمو

بلغ عدد الدارسين في الجامعات والأكاديميات الإسرائيلية في عام 2022 نحو 336 ألف طالب في 59 جامعة ومؤسسة أكاديمية، يدرس منهم 58 ألفًا تخصصات تتعلق بالتكنولوجيا. وينقسم الدارسون في الجامعات إلى نحو 255 ألف طالب جامعي و69 ألف طالب درجة ماجستير و12 ألف طالب لدرجة الدكتوراه.

وتمثل الفتيات نحو 60% من إجمالي الطالبات في التعليم الجامعي ⁷¹. وتعد الدولة العبرية صاحبة أحد أكبر نسب السكان من حيث الحصول على التعليم الجامعي في العالم بنسبة بلغت 50,9% من السكان البالغين، الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 عامًا.



ويدير التعليم الجامعي في إسرائيل مجلس التعليم العالي وفقاً لقانون 1958 وهو المنوط به وضع شروط ترخيص وتمويل المؤسسات الأكاديمية. تعد الجامعة العبرية في القدس أبرز الجامعات في إسرائيل والأولى في التصنيف لجامعات الدولة العبرية وتحتل المرتبة 162 ضمن تصنيف الجامعات عالمياً. وبجانب الجامعة العبرية هناك جامعة تل أبيب ومعهد إسرائيل التكنولوجي "التخنيون" وجامعة بار إيلان وجامعة بن جوريون في النقب.

وشهد قطاع التعليم الجامعي في إسرائيل منذ بداية القرن الحالي تطوراً كبيراً بسبب تركيز الحكومات الصهيونية على الاستثمار في التعليم الجامعي وخاصة المتعلق بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة والبرمجة. وبالتوازي مع ذلك، سعت الحكومات اليمينية الإسرائيلية على جسر الفجوة المتعلقة بالتعليم الجامعي بين سكان المدن الرئيسية والهامش من سكان مدن التطور والمستوطنات والحريديم و"عرب 48"، في إطار استراتيجية أن التعليم الجامعي يمثل أداة رئيسية للسيطرة والدمج في الدولة العبرية.

وتشير بيانات 2021 إلى أن الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية بلغوا 58.000 طالب يشكلون 17% من إجمالي الطلاب الجامعيين⁷² بنسبة زيادة 122% عن عام 2000، كما ارتفعت نسبة الطلاب الإثيوبيين بنسبة 45% خلال 6 سنوات، فيما لم تتجاوز نسبة الطلاب الحريديم 4.6% من إجمالي الطلاب وهي النسبة الأقل مقارنة بنسبتهم من السكان التي تبلغ نحو 13%⁷³، كما ارتفعت نسبة الطلاب الأكاديميين من جنوب إسرائيل من 8.7% في عام 1990 إلى 14.3% عام 2021⁷⁴.

ولا يوجد في إسرائيل قانونًا قواعد "تمييزية" للقبول بالمؤسسات الأكاديمية والجامعات، حيث فقط تشترط الحصول على شهادة "البجروت" (الثانوية العامة) وعلامة النجاح في امتحان البسيخومتري، ولكن فعليًا فإن هناك العديد من العوامل التي تدفع إلى تدني نسب عرب 48 والسفارديم والبدو في الجامعات الإسرائيلية، بسبب أن جهاز التعليم الثانوي يتميز بقدر كبير من عدم المساواة بين المدارس⁷⁵. حيث يوجد كما -أسلفنا- مدارس يهودية ومدارس عربية ومدارس في أحياء غنية ومدارس في أحياء فقيرة؛ مما ينعكس على قدرة الطلاب في الحصول على شهادة "البجروت" وتحقيق النسب المطلوبة لدخول الجامعات. وبحسب دراسة إسرائيلية فإن امتحان "ياغيل" (امتحان معرفة اللغة العبرية)، الذي يُعتبر شرطًا أساسيًا للقبول للجامعات، يُشكّل عائقًا للقبول للجامعات. ومن هنا، حصل نحو 6600 شاب عربي على علامة أعلى من 500 في امتحان البسيخومتري عام 2022، وأقل من علامة 90 في امتحان "ياغيل"، لهذا تُغلق في وجوههم إمكانية الدخول للجامعات في إسرائيل⁷⁶.

ويركز نظام التعليم الجامعي في إسرائيل على توفير العاملين في قطاع التكنولوجيا والبرمجة والعلوم المتعلقة بالهندسة بشكل رئيسي، ففي 2022، كانت الهندسية هي البرنامج الأكثر دراسة في إسرائيل بدرجة البكالوريوس بنحو 18.2% من طلاب درجة البكالوريوس. وتجاوزت الدراسات الهندسية الدراسات الاجتماعية، التي اعتبرت على مر السنين المجال الأكاديمي الأكبر في إسرائيل. كما انعكس تعزيز المهن عالية التقنية من خلال زيادة بأكثر من 100% في عدد الطلاب الذين يدرسون برامج الرياضيات والإحصاء وعلوم الكمبيوتر وقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بهذا المجال بمقدار 1760 فقط خلال 2022. ووفقًا لبيانات لمجلس التعليم العالي في إسرائيل فإن واحدًا من كل 4 طلاب (حوالي 26%) في إسرائيل يدرس الهندسة وعلوم الكمبيوتر والرياضيات والإحصاء⁷⁷.

إن التعليم الجامعي في إسرائيل يعد من الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في تخصصات الهندسة والتكنولوجيا. ويبدو أن الدولة العبرية أدركت مبكرًا عن كثير من دول المنطقة أن توفير العمالة الماهرة والمتخصصة والحاصلة على تعليم عالٍ يمثل مركز الجذب للشركات والاستثمارات الأجنبية، ومع الطلب على هذه التخصصات بأكثر من المتوفر من كتلة الشباب اليهودي فإن توسع التعليم الجامعي للطلاب العرب يمكن أن يمثل جانبًا من أولوية الاقتصاد "أحيانًا" على السياسات العنصرية في الدولة العبرية.

المحور الرابع

المجتمع المدني في إسرائيل

تبلغ عدد المنظمات غير الحكومية في إسرائيل نحو 30 ألف منظمة. ويتعرض المجتمع المدني في إسرائيل الذي يدافع عن حقوق الفلسطينيين لضغوطات هائلة تعرقل مساره بسبب صعود اليمين المتشدد وتراجع قوى اليسار السياسي. وبحسب تقرير أخير فإن منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الفلسطينيين لا يتجاوز 5% من إجمالي منظمات المجتمع المدني في الدولة العبرية.

ويخضع المجتمع المدني في إسرائيل لقانون الجمعيات لعام 1981 (المعدل في 1997 و2014) وهو القانون الذي يغطي المنظمات غير الحكومية والجمعيات التشاركية ويتطلب تشكيل جمعية أو منظمة مدنية الحصول على موافقة وزارة العدل، وإلى جانب قانون 1981 فهناك قوانين خاصة بمنع إنشاء "المنظمات التخريبية" وهي القوانين التي تعد سلاحاً في يد الحكومة الإسرائيلية لمنع وخنق أنشطة منظمات المجتمع المدني.

وتوجه الحكومة الإسرائيلية وأحزاب اليمين المتشدد للمجتمع المدني المؤيد لحقوق الفلسطينيين والمدافع عن حقوق الإنسان اتهامات أخطرها التعاون مع أعداء المجتمع والدولة، في محاولة لنزع غطاء الشرعية عنهم، بسبب ربطهم بالمنظمات المعلنه إرهابية في "إسرائيل"، وهي خطة مرحلية نحو وقف التمويل عنهم وفقاً لقانون الشفافية الذي أثار ضجة كبرى منذ عام 2016، وفجر أزمات مع الأمم المتحدة بشأن حرية التعبير والمسار الديمقراطي⁷⁸.

ففي يوليو 2016، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً يلزم المنظمات غير الحكومية بالإفصاح عن تفاصيل التبرعات الدولية التي تتلقاها إذا كان أكثر من نصف تمويلات تلك المنظمات يأتي من حكومات أو مؤسسات أجنبية. وهو القانون الذي استهدف بالأساس الحد من تدفق الأموال التي تدخل البلاد لدعم قضايا الفلسطينيين من مصادر مثل الاتحاد الأوروبي. واستثنى القانون الأموال التي تتبرع بها جهات خاصة للكيانات اليهودية الداعمة للتوسع في بناء المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن بين الإجراءات التي وجهت ضد المنظمات التي تدافع عن الفلسطينيين "قانون النكبة" الذي يؤثر في الحق إحياء ذكرى التهجير الفلسطيني في حرب 1948، وقانون المقاطعة وافقت عليه المحكمة العليا في عام 2015؛ مما يجعل من الممكن رفع دعوى مدنية ضد فرد أو منظمة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات.

وبشهد المجتمع المدني في إسرائيل منذ بداية القرن الحالي صراعًا محتدمًا بين التيارات اليمينية المتشددة واليسارية في انعكاس واضح للصراعات بين القوى الاجتماعية والسياسية في الدولة العبرية، حيث ارتفع ثقل منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن المستوطنين في الأراضي المحتلة وأصبحت هذه المنظمات تمثل ثقلًا واضحًا، بل داعمة للقوى السياسية اليمينية.

ويكشف تنوع المجتمع المدني في إسرائيل عن انقسامه مجموعات ومجموعات فرعية، محددة حسب العرق أو الهوية أو الدين أو الأيديولوجية أو التوجه السياسي. وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع ثقل اليمين في المجتمع المدني بسبب فشل عملية السلام وتفكك دولة الرفاهة في الدولة العبرية⁸⁰.

ونجد أن المنظمات المؤيدة للاستيطان تشن هجومًا عنيفًا ضد منظمات حقوق الإنسان المدافعة عن حقوق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر أو في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة. ووصل حد الهجوم إلى اتهام هذه المنظمات التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين بالخيانة والتعاون مع أعداء الدولة والسعي لنزع شرعية الوجود عن هذه المنظمات الحقوقية⁸¹.

هذا الصراع بين منظمات المجتمع المدني اليمينية ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل عكس تلاشي المفهوم التقليدي للمجتمع المدني في الدولة العبرية كونه الحركات والمنظمات التي تسعى لتعزيز وحماية المدنية والليبرالية القيم -مثل التعددية والتسامح والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان- ضد سياسات الدولة التقييدية. في مقابل صعود ما يمكن تسميته بـ "المجتمع المدني السيئ" والذي يسعى إلى تقويض حرية الرأي والتعبير وكبح الديمقراطية والمشاركة ويفرض التسامح والتعددية.

فعلى سبيل المثال شنت منظمتان تنتميان لليمين؛ وهما Institute for Zionist Strategies & Im Tirtzu - Building a Zionist Society حملة واسعة قبل سنوات ضد الحرية الأكاديمية في الدولة العبرية وطالبوا بمحاسبة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الإسرائيلية بحسب درجة ولائهم للقيم الصهيونية واتخاذ إجراءات قاسية ضد أساتذة الجامعات الذين ينتقدون الرواية الصهيونية الرسمية والسياسات الرسمية تجاه الفلسطينيين⁸².

وترصد تقارير دولية ارتفاع السياسات التقييدية بشكل متزايد على منظمات المجتمع المدني في إسرائيل؛ مما جعل الإسرائيليين أقل قدرة على انتقاد السلطات وتراجع قدرة المجتمع المدني على العمل بحرية⁸³. والتشهير العلني بالمنظمات غير الحكومية والنشطاء الحقوقيين في الدولة العبرية لم يقتصر على اليمين المتطرف ومؤسساته بل وصل إلى انتقاد رئيس الحكومة الائتلافية بنيامين نتنياهو لهذه المنظمات.

يمكن القول إن منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحريات وحقوق الفلسطينيين تعمل في بيئة معادية بالدولة العبرية ليس فقط تحت ضغوط القوانين المقيدة والسياسات الحكومية، بل تحت ضغط الرأي العام المعادي إلى حد كبير لعملها، وفي ظل العسكرة المستمرة للمجتمع الإسرائيلي وارتفاع ليس فقط تأثير تيارات اليمين والداعمة للاستيطان بل أيضًا تزايد تأثير الجيش الإسرائيلي وهيمنة المؤسسات الأمنية على توجهات الرأي العام.

وعلى صعيد عمل المجتمع المدني كمنظمات غير حكومية، نجد أن الدور الأكبر هو لمنظمات المجتمع المدني الدينية التي تلعب دورًا فاعلاً على كافة المستويات، من الجمعيات الخيرية (توفير التمويل الرئيسي في قطاعي الصحة والتعليم) إلى جماعات الضغط السياسية الدينية، التي يلعب ممثلوها دورًا بارزًا في الصراع من خلال سياسة "تهويد" عملية القدس أو زيادة المستوطنات الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن محدودية دور منظمات المجتمع المدني الداعمة للسلام والمدافعة عن الفلسطينيين أن بيانات الدعوة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وحماية المدنيين في القطاع خلال الحرب لم يزد عن 15 منظمة فقط⁸⁴. هذا البيان الأخير أظهر مدى الضعف الذي يعاني منه المجتمع المدني "الديمقراطي والليبرالي" في الدولة العبرية.

إن هذا الضعف رصده ياعيل يشاي قبل عقد من الزمان، مشيرًا إلى انحسار دور المجتمع المدني وتمحوره حول قضايا محددة خاصة بالدفاع عن المرأة في مجال العمل وعدم سعي منظمات حماية البيئة للتوسع في نشاطها إلى جانب ميل منظمة "السلام الآن" وهي الأكبر بين المنظمات الليبرالية إلى الانكفاء على خطاب أقرب للصهيونية لا يمثل تهديدًا أو تناقضًا مع قيم الدولة الإسرائيلية والنأي بنفسها على أنها "ضد الدولة"⁸⁵.

1. تضاعف عدد سكان أكبر بلدان المنطقة من حيث السكان وهي مصر 5 مرات في الفترة من 1948 إلى 2024.
2. تحدث الرئيس الإسرائيلي السابق ريفلين في 2015 امام "مؤتمر هرتسليا" عن أن الدولة العبرية مرغبة من أربع قبائل، يتعدّر عليها الاستمرار من دون تعاون وتشارك في ما بينها، وهذه القبائل هي: العلمانيون والحريديم والمتدينون القوميون والعرب.
3. باروخ كميرلينغ، المجتمع الإسرائيلي: مهاجرون ومستعمرون مواليد البلد، ترجمة: هاني العبد لله، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص 28.
4. Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, <https://www.jewishvirtuallibrary.org/latest-population-statistics-for-israel>, May 9, 2024.
يتضمن الرقم كافة الحاملين الجنسية الإسرائيلية داخل وخارج الدولة العبرية
5. يتضمن إجمالي عدد سكان إسرائيل نحو 700 ألف نسمة هم سكان القدس الشرقية من اليهود والعرب.
6. Seth J. Frantzman, Israel's population almost 10 million, no longer a small country – analysis, The Jerusalem Post, APRIL 25, 2023. <https://www.jpost.com/israel-news/article-740219>
7. أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم "آخرون" هم المسيحيون غير العرب، والبهائيون، والسامريون، واليهود القرائيون، والسبتيون، واليهود المسيحيون، وشهود يهوه، والمهاجرون من الاتحاد السوفييتي السابق، الذين يعرفون أنفسهم على أنهم يهود ولكنهم لا يرضون التعريف اليهودي الأرثوذكسي لكلمة "يهودي" الذي تستخدمه الحكومة في الإجراءات المدنية
8. Israel Central Bureau of Statistics.
9. Kobi Michael, The Weight of the Demographic Factor in Israel's: Strategic Considerations on the Palestinian Issue, Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014, p30.
10. Arnon Soffer, Demography and the shaping of Israel's borders, Contemporary Jewry Vol. 10, No 2, 1989.
11. هو متوسط عدد الأطفال لكل سيدة في سن الإنجاب (TFR) معدل الخصوبة الكلية
12. Alex Weinreb and Kyrrill Shraberman, Demographic Trends in Israel: An Overview
13. ibid
14. Elia Zureik, Demography and transfer: Israel's road to nowhere, Third World Quarterly, Vol 24, No 4, pp 619–630, 2003.
15. Claudia De Martino and Ruth Hanau Santini, Israel: a demographic ticking bomb in today's one-state reality, Jul 10, 2023. <https://aspeniaonline.it/israel-a-demographic-ticking-bomb-in-todays-one-state-reality/>
16. ترجع أسطورة قديمة أصل الأشكناز إلى سبط بنيامين والسفارديم إلى سبط يهوذا.
17. ينحدر أسلاف اليهود الشرقيين من التجمعات اليهودية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل نفسها.
18. اليهود الأشكناز أصولهم أوروبا الوسطى في الأغلب أوروبا الشرقية ويضم التصنيف السابق المهاجرون الروس.
19. CIA FactBook. [https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/israel/Sam Shube, Culture Wars: Ethnicity and the Future of Israel's Democracy, Fathom Journal, March 2023.](https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/israel/Sam%20Shube,%20Culture%20Wars:%20Ethnicity%20and%20the%20Future%20of%20Israel's%20Democracy,%20Fathom%20Journal,%20March%202023)
<https://fathomjournal.org/culture-wars-ethnicity-and-the-future-of-israels-democracy/>
20. إن الجدول السابق يظهر بوضوح أم "قبيلة
21. المتدينون من اليهود الأرثوذكس المتشددون يطلق عليهم في اللغة العبرية لفظ "الحريديم" أي من "يخافون يهوه". وهي مجموعة تنتظر "المسيا" ليقوم بتحرير اليهود وبالتالي لا تعترف بالفكرة القومية أو فكرة الوطن.

22. محمد وتد، الحريديم من الهامش إلى مركز الحكم في إسرائيل، موقع الجزيرة، 10/1/2023، <https://2u.pw/ydy5pGeR>.
23. Gillad Rosen and Eran Razin, The Rise of Gated Communities in Israel: Reflections on Changing Urban Governance in a Neo-liberal Era,
24. Chief Sephardic rabbi says ultra-Orthodox will leave Israel if forced into army, Times of Israel, 10 March 2024. <https://www.timesofisrael.com/chief-sephardic-rabbi-says-ultra-orthodox-will-bolt-country-if-forced-into-army/>
25. في يناير 1951، قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن جوريون إعفاء طلاب المدارس الدينية من خدمة العسكرية الإلزامية الذي بلغ عددهم وقتها 400 طالب مدرسة دينية للتفرغ لدراساتهم الدينية. واستند بن جوريون على المادة 12 من قانون الخدمة العسكرية 1948.
26. يخرج الدروز من أغلب تحليلات التركيبة الاجتماعية للعرب في إسرائيل بسبب التجنيد الإلزامي للدروز في الجيش الإسرائيلي منذ عام 1956.
27. تضمنت تسريبات "صفقة القرن" فقرة تشير إلى إمكانية ضم منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية. وجاء في نص الخطة أن "سكان المثلث، المكوّن من كفر قرع وعرة وباقية الغربية وأم الفحم وقلنسوة والطيبة وكفر قاسم والطيرة وكفر برا وجلجولية، تعرّف نفسها إلى حدّ كبير على أنها فلسطينيّة. وكانت مخصّصة لتقع تحت السيطرة الأردنيّة خلال مفاوضات خط وقف إطلاق النار العام 1949، إلا أن إسرائيل استعادت اعتبارات أمنيّة.
28. ليلى غاليلى وأوري نير، المدن المختلطة: خمس مدن فلسطينية في ظل ديمقراطية إسرائيل، ترجمة وإعداد: سمير صراص، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء / ربيع 2001، ص 110.
29. أكرم ألفي، التعايش الهشّ: المواجهات بين "عرب 48" والنظام السياسي الإسرائيلي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 20/05/2021. <https://ecss.com.eg/14817>
30. Kali Robinson, What to Know About the Arab Citizens of Israel?, Council on Foreign Relations, October 26, 2023 <https://www.cfr.org/backgrounder/what-know-about-arab-citizens-israel>
31. أكثر من نصف عائلات "عرب 48" تصنف بأنها أسر فقيرة في عام 2020، مقارنة بـ 40% من العائلات اليهودية.
32. Israeli settlements expand by record amount, UN rights chief says, Reuters, March 8, 2024.
33. Israel approves plans for 3,400 new homes in West Bank settlements, bbc, 6 March 2024. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-68490034>
34. West Bank settler population grew by nearly 3% in 2023 — report, AP, 12 February 2024.
35. Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, May 2002. https://www.btselem.org/publications/summaries/200205_land_grab
36. معطيات عن المستوطنات وسكانها، بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، 28 كانون الثاني 2019. <https://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics>
37. المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين، موقع الجزيرة، 3/11/2023. <https://2u.pw/iOQtU5J>
38. This Is Ours – And This, Too: Israel's Settlement Policy in the West Bank, B'Tselem and Keren Navot, March 2021.
39. West bank Settlements, Israel Policy Forum.
40. <https://israelpolicyforum.org/west-bank-settlements-explained/>
41. Black is the new orange: 30% of settlers are now Haredim, Times Of Israel, 18 July 2017.
42. <https://www.timesofisrael.com/black-is-the-new-orange-30-of-settlers-are-now-haredim/>

43. كان الحاخام إلعازر شاخ قد عارض في الثمانينيات الانتقال إلى يهودا والسامرة التوراتية بفتوة هي "بيكواه نيفيش" (أي أولوية الحفاظ على حياة اليهودي)، والتي يعتقد أنها تحل محل وصية استيطان الأرض. وقال إن العيش في مستوطنات معزولة بعيدة عن الخط الأخضر يعرض السكان لخطر لا داعي له.
- Black is the new orange: 30% of settlers are now Haredim, Times Of Israel, 18 July 2017.
- <https://www.timesofisrael.com/black-is-the-new-orange-30-of-settlers-are-now-haredim/>
44. كان عام 1991 هو أكبر الأعوام من حيث معدلات النمو في المستوطنات بفضل الهجرة القادمة من دول الاتحاد السوفيتي السابق.
45. يبلغ عدد سكان المستوطنتين نحو 120 ألف بمعدل نمو سكاني بهما فوق 5% سنويًا. وبلغ معدل المواليد في بيتار عليت في 2023 نحو 2000 طفل بما يمثل ضعف نسبة المواليد في إسرائيل.
- West bank Settlements, Israel Policy Forum.
- <https://israelpolicyforum.org/west-bank-settlements-explained/>
46. Michael Karayanni, Religion-and-State Conflict in Israel, Cambridge University Press, January 2021.
- https://assets.cambridge.org/97811084/85463/excerpt/9781108485463_excerpt.pdf
47. Doron Broitman, In Israel, Education, Religion, and Ethnic Backgrounds Dictate Voters' Choices, 02.03.2020.
- <https://www.calcalistech.com/ctech/articles/0,7340,L-3797844,00.html>
48. يضم تيار الصهيونية الدينية أحزاب "البيت اليهودي" و"القوة اليهودية" و"الصهيونية الدينية".
49. تحالف "الصهيونية الدينية" تكوّن بشكل أساس من حزب "الوحدة اليهودية" اليميني المتطرف وحزب "القوة اليهودية عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف.
50. ستراتيغيكس، الصهيونية الدينية.. أين يتجه المشهد في إسرائيل؟، 25-11-2022، <https://2u.pw/duhtYB>.
51. Michael Brenner, The demographics behind Israel's right-wing shift, JANUARY 16, 2023.
- <https://asiatimes.com/2023/01/the-demographics-behind-israels-right-wing-shift/>
52. أليكس هاريس، ساندر آيزن، المستوطنات وكتلة "الحزب الصهيوني الديني" في الكنيست، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 22 نوفمبر 2022.
- <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almstwtntat-wkltt-alhzb-alshywny-aldyny-fy-alknyst>
53. برهوم جراسي، أحزاب اليهود الحريديم القوّة الأصلب سنّدًا لمعسكر الليكود واليمين الإسرائيلي الاستيطاني وكل مراهنة على انسلاخهم عنه ليست واقعية، مدار "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"، 21 فبراير 2024. <https://2u.pw/W4Zn3CTV>
54. التحالف بين الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست في 2020 بين الأحزاب الرئيسية الأربعة التي شكلت "القائمة العربية المشتركة"، حصل على 15 مقعدًا من أصل 120، وهو أكبر عدد من المقاعد تحصل عليها الأحزاب العربية لتصبح الكتلة الثالثة في الكنيست.
55. Shmuel Rosner, Camil Fuchs, Israeli Judaism: Portrait of a Cultural Revolution.
- https://www.amazon.com/IsraeliJudaism-Portrait-Cultural-Revolution/dp/9657549264/ref=sr_1_2?dchild=1&keywords=israel+rosner&qid=1617332782&sr
56. نظام التعليم خطر داخلي يدهام إسرائيل، وكالة رويترز للأنباء، February 17, 2010.
57. المدارس الدينية في القدس وسيلة "ناعمة" للتهويد، موقع الجزيرة، 22/11/2022.
58. Nachum Blass, The Israeli Education System: An Overview, Taub Center for Social Policy Studies in Israel, Jerusalem, 2018, p12.

59. Nachum Blass, Achievements in Israel's Education System: An Overview, State of the Nation Report: Society, Economy and Policy 2022, Taub Center, Jerusalem, December 2022, p107.
 60. Nachum Blass, Light and Shadow in the Israeli Education System, Policy Paper No. 15.2023, Taub Center, Jerusalem, December 2023, p 266.
 61. Kyrill Shraberman, Alexander A. Weinreb, The fiscal consequences of changing demographic composition: Aging and differential growth across Israel's three major subpopulations, The Journal of the Economics of Ageing, Volume 27, February 2024, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2212828X23000609>
 62. Menachem Friedman, The Haredi (ultra-orthodox) society - sources, trends and processes, Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem, 1991.
 63. Shai Katzir, Promoting politically contested change by invisible education policies: the case of ultra-Orthodox public schools in Israel, Oxford Review of Education, 22 Nov 2023.
 64. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03054985.2023.2274022>
Shai Katzir, Promoting politically contested change by invisible education policies: the case of ultra-Orthodox public schools in Israel, Oxford Review of Education, 22 Nov 2023.
<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03054985.2023.2274022>
 65. شوشانا سولومون، اليهود الحريديم والعرب في إسرائيل يطالبون بالحصول على تعليم أفضل لأبنائهم، موقع تايمز أوف إسرائيل، 14 ديسمبر 2017. <https://2u.pw/9bGlrZy>
 66. أنطون شلحت، "مؤشر جودة الحياة في إسرائيل": استمرار اللامساواة بين السكان اليهود والعرب في جميع المستويات؛ مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 23 يناير 2023. <https://2u.pw/Qbht34OW>
 67. ميخائيل شاليف، وجهة نظر سوسيولوجية: الدمج الاقتصادي ومستقبل العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل، المشهد الإسرائيلي، العدد 493، 1/6/2021.
 68. لجنة متابعة قضايا التعليم العربي. <https://arab-education.org/>
 69. تمييز في ميزانية التعليم في إسرائيل لصالح اليهود، صحيفة الشرق الأوسط، 5 ديسمبر 2019.
 70. محمود ميعاري (تحرير)، مناهج التعليم العربي في إسرائيل: دراسات نقدية في مناهج اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والمدنيات، لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2013، ص ص 11-16.
 71. بيانات مجلس التعليم العالي في إسرائيل.. <https://2u.pw/2eeYTdlu>
 72. تبلغ نسبة عرب 48 نحو 21% من إجمالي سكان إسرائيل.
 73. بيانات مجلس التعليم العالي في إسرائيل.. <https://2u.pw/2eeYTdlu>
 74. Pinhas Haliwa, Higher Education in Israel in 2022: Peripheral Areas and the Impact of COVID-19, in: Academic Performance - Students, Teachers and Institutions on the Stage (edit: Diana Da Silva D'ias), July 2023.
 75. نوغان- يوزاغلو، الحق في التعليم العالي في إسرائيل، مركز أدفا، نوفمبر 2007، ص 19.
 76. وليد حباس، الشباب الفلسطيني العربي المُعطل عن العمل في الداخل: قراءة في تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية 2023، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 8 مايو 2023. <https://2u.pw/xncZLsou>
 77. بيانات مجلس التعليم العالي في إسرائيل.. <https://2u.pw/2eeYTdlu>
 78. أحمد فوزي، "إسرائيل" تسعى بقوة لتدمير مجتمعها المدني.. لماذا؟، موقع "نون بوست"، 6 فبراير 2021.
- <https://www.noonpost.com/39705/>

79. إسرائيل تصدر قانونا مثيرا للجدل يفرض رقابة على تمويل منظمات المجتمع المدني، موقع "بي بي سي"، 12 يوليو/ تموز 2016.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/07/160711_israel_law_curbing_ngos_funding

80. Laure Fourest, Human rights, civil society and conflict in Israel/Palestine, In "Civil Society, Conflicts and the Politicization of Human Rights (edit: RAFFAELE MARCHETTI AND NATHALIE TOCCI), United Nations University, Tokyo, 2011.
81. Amal Jamal, The Rise of "Bad Civil Society" in Israel, German Institute for International and Security Affairs, January 2018.
https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2018C02_jamal.pdf
82. <https://imti.org.il/en/> , <https://www.izs.org.il>
83. Protection of Space for Civil Society and Human Rights Defenders: The Case of Israel and Palestine, actalliance.org, Switzerland, 2018.

84. منظمات مجتمع مدني ومنظمات حقوق انسان في إسرائيل تدعوا إلى وقف إطلاق النار، 7 فبراير 2024.

المنظمات التي وقعت على البيان: عكيفوت - معهد لبحث الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - بمكوم - مخططون من أجل حقوق التخطيط - نكسر الصمت - بتسيلم - مقاتلون أجل السلم - عمق شبيه - جيشة - مسلح - مركز الدفاع عن حرية الحركة - هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد - عميم غير - آباء وامهات ضد اعتقال الأطفال - أطباء لحقوق الانسان اسرائيل - ييش دين - تضامن الأمم.

85. ياعيل يشاي، المجتمع المدني في إسرائيل: حوافز وعوائق، قضايا إسرائيلية، مركز مدار، 2012، ص 12.

الفصل الخامس

الإعلام والرأي العام الإسرائيلي

إعداد:

د. صبحي عسيلة

رئيس وحدة دراسات الرأي العام بالمركز المصري

د. محمود صبري محمد

باحث في الشؤون الإسرائيلية

أ. مهاب عادل

باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تحرير: د. صبحي عسيلة

المحور الأول

خريطة الإعلام الإسرائيلي التقليدي والحديث: النشأة والتمويل والتوجهات

نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود"¹.

ثمة إجماع على أهمية وسائل الإعلام فيما يتعلق بالمسيرة الديمقراطية، فالإعلام المرئي والمطبوع والمنشور يوفر للمواطنين معلومات يستطيع بموجها أن يعرف كيف يدير ممثلوه دفة الدولة، فضلاً عن متابعة ما يحدث حولهم وخارج البلاد، وبالتالي اتخاذ القرارات في القضايا المختلفة، حتى إن الإعلام بات في العصر الحديث "سلطة رابعة"، فيما يبدو الصحفيون كلاعبين أصحاب قدرة على التأثير في قيم المجتمع وتحريك جدول الأعمال والتأثير في صناعة القرارات في المجتمع².

وبناءً عليه، بمقدور الإعلام تحديد جدول الأعمال العام، حيث تحدد وسائل الإعلام أي معلومات تصل إلى الجمهور، وأحياناً طابعها أيضاً، وبالتالي يوجه الإعلام الجمهور، وبيبلور رأيه، كما يؤثر في متخذي القرار، بل إنه يحدد المسائل التي تطرح أو تحجب أثناء الحملات الانتخابية، وبهذه الطريقة يؤثر في نتائج الانتخابات، وربما قد يؤدي إلى تغيير السلطة، ويحدد تركيبة الحكومة.

تتناول تلك الدراسة خريطة الإعلام الإسرائيلي التقليدي والحديث، من خلال إبراز أهم وسائل الإعلام الإسرائيلية ومصادر تمويلها وتوجهاتها السياسية، في محاولة لرسم صورة حديثة لواقع الإعلام الإسرائيلي وتوجهاته.

نبذة

منذ إقامة إسرائيل، صدرت فيها 85 صحيفة يومية (51 باللغة العبرية، 10 بالعربية، و7 بالإنجليزية، 5 بالروسية، 5 بالفرنسية، 1 بالبلغارية، 1 بالألمانية، 1 باللغة المجرية، و1 بالبيدش، و1 بالبولندية، و2 باللغة الرومانية)، منها 24 صحيفة صدرت في العقد الأول لإقامة إسرائيل. ومنذ عام 1948 صدرت 13 صحيفة يومية، منها 8 حزبية والباقي تجارية أبرزها هآرتس، يديعوت آحرونوت ومعاريف وإسرائيل اليوم وجيروزاليم بوست (Palestine Post سابقاً) و"الاتحاد" (الناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، فيما تصدر الآن في إسرائيل 17 صحيفة يومية، تدير 12 منها الآن مواقع إلكترونية ومنصات إخبارية على الإنترنت³.

شكل (1): أقسام الإعلام في إسرائيل



ينقسم الإعلام في إسرائيل إلى خمسة أقسام رئيسية وهي:

1. البث العام: ويشمل إذاعة صوت إسرائيل (قناة أ، ب، ج، وشبكة استيعاب المهاجرين الجدد "ريكع" باللغات الأجنبية، وصوت الموسيقى، وإذاعة الجيش الإسرائيلي "جاليه تساهل"، وهي قنوات تابعة للجيش، فضلاً عن القناة الأولى في التلفاز، والتلفاز بالعربية والتلفاز التربوي). وتمول الدولة البث العام، وكذلك الناشرون والرعاة. وفي عام 2014، سن الكنيست قانوناً يفكّك تدريجيّاً هيئة البث التي شغلت قنوات راديو صوت إسرائيل والقناة الأولى في التلفاز⁴.
2. البث التجاري: في أواخر سبعينيات القرن الماضي، تعالت المطالب بإقامة قناة غير حكومية، بهدف التنوّع في البرامج. فأقيمت الشبكة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي بقانون "الهيئة الثانية للتلفاز والإذاعة" لسنة 1990 كهيئة خاضعة لإشراف مراقب الدولة وفق شروط الترخيص الذي حصلت عليه من الدولة⁵.
3. الصحافة المطبوعة: تتسم الصحافة في إسرائيل بالتنوع وتضم العديد من الصحف القديمة مثل ידיעות آحرونوت وهآرتس، وصحفاً أكثر حداثة مثل "إسرائيل اليوم" و"ماكور ريشون" (معاريف هشفوع)، فضلاً عن صحف حزبية وقطاعية مثل صحف الحريديم "هموديع" و"يتد نيئمان" و"هبيلس" والصحيفة الأسبوعية "مشبחה" وصحف بالعربية مثل "الاتحاد" وأسبوعية مثل "الصنارة" و"كل العرب"، وصحف بلغات أجنبية الإنجليزية والروسية والفرنسية والييدش، وصحف اقتصادية ومحلية أسبوعية⁶.
4. تلفزيون الكوابل: تتركز امتيازات تشغيل قنوات التلفاز بالكوابل بأيدي خمس شركات تعمل وفق تعديل قانون بيزك (الاتصالات السلكية وغير السلكية)، الذي أقره الكنيست عام 1986⁷.

5. الإنترنت وشبكات الاتصال: وسائل الإعلام الحديثة- الإنترنت- وشبكات التواصل الاجتماعي تختلف عن وسائل الإعلان التقليدية "الإذاعة والتلفزيون"، وهي وسائل عالمية يستطيع من خلالها كل شخص أن يستقي المعلومات أو ينشرها، في أي وقت، وتناول أي موضوع، دون حسيب أو رقيب⁸. ويظهر الجدول التالي حصة إسرائيل الدولة في الإعلام الإسرائيلي.

جدول (1) - وسائل الإعلام الرسمية⁹

م	اسم الصحيفة/القناة/ الجهة الإعلامية	المالك
1	القنوات الرسمية	تمتلك دولة إسرائيل كلاً من "مكتب الصحافة الحكومي" و"نقابة النشر الحكومية"، وكلاهما تابع لمكتب رئيس الوزراء، وقنوات الكنيسة والجيش الإسرائيلي، و"هيئة البث الإسرائيلي كان" بقنواتها، و"وزارة الإعلام" ومجلس بث الكوابل والأقمار الاصطناعية" و"الشبكة الثانية للتلفزيون والإذاعة".
2	هيئة البث الإسرائيلي	دولة إسرائيل: "قناة كان 11"، و"كان ب"، و"كان ج"، و"كان 33" (باللغة العربية)، و"كان ريكع" و"كان 88" و"كان من كان" (إذاعة بالعربية) و"كان الثقافية" و"كان التراثية" و"كان صوت الموسيقى" و"راديو ديجتال" و"كان التعليمية".
3	الشبكة الثانية للتلفزيون والإذاعة	الدولة: "أخبار 13" (القناة العاشرة سابقاً) وأخبار 12 (القناة الثانية سابقاً)
4	قنوات الجيش	الجيش الإسرائيلي: وتشمل "جالي تساهل" (إذاعة الجيش الإسرائيلي)، و"دار نشر معراخوت" و"المجلة الناطقة باسم سلاح الجو" و"موقع الجيش الإسرائيلي"، ومجلات عسكرية أخرى.

بعدما تناول دور الدولة في الإعلام وأدوات السيطرة على الإعلام، سواء من خلال الرقابة العسكرية أو الهيئات التنظيمية الأخرى، ننتقل الآن إلى الجانب الآخر للخريطة، والذي يوضح الصورة الحقيقية للمشهد الإعلامي داخل إسرائيل، وسمات الإعلام الإسرائيلي:

أولاً: إعلام حر مستقل!

أصبحت الساحة الإعلامية بوابة رئيسية للدفع بالمصالح والتخلص من المنافسين، وتوجيه الرأي العام لحساب مالك المنبر الإعلامي، وبالتالي فإن توقع الاستقلالية التامة من وسائل الإعلام في إسرائيل والانفصال عن التبعية للعناصر السياسية أو الاقتصادية هو أمر غير واقعي بالمرّة.

ويقول البروفيسور "رافي مان"، المؤرخ والباحث في شؤون الإعلام بكلية الإعلام جامعة أريئيل: إن استقلالية الإعلام لم تكن موجودة قط: "لم يحدث قط شيء كهذا، فالصحافة لم تتمتع قط بالاستقلالية الكاملة. والإعلام هو مؤسسة اجتماعية، ولا توجد مؤسسة اجتماعية مستقلة. وحتى الحكومة مرتبطة بالبرلمان، والبرلمان مرتبط بقطاع الأعمال"¹⁰.

وأضاف البروفيسور "رافي": "الدور الاجتماعي للصحافة أن تكون جهة نقد تؤدي دور كلب حراسة الديمقراطية. ومن العجيب القول إن المنظومة الصحفية مستقلة بينما هي تابعة لجهة اقتصادية".

ثانيًا: المال يشتري التأثير

أيّ متابع للإعلام الإسرائيلي سيلاحظ سيطرة رجال المال والأعمال على الإعلام، حيث كشف الصحفي "نير بن تسفي" أن رجال الأعمال الإسرائيليين لجأوا للسيطرة على الإعلام للهروب من الانتقادات وكسب نفوذ سياسي والتمتع بتغطية إعلامية منحازة، مشيرًا إلى أن نحو 36 شخصًا من أبرز أصحاب المال في قائمة "أكثر 500 إسرائيلي ثراء" التي نشرتها صحيفة "ذا ماركر" يمتلكون صحيفة أو قناة تليفزيونية أو موقعًا إخباريًا من الأكثر شعبية في إسرائيل¹¹.

وكشف بن تسفي أن ركيزة الإعلام الإسرائيلي تتضامن مع اليمين، بينما الأقلية تتضامن مع اليسار، فيما تبرز ضمن أنشطة هؤلاء الصناعات الملوثة للبيئة وشركات الأغذية المعبأة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي عام 2012، استحوذ رجل الأعمال "نوح دانكنر"، مالك مجموعة إي دي بي، على صحيفة "معاريف" كجزء من محاولته وأدت الانتقادات الموجهة ضده لاستحواذه على السوق في تلك الفترة، وذلك من أجل الحصول على تغطية إيجابية لمجموعته ودعم بعض الساسة، وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو، كما بادرت الصحيفة بنشر تقارير وتحقيقات ضد منتقدي دانكنر، ومن بينهم رئيس حركة نضال السلطة "إلعاد شرجا"، ومجموعة صحيفة هآرتس- ذا ماركر¹².

كانت صحيفة "معاريف" قبل امتلاك دانكنر لها تحت سيطرة أسرة رجل الأعمال عوفير نمرودي، والتي استغلها للتأثير في الساحة العامة، والآن يمتلكها رجل الأعمال "إيلي عازور"، الناشط في مجال الدعاية والإعلام.

يذكر أن خمسة من قائمة أثرياء إسرائيل وهم "دودي ودوريت فرتهايم" (المركز 36-76 على التوالي) (مالكا شركة كوكولا إسرائيل ومحتكرا صناعة المشروبات الغازية الأكثر ضرراً وأصحاب مزرعة ألبان "طيرا" وشركة نفيעות والشركاء في بنك مزراحي وباهف)، ورجل الأعمال "أودي أنجل" (المركز 21) صاحب شركات تكرير النفط والكيماويات والشريك في شركة الملاحة الإسرائيلية "تسيم" وأعمال أخرى، و"عوفرا شتراوس" (المركز 23) صاحبة أكبر شركة أغذية محفوظة في إسرائيل وصاحبة واحدة من أكبر شركات البن في العالم، والمهندس "مريوس ناخنت" مؤسس شركة "تشيك بوينت" تكنولوجيز، إضافة إلى الملياردير اليهودي غير الإسرائيلي "لان بلوتنيك" صاحب مصنع الإسمنت "نيشر" الأكثر تلويثاً للبيئة في إسرائيل، يمتلكون أكثر قناتين شعبية في إسرائيل (القناة 12، والقناة 13) والتي تستحوذ على قرابة 70% من سوق التلفزيون التجاري، فضلاً عن موقع "ماكو"، حيث يتقاسمون بينهم تقريباً كل سوق الأخبار ومواقع تسجيلات الفيديو الإخبارية والإنترنت¹³.

القاسم المشترك بين هؤلاء المليارديرات، إضافة إلى ملياردير آخر اضطر مؤخراً إلى بيع حصته في وسائل الإعلام، إمبراطور الطاقة والعقارات "إسحاق تشوفا" (المركز 53 في القائمة)، هو امتلاك كيانات تجارية للمصانع الأكثر تلويثاً للبيئة في إسرائيل واحتكار صناعة الأغذية الضارة والطاقة المتجددة والبنوك¹⁴.

كما أن أكثر سيدة ثراء في إسرائيل (مريم أدلسون)، أرملة شيلدون أدلسون، هي صاحبة نسبة الاستحواذ في إمبراطورية المقامرات وتأتي أساس ثروتها من جزيرة ماكو بالصين وسنغافورة، وتمتلك بالاشتراك مع أسرة الملياردير الإسرائيلي الروسي الأصل "إسحاق ميريلشفيلي" (المركز 22 في القائمة)، والذي جمع ثروته من الطاقة "محطة بير طوفيا" والتكنولوجيا "شركة ووترجن"- واحدة من أبرز وسائل الإعلام المحسوبة على اليمين الإسرائيلي والأكثر انتشاراً وهي صحيفة "إسرائيل اليوم" (و"ماكور ريشون" فضلاً عن القناة 14 وإذاعة كول حي وموقع 0404)¹⁴. وتوضح الجداول التالية خريطة الإعلام غير الرسمي في إسرائيل.

جدول (2)- إعلام رجال الأعمال¹⁶

م	اسم الصحيفة/القناة/ الكيان الإعلامي	المالك
1	صحيفة معاريف - تشارلتون - جيروزاليم بوست - قناة جيمينج - نوفوستي نيدلي - موقع والا الإخباري - صحف الأطفال والشبيبة (الصادرة بالإنجليزية) - تطبيق الأخبار العاجلة حامل (غرفة العمليات) - مطبعة «هدفوس هحداش» - موقع Sheee.co.il - وشركة لافتات الشوارع "شيلوت حوتسوت" - موقع "جيروزاليم ريبورت" - شبكة المحلي "همقومون" - موقع تعليم اللغة الإنجليزية "لايتوك" - شركة مقامرات ومراهنات	رجل الأعمال إيلي عازور. ويشارك معه رجل الأعمال بيني زهافي (صاحب وكالة الرياضيين) في موقعي تشارلتون وقناة جيمينج (التي يشارك فيها أيضًا كل من رجلي الأعمال يوني باران وكيرن أوزين).
2	مجموعة هاآرتس - صحيفة هاآرتس - ذا ماركر - نسخة هاآرتس الإنجليزية - دار نشر شوكين - مجلة كل هاعير (القدس) - مركز لغة ١ (لتعليم اللغات) - صحف محلية تابعة لشبكة شوكين - مطبعة جرافوفورينت في تل يتسحاق - موقع كلبو (حيفا) - موقع عينايم (أعين)	أسرة شوكين (عاموس وهليل شوكين وراحيل إيدلمان)، ويشارك معهم بنسبة استحواذ في مركز لغة 1 (لتعليم اللغات) إيلي فلسترا ويوناتان مناشيه.

م	اسم الصحيفة/القناة/الكيان الإعلامي	المالك
3	مؤسسة يديعوت آحرونوت - صحيفة يديعوت آحرونوت - موقع واي نت - موقع كلكاليس - يديعوت للإعلام - CTech - موقع لإيشاه - موقع فستي - موقع بناي بلوس - موقع بروجي الإخباري - مجلة منّا للفنون - موقع Mynet - مطبعة يديعوت آحرونوت - موقع ميكما - وموقع ynet للعقارات - موقع بليزر - موقع الوظائف AllJobs - موقع Netgames - موقع العبرية (للكتب الرقمية) - موقع الأخبار القانونية بساك دين - موقع الدراسة الإلكترونية yschool - موقع ymath التعليمي - شبكة One - موقع One - قنوات One - دار نشر مسكال - يديعوت سفاريم (يديعوت للكتب) - شركة الإعلام والدعاية ج. يافيت - دار نشر القراء «هوتساعت كورثيم» - إضافة إلى استثمارات مختلفة مثل شركو - بلندر للتكنولوجيا ومؤسسة جيكس (الجوميزر) ومؤسسة Linkury	استحوذ رجل الأعمال "أرنون موزس"، ويشاركه بنسب أقلية كل من مريم إسحاق وتومير نوفين موزس في مواقع يديعوت آحرونوت وكلكاليس، و"هدار بن شيمول" و"ألكس نستر" و"ألون ألكري" و"يوني وولف" بنسب أقلية في موقع "بروجي"، بينما يمتلك رجل الأعمال "يانيف حمامة" نسبة استحواذ في موقع "ميكما"، ويملك "إسحاق سوبرين" الاستحواذ في موقع Netgames، ويملك "هرتسيل عوزير" و"رونيتال هندلر" و"نيف أرثيل" نسبة الأقلية في موقع الوظائف AllJobs، ويملك "رتيف وشحر فيلنر" و"شاي أزولاي" نسبة الأقلية في موقع "بسك دين" للأخبار القانونية وتنبثق عن مؤسسة يديعوت آحرونوت مؤسسات أخرى، وعن مؤسسة Xnet موقعين للدراسة الإلكترونية "أون لاين" وهما yschool ويشارك فيه بنسب الأقلية كل من "شالوم أسيج"، و"حاجيت وإيلي لاهف"، و"شاي هولتسمان" و"توم سفران" و"روت بديدا"، كما يشترك بحصص الأقلية في موقع ymath التعليمي كل من دار نشر لوني كوهين (التي تستحوذ عليها شركة كرلينسكي) والجامعة العبرية، و"دافيد زكوت" و"يوناتان شترين" و"حجاي أفنير عكشيا". ويشارك في شبكة One، التي تضم موقع One وقنوات One، بحصص الأقلية كل من "رون تامير" و"كيرن همبورجر"، و"أودي ميلنر"، و"جيل منكين"، و"يورام أربل"، و"ألون هوخدورف"، و"رونين كلمنسون". أما دار نشر "مسكال"، و"يديعوت سفاريم" (يديعوت للكتب)، فيشارك فيهما بنسب الأقلية "دوف أيخنولد" و"حاييم أيخنولد" ومؤسسة "ستيمتسكي" (التي يشارك فيها بنسبة الأقلية كل من "جيدي وداليا هيرش"، و"عادي جراف"، و"آيال جرينبيرج" و"رون ميتار"، أما شركة الإعلان والدعاية "ج. يافيت" فاستحوذ حصري لـ "يافيت جرينبيرج" ودار نشر القراء "هوتساعت كورثيم"، استحوذ حصري لـ "أفنير فحميا".
4	صحيفة إسرائيل اليوم مطبعة وصحيفة وموقع ماكور ريشون صحيفة Las Vegas Review Journal	تمتلكها بشكل حصري "مريم أدبلسون"، وتدير أيضًا شركات مقامرات وفندقة وتطوير عقاري وجمعيات خيرية.
5	القناة 7 (عاروتس 7) وموقع السابعة "باشيفع"	"زلمان وشولاميت لمعاد" و"يوتيل تسور". ويذكر أن أسرة "بن دافيد" شريكة بحصة أقلية في موقع "باشيفع".
6	مجلة إسرائيل ديفينس	الصحفي "عامير رابوبورت"، ويشاركه في الاستحواذ بنسبة الأقلية كل من "دروور ميغل" و"حاييم عاميت".

م	اسم الصحيفة/القناة/الكيان الإعلامي	المالك
7	صحيفة دافار	"الهستدروت" ورئيس الهستدروت "أرنون بن دافيد".
8	وكالة إيبوك تايمز	جمعية "إيبوك ميديا إسرائيل".
9	موقع أكتواليك	استحوذ رجل الأعمال "تسفي سيلفان عمار"، ويشاركه رجل الأعمال "آرييه تسرفاتي" بنسبة الأقلية.
10	شركة الاتحاد موقع زو هاديريك "هذه الطريق"	الحزب الشيوعي الإسرائيلي ماي ورئيس كتلة حداث "أيمن عودة".
11	صحيفة هموديع	الصحيفة الناطقة باسم حزب "أجودات إسرائيل"، وهي مملوكة لحاييم شختر.
12	صحيفة هامفسير	استحوذ أسرة بروش، بالاشتراك مع "نحمان بنشعيا" صاحب نسبة الأقلية.
13	موقع كيبا	استحوذ "بوعاز نختستين" ويشاركه بنسبة الأقلية "عادي مامو شورتس".
14	موقع بكهيلاه	"آرييه ببر".
15	موقع يتبد نيئمان	"شمعون جليك"، وهي المجلة الناطقة باسم حزب رابة التوراة.
16	موقع كل العرب	الصحفي "فايز شتيوي".
17	شركة إعلام وصحيفة مركز الأخبار (ميركاز هعنيانيم)	حانانيا أسولين.
18	صحيفة هاديريك (الطريق)	حزب شاس والمالك الرسمي هو رجل الأعمال "عكيفا أنون".
19	موقع كيكار هشبات	رجل الأعمال "يسرائيل جولدشميدت" و"موطي لافي" بالاشتراك مع "تسفي بلاو" و"دافيد هلبير".
20	موقع سروجيم	"موطي لافي".
21	موقع بحداري حداريم	استحوذ رجل الأعمال "مكي برزيل" بالاشتراك مع "آيال مشيح" و"شارون جودسي" صاحب نسبة الأقلية.
22	صحيفة هبلس	استحوذ مجموعة ن. د. "ليفشيتس نيئمانويوت" بالاشتراك مع الحاخام "يوسف بتروف" صاحب نسبة الأقلية.
23	موقع جيك تايم	استحوذ "فليب بوعزيز"، بالاشتراك مع "فرانك كوهين" والعشرات من أصحاب الأسهم الصغيرة أصحاب نسبة الأقلية.
24	موقع تايم أوت تل أبيب، وموقع أنت، ومجلة الطاولة وموقع timeout.co.il	رجل الأعمال "يوفال سيجلر".
25	شبكة روتر نت	"مايا روتر".
26	موقع أوفيتز وجنائي "بليلي" ونيت، وقانوني وكسيت وزانس ومواقع أخرى وشركة العلاقات العامة إيمباكت	"مولي آري".
27	شبكة R&B Media وموقع فوربس إسرائيل:	"رافي روزنفيلد" و"نير برزيلي".
28	موقع تبوز	رجل الأعمال "ران أنوخ".

م	اسم الصحيفة/القناة/الكيان الإعلامي	المالك
29	شبكة الأخبار المحلية Isnet	استحواذ "مارسيل وآبال بن سمحون"، ويشارك بنسبة أقلية "تساحي أيو"، صاحب شركة العقارات والمراكز التجارية.
30	مجلة +972 وصحيفة حديث محلي "سيحا ميكوميت"	«جمعية 972» وشركة Just Vision (ومقرها الولايات المتحدة).
31	مجلة عرف راف	رجلا الأعمال "يوناتان أمير" و"رونين إيدلمان".
32	شبكة The Times of Israel وموقع زمان يسرائيلي	رجل الأعمال "ديفيد هوروفيتس" و"سات كلارمان".
33	موقع بوسطة الإخباري	الصحفي "أمير زوهار"
34	موقع المكان الأكثر سخونة في جهنم "هامكوم هاخي حام بجيهنوم"	الصحفية والإعلامية "عينات فيشباين".
35	موقع فلاش 90	الصحفي "فاتي شوحاط".
36	شبكة جونيور ميديا وتضم موقع ناشيونال جيوجرافيك ومجلات أخرى	الإعلامي "عكيفا جولدبلوم" (شقيق ناشر معاريف شلومو بن تسفي).
37	موقع MSN إسرائيل:	شركة مايكروسوفت الأمريكية.
38	موقع أون لايف	استحواذ "هداس جولدشتاين" و"يعقوب بوراك" صاحب شبكة ألكسون، مع نسب أقلية "كوبي حداد" و"دانييل هيلر" و"سمدار شيل" و"جورج حوريش" و"دانا شحر".
39	قناة التسوق والنشر العاجل "بيرسوم داحف":	"أورين جوربين".
40	مجلة هجيفن	رجلا الأعمال "إيلي بينيس" و"نيف ليفي".
41	شبكة مبال للإعلام	استحواذ سيدة الأعمال "تامى موزس بوروفيتش"، صاحبة الاستحواذ أيضاً في شركة العال القابضة للطيران ورجل الأعمال "نداف بلتي".
42	مؤسسة جلوبس وتضم صحيفة اقتصادية وموقع جلوبس بالإنجليزية:	استحواذ "عنت أجمون" (طليقة مريونس ناخنت أحد مؤسسي مجموعة تشيك بوينت) وأسرة "بار أون"، فيما يمتلك حصص الأقلية كل من "جيدي موزس" و"إيتي هوز" و"ساجي كلاين" و"رون شحر" و"تسفيكا روبينشتاين" و"آيال جيتسلتر".
43	شبكة هالوتي في وموقع بانوراما وموقع بانث	أسرة جابر.
44	المجلة الأسبوعية معاريف للشباب ومجلات أخرى ومكتب دعاية وإعلان	رجل الأعمال "أورن تسيفلين".
45	شبكة والا شوبس	أسرة ليفنات.
46	شبكة أخبار أخبار حيفا والكربوت	أسرة كرفيس، وحصّة الأقلية من نصيب "أودي شنيج".
47	شبكة كاف عيتونوت داتيت "خط الصحافة الديني" وموقع كل هزمان (كل الوقت) وموقع يوم لايوم (من يوم لايوم)	رجل الأعمال "أريئيل كونيك"، ويشاركه في الاستحواذ رجل الأعمال "يوسي شيفوفر" في موقع "يوم لايوم".
48	مؤسسة الدعاية المحلية بالشمال وتضم صحف صدى الكربوت (هيد هكربوت) وموقع الشمال 1 (تسافون 1)، وأخبار نهاريا، وأخبار الجليل، وأخبار الخضيرة، وأخبار العفولة ومنطقة هعماقيم، وأخبار نتانيا، وصحف محلية أخرى	استحواذ "عوفيد نير"، ويملك "رون نجاري" نسبة الأقلية. أما سلسلة الصحف المحلية "جال جيفين" فهي مملوكة لأسرة جيفين.

م	اسم الصحيفة/القناة/الكيان الإعلامي	المالك
49	موقع الفندقية "ملونائوت" والعقارات في الخارج وشركة تكنولوجيا فائقة "هاي تيك" وشركة تيمرز تليكوم للبنية التحتية للكوابل تحت البحرية	رجل الأعمال «بويو زبلودوفيتش»، الشريك أيضًا في شركة دوري ميديا للإنتاج التلفزيوني في إسرائيل والعالم (التي تشارك فيها بنسبة استحواذ أيضًا «تاممي موزس بوروفيتش»، ويمتلك فيها حصص أقلية كل من «تسفي هاووزر» و«رافي اللول» و«ليئورا نير» و«تسيون مدمون» و«كيرن كتليست» و«تاليا بن طوفيم» و«ياغيل ليفمان» وأسرة إيرزي) وشبكة CTV وموقع ترافليست ومواقع Viva.
50	موقع الناس والحاسب وDailyMail وشركة تنظيم المؤتمرات.	أسرة بيلد
51	موقع ٢Eat للأطعمة والمأكولات	«نوعام شاكيد».
52	موقع والا شوبس.	أسرة ليفنات
53	ويدير شبكة التواصل الاجتماعي Mykey:	استحوذ رجل الأعمال «بوعاز جولان» و«عاديئيل ليفي»، ويشترك بنسبة أقلية «إياهو كنبلر».
54	موقع أفلون للأبحاث	استحوذ «أفيشاي عوفديا» والذي يستحوذ أيضًا على موقع بيزبورتل، فيما يستحوذ بالمنصفة على موقع السفريات «مساع أهير» (رحلة أخرى) مع رجل الأعمال «جيل ايل عامي».
55	موقع حريديم 10	رجل الأعمال «ساري روت»

جدول (3) - سيطرة رجال الأعمال على شركات الإنتاج الإعلامي ودور النشر¹⁷

م	الكيان الإعلامي	المالك
1	شركة إعلام هاشومريم	«ليئورا وجاري لاودر»، ويشارك فيها بحصص الأقلية كل من «يونييل أسترون» و«موشيه سفيران» و«عوديد حرموني» و«تاممي ليتاني» و«فيرد كهانا» و«إيتان برونر».
2	مجموعة زاب الإعلامية ZAP (تشمل المجموعة مواقع دافي زاهاف، ZAP، Rest، ومواقع أخرى مثل ماتريكس وشركات تكنولوجيا أخرى)	شركة «فورمولا» للأنظمة القابضة الإسرائيلية المتخصصة في مجال البرمجة.
3	جمعية العين السابعة:	شركة العين السابعة للإنتاج الإعلامي التابعة للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية
4	شركة شاكوف للإنتاج الإعلامي	جمعية شاكوف
5	مجموعة أكسيل شبرينجر جهة إعلامية غير رسمية تضم مجموعة Die Welt وقنوات تلفزيونية وBild وصحف ومجلات أخرى وموقع ياد 2:	أسرة شبرينجر (ألمانيا).
6	شركة كستينا لخدمات الإعلام	رجل الأعمال «أمنون رافي».

م	الكيان الإعلامي	المالك
7	مجموعة أ. سينارا وموقع sonara.net ومكتب دعاية وإعلان:	الصحيفة العربية الإسرائيلية "فيدا مشعور".
8	مجموعة سلوتسكي أفكي للإعلام: والتي تشمل القناة 8، وإنتاج الأفلام وقناة الترفيه الإسرائيلية:	رجلا الأعمال "حاييم سلوتسكي" و"داري شاي".
9	مجموعة Access Industries والشركة القابضة الإسرائيلية كلال تعسيوت ونيشر ملات، وشبكة الهابتك والإعلام والعقارات والبضائع والكيمياويات والنفط ومجموعة Warner Music والشبكة 13، والقناة 13 وقناة هرياليسستي "تليفزيون الواقع" وشبكة أخبار 13 (أخبار القناة العاشرة سابقًا)	رجل الأعمال اليهودي "لان بلوتنيك"، فيما يشاركه "نداف توبولسكي" في الاستحواذ على الشبكة 13 و"أسرة شتراوس" و"أودي أنجل" و"أسرة ركاناتي" والشبكة الثانية للتلفزيون والإذاعة بنسب أقلية في برنامج أخبار 13 (أخبار القناة العاشرة سابقًا).
10	شبكة كودا للإعلام	الإعلامي رام ليندس
11	شركة يو قيلع وموقع إيس	رجل الأعمال "لاون عجمي".
12	شبكة تاي للإعلام وأستديوهات هرتسليا وشركة تطوير عقاري:	رجل الأعمال "عامي جينجر"، بينما يشاركه بنسب أقلية في أستديوهات هرتسليا كل من "أسرة شفيلمان" وبلدية هرتسليا.
13	شركة بيسان للإنتاج ومركز مساواة	الناشط الاجتماعي والصحفي "جعفر فرح".
14	شبكة داركينو (طريقنا)	يملكها بحصص أقلية كل من "دافيد سمحا" و"باروخ شبيجل" و"جلعاد شار" و"أساف هالحمي" و"دانييل لوبتسكي" و"عادي بلدرمان" و"باروخ مازور" ضمن الشبكة الإعلامية ديمقراط تي في.
15	شركة أستديوهات الروم للإنتاج الإعلامي	كيبوتس الروم.
16	مجموعة RGE والتي تشمل شركة ناجيه للإعلام وقنوات الرياضة 5 وموقع قناة الرياضة وقناة لأطفال وقناة لوجي وشبكة Bigi لخدمات مقاطع فيديو للأطفال وقناة الكنيسيت.	"أسرة ركانتي"، إضافة إلى الاشتراك في قناة الكنيسيت مع رجل الأعمال "أفييف جلعاوي".
17	شركة إنتاج إعلامي تسوميت سفاريم وموقع Booknet	رجل الأعمال "أفي شومير".
18	ويملك شركة سكتورنس البستاني للدعاية والإعلان	رجل الأعمال "موسي حسديا"
19	ويدير شركة الإعلام مشباحاه (الأسرة)	"أسرة بلاي" و"أفراهام موشيه" و"مرجلت وآرييه بويم" و"يوسي إيليطوف".
20	ويملك شركة بوليصي للإنتاج الإعلامي	رجل الأعمال "بوريس كرسني"
21	مجموعة يوناييتد كينج للإنتاج الفني، والتي تضم شركة إنتاج سينمائي وشركة توزيع سينمائي وقناة التلفزيون ScreenIL،	استحوذ رجل الأعمال «موشيه أدري»، ويشارك بنسب أقلية كل من «آيال وأفي أدري»، كما تمتلك المجموعة مواقع العرض السينمائي سينما سيتي (ويملك فيها نسب أقلية كل من بنك ليئومي و«يعقوب كهان» و«إيلي العزرا» و«أسرة حديدة»). فيما يمتلك نسب أقلية بقناة ScreenIL كل من «يانيف جرينولد» و«بن برنر» و«مردخاي فريدمان» و«يوآف ميجيد» و«تينو ماتالون».

م	الكيان الإعلامي	المالك
22	مجموعة كاف مانحيه والتي تضم جمعية يفعات وحاسبات HPS وموقع تكدين كلها	"أسرة بيجيس".
23	مجموعة شتراوس:	"أسرة شتراوس" و"أودي أنجل"
24	شركة ميديا:	جمعية إيل هبرات.
25	مجموعة بيزك: وتضم موقع Yes وموقع بلافون وموقع الاستعلامات تليفونيا وموقع بيرك الدولي ومستودع 144B وقناة Sting TV، فضلاً عن إدارة موقع بيزك ستور وشركة البنى التحتية للاتصالات	استحواذ "كيرن سرتشلايت"، بينما نسبة الأقلية من نصيب "دافيد بورير".
26	شبكة بارتنر وبارتنر تي في وموقع 012 (للاستعلامات الهواتف) وشركة البنية التحتية للإعلام والطاقة وتجارة الجملة	مجموعة هاتشنسون (هونج كونج).
27	مجموعة S-Group وشبكة إسرائيل سبورت الرياضية	استحواذ رجل الأعمال "مردخاي شاليف"، ونسبة الأقلية "أفي لوزون".
28	دار نشر كنيرت زمورا بيتان دافير	"يورام روز" و"عران زمورا".
29	دار نشر مودان ودار نشر كيرت وسلسلة محلات باج مولتيسيستم:	رجل الأعمال "عوديد مودان".
30	مركز هفستا للنشر والتوزيع، والذي يضم شركات بار هفستا وبار هوم دليفري وميسر	رجل الأعمال "عيدو برجمان" وكيوتس باري.

جدول (4) - قنوات تليفزيونية وإذاعية خاصة¹⁸

م	القناة	المالك
1	قناة زووم «عاروتس زووم» وسابان كابيتال «Saban Capital» (ومقرها الولايات المتحدة) ويونيفيجين «Univision» (ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية)	إمبراطور الإعلام الإسرائيلي "حاييم سابان".
2	إذاعة صوت برما (راديو كول برما)	رجل الأعمال "تسفي سيلفان عمار" بالاشتراك مع رجل الأعمال "إسحاق أزولاي".
3	قناة شدوري تشري "بث تشري"	"موشيه زوندر" و"أمنون رابي"
4	راديو الشمس	استحواذ الناشط السياسي والاجتماعي "سهيل كرام" بالاشتراك بنسب أقلية مع الصحفي "جاكي خوري" و"مصطفى شلاطة" و"موشيه شلونسكي" و"آيال حديد".
5	شبكة راديو جالي- إسرائيل وراديو داروم وراديو تل أبيب FM102	استحواذ رجل الأعمال "يوسف سابان" ونسب الأقلية من نصيب "جاكلين سابان" و"هرفيا ميمون" و"أفي بروتس" و"دورون سيلع" و"تسفي شالوم".
6	راديو حيفا	استحواذ رجل الأعمال "ميخائيل هاليفي"، ونسب الأقلية لـ "دان أرنون" و"عنبال نيشليس".

م	القناة	المالك
7	قناة DIY وقناة البحر المتوسط وقناة Trace Sport وشبكة إيمجين ميديا وقناة الموضة الإسرائيلية	أفي بار، وبشاركة "أفي جوتا" في إدارة قناة البحر المتوسط.
8	مجموعة Banijay للسياحة والطاقة والمقامرات وقنوات تلفزيونية في مختلف أنحاء العالم ومجموعة أندمول وشركة إنتاج أندمول إسرائيل:	رجل الأعمال "ستيفان كوربي"، ويشارك بنسبة الأقلية في شركة الإنتاج "أندمول إسرائيل" رجل الأعمال "العاد كوبرمان".
9	راديو قلب الدولة وراديو سوبيرفيا (بالروسية)	رجل الأعمال "دافيد بن بيست".
10	راديو 90	"أسرة أورجاد".
11	راديو القدس	"دافيد استنجلوب".
12	قنوات هوت- للتلفزيون عبر الكوابل، وهوت تليكوم وهوت موفيل، وشبكة i24News ونيكست تي في وشبكة التيس وشركة البنى التحتية للكوابل والبنى التحتية للإنترنت وشركة مزادات سوتفيس وشركة صيانة British Telecom-	رجل الأعمال "باتريك درهي"
13	راديو ناس وشركة خدمات الفندق وشبكة راند	"زياد ودينا عومري"
14	مجموعة قنوات كيشيت 12، والتي تشمل القناة 12 وقناة N 12 وموقع مako وقناة هومور كوميدي، وموقع الأغاني الإسرائيلي شيرونت وموقع الموضة فاشون فورورد، وموقع Easy.co.il، وموقع كيشيت إنترناشيونال، وموقع Tresor (في ألمانيا) وموقع Greenbird (في بريطانيا)، وأخبار 12 (أخبار القناة الثانية سابقًا)	صندوق استثمارات KDC، المملوك لـ «مائير شامير» وشركة ديك كلارك للإنتاج (الولايات المتحدة الأمريكية) و«ماريوس ناخ» و«عبار ناخ» - «أفك ويوناتان ومور كيرن»، ودوي ودوريت فراهام (مالكا بنك «مزارحي تباحوت» وشركة تطوير عقاري وبنك «يهف» و«تباحوت للتأمين» وموقع «تيرا»، وكوكا كولا إسرائيل)، و«أسرة تشوفا»، صاحبة الشركة القابضة المسؤولة عن حقل غاز تمارر -بالاشتراك مع رجل الأعمال «إيلي عيزر»- وشركة تطوير عقاري (أصحاب أسهم، و«جال ناتور» ابنة رجل الأعمال «إسحاق تشوفا»)، و«شلومي نيدام» (صاحب شركة «نيدام جلوبال» للتجارة الإلكترونية)، كما يشترك بحصص أقلية في تلك المجموعة «أسرة نيجال» و«أسرة لملباوم» و«ألكس جلعاوي» وشركة Eventer (لبيع التذاكر المملوكة لـ «مادي جوس» و«إياهو أوزين» و«زوعي جرينبلات»).
15	شبكة كيشيت إنترناشيونال.	"شركة ليفرا" للتأمين التي يستحوذ عليها رجل الأعمال "إيتي البشكوف"، فضلاً عن أصحاب نسب أقلية آخرون ("تساحي وحين نويمن" و"ميخائيل دورسمان" و"عران سيلع" و"زئيف ماركوس" و"التشولار شحم" و"يائير لوينشتاين" و"بوعاز تيلم" ومستثمرون آخرون)
16	القناة 20 ومجلة القناة 20 وأخبار القناة 20 وموقع 0404 وراديو كول حاي وموقع حريديم FM	"بوعاز جولان"

م	القناة	المالك
17	راديو أزوري (ويضم قنوات 103FM راديو بلا توقف، وراديو Eco 99FM وراديو الشمال بدون توقف)	«موشيه بوبليل» صاحب مجموعة كلاب هوتيل، فيما يشترك معه بحصص أقلية كل من «أمنون ديك» و«عيدو مور» في إدارة راديو Eco 99FM، و«أوري شتاينباخ» و«نير سفيليا» في موقع راديو الشمال بدون توقف.
18	قناة ScreenIL، التي تضم شركة إنتاج تلفزيوني وقناة الترفيه E، وقناة التاريخ وقناة yes للسينما الإسرائيلية وقناة الموسيقى il، وشركة صناعة الترفيه طاليت للإعلام، والقناة 24.	مجموعة «تلعاد» (شركة مساهمة)
19	مجموعة ميماد MTVS، والتي تضم قنوات هوب وقناة لولي	«زئيف وشولا موزس»، ويمتلك نسبة الأقلية كل من «ليون نسيان» و«إيثان أفوت» و«يوسي شيمش»، كما يمتلك نسب استحواذ في المجموعة كل من «ألون أفيت» و«تامير بأول».
20	راديو كول ريجع (صوت اللحظة) م	رجل الأعمال «حاييم هاخت» ويمتلك نسب الأقلية «تسفي ليستر» و«أسرة سليمان» و«كيوتس دجانيا أ».
21	إذاعة صوت البحر الأحمر:	«روني الجرنتي»، بينما يشترك بحصص الأقلية «رونين شاي» و«دافنا بيرنر».

ثالثاً: سلبات سيطرة رجال الأعمال على الإعلام

ما من شك أن هناك العديد من المخاطر التي تنعكس على سوق الإعلام وعلى الجمهور من جراء تركيز ملكية وسائل الإعلام وتشابك الملكيات في العديد من وسائل الإعلام، كامتلاك شخص أو جهة ما صحفية وقناة تلفزيونية وأعمالاً اقتصادية أخرى. وفي هذا الصدد يتعين الفصل بين الملكية الأفقية (ملكية وسائل إعلام مختلفة مثل الصحف والقنوات التلفزيونية) والملكية الرأسية (ملكية وسائل إعلام من المجال الإعلامي نفسه على سبيل المثال الصحف).

بالنسبة لتقاطع الملكيات يؤدي ذلك إلى: المساس بحرية التعبير، والحد من تنوع الآراء والمساس بسوق الآراء، والحد من المعلومات والأنباء المتاحة للجمهور، وتشكيل رأي عام سلبي حيال العناصر السياسية أو التجارية لاعتبارات صاحب الاستحواذ ونسبة السيطرة على وسيلة الإعلام، والحد من النقد الخارجي من قبل السلطة والنواب لوسائل الإعلام أو صاحب نسبة الاستحواذ فيها، خشية استغلاله لنفوذه، وإحكام الرقابة الداخلية للصحف ووسائل الإعلام وفقاً لمصالح صاحب نسبة الاستحواذ، واحتمال تقليل نقد النظام بسبب عدم وجود تنافس وملكيات متشابكة، وغياب الفصل بين المال والسلطة مع تركيز شريحة السوق الذي يضر بالتنافسية في مجال الإنتاج والإبداع، كل هذا يؤدي إلى المساس بالتنافسية الاقتصادية في سوق الإعلام¹⁹.

كما يترتب على الملكيات غير المحايدة: تشكيل الرأي العام وفقاً للمصالح الاقتصادية لصاحب نسبة الاستحواذ على أداة البث، وتعزيز قدرة صاحب الاستحواذ على عرض برامج منحازة وغير حيادية لتسويق أعمال أخرى، وحجب موضوعات ذات صلة بصاحب نسبة الاستحواذ عن الجمهور، مثل التقارير والتحقيقات التي من شأنها المساس بأعماله الأخرى أو التي لها صلة به، وتقديم تغطية إخبارية منحازة للمصالح الاقتصادية لصاحب نسبة الاستحواذ، فضلاً عن معارضة الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الأرباح في القطاع الذي له نشاط تجاري فيه، ووجود حافز لدى صاحب نسبة السيطرة لتمير صفقات له مصلحة فيها، ومن ثمّ المساس بالتنافسية وتنوع الإنتاج في سوق الإنتاج المحلي، فضلاً عن احتمالية تضارب المصالح والحد من التنافسية في الأعمال الأخرى لصاحب الاستحواذ، من خلال الدعاية السلبية لأعمال المنافسين له، واستغلال نفوذ صاحب نسبة الاستحواذ للحصول على اعتمادات مبالغ فيها، والحد من /أو عدم تغطية أخبار وفعاليات تعرض أعمال صاحب نسبة الاستحواذ بصورة غير إيجابية²⁰.

رابعاً: إعلام التزاوج بين المال والسلطة

نظراً لاستفحال ظاهرة سيطرة رجال الأعمال على الإعلام في إسرائيل، تطرق رئيس المحكمة العليا الأسبق "مائير شمجري" لموضوع حرية الصحافة بقوله: "إذا رفض أصحاب نسبة الاستحواذ في وسائل الإعلام التعبير عن آراء معينة، من شأن صورة الأفكار أن تتشوه. فسوق الأفكار قد يصبح سوق الفكرة الحصرية. لا يوجد شيء بعيد عن الديمقراطية أكثر من وحدة الأفكار الشمولية. وينبع خطر القضاء على سوق الأفكار في المقام الأول من تركيز السيطرة على وسائل الإعلام في أيدي رجال الأعمال"²¹.

وتعد قضايا الفساد التي تورط فيها رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، خير دليل على تزاوج المال والسلطة ودور الإعلام الفاسد في تقديم تغطية منحازة والتأثير في الرأي العام في إسرائيل والحشد الإعلامي المنحاز، فعلى سبيل المثال اثنان من قضايا الفساد كان لهما صلة بالإعلام، حيث تتعلق "القضية 2000" بمحادثات سرية تسربت إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية، جرت بين نتنياهو وأرنون موزس، مالك صحيفة "يديعوت أحرونوت"، التي تنتقد نتنياهو بشكل دوري، حيث ارتكزت الصفقة على مساعدة نتنياهو للصحيفة في تحجيم انتشار صحيفة "إسرائيل اليوم" المنافسة التي يمتلكها الملياردير اليهودي الأمريكي شيلدون أدلسون، من خلال تشريعات وطرق أخرى مقابل تخفيف لهجة يديعوت أحرونوت ضد نتنياهو"²².

والقضية الثانية هي "القضية 4000"، يُتهم فيها نتنياهو بمنح مزايا تنظيمية لرجل الأعمال شائول إيلوفيتش صاحب نسبة الاستحواذ بشركة بيزك للاتصالات مقابل تغطية إيجابية عنه وعن زوجته سارة على موقع "واللا" الإخباري الذي يمتلك فيه إيلوفيتش نسبة الاستحواذ²³.

ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي يتورط فيها اسم "يديعوت أحرونوت" في قضايا تتعلق بالانحياز الإعلامي، نظرًا لكونها واحدة من أبرز الصحف وأكثرها انتشارًا، فقد كشفت شهادات نشرتها المحامي إدداد يانيف قبل القضية 2000 بوضع سنوات أن هيئة تحرير يديعوت لديها "ديسك تحقيقات" يحتفظ بمواد يستغلها مسئولو الصحيفة لتهديد شخصيات وعناصر مختلفة ودفعها للعمل بالشكل الذي يرضي ملاك الصحيفة، وعلى مدار السنين وقفت الصحيفة إلى جانب عناصر سياسية تربطها بها علاقات طيبة، بدءً بأريئيل شارون وانتهاءً بإيهود أولمرت وأفيجدور ليبرمان، وجميعهم اتهموا بالفساد واتخذت ضدهم إجراءات قانونية، أفضت إلى سجن أحدهم (إيهود أولمرت) بتهمة الفساد، كما قدمت يديعوت دعمًا صريحًا لرجل الأعمال ورئيس بنك هبوعاليم "داني دانكنر" على صفحات الصحيفة رغم اتهامه بالفساد²⁴.

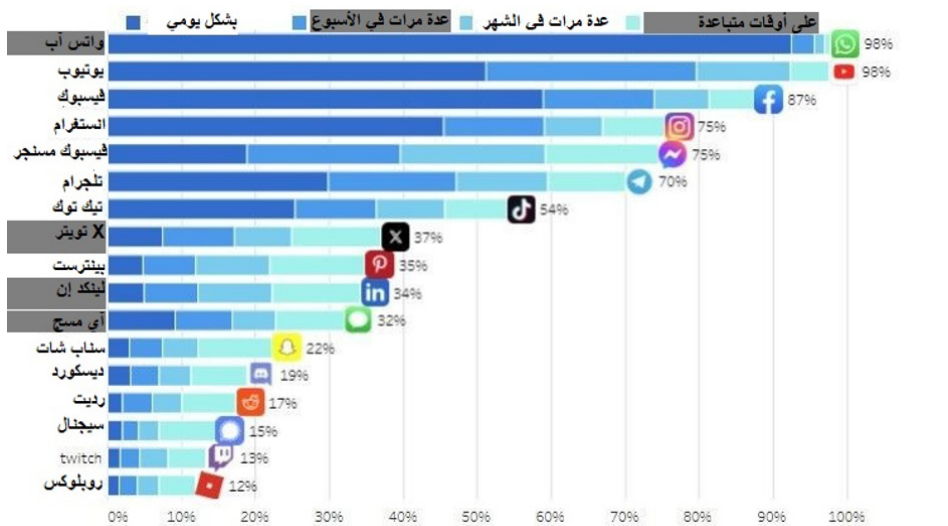
خامسًا: التواصل الاجتماعي لا يزال خارج السيطرة

نشأت شبكات التواصل الاجتماعي لسد فراغ اجتماعي صاحب استخدام الإنسان للحاسب الآلي في جميع أنشطته، حيث أثر في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، ومع ظهور العولمة أو الكونية أو الكوكبية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، ونقله من المحدودية إلى اللا محدودية، وتوسيع دائرته كي يشمل العالم بأكمله وفقًا لوجهة نظر أصحاب تلك النظرية. وتختلف الشبكات الاجتماعية عن وسائل الإعلام التقليدية الأخرى، لأنها مفتوحة الاستخدام من مختلف المستويات الاجتماعية والأجناس والدول، وتمكنهم من تبادل الأخبار والمعلومات والآراء بحرية دون أي رقاب²⁵.

وتعد شبكات التواصل الاجتماعي أداة مهمة جدًا في استقاء المعلومات -الحقيقية والكاذبة على حد سواء- حول الناس والأحداث والأخبار بل وتستخدم كرافعة للاحتجاجات الاجتماعية وتوجيه الرأي العام (مثلما حدث في مصر وتونس في 2011)، وبالتالي تمتلك التأثير والقوة الاجتماعية والسياسية والتجارية.

وبحسب أحدث البيانات، لا يوجد إسرائيلي تقريبًا ليس لديه حساب واتس آب أو لا يستخدم اليوتيوب، حيث تبلغ نسبة الاستخدام في إسرائيل 98% لكل واحد من التطبيقين²⁶.

رسم توضيحي 1: حجم وتكرارية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إسرائيل في الفئة العمرية (+ 18)



مثلما يتضح من الجدول السابق كانت أكثر وسائل التواصل الاجتماعي إقبالاً هي شبكات التواصل الدولية، وكانت تطبيقات "واتس آب" و"يوتيوب" و"فيسبوك" و"انستغرام" و"فيسبوك بوك ماسنجر" و"تليجرام" و"تيك توك" هي الأكثر إقبالاً بين الجمهور الإسرائيلي في الفئة العمرية +18، وبالتالي فإن التأثير فيما يتعلق بالتواصل الاجتماعي لا يزال دوليًا وخارج سيطرة رجال الأعمال الإسرائيليين، ولا تزال ساحة للتأثير الخارجي في إسرائيل، مثلما في سائر أنحاء العالم.

سادساً: اتجاهات الجمهور الإسرائيلي وتفضيلاته الإعلامية

كشف الاستطلاع الاجتماعي للمكتب الإسرائيلي للإحصاء لسنة 2022، والذي نشرت نتائجه صحيفة "يديעות آحرونوت"²⁷، أن الجمهور الإسرائيلي يعتمد بالأساس على قنوات التلفاز ومواقع الإنترنت لاستقاء المحتوى الإخباري.

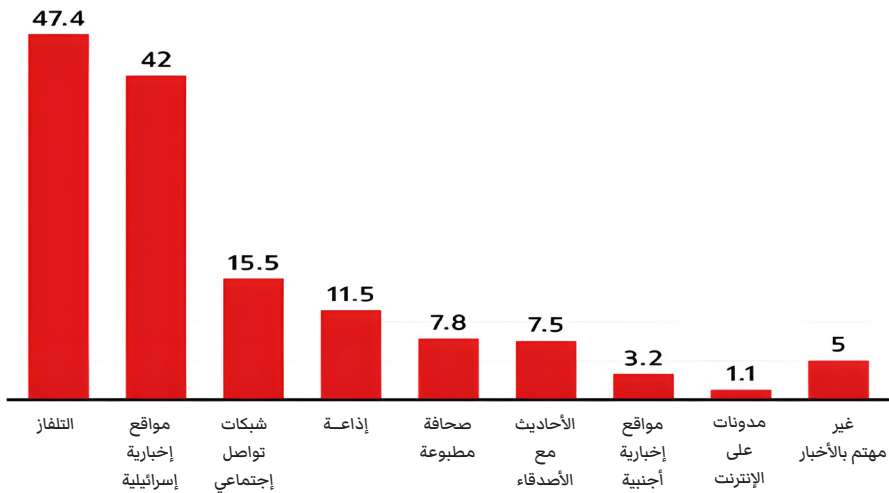
أظهر الاستطلاع أن 47% من الجمهور الإسرائيلي يرون أن التلفاز هو مصدر المعلومات الأساسي مقابل 42% من الجمهور يعتبرون المواقع الإخبارية الإسرائيلية هي مصدرهم للمعلومات.

وأضاف الاستطلاع أن 15% فقط من الإسرائيليين يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات، فيما يفضل 11.5% الإذاعة، و7.5% يكتفون بالأحاديث مع الأصدقاء، و5% لا يهتمون بالأخبار تمامًا.

كما أظهر الاستطلاع الاجتماعي للمكتب الإسرائيلي للإحصاء لسنة 2022، أنه كلما زاد السن، زاد استهلاك الأخبار من التلفاز: 33% من أبناء الفئة العمرية 20-44 يستقون الأخبار من خلال التلفاز، مقارنة بـ 54% في الفئة العمرية 45-64 و 74% من أبناء الفئة العمرية 65 فأكثر. وبالنسبة للصحافة المطبوعة فإن 6.1% من أبناء الفئة العمرية 20-64 يقرأون الصحف لمعرفة الأخبار مقابل 15% من أبناء الفئة العمرية 65 فأكثر.

49% من الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن المعلومات الإخبارية على الإنترنت قد تحل محل نشرات الأخبار في وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف المطبوعة وقنوات التلفاز والإذاعة وغيرها، في مقابل 44% يرون أن المعلومات الإخبارية على الإنترنت يعتقدون أن الإنترنت لا يمكن أن يحل محل نشرات الأخبار بوسائل الإعلام التقليدية، و 7% أجابوا بلا أعرف. تطرح دراسة الرأي العام الكثير من الإشكاليات

رسم توضيحي 2: اتجاهات الجمهور الإسرائيلي وتفضيلاته الإعلامية



سابعًا: التوجهات السياسية لوسائل الإعلام الإسرائيلية

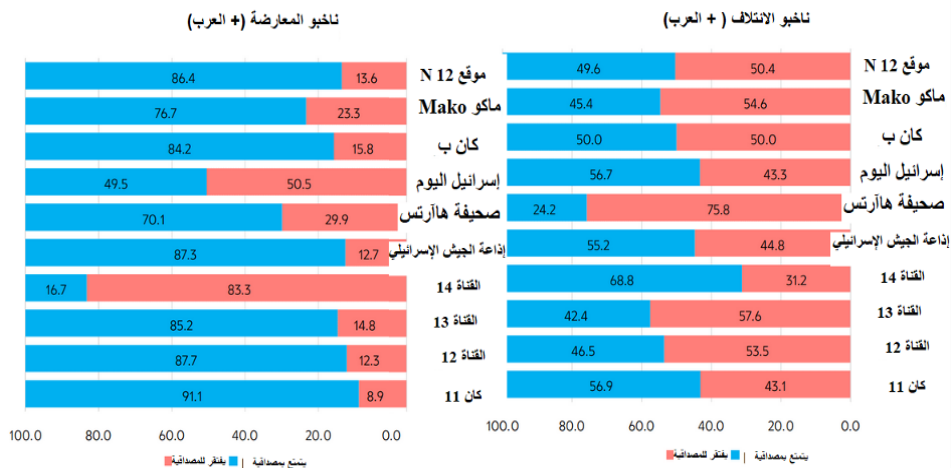
كشف استطلاع أجره الباحثان الإسرائيليان "نمرود نير" و"نمرود زلدين" من الجامعة العبرية، بالتعاون مع "آسا شابيرا"، رئيس قسم التسويق بجامعة تل أبيب، النقاب عن التوجهات السياسية لوسائل الإعلام الإسرائيلية أن ناخبي ائتلاف الليكود- الدينين- الحريديم يرون أن أكثر قناة إخبارية تتمتع بالمصداقية هي القناة 14، التي تعد جناح الدعاية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ويمولها رجل الأعمال إسحاق ميريشفيلي²⁸.

وبحسب الاستطلاع 68.8% من ناخبي الائتلاف وصفوا القناة 14 بأنها الأكثر مصداقية، و31% أجابوا بأنهم يشاهدون بث القناة 14 يوميًا (في مقابل 32% أكدوا أنهم لا يشاهدونها)، فيما يرى ناخبو المعارضة الإسرائيلية أن القناة 14 هي القناة الأقل مصداقية، فيما وصفها 83.3% منهم بأنها تفتقر إلى المصداقية، وهؤلاء هم الأقل مشاهدة لتلك القناة، حيث يشاهدها 3% منهم فقط، في مقابل 81% أكدوا أنهم لا يشاهدونها إطلاقًا.

وأشار ناخبو أحزاب المعارضة (الذين ينتمون بالأساس لأحزاب الوسط واليمين: المعسكر الرسمي، وحزبي يوجد مستقبل وإسرائيل بيتنا) إلى أن وسيلة الإعلام الأقل مصداقية هي صحيفة "هاآرتس"، حيث وصفها 24.2% فقط بأنها "تتمتع بالمصداقية"، فيما منحوا قناة كان 11 صفة الأكثر مصداقية (91.1%).

وحصلت قناة التلفاز التابعة لهيئة البث الإسرائيلية (كان 11) على نسبة عالية نسبيًا أيضًا بين ناخبي الائتلاف الحاكم (56.9% وصفوها بأنها في المرتبة الثانية من حيث المصداقية بعد القناة 14). وبناءً عليه، بحسب هذا الاستطلاع، كانت هيئة البث الإسرائيلية هي الأكثر مصداقية في إسرائيل، على عكس نسبة المشاهدة المنخفضة لقناة كان 11، التي تقبع في نهاية جدول المصداقية للقنوات التجارية.

رسم توضيحي 3: المصداقية الإعلامية بالنسبة لناخبي الائتلاف والمعارضة



بحسب الاستطلاع، كانت القناة 12 هي وسيلة الإعلام الأكثر شعبية بين ناخبي المعارضة، والتي يشن عليها تنتباهو حملة تشويه منذ سنوات. 61% من الجمهور أكدوا أنهم يشاهدونها يوميًا (في مقابل 8% أكدوا أنهم لا يشاهدونها إطلاقًا)، بينما أفاد 30% من ناخبي الائتلاف الحاكم أنهم يشاهدونها مرة يوميًا، وهي نسبة كبيرة في حد ذاتها (في مقابل 38% أكدوا أنهم لا يشاهدونها إطلاقًا).

كما تقدم، حصلت القناة 11 على درجة المصداقية الأعلى بين إجمالي عينة الاستطلاع، حيث إنها تحظى بمشاهدة كبيرة بين ناخبي المعارضة (30% يشاهدونها يوميًا مقابل 17% أفادوا بأنهم لا يشاهدونها إطلاقًا) مقارنة بناخبي الائتلاف (16% أكدوا أنهم يشاهدونها مرة يوميًا، في مقابل 37% أفادوا بأنهم لا يشاهدونها إطلاقًا).

وفيما يتعلق بتغطية الحرب الجارية الآن في غزة (الحرب السابع من أكتوبر)، وضع المشاركون في الاستطلاع علامات لوسائل الإعلام الإسرائيلية في ترتيب من 1 إلى 6، حيث يعني الرقم 1 أن الوسيلة فشلت في التغطية بينما يعني الرقم 6 الدرجة الكاملة للتغطية الممتازة، واتضح هنا مرة أخرى أن القناة 11 هي الأكثر تقديرًا، تليها القناة 12 تليها صحيفة وموقع "يديعوت أحرونوت". ومرة أخرى يتضح أن صحيفة "هاآرتس" هي الأسوأ في الاستطلاع، حيث تذيلت القائمة وجاءت في المركز الأخير.

وجاء التصنيف الكامل لاستطلاع الدرجات الذي شمل 21 وسيلة إعلام من الأعلى إلى الأقل على النحو التالي: "كان 11"، "كيشيت 12"، موقع "يديعوت أحرونوت"، "قناة N12"، "القناة 14"، "إذاعة الجيش الإسرائيلي"، "الشبكة 13"، "كان ديجيتال"، "كان ب"، "موقع مأكو"، "أخبار 13"، صحيفة "إسرائيل اليوم"، صحيفة "يديعوت أحرونوت"، موقع "واللا"، "راديو موجات إسرائيل"، "103FM"، "ماكور ريشون"، "كيكار هشبث"، "حداري حادريم"، "ذا ماركر"، وأخيرًا "هاآرتس".

وختامًا، يمكن القول إن وسائل الإعلام في إسرائيل ليست حرة مستقلة وإنما قائمة على الخصخصة والتوجه التجاري، والذي نظريًا يخلق سوقًا إعلامية حرة قائمة على التنافسية وتعدد مصادر المعلومات التي تمر عبر وسائل الإعلام، لكنه عمليًا جعل معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية رهينة مصالح أصحاب رأس المال، وبالتالي فإن الأهداف والمصالح الشخصية والتجارية والرغبة في رفع نسبة المشاهدة هي التي تحدد أي معلومة تعرض في وسائل الإعلام المختلفة وأيهما يدخل طي النسيان.

المحور الثاني

الرأي العام في إسرائيل

التي تتعلق في الغالب بضرورة فهم السياق العام الذي يتشكل في إطاره ذلك الرأي العام، لا سيما ما كان منها متعلقًا بمستوى الديمقراطية والحرية السائدة في المجتمع، والتي تتيح للأفراد الفرصة والقدرة على التعبير عن توجهاتهم، بما يخلق في النهاية ما يمكن تسميته ثقافة استطلاعات الرأي العام. وفيما يتصل بالرأي العام الإسرائيلي، فدائمًا ما تثار التساؤلات عند التعرض لدراسة الرأي العام الإسرائيلي حول حدود تأثير تلك الطبيعة الخاصة للنظام السياسي الإسرائيلي وللمجتمع الإسرائيلي على الرأي العام ذاته، ثم على عملية قياسه. وفي هذا الإطار، فإن تلك الدراسة تهدف إلى مناقشة خصوصية الرأي العام الإسرائيلي في ضوء طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية من ناحية، وفي ضوء طبيعة تكوين المجتمع الإسرائيلي من ناحية أخرى، بما يساعد في النهاية على فهم أفضل وأكثر عمقًا للتوجهات التي يعبر عنها الرأي العام الإسرائيلي. وفي الواقع فإن تناول العلاقة بين الرأي العام والسياسة في مجتمع ما يثير إشكاليات كثيرة، تتعلق أساسًا بطبيعة تلك العلاقة وحدود التأثير المتبادل بين طرفيها، وأي من الطرفين يؤثر في الآخر، أم أن كل منهما يؤثر في الآخر، وأيهما يمتلك التأثير الأكبر أو على الأقل الأهم. كما أن تلك العلاقة تطرح ضرورة تناول إشكاليات أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي، ومستوى الديمقراطية المتاح في مجتمع ما. فشروع الديمقراطية في مجتمع يعني بالضرورة علاقة "صحية" أو تبادلية يؤثر فيها الرأي العام على السياسة بشكل يتواءم وتأثره بالسياسة ومحاولات توجيهه وربما التلاعب به من جانب القادة السياسيين. والواقع أن حالة إسرائيل تطرح إشكالية إضافية عند البحث عن العلاقة بين السياسة والرأي العام، إذ إن طبيعة المجتمع الإسرائيلي وطبيعة تكوينه الاستيطانية تطرح تداعيات سلبية على طبيعة العلاقة بين السياسة والرأي العام الإسرائيلي، على الأقل من زاوية ما تطرحه من تداعيات سلبية على الديمقراطية الإسرائيلية إلى الحد الذي يفرغها من مضمونها في النهاية. وبالتالي فإن إسرائيل رغم ما يقال عن ديمقراطيتها - تمثل حالة خاصة للغاية فيما يتصل بالعلاقة بين السياسة والرأي العام والتأثير المتبادل بينها في النظم الديمقراطية.

1. الرأي العام والديمقراطية الإسرائيلية:

تعد إسرائيل نفسها "واحة" الديمقراطية في الشرق الأوسط، على الرغم من أوجه القصور الكثيرة التي تشوب نظامها السياسي، على الأقل فيما يتعلق بإصرار الإسرائيليين على ضرورة أن تبقى دولتهم يهودية خالصة، إضافة إلى التمييز العنصري ضد الأقلية العربية. وعلى الأرجح فإن هذا الادعاء ينطلق

من مقارنة نفسها (أي إسرائيل) بواقع الدول المحيطة بها، ومن نجاحها في تحقيق التماسك العضوي بين مكوناتها الكثيرة والمختلفة، ثم نجاحها في الحفاظ على هذا التماسك، رغم أنها لا تزال حتى الآن بدون دستور مكتوب²⁹، علاوة بالطبع على ما تشهده من استقرار لبعض المظاهر الديمقراطية فيها، لا سيما الانتخابات الدورية التي تتسم بقدر كبير من النزاهة طبقاً لما هو شائع في النظم الديمقراطية، إضافة إلى احترام مبدأ تداول السلطة والفصل بين السلطات. ناهيك عن أن الفلسطينيين الذين يعيشون بها يتمتعون بحقهم في الانتخابات تصويًا وترشيحًا ولهم ممثلين في الكنيست. ويرى البعض أن كون إسرائيل دولة ديمقراطية لا يحتاج إلى دليل، وأن نظامها الديمقراطي هو الذي أتاح لها الإمكانيات لإدارة الصراعات الناجمة عن الانقسامات الموجودة في المجتمع³⁰. وهناك من يضيف أن إسرائيل قد استفادت في ترويج نفسها على أنها واحة الديمقراطية من العرب أنفسهم، الذين تتنامى لديهم قناعة أو إعجاباً بنمط الديمقراطية الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يجعلهم يعتقدون بإمكانية التأثير أو حتى التلاعب بالساحة الداخلية الإسرائيلية، لا سيما في أثناء الانتخابات بما يعزز فرص بعض القوى التي تقترب من الرؤية العربية للفوز، بينما يضعف فرص القوى الأخرى، التي تتعارض مواقفها مع المصالح العربية³¹.

وفي مقابل تلك الرؤية، يرى آخرون أن الديمقراطية الإسرائيلية مجرد ادعاء باطل من قبل إسرائيل نجحت الآلة الإعلامية الإسرائيلية في ترويجه إقليميًا ودوليًا. ويستندون في موقفهم ذلك أولاً إلى صعوبة أن توجد ديمقراطية حقيقية في ظل تحكم الأساس العرقي في تحديد كيفية توزيع العوائد السياسية والاقتصادية-الاجتماعية في المجتمع³²، إضافة إلى أن طبيعة المجتمع الإسرائيلي وظروف نشأته اعتمدًا على مهاجرين لا يجمع بينهم سوى الدين يحول دون نشأة ديمقراطية حقيقية هو الآخر، في الوقت الذي يسمح بنشأة ما يمكن وصفه بأنه دولة اثنوقراطية³³، التي تكون الأولوية فيها للمواطنين اليهود، بينما لا تحافظ سوى على بعض الحقوق الجزئية للفرد الممنوحة لمواطني "إسرائيل" من العرب³⁴. علاوة على ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني من نفي متعمد وإنكار لحقوقه المشروعة وإنكار لحقه في العودة إلى أرضه، التي سبق لإسرائيل أن اغتصبتها بالقوة³⁵. ومن ثمَّ يسوقون الحجة الأساسية لموقفهم هذا، التي مفادها أن تلك الديمقراطية المزعومة تقتصر فقط على اليهود من سكان إسرائيل فقط، بما يفصلها، في الواقع، عن الديمقراطيات الأخرى، التي تقوم بالأساس على علمانية لا تفصل بين جماعة دينية وغيرها³⁶، وأن إنكار الحقوق المتساوية للعرب داخل إسرائيل بحجة الأمن يتنافى وقيم الحرية والمساواة التي تركز عليها الديمقراطية كنظام حكم ونظام مجتمع³⁷، ف"الديمقراطية الإسرائيلية في النهاية هي ديمقراطية الصفوة التي تتحكم في أغلبية العامة، استنادًا إلى مؤسسة عسكرية عنصرية مهيمنة"³⁸.

بتعبير آخر فإن هناك من يرى أن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بأي معيار حقيقي، فتمييزها ضد مواطنيها العرب، الذين يشكلون نحو 18% من مجموع سكانها، يؤكد أن ذلك الإطار الديمقراطي لا يستوعب هؤلاء المواطنين. وهو الأمر الذي دفع البعض إلى القول إن "مجلد الإطار السياسي الإسرائيلي مصمم ضد هؤلاء العرب، رغم ما قد يقال عن أن وضع العرب في إسرائيل بكل عنصريتها أفضل حالًا من أوضاع كثير من مواطني الدول العربية، وهو زعم لا يبرر إطلاق وصف الديمقراطية على النظام السياسي الإسرائيلي المؤسس على أسس استعمارية"³⁹. وهناك من ينفي صفة الديمقراطية تمامًا عن إسرائيل، على اعتبار أنها "مشروع استثماري بغطاء ديمقراطي، أي أنها مشروع سياسي معاد للديمقراطية في مضمونه، ولكنه أصبح يتلبس ثوب الديمقراطية ويتجمل بإجراءاتها، فهي مشروع انتهازي، وليست تجسيدًا للديمقراطية"⁴⁰.

والواقع أن توصيف حالة الديمقراطية الإسرائيلية يقع في مرتبة وسطى بين وجهتي النظر السابقتين، فعلى الرغم من وجود العديد من ملامح الديمقراطية في إسرائيل، فإن السياسة الإسرائيلية تظل مجافية لجوهر الديمقراطية، وتقتصر على الشكل دون المضمون الذي يعكس طابعًا استعماريًا عنصريًا عنيفًا وممزقًا داخليًا، وغير واثق من ذاته، يتبدى في العصبية التي يتعامل بها مع محيطه الفلسطيني والعربي، واعتماده المفرط على القوة لإثبات وجوده، وهو ما يؤكد استمرار أزمة شرعية الوجود. ولعل أفضل تعبير عن الوضع السياسي في إسرائيل هو ما قدمه أورن بيتحال، المحاضر في كلية الجغرافيا بجامعة بن جوريون، في مقاله "وهم الديمقراطية الإسرائيلية"، بتأكيده على أنه "لا يوجد في إسرائيل حتى الآن بنية تحتية سياسية مكانية وقانونية، لإيجاد نظام ديمقراطي. ولكن يوجد في إسرائيل" بالطبع عناصر ديمقراطية مهمة لا يُستخف بها، وبشكل خاص مقارنة مع وضع الأنظمة في أغلب الدول المجاورة"⁴¹.

وبصفة عامة، فإن هناك ثلاثة تحديات لهيكل الديمقراطية في إسرائيل هي: الأول: غياب جذور الديمقراطية في الأحزاب السياسية وغياب السيطرة المدنية المؤسسية على الجيش. والثاني: عدم وجود حل لقضية الحقوق المدنية للأقليات العربية. والثالث: وجود الفجوة الاجتماعية والثقافية بين اليهود المتدينين والعلمانيين⁴². بل إن هناك تمييز حاد واضح فيما بين المواطنين اليهود أنفسهم، أي فيما بين الإشكناز والسفارديم على المستويات السياسية والاقتصادية والتعليمية، والتميز المقصود لصالح الإشكناز ضد السفارديم.

إضافة إلى ذلك، فإن الإشارة إلى موقف اليهود أنفسهم من كل من إقامة دولة ديمقراطية وهوية أو تعريف تلك الدولة يعطي دليلًا إضافيًا لزيغ الادعاء الإسرائيلي حول الديمقراطية، وهو يمثل في الوقت ذاته تحدّيًا مهمًا لتلك الديمقراطية في المجتمع الإسرائيلي. ففيما يتعلق بإقامة دولة ديمقراطية، يبدو من الواضح أن الإسرائيليين لا يدعمون هذا الخيار إذا جاء على حساب يهودية الدولة، ومن ثمّ فإنه حينما طلب منهم الاختيار أو التفضيل بين صفتي اليهودية والديمقراطية، أي أيهما يفضلون بالنسبة لإسرائيل،

فإنهم فضلوا اليهودية على الديمقراطية، والأهم أن هذا التفضيل قد ظل ثابتًا مع مرور السنين. إذ إن أكثر من نصف اليهود يفضلون العيش في دولة يهودية غير ديمقراطية، من أن يعيشوا في دولة ديمقراطية غير يهودية⁴³. والنتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن اليهود أنفسهم يعترفون بصعوبة الجمع بين أن تكون الدولة يهودية وديمقراطية في آن واحد، وهو ما يعني عمليًا اعترافهم بأن دولتهم غير ديمقراطية. ويدعم اليهود اختيارهم ذلك بالإعراب عن إيمانهم بأن على الدولة أن تعطي أفضلية لليهود على المواطنين العرب. علاوة على ذلك، فإن اليهود يرفضون إمكانية بناء دولة ديمقراطية مساواتية في إسرائيل. فطبقًا لاستفتاء أجري في عام 1995، فإن غالبية ساحقة (91.1%) لم توافق على تحويل إسرائيل إلى ديمقراطية كبديل عن الدولة اليهودية، تعترف للعرب بحقوق مساوية لنسبة تمثيلهم في المجتمع الإسرائيلي. كما أن نسبة أعلى من تلك النسبة (95.5%) لم تبد استعدادًا لأن تصبح إسرائيل ديمقراطية ليبرالية، لا تنظر للعرب باعتبارهم مجموعة منفصلة، وتسمح لهم بالتنافس بحرية. والخلاصة أن "اليهود راضون بالدولة الاثنية، ويرغبون في المحافظة على تلك الطبقة، وربما تعزيزها، فالشعب الإسرائيلي يدعم دولة أثنية وسياستها نحو المواطنين العرب، الذين يعيشون وضعًا مأزومًا نتيجة لذلك"⁴⁴.

أما فيما يتعلق بتعريف الدولة أو هويتها، فيمكن القول إن اليهود غير معنيين بأن تكون دولتهم دولة محايدة، بل يفضلون دولة ملتزمة بهمومهم ومستعدة لخدمتهم على حساب مواطنيها الآخرين، بما يشير إلى تأثير القيم الإثنية المتطرفة التي يؤمن بها اليهود. وطبقًا للدراسة المسحية التي أجريت في عام 1995 فإن الغالبية اليهودية في إسرائيل (72.1%) قد دعمت الدولة الإثنية وسياستها إزاء الأقلية الفلسطينية - العربية. وكما يتضح من الجدول رقم (1)، فقد ظلت رؤية الإسرائيليين لإسرائيل باعتبارها وطنًا لليهود ثابتة تقريبًا منذ بداية الثمانينيات، ورغم البدء في عملية التسوية. إضافة إلى ذلك، فإن كل اليهود تقريبًا (96.4%) يريدون المحافظة على الأغلبية اليهودية في البلاد⁴⁵.

جدول (1) تعريف اليهود لإسرائيل

1995	1988	1985	1980	إسرائيل اليوم هي:
72.1	76.6	77.00	73.4	وطن اليهود
27.9	22.7	22.5	26.2	الوطن المشترك لليهود والعرب
00	1.00	0.5	0.3	وطن العرب

المصدر: د. أسعد غانم، الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص.8.

وكما هو واضح في الجدول رقم (1)، فقد حدث هبوط طفيف في نسبة أولئك الذين يعرفون إسرائيل على أنها وطن لليهود، لكن هذا التغير قليل وهامشي بحيث يصعب التحدث عنه كشيء جدي⁴⁶. وفي مقابل هذا الهبوط، حدث ارتفاع طفيف أيضًا في نسبة من يرون إمكانية أن تكون إسرائيل وطن مشترك لليهود والعرب. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تلك النسبة لا تعني بالضرورة أن ما يقارب ربع اليهود يرون إمكانية أن تكون إسرائيل وطنًا مشتركًا لهم مع العرب، فعلى الأرجح أن استجابتهم تلك قد جاءت على نموذج يشكل فيه العرب أقلية بالوضع القائم نفسه حاليًا. علاوة على ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه يجب ملاحظة أن التغير الطفيف الذي حدث في تعريف اليهود لدولتهم قد حدث في ظل مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، بما يشير في النهاية إلى أن تأثير عملية التسوية قد امتد أيضًا لأحد أكثر الموضوعات حساسية وتعقيدًا، وهو المتعلق بطبيعة وهوية الدولة الإسرائيلية.

إن الخلاصة التي تهم البحث من الجدل حول مدى ديمقراطية إسرائيل هو أنه لا يوجد خلاف حول أن إسرائيل تشهد العديد من مظاهر الديمقراطية الحقيقية، التي تنعكس بالضرورة على الرأي العام وفعاليته، مثل تداول السلطة عبر انتخابات حرة يستطيع الرأي العام الإسرائيلي من خلالها معاقبة أو مكافئة حكوماته بشكل دوري. ومن ثمّ تتاح الفرصة للرأي العام الإسرائيلي لأن يلعب دورًا مهمًا في النظام السياسي الإسرائيلي، على نحو يشابه ما يوجد في الديمقراطيات العريقة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فوظيفة الرأي العام في أي نظام سياسي تتحدد إلى حد بعيد بطبيعة هذا النظام، لا سيما فيما يتعلق بمدى فعالية الرأي العام واستعداده للتعبير عما يعتقد فيه، ثم نزوع النظام الحاكم لمعرفة توجهات الرأي العام إزاء مختلف القضايا.

ففي النظم الديمقراطية التي تلتزم فيها الحكومات بضمان واحترام الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، باعتبار أن تحقيق مستوى أفضل من الحياة هو الغاية النهائية أو الوظيفة الأساسية لتلك الحكومات، هذه الحكومات تنظر إلى الرأي العام الذي يعبر عن المواطنين في النهاية باعتباره "مصدرًا

مهمًا للدساتير والقوانين، فهو الذي يصدق عليها ويؤيدها ويحافظ على تطبيقها، لأنها نابعة من إرادته ومصالحه، كما أنه القوة المعنوية التي تطالب بتعديل هذه القوانين أو تعطيلها أو إلغائها"⁴⁷. وعلى قدر ما كان الاهتمام بالرأي العام في الدول الديمقراطية نابغًا من أهمية الرأي العام ذاته كمدخل في عملية صنع واتخاذ القرار، فقد كان نابغًا أيضًا من رغبة تلك الحكومات في أن تكون قراراتها السياسية مسيرة أو متوافقة. بقدر المستطاع مع آمال وتطلعات مواطنيها واتجاهات الرأي العام السائدة، و"أصبحت الحكومات الديمقراطية تستمد قوتها من تأييد الشعب، وأصبح استمرارها في الحكم يعتمد أساسًا على استمرار رضا المحكومين بها وبسياستها"⁴⁸. أما النظم التسلطية، التي غالبًا ما تنتظر للمواطنين باعتبارهم "رعايا محكومين ودورهم يتمثل في القيام بالواجبات المحددة لهم بواسطة الحكومة أو الطبقة الحاكمة"⁴⁹، فما عليهم إلا السمع والطاعة لما تراه وتقرره تلك الحكومات، وباعتبارهم غير ذي أهلية لتحديد ما يجب اتخاذه من قرارات من أجل حياة أفضل. في ظل هذه الحكومات يسود عدم الاعتراف بوجود الرأي العام، ويتم تهميشه، ولا يعتد بعملية قياسه. وغالبًا ما يتم الحديث عن توجهات الرأي العام استنادًا إلى تقارير أمنية بالأساس لتبرير ما تقوم به تلك الحكومات أمام الرأي العام.

ولا يعني ذلك أن الرأي العام ليس له دور في الدول غير الديمقراطية، أو حتى في تلك الدول حديثة العهد بها، فالرأي العام يقوم "بدور سياسي مهم في صنع القرار سواء في الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية، ومع التسليم باختلاف تأثيره من مكان لآخر ومن قضية لأخرى، إلا أن هذا التأثير موجود وفعال، سواء تجسد ذلك بطريقة مباشرة في الاقتراع العام أو بطريقة غير مباشرة من خلال الأحزاب والمجالس النيابية"⁵⁰. وبذلك فإن فعالية دور الرأي العام تختلف في الدول الديمقراطية التي تسمح للرأي العام بالتعبير عن نفسه وممارسة دوره، ف"في ظل نظام ديمقراطي يأخذ بالتعددية السياسية، ويتيح للأحزاب والتنظيمات المختلفة والمتنوعة مجالات التعبير عن آرائها ومواقفها من القضايا القومية، يصبح المجال مهيبًا تمامًا لتبلور رأي إزاء كافة هذه القضايا، سواء على مستوى الجماهير الخاصة أو النخب، أو على مستوى الجمهور العام"⁵¹. بمعنى آخر، فإن الديمقراطية تعد أفضل الأنظمة السياسية لنمو وازدهار الرأي العام، وذلك لاهتمامها بتوفير الحقوق والحريات لأفراد الشعب، وهذه الحقوق والحريات تعتبر لازمة لتكوين الرأي العام الحقيقي. وبصفة عامة، يمكن القول إن سياسات الدول غير الديمقراطية لا تسمح بتكوين رأي عام فاعل من الأساس، كما أنها غالبًا ما تضع العديد من القيود والعقبات أمام أية محاولة لبلورة رأي عام فاعل. ومن ثمّ، فنادرًا ما تجد استطلاعات للرأي العام يعتد بها في تلك الدول غير الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها قضايا للأمن القومي لا يجوز الاقتراب، منها إلا في نطاق

الأجهزة الأمنية الداخلية فقط. ومن هنا فإن إسرائيل بمستوى ديمقراطيتها تشهد رأياً عاماً فاعلاً يتم قياسه بشكل دوري إزاء مختلف القضايا من قبل جهات عديدة، حكومية وخاصة، وأحياناً دولية.

2. بنية المجتمع الإسرائيلي:

يعد المجتمع الإسرائيلي استثناءً فريداً في النشأة وعناصر تكوينه. فالمجتمع الإسرائيلي قام على استيطان مجموعة من المهاجرين من أكثر من سبعين دولة لأرض تم اغتصابها بالقوة. وقد خلق ذلك الوضع لإسرائيل العديد من المشكلات، لعل أبرزها قضية التكامل القومي، وكيفية صهر تلك المكونات المتنافرة في بوتقة واحدة. ورغم محاولات المؤسسات الرسمية في إسرائيل، لا سيما الجيش الإسرائيلي (المؤسسة الأقوى في النظام السياسي الإسرائيلي) للتعامل مع تلك القضية (المعضلة)، خاصة ما يتعلق منها بالمشكلات الاجتماعية، والخلافات، والفروقات بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين⁵²، من أجل "خلق ما يسمى الإسرائيلي الجديد"⁵³، فإن تلك المعضلة قد ظلت قائمة دون حل جذري، فلا يزال سائداً عند التعرض لمناقشة أوضاع السكان في إسرائيل أن يتم تقسيمهم وفق تاريخ قدومهم إلى إسرائيل ووفق موطنهم الأصلي. وظلت الفوارق تتسع بين مكونات المجتمع الإسرائيلي اليهودي، بحيث بدا أن تأثير الجهود الإسرائيلية للتعامل مع معضلة التكامل القومي لم يكن متشابهاً على كل من اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين (السفارديم). ويبدو أن احتفاظ المهاجرين بثقافات وتقاليد بلدانهم الأصلية قد أثر في استجابتهم لجهود الدمج. وهو الأمر الذي حول المجتمع الإسرائيلي إلى مجموعة من الجزر الثقافية غير المتجانسة، بما انعكس في النهاية في معاناة إسرائيل مما يعرف بأزمة الهوية، حيث لا قاسم مشترك بين الإسرائيليين يعتد به سوى البعد الديني. ومن ثمّ فدائماً ما يكون الحديث عن الشخصية اليهودية وليس الإسرائيلية⁵⁴.

يتكون المجتمع الإسرائيلي من لفيف من المجموعات الإثنية التي تشكل فسيفساء غير متجانسة انتمايياً وثقافياً، ويقسم ذلك المجتمع الإسرائيلي، شأنه شأن المجتمعات الاستيطانية الأخرى، إلى ثلاث فئات: الأولى: هي فئة المستوطنين المركزية (الاشكنازيون أساساً)، وهم "الطائفة المسيطرة على الحياة السياسية والعسكرية في إسرائيل، ولأنهم يتمتعون بوضع ثقافي متميز فهم يسيطرون أيضاً على الحياة الفكرية والتعليمية وعلى الحركة الأدبية والفنية"⁵⁵. والثانية: هي الفلسطينيون العرب الذين بقوا داخل الأراضي التي احتلتها إسرائيل، والثالثة: هي المهاجرين الذين وصلوا بعد عام 1950 (الشرقيون أساساً) أو ما يطلق عليهم تعبير "السفارديم"⁵⁶. وإضافة إلى هذا الانقسام الإثني، فإن المجتمع الإسرائيلي يعاني استقطاباً حاداً أو انقساماً بشأن قضيتين أخريين. القضية الأولى: هي السلام، حيث يفضل قسم من

المجتمع سلامًا قائمًا على قيام حالة هدنة عسكرية مع الجيران العرب، مع استمرار سيطرة إسرائيل على أكبر مساحة من الأرض المحتلة، بينما يفضل القسم الآخر من المجتمع سلامًا يقوم على مبدأ الشيعين والدولتين. والقضية الثانية: هي الدين، حيث يفضل قسم من المجتمع أن يكون للدين دور أكبر في تقرير شئون المجتمع، بينما يفضل القسم الآخر أن يقوم المجتمع على أسس علمانية وحصر الدين في المجال الخاص لشئون الأفراد⁵⁷.

وبصفة عامة، يمكن القول إن "هناك قدرًا من التلازم بين موقف الإسرائيليين من عملية التسوية والانقسامات الثلاث التي ينقسم على أساسها المجتمع الإسرائيلي، فالمتدينون واليهود الشرقيون يميلون بصفة عامة للنظر بتشكك إلى دعاة السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وذلك على عكس اليهود الغربيين والعلمانيين الذين يوجد بينهم ميل أكبر لتفهم دعاة السلام"⁵⁸. وهو الأمر الذي يزيد من عمق خطورة الانقسامات في إسرائيل، إلى الدرجة التي جعلت مشكلة التوتر الداخلي المتزايد في المجتمع الإسرائيلي بين المتدينين والعلمانيين، وبين السفارديم والاشكناز، وبين اليمين واليسار تأتي في مرتبة تالية لمشكلة التباطؤ الاقتصادي والبطالة، على جدول الأعمال القومي من وجهة نظر الرأي العام الإسرائيلي⁵⁹.

وعلى الرغم من التحولات في العلاقات بين السفارديم والاشكناز في إسرائيل، فإن التباين والتمايز لا يزال ملحوظًا بينهما⁶⁰. كما حال كل من الاختلاف الثقافي-اللغوي، والوضع الاقتصادي المتدري، وانخفاض مستوى السفارديم التعليمي، الذي جاء نتيجة التمييز ضدهم تعليميًا، حال كل ذلك دون الاندماج الاجتماعي بين الاشكناز السفارديم. ومع أن السفارديم يشكلون حوالي 60% من تعداد يهود إسرائيل، إلا أن الاشكناز يتمتعون بمميزات تبلغ ضعف ما يتمتع به السفارديم، سواء من حيث مستوى المعيشة أو الدخل السنوي، أو معدلات الحصول على الوظائف الإدارية العليا، كما يبلغ معدل الأمية لدى السفارديم ثمانية معدلها لدى الاشكناز⁶¹. وفي الواقع، فإن هذا الفشل في الدمج بين الطائفتين يأتي منسجمًا مع ما حرص عليه صانعو القرار الإسرائيليين منذ قيام الدولة في عام 1948 من ضرورة "بناء دولة ذات طابع أوروبي يختلف كليًا عن الطابع السائد في المنطقة، ومنذ اللحظة الأولى ارتكزت عملية الاستيعاب على إعلاء شأن الثقافة الغربية. وفي الوقت نفسه انتهجت أساليب عدة لتهميش الثقافة الشرقية التي انحدر منها اليهود الشرقيون"⁶².

وقد انعكس هذا الفشل في تزايد سخط اليهود الشرقيين على هذا الوضع، مما دفعهم للتخلص منه مستخدمين شتى الطرق الاحتجاجية السياسية والاجتماعية. ففي عام 1971 تم تأسيس حركة اجتماعية وسياسية طائفية هي حركة الفهود السود، وفي عام 1981 تم تأسيس حركة تامي، أي حركة

تقاليد إسرائيل بزعماء أهارون أبو حتسيره. وقد عكس الانقسام بين الاشكناز والسفارديم على المستوى السياسي نفسه في تأييد الحزبين الكبيرين، فقبل انتخابات الكينست العاشرة عام 1981 كان معروفًا في إسرائيل أن حزب العمل هو حزب الاشكناز، وأن الليكود هو حزب الطوائف الشرقية⁶³. ومع ذلك فإن استياء السفارديم من وضعهم، وموقف حزب العمل السلبي إزاء أوضاعهم تلك قد دفعهم بقوة نحو المزيد من تأييد الليكود. ثم في مرحلة لاحقة وبسبب استمرار سوء أوضاعهم تحولوا للتكتل خلف حركة شاس، أي سفارديم حراس التوراة، بما أدى إلى فوز الحركة في عام 1992 بستة مقاعد في البرلمان الإسرائيلي (الكينست)⁶⁴، ثم سبعة في انتخابات 1996، ثم قفز إلى 17 مقعدًا في عام 1999، قبل أن يتراجع في عام 2003 إلى 11 مقعدًا.

وفي الواقع، فإن هناك تحليلات عديدة ومتباينة حاولت أن تشرح الموقف السياسي للسفارديم، وتحولهم ما بين اليمين واليسار، وموقفهم من العرب وعملية التسوية. فهناك من يراهم عقبة أمام السلام وأنهم متعصبون قوميًا، ومتطرفون يكرهون العرب. وهناك من يرون أن تصويت اليهود الشرقيين للأحزاب اليمينية جاء نتيجة لاستيائهم من أحزاب اليسار الإسرائيلية، بيد أن ذلك لا يعكس بالضرورة آراءهم وتوجهاتهم السياسية. وقد ركز حزب الليكود على هذه المشاعر من العداء التي اختزنها السفارديم تجاه حزب العمل، و"كأنه جاء ليحررهم من هذا القمع مثلما جاءت الصهيونية لتحررهم من اضطهاد العرب"⁶⁵. وتبين بعض الأبحاث الأكاديمية واستطلاعات الرأي العام، أن لليهود الشرقيين -إجمالًا- مواقف أكثر تشددًا تجاه العرب بالمقارنة مع اليهود الاشكناز. لذلك فإن اليهود الشرقيين يدافعون عن سياسة خارجية أكثر تشددًا ضد العرب، وعلى وجه الخصوص، يعارض الشرقيون أي تسوية تنطوي على تنازلات سياسية بعيدة المدى للفلسطينيين. بل إن أحد الأسباب الأساسية للدعم الذي يلقيه حزب الليكود من قبل اليهود الشرقيين إنما هو سياسته المتشددة في الصراع العربي الإسرائيلي⁶⁶. وهناك من يرى أيضًا أن الكراهية التي يغالي السفارديم في إعلانها ضد العرب، وضد أي مشاريع للتسوية، إنما تأتي في إطار أنهم يريدون إثبات جدارتهم السياسية، وخاصة في ضوء الاتهامات السابقة التي اتهمتهم بالتقصير في فترة إنشاء الدولة وقيامها⁶⁷. ومن ثمّ فهناك من يرى أن سر قوة الليكود هو مخاطبته للشرقيين بأنهم إسرائيليون من جميع النواحي، إضافة إلى أنه قد ساعد السفارديم على كسر سلطة الإشكنازيين⁶⁸، أو بالأحرى أن السفارديم قد اتخذوا من الليكود معولًا للقضاء على سلطة وتميز الاشكناز.

وأخيرًا، فإنه يمكن القول، إجمالاً، أن تحول اليهود الشرقيين إلى صف اليمين، قد حدث نتيجة عدة أسباب، **أولها:** المعاملة السيئة التي وصلت إلى حد الاحتقار، التي لاقاها السفارديم على يد الإشكناز، بما دفعهم في اتجاه إظهار أكبر قدر ممكن من العداء للعرب والشرق عامة باعتباره مصدر تعاستهم وتخلفهم، وانصرفوا لتأييد القوى اليمينية المتطرفة التي تعادي العرب. **وثانيها:** الرغبة في الانتقام من الأحزاب اليسارية، وخاصة حزب العمل، التي رأوا أنها أغفلت مصالحهم وعملت على تعميق الفجوة بينهم وبين الاشكناز. **وثالثها:** أن تحول السفارديم نحو اليمين قد جاء متسقاً مع طبيعتهم التي تميل للمثالية التي تميز يهود الشرق عامة، وميلهم إلى الرموز القومية والدينية، وهي أمور وجدوها في اليمين بشقيه العلماني القومي، والديني، على الأقل، بأكثر مما هي موجودة في الأحزاب اليسارية ذات الطبيعة الاشكنازية⁶⁹.

أما بالنسبة لانقسام المجتمع الإسرائيلي على أساس الدين، فإنه ينقسم إلى متدينين وعلمانيين، ويدور صراع بين هاتين الفئتين لا يقل أهمية وتأثيراً عن الصراع القائم بين الاشكناز والسفارديم، لا سيما فيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وهناك من ينظر إلى هذا الانقسام باعتباره "أخطر صدع يهدد الهوية الثقافية للمجتمع الإسرائيلي، فمع تزايد وزن وقوة القطاع الحريدي من الناحية الديموغرافية والاقتصادية والأخلاقية، بما خلق لهذا القطاع استقلالاً ذاتياً، تحول هذا القطاع إلى دولة داخل الدولة، دون أن يقدم أي تنازل أيديولوجي أو ديني"⁷⁰. وفي الواقع، فإن جذور الصراع بين العلمانيين والمتدينين تمتد إلى ما قبل ظهور الصهيونية، وبالتحديد إلى أوائل القرن الثامن عشر، إلا أنه في أعقاب حربي 1967 و1973 تغير نمط التوازن بين المتدينين والعلمانيين. حيث أصبح الطريق ممهداً ليس فقط لصعود التيار اليميني العلماني إلى الحكم في عام 1977، ولكن الأهم هو زيادة نبرة التطرف الديني، ومشاركة القوى الدينية بفاعلية أكبر في الشؤون السياسية، وفي عمليات الاستيطان وتهويد الأراضي العربية المحتلة من منطلقات دينية، وكانت ذروة ذلك التوجه ظهور حركة غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين).

أما فيما يتعلق بموقف كل من الفئتين تجاه عملية التسوية، فثمة اختلاف واضح بين موقفيهما. حيث يمثل الحريديم أقصى اليمين المتطرف فيما يتعلق بعملية التسوية والنظرة إلى العرب، بينما يأتي المتدينون في الوسط بين الحريديم والعلمانيين، الذين يتبنون وجهة نظر أكثر إيجابية إزاء عملية التسوية والعرب عامة. ويتأكد ذلك من خلال الإشارة إلى موقفيهما إزاء التنازل عن الأراضي ومسيرة أوصلو والنظرة إلى العرب. ففي الدراسة التي أعدتها رابطة "شعب حر" في عام 1997 عن العلاقة بين الأصولية الدينية والتطرف القومي، اتضح أنه لا يوجد أحد من المنتمين إلى القطاع الحريدي يؤيد

فكرة التنازل عن الأراضي، في حين أن تلك النسبة تقدر في أوساط القطاع الديني القومي بـ 10%، كما أنها تقدر في أوساط العلمانيين بـ 50%. ويتأكد التوجه نفسه من دراسة أجراها مركز "تامى شتايمنتس لبحوث السلام" أن نسبة من يؤيدون مسيرة أوسلو في الأوساط الحريدية ضئيلة للغاية، إذا بينما يؤيد 9% من الحريديم هذه المسيرة، فإن هذه النسبة تقدر في أوساط المتدينين بـ 24%، في حين أنها تقدر بـ 56% في أوساط العلمانيين. وأخيرًا فقد أظهرت دراسة أخرى لمركز تامى شتايمنتس أن 86% من الحريديم لا يثقون في أن الشعب الفلسطيني يبتغي السلام، وأن 5% من هذا القطاع يؤمنون بصدق نوايا الفلسطينيين في السلام، وفي المقابل تقدر هذه النسبة بـ 46% في أوساط المتدينين، وبـ 50% في أوساط التقليديين، وبـ 67% في أوساط العلمانيين⁷¹. وتبقى أهمية لضرورة الإشارة إلى أن العلمانيين والمتدينين يضمن العديد من الأجنحة التي تختلف نسبيًا فيما بينها حول بعض الأمور التفصيلية. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن فصيلين داخل كل تيار من التيارين العلماني والديني. فالتيار العلماني يضم أولًا الوسط العلماني اليميني الذي يمثلته حزب الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة، وهناك ثانيًا الوسط العلماني اليساري الذي يمثلته حزب العمل والأحزاب اليسارية الأخرى بزعامة ميرتس. أما التيار الديني فيوجد به أولًا الوسط الديني الوطني الذي يمثلته حزب المفدال وحركات المستوطنين، وثانيًا الوسط الديني المتشدد الذي يمثلته حزبا شاس وبهدوت هتورا⁷².

3. تأثير الرأي العام في إسرائيل:

لقد سبق القول إن في إسرائيل من الديمقراطية ما يسمح ببلورة رأي عام قوي يعتد به إزاء مختلف القضايا، بحيث لا يمكن تجاوز توجهاته من قبل الحكومات بسهولة أو بدون تكلفة عالية. فالرأي العام في الدول الديمقراطية يشكل مدخلًا مهمًا من مدخلات عملية صنع واتخاذ القرارات، بل إن الرأي العام قد أصبح من القوة في تلك الدول إلى الحد الذي دفع خطيب الثورة الفرنسية "Merabrau" إلى وصفه بأنه "سيد المشرعين والمستبد الذي لا يدانيه في السلطة المطلقة مستبد آخر". علاوة على ذلك فقد وصفه الأمريكي جورج جالوب - رائد استطلاعات الرأي العام - بأنه نبض الديمقراطية.

إن محاولة التعرف على تأثير الرأي العام في عملية صنع واتخاذ القرار تبدو محاولة صعبة للغاية، لا سيما في ظل الصعوبة التي تكتنف عامة عملية تحديد تأثير كل مدخل منفردًا عن المدخلات الأخرى التي تؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار، فعادة ما يتداخل تأثير تلك المدخلات بحيث يصير من الصعوبة بمكان القول إن المخرج النهائي يرجع لهذا المدخل أو ذاك. ومن ثمّ، فلا بد من التأكيد بداية على أن ما يقال حول تأثير الرأي العام على السياسات العامة هو من قبيل الاجتهادات النظرية التي

صاغها عدد من المفكرين، الذين أجروا دراسات عديدة للتعرف على العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة. وقد انتهت تلك الدراسات إلى العديد من النتائج، يتمثل أهمها فيما يلي:

"إن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي علاقة دائرية ديناميكية، فالرأي العام يؤثر في السياسة العامة والعكس صحيح"⁷³. فالسياسة العامة معنية في الأساس بصالح الرأي العام، كما أنها توضع للرأي العام، ومن ثَمَّ فإن تأثيرها عليه مؤكد سواء كان بالسلب أو الإيجاب، وهذا الجانب من العلاقة هو الأوضح والموجود في كل النظم السياسية، بيد أن الجانب الآخر المتعلق بتأثير الرأي العام على السياسة العامة هو الأقل وضوحًا والذي يثور بشأنه الكثير من النقاش والاختلاف. فالرأي العام يؤثر بوضوح على السياسة العامة في الدول الديمقراطية، ولكن حتى في تلك الحالة يثور خلاف على طبيعة وحدود هذا التأثير، فغالبًا ما يختلف تأثير الرأي العام على السياسة العامة فيما بين الدول الديمقراطية باختلاف توجه الحكومة الموجودة ومدى إيمانها بالرأي العام. أما في الدول غير الديمقراطية فيكاد يختفي تأثير الرأي العام في هذا المجال. ومع ذلك فإن الدول سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية تمتلك القدرة على التأثير في توجهات الرأي العام، حيث يميل الرأي العام عادة إلى تقبل ما يتم اتخاذه من قرارات، فغالبية الرأي العام تميل إلى تبني ما تعتقد أنه رأي الأغلبية، ومن ثَمَّ يحرص متخذه القرار على أن يظهروا أن قرارهم قد جاء استنادًا إلى موقف الرأي العام⁷⁴، لا سيما في قضايا السياسة الخارجية، التي غالبًا ما يؤدي جهل الرأي العام بها إلى سهولة التلاعب به في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نمطين يظهر من خلالهما تأثير الرأي العام على السياسة العامة. النمط الأول: هو أن الرأي العام يضع من خلال توجهاته الإطار العام الذي يجب ألا تتخطاه القرارات، كما أن الرأي العام "يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في وضع أجندة الأمة وفي خلق الجو الذي توضع فيه السياسات وتنفذ"⁷⁵، وهنا يحرص صناع ومتخذه القرار على ضرورة أن تأتي قراراتهم على الأقل منسجمة وغير صادمة للرأي العام. وهنا يظهر النمط الثاني: وهو يتمثل في أن متخذي القرار غالبًا ما يحجمون عن اتخاذ قرارات، من المؤكد أنها ستلقى معارضة شديدة من قبل الرأي العام. باختصار فإن "الرأي العام قد يكون قيّدًا على اتباع سياسة معينة، وقد يكون مصدرًا لسياسة معينة، وقد يعتمد على الساسة في تنفيذ سياسة معينة"⁷⁶، وهذا المجال الأخير هو الأبرز لتأثير الرأي العام في عملية صنع السياسات.

"إن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة تختلف من قضية إلى أخرى"⁷⁷. فنوع القضية المطروحة على الرأي العام ومدى أهميتها بالنسبة له، ومدى التأثير المتوقع أن ينعكس عليه من اتخاذ قرارات معينة بشأن تلك القضية يضع الملامح الأساسية لطبيعة تأثير الرأي العام على السياسة العامة. فحينما

تكون القضية المطروحة تتعلق بأبعاد داخلية اقتصادية على سبيل المثال، فإنه يتوقع أن يكون تأثير الرأي العام بشأنها أكبر مما لو كانت القضية تمس قضية ثقافية مثلاً. وفي حالة إسرائيل وانطلاقاً من التأثير المؤكد للطريقة التي سيتم بها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على حياة وأمن الإسرائيليين فإن الرأي العام الإسرائيلي غالباً ما يكون تأثيره قوياً ومستمرّاً على اتخاذ القرار الإسرائيلي بشأن عملية التسوية.

كما يصبح من المنطقي افتراض أن يتغير تأثير الرأي العام الإسرائيلي في اتخاذ القرار الإسرائيلي فيما يتعلق بالقضايا المختلفة لعملية التسوية والمفاوضات. فدائماً ما يكون للرأي العام الإسرائيلي توجه إزاء القضية بصفة عامة، إلا أن توجهاته إزاء القضايا التفصيلية بتلك القضية لا يكون متسقاً بالدرجة نفسها مع الاتجاه العام من القضية برمتها. حيث يتوقف الأمر على الانتماء الديني والجغرافي والسياسي للإسرائيليين، فقد تكون قضية تفصيلية معينة مثل المستوطنات تهم بالتأكيد قطاع المستوطنين والمتدينين واليمينيين بشكل أكثر من الآخرين، فتظهر تلك القطاعات توجهاً أكثر يمينية بما قد لا يتسق مع التوجه العام المرحب بعملية التسوية. وبصفة عامة، فإن طبيعة الشخصية الإسرائيلية تفرض نفسها على توجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء عملية التسوية، "فالشخصية الإسرائيلية التي تتصف بالقلق والشك، والإحساس بعدم الثقة والاضطهاد، مع الشعور بالتمييز والتفوق العنصري تؤثر في اتجاهات الرأي العام في إسرائيل"⁷⁸. ومن ثَمَّ فإنه لا بد عند التعرض لدراسة الرأي العام الإسرائيلي أن يتم الانتباه إلى تأثير طبيعة تلك الشخصية وهذا المجتمع بكل انتماءاته السياسية والجغرافية والدينية على ما يبديه الرأي العام الإسرائيلي من توجهات.

ومجمل القول إن الرأي العام الإسرائيلي يلعب دوراً مهماً، وربما رئيسياً، في تحديد الممكن سياسياً، والذي يجب على متخذ القرار أن يستهدفه، كما أن الرأي العام يمكنه أن يدفع متخذ القرار نحو هذا الممكن من خلال قدرته على التأثير في توازن القوى الحزبي في الخريطة السياسية الإسرائيلية من خلال عملية الانتخابات، التي تمثل -حال إجرائها- فرصة الرأي العام لمعاقبة الحكومات وإسقاطها بشكل مباشر. بتعبير آخر فإن للرأي العام الإسرائيلي، وخاصة اليهودي باعتباره أنه هو الذي يؤثر على بقاء الحكومات، وهو الذي يتم قياسه باستمرار، أهمية لدى صناع القرار في الحكومات الإسرائيلية وخصوصاً رئيس الوزراء، إذا ما أراد الاحتفاظ بمنصبه لفترات أطول، وربما إذا أراد أن يكمل مدة حكمه التي تمتد إلى أربع سنوات. ومع ذلك، فإن ما سبق لا يبرر القفز إلى القول إن "الرأي العام الإسرائيلي هو الذي يصنع السياسات الحكومية. فالسياسات الحكومية تحددها بالدرجة الأولى طبيعة الائتلاف الحكومي ومصالح أحزابه الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية المتشابهة والمتعارضة في أغلب الأحيان. فصنع

القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية هو نتاج تفاعلات مواقف الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي حسب مصالحها كما تراها تلك الأحزاب وليس استجابة للرأي العام"⁷⁹.

4. قياس الرأي العام في إسرائيل:

إن الاهتمام بقياس الرأي العام يعكس حرصًا من قبل الحكومة على أن تسير في الاتجاه الذي يتواءم مع توجهات الرأي العام، أو بالأحرى عدم الانحراف بعيدًا عما يريده الرأي العام. كما أن ذلك الاهتمام يعني حرص الدولة على تتبع توجهات الرأي العام والتدخل في أحيان كثيرة لتوجيهها، فرغم أن "الدولة الحديثة تعلن أن واجبها هو أن تدع شخصية الفرد تتكون وتتكامل ثقافته بحرية ودون قيود، فهي تشعر بأن واجبها أيضًا أن تضع قنوات ثابتة ومنظمة تسمح لها بأن تشكل الإطار الفكري للمواطن بطريق أو بآخر"⁸⁰. وفي إطار حرص إسرائيل على تقديم نفسها باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، فقد حرصت بشكل دائم على السماح بعمليات قياس الرأي العام من مختلف المؤسسات وإزاء مختلف الموضوعات.

وفي هذا السياق، بدأت إسرائيل تولي اهتمامًا كبيرًا مقارنة بغيرها من دول المنطقة بقياس اتجاهات الرأي العام لديها، وأصبح من المؤلفين أن تنشر صفحتها اليومية نتائج استطلاعات الرأي العام التي تقوم هي أحيانًا بإجرائها أو تلك التي تجريها مراكز الأبحاث المتخصصة. وتقوم معاهد متخصصة بقياس الرأي العام الإسرائيلي لعل أشهرها معهد "يوري" لأبحاث الرأي العام، ومعهد الأبحاث الاجتماعية والتطبيقية. وتقدم هذه المعاهد المعلومات اللازمة لمتخذ القرار السياسي خاصة في القضايا القومية، كما تقوم وسائل النشر والإعلام بقياسات دورية للرأي العام⁸¹. كما يوجد في إسرائيل مجموعة من مراكز الأبحاث والدراسات "الإسرائيلية" - بل والأجنبية أحيانًا - التي تقوم بدراسات تعنى بالأساس بمتابعة ومراقبة توجهات الرأي العام الإسرائيلي، سواء إزاء قضايا أساسية ومستمرة، أو مطروحة دائمًا على أجندة أولويات أو اهتمامات المجتمع الإسرائيلي، مثل عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، أو تلك المتعلقة بأحداث ومستجدات آنية يتعرض لها المجتمع من آن لآخر نتيجة بعض التطورات التي تحدث إما داخل إسرائيل أو البيئة الإقليمية المحيطة. علاوة على ذلك فإن استطلاعات الرأي العام في إسرائيل باتت سنًا أساسيًا للمتابعين للشأن الإسرائيلي لمعرفة توجهات الرأي العام إزاء قضية ما، والانعكاسات المحتملة لتلك التوجهات على القرار الإسرائيلي بصفة عامة. ولعل ذلك يتضح بالأساس أثناء نشوب أزمة في إسرائيل، أو عندما تقبل إسرائيل على انتخابات عامة. حيث يعتمد معظم المتابعين إلى تحليل نتائج استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي الكثيرة التي تجريها العديد من مراكز استطلاعات الرأي العام للتنبؤ بنتائج الانتخابات.

وفي إسرائيل لا تختلف الأساليب المعتمدة في قياس الرأي العام عن تلك المعروفة في مجال قياسات الرأي العام، والتي يأتي على رأسها استطلاع الرأي العام لمعرفة توجهاته إزاء قضية معينة من خلال استمارات الاستبيان، التي تتم إما عن طريق المقابلة الشخصية، وإما عن طريق التليفون وهي وسيلة تشيع في الدول المتقدمة في استطلاعات الرأي العام. ويوجد العديد من المراكز البحثية، ومراكز الدراسات، فضلاً عن مجموعة من الأساتذة والباحثين، والتي تهتم بإجراء تلك الاستطلاعات وتنظيمها ونشر نتائجها، وقد يكون ذلك بمبادرة من المركز البحثي المختص، بفعل وجود حدث أو موضوع ذي أهمية استثنائية، ويحتاج إلى معرفة رأي الجمهور فيه كونه ذا صلة بمستقبل هذا الجمهور بشكل مستقل، أو كجزء من مستقبل الدولة، أو قد يكون بناء لطلب جهة ما، والتي لا يمنع أن تكون جهة رسمية، بهدف تحديد الاتجاهات الحالية التي يتبناها ذلك الجمهور من قضية ما تعني تلك الجهة، وهذا ما يحدث كثيرًا في الفترات التي تشهد انتخابات للكنيست، حيث تعمل الأحزاب على تنشيط عمليات استطلاع الرأي من أجل استكشاف مستويات التصويت التي من الممكن أن تكون لصالحها. وإما عن طريق وسائل الإعلام، وهي الطريقة الأكثر شيوعًا في إسرائيل حيث تعتمد الصحف لإسرائيلية الرئيسية (هاآرتس، معاريف، ידיعوت أحرونوت)، وبشكل أسبوعي تقريبًا، إلى إجراء استطلاع للرأي حول قضية من القضايا الرئيسية التي تهم الرأي العام الإسرائيلي (واليهودي تحديدًا)، حتى إنه في بعض الأحيان يحوي الاستطلاع الواحد عدة قضايا، وتتوزع الأسئلة فيه على عدة مواضيع⁸².

أما من الناحية التنفيذية والإجرائية، فإن هناك العديد من الجهات التي تقوم بعمليات استطلاع الرأي، وفقًا للموضوعات أو الاحتياجات المحددة لها، فهناك على سبيل المثال بحث "وضع الأمة - المناعة الوطنية"، الذي أصبح محورًا أساسيًا في مؤتمر "هرتسليا" السنوي، الذي بدأ منذ عام 2000 والمخصص لفحص وضع وحصانة إسرائيل، وهو عبارة عن "جدول ذاتي" مستند إلى استطلاع يُجرى كل ستة أشهر ويفحص إحساس الجمهور تجاه القضايا الشديدة الحساسية في الموضوعات الأمنية، و"الجدول الذاتية" في موضوع "المناعة الوطنية" تُجرى بالتعاون مع مركز بحوث الأمن القومي في جامعة حيفا. وهناك أيضًا بعض البحوث التي تجريها الجامعات الأكاديمية كما هو الحال بالنسبة للاستطلاعات التي تجري في إطار بحث "مركز بحوث الأمن القومي" في جامعة حيفا، والذي يعنى بدراسة "التطرف السياسي"، و"الموقف من الأقليات" و"الآراء السياسية". كما توجد الدراسات المسحية الاستطلاعية التي يجريها بشكل دوري المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والتي يفحص فيها "مقياس الديمقراطية الإسرائيلي"، بالاستفادة من مجموعة من الأكاديميين المختصين من أمثال البروفيسور أشر أريان، وبازيت بن - نون وشلوميت برنياع، وثمار هيرمان. أما أشهر المعاهد التي تتولى تنفيذ

استطلاعات الرأي في "إسرائيل" فهي : معهد "هجال هحداش" أو الموجة الجديدة، ومعهد "داحف"، وهو أكبر معهد للاستطلاعات الرأي العام في إسرائيل، ومعهد "ديالوغ". ومركز "تامى شتاينمتس" لأبحاث السلام" بجامعة تل أبيب والذي يُجري استطلاعًا شهريًا يعرف باسم مقياس السلام في إسرائيل، ومؤسسة "موديعين إزرachi" الإسرائيلية، كما تُجرى بعض في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية. علاوة على ذلك فهناك بعض الاستطلاعات التي تجريها بعض المؤسسات الدولية إزاء قضايا عالمية أو قارية، وتسمح إسرائيل بإجراء تلك الدراسات دون عقبات.

الرأي العام الإسرائيلي والانجراف نحو اليمين

شهد الرأي العام الإسرائيلي تحولًا ملحوظًا نحو اليمين، حيث كشفت انتخابات عام 2003 عن استمرار صعود نفوذ اليمين الإسرائيلي بصفة عامة، مع تراجع كبير وغير مسبوق لليسار، وبدا واضحًا أن الرأي العام الإسرائيلي واصل تحوله باتجاه اليمين⁸³، وإن كان قد مر خلال الفترة من 1992 إلى 2003 بمراحل تذبذب عبرت عن نفسها في تبادل اليسار واليمين الحكم في إسرائيل. ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن التذبذب ما بين اليمين واليسار لم يكن ناتجًا فقط عن تحول أو انجراف الرأي العام الإسرائيلي تجاه اليمين أو اليسار، بل إن عوامل أخرى كثيرة لعبت أدورًا رئيسية في فوز اليمين واليسار في الانتخابات، إلا أن نجاح شارون ومعنه اليمين في انتخابين متتاليين في عامي 2001 و2003 والشعبية غير المسبوقة التي حازها شارون رغم فشله الواضح في تنفيذ ما وعد به خلال حملاته الانتخابية، سواء على مستوى الأمن أو على مستوى السلام، ثم وصول الممثل الأساسي لتيار اليسار أي حزب العمل إلى أدنى تمثيل له في الكنيست منذ قيام إسرائيل في انتخابات عام 2003، وتنامي الحديث عن انهيار اليسار في إسرائيل، إن كل ذلك يشير بوضوح إلى أن الرأي العام الإسرائيلي قد وصل في انحرافه نحو اليمين إلى القمة.

يمكن القول إن أبرز تغير شاهده الرأي العام الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة هو التحول الواضح نحو اليمين والذي بلغ ذروته في انتخاب شارون في شهر فبراير عام 2001 لمنصب رئيس الوزراء، ثم إعادة انتخابه في عام 2003، كما أثرت تلك الانتفاضة سلبيًا على المزاج القومي والشخصي، حيث جعلته أكثر مرارة، وأدت إلى مزيد من التقييمات السلبية للفلسطينيين وعرب إسرائيل. كما أدت الانتفاضة إلى دعم حظوظ أحزاب اليمين، وشجعت بعض الإسرائيليين على التفكير في الهجرة من إسرائيل. أما في استطلاعات الرأي فقد أشار 31% من الإسرائيليين اليهود في مايو 2001 إلى أن الانتفاضة قد دفعتهم لتغيير نمط تصويتهم من اليسار لليمين، بينما لم تزد نسبة الذين قالوا بأنها دفعتهم للتغيير من اليمين لليسار عن 8%. بعبارة أخرى، فإن ما يقارب من ربع السكان اليهود قد تحولوا لليمين خلال

الأشهر الثماني الأولى للانتفاضة. وقد أظهر استطلاع آخر أُجري في الفترة نفسها أن 52% من اليهود الإسرائيليين يعرفون أنفسهم على أنهم يمينيون أو يميلون لليمين (مقابل 39% قبل سنة)، فيما عرف 30% أنفسهم على أنهم يساريون أو يميلون لليسار (مقابل 42% قبل سنة)، ووضع 18% أنفسهم في الوسط، (مقابل 19% قبل سنة). وإضافة إلى ما سبق، فقد أظهر استطلاع للرأي أُجري في يناير 2001 أن الرأي العام الإسرائيلي يرى نفسه أقرب لليمين في توجهه السياسي العام، وأنه أقرب لشارون في توجهه السياسي منه لباراك. وهو الأمر الذي تؤكد بإعادة الرأي العام الإسرائيلي انتخاب شارون للمرة الثانية في انتخابات عام 2003، على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية منذ توليه رئاسة الوزراء، وسوء الأوضاع الاقتصادية، بما دفع الرأي العام الإسرائيلي إلى وضع القضيتين (الأمن والاقتصاد) في المرتبة الأولى والثانية التي يجب أن تكون على قمة أولويات الحكومة. وربما يساعد في فهم أو تفسير النتائج التي حققها شارون، الإشارة إلى أن الرأي العام الإسرائيلي بات ينظر إليه باعتباره منتصرًا على الفلسطينيين، برغم النتائج السيئة على أرض الواقع، وقد ساعد إعلان الرئيس ياسر عرفات عن استعداداته للقبول بما سبق ورفضه في قمة كامب ديفيد 2000 على ترسيخ فكرة انتصار شارون، حيث قدر الرأي العام الإسرائيلي أن شارون قد قلص من طموحات الفلسطينيين. ومن ثمّ فقد بدا للرأي العام الإسرائيلي أن شارون هو الخيار الأفضل لقمع الفلسطينيين.

وفي مقابل صعود اليمين الإسرائيلي واصل اليسار ممثلًا في حزب العمل تراجعته، وحصل في انتخابات عام 2009 على ثلاثة عشر مقعدًا فقط، وهو أقل عدد من المقاعد يحصل عليها الحزب منذ أول انتخابات برلمانية عام 1949، وكانت مسيرة التراجع الحقيقية قد بدأت مع انتخابات عام 2003 حين حصل على تسعة عشر مقعدًا، وهو العدد الذي حصل عليه أيضا في انتخابات عام 2006. وفي الواقع فقد ظل حزب العمل أكبر الأحزاب الإسرائيلية تمثيلًا في الكنيست منذ نشأة الدولة الإسرائيلية، بما مكنه من تشكيل كل الحكومات التي تألفت بين عامي 1949 و1977، كما شارك في حكومة الوحدة الوطنية بين عامي 1984 و1988. كما لم يقل تمثيل الحزب في الكنيست طول تاريخه عن 34 مقعدًا، إلا في انتخابات عام 2001، حيث تدهور موقفه فيها ووصل عدد مقاعده إلى 23 مقعدًا فقط، بعدما كانت 34 مقعدًا في انتخابات 1996، و44 مقعدًا في انتخابات 1992.

وفي الواقع، فإن أزمة العمل ترجع إلى عوامل كثيرة يتمثل أولها: في غياب القيادات منذ رحيل إسحاق رابين في العام 1995. وثانيًا: في مشاركة حزب العمل في الحكومات التي شكلها الليكود، إذ أدت تلك المشاركة إلى اهتزاز صورة الحزب لدى الإسرائيليين، وغطت على التمايزات أو الفروق الأيديولوجية

بين اليسار واليمين في إسرائيل، حتى بات من الصعب على الإسرائيليين التمييز بين الحزبين. وثالثها: فشل قادة الحزب العمل في تحقيق السلام مع الفلسطينيين خلال توليهم السلطة، مما ساعد على انجراف الشارع الإسرائيلي نحو اليمين، باعتباره "ملاذًا" ربما يحقق لهم ما فشل فيه العمل، أو على الأقل فإنهم واثقون من نجاحه في تحقيق الأمن. كما ساهم اندلاع انتفاضة الأقصى في هذا التحول الذي شهده المجتمع الإسرائيلي، وهو الأمر الذي انعكس في تقلص صوت اليسار في إسرائيل بشكل كبير، وبات الصوت الأعلى هو للتعامل الأمني ومؤيديه من اليمين واليمين المتطرف.

لقد ساهمت التحولات الديموقراطية التي شهدتها إسرائيل منذ العام 1991 في دفع إسرائيل تجاه اليمين السياسي فيما يتعلق برؤيته للصراع مع الفلسطينيين، لا سيما ذلك التحول المتعلق بدخول اليهود الشرقيين للحياة السياسية في السبعينيات، الذي جاء على خلفية معارضتهم للمؤسسة الحاكمة آنذاك، أي حزب العمل واليسار. وترجع أهمية، وربما خطورة تزايد أعداد السفارديم في الساحة السياسية الإسرائيلية إلى تميزهم بتبني توجهات يمينية، وارتفاع درجة نشاطيتهم السياسية التي تنعكس في ارتفاع معدلات مشاركتهم في التصويت في الانتخابات، إذ يزيد معدل تصويتهم في الانتخابات عن 55% من إجمالي أعدادهم، وذلك بدافع سعيهم للحفاظ على وضعهم ومنع تدهوره. كما أن المهاجرين الروس رغم علمانيتهم وتقلب أنماط تصويتهم فإنهم بصفة عامة يميلون للتصويت لصالح اليمين⁸⁴. وقد كان لهم دور مهم في تزايد نسب التوجهات اليمينية لدى الرأي العام الإسرائيلي باليمينية منذ عام 1991. كما لعبت زيادة حدة التدين في إسرائيل دورًا أيضًا في الدفع باتجاه اليمين، خاصة في ظل التزايد المطرد في الدور الذي تلعبه والنفوذ الذي تتمتع به التيارات الدينية والأصولية اليهودية داخل إسرائيل وبالذات فيما يتعلق بقضية الأراضي العربية المحتلة⁸⁵، وهؤلاء المتدينون يقفون موقفًا عقائديًا متشدّدًا ضد إقامة الدولة الفلسطينية ويرفضون الاعتراف باليسار الإسرائيلي، ومع تراجع درجة التدين تزداد نسبيًا درجة التأييد لإقامة دولة فلسطينية⁸⁶. إضافة إلى ذلك، فإن الميل لليمين يزداد بشكل دراماتيكي بين المتدينين الذين يمثلون نسبة تتراوح ما بين خمس وربع الناخبين.

علاوة على ما سبق، فهناك من يعلل تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمن بالاستناد إلى أن المجتمع الإسرائيلي يعيش في أزمة حقيقية حيال علمانية الدولة أو يهوديتها، وذلك انطلاقًا من فكرة أساسية مفادها أن إسرائيل تعيش مرحلة صراع فكري وديني، وأن المطروح هو يهودية الدولة مقابل رفض علمانيتها⁸⁷. ومن ثَمَّ فإن تحوله نحو اليمين إنما يعكس حسماً للاختيار في صالح يهودية الدولة، بما يشير إلى تأثير التحول الديموقراطي المتعلق بتزايد نزعة التدين في المجتمع الإسرائيلي والتمسك

بالتعاليم الدينية، والذي تتعاضم أهميته بالنظر إلى أن إسرائيل قامت على أساس الدين اليهودي، الذي يعتبر الأساس للقومية اليهودية⁸⁸. وهو الأمر الذي ساعد في تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين بكل أفكاره التي تدعم أفكار بقاء الدولة الإسرائيلية يهودية خالصة، وعدم التنازل عن الأراضي التي بحوزتهم تحت أي مسمى، وهو سياق لا يدعم بأي حال من الأحوال التوجهات "السلامية" لدى الرأي العام الإسرائيلي. وعلى الرغم من "أن الممارسة السياسية للسلطة من جانب المتدينين اليهود المتطرفين تقلل من تطرفهم وتحولهم إلى براجماتيين"⁸⁹، إلا أن ثمة مخاطر حقيقية يمثلها محاولة التيار الديني تدعيم موقفه في هيكل السلطة في إسرائيل وتدعيم موقفه في الجيش الإسرائيلي. وهو الأمر الذي يؤكد ما ذكره الكاتب الإسرائيلي ران كسلو من "أن التيار الديني باختلاف توجهاته لم يعد يخفي سعيه إلى تحويل إسرائيل إلى دولة دينية، وبعد أن يحقق هدفه هذا سيطالب بأن يكون لديه جيشاً آخر منفصل"⁹⁰. وفي ذات السياق أشار الرئيس الإسرائيلي السابق حاييم هيرتزوج إلى خطورة تنامي النزعات الدينية في المجتمع بقوله "إن أخطر انقسام في المجتمع الإسرائيلي هو بين المتدينين وغير المتدينين، بل وداخل المتدينين أنفسهم"⁹¹.

كما أن نظرة عامة على متوسط مقياس السلام وأوسلو من خلال الاستطلاعات التي أجراها مركز تامي شتايمنتس خلال الفترة 1992 إلى 2003 توضح مدى تأثير وجود حكومة يمينية أو يسارية على توجهات الرأي العام الإسرائيلي. فالرأي العام يميل نحو قبول قرارات الحكومات متى تم اتخاذها، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر من الثقة من جانب الرأي العام في قراراتها، وهو الأمر الذي دفع البعض للقول إنه من الأسهل التلاعب بالرأي العام في الدول الديمقراطية أكثر من الدول السلطوية، وذلك لأنه في الأخيرة يكون مستوى الشك في الحكومات أكبر والآليات النفسية مؤهلة للتعامل مع الحكومات، التي هي بالأساس موضع اتهام بالتلاعب بالرموز والرسائل⁹². فتوجهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه كل من مقياس السلام وأوسلو خلال فترات حكم العمل، أو على الأقل الحكومات التي كانت يقودها حزب العمل، كانت أعلى من نظيرتها حينما كان الليكود في السلطة أو يقود الحكومة. فكما يتضح من الجدول رقم (12) فإن متوسط تأييد السلام خلال سنوات حزب العمل (1994، و1995، و1999، و2000) هو 59.7، بينما كان هذا المتوسط خلال فترة حكم الليكود (1996، و1997، و1998، و2001، و2002، و2003) هو 57.5، وكان متوسط أوسلو في الفترات نفسها هو 49، و42.3 على التوالي.

متوسط مؤشر مقياس السلام وأوسلو (1991-2003)

المؤشر أوسلو	مؤشر السلام	العام
50.3	61.6	1994
48.2	56.1	1995
51.7	62.3	1996
50.7	60.4	1997
49.3	59.6	1998
52.3	63.9	1999
45.1	57	2000
35.1	52.5	2001
32.9	54.7	2002
34.2	55.5	2003

المصدر: انظر مقياس السلام في الفترة من 1994 إلى 2003، <http://www.tau.ac.il/peace>

أخيرًا، فإنه لا بد من التأكيد على أن وصول الرأي العام الإسرائيلي إلى ما وصل إليه في 2003 لم يكن متغيرًا تابعًا باستمرار لمعظم العوامل التي يمكن أن تذكر في مجال التأثير على توجهات الرأي العام فقط، بل إنه لعب دورًا رئيسيًا بتوجهه نحو اليمين في تمادي الحكومات في اليمينية والتطرف، حتى إن حزب العمل قد حاول إرضاء الرأي العام في مرات عديدة بأن يزايد على أقطاب اليمين في كيفية التعامل مع الفلسطينيين والتأكيد على اللاءات الإسرائيلية على نحو ما فعل باراك، بل إن حزب العمل ائتلف بعد انتخابات عام 2001 في حكومة مع الليكود يرأسها شارون اليميني المتعصب. باختصار فقد تحول الأمر لحلقة مفرغة، فيمينية الرأي العام الإسرائيلي أفرزت حكومات يمينية، ووجود الحكومات اليمينية ساعد على وصول توجهات الرأي العام الإسرائيلي إلى مستوى من اليمينية لم يكن من المتصور على الأقل في ضوء ما كان عليه الحال في 1992 أن يصل إليه الرأي العام الإسرائيلي في غضون عقد من الزمان.

المحور الثالث

الخريطة المعرفية لمراكز الفكر الإسرائيلية الدور في صناعة القرار والوعي

بدأت لبنات تأسيس قاعدة مؤسسية لمراكز الفكر والبحث العلمي في إسرائيل مع الجيل الأول للمؤسسين من رواد الحركة الصهيونية الذين تعزز إدراكهم بأهمية البحث العلمي والعلم في قيام الدولة الموعودة، وهو ما أطر له قائد هذا التيار "ثيودور هرتزل" Theodor Herzl في كتابه "الدولة اليهودية" الذي أكد خلاله على أهمية العلم لتحقيق مشروع إقامة دولة لليهود الشتات⁹³. تأسيسًا على هذا المنطلق بدأت إرهابات المشروع الاستيطاني من خلال وضع نواة لخلق معاهد ومراكز للبحث العلمي في شتى أصناف العلوم والفنون والتكنولوجيا، من أجل إنضاج المشروع الاستيطاني الإسرائيلي لمواجهة المحيط العربي - الاسلامي وتهيئة ظروف الهجرة لليهود إلى فلسطين، فجاء تدشين "الجامعة العبرية" عام 1925، وما أعقبها من العديد من المراكز والمعاهد البحثية⁹⁴.

وفي هذا الإطار بدأ مسار التطور في عمل وشكل الحقل البحثي في المجالات والعلوم المختلفة، وشهدت حركة التطور لمراكز الفكر والأبحاث الإسرائيلية توسعًا أفقيًا في المجالات والتخصصات البحثية المختلفة ارتباطًا بترسيخ معادلة "القوة والمعرفة" لمواجهة البيئة الأمنية المقيدة وكسر حالة العزلة المفروضة على الدولة العبرية في محيطها واستكمال مسار مشروعها الاستيطاني التوسعي، وهو ما كان له أثره في تعظيم أهمية مراكز الفكر والأبحاث ضمن مدخلات النظام السياسي الإسرائيلي وعملية صنع القرار من خلال ما تشكله نتائج هذه المراكز من توجهات استرشادية للسياسة العامة للحكومات الإسرائيلية سواء في القضايا الداخلية أو الخارجية. وتستهدف هذه الدراسة بناء خريطة معرفية لمراكز الفكر الإسرائيلية من ناحية تصنيفاتها والوزن النسبي لها في عملية صنع القرار الإسرائيلي، وكذلك فلسفة عملها ومداخل تأثيرها.

أولاً: مدخل مفاهيمي

تعكس العديد من الأدبيات التي تعرضت لمفهوم "مراكز الفكر" Think Tank درجة من التنوع والتباين في التعريفات، حيث لم يكن هناك اتفاق على تعريف واحد يمكن الاعتماد عليه في فهم المفهوم وأبعاده، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه سيتم التركيز على عدة مؤشرات وأبعاد تناولتها عدد من الأدبيات لتعريف المفهوم من الناحية الإجرائية، ومن أبرزها:

1. العلاقة الارتباطية بالسلطة:

برز في هذا التوجه بعض التعريفات للمفهوم اعتمادًا على العلاقة الارتباطية بين مراكز الفكر والسلطة والنخبة الحاكمة، حيث اتجه "ريتشارد هاس Richard Haass" لتعريف مراكز الفكر على أنها "مؤسسات مستقلة منظمة لإجراء البحوث وإنتاج المعرفة المستقلة ذات الصلة بالسياسات، حيث تملأ فراغًا حاسمًا بين العالم الأكاديمي من ناحية، ومجال الحكومة من ناحية أخرى. وتهدف إلى توليد "تفكير جديد" بين صناع القرار، وتوفير خبراء للعمل الحكومي، ومنح صانعي السياسات حيزًا لبناء فهم مشترك حول خيارات السياسة، وثقيف المواطنين حولها"⁹⁵. كما عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مؤسسات الفكر على أنها: "المنظمات العاملة على أساس منتظم في البحث وتقديم المشورة في أي مسألة تتعلق بالسياسة العامة، وهي الجسر بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة"⁹⁶، بينما ذهب كل من "تورول كسكينجورن Tuğrul Keskingören"، و"باتريك هالبيرن Patrick R. Halpern"؛ إلى تعريفها بأنها "مؤسسات تجمع بين قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين وخبراء السياسة والمحامين والصحفيين كوسيلة للتوصل إلى اتفاق، وحل الخلافات المتعلقة بمقترحات سياسية محددة، فيما يتعلق بنخب الطبقة الحاكمة"⁹⁷. وهو ما تقاطع أيضًا مع تعريف "جلن سافج Glenn C. Savage"، الذي عرف مراكز الفكر بأنها "الآلية الفكرية لشبكة مغلقة من النخب المؤسسية والمالية والسياسية. وبالتالي لديها الموارد والقدرات لممارسة تأثير في صنع السياسة العامة"⁹⁸.

2. الطبيعة الوظيفية ومجالات التخصص والبحث:

ارتباطًا بهذا البعد فقد ذهب "الموسوعة البريطانية Britannica" إلى تعريف مراكز الفكر بأنها "مؤسسة فكرية أو معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لإجراء أبحاث متعددة التخصصات، وذلك بهدف تقديم المشورة بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسات من خلال استخدام المعرفة المتخصصة وتفعيل الشبكات"⁹⁹. وهو ما تقاطع أيضًا مع تعريف "جيمس ماكجان James McGann" بأنها "المنظمات التي تولد بحثًا موجّهًا نحو السياسات وتحليلات، ومشورة بشأن القضايا المحلية والدولية في محاولة لتمكين صانعي السياسات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قضايا السياسة العامة"¹⁰⁰.

3. التأثير وطبيعة الإنتاج الفكري:

في إطار التركيز على البعد المرتبط بتأثير مراكز الفكر من خلال إنتاجها الفكري، وفي محاولة لتغطية كافة أبعاد المفهوم، اقترح الكاتب أشرف عثمان، تعريف مراكز الفكر بأنها "مؤسسات تجمع نخبة من المفكرين والباحثين والمتخصصين وأصحاب الخبرة في مجالات عدة تتلقى تمويلها من الحكومة أو القطاع الخاص أو كليهما، وتقدم خدماتها لكلا القطاعين، تستهدف صناع القرار والرأي العام، وتؤثر فيهما

بشكل مباشر أو غير مباشر في القضايا الداخلية والخارجية، وينصب اهتمامها على توصيف الواقع بواسطة أوراق الحقائق أو الأوراق المفاهيمية، وتحليله من خلال أوراق تحليل السياسات والسعي للتنبؤ بالمستقبل من خلال وضع السيناريوهات بواسطة أوراق تقدير موقف أو التقارير الاستراتيجية"¹⁰¹.

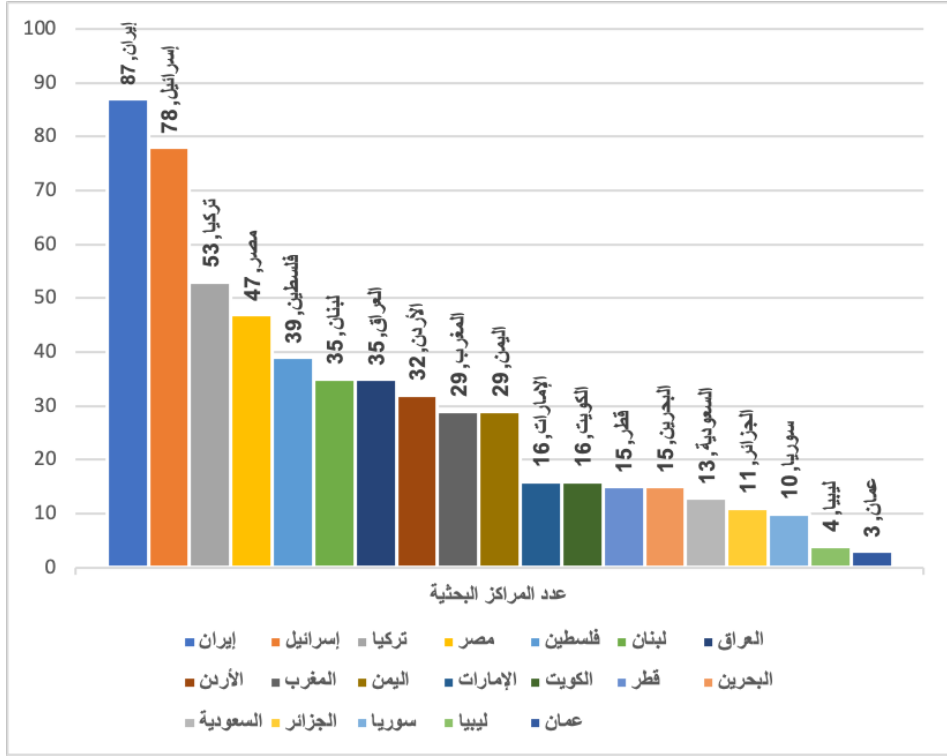
إجمالاً، تعكس هذه التعريفات السابقة زوايا وأبعاداً مختلفة للمفهوم تسهم في الوقوف على ماهيته، من ناحية نوعية القائمين على مراكز الفكر ومهامها، وكذلك الجهات المستفيدة منها، بالإضافة إلى الجهة الممولة لها، والأهم في هذا الصدد الوقوف على أبعاد تأثير هذه المراكز في المشهد العام، وهو ما يسهل بدوره مهمة رسم خريطة معرفية دقيقة لمراكز الفكر الإسرائيلية.

ثانيًا: أنواع وتصنيفات مراكز الفكر الإسرائيلية

تشهد مراكز الفكر الإسرائيلية على مدار العقود الماضية زيادة مطردة في أعدادها خاصة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، ووفقاً لتقرير جامعة بنسلفانيا حول ترتيب مراكز الفكر في العالم للعام (2020 - 2021)، فقد جاءت إسرائيل في المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدد 78 مركز، بعد إيران التي جاءت في المرتبة الأولى بعدد 87 مركز، ومتقدمة على تركيا التي جاءت في المرتبة الثالثة بعدد 53 مركز، بينما جاءت مصر في المرتبة الرابعة بعدد 47 مركز¹⁰² (انظر شكل رقم 1).

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن نسبة الإنفاق القومي الإسرائيلي على الأبحاث والتطوير والتنمية المعرفية والثقافية في عام 2015، قد وصلت إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقارب من 50 مليار شيكل أي ما يعادل 13 مليار دولار بينما وصل الإنفاق على الأبحاث للفرد الواحد عام 2015 إلى 1,537 دولار، الذي يعد من بين أعلى المعدلات في منظمة التعاون والتنمية OECD¹⁰³، كما احتلت مراكز الفكر والأبحاث الإسرائيلية في العلوم والمجالات المختلفة مراكز متقدمة على مستوى الأبحاث العلمية المنشورة والاستشهادات خلال الفترة (2003 - 2013)، حيث بلغت المرتبة 17 على مستوى العالم في مجال الأبحاث العلمية المنشورة في العلوم الاجتماعية، والمرتبة 99 في ذات المجال على مستوى الاستشهادات البحثية¹⁰⁴، وهو ما يعكس بدوره وجود فجوة ما بين أعداد الأبحاث المنشورة وجودتها التي انعكست في مكانة غير متقدمة مقارنة بالدول الغربية من ناحية الاستشهادات البحثية.

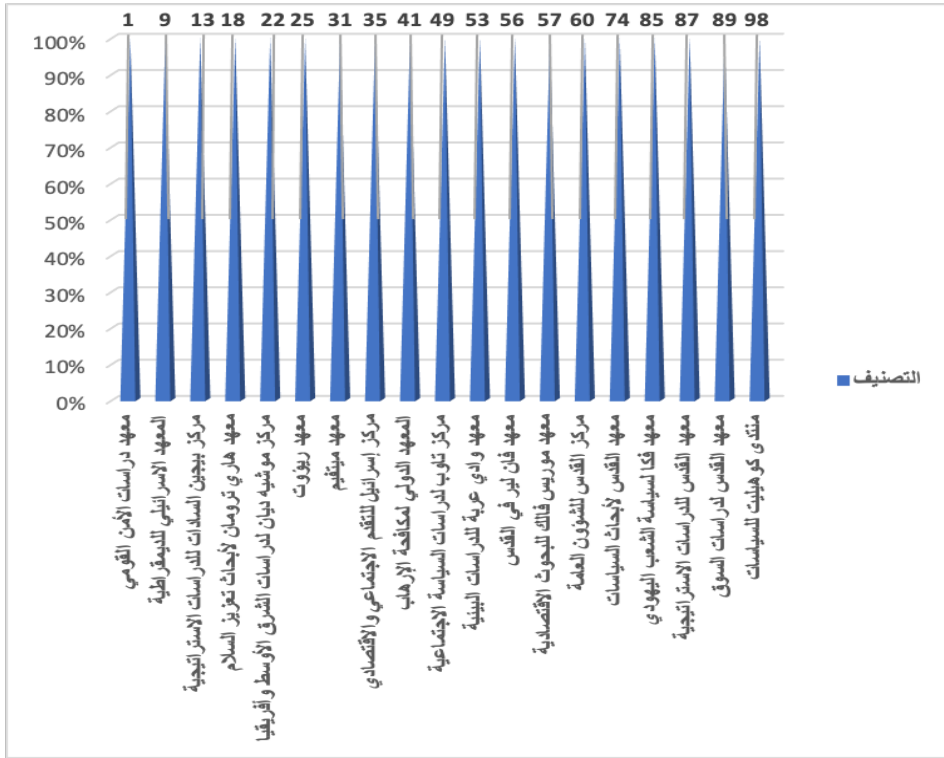
تصنيف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لعدد مراكز الفكر والأبحاث
خلال الفترة (2020 - 2021)



Source: James G. McGann, 2020 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, January 28, 2021

ووفقًا لإحصاءات وبيانات التقرير السابق، فقد احتلت مراكز الفكر الإسرائيلية الـ 19 المضمنة ضمن مؤشر التصنيف مراكز متقدمة على مستوى مراكز الفكر بمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعكس أيضًا تباينًا في تصنيفات المراكز الإسرائيلية ذاتها على المستوى الإقليمي والدول، فعلى سبيل المثال، جاء معهد دراسات الأمن القومي (INSS) في المرتبة الأولى على مستوى مراكز الفكر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما جاء منتدى كوهيليت للسياسات في المرتبة 98 على مستوى 101 مركز (انظر شكل رقم 2). وقد لا يعني ذلك التباين بالضرورة تباين في درجة الأهمية والتأثير بالنسبة لمراكز الفكر الاسرائيلية على مستوى الداخل، ولكنه مؤشر مهم في الاستدلال ضمن عوامل ومؤشرات أخرى سيتم التطرق لها لاحقًا.

تصنيف مراكز الفكر الإسرائيلية
على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



Source: James G. McGann, 2020 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, January 28, 2021.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية من ناحية أنواعها تتسم بالتصنيف المركب بحيث يتداخل ويتشابك أكثر من عامل في تصنيف المركز الواحد، وهو ما يجعل مهمة تصنيف مراكز الفكر هناك ليست يسيرة، ولذلك سيتم الاعتماد على عامل التصنيف استناداً لمعيار الانتماء والتبعية المؤسسية (حكومي، غير حكومي، حزبي). وذلك على النحو التالي:

1. مراكز الفكر الأكاديمية التابعة للجامعات

مركز هرتسليا متعدد التخصصات (جامعة ريتشمان حالياً) (Herzliya Interdisciplinary Center (IDC): وفقاً للتعريف المنشور بالموقع الرسمي للمركز، فهو مؤسسة خاصة غير ربحية تأسس عام 1994 بمبادرة من جانب البروفيسور "أوريل ريتشمان"، العضو السابق بالكنيست عن حزب كاديما، وقائد سابق لسرية

مشاة إسرائيلية، وفي 21 أغسطس 2021، قرر مجلس التعليم العالي الإسرائيلي (CHE) الاعتراف رسميًا بالمركز كجامعة، وتم تغيير اسمها إلى جامعة ريتشمان¹⁰⁵. ووفقًا لعدد من الأدبيات التي ركزت على دراسة مركز هرتسليا، فإنه يعد من أهم مراكز الفكر في إسرائيل؛ نظرًا لمشاركته القوية والفعالة في صناعة القرار الإسرائيلي عبر أهم فعالية ينظمها والمتمثلة في "مؤتمر هرتسليا السنوي"، والذي يعود إطلاقه بمبادرة من "عوري أراد"، الضابط السابق في الموساد¹⁰⁶. وقد أضحى هذا المؤتمر بمثابة قناة رئيسية للتعبير عن سياسة إسرائيل، إذ يجمع في ثنياه العديد من قادة النخب الإسرائيلية في الحكومة، والجيش والمخابرات، والجامعات ورجال الأعمال، وضيوف مختصين من الأجانب من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومن بين المؤشرات التي يستدل بها على أهمية هذا المؤتمر من ناحية رعاية النخب الإسرائيلية له، فقد جرت العادة أن يبدأ المؤتمر بكلمة الرئيس الإسرائيلي وينتهي أعماله بكلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وعلى مستوى تمويل المركز، يعكس العرض والنقاش والمؤتمرات التي يعقدها المركز ضخامة التمويل، إلا أن المركز ذاته لم يصرح علنًا بمقدار ميزانيته بالتحديد. إلا أن هناك بعض المصادر التي تشير إلى اعتماد المركز في تمويله على عدة مصادر من أبرزها: (1) التمويل التعاقدى، من خلال بعض الأنشطة بتمويل تعاقدى من جانب مؤسسات الدولة حيث إن بعض المشاريع البحثية تتم بطلب من الوزارات والجهات السيادية في إسرائيل. (2) تبرعات الأفراد، (3) التمويل الحكومي وخاصة مؤتمر هرتسليا السنوي الذي يرعاه العديد من الوزارات، (4) خدمات استشارية ينظمها المركز كالتدريبات، (5) منظمات داعمة من منظمات غير حكومية ودولية¹⁰⁷.

أ. معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) (Institute for National Security Studies):

يعد من أهم مراكز الأبحاث في إسرائيل، أسس المعهد عام 1978، وتغير اسمه إلى مركز جافي للدراسات الإستراتيجية عام 1983، وبعد أن تطوّر المركز في عام 2006، أصبح المركز معهدًا خارجيًا تابعًا لجامعة تل أبيب، وتم دمج تحت اسم معهد دراسات الأمن القومي (INSS)، مع قدر أكبر من الاستقلال المالي والإداري، وقد ترأس المعهد "عاموس يدلين"، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق (أمان)، لفترة طويلة وقد تم الاعتراف بالمعهد خلال توليه في مؤشر تصنيف مؤسسات الفكر والرأي حول العالم، والذي يتم إعداده سنويًا في جامعة بنسلفانيا، وقد تم تعيين "مانويل تراجتنبيرغ" مديرًا للمعهد منذ مايو 2021،¹⁰⁸ ليخلفه في الوقت الحالي "تامير هيمن"، ويستهدف المعهد إجراء أبحاث أساسية تستوفي المعايير الأكاديمية المرموقة، والتي تتناول مجالات الأمن القومي لـ "إسرائيل" والشرق الأوسط والمنظومة الدولية. بالإضافة إلى المساهمة في النقاش العام حول المواضيع التي تتصدّر أجندة "إسرائيل" الأمنية، بالإضافة إلى القضايا التقليدية، كال دفاع وعقيدة الأمن والسياسات. ويصدر المعهد تقريرًا سنويًا بعنوان تقرير (الأمن القومي الإسرائيلي الاستراتيجي)، يحاول فيه المركز قراءة التحديات والفرص التي تقف أمام "إسرائيل"

على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وخلال السنوات الماضية شكل تقرير المعهد الملامح الرئيسية لسياسات إسرائيل الأمنية والاستراتيجية تجاه العديد من الفواعل الدولية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية والصراع الإقليمي والتحول في المشهد السياسي العربي. وتبعًا لذلك قام المعهد بتوسيع مجالات اهتمامه لتشمل: الرأي العام، والعلاقات المتبادلة بين المجتمع والجيش، والعلاقة بين المستويات العسكرية والمدنية¹⁰⁹.

ب. مركز بيجين السادات للدراسات الاستراتيجية Begin-Sadat Center for Strategic Studies:

أحد أبرز مراكز الفكر الأكاديمية في إسرائيل، وقد أسس في عام 1993 على يد زعيم الجالية اليهودية الكندية، توماس أو هيش، وذلك كمعهد غير حزبي ومستقل تابع لقسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، ويترأسه في الوقت الحالي "إيتان شامير". وقد أنتج المركز على مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية، أكثر من 2000 ورقة بحثية وسياسية، بالإضافة إلى 25 كتابًا. وقد عقدت أكثر من 800 ندوة ومؤتمر دولي لمتخصصي الدفاع والصناعة العسكرية والاستخبارات والسياسة الخارجية، فضلًا عن الدبلوماسيين ورجال الأعمال والأكاديميين والسياسيين. وفي 14 يونيو 2009، اختار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منصة المركز كمكان لإعلان قبوله التاريخي لحل الدولتين¹¹⁰.

ت. معهد هاري س. ترومان لأبحاث تعزيز السلام Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace:

أحد معاهد الأبحاث التابعة للجامعة العبرية، أسس عام 1965 بدعم شخصي من الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة، هاري ترومان. وتركز أبحاثه البحثية على دفع السلام في دول الشرق الأوسط بالإضافة إلى قضايا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويلعب المعهد دورًا فعالًا في الجمع بين الأشخاص محليًا ودوليًا، من مجموعة واسعة من الخلفيات الأكاديمية والمهنية، بما في ذلك السياسيين والدبلوماسيين حول القضايا ذات الاهتمام للمساعدة في تعزيز التفاهم والنقاش حول التحديات التي تواجه الإسرائيليين. ويتبع المعهد مركز "أبا إيبان" للدبلوماسية الإسرائيلية الذي أسس عام 1992، والذي يزوره العديد من السفراء ووزراء الخارجية وصانعو السياسات من جميع أنحاء العالم للمشاركة في محاضرات أو إحاطات يلقيها علماء المعهد فيما يتعلق بالقضايا الراهنة المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية والشرق الأوسط¹¹¹.

ث. مركز موشيه ديان الدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies:

أحد المراكز التابعة لجامعة تل أبيب، أسس عام 1983، كجزء من كلية التاريخ وكلية سالي أنتين للإنسانيات بالجامعة، وتتمثل مهمة المركز في خدمة الممارسين وصانعي السياسات والعلماء الإسرائيليين والدوليين من خلال تقديم تحليل دقيق للتطورات المعاصرة حول شئون الشرق الأوسط وأفريقيا، ومعظم الباحثين في المركز لهم باع في التاريخ مع كل ما يتطلبه البحث

الوثائقي وعلى دراية بلغتين أو أكثر من لغات الشرق الأوسط كالعربية والتركية والعبرية والفارسية والكردية. وبعض برامج المركز هي شراكة مع مؤسسات وجامعات من خارج إسرائيل مثل: مجلس التعليم الأعلى لجمهورية تركيا ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ومعهد السياسة الخارجية التركية في أنقرة، والمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى¹¹².

ج. معهد السياسات والاستراتيجية (IPS): أسس المعهد في عام 2000، وهو أحد أهم المعاهد التابعة لجامعة ريتشمان، والجهة المنظمة لسلسلة مؤتمرات هرتسليا السنوية، ويقوم بإجراء تحليل سياسات متكامل وشامل بشأن التحديات التي تواجه إسرائيل، ويحدد الفرص والتهديدات، وينتج رؤى استراتيجية وتوصيات سياسية لصناع القرار، بالإضافة إلى توعية الجمهور وتعزيز الخطاب السياسي¹¹³.

ح. المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب (ICT): أسس المعهد عام 1996، وهو أحد المعاهد الأكاديمية التابع لجامعة ريتشمان، ووفقاً للتعريف على موقعه الرسمي فهو مؤسسة فكرية مستقلة تقدم الخبرة في مجال الإرهاب ومكافحة الإرهاب والأمن الداخلي وقابلية التهديد وتقييم المخاطر، وتحليل الاستخبارات والأمن القومي وسياسة الدفاع، كما يعمل على تسهيل التعاون الدولي في النضال العالمي ضد الإرهاب، بالإضافة إلى إدارته أكبر قاعدة بيانات بحثية عامة على الإنترنت تشمل الهجمات الإرهابية العالمية والمنظمات الإرهابية والناشطين بالإضافة إلى التقارير الإحصائية¹¹⁴.

خ. مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية The Chaim Herzog Center for Middle East Studies and Diplomacy: أحد المراكز التابعة لجامعة بن غوريون، وقد أسس عام 1998، ويهتم بدراسة تاريخ ومجتمعات وثقافات الشرق الأوسط¹¹⁵.

د. معهد بن غوريون للدراسات الإسرائيلية الصهيونية - The Ben-Gurion Research Institute for the Study of Israel and Zionism: أحد المعاهد التابعة لجامعة بن غوريون وقد أسس في الجامعة بموجب قانون دافيد بن غوريون لعام 1976 وعلى أساس اتفاقية موقعة في عام 1982 بين معهد بن غوريون للتراث وجامعة غوريون في النقب. يركز المعهد على دراسة وتوثيق وعمل أبحاث حول إسرائيل والصهيونية من وجهات نظر متعددة التخصصات: التاريخ والفلسفة والسياسة والثقافة والمجتمع والجغرافيا، ويلتزم بدراسة ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل¹¹⁶.

وإلى جانب هذه المعاهد والمراكز هناك بعض المراكز الأكاديمية الأخرى التابعة لجامعة حيفا، ومن أبرزها: المركز اليهودي العربي The Jewish Arab Center، مركز أبحاث الأمن القومي National Security

،The center for Cyper Law and Policy (NSSC)، مركز البحوث السيبرانية والقانون والسياسة (MAEMKA)، معهد هرتزل للدراسات الصهيونية. معهد معالجة المعلومات وصنع القرار

2. مراكز الفكر الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية

أ. مركز الكنيست للأبحاث والمعلومات (Kneset Research and Information Centre (RIC):

يعد من أبرز المراكز البحثية المهمة التابعة لمؤسسة حكومية، وقد أسس عام 2000، بهدف تزويد أعضاء الكنيست بمعلومات مهنية ذات مصداقية وموضوعية من خلال هيئة تابعة للكنيست¹¹⁷.

3. مراكز الفكر غير الحكومية

أ. المعهد الاسرائيلي للديمقراطية (Israel Democracy Institute (IDI): منظمة غير حكومية،

أسس عام 1991، من قبل الدكتور "أريك كرمون" وبمساهمة رئيسية من رجل الأعمال والملياردير اليهودي الأمريكي برنارد ماركوس، وتولى كرمون رئاسة المعهد حتى عام 2014، وخدم "كرمون" في لواء الناحل، أحد أبرز ألوية الجيش. ويعمل المعهد على صياغة الأفكار والترتيبات المتعلقة بالعلاقة بين الدين والدولة لإدراك الالتزام بالتعريف بأن "إسرائيل" "دولة يهودية ديمقراطية"، من أجل تهدئة التوترات الاجتماعية الداخلية. بالإضافة إلى بحث المسائل الثقافية والسياسية في المجتمع، وقد لعب دورًا مركزيًا في النقاش حول الدستور والقانون وحقوق الإنسان، واهتم بقضية الثقافة الوطنية والانخراط في التوترات الاجتماعية والأيدولوجية للمهاجرين إلى إسرائيل¹¹⁸.

ب. مركز القدس للشئون العامة (Jerusalem Center for Public Affairs (JCPA): مركز أبحاث

مستقل، أسس عام 1976، يعمل كسفارة لإسرائيل العالمية للأمن القومي والدبلوماسية التطبيقية -بحسب تعريفه على الموقع الرسمي- وأنتج مئات الدراسات والمبادرات من قبل الخبراء حول مجموعة واسعة من المواضيع الاستراتيجية. ويرأسه "دان ديكر"، الأمين العام السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، كما يضم في مجلس خبرائه العديد من المسؤولين الأمنيين السابقين والدبلوماسيين، ومن أبرزهم، "جيسون جرينبلات"، مساعد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" والممثل الخاص للمفاوضات الدولية (2017-2019). ولعب دورًا رئيسيًا في تطوير اتفاقيات إبراهيم، الموقعة في عام 2020.

ويركز المركز نشاطه من خلال عدد من البرامج والمبادرات، وفي عام 2016، أطلق مبادرة لتوثيق المدفوعات الرسمية التي تقدمها السلطة الفلسطينية لأهالي الأسرى. وأدى ذلك إلى إصدار تشريع في كل من إسرائيل والكونجرس الأمريكي (قانون تايلور فورس) الذي جعل المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية مشروطة بوقف هذه المدفوعات.

ويعمل المركز على الاستفادة من شراكاته في اتفاقيات إبراهيم (شراكة مع معهد دراسات السياسات في البحرين، ومركز السياسات في الإمارات العربية المتحدة، ومركز سياسات الجنوب الجديد في المغرب) وتوسيعها في القارة الأفريقية، حيث عقد شراكة مع معاهد السياسة والدبلوماسية التطبيقية في إثيوبيا، ومن أبرزها معهد الشؤون الخارجية الإثيوبي¹¹⁹.

ت. المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية - The Israeli Institute for Regional Foreign Policies (Mitvim): مركز أبحاث مستقل في مجال السياسة الخارجية، أسس في مايو عام 2011، بمبادرة من "نمرود غورين"، الرئيس المشارك لمبادرة إقليمية في منتدى المناخ الإسرائيلي الذي يرأسه الرئيس الإسرائيلي "إسحاق هرتزوغ"، ويركز المركز على توليد معرفة تقدمية جديدة في السياسة الخارجية من خلال التعامل مع الجهات الفاعلة السياسية والدبلوماسية والمجتمع المدني المحلية والدولية، كما يعمل على تمكين الخدمة الخارجية الإسرائيلية، ورفع دور الكنيست في الشؤون الخارجية، وجعل الدبلوماسية أكثر أهمية في عملية صنع القرار، وتشمل أنشطة المركز تخطيط السياسات، والأبحاث، وورش عمل الخبراء والفعاليات العامة، وحوارات السياسة الإقليمية والدولية، واستطلاعات الرأي العام، والمشاركة الإعلامية، وإحاطات لأعضاء الكنيست والمسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين الأجانب، ويهدف إلى إعادة تشكيل علاقات إسرائيل في الشرق الأوسط وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وتعزيز انتماء إسرائيل في المنطقة، وتشجيع السلام العربي الإسرائيلي. ويتألف المعهد من خبراء إسرائيليين استراتيجيين وباحثين وصحفيين، ويعتمد في مصادر تمويله على تبرعات عدد من المؤسسات المحلية والدولية الأمريكية والأوروبية¹²⁰.

ث. معهد ريووت Reut Institute: منظمة غير ربحية، أسس عام 2004، من قبل "جدي جرينشتاين"، سكرتير الوفد الإسرائيلي لمفاوضات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية في عهد "إيهود باراك" من 1999 إلى 2001، كما شارك في قمة كامب ديفيد عام 2000. ويرأس المعهد "عيران شيشون"، المدير المساعد السابق في APCO Worldwide. ويستهدف المعهد أن يصبح منظمة قيادية واستراتيجية وتأثيرية، وذلك من خلال العمل على إنشاء وتوسيع نطاق النماذج المبتكرة التي تعالج التحديات الحاسمة التي تواجه إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي والعالم اليهودي، ويركز أعماله على مجالات الأمن القومي، والعلاقات الإسرائيلية اليهودية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية¹²¹.

ج. معهد القدس لأبحاث السياسات Jerusalem Institute for Policy Research: أسس المعهد عام 1978، برئاسة "ديفيد أميران" مؤسس قسم الجغرافيا في الجامعة العبرية، ويرأسه حاليًا "ديفيد كورين" منذ نوفمبر 2021، والذي شغل سابقًا رئيسًا لفرع الشرق الأوسط لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في مكتب رئيس الوزراء، وكان مستشارًا لشؤون القدس العربية والشرقية لنير بركات، أحد المقربين لرئيس

الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. ويُعنى المعهد بقضايا السياسة في إسرائيل بشكل عام والقدس بشكل خاص. وتتمثل مهمة المعهد في التأثير على تصميم السياسات وعمليات صنع القرار وعمليات التخطيط والاستراتيجية. ويتمثل الجمهور المستهدف الرئيسي للمعهد في صناع القرار والسياسات على المستوى المحلي والوطني، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعامة الجمهور المهتم بالتخطيط الحضري، والسياسة العامة، والجغرافيا البشرية¹²².

ح. معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية Institute (PMW) Palestinian Media Watch

أسس المعهد عام 1996، ويرأسه "إيتمار ماركوس"، الذي شغل منصب مدير "مركز مراقبة تأثير السلام"، باعتباره عضوًا في لجنة منع التحريض الثلاثية، الإسرائيلية - الفلسطينية - الأمريكية، التي أنشئت في أعقاب اتفاق واي ريفر. يهتم المعهد بدراسة المجتمع الفلسطيني من خلال أنظمة الإعلام والثقافة والتعليم التابعة للسلطة الفلسطينية. وتعد مخرجاته وإصدارته مطلوبة من قبل الحكومات والمشرعين ووسائل الإعلام وصناع القرار. وقد أدت العروض السنوية التي يقدمها هذا المعهد للحكومة الإسرائيلية والكونغرس الأمريكي والعديد من البرلمانات إلى العديد من المناقشات البرلمانية والقرارات السياسية والتشريعات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية. حيث لعب دورًا أساسيًا في دفع أستراليا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والنرويج والولايات المتحدة ودول أخرى إلى إدانة السلطة الفلسطينية وقطع التمويل عنها وعن المشاريع الفلسطينية كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية¹²³.

الغرض من هذا المعهد هو دراسة أيديولوجية السلطة الفلسطينية، والفجوة بين تصرفاتها وبياناتها على مستوى الإعلام العالمي، بشأن موقفها تجاه "إسرائيل" والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعملية السلام¹²⁴.

خ. مركز تراث وإحياء ذكرى الاستخبارات الإسرائيلية - Israel Intelligence Heritage and Com:memoration Center (IICC)

أسس المركز كمركز للدراسات الخاصة (CSS)، وبدأ المركز عملياته في عام 1985، برئاسة وتأسيس "مئير أميت"، الذي شغل منصب رئيس المخابرات الدفاعية الإسرائيلية (1962-1964) ورئيس الموساد (1963-1969)، وبعد الرؤساء الحاليون لأجهزة الاستخبارات المختلفة الإسرائيلية، أعضاء استشاريين فخرين في مجلس المركز، ويرأس المركز حاليًا اللواء (احتياط) "أهرون رثيفي فركاش"، أحد البارزين في التخطيط الاستراتيجي وتوجيه المشاريع والإدارة وقيادة الوحدات الإسرائيلية مثل وحدة (8200). ترتكز مهمة المركز على تبادل المعرفة، وخاصة مع الشباب من محيط إسرائيل والزوار الأجانب، لتوفير منظور للمخاوف الأمنية لإسرائيل، بالإضافة إلى إجراء البحث والتحليل ونقل المعرفة حول الاستخبارات الإسرائيلية وإدارة الإرهاب، إلى جانب إحياء ذكرى الذين سقطوا في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي، وتوثيق ومشاركة مساهمة أجهزة المخابرات الإسرائيلية¹²⁵.

تجدر الإشارة هنا إلى عدد من المراكز والمعاهد الأخرى، من أبرزها: مركز تابو لدراسات السياسة الاجتماعية Taub Center for Social Policy Studies، معهد وادي عربة للدراسات البيئية Arava Institute for Environmental Studies، معهد فان لير في القدس (Van Leer Jerusalem Institute (VLJI)، معهد موريس فالك للبحوث الاقتصادية Maurice Falk Institute for Economic Research، معهد سياسات الشعب اليهودي (Israel Center for Jewish Policy Institute) (JPPI)، مركز إسرائيل للتقدم الاجتماعي والاقتصادي Israel Center for Social and Economic Progress (ICSEP)، معهد القدس للدراسات الاستراتيجية Jerusalem Institute for Strategic Studies، معهد القدس لدراسات السوق (Jerusalem Institute for Market Studies (IMS)، منتدى كوهيليت للسياسات Kohelet Policy Forum، معهد إسرائيل للدراسات الاستراتيجية Israel Institute for Strategic Studies، المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية (Israel Council on Foreign Relations (ICFR)، مركز تجديد الديمقراطية الإسرائيلية (Molad) (The Center for the Renewal of Israeli Democracy)، مركز أدفا Adva Center، المركز الإسرائيلي الفلسطيني للمبادرات الإقليمية الإبداعية Israel-Palestine: Creative Regional Initiatives (IPCRI)، معهد صموئيل نعمان لبحوث السياسات الوطنية The Samuel Neaman Institute for national policy research، مركز هيشل للاستدامة The Heschel Center for Sustainability.

إجمالاً، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة حول تصنيفات مراكز الفكر الإسرائيلية السابقة، فمن ناحية انعكس بشكل واضح تأثير السياق السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي المحيط بهذه المراكز على أجندتها البحثية، سواء ارتبط ذلك بالمشاكل على الصعيد المحلي والخارجي. ومن ناحية أخرى، يبرز درجة تأثير المراكز الإسرائيلية في عملية صنع السياسة، من خلال الوظائف التي تؤديها بداية من تحديد المشكلة، ورصد ملامحها عبر إعداد أبحاث ودراسات حول المشاكل التي تعانيها إسرائيل داخلياً وخارجياً. بالإضافة إلى عملها على تحسين وحوكمة عملية صنع القرار من خلال الأنشطة التي تقوم بها لتحديد القضايا ذات الأولوية، إلى جانب رفع وعي الرأي العام، وصناع السياسة، ووسائل الإعلام بالقضايا ذات الأولوية، وتؤدي المراكز في هذا الصدد دور المروج للأفكار والمبرر للسياسات الحكومية كالمراكز الحزبية¹²⁶، وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في المحور التالي.

ثالثاً: فلسفة عمل مراكز الفكر الإسرائيلية.. الدور ومداخل التأثير

يُنظر إلى عملية صنع القرار في الدولة العبرية بأنه أمر معقد نظراً لتأثيرات البيئة الخارجية، والعوامل الهيكلية المحلية، وفي مقدمتها عامل التسييس الشديد لعملية صنع القرار النابعة من نظام التمثيل النسبي الانتخابي، وما يترتب عليه من حاجة للحكم من خلال حكومات ائتلافية غير مستقرة، على نحو أوجد حالة دائمة من عدم اليقين السياسي، وهو ما يؤثر بدوره في عملية اتخاذ القرارات¹²⁷. وفي هذا الإطار انقسمت الاتجاهات التحليلية بشأن تأثير مراكز الفكر الإسرائيلية في عملية صنع القرار ما بين اتجاه

يدفع بمحدودية تأثيرها ارتباطًا بمتغير السياق المحلي وطبيعة النظام السياسي¹²⁸، واتجاه آخر يدفع بتأثيرها الواضح ارتباطًا بالتطور الذي لحق بهيكل صنع القرار الإسرائيلي في أعقاب حرب 1973، خاصة بعد نشوب الخلاف بين المستوى السياسي والعسكري حول المسؤولية عن "الفشل" الاستخباراتي في الحرب -على غرار ما نشاهده اليوم في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" التي فشلت إسرائيل في توقعها والتعامل معها- ووفقًا لتقرير لجنة "أجرات" التي شُكلت -آنذاك- للتحقيق حول هذا الفشل، فقد ذهبت لانتقاد اعتماد الحكومة على مصدر وحيد في المعلومات وتقدير الموقف، وهو جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان Aman"، وقد أوصت اللجنة بضرورة إصلاح هذا الوضع من خلال إنهاء هذا التفرد¹²⁹. وهو ما أكدته أيضًا المؤسسون من جامعة تل أبيب لمركز "جافي" (آنذاك)، ومعهد دراسات الأمن القومي لاحقًا، الذين أكدوا أن تأسيسه جاء ردًا على حرب أكتوبر عام 1973، مشيرين أن أحد الأسباب المحتملة لمفاجأة إسرائيل في 6 أكتوبر 1973 هو أنه لم تتولى أي مؤسسة خارج المؤسسة الإسرائيلية مسؤولية تقييم الأسس التي تقوم عليها سياسة الحكومة، وأنه في حالة إذا كان مثل هذا المعهد البحثي موجودًا، لكان من الممكن أن يشكك في الافتراضات التي أدت إلى التقييم الاستخباراتي بأن الحرب غير محتملة¹³⁰. وإن كانت عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، أثبتت عدم صحة هذه الفرضية، في ضوء حالة الانكشاف التي كشفت عنها هذه العملية فيما يتعلق بالتقديرات الاستراتيجية والاستخبارية للدولة العبرية.

وقد قاد هذا العامل إلى جانب عوامل خلل أخرى، بحسب مؤيدي هذا الاتجاه إلى تغيير هيكل عملية صنع القرار في إسرائيل من خلال الانتقال من "النموذج الوظيفي"، الذي يتضمن الاعتماد على مؤسسات الحكم في عملية صنع القرار، إلى نموذج "الشبكة الأمنية"، وهي شبكة غير رسمية تمتلك نفوذًا وتأثيرًا في السياسة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والقرارات المهمة، بحيث يتعاون أفراد الشبكة فيما بينهم بشكل غير رسمي، ويتوزع أفرادها، ومعظمهم ضباط متقاعدون، على المجال السياسي من خلال الانتماء للأحزاب السياسية، وخوض الانتخابات على قوائمها، وفي مجال الثقافة والإعلام، من خلال توزيع أفراد هذه الشبكة على وسائل الإعلام كخبراء ومحللين ومراسلين للقنوات والمحطات، وعلى مستوى التعليم والأبحاث فيترأس أفراد من الشبكة مراكز الفكر والأبحاث والمعاهد العلمية¹³¹، وهناك العديد من نماذج مراكز الفكر الإسرائيلية التي يترأسها مسئولون سابقون في المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخبارية الإسرائيلية.

وفي هذا الإطار ولتوضيح مداخل تأثير مراكز الفكر الإسرائيلية في عملية صنع القرار، فإنه يمكن الاسترشاد بما توصلت إليه الحلقة النقاشية التي عقدها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في 22 يناير 2014، بقيادة رؤساء العديد من المعاهد البحثية حول دور مركز الأبحاث في عملية صنع القرار في إسرائيل، والتي تم خلالها التأكيد على أن عمل مراكز الفكر هو جزء مهم من عملية صنع القرار في إسرائيل،

إلا أنه غير معروف بشكل جيد، حيث إن تقييم تأثير وأداء مراكز الفكر ليس بسيطًا على الإطلاق. وذلك ارتباطًا بعدة عوامل من أبرزها¹³²:

1. علاقة الارتباط بين "التأثير" و"التعرض"، حيث يذهب البعض لقياس تأثير مراكز الأبحاث بعدد المنشورات (المقالات البحثية ومقالات الرأي والتعليقات) وانتشار المؤتمرات، إلا أنه لا توجد دائمًا علاقة مباشرة بين درجة التعرض ودرجة التأثير. ففي حين أن التعرض لوسائل الإعلام يخلق انطباعًا بأن مؤسسة فكرية أو أخرى تلعب دورًا مركزيًا في تشكيل السياسة، فإن هذا لا يضمن بالضرورة أن تكون مواقفها مؤثرة في الواقع.

2. العلاقة بين "التأثير" على الرأي العام و"المناقشة العامة"، حيث تختلف المبادئ التوجيهية للكتابة الأكاديمية عن تلك التي من المفترض أن توجه الكتابة الموجهة نحو السياسة، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاحتياجات المختلفة للهيئات الحكومية وقدرتها على الاستفادة من البحث. حيث لا يميل صانعو السياسات إلى قراءة وثائق واسعة النطاق وليس لديهم الوقت لقراءة مقالات متعمقة، وهو ما يتسبب في فقدان مراكز الأبحاث لجزء مهم من إمكانات تأثيرهم.

3. الرغبة في التأثير والجماهير المستهدفة، فمن ناحية يفضل الأشخاص على مستويات صنع القرار أن تظل علاقتهم مع مركز الأبحاث سرية، لا سيما فيما يتعلق بالمسألة المدرجة في جدول الأعمال والتوصيات اللاحقة. ومن ناحية أخرى، ستجد مراكز الأبحاث صعوبة في الإعلان عن حقيقة أنها تقدم المشورة لمختلف الأشخاص.

وارتباطًا بهذه الإشكالات فقد تم الإشارة إلى عدة طرق يمكن لمؤسسات الأبحاث، وخاصة مراكز الفكر المتخصصة في الأمن القومي، من خلالها التأثير في عملية صنع القرار، والتي يمكن من خلالها أيضًا فهم ميكانيزمات عمل مراكز الفكر ومداخل تأثيرها، وذلك على النحو التالي¹³³:

1. التأثير من الداخل: الأشخاص الذين يجلبون معهم المعرفة التي اكتسبوها في الماضي (خاصة المعرفة الأكاديمية) والذين يعملون الآن لصالح الحكومة أو معها، من الباحثين والخبراء المتميزين الذين يحملون أعلى الدرجات العلمية وأصحاب الخبرات العملية السياسية والعسكرية والاقتصادية.

2. الاستشارات: التعيينات البحثية المؤقتة أو المشاركة في فرق العمل المخصصة التي يمكن أن تؤثر في عمليات صنع القرار.

3. استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطوير وسائل الإعلام لخدمة أجندتها البحثية.

4. التأثير الخارجي: من خلال نشر المعرفة في شكل مؤتمرات ومنشورات، واستضافة النخب وصناع القرار في الحياة العسكرية والمدنية والدبلوماسية ورجال الصحافة والأكاديميين من مختلف أرجاء العالم.

5. الخبرة المعرفية لمراكز الفكر والقدرة على التحليل: حيث يمكن للأكاديمية ومراكز الفكر المساهمة قليلا في عمل الحكومة، على سبيل المثال، في مسألة تحليل السيناريوهات والتنبؤ بها. حيث سيكون من المناسب إدخال منهجيات من العلوم السياسية، مثل تحليل السيناريوهات والتنبؤ بتحركات العدو وما شابه.

6. افتقار الحكومة القدرة للتعامل مع التحديات: يرتبط جزء من سبب انتشار مراكز الفكر بحقيقة أن الحكومة -بطبيعتها- غير قادرة على التعامل مع العديد من القضايا، وأحيانًا لا ترغب في القيام بذلك. وبحسب المشاركين في النقاش فإن دور الأكاديمية، وفي داخلها دور مراكز الفكر، هو إعداد لشغل وظائف في الخدمة العامة.

ارتباطًا بمدخل التأثير السابقة، فإنه سيتم التركيز على بعض اتجاهات ومظاهر تأثير مراكز الفكر الإسرائيلية في عملية صنع القرار الإسرائيلي، وفقًا لبعض الشواهد ومؤشرات التأثير التي أحدثتها في السياسات الإسرائيلية خلال فترات زمنية مختلفة، ومن أبرزها:

1. بناء السردية وتغذية أفكار المخططات الإسرائيلية لليوم التالي لحرب غزة: رغم قدم الأفكار المُحال إليها بالإشارة في مخرجات عدد من مراكز الفكر الاسرائيلية، والتي سبقت هذه الحرب الغاشمة التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة، إلا أن المتأمل في مضامينها سيتلمس انعكاسها في السردية الإسرائيلية التي تحاول نسجها في الوقت الراهن لتوفير هامش من المناورة السياسية في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية إزاء موقفها المتعنّت تجاه أي مسارات للحل تطرح من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين لإيقاف آلة الحرب المستعرة التي تقوم بها. وينعكس ذلك عبر النقاط التالية:

أ. رفض حكم السلطة الفلسطينية لقطاع غزة: سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تعزيز سرديته بتأكيد رفضه القاطع ومن ورائه شركاؤه المتطرفون في الائتلاف لخيار عودة السلطة الفلسطينية لحكم قطاع غزة في إطار سيناريوهات اليوم التالي، وذلك بزعم "دعمها للإرهاب"، وقد ذهب نتنياهو إلى التعبير عن ذلك في تصريحات له في 11 نوفمبر 2023، قائلاً: "لن تكون هناك سلطة مدنية تعلم أبناءها القضاء على دولة إسرائيل، ولا يمكن أن تكون هناك سلطة تدفع رواتب عائلات القتلة". مؤكِّدًا على ذات المعنى في تصريحات نقلتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" في 12 ديسمبر 2023، قائلاً: "لن أسمح بعد التضحيات

الهائلة لمواطنينا ومقاتلينا أن نجلب إلى غزة أولئك الذين يتعلمون الإرهاب ويدعمون الإرهاب ويمولون الإرهاب.. غزة لن تكون (حماسستان) ولا (فتحستان)"، كما اعتمد على ذات السردية في مهاجمة وكالة الأونروا التي اتهمها في تصريحات له في 29 يناير 2024، بـ "تدريس تعاليم إبادة إسرائيل، وتعاليم تمجيد الإرهاب، والإشادة به".

تعتمد هذه السردية في جانب كبير على سردية خطاب وتقارير عدد من مراكز الفكر الاسرائيلية، وخاصة كل من "معهد مراقبة وسائل الإعلام الفلسطينية" و"مركز القدس للشئون العامة" اللذين أسهما في تأليب الموقف الدولي قبل الحرب الراهنة ضد السلطة الفلسطينية، وقادا حملات أدت إلى فرض عقوبات وإدانات ضدها ارتبطت بملف مدفوعات الأسرى والزعم بدعم المناهج التعليمية للإرهاب وهي الركائز التي اعتمد عليها نتنياهو في سرديته.

ب. المخططات الإسرائيلية "الترانسفير": كشفت بعض الوثائق المسربة، ومن أبرزها وثيقة وزارة الاستخبارات الإسرائيلية التي تم تسريبها في 13 أكتوبر 2023¹³⁴ وتتضمن مخطط نقل السكان المدنيين من غزة إلى مدن من الخيام في شمال سيناء، ثم بناء مدن دائمة وممر إنساني غير محدد، بالإضافة إلى إنشاء منطقة أمنية لمنع النازحين الفلسطينيين من العودة إلى قطاع غزة، وقد اتبعت إسرائيل هذه المخططات التي نفت صحتها بإجراءات على الأرض تدفع في ذات الاتجاه، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود بعض التوصيات والمقترحات التي أفرزتها "مؤتمرات هرتسليا السنوية"، والتي كانت قد أشارت في نسخها العديدة وتحديداً "وثيقة مؤتمر هرتسليا عام 2001"، التي أعارت وزناً كبيراً إلى مشكلة التهديد الديمغرافي على إسرائيل، من جانب الشعب الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو من الداخل الفلسطيني، وبحسب الوثيقة وفقاً لتصريحات "عوزي اراد"، الذي عمل مع بنيامين نتنياهو بين عامي (1997-1999) كمستشار للشئون السياسية الخارجية، بالإضافة إلى عمله في وحدة التجسس بين عامي 1975 و1997، فقد تم الإشارة إلى أن الزيادة السكانية في قطاع غزة هي الأعلى في العالم (4.4) سنوياً، وأوصت الوثيقة المجتمع الدولي بأن يشترط على مساعداته للسلطة الفلسطينية بتبني سياسة تقليص الولادة، ووضع استراتيجيات إسرائيلية بديلة بزيارة الولادة وتشجيع واستيعاب هجرة متسارعة، وسياسة ترسيم حدود للدولة المستقبلية¹³⁵. والإشكالية هنا لا تعني فقط التفوق الديمغرافي الفلسطيني، وإنما الهاجس اليهودي المتعلق بهوية إسرائيل كدولة يهودية صهيونية. أيضاً تجدر الإشارة هنا إلى وثيقة "مؤتمر هرتسليا عام 2017"، التي أشارت إلى بعض النقاط المتعلقة بضرورة خلق واقع ديموغرافي يؤسس للدولة اليهودية، على قاعدة "أرض أكثر وعرب أقل"¹³⁶. وبالتالي ارتأت إسرائيل في الحرب الراهنة فرصة لتحقيق مخططاتها التوسعية الاستيطانية لمعالجة هاجسها الأمني المرتبط بالعمل الديمغرافي للفلسطينيين، وفقاً للمقترحات والتهديدات التي أشارت إليها مؤتمرات مراكزها البحثية على النحو المبين سلفاً.

2. توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: مثلت القضية الفلسطينية

إحدى أبرز محاور مؤتمرات هرتسليا، التي تخرج دائمًا بتوصيات في نهاية كل مؤتمر فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني بأن مصلحة إسرائيل تتمثل في الحفاظ على "الوضع الراهن" من الهدوء بدلاً عن التسوية الدائمة¹³⁷، أي اعتماد منهج "إدارة الصراع دون الحل"، وهو المنهج الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عبر الإبقاء على ملف الانقسام الفلسطيني، والتذرع بعدم دفع مسار التسوية لعدم وجود موقف فلسطيني موحد، وينعكس ذلك في الوقت الراهن في حالة الممانعة الشديدة لمسار حل الدولتين. أيضًا كان مؤتمر هرتسليا لمرات عديدة منصة أولى لإعلان عدد من رؤساء الحكومات الإسرائيلية مشاريع وبرامج سياسية بشأن التسوية السياسية مع الفلسطينيين، على سبيل المثال، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق "أريئيل شارون" خلال مؤتمر هرتسليا عام 2003، تأييده خطة "خارطة الطريق 2002"، كما أعلن عن "خطة الانفصال"¹³⁸. والتي اعتمد فيها على الأفكار التي قدمها "أرنون سافير Arnon Soffer" من جامعة حيفا في مؤتمر هرتسليا الأول عام 2000¹³⁹. وهنا تجدر الإشارة أيضًا إلى ما صرح به عضو الكنيست "يوسي بيلين" في عام 1998، حول دور مراكز الفكر الإسرائيلية في صياغة تصورات ومسارات الحل والتسوية للقضية الفلسطينية، قائلًا: "بدون الشروط التي أوجدتها هذه المنظمات (مراكز الفكر)، لم نكن لنحقق اتفاقيات أوسلو والتفاهات حول اتفاقية دائمة"¹⁴⁰.

3. توجيه السياسة الخارجية: انعكست ملامح تأثير مراكز الفكر الإسرائيلية في توجيه السياسة

الخارجية الإسرائيلية من خلال التوصيات التي تصدر عن مؤتمرات مركز هرتسليا، ولعل من أبرزها في هذا الصدد توصيات المؤتمر السنوي الرابع عشر عام 2014، والتي أكدت على ضرورة تدشين تحالفات مع دول عربية، مشددة على أن مثل هذه التحالفات يجب أن تمثل "مركبًا مهمًا" في العقيدة الأمنية الإسرائيلية في المستقبل، سواء كانت تحالفات رسمية أو غير رسمية مع دول المنطقة، مشددة على ضرورة أن تحرص إسرائيل على التعاون الإقليمي مع السعودية ودول الخليج¹⁴¹، وهو ما تمت ترجمته عبر تدشين اتفاقات السلام الإبراهيمي التي تم توقيعها مع عدد من دول الخليج في عام 2020. وهنا تجدر الإشارة إلى الدور غير المباشر الذي لعبه أيضًا "مركز القدس للشئون العامة"، عبر أحد أعضاء مجلس خبراءه "جيسون جرينبلات"، مساعد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" والممثل الخاص للمفاوضات الدولية (2017-2019)، والذي لعب دورًا رئيسيًا في تطوير اتفاقيات إبراهيم، الموقعة في عام 2020. هذا فضلًا عن الدور الذي يقوم به هذا المركز لتعزيز الاتصالات مع الجانب السعودي لدفع مسار التطبيع، وهنا تجدر الإشارة إلى الاتصالات خلال الفترة

الماضية بين مركز أبحاث سعودي يتزعمه أنور العشقي، سفير السعودية السابق في الولايات المتحدة، ورئيس مركز القدس -آنذاك- "دوري جولد Dore Gold"، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، بهدف تطبيع العلاقات بين الجانبين، وبناء تحالف ضد إيران¹⁴².

4. توجيه السياسات المحلية والأجندة التشريعية: تلعب مراكز الفكر الإسرائيلية دورًا رئيسًا في مساعدة المؤسسات الإسرائيلية في تشكيل "الرأي العام" وحشده اتجاه قضايا داخلية وإقليمية، وهو ما برز خلال الأدوار التي يقوم بها على سبيل المثال، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي نظم في 20 مارس 2011 منتدى الإصلاح السياسي لتقديم توصيات للكنيست، وقدم ما تم التوصل إليه إلى رئيس الكنيست. كما استطاع المعهد تأسيس مركز "الكنيست للبحث والمعلومات"، وإعداد مقترح مبدئي لدستور الدولة. كما خاض حملة ناجحة لإلغاء نظام الاقتراع الثنائي. وصاغ المسودة الأولى الشاملة لحل المشاحنات بين الدين والدولة في إسرائيل، وتقدم بمبادرة تأسيس المجلس الاقتصادي الإسرائيلي، وحث رئيس الوزراء على إنشاء هيئة خاصة لشئون الأقليات ملحقه بمكتبه¹⁴³.

أيضًا لعبت مراكز الفكر دورًا حيويًا كمورد بشري للوظائف الحكومية بالجهاز البيروقراطي للدولة، على سبيل المثال، شغل عدد كبير من باحثي معهد دراسات الأمن القومي وظائف في الدولة أو تم تكليفهم بمهام رسمية، مثل "عودي ديكيل" أحد باحثي المركز، الذي رأس فريق التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين، في مباحثات أنابوليس في حكومة أولمرت، كما شغل "شلومو بروم" منصب نائب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء، وتولى "مائير إيران" منصب مساعد رئيس لجنة فينوغراد، التي تولت التحقيق عقب حرب لبنان 2006، وكذلك شغل "كاه أرين" منصب مستشار في الكنيست. وهنا تجدر الإشارة إلى دور مركز "بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية"، حيث أصبحت الدراسة المتعمقة التي قام بها "استوارت كوهين" أحد باحثي المركز، حول تغيير العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي والجيش، أساسًا لسياسات الموارد البشرية في الجيش وأساسًا للتخطيط لهذه الموارد على المدى البعيد. كما كان "جيرالد أشتين"، أحد باحثي المركز من بين الأوائل الذين حذروا من تنامي خطر القوى النووية الإيرانية¹⁴⁴.

ختامًا، تعكس الخريطة السابقة درجة الأهمية التي عليها مراكز الفكر الإسرائيلية في معادلة صنع القرار الإسرائيلي وتوجيه السياسات العامة، عبر تطويرها المستمر لأدوات تأثيرها، وسد الفجوة وتجسير العلاقة بين السلطة والمعرفة، عبر إصداراتها البحثية والفعاليات الدولية ذائعة الصيت التي تنظمها وتتمكن من خلالها حشد نخبة الباحثين وصانعي القرار المحليين والدوليين على غرار "مؤتمر هرتسليا". حيث يتم تخطيط هذه الإصدارات والفعاليات وفقًا لأجندة تراعي احتياجات المؤسسات الإسرائيلية في تطوير المعرفة اللازمة حول المشكلات والتحديات التي تواجهها الدولة العبرية داخليًا وخارجيًا، وهو

ما يعزز تأثير وحضور هذه المراكز في عملية صنع القرار الإسرائيلي وكذا في معادلة توعية الرأي العام وبلورة خطاب عام يتسق مع توجهات الدولة، نظرًا لقدرتها على الحشد عبر خطابها الذي يغلب عليه لغة العلم، ويترشد فيه -إلى حد ما- حالة التسييس التي تغلب على غالبية خطابات الائتلافات الحكومية.

ورغم هذا التأثير الواضح لمراكز الفكر في صياغة السياسات العامة، إلا أن هذا لا يلغي التحدي الذي تواجهه هذه المراكز ارتباطًا بطبيعة النظام السياسي الذي يجعل منظومة الحكم والقرار مرتبطًا بشكل أو بآخر بحسابات ائتلافية ضيقة قد تعرقل هذا الدور الذي تلعبه مراكز الفكر غير المتوافقة مع أجندة أحزاب الائتلاف الحاكم. وبالتالي يقود هذا المشهد نحو تأثير محدود لهذه المراكز خاصة في أوقات الأزمات على غرار الحرب المستعرة التي تشنها تل أبيب ضد قطاع غزة في الوقت الراهن، والتي كشفت عن تجاوب انتقائي من جانب الحكومة الائتلافية الراهنة تجاه تصورات مراكز الفكر بشأن مسارات الحل، حيث عكست ميلًا واضحًا للأفكار التي تخدم سرديتها واتجاهاتها المتطرفة في إدارة الحرب، وليس أدل على ذلك من المثال المُشار إليه سلفًا بشأن مخططاتها لتنفيذ عمليات النزوح القسري للفلسطينيين، وكذلك رفضها لنموذج حكم السلطة الفلسطينية لقطاع غزة، والذي اعتمدت فيه على سردية وتقارير بعض المراكز البحثية الداعمة لهذا التصور.

هذه الإشكالات تشكل مدخلًا جيدًا وكاشفًا للحاجة إلى تطوير قدرات مراكز الفكر المصرية والعربية وتوفير الدعم المطلوب من أجل تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، وتعزيز مصداقيتها وسمعتها الدولية، التي تمكّنها من حشد نخب المفكرين وصناع القرار على المستويات المختلفة (المحلية والإقليمية والدولية)، من أجل تطوير آلية للنقاش تساهم في تقديم أطروحات علمية معتدلة تراعي خلالها الاعتبارات المصلحية المصرية - العربية، وتتوافق في الوقت ذاته مع مصالح الشركاء الإقليميين والدوليين وتراعي مقتضيات الواقع بعيدًا عن التصورات المتطرفة، وهو ما سيساعد بدوره في تعزيز مساحة الحركة لصانعي القرار في أدوار الوساطة لتهدئة الصراع، والوصول إلى مسارات حل معقولة تتحشد حولها القوى الغربية وتفرض نفسها على أطراف النزاع بموجب مراعاتها لمقتضيات الواقع والمصالح المأمولة.

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة، استرجاع 21 مايو 2024 (<https://www.un.org>)
2. تامير أجمون وعامي تساديك، وصف وتحليل ملكية وسائل الإعلام في إسرائيل، مركز بحوث ومعلومات الكنيسة، قسم الإشراف على الميزانية، 9 يونيو 2013، ص 3.
3. المكتبة الوطنية في إسرائيل، إحصاءات الإعلام والصحافة، استرجاع 20 مايو 2024، (<https://www.nli.org.il>)
4. أن نكون مواطنين في إسرائيل في دولة يهودية وديمقراطية، كتاب مدنيات لطلاب المرحلة الثانوية في المدارس اليهودية العامة والمتدنية في المدارس العربية والدرزية، وزارة التربية والتعليم، السكرتارية التربوية، أورشليم القدس 2018، ص 451.
5. المرجع نفسه، 451
6. المرجع نفسه، ص 452.
7. المرجع نفسه، ص 452.
8. المرجع نفسه، ص 452.
9. خريطة الملكية في الإعلام الإسرائيلي، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مجلة العين السابعة، 1/9/2021 (<https://www.the7eye.org.il/50534>)
10. نتاي توكر: من تخدم وسائل الإعلام في إسرائيل، ذا ماركر، 31/7/2016 (<https://www.themarker.com>)
11. نير بن تسفي، على قمة قائمة أثرياء إسرائيل.. أصحاب أغلب وسائل الإعلام الرئيسية، موقع شاكوف، 23 يونيو 2022 (<https://shakuf.co.il/35470>)
12. المرجع نفسه.
13. المرجع نفسه.
14. المرجع نفسه.
15. المرجع نفسه.
16. خريطة الملكية في الإعلام الإسرائيلي، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، مجلة العين السابعة، 1/9/2021 (<https://www.the7eye.org.il/50534>)
17. المرجع نفسه.
18. المرجع نفسه.
19. تامير أجمون وعامي تساديك، وصف وتحليل ملكية وسائل الإعلام في إسرائيل، مركز بحوث ومعلومات الكنيسة، قسم الإشراف على الميزانية، 9 يونيو 2013، ص 3.
20. المرجع نفسه.
21. قضية محكمة العدل العليا الإسرائيلية 6218/لسنة 93، الدكتور شلومو كوهين ضد نقابة المحامين، من مقال موشيه نجبي، حرية الصحفي وحرية الصحافة في إسرائيل - أحكام الإعلام وأخلاقيات الصحافة، موقع العين السابعة، 14/7/2011 (<https://www.the7eye.org.il/49183>)
22. موقع القناة 13، القضية 2000، استرجاع 22 مايو 2024 (<https://13tv.co.il/tags/tik-2000>)
23. موقع القناة 13، القضية 4000، استرجاع 23 مايو 2024 (<https://13tv.co.il/tags/tik-4000>)
24. نتاي توكر: من تخدم وسائل الإعلام في إسرائيل، ذا ماركر، 31/7/2016 (<https://www.themarker.com>)
25. نها نبيل محمد الأسدودي، 2012، دور مواقع التواصل الاجتماعي في إدراك الشباب الجامعي لحرية الرأي ومشاركتهم السياسية في ثورة 25 يناير 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، ص 96.

26. البيانات مأخوذة عن موقع ليكدان ونقابة الإنترنت الإسرائيلية، شبكات التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونية في إسرائيل-2024 بيانات وتوجهات وأدوات لتحليل ديناميكي على أساس التوزيع الديموغرافي، 11 مارس 2024 (<https://www.linkedin.com/pulse>)
27. يوفال مان، 15% من الإسرائيليين يستقون الأخبار عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ידיعوت أحرونوت، 18/8/2023 (<https://www.ynet.co.il/digital/technews/article/hjiuyf5n3>)
28. أورن برسكيو، استطلاع: كان 11 هي وسيلة الإعلام الأكثر مصداقية بالنسبة لناخبي الائتلاف والمعارضة على حد سواء، موقع العين السابعة التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 22/1/2024 (<https://www.the7eye.org.il/508455>)
29. د. محمد نصر مهنا، ود. خلدون ناجي معروف، الحكم والإدارة في إسرائيل، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص 11-12.
30. د. وحيد عبد المجيد، "إسرائيل والعرب: الفجوة الديمقراطية الكبرى"، السياسة الدولية، ع 133، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو 1998)، ص 128-126.
31. محمد خالد الأزعر، "الداخل الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط"، قضايا استراتيجية، ع 23، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 1999)، ص 12.
32. د. محمد خليفة حسن، الشخصية الإسرائيلية: دراسة في توجهات المجتمع الإسرائيلي نحو السلام، الدراسات الدينية والتاريخية، ع 2، (القاهرة: جامعة القاهرة، د. ت) ص 28
33. الاثنوقراطية هو نظام يركز على مبدئين أساسيين هما: 1. توظيف الهوية الإثنية (وليس الهوية المدنية-المنطقية) كمبدأ يحدد تقسيم الموارد. 2. تتمتع الفئة ذات الحق المسيطرة بمكانة فوقية على الفئات الاثنية الأخرى.
34. أورن بيتحال، "وهم الديمقراطية الإسرائيلية"، مجلة الإنتقاد، 15/11/2002. http://www.bintjbeil.com/articles/ar/021115_jewdocracy.html
35. د. عبد الوهاب المسيري، "حدود الديمقراطية الإسرائيلية"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 14/1/2002.
36. Ira Sharkansky, Policy Making in Israel (Pittsburgh: University of Pittsburgh press, 1997), P 62.
37. Nadim N. Rouhana, Palestinian citizens in an ethnic Jewish state: Identities in conflict. (New Haven: CT: Yale University Press, 1997), p122
38. صلاح الدين حافظ، تهافت السلام: المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998) ص 156.
39. جلال الدين عز الدين، "أسطورة الديمقراطية الإسرائيلية"، موقع إسلام أون لاين - http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article01.shtml، (طبع في 20/1/2007).
40. د. علي الصاوي، "التعددية السياسية في إسرائيل: أي ديمقراطية؟"، في: د. نادية محمود مصطفى، وهبة رءوف عزت (محرران)، إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط1، 2003) ص 340-321.
41. أورن بيتحال، مرجع سبق ذكره.
42. Nissim Rejwan, Israel's place in The Middle East; A Pluralist Perspective (Florida: Board of Regennts of the state of Florida, 1998). P. 132.
43. د. أسعد غانم، "ما بعد الصهيونية، وضد الصهيونية في إسرائيل، اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة"، قضايا إسرائيلية، ع 4، (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، خريف 2001)، ص 11.
44. المرجع السابق، ص 12.
45. زبيدة محمد عطا، اليهود في العالم العربي، (بيروت: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط 1، 2003) ص 17.
46. د. أسعد غانم، مرجع سبق ذكره، ص 8.
47. أحمد بدر الدين، الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، (القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع، 1998)، ص 15.
48. د. سعيد السراج، الرأي العام: مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص 110.

49. أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 15.
50. د. علي الصاوي، تحليل دور الرأي العام في دول العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 224-222.
51. د. ناهد صالح، (وآخرون)، قياس الرأي العام في المنهج والأخلاقيات (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994)، ص هـ.
52. د. محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 11.
53. راسم خميايسي، "تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل: توزيعهم والسياسة الرسمية لتوطينهم"، في: راسم خميايسي وآخرون، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص 66.
54. د. محمد أحمد النابلسي، حوار مع مجلة الحوادث اللبنانية، 13/4/2001.
55. د. محمد خليفة حسن، مرجع سبق ذكره، ص 9.
56. أودي أديب، "الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة: وجهات نظر اجتماعية"، في: اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 52.
57. د. جمال عبد الجواد، "حركات السلام في إسرائيل: الصعود والهبوط بين مبادرة السادات والانتفاضة الثانية"، في: د. نادية محمود مصطفى، وهبة رءوف عزت (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص 419.
58. المرجع السابق، ص 422.
59. أمونا ألون، "قدمنا لاستطلاع الرأي"، مختارات إسرائيلية، ع 45، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر 198)، ص 24.
60. راسم خميايسي، مرجع سبق ذكره، ص 65-64.
61. ضياء الحاجري، إسرائيل من الداخل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع، 2002)، ص 83.
62. عبد الرحمن مرعي، "الصراع الثقافي في إسرائيل وأثره في اليهود الشرقيين"، في: راسم خميايسي وآخرون، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 144.
63. محمد أمارة، "السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل"، في: راسم خميايسي وآخرون، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 129-128.
64. المرجع السابق، ص 160.
65. مروان درويش، "حركة شاس واليهود الشرقيين"، في: راسم خميايسي وآخرون، اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 193-192.
66. المرجع السابق، ص 130.
67. د. محمود عبد الظاهر، "تعدد الجماعات اليهودية داخل إسرائيل إثنية وعقيداً وثقافياً"، في: د. نادية محمود مصطفى، وهبة رءوف عزت (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص 280.
68. د. رشاد عبد الله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ع 244، 1997)، ص 191.
69. جلال الدين عز الدين علي، الصراع الداخلي في إسرائيل: دراسة استكشافية أولية، دراسات استراتيجية، ع 30 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ط1، 1999)، ص 57.
70. د. رشاد عبد الله الشامي، القوى الدينية في إسرائيل: بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة، ع 186، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص 312-311.
71. شحر إيلان، اتجاهات التصويت لدى الحريديم، مختارات إسرائيلية، ع 40، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل 1998)، ص 31.
72. عاطف المسلمي، "الرأي العام الإسرائيلي 1995-2000"، <http://www.oppc.pna.net/mag/%20mag2/p2-2.htm>، (طبع في 20/12/2006).

73. أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 35.
74. د. محمد شومان، دور الإعلام في تكوين الرأي العام: حرب الخليج نموذجا، (القاهرة: المنتدى العربي للدراسات والنشر، ط1، 1998)، ص 40
75. Arian, Asher, Llan Talmud, and Tamar Hermann, National security and public opinion in Israel, (Israel: Tel-Aviv university, Jafee center for strategic studies, 1998), p4
76. Glenn p. Hastedt, American foreign policy. Past. Present, future (UK: Prentice – hall International limited, 1998), p78
77. أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 35.
78. فوزي محمد طایل، النظام السياسي في إسرائيل، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة: 1989)، ص 15.
79. د. حسن البراري، "تأثيرات الانتفاضة على الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل"، في: د. عماد جاد (محررا)، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002)، ص 139.
80. د. حامد عبد الماجد قويسبي، "نظرية الرأي العام: عقل الجماهير بين التشويه السياسي وانتفاضة الوعي"، موقع إسلام أون لاين .. 13/6/2004، <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/06/article02.shtml> (طبع في 20/1/2007).
81. فوزي محمد طایل، مرجع سبق ذكره، ص 28.
82. موقع الوحدة الإسلامية، <http://www.alwahdaalislamiya.net/39/hosain%20salama.htm> (طبع في 15/21/2006).
83. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2004)، ص 295.
84. د. خليل الشقاقي، مرجع سبق ذكره، ص 29.
85. أحمد بهاء الدين شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 10.
86. المرجع السابق، ص 375-376.
87. أحمد الحاج، صراع بين الحداثة والتقليد - اصلاح النظام السياسي الاسرائيلي بين علمانية الدولة ويهوديتها، جريدة الزمان، <http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/07/07-22/797.htm> 23/7/2002
88. عبد الغفار الدويك، العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي في الفترة من 1948-1988، (القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 1996)، ص 174.
89. عبد العزيز محمود شادي، مرجع سبق ذكره، ص 105.
90. د. محمد محمود أبو غدير، الصراع الديني العلماني داخل الجيش الإسرائيلي، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية 14، 2000، ص 64.
91. عبد العزيز محمود شادي، مرجع سبق ذكره، ص 82.
92. Asher Arian, Llan Talmud, and Tamar Hermann, National security and public opinion in Israel, (Israel: Tel-Aviv university, jafee center for strategic studies, 1998). p10
93. محي الدين حداد، حروب الظل: كيف تساهم مراكز الأبحاث "الإسرائيلية" في حوكمة صناعة القرار السياسي؟، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، بتاريخ 27 نوفمبر 2022. تاريخ الدخول: 21 مايو 2024. انظر: <https://shorturl.at/527YD>
94. المرجع السابق.
95. Richard N. Haass, Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-maker's Perspective in "THE ROLE OF THINK TANKS IN U.S. FOREIGN POLICY", U. S. FOREIGN POLICY AGENDA Journal, THE U.S. DEPARTMENT OF STATE, VOLUME 7, NOVEMBER 2002. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/fpa/fpa_nov02.pdf
96. James McGann, THINK TANKS: THE GLOBAL, REGIONAL AND NATIONAL DIMENSIONS in "Think Tanks in

- Policy Making –Do They Matter? ", Briefing Paper Special Issue, Shanghai, September 2011. P.p 18 – 15. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/china/08564.pdf>
97. Seyed Asadollah, Athary Maryan and Ehsan Ejazi, The Impact of Israeli Think Tanks on Israel's Foreign Policy (2006-2017), *Journal of World Sociopolitical Studies*; Tehran Vol. 2, Iss. 2, April, 2018. P.252. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.proquest.com/scholarly-journals/impact-israeli-think-tanks-on-israels-foreign/docview/2100348884/se-2>
 98. Ibid.
 99. Stella Ladi, "Think Tank", *Encyclopedia Britannica*, April 21, 2024. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.britannica.com/topic/think-tank>.
 100. James McGann, *The Future of Think Tanks and Policy Advice in the United States*, Springer Nature, Switzerland 2021. Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-60386-1>
 101. أشرف عثمان، تأثير مراكز الفكر والرأي ودورها في صناعة القرار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بتاريخ فبراير 2023. تاريخ الدخول: 25 مايو 2024. https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA-AshrafBader_ThinkTanks-Col-Settler-Zionist_2-23.pdf
 102. James G. McGann, 2020 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, January 28, 2021. Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://www.bruegel.org/sites/default/files/wp-content/uploads/2021/03/2020-Global-Go-To-Think-Tank-Index-Report-Bruegel.pdf>
 103. Elham Salm and Nedaa Kishko, The role of the Herzliya Institute in Israeli decision-making, *Journal of Human and Social Sciences (JHSS)*, Vol 7, Issue 7 (2023). P: 62 – 82. Accessed Date: May 19, 2024. Retrieved from: <https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss>
 104. Peled Dan, Bental Benjamin, Rubin Tzameret, Getz Daphne, Gilad Vered and Buchnik Tsipy, *Research universities in the national R&D in Israel*, (Haifa Israel: Samuel Neaman Institute), 2015. Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://www.neaman.org.il/EN/Research-universities-in-the-national-R&D-in-Israel>
 105. About Reichman University, Reichman University Official Website, Accessed Date: May 22, 2024. Retrieved from: <https://www.runi.ac.il/en/about/background/>
 106. The role of the Herzliya Institute in Israeli decision-making, Op.cit. p.p 65 – 68.
 107. Op.cit. p.p 67 – 70.
 108. History, Institute for National Security Studies (INSS). Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.inss.org.il/history/>
 109. منصور أبو كريم، مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار، مجلة آراء حول الخليج، العدد 139، مركز الخليج للأبحاث، بتاريخ 8 يوليو 2019. تاريخ الدخول: 20 مايو 2024. انظر: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4703&catid=4207&Itemid=172
 110. Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://besacenter.org/>
 111. Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://truman.huji.ac.il/about>

112. Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://dayan.org/>
 113. Institute for Policy and Strategy (IPS), Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://www.runi.ac.il/en/research-institutes/government/ips/>
 114. International Institute for Counter-Terrorism (ICT), Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://ict.org.il/>
 115. The Chaim Herzog Center for Middle East Studies and Diplomacy, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://in.bgu.ac.il/humsos/hercen/Pages/default.aspx> - See also: <https://cris.bgu.ac.il/en/organisations/the-chaim-herzog-center-for-middle-east-studies-and-diplomacy>
<https://www.facebook.com/herzogcenter>
 116. The Ben-Gurion Research Institute for the Study of Israel and Zionism, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://in.bgu.ac.il/en/bgi/Pages/default.aspx>
 117. Knesset Research and Information Center, Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://m.knesset.gov.il/en/activity/pages/mmabout.aspx>
 118. Israel Democracy Institute (IDI), Official Website, Accessed Date: May 20, 2024. Retrieved from: <https://en.idi.org.il/about/about-idi/>
- انظر أيضًا:
- مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار، مرجع سابق.
119. The Jerusalem Center for Public Affairs, Official Website, Accessed Date: May 23, 2024. Retrieved from: <https://jcpa.org/about/>
 120. The Israeli Institute for Regional Foreign Policies (Mitvim), Official Website, Accessed Date: May 24, 2024. Retrieved from: <https://mitvim.org.il/en/%d7%90%d7%95%d7%93%d7%95%d7%aa/>
 121. Reut Institute, Official Website, Accessed Date: May 23, 2024. Retrieved from: <https://www.reutgroup.org/about>
 122. Jerusalem Institute for Policy Research, Official Website, Accessed Date: May 22, 2024. Retrieved from: <https://jerusalemstitute.org.il/en/content/about/> - See also: <https://jerusalemstitute.org.il/content/history/>
 123. Palestinian Media Watch (PMW), Official Website, Accessed Date: May 22, 2024. Retrieved from: <https://palwatch.org/page/16253>
124. مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار، مرجع سابق.
125. Israel Intelligence Heritage and Commemoration Center (IICC), Official Website, Accessed Date: May 22, 2024. Retrieved from: https://www.iicc.org.il/?module=category&item_id=9
 126. Heba Gamal, The role of think tanks in influencing policy-making in Israel, Contemporary Arab Affairs, 9(2), (2016). P.p 187–211. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://doi.org/10.1080/17550912.2016.1148919>
 127. Andrea Moncada, Think tanks and the political and cultural system: the Israeli case, OTT, May 24, 2012. Accessed Date: May 22, 2024. Retrieved from: <https://onthinktanks.org/articles/think-tanks-and-the-political-and-cultural-system-the-israeli-case/> - See also: Giora Eiland, The Decision Making Process in Israel in Shlomo Brom and Meir Elran (eds.), "The Second Lebanon War: Strategic Perspectives", Institute for National Security Studies (INSS), (2007). Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2017/02/FILE1285063319-1.pdf>

128. حروب الظل: كيف تساهم مراكز الأبحاث "الإسرائيلية" في حوكمة صناعة القرار السياسي؟، مرجع سابق.
129. تأثير مراكز الفكر والرأي ودورها في صناعة القرار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مرجع سابق.
130. History, Institute for National Security Studies (INSS). Op.cit. <https://www.inss.org.il/history/>
131. المرجع السابق.
132. Yoel Guzansky, The Role and Influence of Think Tanks in the Israeli Experience, Institute for National Security Studies (INSS), January 22, 2014. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.inss.org.il/role-influence-think-tanks-israeli-experience/>
133. Ibid.
134. محمد وتد، تفاصيل وثيقة إسرائيلية مسربة أوصت باحتلال غزة، الجزيرة نت، بتاريخ 31 أكتوبر 2023. تاريخ الدخول: 26 مايو 2024. انظر: <https://shorturl.at/ekoW8>
135. أنطوان شلحت، وثيقة هرتسليا ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي اتجاهات لسياسة عامة، سلسلة أوراق إسرائيلية (4)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، بتاريخ أبريل 2001. تاريخ الدخول: 20 مايو 2024. انظر: https://www.madarcenter.org/images/awraq_new/awraq_pdf/awraq-04.pdf
136. The role of the Herzliya Institute in Israeli decision-making, Op.cit. p.p 74 – 77
137. Ibid.
138. Op.cit. p 70
139. تأثير مراكز الفكر والرأي ودورها في صناعة القرار في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مرجع سابق. ص ص 25 – 28.
140. حروب الظل: كيف تساهم مراكز الأبحاث "الإسرائيلية" في حوكمة صناعة القرار السياسي؟، مرجع سابق.
141. Press Release, 14 th Herzliya Conference, Institute of Policy & Strategy conducted ahead of Annual Herzliya Conference, June 2014. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.runi.ac.il/media/siem4vo/pressrelease2014e.pdf>
- See also: The role of the Herzliya Institute in Israeli decision-making, Op.cit. p. 77.
142. Regional Challenges and Opportunities: The View from Saudi Arabia and Israel, Council on Foreign Relations (CFR), May 16, 2017. Accessed Date: May 25, 2024. Retrieved from: <https://www.cfr.org/event/regional-challenges-and-opportunities-view-saudi-arabia-and-israel-0>
143. هبة جمال الدين، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل، سلسلة أطروحات الدكتوراة 117، مركز دراسات الوحدة العربية، (لبنان: 2015). ص ص 75 – 77.
144. المرجع السابق.

الفصل السادس



الاقتصاد الإسرائيلي

إعداد:

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحرير: أ. مجدي صبحي

مدير وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور الأول

المصادر الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي

يعد الاقتصاد الإسرائيلي من أهم الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت نموًا ملحوظًا مدفوعًا برغبة محلية لبناء الدولة لمواجهة التخوف الإقليمي، ومعتمدًا على المساعدات الغربية والأمريكية السخية من حيث التمويل والتكنولوجيا والأبحاث العلمية، توافقت تلك الظروف بعضها ببعض لتخلق نموذجًا لدولة سريعة النمو استطاعت الانتقال إلى توفير مستوى معيشي للمواطنين يتقارب، وقد يتفوق في بعض الأحيان على بعض الدول الأوروبية، لكن على الرغم من ذلك لا تزال التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه إسرائيل تشكل عائقًا أمام توفير معايير الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها، خاصة وأنها في حالة حرب مستمرة دون توقف تقريبًا.

الفترة قبل 1990 "السنوات الضائعة"

تشير الكتابات الخاصة ببعض الكتاب إلى أن تاريخ إسرائيل يعود إلى عام 1920 بما يسمى بجماعات "يشوف" Yishuv وهي جماعات يهودية فلسطينية كانت تعيش على أرض فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، أراد هؤلاء الأفراد تكوين وطن اشتراكي للشعب اليهودي على أرض فلسطين وهو ما دفعهم إلى إنشاء تعاونيات زراعية مختلفة تحت تحمل اسم (الكيوتسات والموشافيم) والتي كانت المحرك الرئيسي لحركة عمالية قوية، ويمكن القول إن هناك أربع سمات رئيسية لنمو اقتصاد ما قبل دولة إسرائيل والتي تتمثل في النمو السكاني السريع لسكان "اليشوف" خلال موجات الهجرة قبل الحرب العالمية الثانية، والتي أتت في أعقاب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في أوروبا، حيث وصل عددهم إلى حوالي 600 ألف بحلول عام 1948 عند تأسيس دولة إسرائيل، والمساهمة الكبيرة للقطاع الصناعي في فترة أوائل العشرينيات، والتي كانت تمثل حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ارتفع إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة وأنها كانت دافعًا قويًا لتراكم رأس المال خلال الفترة من 1922 إلى 1935، والذي تم تمويل معظمه من الخارج حيث شكل رأس المال الوارد من تحويلات الخارج من جانب المهاجرين أو ما يعرف بـ أولم "Olim"، وارتفاع مخزون الأراضي الزراعية بنحو 4% خلال تلك الفترة، وارتفاع معدل التشغيل بنحو 12.3%، وارتفاع إنتاجية العامل بنحو 7 - 8% سنويًا، وكنتيجة لذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو بحوالي 20% سنويًا خلال الفترة من 1922 وحتى 1935.¹

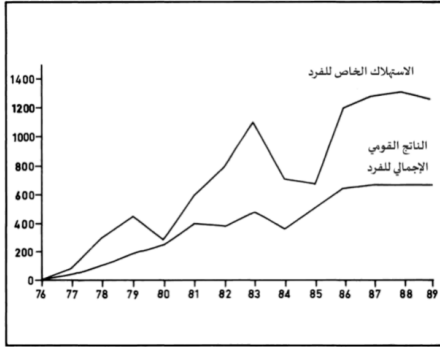
وتشير كتابات جاكوب ميتزر (1985) إلى أن نقطة البداية المناسبة لقياس نمو اقتصاد إسرائيل هي عام 1952، حيث شهدت تلك الفترة أحداثاً جوهرية تتمثل في ترسيم الحدود وتشكيل المؤسسات وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، حيث شهد العقدان التاليان لعام 1952 تحقيق نمو سنوي بالسكان بحوالي 3.6%، ونمو الناتج القومي الإجمالي للبلاد بنسبة 9.1%، ونمو الناتج القومي الإجمالي للفرد بحوالي 5.3%.

يمكن وصف الفترة من 1973 وبعد حرب أكتوبر المجيدة أو حرب الغفران، وفقاً للتسمية الإسرائيلية، وحتى عام 1990 باسم "السنوات الضائعة". حيث ظل معدل نمو قطاع الأعمال بمعدل ضئيل لا يتجاوز نسبة 3%، بل ووصل إلى نسبة 2% في عام 1989. وقد تمثلت أسباب هذا الانخفاض في تباطؤ معدل الهجرة، بل وزيادة الهجرة السلبية في بعض الأحيان، وانخفاض مشاركة القوى العاملة من 51.6% في الفترة بين 1961 وحتى 1972 إلى 49% في الفترة بين 1973 وحتى 1981، بسبب زيادة الاهتمام بالقطاع العسكري. حيث تم تمديد مدة الخدمة المطلوبة لجنود الاحتياط في الجيش في السبعينيات والثمانينيات بشكل كبير، بسبب حرب 1967 وحرب أكتوبر (الغفران) 1973، والحرب في لبنان في عام 1982، والانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عام 1987، الأمر الذي تسبب في حالة عجز في العمالة المطلوبة لقطاع الأعمال. هذا، بالإضافة إلى أنه كان هناك موجة من التحول للعمالة المدنية من قطاع الأعمال إلى القطاع العام².

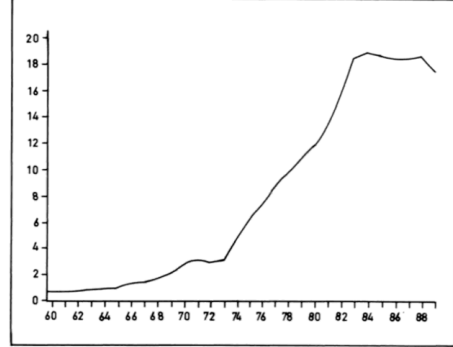
أسباب أخرى تتمثل في انخفاض إنتاجية العامل بشكل كبير، تلك العوامل إلى جانب حدثين مهمين في ذلك الوقت وهي صدمة زيادة أسعار الطاقة العالمية التي حدثت في الفترة 1973 و1974 مع تضامن الدول العربية مع مصر في حرب أكتوبر، والارتفاع في معدلات التضخم والتحول عن الاهتمام بالاستثمار الصناعي إلى الاهتمام الإداري في الأنشطة المالية التي تستهدف توليد مشاريع. أما على مستوى السياسات الحكومية، فقد قدمت الحكومة مساعدات سخية تتمثل في إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في الأصول الثابتة، وتقديم قروض بفائدة منخفضة. تلك المساعدات يمكن اعتبارها بمثابة إعانة غير مباشرة أدت إلى تكوين رأس المال المفرط في قطاع الأعمال.

على الرغم من تلك المشاكل الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الداخلي والخارجي، فإن مستوى المعيشة للمواطنين، مقاساً بنصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، استمر في الارتفاع. وقد تم تمويل ذلك الارتفاع من خلال الدين الخارجي، الذي ارتفع إلى مستوى 19.7 مليارات دولار بنهاية العام 1984 (الشكل رقم 1). الأمر الذي دفع نصيب الفرد من الدين الخارجي لإسرائيل ليصل إلى 4500 دولار للفرد، وهو أعلى معدل دين خارجي للفرد عالمياً في ذلك الوقت.

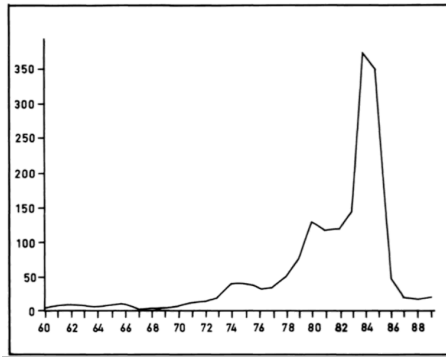
بدأت تظهر فجوة بين النمو الضئيل في القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبين النمو في المستوى العام للإنفاق الاستهلاكي، حيث أخفقت الحكومة في ضبط مستويات الإنفاق والحفاظ على سياسة اقتصادية متسقة ومتوازنة (الشكل رقم 2). وقد أدى ذلك إلى تصاعد مستوى التضخم إلى مستويات وصلت ثلاثة أرقام بحوالي 375% في عام 1984 (الشكل رقم 3).³



الشكل 2: التطور في الناتج القومي الإجمالي والاستهلاك الخاص للفرد خلال الفترة من 1976 وحتى 1989 محسوب على أساس عام



الشكل 1: صافي الدين الخارجي لإسرائيل خلال الفترة من 1960 وحتى 1989 (مليار دولار)



الشكل 3: معدل التضخم السنوي لإسرائيل الفترة 1960 وحتى 1989

ويعد السبب الرئيسي لتلك الأزمة الاقتصادية والفشل في التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد إلى رغبة القيادة السياسية في إسرائيل في زيادة مستوى المعيشة بسرعة على المدى القصير. ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك هي سياسة تثبيت الأسعار الاسمية للسلع والخدمات العامة المدعومة. وعلى الرغم من أن تلك السياسات ساعدت في حماية المستويات المعيشية للمواطن

الإسرائيلي على المدى القصير، فإنها كانت سببًا في وصوله إلى حافة الانهيار على المدى الطويل. وبما أن السياسة الحكومية كانت تستهدف النجاح في الأجل القصير، فقد كانت تلك السياسات في حاجة إلى تغييرات متكررة وحادة في السياسات، وبالتالي فإن الصورة العامة التي رسمتها سياسة الحكومة كانت تتسم بعدم الاتساق المثير للقلق، وهو التناقض الذي يعكس الضعف الكامن لدى من هم على رأس السلطة. وفي نهاية المطاف، بحلول منتصف الثمانينيات، وصل معدل التضخم والدين الوطني في إسرائيل إلى مستويات لا تُطاق؛ مما هدد بتمزيق النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلاد برمته.

على هذه الخلفية، اتخذت الحكومة في منتصف عام 1985 قرارًا جريئًا بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، حتى لو كانت قاسية في آثارها قصيرة المدى، فقد تم تصميمها لحل مشكلة التضخم الأساسية. وتم التركيز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط النفقات المالية والنقدية. والواقع أن الاستقرار النسبي للأسعار الذي حققته هذه السياسة استمر حتى اليوم، أي بعد أكثر من ثلاثة عقود.

الفترة بعد 1990 "التحول النيوليبرالي"

مع بداية فترة التسعينيات وبسبب المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي وقع فيها الساسة الإسرائيليون، كان هناك حاجة ماسة لإجراء برنامج إصلاح اقتصادي تتوفر فيه شروط الانضباط المالي وإزالة السياسات الحمائية، وفتح الأسواق، وهو ما تم بالفعل، حيث بدأت الحكومة بتوليد إيرادات عامة من خلال تطبيق برنامج خصخصة متكامل استهدف بيع بعض من شركات القطاع العام الإسرائيلية، واتخذت تدابير تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي والتحول إلى اقتصاد السوق النيوليبرالي⁴، ونقل عملية الإشراف على السوق إلى الوكالات المهنية التابعة للدولة والتي أظهرت شكل التكيف المؤسسي مع الاقتصاد الليبرالي فيما يعرف اقتصاديًا باسم "مطابقة السوق"، وقد تعاضم دور البنك المركزي الإسرائيلي على السياسة النقدية، بل ومنحت له كل صلاحيات التحقق من تناسق الاقتصاد الكلي من خلال وضع أهداف غير مرنة لتحقيق الاستقرار وكبح نمو الأسعار، كان لتلك السياسات نتائج إيجابية بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص بالاقتصاد من 47% في عام 1985 ليصل إلى حوالي 74% في عام 1993⁵، وبدأت شركات الخدمات الإسرائيلية في الازهار (شركات التكنولوجيا) وتزامن هذا التغير مع تجدد تدفق المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتي حيث دخل إسرائيل حوالي 1.05 مليون مهاجر خلال الفترة بين 1990 - 1999 وهو ما عزز السوق الإسرائيلي بذلك الرقم نفسه⁶، ودفع الاقتصاد إلى تسجيل معدلات نمو متتالية بحوالي 4% سنويًا؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد ورفع مستويات المعيشة ليصبح مستوى المعيشة بإسرائيل مشابه لمستويات المعيشة للدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁷ OECD، وقد استمرت تلك الإصلاحات في الفترات التالية، فمن الجدير بالذكر أن العام 2010 شهد تعديل القانون الخاص بالبنك المركزي الإسرائيلي ليمنح له المزيد من الاستقلالية في التعامل مع قضايا مكافحة الاحتكار والتمويل والحماية من أي رد فعل حكومي في حال معارضتهم لتلك السياسات⁸.

ساهمت تلك الإصلاحات الاقتصادية في بلوغ صادرات إسرائيل في عام 2023 حوالي 60 مليار دولار أمريكي يتمثل معظمها في المنتجات الصناعية المرتبطة بالتقنية والتعدين بحوالي 93%، بينما تأتي صادرات المنتجات الزراعية والألماس بنسبة 5% إجمالاً 4.3 مليارات دولار، بينما استوردت إسرائيل في عام 2023 بحوالي 90 مليار دولار أمريكي، مثلت السلع الاستهلاكية منها حوالي 25%، بينما توزعت النسبة المتبقية على المواد الخام والتي مثلت 43%، والسلع الاستثمارية بحوالي 16%، والوقود والنفط بحوالي 12% والألماس بحوالي 4%.⁹

لكن على الجانب الآخر، لا يزال يعاني الميزان السلعي لدولة إسرائيل من حالة عجز بحوالي 30 مليار دولار سنوياً (صادرات بقيمة 60 مليار دولار وواردات بحوالي 90 مليار دولار) وهو ما يعكس حقيقة ندرة الموارد الطبيعية والحاجة الدائمة إلى استيرادها، ذلك الأمر يعد أحد نقاط الضعف الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الإسرائيلي، حيث إنه اقتصاد مبني على إضافة قيمة على المنتجات التي يتم استيرادها ثم إعادة تصديرها، وهو ما يعني أن أي حالة من حالات تهديد قدرة الدولة على الاستيراد مثلما هدد الحوثيين السفن التجارية لإسرائيل فإن ذلك يعني توقف المصانع الإسرائيلية عن العمل بشكل كبير، ويهدد الاقتصاد الإسرائيلي بانكماش، لكن على النحو الآخر فإن إسرائيل يمكنها الاستيراد من خلال موانئها على البحر الأبيض المتوسط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وبنظرة أعمق إلى تقسيم الصادرات الصناعية الإسرائيلية لعام 2023 من حيث درجة التقنية، فيمكن تصنيف تلك الصادرات الصناعية إلى 4 تصنيفات رئيسية وهي: صادرات عالية التقنية والتي تمثل حوالي 39%، وصادرات متوسطة التقنية من الشريحة العليا والتي تمثل حوالي 39%، وصادرات متوسطة التقنية من الشريحة الأدنى والتي تمثل نسبة 15%، وصادرات منخفضة التقنية والتي تمثل حوالي 7%، ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإسرائيل بحصوله على نسبة 30% من الصادرات في عام 2023، تليها قارة أمريكا الشمالية والتي تستحوذ على حوالي 24% من الصادرات الإسرائيلية، بينما تأتي آسيا في المرتبة الثالثة بنسبة 20%، وباقي قارات العالم تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 26%، لكن بالنظر على مستوى الدول نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية منفردة تستحوذ على نصيب الأسد من الصادرات الإسرائيلية بحوالي 17.6 مليار دولار¹⁰، ويعود ذلك المستوى المرتفع من التجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى الدعم الأمريكي اللامحدود الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل في كافة المجالات، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تربطها مع إسرائيل اتفاقية تجارة حرة وقُصِّعت في عام 1985، والتي ساهمت في إلغاء جميع التعريفات التجارية على كافة المنتجات غير الزراعية تقريباً، وهو ما دفع حجم التجارة بين البلدين للزيادة بحوالي 10 أضعاف، وتمثل معظم الصادرات الإسرائيلية لأمريكا في المصنوعات المتنوعة، ومنتجات الحاسوب الإلكترونية، ومعدات النقل والمواد الكيماوية والآلات.¹¹

يعود التطور في صناعة التكنولوجيا في إسرائيل إلى جودة التعليم العالي وهو الأمر الذي ساهم في ازدهار التكنولوجيا العالية في البلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة حسب المعايير الإقليمية والدولية¹²، هذا إلى جانب المناخ العام والسياسات العامة التي ساهمت في جذب ذلك النوع من الاستثمارات من خلال تطوير نظام حضانة أعمال عالي الجودة ساهم إلى حد بعيد في بدء الأعمال التجارية للشركات الناشئة، والترويج للأفكار الجديدة والمتطورة لتحويلها إلى سلع وخدمات ذات قيمة، وقد سمحت تلك الحاضنات بإنشاء تركيز كبير لقطاعات التكنولوجيا الفائقة في جميع أنحاء المناطق بالبلاد، والتي حظيت بدعم مالي من رأس المال المخصص للاستثمار في الشركات الناشئة عالميًا¹³، هذا إلى جانب تخصيص إسرائيل لحوالي 6% من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق على عمليات البحث والتطوير¹⁴، وهو ما مكنها من امتلاك بنية تحتية قوية تنافس العديد من الدول الأوروبية وقطاع تقني عالي يستطيع منافسة وادي سيليكون في الولايات المتحدة الأمريكية¹⁵، ذلك الأمر جعلها تمتلك ثالث أكبر عدد من الشركات الناشئة عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية¹⁶، تلك العوامل تناسبت مع رغبات شركات التكنولوجيا الأمريكية، ودفعت شركات التكنولوجيا مثل إنتل، ومايكروسوفت، وأبل وأكثر من 400 شركة تعمل في مجال التكنولوجيا الفائقة لبناء أول مراكز أبحاث لمجالات التكنولوجيا وبراءات الاختراع خارج الولايات المتحدة الأمريكية، واختارت إسرائيل لتكون المقر التالي لها¹⁷.

لكن على الجانب الآخر، فإن حالة التركيز التي تعتمد عليها إسرائيل في توليد الدخل القومي والصادرات في قطاع التكنولوجيا تشكل خطرًا كبيرًا، إذ إن تلك الصناعات تعتمد بشكل كبير على الطلب العالمي والتطور التكنولوجي وقدرة إسرائيل على مواكبة ذلك التطور. وهذا يجعلها عرضة للتقلبات في الاقتصاد العالمي والتغيرات التكنولوجية. من جانب آخر، فإن ذلك القطاع، "قطاع التكنولوجيا الفائقة"، يتطلب الاستثمار في الإنفاق العام على الابتكار والبحث والتطوير بهدف الحفاظ على مستوى التكنولوجيا، وهو ما لا يمكن تحقيقه في حال استمرار الدولة في حالة حرب لمدد طويلة وزيادة الإنفاق العسكري.

من جانب آخر، فإن التفاوت الاقتصادي الذي يشهده الداخل الإسرائيلي بين المناطق الساحلية، والمناطق الوسطى التي تشمل مدن مثل تل أبيب وحيفا، وبين المناطق الداخلية الفقيرة والمناطق البدوية في النقب والجليل، يهدد الاقتصاد الإسرائيلي والسلم والأمن المجتمعيين. حيث يجد قاطنو المناطق الداخلية صعوبة في إيجاد فرص العمل، ويعانون من ارتفاع معدلات البطالة بشكل يفوق بكثير المدن الساحلية التي تتمتع ببنية تحتية جيدة وكثافة صناعية وتكنولوجية. هذا إلى جانب وجود فوارق كبيرة بين مستوى المؤسسات التعليمية والتدريبية في مناطق الداخل والمناطق الساحلية، ومستوى البنية التحتية والخدمات العامة، وحتى عدالة الاستثمار الحكومي، حيث تتلقى المناطق الداخلية دعمًا أقل من المناطق الساحلية؛ مما يزيد من الفجوة الاقتصادية بين القطاعين. وهو أمر يشكل تحديًا كبيرًا للسلطات الحكومية في تعزيز التنمية المتوازنة والحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني

المؤشرات الحيوية للاقتصاد الإسرائيلي

مر الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1948 بأربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى (1948-1954) وهي فترة تكشف اقتصادي، حيث كان الاهتمام منصبًا على القطاع الزراعي، وكان التمويل الرئيسي للتنمية من قرض من البنك الأمريكي وعائدات سندات إسرائيلية. هذا أدى إلى ارتفاع الطلب العام وزيادة التضخم، فاتبعت الحكومة سياسة تكشف وتدخلت في توزيع السلع، لكن فشلت في إيقاف التضخم؛ مما أدى إلى ارتفاع البطالة وانتشار السوق السوداء. وجاءت المرحلة الثانية (1954-1972) هي فترة النمو الاقتصادي السريع، إذ ارتفع الناتج القومي بمعدل 6% سنويًا. والقطاع الزراعي أصبح كافيًا لسد احتياجات السوق المحلية، لكنه لم يستطع الاستمرار في النمو بسبب القيود الطبيعية. لذلك اتجهت الحكومة إلى تشجيع الصناعة، والتي نمت بمعدلات مرتفعة بعد ذلك. ثم المرحلة الثالثة (1973-1985) وهي فترة التضخم والكساد الاقتصادي. ومن ثم المرحلة الرابعة (منذ 1985-الآن) فترة الإصلاح الاقتصادي، ولا تزال مستمرة حتى الآن.

بشكل عام، كان 75% من النمو الاقتصادي في المرحلة الثانية بين عامي 1954 و1972 راجعًا إلى النمو في "العمل" و"رأس المال"، بينما نمت النسبة المتبقية البالغة 25% بسبب زيادة الإنتاجية. ويجدر الإشارة إلى أن نمو رأس المال كان بشكل أساسي بسبب زيادة رأس المال الخارجي الوارد إلى إسرائيل من خلال التعويضات الألمانية والتبرعات اليهودية من أوروبا وأمريكا وعوائد السندات الإسرائيلية. ولم يحدث في هذه المرحلة أي تراكم رأسمالي داخلي في إسرائيل، حيث لم يكن هناك أي ادخار قومي. وقد تلقت إسرائيل خلال الفترة 1950-1974 حوالي 19,009 مليون دولار، منها 67% في شكل منح وهبات وتبرعات.

أما المرحلة الثالثة فقد شهدت تضخمًا واقتصادًا منكمشًا بعد حرب أكتوبر 1973، حيث انخفض الاقتصاد الإسرائيلي بمعدلات عالية وصلت إلى الصفر في بعض السنوات، ولم يتجاوز متوسطه السنوي 3%. وصاحب ذلك عجز كبير في ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية. وفشلت محاولات حكومة العمال في التغلب على هذا الوضع المتردي؛ مما أدى إلى وصول اليمين الإسرائيلي "الليكود" للحكم في عام 1977. سعت الليكود إلى معالجة التضخم من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وتقليل تدخل الدولة، لكنها في الواقع ركزت على بناء مستوطنات في الأراضي المحتلة وخوض حرب لبنان المكلفة؛ مما أدى إلى ارتفاع التضخم إلى مستويات قاربت انهيار النظام المالي، لولا المساعدة الاقتصادية الطارئة من الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، يجدر أيضًا الإشارة إلى أن الهدف الأساسي للاقتصاد في إسرائيل هو تعزيز جودة الحياة للمواطن الإسرائيلي، وتخفيف آثار الهجرة على البنية التحتية والإسكان وتوفير التسهيلات للمهاجرين اليهود الجدد. منذ عام 1985 وحتى الوقت الحالي، يمر الاقتصاد الإسرائيلي بفترة إصلاح اقتصادي، حيث كان التضخم يتسارع بشكل كبير؛ مما دفع ببعض القادة الاقتصاديين في إسرائيل إلى دعوة استخدام الدولار الأمريكي بدلاً من العملة المحلية التي فقدت قيمتها. كما كان العجز في ميزان المدفوعات يضغط على الرصيد الأجنبي للبنك المركزي وكان هناك قلق من قدرة حزب العمل على حل الأزمة خلال الانتخابات التشريعية البرلمانية في عام 1984.

بعد تولي حزب العمل الحكم في عام 1992 والليكود في عام 1996، استمرت الأزمات الاقتصادية في ظل الحكومات المتعاقبة على الرغم من الجهود الإصلاحية التي اتخذتها. تعد المديونية والتضخم والعجز التجاري والموازانات المشكلتات الرئيسية التي واجهها الاقتصاد الإسرائيلي خلال تطوره. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أفكار تدعو إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وبيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص لسداد جزء من الدين العام لدولة إسرائيل، بما في ذلك شركة كيماويات إسرائيل ومؤسسة إسرائيل الكهربائية وشركة الطيران الإسرائيلية "إلعال" وصناعة الطيران الإسرائيلي EITA وشركة تكرير النفط.

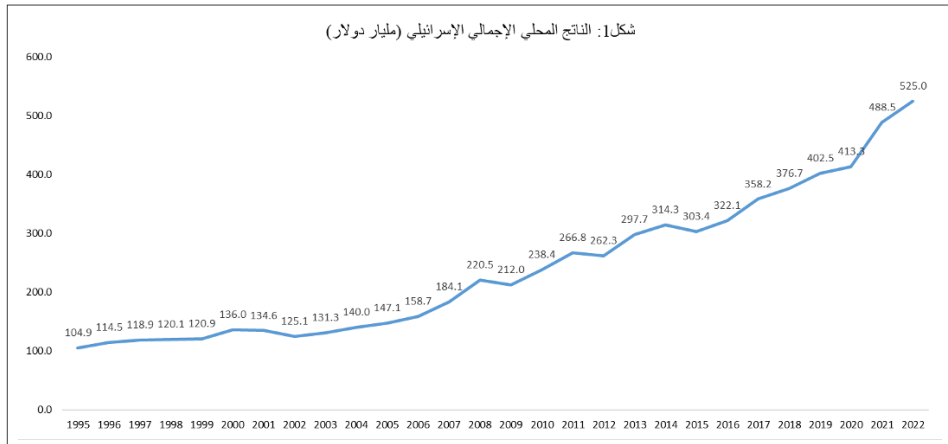
اتصالاً وضعت حكومة نتنياهو أهدافاً اقتصادية محددة حتى عام 2000، من بينها تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال عمليات الخصخصة. وتشير خطة نتنياهو إلى خطوط إرشادية لتنفيذ خصخصة جزئية للشركات في مراحل مختلفة بدءاً من عام 1997، كما هو الحال بشركة "بيزك" على سبيل المثال. تهدف خطة الخصخصة إلى بلوغ قيمة محددة من المليارات من الشيكل الإسرائيلي بحلول عام 1997¹⁸.

واتصالاً بما سبق انعكست تلك المراحل على المؤشرات الاقتصادية الحيوية لإسرائيل وتعكس هذه المؤشرات العديد من الجوانب الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والبطالة، والتجارة الخارجية، والاستثمار:

1 - المؤشرات الكلية

أ. الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي 525.0 مليار دولار عام 2022 مقارنة بـ 104.9 مليارات دولار عام 1995 حيث تعد إسرائيل من بين أكبر اقتصادات الشرق الأوسط. كما يشهد ناتجها المحلي الإجمالي نموًا بمعدل مرتفع فخلال السنوات العشر الماضية (من 2013 إلى 2022) ارتفع بمقدار مرة ونصف، أو بمعدل 4.1% سنوياً.

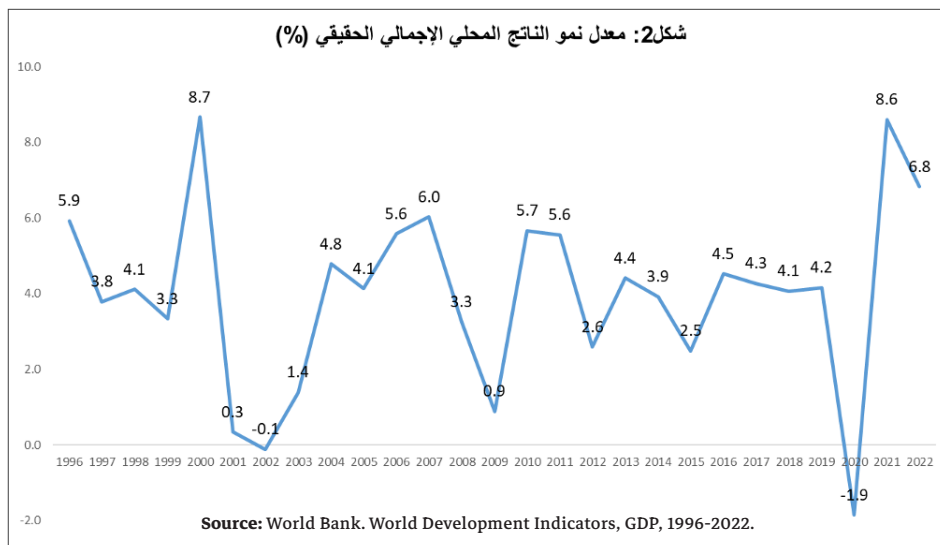


Source: World Bank. World Development Indicators, GDP, 1995-2022.

ب. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

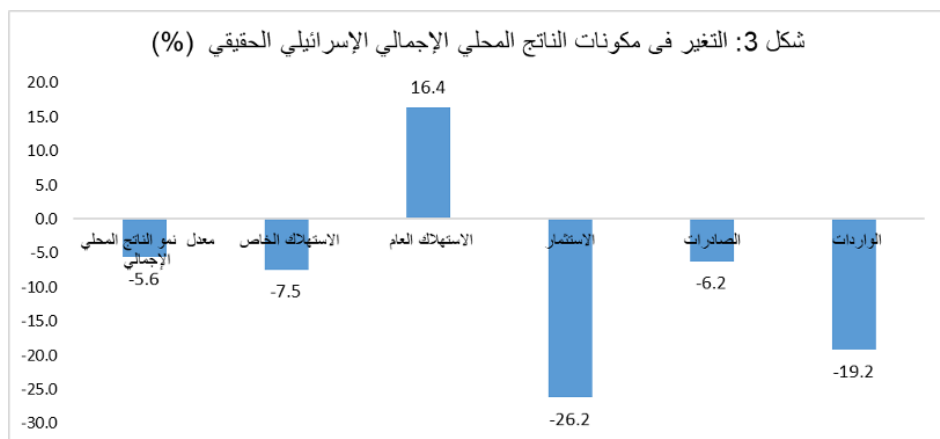
تم توجيه السياسة الاقتصادية نحو الحفاظ على الاستقرار بدلاً من تعزيز النمو الاقتصادي حيث شهد النمو المعتدل انتعاشاً مستمراً تقريباً في الفترة من عام 1990 إلى عام 1996، ناتج عن الهجرة الجماعية من الاتحاد السوفيتي السابق والواردات الكبيرة من رأس المال. وفي الفترة من عام 1997 إلى عام 1999، شهدت البلاد ثلاث سنوات من النمو بوتيرة أبطأ بكثير، نتيجة لتباطؤ الهجرة والسياسات المالية والنقدية الأكثر صرامة. تم تحقيق هذه التطورات بفضل نمو قطاع التكنولوجيا المتقدمة؛ مما أدى إلى تغيرات هيكلية كبيرة وكان الانتعاش الذي حدث في عام 2000 هو الأقصر على الإطلاق.

وأعقب ذلك عامين من النمو السلبي وعام واحد من النمو البطيء؛ مما أدى إلى ثلاث سنوات من انخفاض نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. كان هذا الانكماش بسبب الركود في أسواق التكنولوجيا المتقدمة الذي وصل إلى ذروته مع انهيار الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية (ناسداك) في خريف عام 2000 وبداية الانتفاضة الثانية في الوقت نفسه تقريباً. وفي الفترة 2004-2009، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4.2% كما شهد معدل النمو انكماشاً عام 2020 ثم عاد للنمو بشكل كبير عام 2021¹⁹ ووفقاً على بيانات الحسابات القومية الربع سنوية، تبين أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي شهد انكماشاً بنسبة 5.6% في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع السابق، يعد هذا الانكماش الثاني من نوعه خلال العقد الأخير، باستثناء الهبوط الحاد الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الثاني من عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا. كما يوضح الشكل (2) تأثيرات سلبية واضحة للحرب الجارية في غزة في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تعد هذه الحرب الأكثر تأثيراً سلباً في تاريخ إسرائيل، مقارنة بالصراعات السابقة التي خاضتها إسرائيل ضد القطاع في عامي 2014 و2021²⁰.



كما تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيستمر بالزيادة خلال السنوات القادمة، حيث من المتوقع أن يزيد بمعدل 2.8% عام 2023 وثم بمعدل 3.5% عام 2024. يلاحظ أن معدلات النمو هذه تظهر استمرار تعافي الاقتصاد بعد الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إذ يبقى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2022 مرتفعاً مقارنة بمستواه قبل الأزمة.

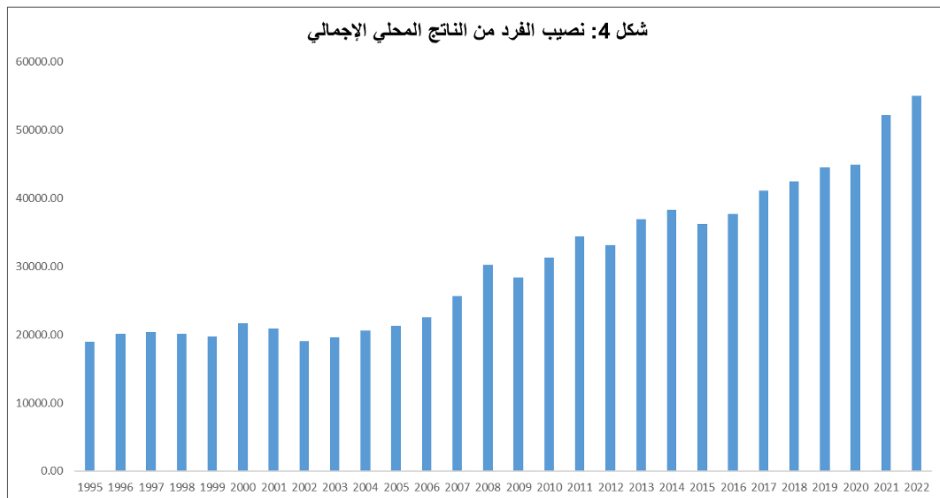
ومع ذلك، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد تحديات في المستقبل تؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى هذا التباطؤ المتوقع في معدلات النمو إلى توقعات بحدوث ركود في نمو التجارة العالمية، وبالتالي انخفاض الصادرات الإسرائيلية. تظهر هذه العوامل أهمية التحديث المستمر للسياسات الاقتصادية والاستعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

والسبب في الانخفاض بنمو الناتج بين الربع الثالث والربع 2023 يرجع بشكل رئيسي إلى انخفاض كل من الاستثمار بنسبة 26.2% والاستهلاك الخاص بنسبة 7.5%؛ يُعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض الاستثمار في العقارات السكنية بنسبة 53.2%، وانخفاض الاستثمار في الصناعات بنسبة 13.2%. كما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بالحرب في غزة، حيث شهد انخفاضاً في نسبة الاستهلاك الشخصي للفرد في الربع الأخير من عام 2023 بنسبة 7.9% مقارنة بالربع السابق، تتضمن هذه النسبة انخفاض استهلاك الفرد من السلع غير المعمرة بنسبة 7.3% وللبيع المعمرة بنسبة 1.0%²¹. والصادرات بنسبة 6.2%. وانعكس كل هذا في انخفاض الطلب الكلي بنسبة 7.9%. هذا على الرغم من ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسبة 16.4% لتغطية التكاليف المترافقة مع الحرب، حيث أنه خلال الربع الرابع من عام 2023، ارتفع الاستهلاك الحكومي بشكل كبير، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة نفقات الحكومة الإسرائيلية في تمويل نفقات الحرب. شهد هذا الربع زيادة بنسبة 84% في الإنفاق العسكري؛ مما أدى إلى وصوله إلى حوالي 29 مليار شيكل. بالإضافة إلى ذلك، زاد الإنفاق العام على الاحتياجات المدنية بنسبة 12%، نتيجةً للنفقات المرتبطة بتوفير مدفوعات السكن البديل للأشخاص الذين تم إجلاؤهم من مناطق معينة. وشملت هذه النفقات أيضاً العوائد المدفوعة للشركات المتضررة وتكاليف إعادة تأهيل ضحايا الحرب²². وانخفاض الواردات التي تراجعت بنسبة 12.9%.

ت. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:



Source: Source: World Bank. World Development Indicators, GDP per capita (current US\$), 1995-2022.

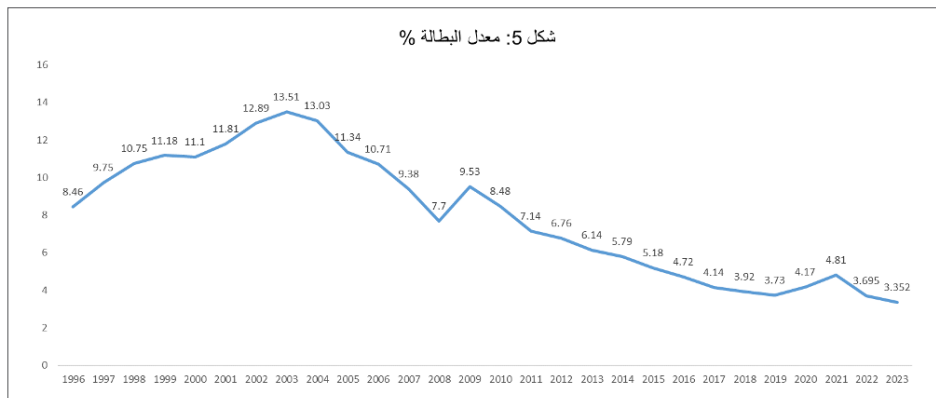
نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% فقط سنويًا بين عامي 1974 و1977 وفي بداية الألفية نما نصيب الفرد إلى 20 ألف دولار حتى وصل إلى 54.9 ألف دولار عام 2022. وفي عام 2023 أدى تباطؤ النمو الاقتصادي، مع ارتفاع عدد السكان، إلى تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل خلال 2023 بمعدل يبلغ 0.2%. وهذا المعدل أقل بمقدار 4.6 نقاط مئوية عن معدل النمو في نصيب الفرد في العام 2022 (4.4%). وهو ثاني أسوأ معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الأخير بعد العام 2020.²³

ث. معدل البطالة

يعتمد سوق العمل الإسرائيلي على مصدرين رئيسيين للعمالة: المواطنين الإسرائيليين والعمال الأجانب، ويشكل العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية جزءًا مهمًا من هذه القوى العاملة. أي توتر أمني بين إسرائيل والفلسطينيين له تأثير فوري على هذا السوق العمل، وكذلك على الوضع الاقتصادي للفلسطينيين. نتيجة لذلك، يعاني سوق العمل الإسرائيلي من نقص في الأيدي العاملة وزيادة في الطلب، وهذا له آثار واضحة في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على العمال الفلسطينيين. حل هذه الفجوة بين الطلب والعرض في المدى القصير يصعب تحقيقه بسبب الأوضاع الجيوسياسية المعقدة في المنطقة، إلا إذا تمكن العمال الفلسطينيون من العودة إلى وظائفهم.

على الرغم من محاولات الحكومة الإسرائيلية لاستقدام عمال أجانب من دول أخرى كالهند وآسيا، فإن هذا الحل قد يستغرق وقتًا طويلاً لتحقيقه، ويظل محفوفًا بالمخاطر والشكوك بشأن نتائجه على المدى المتوسط والبعيد. بالتالي، يبقى الاعتماد على العمال الفلسطينيين أمرًا حاسمًا لتلبية احتياجات سوق العمل الإسرائيلي، رغم التداعيات السياسية والأمنية المرتبطة بذلك.²⁴

سجلت معدلات البطالة تراجعًا ملموسًا في الفترة من العام 1994 إلى العام 1996، غير أنها أخذت في التصاعد بشكل مستمر خلال السنوات التي تلتها وسجلت أعلى درجاتها خلال سنوات الانتفاضة حتى أخذت في الانخفاض حتى عام 2022، حيث ارتفعت نسبة من هم في سن 15 سنة فما فوق في قوة العمل عام 2022 مقارنة بالعام السابق بـ 1.5% لتصل 63.3%، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 66.6% مقارنة بـ 65.1% عام 2021 كما بلغت مشاركة النساء في قوة العمل 60.1% مقارنة بـ 58.6% في العام الذي يسبقه، وبالنسبة لمعدل البطالة حيث سجل 3.7% عام 2022 وانخفض معدل البطالة ليسجل 3.4% عام 2023.

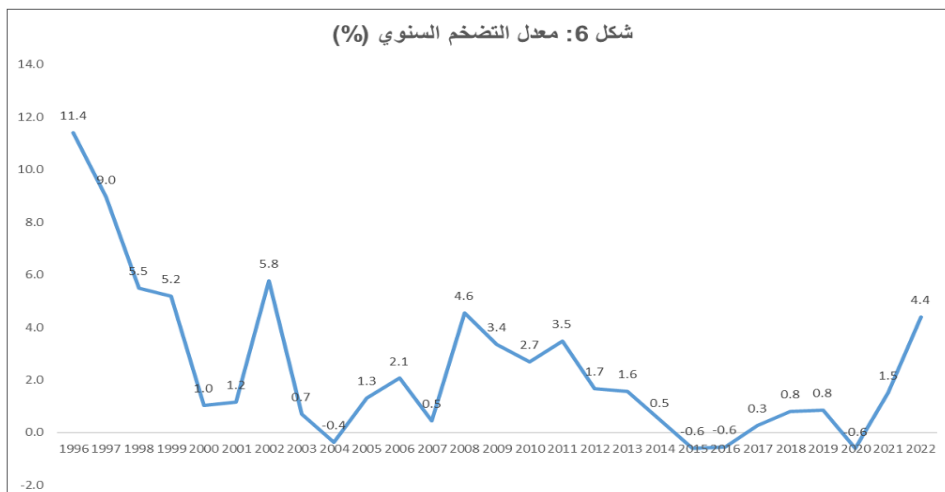


Source: World Development Indicators, Unemployment, (% of total labor force)

كما أن هناك 145.1 ألف عاطل بالإضافة إلى 4.3 ملايين عامل حيث ارتفع معدل البطالة من 3.1% في ديسمبر 2023 إلى 3.4% في أبريل 2024، كما بلغ عدد الأشخاص في إجازة غير مدفوعة الأجر أو المتغييبين عن العمل في يناير الماضي 215 ألفاً مقارنة بـ 365 ألفاً نوفمبر 2023 وفقاً لمكتب الإحصاءات. كما كشفت أحدث البيانات الصادرة من دائرة الإحصاءات الإسرائيلية المركزية عن ارتفاع في معدلات البطالة في إسرائيل، مع زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار 11 ألفاً في يناير 2024²⁵.

ج. معدل التضخم:

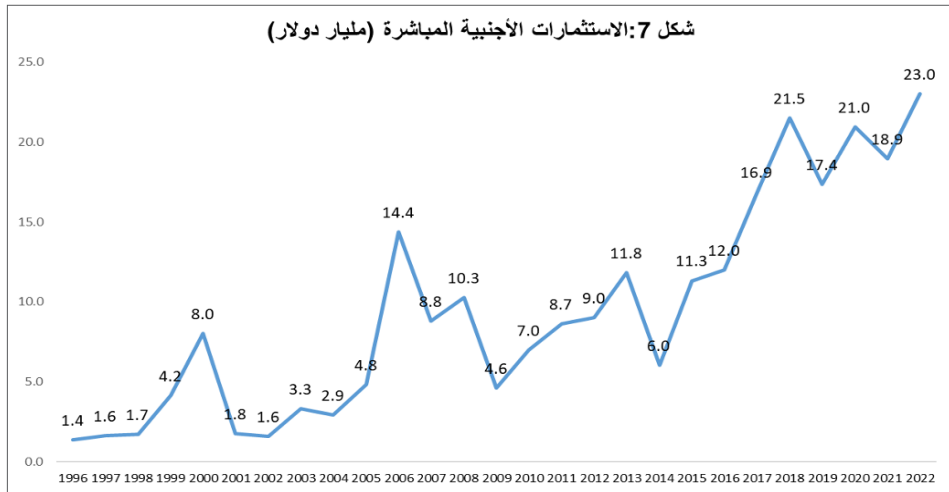
قفزت نسبة التضخم إلى 42% عام 1973 وإلى 56.2 عام 1974، ثم هبطت هبوطاً بسيطاً سنة 1975 - 1976، وعادت إلى الارتفاع بوتيرة أسرع منذ سنة 1977، بحيث تجاوزت 100% سنة 1979 بلغ معدل التضخم يونيو 2010 ويونيو 2011، نسبة 4.2%، ولا يشكل التضخم في إسرائيل، اليوم، خطراً على استقرار الاقتصاد، لكن ارتفاع أسعار الحاجات الأساسية، كالمنتجات الغذائية والمساكن وغيرها، بالتضافر مع فجوات الدخل العميقة، تسبباً بانفجار حركة الاحتجاج الاجتماعي العارمة في منتصف عام 2011²⁶. ومنذ عام 2013 وحتى 2019 أخذ معدل التضخم بالانخفاض ومن ثم عاود الارتفاع مرة أخرى عام 2022 حيث بلغ 4.4%



Source: World Bank. World Development Indicators, Inflation -consumer prices, 1996-2022.

ح. الاستثمار الأجنبي المباشر:

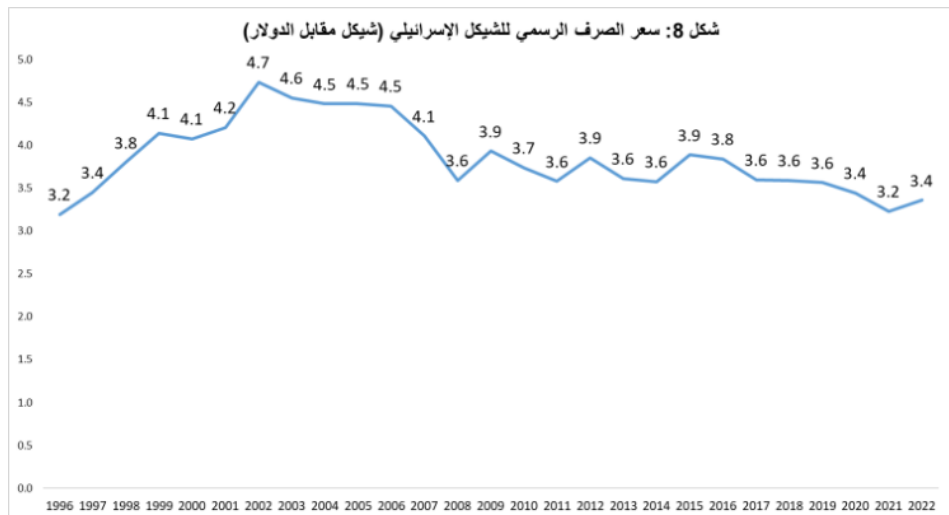
كان حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل عام 1991 لا يتعدى 400 مليون دولار، أصبح 2.9 مليار دولار، و3.6 مليارات دولار في عامي 1996 و1997 على التوالي، إضافة إلى إقدام الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في إسرائيل خاصة بعد عام 1994، وقد أقدمت مؤسسة مالية أمريكية على شراء 22% من أسهم شركة كور الإسرائيلية التي تضم مجموعة شركات الهستدروت، وكذلك أقدمت مؤسسة أخرى على شراء جزء كبير من شركة بيزك، وهي أهم شركة اتصالات في إسرائيل²⁷، كما تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من جذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بفضل بيئة الأعمال المواتية والفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى استثمار الشركات العالمية في قطاعات مختلفة في إسرائيل؛ مما ساهم في تعزيز الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة. حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إسرائيل بحلول عام 2022 إلى 23 مليار دولار، حيث جاء 72% منها من الولايات المتحدة، و8% من المملكة المتحدة، و54% من الاستثمارات كانت في مجال تكنولوجيا المعلومات وبرامج المؤسسات. مقارنة بـ 46.97 مليار دولار عام 2021 بانخفاض قدره 17.67 مليار دولار²⁸.



Source: World Bank. World Development Indicators, Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$), 1996-2022.

2 - المؤشرات النقدية

أ. سعر الصرف:

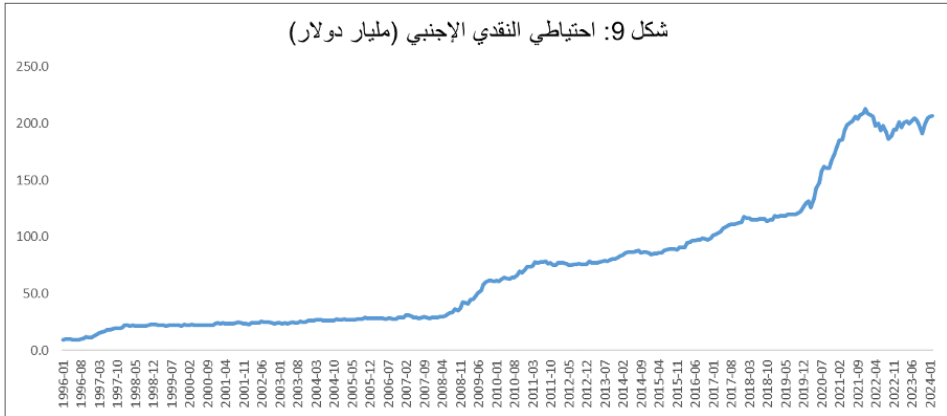


Source: World Bank. World Development Indicators, Official exchange rate (LCU per US\$, period average), 1996-2022.

تعرضت الليرة الإسرائيلية إلى تراجع في قيمتها في الخمسينات إلى أن أصدر بنك إسرائيل قرارًا بإلغاء استعمال أجزاء الليرة، خاصة العملة من فئة عشرة بروتات. ووقعت أزمة نقدية في العام 1964 عندما قررت حكومة ليفي اشكول تخفيض قيمة الليرة الإسرائيلية لتصبح 3 ليرات مقابل دولار أمريكي واحد. وجاءت هذه الأزمة في أعقاب الركود الاقتصادي الشديد الذي عانى منه السوق الإسرائيلي والذي انتهى مع انتهاء العمليات الحربية في 1967. ولم يتمكن الشيكل من المحافظة على قيمته بسبب ازدياد حدة التضخم المالي. وأصبح 4 شيكل تساوي دولارًا أمريكيًا واحدًا. ولكن في عام 1985 بلغ 1500 شيكل دولارًا أمريكيًا. مما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى استبداله بشيكل جديد. وبداية من 1996 وحتى عام 2022 تذبذب سعر صرف العملة بين 3 و4 شيكل مقابل الدولار الأمريكي واستقر سعر صرف العملة إلى 3.4 شيكل مقابل الدولار عام 2022 حيث تسعى إسرائيل دائمًا للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة²⁹.

ب. الاحتياطي النقدي:

تُعد إسرائيل ضمن قائمة الدول التي تملك احتياطي نقدي كبير حيث بلغ الاحتياطي النقد الأجنبي 9.2 مليارات دولار في بداية عام 1996 حتى وصل إلى 206.8 مليارات دولار في فبراير 2024 وبلغ مستوى الاحتياطي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي 41.4%.



المصدر: البنك المركزي الإسرائيلي.

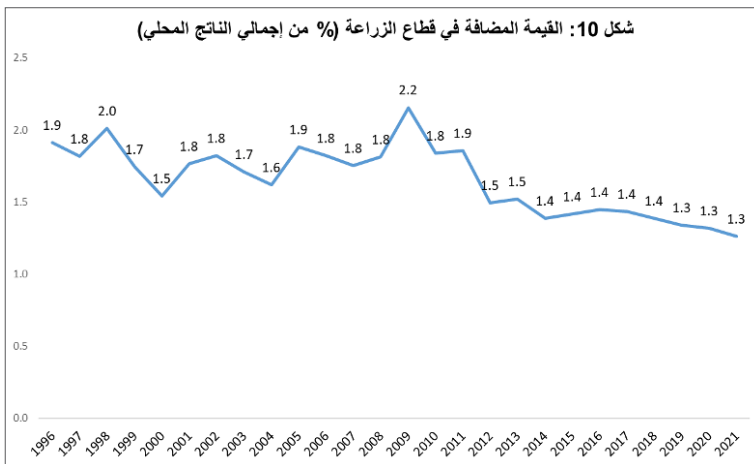
المحور الثالث

القطاعات الرئيسية وإسهاماتها

تعد القطاعات الاقتصادية في إسرائيل هي الركائز الأساسية التي تدعم الاقتصاد وتحقق استقراره ونموه المستدام، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا. تنقسم هذه القطاعات إلى قطاعات متنوعة مثل الصناعة، والزراعة، والتجارة، والتكنولوجيا والقطاع العقاري؛ حيث تسهم كل منها بشكل فعال في بناء اقتصاد البلاد وتطويره نحو الاستدامة والازدهار.

1 - قطاع الزراعة:

بعد قيام إسرائيل، ركزت البلاد بشكل كبير على قطاع الزراعة نظرًا لنقص الأراضي والمياه والاستثمارات المتاحة. زادت المساحة المزروعة من مليون و650 ألف دونم في عام 1949 إلى أربعة ملايين و138 ألف دونم في عام 1967، وارتفعت إلى أربعة ملايين و370 ألف دونم في عام 1985. لاحظت زيادة ضئيلة في المساحة المزروعة بين عامي 1959 و1967، بينما شهدت زيادات كبيرة في فترات أخرى. تطورت مساحة الأراضي المروية بوتيرة مختلفة عن المساحة المزروعة بأكملها، حيث ارتفعت نسبتها بشكل كبير لتصل إلى 54% من المساحة المزروعة في عام 1985. وفيما يتعلق بمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت نسبتها إلى 5.1% عام 1985 مقارنة بالفترات السابقة، ويرجع ذلك إلى النمو المتواضع لقطاع الزراعة الإسرائيلي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة التي ساهمت بشكل أكبر في التطور الاقتصادي³⁰.



Source: World Bank. World Development Indicators, Agriculture value added (% of GDP), 1996-2021.

يشكل القطاع الزراعي 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ويعتمد هذا القطاع على العمالة الأجنبية منذ بداية التسعينيات، كحل للنقص الكبير في الأيدي العاملة، حيث يعمل قرابة 12 ألف عامل فلسطيني يعملون في القطاع الزراعي، إضافة إلى 30 ألف عامل أجنبي آخر³¹.

تصدر إسرائيل عالميًا في عدة مجالات من التكنولوجيا الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالزراعة في البيئات الجافة. تعتمد الزراعة في إسرائيل على الابتكار والتقنية بدلاً من الموارد الطبيعية، مع تنفيذ سياسة متقدمة لتسعير المياه وتشجيع الابتكار في تقنيات الري. كما تشهد البلاد زيادة في الإنفاق على البحث والتطوير، حيث ارتفع الإنفاق المحلي بنسبة 8.8% من عام 2016 إلى عام 2018. الزراعة في إسرائيل استثماراتها في التكنولوجيا المتقدمة مفيدة لتطويرها. الحكومة الإسرائيلية تخطط أيضًا للاستثمار في تقنيات متقدمة أخرى مثل الزراعة الدقيقة وتقنيات الري الدقيق ومنع التسرب.

ويُقدر حجم سوق الزراعة في إسرائيل بـ 6.92 مليارات دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 8.69 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.65% خلال الفترة المتوقعة (2024-2029)³².

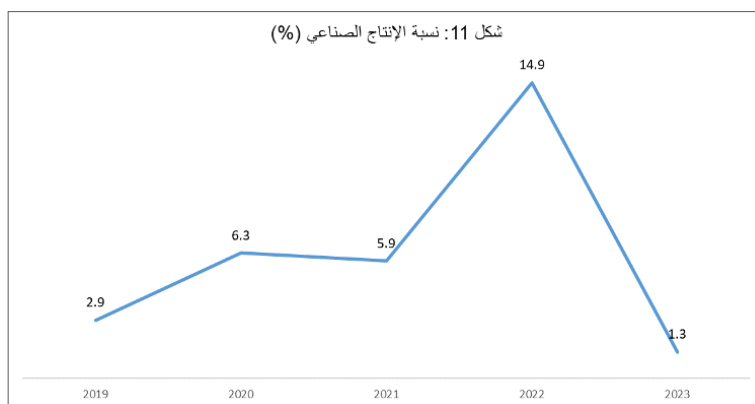
شهد هذا القطاع تراجعًا بنسبة 6% خلال 2023. وذلك بسبب نقص في العمالة المتاحة بسبب عدم السماح للعمال الفلسطينيين بالعودة إلى أماكن عملهم داخل الاقتصاد الإسرائيلي³³ إضافة إلى أن عددًا من العمال الأجانب قد غادروا إسرائيل بسبب سوء الأوضاع الأمنية. وقد تسببت الحرب في غزة خسارة الاقتصاد الإسرائيلي المنطقة الأهم للاقتصاد الإسرائيلي في توفير السلة الغذائية بعد إغلاقها من المستوطنين ومغادرة 5,000 عامل أجنبي كانوا يعملون في القطاع الزراعي داخل مستوطنات غزة³⁴.

2 - قطاع الصناعة:

مر القطاع الصناعي في أثناء تطوره بثلاث مراحل؛ الأولى: تمتد منذ إقامة الكيان وحتى بداية الخمسينيات؛ إذ تم التركيز من قبل الدولة على الزراعة وبناء المستعمرات من أجل استقبال المهاجرين اليهود. وفي منتصف الخمسينيات بدأت الظواهر تشير إلى بداية مرحلة تطور ثانية في القطاع الصناعي، تمثلت في إقامة صناعات تنتج سلعةً تحل محل السلع الأجنبية المستوردة. ولقد استمرت هذه المرحلة طوال الستينيات والسبعينيات حتى أصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية. وترافق ذلك مع نمو الصناعات ذات التقنية العالية، وعندها بدأت المرحلة الثالثة، التي هي مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

وبشكل عام، فإن الصناعة ساهمت بنحو 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لعام 1980، ثم ارتفعت إلى 23.4% خلال عام 1985، أي أن ثمة زيادة مقدارها 37% خلال ستة أعوام؛ مما يعني أن الصناعة هي أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي لعام 1985 تراجع قطاع الصناعة الإسرائيلي قد من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة بعام 1985، فلم يتعد نسبة 19 عام 1994، أي نحو 81 % فقط من الوزن النسبي الذي كان له في بداية الفترة. وجدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي نما فعلياً خلال الفترة 1985 - 1994 بمقدار 45%، وهذا يعني أنه على الرغم من أن الصناعة تمت بالنسبة المذكورة، فإنها لم تتمكن من الاحتفاظ إلا بـ 81% من الوزن النسبي الذي كان لها من الناتج المحلي عام 1985 وكان تراجع المساهمة النسبية للصناعة في إجمالي الناتج المحلي الحساب قطاع الخدمات، على أساس أن كثيراً من الخدمات تكون مكملة للنشاط الصناعي، كما يتطلب ارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل زيادة في الخدمات³⁵.

وبشكل قطاع الصناعة 16.2% من الناتج المحلي الإسرائيلي وقد حقق هذا القطاع نمواً طفيفاً عام 2023 بنسبة 0.9% بعد أن حقق نمواً بنسبة 5.3% عام 2022، وسبب هذا التباطؤ في نمو القطاع الصناعي إلى تأثيره بنقص العمالة، وإلى النمو الطفيف في الاستثمار في الأنشطة الصناعية بنسبة 0.9%³⁶.



Source: Central Bureau of Statistics Israel.

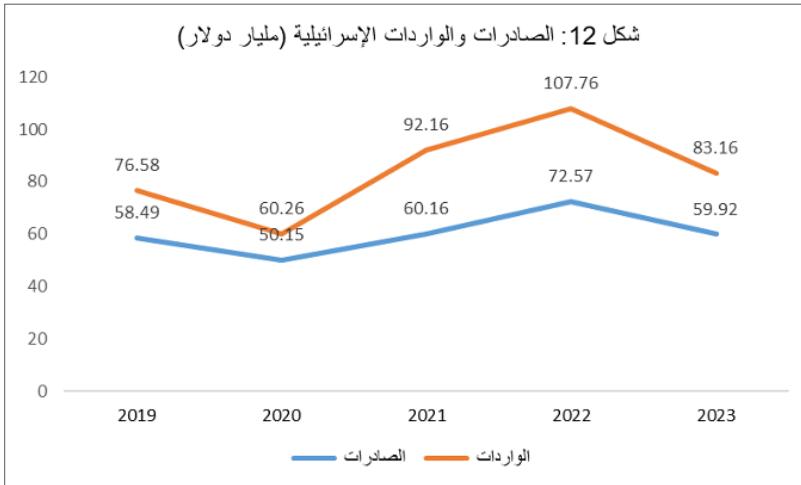
في عام 2019، انخفض الإنتاج الصناعي ثم انتعش في عام 2020، لينخفض مرة أخرى في عام 2021. وهذا يشير إلى بعض التقلبات في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة. وهناك ارتفاع حاد في الإنتاج الصناعي عام 2022، حيث وصل إلى ما يقرب من 15% بالنظر إلى هذا الاتجاه، كما تظهر بيانات عام 2023 انخفاضاً كبيراً في الإنتاج الصناعي، حيث انخفض إلى ما دون مستوى 2%.

3 - قطاع التشييد والبناء:

بلغت قيمة سوق البناء في إسرائيل 66.6 مليار دولار في عام 2022. ومن المتوقع أن يحقق السوق معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 1% خلال الفترة 2024-2027.³⁷ والسبب في نمو صناعة البناء في إسرائيل يرجع إلى تركيز الحكومة على تطوير البنية التحتية والاستثمارات في مشاريع الطاقة والمرافق والبناء السكني. وفي نهاية عام 2023 تضرر قطاع البناء بشكل مباشر كان قطاع البناء، نتيجة القرار السياسي الحكومي بعدم السماح للعمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع بالعمل في إسرائيل، علمًا أن غالبية عمال الضفة الغربية يعملون في هذا القطاع، لذا كان التأثير في ناتج هذا القطاع فورًا. ويشكل القطاع من الناتج المحلي الإجمالي 21.5 مليار دولار بنسبة 8.1% من الناتج المحلي الإسرائيلي، وقد أظهرت البيانات تراجع قطاع البناء والتشييد بنسبة 4.3%. بالإضافة إلى قطاع النقل والمرافق 12.0 و7.1 مليارات دولار على التوالي.³⁸

4 - قطاع التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات الإسرائيلية عام 2023 نحو 59.92 مليار دولار، بانخفاض نسبته 17% مقارنة بعام 2022، وازدياد بنحو 12 مليار دولار مقارنة بصادرات عام 2021، كما تبلغ صادرات إسرائيل من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 29.46%، وتبلغ واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 25.50%.



Source: Trade Map

والجدير بالذكر أن الاقتصاد الإسرائيلي يستمد قوته من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعد أهم شريك تجاري واستثماري لإسرائيل حيث وصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 16.32 مليار دولار عام 2022. تليها الصين بقيمة 4.39 مليارات دولار، كما جاءت الصين كأكبر مُصدر لإسرائيل بقيمة 107.76 مليارات دولار.

5 - القطاع العقاري:

تعد الأنشطة المالية والعقارية الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإسرائيلي (23.8%)، وقد شهدت هذه الأنشطة تباطؤًا في النمو خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. فقد نمت بنسبة 2.5% في عام 2023 مقارنة بنسبة نمو 6.6% في عام 2022. وسبب التباطؤ في النمو يعود إلى التراجع الكبير في بيع المساكن العقارية في عام 2023، والذي تراجع بنسبة 34.9% مقارنة بعام 2022، ويعد هذا أسوأ عام في بيع المنازل والعقارات في الاقتصاد الإسرائيلي منذ 30 عامًا³⁹.

6 - قطاع الطاقة:

أ. الطاقة التقليدية:

لطالما كان تأمين إمدادات الطاقة مصدر قلق كبير لصناع السياسة الإسرائيليين⁴⁰، يعود تاريخ شركة الكهرباء الإسرائيلية إلى عام 1923 عندما اغتُمد على أول محطة للطاقة الكهرومائية في الأردن، والتي كانت هي المولد والموزع الأساسي للكهرباء في إسرائيل⁴¹، ومنذ ميلاد دولة إسرائيل فهي تعتمد على واردات الطاقة من الدول الأخرى⁴²، تعود بدايات التنقيب الأولى عن النفط لعام 1947 في منطقة "حليتس" في السهل الساحلي الجنوبي، وقد كُشف عن النفط لأول مرة في عام 1955 اكتشاف "هيلتس - 1" وتلاه تطوير عدد من الآبار الصغيرة في كوخاف، برور، أشدود وزوك تمر في عام 1957⁴³، وقد ساهم حقل هيلتس-برور-كوخاف المشترك في إنتاج حوالي 17.2 مليون برميل وهي كمية تعد منخفضة في حال مقارنتها بالاستهلاك.

مع بدايات الخمسينيات، شهدت إسرائيل حفر حوالي 480 بئرًا للنفط والغاز في البر والبحر، لكن معظم تلك المحاولات باءت بالفشل، ولم يتحقق منها استخدام تجاري، في الفترة بين 1958 و1961 اكتُشف عدد من حقول الغاز الصغيرة في صحراء جنوب يهودا "صحراء النقب"، واستغلت إسرائيل فترة احتلالها لمنطقة شبه جزيرة سيناء المصرية لتنتج كميات كبيرة من النفط من حقل "أبو رودس"، والذي يقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة سيناء على خليج السويس، والذي يعد أحد أهم الحقول

النفطية المصرية⁴⁴، وفي يونيو 2018، وافقت حكومة إسرائيل على إجراء إصلاح هيكلي شامل في قطاع الكهرباء الإسرائيلي خلال برنامج زمني يمتد لفترة ثماني سنوات (2018 - 2026)، يستهدف هذا البرنامج تحقيق اللامركزية في إنتاج الكهرباء، حيث يتم إنتاج 61% من الكهرباء التي تحتاجها البلاد من جانب الشركة شبه الحكومية "شركة الكهرباء الإسرائيلية"، وتبلغ إجمالي القدرة المركبة لإنتاج الكهرباء في إسرائيل حوالي 21.5 جيجاوات، وتستهدف الدولة الوصول إلى قدرة مركبة بحوالي 27.9 جيجاوات في عام 2025 من خلال تلك الاستراتيجية، حيث تستهدف الاستراتيجية خفض نصيب الشركة الإسرائيلية للطاقة في توليد الكهرباء من 60% إلى 40%⁴⁵.

للغاز الطبيعي أهمية كبرى في سوق الطاقة الإسرائيلي، فمنذ أول اكتشاف تجاري للغاز الطبيعي في عام 2000، طورت إسرائيل مواردها من الغاز البحري، وفي عام 2009 اكتشفت شركة نوبل إنيرجي الأمريكية حقل تمار الذي يوفر غالبية إنتاج إسرائيل من الغاز الطبيعي، ثم تم اكتشاف حقل ليفيathan، والذي بدأ إنتاجه في عام 2019 باحتياجي يبلغ حوالي 605 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يقترب من ضعف حجم حقل تمار وحوالي ثلثي الغاز المستكشف حتى الآن في إسرائيل، في عام 2021 تجاوزت إنتاجية حقل ليفيathan إنتاجية حقل تمار، وقدم أكثر من 50% من إنتاج إسرائيل من الغاز الطبيعي⁴⁶.

ساهمت تلك الاكتشافات في تحول من صافي مستورد للوقود الأحفوري إلى دولة لديها اكتفاء ذاتي من الطاقة بفضل الغاز الطبيعي، وهو ما جعل نصيب الفحم كمصدر للطاقة بإسرائيل ينخفض من 61% في عام 2012 إلى 21.8% في عام 2022، وتضع وزارة الطاقة الإسرائيلية مستهدفًا لعام 2030 يتمثل في الاعتماد على الغاز الطبيعي لتوليد حوالي 70% من احتياجات إسرائيل من الطاقة، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في توليد نسبة 30% الأخرى المتبقية، مع إغلاق كافة محطات الفحم والاحتفاظ ببعض منها فقط لحالات الطوارئ، مع تطبيق سياسات محلية تستهدف التحول التدريجي إلى السيارات الكهربائية وشاحنات الغاز الطبيعي مع وجود خطة لحظر واردات سيارات البنزين بداية من العام 2030 وقد ساهمت تلك السياسات في نمو استهلاك الغاز الطبيعي محلياً ليصل إلى 12.7 مليار متر مكعب في عام 2023، يستهلك قطاع توليد الكهرباء النصيب الأعظم منها بحوالي 10.1 مليارات متر مكعب أو ما يمثل 79%.

أما عن أسواق التصدير، فقد حقق سوق تصدي الغاز الإسرائيلي نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت صادرات إسرائيل من الغاز في عام 2022 بنسبة 29% مقارنة بعام 2021، ونمت صادرات الغاز إلى مصر بنسبة 37%، وصادرات الغاز عبر الأردن بنسبة 16% وتخطط إسرائيل لزيادة صادراتها من الغاز، حيث أعلن

وزير الطاقة الإسرائيلي عن خطط لزيادة صادرات الغاز من حقل تمار إلى مصر بنسبة 60% بداية من عام 2026، كما أنه جاري التشاور حاليًا لإنشاء منشأة لتسييل الغاز الطبيعي في حقل ليفيathan⁴⁷، بهدف تقليل الاعتماد على محطات التسييل المصرية بإيدكو ودمياط لتسييل الغاز الإسرائيلي ثم التصدير.

ب. الطاقة الجديدة والمتجددة

على الرغم من وجود إمكانيات إسرائيلية كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، فإنها لا تزال غير قادرة على تحقيق أهداف الطاقة المعلنة مسبقًا، حيث إن نصيب الطاقة المتجددة من الطاقة المتولدة بإسرائيل تبلغ 11.8% وفقًا لبيانات العام 2022 بحوالي 4.8 آلاف ميغا وات⁴⁸، والتي تأتي معظمها من محطات توليد طاقة الرياح⁴⁹، ويعاني مجال إنتاج الطاقة المتجددة من بيروقراطية كبيرة في عملية التحول نحو الطاقة المتجددة ونقص الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي والبنى التحتية المختلفة للنقل من محطات التوليد النائية، هذا فضلًا عن أن اكتشافات الغاز الأخيرة جعلت من إنتاج الكهرباء عن طريق الغاز الطبيعي أقل في التكلفة من توليده من خلال الطاقة الشمسية، وعلى الرغم من ذلك تحاول الحكومة الإسرائيلية الالتزام بتعهداتها المناخية حيث قامت إسرائيل برفع هدفها لخفض الغازات الدفيئة بنسبة 85% بحلول عام 2050، مع وضع أهداف قطاعية لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن توليد الكهرباء والنفايات الصلبة والنقل والصناعة، كما أنه تم الإعلان عن طموح العام لحياد الكربون بحلول عام 2050، ومع ذلك فإن إسرائيل ليست على المسار الصحيح للوصول إلى تلك الأهداف مع التدابير الحالية حيث إنها ستحتاج إلى إدخال تدابير إضافية في جميع القطاعات، وفي هذا الصدد فإن اعتماد مشروع قانون المناخ الذي وافقت عليه الحكومة بأهدافه الملزمة سيكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه⁵⁰.

المحور الرابع

المزايا النوعية للاقتصاد الإسرائيلي

كان للفترة بعد عام 1990 أثر إيجابي كبير على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث إنه استطاع تحقيق نتائج جيدة في العديد من المجالات الاقتصادية الحيوية، وتعد قطاعات الصناعات التكنولوجية عالية التقنية والصناعات الحيوية من بين القطاعات التي يمكن تصنيفها أن لإسرائيل ميزة نوعية بها، حيث تعد إسرائيل مركزاً عالمياً لشركات خدمات التكنولوجيا بفضل الإنفاق الحكومي الكبير على عمليات البحث والتطوير، والإنفاق على البنية التحتية اللازمة، والسياسات التي انتهجتها الحكومة لتشجيع ريادة الأعمال، وبالطبع لا يمكن إغفال دور القطاع العسكري والصناعات العسكرية في ذلك الاقتصاد، وأخيراً صناعة الألماس.

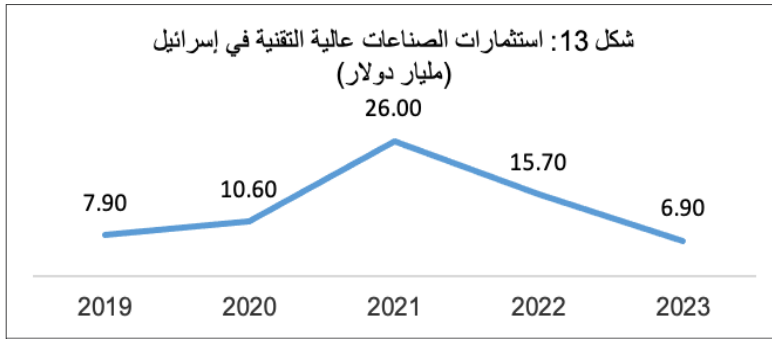
وتُعد الصناعات العسكرية من أبرز العناصر المكونة للقدرة العامة الإسرائيلية في المجالين الاستراتيجي والتجاري، حيث إنها تعكس البنى المادية لإسرائيل هذه المكانة عبر مجموعة من المظاهر العسكرية والتقنية والاقتصادية كما تُعد إسرائيل واحدة من المراكز الرائدة في عالم الماس.

1 - الصناعات عالية التقنية

يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات 19.2% من الناتج المحلي الإسرائيلي، ويأتي الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي بعد الأنشطة المالية والعقارية. كما حقق هذا القطاع نمواً بنسبة 8.0% في العام 2023. ويمثل هذا تباطؤاً في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة مع متوسط نمو هذا القطاع خلال الفترة 2019-2022، والذي بلغ نحو 10.4%. بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 56% خلال العام 2023 وذلك بسبب تجنيد ما بين 10 إلى 15% من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات في قوات الاحتياط⁵¹.

ومن المتوقع أن يصل حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إسرائيل إلى 52.45 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 61.90 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.37% خلال الفترة المتوقعة (2024 - 2029). حيث يتكون سوق تكنولوجيا المعلومات حالياً من عدد من اللاعبين الرئيسيين. والعديد من الشركات الرئيسية في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شركة IBM وشركة Cognizant Technology Solutions وشركة Google LLC وشركة Microsoft Corporation وشركة Oracle، وكل هذه الشركات تبذل جهوداً مستمرة لإحداث تطورات. كما قامت Google أكبر مزود لخدمات السحابة في العالم، بتفعيل منطقة سحابية محلية

لإسرائيل في فبراير 2022؛ مما يوفر خدمات سحابية لحكومة البلاد والجيش في خطوة من المتوقع أن تعزز النمو الاقتصادي. كما وافقت وزارة الاتصالات الإسرائيلية على صفقتها لبيع حصة تحكمية في مشغل الشبكة اللاسلكية المحلي (MNO 018 Xfone).⁵²



Source: IVC-LeumiTech Israeli Tech Review 2023

إضافة إلى ذلك، تساهم شركات التقنية الإسرائيلية في حوالي 48.3% من إجمالي الصادرات، حيث بلغت إجمالي صادراتها

71 مليار دولار في عام 2022 مرتفعة من حوالي 7.7 مليارات دولار في بداية التسعينيات، ساهمت العديد من العوامل المحلية والخارجية في وصول تلك الشركات لذلك المركز الإقليمي والعالمي، فعلى المستوى الداخلي ساهمت الهجرات المعاقبة على أرض فلسطين من أوروبا الشرقية وروسيا المحملين بقيم الاشتراكية مثل التقشف والمساواة في تشكيل طابع المجتمع الإسرائيلي في العقود التالية، وأثرت في ولادة ثقافة الشركات الناشئة في إسرائيل، قبل عام 1939 كان هناك حوالي 4 ملايين يهودي قد هاجر من أوروبا إلى فلسطين، اتسم هؤلاء المهاجرون بوجود الأيديولوجية اليهودية التي دفعتهم لاختيار فلسطين للهجرة إليها، أو أنهم مضطرون للهجرة إلى فلسطين هروبًا من أشكال مختلفة من العنف والقمح التي تعرضوا لها في بلدانهم الأصلية خاصة بعد أن أغلقت العديد من الوجهات الأخرى المفضلة إليهم أبوابها أمام هجرات اليهود بعد الحرب العالمية الأولى⁵³، وقد ركز هؤلاء المهاجرون الحاصلون على تعليم جيد على تقليد أفضل وأنجح المؤسسات الغربية وبناء اقتصاد إسرائيلي قائم على المعرفة.

ويعد الاقتصاد الإسرائيلي نموذجًا لاقتصاد المعرفة، ويمكن قياس ذلك الأمر باستخدام الركائز الأربع لاقتصاد المعرفة التي حددها برجليند أسجيرسدوتير⁵⁴، خلال تقديمه لمؤشر المعرفة الصادر عن معهد إنسياد الدولي في عام 2014⁵⁵، وتعد تلك الركائز الأربع هي الابتكار في المجتمع، وتبني استخدام

التقنية، وتوافر رأس المال البشري، ووجود مؤسسات قوية تتسم بديناميكية فعالة، ووفقًا لبيانات تقرير "The Global Talent Competitiveness Index 2023"، تأتي إسرائيل في الترتيب 25 عالميًا بذلك المؤشر، لكنها تحتل المركز الأول في الإنفاق على عمليات البحث والتطوير، والمركز الثالث عالميًا في سهولة الوصول إلى عاملين مهرة، والمركز 14 عالميًا في المؤشر الإجمالي الخاص بالمعرفة والمهارات⁵⁶، ولا يعد ذلك الترتيب المتقدم في صناعة المعرفة، أو وجود صناعة شركات ناشئة قوية في إسرائيل محض صدفة، حيث إنها فكرة متأصلة في الحالية اليهودية المعروفة باسم "بيشوف" وهم المهاجرون الأوائل خاصة القادمين من ألمانيا والاتحاد السوفيتي ذوي التعليم الجيد، والراغبين في إقامة مجتمع يهودي متقدم، حيث اندمجت تلك الأفكار مع جهود التصنيع من جانب وزارة الدفاع الإسرائيلية، والتي انتهزت فترة التسعينيات التي شهدت بداية ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية في دعم تلك الصناعة.

على المستوى الخارجي، شهد العام 1984 في الولايات المتحدة الأمريكية صدور مرسوم طالبت فيه أمريكا شركة AT&T تفكيك شركاتها وفتح مجال للمنافسة من شركات أخرى مثل Sprint و MCI، وساعدت قوانين أخرى مثل قانون الاتصالات لعام 1996 على زيادة المنافسة بإدخال شركات جديدة إلى سوق الاتصالات، أوروبا أيضًا شهدت تحولات مماثلة من تحرير السوق، وفي آسيا عوض النمو الاقتصادي السريع تأخرها في رفع القيود التنظيمية، ساهمت تلك الأوضاع في خلق فرص لا محدودة لشركات التقنية العالية الإسرائيلية حيث احتلت مكانة بارزة في السوق العالمي وهو ما ساهم في ارتفاع صادراتها من 7.7 مليارات دولار في بداية التسعينيات لتصل إلى 71 مليار دولار في عام 2022 لتساهم تلك الصادرات بحوالي 48.3% من إجمالي الصادرات في إسرائيل⁵⁷.

صناعة الدفاع هي الأخرى كان لها دوراً محورياً في نمو شركات التقنية الإسرائيلية، فبعد عام 1967 فرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول حظرًا على صادرات الأسلحة إلى إسرائيل، وبعد أن كانت فرنسا هي المصدر الرئيسي للأسلحة الإسرائيلية، اعتمدت إسرائيل على نفسها، وتطورت الصناعات الدفاعية بأكثر من الضعف خلال الفترة بين 1967 وحتى 1973، وأضحت صناعات الدفاع والإلكترونيات عنصرًا رئيسيًا في الاقتصاد، حيث كان الدافع الرئيسي هو حماية الأمن القومي الإسرائيلي قبل أن تتوسع تلك الشركات لتلبية احتياجات السوق، وساهم برنامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في عام 1985، والذي استهدف خفض العجز المالي ودعم الصادرات وتحسين مستوى المعيشة والسيطرة على الأسعار؛ وبالتالي خفض معدلات التضخم، في توسع برنامج الخصخصة، وتقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد، وفتح قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية أمام المنافسة، وقد كان لتلك الإصلاحات تأثير إيجابي على قطاعات التقنية؛ حيث إنها حسنت ثقة المستثمرين، وخلقت بيئة أكثر جذبًا للمستثمرين، لكن هناك حدثًا رئيسيًا ساهم في نشأة قطاع الشركات الناشئة إلى حد بعيد وهو قرار إغلاق مشروع "لافي" في عام

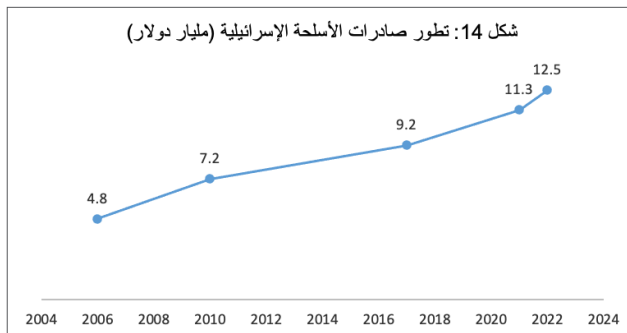
1987 الذي يركز على عمليات البحث والتطوير الدفاعي، حيث سمح ذلك القرار بانكماش صناعة الدفاع حيث انخفضت القوى العاملة في صناعة الدفاع من 43.7 ألف عامل في 1985 لتصل إلى 23 ألفاً في عام 1997⁵⁸، وبالتالي دفع العديد من المهندسين إلى القطاع المدني، وهي اللحظة التي صعد فيها قطاع التقنية العالية في إسرائيل إلى حد بعيد.

يشير البعض إلى نجاح دولة إسرائيل في الوصول إلى مصاف دول متقدمة غير مكتمل، حيث إنها وصلت إلى التكنولوجيا والدخل، لكنها لم تصل إلى المعايير الاجتماعية للدول الغنية، ويفسرون ذلك الوضع بالتكلفة المرتفعة للأمن وعدم اليقين السياسي؛ بسبب وضعها الإقليمي والتهديدات الإقليمية المحيطة بها، خاصة من ناحية سوريا ولبنان وقطاع غزة⁵⁹، حيث يمكن وصف الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد المعرفي الذي بني على الاستثمار في البحث والتطوير وتطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ووجود قوانين وأنظمة فعالة لحماية حقوق المعرفة وبراءات الاختراع⁶⁰، وهو الأمر الذي دعم نمو شركات التقنية الناشئة في إسرائيل، وتبرر تحولها إلى مركز عالمي للابتكار في مجال التكنولوجيا.

2 - الصناعات العسكرية

تُعد الصناعات الحربية الإسرائيلية إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من 25% من مجموع صادراتها، البالغ قيمتها نحو 85 مليار دولار. وطبقاً لبيانات معهد سيبيري لأبحاث السلام في السويد، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، إذ تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل.

وبحسب بعض التقديرات، صَدَّرت الصناعة الإسرائيلية، في سنة 2006، ما قيمته 4.8 مليارات دولار من الأسلحة من إجمالي مبيعات صناعية تقدر بنحو 6.4 مليارات دولار. وبعد خمس سنوات، أي في سنة 2010، بلغ حجم الصادرات العسكرية 7.2 مليارات دولار، وهو ما مثّل ما يقرب من 15% من إجمالي صادرات السلع الصناعية الإسرائيلية. وفي سنة 2017، بلغت قيمة صادرات الأسلحة الإسرائيلية 9.2 مليارات دولار، وارتفعت إلى 11.3 مليار دولار في سنة 2021، ثم بلغت في سنة 2022 رقمًا قياسيًّا هو 12.5 مليار دولار.



وشكّلت الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي الجزء الأكبر من الصادرات الإسرائيلية بنسبة 20%، تليها عقود التدريب بنسبة 15%، والطائرات بدون طيار والمركبات غير المأهولة 9%، وكذلك الرادارات وأنظمة الحرب الإلكترونية 9%.

وقد تم تصنيف إسرائيل في المرتبة التاسعة بين المصدرين العالميين لهذا القطاع. وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2021، وكانت الهند وأذربيجان وفيتنام المستوردين الرئيسيين. ويعود هذا التطور الكبير في مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، بسبب الحرب في أوكرانيا وتطوير القدرات الباليستية لإيران وصناعة الطائرات من دون طيار التي تنتجها وكانت أوروبا أكبر مشترٍ للمنتجات الدفاعية الإسرائيلية، إذ أبدت عدة دول أوروبية، بعد قيام ألمانيا بشراء نظام "حيتس 3"، اهتمامها بهذا النظام، وتسارعت مشتريات الدول الأوروبية من الأسلحة الإسرائيلية فجأة، بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، بحيث باتت أكبر مشترٍ لها، إذ اشترت في العام الأخير 41% من إجمالي صادرات الأسلحة الإسرائيلية وتلي أوروبا، في شراء الأسلحة الإسرائيلية، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تضم السوق الهندية الكبيرة، بنسبة 34%، وأميركا الشمالية بنسبة 12%، وأفريقيا بنسبة 3%، وأميركا اللاتينية بنسبة 3%. وفي سنة 2021، بلغت قيمة صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى كلٍ من الإمارات والبحرين والمغرب 789 مليون يورو، أي 9% من إجمالي قيمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية، ثم بلغت قيمتها، في سنة 2022، 2.7 مليار يورو، أي 24% من الإجمالي⁶¹.

3 - صناعة الألماس

تُعد إسرائيل واحدة من المراكز الرائدة في عالم الماس، فهي مركز لتجارة وتصنيع الماس المصقول. وتقوم شركات الماس الإسرائيلية، التي تعالج كميات كبيرة من الماس الخام عالي الجودة في العالم بالقيمة الدولار، بتوريد الأحجار الكريمة التي تزين كميات هائلة من المجوهرات الماسية المباعة في جميع أنحاء العالم. تُعد بورصة الماس الإسرائيلية (IDE)، واحدة من أكبر وأكثر مراكز الماس في العالم تطورًا، أسست عام 1937 وتضم حوالي 3,000 عضو منخرطين في تصنيع وتجارة الواردات والصادرات وتسويق الماس الخام والمصقول. IDE وتعد إسرائيل المورد الأول للماس المصقول إلى السوق الأمريكية، حيث ما يقرب من 50% من الماس الذي يتم شراؤه في الولايات المتحدة يأتي من إسرائيل. كما تساهم صناعة الماس الإسرائيلية بحوالي 800 مليون دولار سنويًا في ميزان المدفوعات الإسرائيلي ويتم تشغيل حوالي 20000 عامل⁶².

وبلغت الصادرات الإسرائيلية من الماس ما قيمته 10.5 مليارات دولار عام 2022؛ مما يجعلها خامس أكبر مصدر للماس في العالم. وفي العام نفسه، كان الماس المنتج الأول الأكثر تصديرًا في إسرائيل. وتتمثل الوجهات الرئيسية لصادرات الماس من إسرائيل هي: الولايات المتحدة بقيمة 6.01 مليارات دولار، ويليها هونج كونج بقيمة 882 مليون دولار، ثم الهند بقيمة 874 مليون دولار كما استوردت إسرائيل ما قيمته 7.3 مليارات دولار من الماس، لتصبح سادس أكبر مستورد للماس في العالم⁶³.

المحور الخامس

المشكلات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي

إحدى المشاكل الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي هي المستوى العالي من عدم المساواة؛ والتي ازدادت سوءاً في العقود الأخيرة، حتى لو كان هناك بعض الاستقرار في السنوات القليلة الماضية. ويؤدي المستوى المرتفع من عدم المساواة إلى توترات اجتماعية ويؤدي إلى تفاقم الانقسامات داخل مجتمع مجزأ بالفعل، وهو ما يتجلى في العديد من أنواع بين اليهود والعرب بين المهاجرين الجدد والإسرائيليين الأصليين أو الإسرائيليين القدامى.

حيث وصلت نسبة الفقر في إسرائيل 20.2% عام 2022، حيث بلغ مؤشر معامل جيني في إسرائيل 37.9 والذي تم قياسه مؤخراً في عام 2021. كما تحتل إسرائيل المرتبة الثانية في معدل الفقر بين الدول المتقدمة ويعيش 1.98 مليون رجل وامرأة في إسرائيل تحت خط الفقر، من بينهم 873.3 ألف طفل، 152.5 ألف مواطن مسن و949.6 ألف في سن العمل هذا بحسب تقرير الفقر لعام 2022 الصادر عن مؤسسة التأمين الوطني⁶⁴.

ومن أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي حالياً أنه سجل تباطؤاً حاداً في عام 2023 بسبب الحرب مع حماس ودفعت حالة الحرب السلطات إلى استدعاء 300,000 من احتياطي الجيش للخدمة؛ مما أثر في القوى العاملة للشركات؛ مما أجبر بعضها على الإغلاق وأدى إلى انخفاض الاستهلاك. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإسرائيلي نمواً متواضعاً في عام 2024، بافتراض أن التأثير المباشر للحرب بلغ ذروته في الربع الأخير من عام 2023. ومع ذلك، فإن تأثيرها غير المباشر سيستمر خلال عام 2024 الحالي.

علاوة على ذلك، فإن ارتفاع تكاليف المعيشة المستمر والشديد، وتعبئة احتياطي الجيش، وانخفاض التوظيف، وضعف النمو في أسواق التصدير الرئيسية، وتراجع الثقة في جدول أعمال الحكومة السياسي والأمني وقد يؤدي ضغط الانخفاض على العملة المحلية (فقد الشيك ما يقرب من 3% مقابل الدولار الأمريكي)، نتيجة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المستمرة والحرب، وأدى ذلك إلى إبطاء عملية خفض التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الواردات. بعد رفع سعر السياسة النقدية من 0.1% إلى 4.75% بين إبريل 2022 ومايو 2023، فإن خفض البنك المركزي بمقدار 25 نقطة أساس في يناير 2024 علاوة على ذلك، فإن الانخفاض المستمر في الأموال التي تجمعها شركات التكنولوجيا، بالإضافة إلى نقص

العمالة، خاصة بالنسبة للشركات الناشئة الصغيرة، هي مخاطر أخرى تؤثر في أداء النمو حيث يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

من المتوقع أن يؤدي إحكام الظروف المالية منذ عام 2022 والحرب إلى الحفاظ على الضغط التنافسي على أرباح الشركات، خاصة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنشاءات؛ مما يزيد من مخاطر عدم السداد. ومع ذلك، خلال النصف الثاني من عام 2024، ستؤدي المخاطر الأمنية المرتفعة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تجديد البنية التحتية القائمة وتطوير الإسكان الاجتماعي، إلى دفع الإنفاق الحكومي (حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي).

وعلى الرغم من أن هناك صعوبة إلى حد ما لارتفاع أسعار السلع الأساسية بفضل إنتاجها المحلي للغاز (والذي يقدر بنحو 27 مليار متر مكعب في عام 2023)، إلا أن تجارتها السلعية ستظل في عجز، بسبب ضعف الطلب الخارجي. ومع ذلك، فإن تعليق إنتاج الغاز في حقل تمار في أكتوبر-نوفمبر 2023 بسبب مخاوف أمنية متعلقة بالحرب قد يدفع إسرائيل إلى البحث عن مصادر طاقة بديلة. وسيؤثر النمو المتواضع في الولايات المتحدة والمنطقة الأوروبية (ما يعادل حوالي 60% من صادرات السلع الإسرائيلية) على أداء الصادرات. وسيتم تعويض ذلك، جزئيًا، بانخفاض واردات السلع الاستهلاكية بسبب انخفاض الطلب المحلي. ومع ذلك، ستظل العلاقات الخارجية جيدة. وسيظل حساب الخدمات في فائض بفضل خدمات الحوسبة والبحث والتطوير وإيرادات السياحة. ومع ذلك، فإن إيرادات السياحة، والتي من المتوقع أن ترتفع بنسبة 15% على أساس سنوي في عام 2024، ستظل دون مستواها قبل كوفيد-19 (2% من الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحرب ومن المتوقع أن تكلف الحرب إسرائيل 58 مليار دولار وفقًا للتصريحات. ونتيجة للنهج المالي للحكومة الحالية، والذي يقوم على فرض ضرائب منخفضة وإنفاق اجتماعي مرتفع لدعم النمو، والدعم للقطاعات والأسر الأكثر تضررًا من الحرب، سيؤدي إلى اتساع عجز الموازنة في عام 2024⁶⁵.

الخاتمة

يصنف الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة السادسة والعشرين عالميًا، حسب تصنيفات البنك الدولي، وفي الشرق الأوسط فإن الدولة الوحيدة التي تصنف في المرتبة الثامنة عشرة عالميًا هي المملكة العربية السعودية، أما من ناحية الناتج المحلي للفرد الملائم لقيمة القوة الشرائية فإن صندوق النقد الدولي يصنف إسرائيل في المرتبة الثانية والثلاثين مع معدل للفرد قيمته 58.3 ألف دولار حسب بيانات 2023 وهو ما يضعها في الترتيب 13 عالميًا وفقًا لذلك المؤشر، وعلى الرغم من ذلك يواجه الاقتصاد الإسرائيلي تحديات وأهمها في الوقت الحالي هو التراجع في

المؤشرات الاقتصادية الكلية في إسرائيل مقارنة مع العامين الماضيين، الأمر الذي يعود بالأساس لتصميم الحكومة الحالية على تغيير صورة الحكم في إسرائيل من خلال تنفيذ خطة الإصلاح القضائي التي طرحها وزير القضاء في الأيام الأولى لتنصيب الحكومة، كما زادت المخاطر الاقتصادية خاصة أن الاستثمارات الاقتصادية أصبحت غير آمنة من حيث التشريعات الحكومية، ودخلت مناهًا من عدم اليقين وانتقل جزء من الاستثمارات المحلية والخارجية إلى خارج البلاد بالإضافة إلى الحرب في غزة، وعليه انتقل التأثير في الاقتصاد من الإصلاح القضائي إلى تأثير الحرب خاصة أن الحرب مستمرة في عام 2024. والتي أثرت في الاقتصاد بشكل شامل، بدءًا من القطاعات الحكومية والتجارية والصناعية إلى القطاع الزراعي والسياحي وغيرها. كما تضررت الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بشكل كبير جرّاء الهجمات والصواريخ، كما انخفض الإنتاج والإيرادات في هذه الفترة؛ مما أثر بذلك في نمو الاقتصاد ومعدلات البطالة، بالإضافة إلى تأثر الأسواق المالية بانخفاض قيمة الأسهم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

1. Razin, A., & Sadka, E. (1993). *The Economy of Modern Israel: Malaise and Promise*. Chicago: The University of Chicago Press.
2. Razin, A., & Sadka, E. (1993). Previously mentioned reference.
3. Razin, A., & Sadka, E. (1993). Previously mentioned reference.
4. Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek. "The Institutional Dynamics of a Developmental State: Change and Continuity in State-Economy Relations in Israel." *Studies in Comparative International Development* 47, no. 3 (2012): 342–363.
5. Aharoni, Yair. "The Changing Political Economy of Israel." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 555 (1998): 127–146.
6. Halevi, Nadav. "A Brief Economic History of Modern Israel." *Economic History Association*, 2008. Available via *Economic History Association Website*. Accessed January 9, 2021.
7. Shalev, Michael. "The Contradictions of Economic Reform in Israel." *Middle East Report* 7, no. 1 (1998): 30–41.
8. Krampf, Arie. *The Israeli Path to Neoliberalism: The State, Continuity and Change*. Routledge Studies in Middle Eastern Economies, 2018.
9. Central Bureau of Statistics. 2023. *Foreign Trade 2023 - Goods*. Official Report, Central Bureau of Statistics. Accessed June 19, 2024. <https://t.ly/4QY9r>.
10. Central Bureau of Statistics. 2023. Previously mentioned reference.
11. International Trade Administration. 2023. *Israel - Market Overview*. 10 06. Accessed 06 19, 2024. <https://t.ly/16ntt>.
12. David Adler (10 March 2014). "Ambitious Israeli students look to top institutions abroad". ICEF. Archived from the original on 4 June 2023. Retrieved 19 June 2024.
13. Karr, Steven (24 October 2014). "Imagine a World Without Israel - Part 2". *Huffington Post*. Archived from the original on 18 November 2017. Retrieved 19 June 2024.
14. Einar, Dyvik H. 2024. *Leading countries by R&D spending as share of GDP globally 2022*. 04 23. Accessed 06 19, 2024. <https://t.ly/Ss73t>.
15. Chua, Amy. *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability*. New York: Knopf Doubleday Publishing, 2003. pp. 219–220. ISBN 978-0385721868.
16. startupblink. 2024. *The Startup Ecosystem of Israel*. 6 1. Accessed 06 19, 2024. https://t.ly/4_tNZ.
17. "Berkshire Announces Acquisition". *The New York Times*. 6 May 2006. Archived from the original on 10 October 2017. Retrieved 19 June 2024.
18. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1996-1948، ع 11، يناير 2017، ص 20-15.
19. *The Israeli Economy from the Foundation of the State through the 21st Century*, Cambridge University. 2010.
20. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية. (2024) إحصاءات الحسابات القومية.
21. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2024 متاح على [https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/05/09/rt-2-2024-](https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/05/09/rt-2-2024-ar-1715208569.pdf) ar-1715208569.pdf تم الدخول (11 يونيو، 2024).
22. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره.

23. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره.
24. تقرير "مدار" الإستراتيجي 2024: المشهد الإسرائيلي 2023، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2024 متاح على https://www.madarceneter.org/index.php?preview=1&option=com_dropfiles&format=&task=frontfile.download&catid=2153&id=2012&Itemid=1000000000000 تم الدخول (11 يونيو 2024).
25. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره.
26. اقتصاد الأمن القومي في إسرائيل في مواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية متاح على <https://mukhtaraat.palestine-studies.org/ar/node/30106> تم الدخول (25 يونيو 2024).
27. فضل النقيب، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين مؤسسة الدراسات الفلسطينية متاح على <https://oppc.pna.net/mag/mag13-14/new15-13-14.htm> تم الدخول (26 يونيو 2024).
28. Annual Summary of Foreign Investments and Investment Treaties. 2022 available on https://www.gov.il/BlobFolder/reports/annual-summary-foreign-investments-2022/en/Publishes_annual-summary-foreign-investments-2022-eng.pdf (12.Jun.2024).
29. الليرة الإسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، متاح على <https://2u.pw/OKCajg1J> تم الدخول (26 يونيو 2024).
30. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996، ع11، يناير 2017، ص20-15.
31. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره
32. Agriculture in Israel Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts (2024 - 2029). Mordor Intelligence Available on <https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/agriculture-in-israel-market> (15.Jun.2024).
33. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره
34. I24NEWS. Agricultural Labor Crisis: Ministry To Provide Financial Incentives For Israelis Working Farmland - I24NEWS. . Available on <https://www.i24news.tv/en/news/israel/culture/1699639930-agricultural-labor-crisis-ministry-to-provide-financial-incentives-for-israelis-working-farmland> (16.Jun.2024)
35. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996، ع11، يناير 2017، ص26-27.
36. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره
37. GlobalData. "Israel Construction Market Size, Trend Analysis by Sector, Competitive Landscape and Forecast to 2027." Report. Available on <https://www.globaldata.com/store/report/israel-construction-market-analysis/>. (17. Jun.2024)
38. تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساتها على اقتصاد الضفة الغربية، مرجع سبق ذكره
39. GLOBES.(2024). Housing sales in Israel hit 20-year low . Available on <https://en.globes.co.il/en/article-housing-sales-in-israel-hit-20-year-> (17.jun.2024)
40. Sachs, Tim, and Natan Boersma. "The Energy Island: Israel Deals with Its Natural Gas Discoveries." Brookings.edu. Archived from the original on February 22, 2015. Accessed June 17, 2024.
41. Shamir, Ronen. Current Flow: The Electrification of Palestine. Stanford: Stanford University Press, 2013.
42. Blanche, Ed. "Israeli Gas Finds Could Prove a Game Changer." Middle East 416 (2010): 22-25.
43. "Israel's Energy Security: Regional Implications - Middle East Policy Council." www.MEPC.org. Archived from the original on March 28, 2017. Accessed June 17, 2024.
44. "Petroleum and Natural Gas Prospecting." Energy.gov.il. Archived from the original on January 13, 2018. Accessed June 17, 2024.

45. 2023. International Trade Administration. 10 06. Accessed 06 17, 2024. <https://t.ly/gYsOE>.
46. 2023. International Trade Administration. Previously mentioned.
47. 2023. International Trade Administration. Previously mentioned.
48. JERUSALEM POST STAFF. 2023. First time ever: Israel passes 10% mark in connecting renewable energy production facilities. 02 13. Accessed 06 19, 2024. <https://t.ly/AE1eL>.
49. Lieberman, Guy. 2021. Shikun & Binui wins PPP tender for Israel's largest solar field. 12 06. Accessed 06 19, 2024. <https://t.ly/Eb-6g>.
50. OECD. 2023. OECD Environmental Performance Reviews: Israel 2023. Accessed 06 19, 2024. <https://t.ly/2mGlj>.
51. IVC. (2024). ISRAELI TECH REVIEW 2023
https://www.ivc online.com/LinkClick.aspx?fileticket=d0tSSB_wMH8%3d&portalid=0&time
52. <https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/israel-ict-market>
53. Aharoni, Yair. The Israeli Economy: Dreams and Realities. New York, 1991.
54. Asgeirsdottir, Berglind. "OECD Work on Knowledge and the Knowledge Economy." In *Advancing Knowledge and the Knowledge Economy*, 19–21.
55. Dutta, Soumitra, and Beñat Bilbao-Osorio, eds. The Global Innovation Index 2012: Strong Innovations Linkages for Global Growth. Geneva, 2012, 237. All subsequent references to this survey come from this page.
56. Lanvin, Bruno, and Felipe Monteiro. 2023. The Global Talent Competitiveness Index: What a difference ten years make, What to expect for the next decade. France: INSEAD, Fontainebleau, 137. Accessed 06 17, 2024. <https://www.insead.edu/system/files/2023-11/gtci-2023-report.pdf>.
57. Rosenberg, David. 2018. Israel Technology Economy Origins and Impact. Herzliya, Israel: Springer International Publishing. Accessed 06 19, 2024. doi:10.1007/978-3-319-76654-6.
58. Weiss, Martin A. Arab League Boycott of Israel. Washington, December 19, 2013, pp. 2-3.
59. Arlosoroff, Meirav, and Sivan Klingbail. "Litzman: It's Absurd for Both Parents to Work – It's Enough That the Wife Works" (Hebrew). TheMarker, October 31, 2012.
60. Foray, Dominique. "Organizing the Use of Knowledge." In *Advancing Knowledge and the Knowledge Economy*, edited by Brian Kahin and Dominique Foray, 9.
61. ماهر الشريف، إسرائيل: الصناعة العسكرية قاطرة الاقتصاد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أكتوبر 2023 متاح على https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654350#_ftnref4 تم الدخول (21 يونيو، 2024).
62. The Israel Diamond Institute (IDI). Available on <https://en.israelidiamond.co.il/about-the-israeli-diamond-industry/> (22.JUN.2024)
63. Diamonds in Isreal. OEC.World . Available on <https://oec.world/en/profile/bilateral-product/diamonds/reporter/isr> (22.Jun.2024)
64. مؤسسة التأمين الوطني: حوالي 2 مليون فقير في إسرائيل، انخفاض في معدلات الفقر وسط كبار السن. دفر، متاح على <https://ar.davar1.co.il/479583/>. (22 يونيو، 2024).
65. Country-risk-files-Israel. COFACE. Available on <https://www.coface.com/news-economy-and-insights/business-risk-dashboard/country-risk-files/israel> (22.Jun.2024).

الفصل السابع



السياسة الخارجية الإسرائيلية

إعداد وتحرير

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور الأول

خصائص السياسة الخارجية الإسرائيلية

حينما أعلن اليهود عن دولة إسرائيل فيما عرف بإعلان الاستقلال ورد فيه أن إسرائيل تسعى لإقامة علاقات سلمية وتعاونية مع الجميع، وبدأ التناقض التام مع هذا الإعلان في السلوك الفعلي بقيامهم بطرد الفلسطينيين من أراضيهم وسفك دمائهم. وللمفارقة اعترفت الدول الكبرى بهذه الدولة المحتلة ليضيفوا "المشروعية السياسية" لدولة عدوانية تدعي السلام. ومنذ ذلك الحين وهذا التناقض سلوك مصاحب للسياسات الإسرائيلية التي تعمل على تحقيق السلام من خلال القوة المسلحة، والمهم أن يظل القبول الدولي لهذه السياسات تحت العديد من المسميات، مثل: الدفاع الشرعي عن النفس، أو التهديد العربي الكبير المحيط بها من كافة الاتجاهات.

ولذلك حرصت إسرائيل ومنذ أيامها الأولى كدولة على تعريف دوائر واضحة الملامح لسياستها الخارجية، فهناك الدائرة المعادية لها التي تحيط بها مباشرة، والتي أسمتها "دول الطوق" أو "دول المحيط" والتي تشمل مصر وسوريا والأردن ولبنان بالإضافة للفلسطينيين. تليها دائرة الدعم والتمويل لدول الطوق، والتي تضم بقية الدول العربية. ثم الدائرة ما وراء الدول العربية، وهي تشمل الجوار الإقليمي للمنطقة العربية بالإضافة إلى القوى الكبرى.

ووفقاً لهذا التقسيم تحددت أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي تغيرت في حدود ضيقة جداً منذ البدايات وحتى اللحظة الراهنة. فعلى مستوى الدائرة الأولى كان الهدف الأساسي هو السيطرة على أراضي من دولها، ثم تحقيق الأمن لإسرائيل باتفاقيات للسلام مثلما حدث مع مصر (1979) والسلطة الفلسطينية (1993) والأردن (1994)، وبغض النظر عن هذه الاتفاقيات، فإنها الدائرة الأقرب لإسرائيل والتي تحرص على استقرارها حتى إذا كان بالقوة مثلما يحدث مع الفلسطينيين. وكان الهدف الرئيسي في الدائرة الثانية هو إيجاد مساحات مشتركة من المصالح ليتم تقبل إسرائيل كجزء يبدو وكأنه طبيعي في المنطقة؛ بما يعني الحد من الدعم الذي يمكن أن تقدمه بقية الدول العربية للقضية الفلسطينية من وجهة نظر إسرائيل. أما الدائرة الثالثة فالهدف الأساسي هو التعاون بين القوى الفاعلة فيها سواء على المستوى الدولي (القوى الكبرى) أو المستوى الإقليمي غير العربي؛ ولذلك حرصت إسرائيل على الارتباط بالقوى العظمى وبعض القوى الكبرى الأخرى بدرجات مختلفة، وعلى مد جسور التعاون للقوى الفاعلة ما وراء المنطقة العربية.

وقبل تناول أهم أهداف السياسة الخارجية في هذه الدوائر يمكن إلقاء الضوء على مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية وأهم خصائصها العامة.

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية

تتأثر السياسة الخارجية الإسرائيلية بعدة مؤسسات رئيسية تلعب أدوارًا مهمة في صنع القرار. وفيما يلي أهم هذه المؤسسات¹:

الحكومة (مجلس الوزراء): تتخذ الحكومة القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية. يجتمع مجلس الوزراء بانتظام لمناقشة القضايا الحيوية، بما في ذلك العلاقات الدولية، الأمن القومي، والتحالفات الاستراتيجية.

رئيس الوزراء: له دور مركزي في توجيه السياسة الخارجية؛ حيث يتولى قيادة الحكومة والتفاوض مع الدول الأخرى.

وزارة الخارجية: هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية وتنسيق العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى. ويعتبر وزير الخارجية أحد اللاعبين الرئيسيين في تشكيل السياسة الخارجية، ويعمل عن كثب مع رئيس الوزراء. كما تشمل مهام الوزارة تنظيم السفارات والقنصليات، وتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتفاوض على الاتفاقيات الدولية.

الكنيست (البرلمان): يلعب الكنيست دورًا في مراجعة السياسة الخارجية من خلال لجانه، خاصة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع. ويصادق الكنيست على الاتفاقيات الدولية المهمة ويشرف على أداء الحكومة في هذا المجال.

الأحزاب السياسية: الأحزاب لا تختلف فيما بينها كثيرًا، فهي في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي فقط تختلف من حيث الدرجة والأسلوب، جميعًا تركز على القوة والمصلحة الوطنية انطلاقًا من طبيعة نشأتها وتكوينها. ويزيد تأثير الأحزاب نتيجة سياسة تشكيل الائتلافات الحكومية المترتبة على مقاعد الأحزاب داخل الحكومة، والتي تضاعف تأثير بعض الأحزاب الصغيرة والتي تحمل توجهات مختلفة مثل الأحزاب الدينية المتشددة².

الأجهزة الأمنية والاستخباراتية: جهاز الأمن العام (الشاباك) والموساد يلعبان دورًا كبيرًا في تقديم المعلومات الاستخباراتية والتحليلات الاستراتيجية التي تؤثر في قرارات السياسة الخارجية. هذه الأجهزة تعمل على حماية الأمن القومي وتوفير الدعم الاستخباراتي للقيادة السياسية. وتشير العديد من

المصادر للسياسة الخارجية الإسرائيلية باعتبارها أحد العناصر الأساسية في المنظومة الاستراتيجية والتي تسيطر عليها الأجهزة الأمنية في إسرائيل، خاصة المخابرات والدفاع، وتهيمن على عملية صنع القرار.

الجيش الإسرائيلي: للجيش تأثير كبير على السياسة الخارجية، خصوصًا في القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع، ويقوم الجيش بتقديم التقييمات الاستراتيجية والتوصيات حول التهديدات الإقليمية والدولي، ومن ثم فإن القادة العسكريين في كثير من الأحيان هم الذين يشاركون في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية لإسرائيل. ولذلك فإن البعد الأمني له الأولوية على البعد الدبلوماسي في السياسة الخارجية³.

مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث: تشمل هذه المؤسسات مراكز الأبحاث، والجامعات، ومجموعات الضغط، التي تؤثر على الرأي العام وصنع القرار من خلال تقديم التحليلات والدراسات. كما تلعب مراكز الأبحاث دورًا مهمًا في صياغة السياسات من خلال تقديم رؤى مستنيرة وتحليلات معمقة.

وتجدر الإشارة إلى مؤتمر هرتزليا وهو مؤتمر سنوي يعقد في مدينة هرتزليا بإسرائيل، ويعد واحدًا من أهم الفعاليات التي تناقش القضايا الاستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بإسرائيل والمنطقة والعالم. تم تنظيم المؤتمر لأول مرة في عام 2000 من قبل "مركز هرتزليا متعدد التخصصات"، ويستقطب المؤتمر نخبة من السياسيين، والعسكريين، والأكاديميين، ورجال الأعمال، والإعلاميين، من داخل إسرائيل وخارجها. يوفر المؤتمر منصة لتحليل القضايا الأمنية والاستراتيجية التي تواجه إسرائيل، بما في ذلك التهديدات الإقليمية والدولية. يتناول المؤتمر مجموعة واسعة من المواضيع، منها الأمن القومي والدفاع، والعلاقات الخارجية والدبلوماسية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى السياسات الإقليمية والدولية. ثم يتم تقديم توصيات حول السياسات العامة والاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة الإسرائيلية، وكثيرًا ما تؤثر النقاشات والتوصيات التي تصدر عن المؤتمر في السياسات الحكومية في إسرائيل⁴.

بصفة عامة يمكن القول إن كافة المؤسسات تعمل معًا بطرق معقدة ومتشابكة، حيث تسهم كل منها بمعلومات وخبرات تسهم في صنع القرارات التي تحدد توجهات السياسة الخارجية لإسرائيل، ويظل للحكومة وبالأخص رئيسها التأثير الأكبر في رسم التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية، متأثرًا بانتماؤه الحزبي والمزاج العام للناخبين الإسرائيليين.

أهم خصائص السياسة الخارجية الإسرائيلية

أولًا: الارتباط بالقوى العظمى دائمًا، لقد بدأت إسرائيل بفضل بريطانيا الدولة العظمى حتى منتصف القرن العشرين، وقد دعمت اليهود ليضعوا ركائز لدولتهم على أرض فلسطين بصفتها دولة الانتداب ووجهت الرأي العام العالمي للاتجاه نفسه لفترة ليست بالقصيرة. وظلت إسرائيل معتمدة

على الدعم والمساندة البريطانية وبدرجة أقل الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبارهما القوى الاستعمارية الأكثر تأثيرًا في المنطقة العربية، وتبلور هذا في الخمسينيات مع التخطيط الثلاثي للعدوان على مصر عام 1956. ولا يعني هذا غياب العلاقات والروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لم تكن الأولوية بالنسبة لإسرائيل، ومع تحول قيادة العالم الغربي إليها أثناء الحرب الباردة وتأكيد قيادتها للعالم الغربي بما فيه بريطانيا وفرنسا، زاد الترابط بينها وبين إسرائيل وأصبحت هي القوة العظمى الداعمة لإسرائيل حتى الآن، وذلك للعديد من الاعتبارات التي سيرد ذكرها لاحقًا. أي أن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة علاقة استراتيجية تعتمد على الدعم الأمريكي اللامحدود للكيان الإسرائيلي لضمان أمنه واستمراره ونموه في المنطقة العربية، لدرجة اعتبار الولايات المتحدة أن "ضمان أمن إسرائيل" هو أهم مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ثانيًا: السعي المستمر لاختراق المنطقة العربية، سواء بإيجاد نظام إقليمي أوسع من النظام العربي (نظام شرق أوسطي) أو (نظام إقليمي مفتت)، وربما بالاندماج الإسرائيلي في المنطقة العربية لتكون جزءًا منها. وفي كثير من التحليلات يعتبرون أن إسرائيل تنظر لعلاقاتها مع الدول العربية باعتبارها مباراة صفرية، حيث يُنظر إلى أي نجاح عربي على أنه خسارة إسرائيلية. ورغم تطور علاقاتها مع بعض الدول العربية بعقد اتفاقيات سلام، فإن أي إطار للسلام الدائم والمستديم من المنظور الإسرائيلي يظل محكومًا بالصراع في المقام الأول، خاصة مع استمرار صراعها الواضح مع الفلسطينيين؛ مما جعل السياسة الخارجية الإسرائيلية فئة فرعية للسياسة الأمنية.

ثالثًا: الاتجاه لتوسيع وتعميق العلاقات فيما وراء الدائرة العربية، وهي تعتمد في تنفيذ هذا الاتجاه على الانتشار الخارجي لإسرائيل في المنظمات الدولية وانتشار بعثاتها الدبلوماسية. لدى إسرائيل انتشار خارجي واسع في المحافل والمنظمات الدولية؛ مما يعكس تفاعلها الواسع على الساحة الدولية. ومن أهم المنظمات التي تشارك فيها إسرائيل:

الأمم المتحدة: انضمت إسرائيل إلى الأمم المتحدة في 11 مايو 1949 وتشارك في العديد من وكالاتها المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

منظمة التجارة العالمية: إسرائيل عضو في منظمة التجارة العالمية منذ 21 أبريل 1995، وكانت عضوًا في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) منذ 5 يوليو 1962.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: انضمت إسرائيل إلى هذه المنظمة في عام 2010، تسعى المنظمة إلى تعزيز السياسات التي تعمل على تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للناس حول

العالم، وتعد تجمّعًا مهما للدول الأكثر تقدّمًا في العالم والملتزمة باقتصاد السوق. وبالإضافة للأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تجنيها إسرائيل من انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد كان لهذه الخطوة مغزى دبلوماسي أيضًا حيث دعمت مكانة إسرائيل اقتصاديًا وتكنولوجياً دون ربط ذلك بالعملية السياسية في الشرق الأوسط⁵.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: تشارك إسرائيل كعضو في كلا المؤسساتيتين الماليّتين الدوليتين منذ 12 يوليو 1954، حيث تساهم وتستفيد من البرامج الاقتصادية والمالية التي توفرها هذه المؤسسات. منظمة الشرطة الجنائية الدولية: إسرائيل عضو في الإنتربول، الذي يساعد في التعاون الشرطي الدولي ومكافحة الجريمة عبر الحدود.

منظمة الطيران المدني الدولي: تشارك إسرائيل في هذه المنظمة التي تعمل على تنظيم الطيران المدني الدولي وتطوير أسس السلامة الجوية.

وكالة الطاقة الذرية: إسرائيل عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 12 يوليو 1957، التي تعمل على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.

المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية: انضمت إسرائيل إلى المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية كعضو كامل في 6 يناير 2014، وقبل ذلك، كانت إسرائيل دولة مراقبة منذ عام 1991 وعضوًا منتسبًا منذ أكتوبر 2011. تعتبر إسرائيل أول دولة غير أوروبية تنضم إلى هذه المنظمة كعضو كامل؛ مما دعا سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة آنذاك إلى توضيح أن هذه الاتفاقية تعد شهادة على اعتراف أوروبا بقدرة إسرائيل العلمية والتكنولوجية وجودة علمائها ومساهماتها المهمة في الأنشطة البحثية للمنظمة على مدار سنوات عديدة؛ لذا فقد كانت عضوية إسرائيل في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية لبنة بناء إضافية في انخراط إسرائيل في المشاريع العلمية في أوروبا.

كما أن إسرائيل تشارك في العديد من المنظمات الأخرى مثل: الاتحاد الأفريقي (مراقب)، والاتحاد البريدي العالمي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومجموعة العمل المالي، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي (مراقب)، ومنظمة الدول الأمريكية (مراقب)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (مراقب).

إسرائيل عضو في العديد من المنظمات الدولية؛ مما يعكس انخراطها العميق في الشؤون العالمية، فهي تهدف لتعزيز وجودها على الساحة الدولية؛ إذ تساهم عضويتها في هذه المنظمات في تعزيز تفاعلها الدولي وعدم الشعور بالعزلة الدولية لوجودها في الوسط العربي المعادي لها.

كما أن بعثاتها منتشرة في أنحاء العالم في قارات العالم المختلفة، وتعمل من خلالها على تحسين صورة إسرائيل في المحيط الدولي وتقوية الروابط بين هذه الدول وإسرائيل. تملك إسرائيل تمثيلًا دبلوماسيًا وقنصيًا واسعًا حول العالم، ووفقًا لإحصائيات عام 2021، يوجد لإسرائيل تمثيل دبلوماسي في حوالي 76 دولة، تتوزع ما بين 77 سفارة، 20 قنصلية، و7 تمثيلات دبلوماسية أخرى. من بين هذه الدول، توجد العديد من القنصليات العامة في مدن رئيسية حول العالم، مثل نيويورك، لوس أنجلوس، ميامي، وشيكاغو في الولايات المتحدة، وكذلك في مدن أوروبية وآسيوية وأمريكية جنوبية⁶.

أصبحت إسرائيل منخرطة بشكل مكثف في المحيط الدولي وفي عمل وكالات الأمم المتحدة، وقامت باستضافة مؤتمرات ترعاها الأمم المتحدة، كما أصبحت وكالة المساعدات الدولية الإسرائيلية "ماشاف"، تحظى بدعم الأمم المتحدة ووكالات دولية أخرى. يضاف إلى ما سبق العلاقات الوثيقة بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، رغم كونها ليست عضوًا فيه، لكنها تعد شريكًا مقربًا للحلف. فهناك تعاون وثيق بينهما في عدة مجالات منها الأمن والدفاع والتبادل الاستخباراتي، كما تشارك إسرائيل في برامج الحلف المختلفة مثل الحوار المتوسطي، وهي مبادرة تهدف لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 2023، قام الناتو بتعيين ممثل رسمي لإسرائيل؛ مما يعكس تعزيز العلاقات بين الطرفين.

رابعًا: أهم أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية، تتمثل في: اختراق الدول الأضعف للحصول على الموارد الطبيعية المختلفة منها (مياه- غاز- ذهب- يورانيوم)، ومنافسة النفوذ الخارجي للقوى الإقليمية الأخرى سواء عربية أو غير عربية، كما تهدف إلى تخطي العزلة الإقليمية وتدعيم علاقاتها مع الدول ما وراء المحيط العربي خاصة من خلال الانتشار في المنظمات الدولية كما سبق، مع ضرورة الارتباط بالقوى الدولية الفاعلة في المناطق الإقليمية المختلفة. كما تعتمد إسرائيل على استخدام أدوات سياستها الخارجية بشكل متفاوت؛ حيث تميل إلى استخدام الأداة العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر، الأداة الاقتصادية من خلال التبادل التجاري والمزايا النسبية لاقتصادها، أما استخدامها للأداة الثقافية والدعائية فيتم من خلال الحملات الدعائية ضد المعادين للمصالح الإسرائيلية، وتحسين الصورة العامة لليهود وإسرائيل لتكون النموذج المتقدم الديمقراطي المستقر في هذا الإقليم العاصف.

خامسًا: طبيعة عملية صنع القرار في إسرائيل، وما يمكن تسميته أزمة القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية. واقع الأمر أن مساحة الاختلاف بين الأحزاب السياسية التي تتداول مواقع السلطة في قضايا السياسة الخارجية محدودة جدًا، قد يعود هذا إلى أولوية الاعتبارات الأمنية عن الدبلوماسية بالنسبة لطبيعة إسرائيل من ناحية. ومن ناحية أخرى قوة تيار اليمين وميله إلى التشدد سواء اليمين الديني أو اليمين القومي داخل إسرائيل، بما يدفع الحكومات التي تنتمي حزبياً لتيار اليمين لتبني سياسات متشابهة.

وتضيف بعض التحليلات إلى أن عملية صنع القرار في إسرائيل ومنها القرار في السياسة الخارجية، تعقدت إلى حد بعيد خلال العقدين الأخيرين، وتتميز هذه العملية في المرحلة الحالية بعدم الوضوح والتناقضات وبتشابك قنوات صنع القرار وتداخلها، إضافة إلى تداخل أنواع ومستويات متعددة من القضايا كانت معزولة بعضها عن بعض، وكانت مسؤوليات وصلاحياتبتها واتخاذ القرار بشأنها واضحة إلى حد بعيد. والحالة السائدة اليوم تجعل من عملية الحسم في القضايا المهمة، عملية صعبة ومعقدة⁷.

وعلى الرغم من أن أزمة صنع القرار كانت متلازمة مع أول تقصير في المواجهة العسكرية مع العدو الخارجي في حرب أكتوبر 1973)، والتي تسببت بالتشكيك في كفاءة صانعي القرار، فإن الأزمة تعمقت وتفاقت مع مرور الوقت، بسبب التحولات العميقة التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، وكانت نتيجة هذه التحولات نشوء مجتمع جديد وإنسان جديد لا يمكن التعامل معهما وقيادتهما بالأساليب التقليدية التي استخدمها النظام السياسي الإسرائيلي في بداياته. وبعبارة أخرى، فإن التطورات في المجتمع الإسرائيلي لم تكن متوازنة أو متوازنة؛ مما أوجد فجوة بين تطور المجتمع وتطور البنى المؤسسية، وخصوصًا بنية النظام السياسي، فهذا النظام تأخر كثيرًا في تحوله عن النظم الأخرى وأصبح عاجزًا عن صنع القرار بالمستوى الذي تحلى به في السابق.

وعلى مستوى قرارات السياسة الخارجية لم يعد النظام قادرًا على احتكار الشؤون الخارجية وعزلها عن المجتمع، ولم يعد "المطبخ السياسي" قادرًا على اتخاذ القرارات وتنفيذها. فالقضايا جميعها أصبحت متداخلة وكذلك المصالح، كما أن القوى الاجتماعية والسياسية أصبحت هي الأخرى متداخلة ومتشابكة وتمارس تأثيرها في عملية صنع القرار. وهذان التداخل والتشابك ينعكسان بصورة واضحة على مواقف الأحزاب السياسية من القضايا المتعددة وتنوع هذه المواقف داخل كل حزب على حدة⁸.

المحور الثاني

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول الكبرى

اتسمت السياسة الخارجية الإسرائيلية بالحرص على الارتباط بالدول العظمى والكبرى، وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت هي الداعم الأكبر لليهود حتى من قبل إعلانهم لدولتهم في فلسطين، فإن علاقتها بالولايات المتحدة تتخذ منحى أكثر قوة واستمرارية، الأمر الذي يؤكد على العلاقة الارتباطية العضوية بينهما. في هذا المحور يتم تحليل ركائز السياسة الخارجية الإسرائيلية مع الدول الكبرى بما يعكس خصائصها السابقة، إذ إن إسرائيل تعتمد إلى حد كبير على استمرار التمويلات الخارجية والهبات الأمريكية والأوروبية لتمويل اقتصادها وبناء المستوطنات وتعزيز قدراتها الدفاعية، فعلى الرغم من كونها قوة إقليمية في الشرق الأوسط فإنها غير مكتفية ذاتيًا في مختلف الجوانب وتحتاج للدعم باستمرار. ومن ثمّ فعلاقتها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى مبنية على هذا الأساس.

الولايات المتحدة الأمريكية

العلاقات قبل إعلان الدولة:

بدأ اليهود بتنظيم أنفسهم في الولايات المتحدة منذ عام 1887، وهو التاريخ الذي تشكلت فيه أول جماعة ضغط يهودية حملت اسم "البعثة العبرية" بالنيابة عن إسرائيل التي كان يتزعمها وليم بلاكستون وكان هدفها إقامة دولة يهودية في فلسطين، وهذا الهدف حسب التاريخ المذكور آنفًا هو قبل نضوج الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام 1897.

وفي عام 1906 أنشأ زعماء اليهود في نيويورك "اللجنة اليهودية الأمريكية" لمعالجة المشكلات السياسية والاجتماعية كافة. والتي نجمت عن تدفق اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية والعناية بهم، ونتيجة لنشاط كل منهما فقد استطاعتا إقناع الإدارة الأمريكية بتوجيه سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها والعمل على إقرار (حق اليهود في فلسطين) وإقرار مبدأ الحماية لهم، وربما لتضغط على بريطانيا لاحقًا لإعطاء وعد بلفور 1917.

محددات العلاقات بين الدولتين:

1. أهمية الشرق الأوسط للاستراتيجية الأمريكية منذ قيادتها للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى توفر فرصة قوية للولايات المتحدة الأمريكية على بلورة استراتيجيتها في المنطقة، استراتيجية قائمة على ثلاثة محاور، هي: الأول: تأمين المصالح

الأمريكية والغربية في المناطق العربية، خاصة منطقة الخليج لضمان تدفق النفط. والثاني: إعادة صياغة هياكل ومضمون الاستقرار في المنطقة، على ضوء المعطيات الجديدة في الوضع الدولي. والثالث: تأمين وجود إسرائيل، والتوصل إلى تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بعد انتهاء دور الاتحاد السوفيتي في المنطقة.

تحقيق هذه الاستراتيجية الأمريكية يتطلب تحقيق الأهداف التالية: ضمان أمن إسرائيل، والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، في مواجهة الدول العربية. وردع أو احتواء النظم الراديكالية في المنطقة. بالإضافة إلى استمرار تدفق واردات النفط من المنطقة، وإبقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية، وصيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأهداف توضح مركزية إسرائيل فيها سواء لأن الهدف هو ضمان أمنها وتفوقها، أو بالاعتماد عليها في تنفيذ هذه الأهداف.

2. قوة جماعة الضغط اليهودية داخل الولايات المتحدة، هناك تأثير كبير للمنظمات اليهودية

والصهيونية في العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية، من خلال: شبكة المؤسسات وبخاصة الشركات الرأسمالية والهيئات المالية والإعلام والمؤسسات العسكرية والسياسية وهي شبكات ومؤسسات تعمل بتخطيط وتوجيه من الجماعات اليهودية واللوبي الصهيوني التي تشكل منظمة "الإيباك" القوة الأكثر نشاطًا وقدرة في هذا اللوبي، ومن أهم أهدافها: الحفاظ على وحدة "الشعب اليهودي" عبر تجميعه في "إسرائيل" عن طريق الهجرة والمحافظة على هويته، وحماية الحقوق اليهودية في كل مكان، والدفاع عن الكيان الصهيوني وتوفير مستلزمات أمنه واستمرارية وجوده⁹. ومن ثمّ يمكن القول إن هذه القوة التي ترجع إلى عدة اعتبارات، أهمها:

- الثراء اليهودي الذي يستخدم في الانتخابات سواء التمويل للحملات الانتخابية التشريعية والرئاسية، أو التصويت؛ حيث يشكل اليهود قوة انتخابية منظمة، فهم يشاركون في الانتخابات الأمريكية بنسبة 90% مقابل 50% بين عامة الأمريكيين، فيهود الولايات المتحدة بشكل عام منظمون في مؤسسات وهيئات نشطة وفعالة وتتعاون في خدمة قضاياها الكبرى، خصوصًا فيما يتعلق بدعم إسرائيل بما يتناسب مع العقلية الأمريكية. ولديهم مقولة: "أن تكون يهوديًا، يعني أن تنظم إلى جمعية يهودية"؛ حيث يوجد في الولايات المتحدة حوالي 350 منظمة مرتبطة بالحركة الصهيونية أو موالية لها، ومن بين هذه المنظمات نحو 67 منظمة صهيونية سياسية تعمل مباشرة لصالح إسرائيل، فضلًا عن المنظمات الدينية والثقافية والاجتماعية، ومنظمات العلاقات العامة¹⁰.

- السيطرة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية: تعد وسائل الإعلام عاملاً مهماً، وخاصة في أنظمة الحكم الديمقراطية. وتستفيد من ظروف الحريات الواسعة لتوجيه الرأي العام. ووفقاً لدراسات عن هوية اليهود داخل الولايات المتحدة، كان من نتائجها أن أعلى نسبة لقيادات اليهود داخل الولايات المتحدة تكون في الوسط الإعلامي، فقادة الإعلام حيث تبلغ 25,8%. يضاف أن 45% من بين أبرز 172 شخصاً من كبار المثقفين والمفكرين على مستوى الولايات المتحدة هم من اليهود (أي 77 شخصاً)، وهذه النسبة تصل إلى 56% وسط أبرز علماء الاجتماع، وإلى 61% من العلماء في العلوم الإنسانية. ويسهم هؤلاء بشكل قوي في توجيه الثقافة والرأي العام ومناهج التربية والتعليم¹¹.
- تأثير الصهيونية اليهودية: وقد تزايدت قوة اليمين المسيحي، والصهيونية غير اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية في السنوات الأخيرة. الحضور العلمي والثقافي لليهود: أغلبية اليهود في الولايات المتحدة جامعيون؛ فمن بين كل 500 قيادي على مستوى الولايات المتحدة هناك 57 يهودياً. الصهيونية اليهودية: وقد تزايدت قوة اليمين المسيحي، والصهيونية غير اليهودية في الحياة السياسية الأمريكية في السنوات الأخيرة.

المصالح المشتركة بين الدولتين:

تكتسب العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية عامة درجة عالية من الخصوصية والتميز؛ لوجود مصالح استراتيجية وعسكرية مشتركة بينهما في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المصالح¹²:

1. احتياج إسرائيل الدائم لحليف قوي يساندها دولياً، وبعد عام 1956 أدركت أن القوة في المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية، وليس للدول الغربية الأوروبية الكبرى. تضافر هذا الإدراك مع غيره من العوامل التي دفعت إسرائيل منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، لتركيز جهودها لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية¹³.
2. الهدف الأمريكي الدائم لتقويض أي جهود تناهض الوجود الأمريكي في المنطقة، أو تقويض أي نفوذ يتزايد تأثيره في المنطقة، يحتمل أن يحد من هذا الوجود في المنطقة، وتعد الولايات المتحدة هذا مظهرًا لعدم الاستقرار الإقليمي، وتتعامل معه بما يعيد المنطقة للاستقرار الذي يتوافق مع مصالحها. قد يظهر عدم الاستقرار الإقليمي، من وجهة النظر الأمريكية، في عدة حالات، مثل: زيادة النفوذ السوفيتي في أثناء الحرب الباردة. أو وجود نظام سياسي ثوري/ قومي مثل نظام جمال عبد الناصر، أو في وجود دولة في إقليم الشرق الأوسط -بخلاف

إسرائيل - تزيد من قدراتها العسكرية التقليدية أو غير التقليدية، مثل: مصر في الخمسينيات والستينيات، والعراق في أوائل التسعينيات، وفي أوائل الألفية الثانية، إيران في السنوات الأخيرة.

كذلك قد يظهر عدم الاستقرار في الإقليم بوجود تيار فكري مؤثر، يناهض سياسات الولايات المتحدة وحلفائها، مثل: تنظيم القاعدة في أفغانستان، حزب الله في لبنان، حركة حماس في الأراضي المحتلة. ولتحقيق هذا الهدف الأمريكي الدائم، استقرار الشرق الأوسط، لا بد من تقوية إسرائيل وإبقائها الأقوى إقليميًا والاعتماد عليها عسكريًا -من وجهة النظر الأمريكية- للقيام بدورها كنقطة تمركز أو وثوب استراتيجي للمشاركة في أعمال الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. فيقول وزير الدفاع الأمريكي السابق في إدارة ريجان مقولته توجز النظرة الأمريكية لإسرائيل: "إننا نعتبر إسرائيل حليفًا مهمًا وضروريًا، ونعتقد أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على هذه العلاقة، ومنع أي تهديدات تلحق الضرر بها"¹⁴.

3. حرص الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء إسرائيل الأقوى إقليميًا من الناحية العسكرية، جعلها تحرص على إمدادها بكل ما يلزم من أسلحة ومعدات ومعلومات وتكنولوجيا¹⁵. في المقابل زاد اعتماد إسرائيل العسكري على الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، وقلل من فرص وجود بديل يوازن هذا الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت المحصلة في الترابط القوي بينهما، حتى وإن اختلفت وتيرة العلاقات من فترة لأخرى، أو شهدت بعض التوترات.

مجالات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الولايات المتحدة

منذ أن قرر الرئيس هاري ترومان الاعتراف بإسرائيل بعد أحد عشر دقيقة من إعلان استقلالها، كانت لدى الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة، تطورت مع مرور الزمن إلى شبكة من الروابط العسكرية والاقتصادية والأكاديمية والبيروقراطية والشخصية. كانت العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية قائمة وقوية منذ الستينيات من القرن الماضي، ولكنها زادت منذ السبعينيات وضوحًا واتخذت أبعادًا أكثر قوة، واتخذت العديد من المظاهر التي أكدت على قوة هذه العلاقة وقيامها على التعاون. في أثناء الحرب الباردة وعودة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى التشدد، في منتصف الثمانينيات، قدرت الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل هي الأداة الفعالة لحماية مصالحها ضد الخطر السوفيتي في الشرق الأوسط، وهي الحليف القوي الذي يمكنه مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق سياسة الاحتواء للنفوذ السوفيتي في المنطقة؛ ومن ثمّ يجب توسيع دور إسرائيل بما يتجاوز حدودها الإقليمية¹⁶.

يعد التعاون الأمني والدعم السياسي والاقتصادي مع الولايات المتحدة ركائز أساسية في توجه السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه واشنطن. من الناحية الأمنية، تعتمد إسرائيل على المزايا الأمريكية للحفاظ على التطور النوعي للجيش الإسرائيلي في المعدات والتدريب للتعويض عن المزايا التي تتمتع بها الدول المجاورة لها من حيث عدد السكان وحجم الأراضي وهو ما تفتقر إليه إسرائيل.

فقد ساعدت الإمكانيات والمساعدات العسكرية الأمريكية في تحويل الجيش الإسرائيلي إلى واحد من أكثر الجيوش تطورًا من الناحية التكنولوجية في العالم. كما ساعد تفويض الكونجرس لإسرائيل باستخدام جزء من هذه المساعدات للمشتريات الخارجية لإسرائيل على بناء صناعة دفاع محلية متطورة، وتعد بدورها واحدة من أكبر مصدري الأسلحة في جميع أنحاء العالم.

كما تجري الولايات المتحدة وإسرائيل بانتظام مناورات ومشاورات مشتركة، وتتعاونان في كثير من الأحيان في تطوير التكنولوجيا العسكرية، حيث يستخدم الجيش الأمريكي عددًا من العناصر ذات المنشأ الإسرائيلي. ووفق السفارة الأمريكية في إسرائيل، يتم تصميم المكونات الحيوية للمنتجات الأمريكية الرائدة ذات التقنية العالية في إسرائيل، مما يجعل هذه الشركات الأمريكية أكثر قدرة على المنافسة وأكثر ربحية على مستوى العالم، ومن أمثلة ذلك شركات مثل: Motorola و Intel و Cisco و Applied Materials و HP.¹⁷

أما من الناحية الاقتصادية، تعمل إسرائيل على تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة من خلال بعثاتها في الخارج وخاصة بعثتها لدى الولايات المتحدة. حيث تقوم البعثة الاقتصادية الإسرائيلية لدى الولايات المتحدة بتخطيط عملية صنع السياسات في إسرائيل من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة في الولايات المتحدة. وتحافظ البعثة الاقتصادية على حوار اقتصادي ثنائي مستمر حول مسائل مختلفة مع حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك: السياسة المالية والضريبية، والخدمات المالية، وتكييف الاقتصاد ليتوافق مع المعايير الدولية، وتنسيق برنامج ضمان القروض بين الولايات المتحدة وإسرائيل.¹⁸

وتمتد العلاقة الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة اليوم لتشمل مجالات على سبيل المثال لا الحصر: تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وعلوم الحياة، وحلول الرعاية الصحية، والطاقة، والأدوية، والأغذية والمشروبات، والصناعات الدفاعية، والأمن السيبراني، والطيران.

أما من الناحية السياسية، تسعى إسرائيل دومًا إلى الحفاظ على علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة وتطوير هذه العلاقات، وذلك لضمان استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل في المحافل الدولية

على كافة المستويات وتحت أي ظروف. والواقع أن إسرائيل تنجح في ذلك من خلال حشد إمكاناتها داخل الولايات المتحدة بشكل فعال. فاللوبي الصهيوني يسيطر على صنع السياسات في أمريكا والذي يشمل الكثير من أصحاب الشركات والمصانع العملاقة في الولايات المتحدة ذات رؤوس الأموال الضخمة، والتي تقوم بجهود منفردة ومشاركة من أجل مصالحها في الولايات المتحدة ومصالح الكيان الصهيوني، من خلال الإيباك¹⁹.

الاتحاد الأوروبي

بداية إسرائيل كانت أوروبية، بداية من احتواء الحركة الصهيونية من المؤتمر الصهيوني الأول في بازل 1897، وحل المسألة اليهودية على حساب فلسطين، ثم السماح بانتشار مكاتب الوكالة اليهودية في العواصم الأوروبية. وتسبب وعد بلفور (1917) في تشكيل الشرعية الدولية الأساسية التي استندت إليها الحركة الصهيونية، وعملت من خلاله على كسب الأطراف الدولية المترددة وتحقيق المشروع الصهيوني (إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين)، ويعدده البعض "صفقة" سياسية ذات بعد استراتيجي قَدَّم بموجبها الاستعمار الأوروبي للحركة الصهيونية الوعد لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين مقابل أن يتحول هذا الكيان إلى قاعدة متقدمة لنشاط القوى الاستعمارية والإمبريالية وصدّ نضالات حركات التحرر الوطني العربي وإفشال مشاريع وحدتها ونهوضها.

ورغم أن مصدر هذا الوعد كان بريطانيا، غير أنه كان في الواقع قراراً أوروبياً بامتياز؛ إذ لم يكن بإمكان الإمبراطورية البريطانية، رغم ما كانت تتمتع به من قوة، الإعلان عن الوعد دون التشاور مع حلفائها آنذاك، أي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا، لذلك فإن موافقة تلك الأطراف على مضمون الوعد قد شكّل حافزاً لبريطانيا على طرحه لاحقاً على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء في مؤتمر سان ريمو وذلك في 25 نيسان 1920 وهو المجلس الذي قرر إصدار صك انتداب بريطانيا على فلسطين "24 يوليو 1922" الذي تضمن في أحد بنوده وعد بلفور وتوصية بتطبيقه. لدى إسرائيل علاقات تعاون مشترك مع الاتحاد الأوروبي في مناحٍ مختلفة، في مقدمتها المجال الاقتصادي.

قدمت أوروبا كل أشكال المساعدات والهبات المالية والعسكرية واللوجستية لإسرائيل، للكيان الوليد بدون حساب. وشكّل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 الذي شنته كل من فرنسا وإنجلترا وإسرائيل ذروة اختبار للتحالف العضوي والاستراتيجي بين أوروبا الغربية وإسرائيل على قاعدة ابتزاز "تاريخي-أخلاقي" مارسه الدولة الصهيونية ضد الدول الأوروبية وعلى حساب العرب عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، وذلك على خلفية الفضائح التي ارتكبتها السلطات والأحزاب النازية في أوروبا ضد مواطنيهم اليهود.

العلاقات مع الكيان الأوروبي: تمتعت إسرائيل منذ سنة 1964 بكل امتيازات عضوية السوق الأوروبية المشتركة دون أن يكون ذلك قانونيًا. وعرفت العلاقة بين إسرائيل وأوروبا بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي تطورًا نوعيًا، إذ أسند لها الاتحاد صفة المراقب الفعال منذ يناير 2006، ثم منذ سبتمبر من السنة نفسها تمتعت بحقوق الدولة العضو نفسها من حيث الحضور والتمثيل والإدلاء بالرأي في الاجتماعات ذات العلاقة بقضايا الطاقة والتعليم والمال وقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب. كما منحها إلى جانب ذلك امتيازات تجارية إضافية تتمثل خاصة في إزالة أكثر من 90% من الضرائب والرسوم على البضائع والسلع الإسرائيلية المصدرة إلى دول الاتحاد.

تأسس مكتب للمؤتمر اليهودي الأوروبي في بروكسيل 2009 بحضور رئيس المفوضية الأوروبية ورئيس البرلمان الأوروبي وعضو المفوضية المكلف بالشئون الأمنية، بالإضافة إلى 50 نائبًا أوروبيًا ورئيس المؤتمر اليهودي الأوروبي ووزير البنى التحتية الإسرائيلي "من حزب إسرائيل بيتنا المتطرف الذي يتزعمه وزير الخارجية الإسرائيلي أفغيدور ليبرمان". ورصد الاتحاد الأوروبي لهذا المكتب ميزانية سنوية خاصة تبلغ 50 مليون يورو وذلك لتغطية رواتب الموظفين والعاملين ومختلف المتطلبات الإدارية والبشرية لأنشطته.²⁰

اقتصاديًا، تعتمد إسرائيل بشكل كبير على الدعم الاقتصادي الأوروبي، فهي لا تكتفي ذاتيًا على الصعيد الاقتصادي، وتعتمد على المساعدة الخارجية والاستدانة للحفاظ على اقتصادها، هذه التمويلات تساعد على تشجيع اليهود على الاستيطان في الأراضي المحتلة، وهذه التمويلات الضخمة المستقطبة من الجماعات اليهودية المنتشرة في الدول الأوروبية جعلتها تحتل مراكز متقدمة في تصنيف حول المعايير الأعلى للحياة. وتخضع العلاقات التجارية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة التي تعد جزءًا من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل 2000. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر سوق تجاري لإسرائيل وله حوالي ثلث إجمالي التجارة الإسرائيلية.²¹

وسياسيًا، تعتمد علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي على خطة العمل لعام 2005 بموجب سياسة الجوار الأوروبية. وتهدف هذه الخطة إلى دمج إسرائيل تدريجيًا في السياسات والبرامج الأوروبية، وبموجبها أنشأت لجان فرعية تجتمع بانتظام لمناقشة الأولويات وتبادل وجهات النظر. فالإطار القانوني لعلاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي هو اتفاقية الشراكة بين الطرفين التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2000، وتتضمن أحكامًا بشأن الحوار السياسي المنتظم، وحرية إنشاء وتحرير الخدمات، وحرية حركة رأس المال وقواعد المنافسة وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.²²

وتعد الازدواجية هي السمة المميزة للعلاقات الأوروبية مع إسرائيل؛ ظهرت هذه الازدواجية على أكثر من مستوى، أبرزها الاختلاف بين موقف الحكومات الأوروبية والشعوب الأوروبية من الممارسات

الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. الأمر الذي دفع ليحلل بعض المختصين العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية ليصفوها بالتذبذب فهي لا تسير بوتيرة ثابتة من التقارب والتحالف على غرار علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية. والمواقف التي يدين فيها الاتحاد بعض السياسات الإسرائيلية يرجعها البعض لضغط الرأي العام الأوروبي وظهر هذا بوضوح في أثناء حرب غزة 2023-2024؛ وهو ما دفع بعض الدول الأوروبية (إسبانيا وإيرلندا والنرويج) للاعتراف بالدولة الفلسطينية، خاصة مع إصرار مدريد على ضرورة النظر في فرض عقوبات على إسرائيل بسبب عدوانها المستمر على قطاع غزة، وكذلك دعم منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو²³.

القوى الكبرى الآسيوية

تكتسب الدائرة الآسيوية أهميتها في السياسة الإسرائيلية من عدة اعتبارات؛ أهمها: تمثل الامتداد الجغرافي الطبيعي لها ولأبرز خصومها الإقليميين، وجود القوى الصاعدة دوليًا فيها والمقصود كل من الصين وروسيا، بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للعديد من المناطق الإقليمية في آسيا؛ خاصة آسيا الوسطى، وتحديداً في قطاع الطاقة.

الصين:

تحرص إسرائيل على العلاقات مع الصين انطلاقاً من المصالح المشتركة بينهما، فقد أصبحت إسرائيل بالنسبة للصين هي بوابة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتحديث الدفاع الصيني، كما أن تقارب الصين وإسرائيل، من وجهة النظر الصينية، قد يمكن الدبلوماسية الصينية من الاستفادة على نحو أو آخر من وجود اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل في مؤسسات صنع القرار الأمريكي. وانطلاقاً من استهداف إسرائيل لتوطيد علاقاتها بالقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، فإن إسرائيل ترى في الصين قطباً عالمياً مؤثراً في القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف الاستراتيجي لإسرائيل وبين الصين؛ فإن العلاقات بين إسرائيل والصين تتطور تدريجياً وببطء. ففي فترة الرئيس السابق دونالد ترامب، ضغطت إدارة ترامب على إسرائيل للحد من علاقاتها مع الصين في المجالات التي تؤثر في الأمن القومي، وخاصة الاستثمار والبنية التحتية والاتصالات والبيانات والتكنولوجيا. وفي نهاية عام 2019، قررت الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو إنشاء آلية استشارية بشأن جوانب الأمن القومي للاستثمارات الأجنبية. وواصلت الحكومة الإسرائيلية السياسة نفسها تجاه الصين ولكن بحرص أكبر أخذه المخاوف الأمريكية بشأن العلاقات مع الصين على محمل الجد، حيث اعتبرت قضية أمن قومي. ففي 2022،

نشر بايدن ورئيس الوزراء السابق يائير لابيد بيانًا مشتركًا حول إقامة حوار استراتيجي حول التقنيات المتقدمة، كما قررت الحكومة الإسرائيلية تعزيز الآلية الاستشارية للاستثمارات الأجنبية²⁴.

منذ بداية العقد الماضي، انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة واضحة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين في مجالات الابتكار والاستثمار والمشاريع والتجارة. وكان بنيامين نتنياهو هو مهندس هذه العلاقات، وقد حدد الاقتصاد الصيني المتنامي باعتباره فرصة مهمة لإسرائيل، ووصف ابتكار بيكين واحتياجات الصين التكنولوجية ورأس المال والأسواق بأنه زواج تم في السماء.

فمن ناحية، كان الهدف هو فتح السوق الصينية الواسعة أمام المستثمرين الإسرائيليين وفي الوقت نفسه إقامة استثمارات صينية في إسرائيل، وخاصة في البنية التحتية العامة. ومن ناحية أخرى، أوضحت إسرائيل للصينيين القيود المفروضة على التقنيات العسكرية والاستخباراتية التي لا تستطيع إسرائيل مشاركتها مع الشركات الصينية. وكان ذلك بمثابة التزام صارم من قبل إسرائيل تجاه الولايات المتحدة، الحليف الأكبر والأهم لإسرائيل، والتي تتقاسم معها العديد من هذه التقنيات. ومن ثم، يمكن وصف سياسة إسرائيل في علاقاتها مع الصين بأنها أقصى قدر من تعزيز العلاقات الاقتصادية، مع التركيز على الابتكار واستبعاد المجال العسكري والدفاعي²⁵.

ويكمن الهدف الرئيس من سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الصين في تعظيم إمكانات إسرائيل وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي. وكما يتضح من قرارات الحكومة وتصرفاتها، فإن هذا هو جوهر الهدف الاستراتيجي لإسرائيل في سياستها تجاه الصين، وهو مبني على منطق ومبررات. وهناك هدف آخر يتمثل في تعزيز المصالح السياسية لإسرائيل بقدر ما تتعلق بالصين، على الرغم من وجود بعض الصعوبات الكامنة في تحقيق ذلك، نابعة من اختلاف موازين القوة بين الدولتين، وتباين شبكة العلاقات بين كل منهما، وعلاقات كل منهما بالولايات المتحدة والأطراف الأخرى الإقليمية.

وفي عبارة موجزة، فإنه على الرغم من سياسة إسرائيل المنفتحة أمام التجارة مع الصين والمؤسسات الاقتصادية مع الصين، إلا أن قضايا الأمن القومي تبقى الأهم ولها الأولوية في السياسة الإسرائيلية. وقد صرح نتنياهو بذلك عندما قال: "سواصل العمل مع الصين ولكننا سنحمي أيضًا مصالحنا الوطنية".

روسيا:

ترتكز العلاقات الإسرائيلية الروسية على ميراث لعلاقات إسرائيل مع الاتحاد السوفيتي، والتي تشكلت بفعل عدة اعتبارات؛ أهمها:

1. وجود مصالح إسرائيلية لدى الاتحاد السوفيتي متمثلة في: سعي إسرائيل لهجرة اليهود السوفيت إلى أراضيها، وسعيها لتخفيض المساعدات العسكرية السوفيتية للدول العربية ليستمر لها التفوق العسكري الإقليمي، ولهذا حاولت إسرائيل أن تحافظ على علاقات ثابتة/ هادئة مع الاتحاد السوفيتي²⁶.

2. المنطقة العربية رغم أهميتها الاستراتيجية واهتمام الدول العظمى الدائم بها، لم تكن في قمة أولويات الاتحاد السوفيتي، خاصة وأن مصالحه فيها أقل من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيها، بل إنه مع أواخر السبعينيات، تراجع الاهتمام السوفيتي نسبيًا بالمنطقة نتيجة لعدة عوامل؛ أهمها: مشكلاته الداخلية التي بدأت في الظهور وفرضت القيود على قدرته على الفعل الدولي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعملية التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل، واستبعاد الدور السوفيتي، أكد غلبة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

3. طبيعة العلاقات السوفيتية بالدول العربية كانت علاقات سياسية بالأساس، وليست عسكرية رغم بيعه إياها أسلحة. لكن ذلك كان لأهداف اقتصادية وسياسية في المقام الأول؛ مثل: منافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة، أو تدعيم النظم الاشتراكية الجديدة في الدول العربية باعتباره قائد المعسكر الاشتراكي. وفي مقابل ذلك كانت العلاقات الإسرائيلية بالولايات المتحدة استراتيجية، تعتمد في أساسها على العلاقات العسكرية، وعلى المصالح المشتركة الحيوية للدولتين في المنطقة²⁷.

4. التصور السوفيتي أن الحل الأمثل لمشكلات الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع العربي- الإسرائيلي، لن يتم بالفعل العسكري. فرغم أن الاتحاد السوفيتي كان يقدم المساعدات العسكرية للدول العربية الأساسية في مواجهة إسرائيل، خاصة مصر حتى السبعينيات، فإنه كان يسعى دائمًا لتسوية الوضع سلميًا في الشرق الأوسط، حتى عندما تنشب حرب²⁸.

محصلة هذه الاعتبارات، ظلت العلاقات ثابتة في مستوى العلاقات الأخرى نفسه بينهما فهي لم تكن تعاونية. ثم تحولت إلى علاقات عدائية مع وصول حزب الليكود للحكم في إسرائيل عام 1977، وظهور تصريحات لرئيس الوزراء مناحم بيجين ووزير الدفاع أرييل شارون، سبق ذكرها، تؤكد أن الاتحاد السوفيتي هو مصدر تهديد أساسي لإسرائيل، ولا بد من مواجهته. ومن الممكن فهم أن هذا العداء لم يكن له أسباب حقيقية، بقدر ما كان في سبيل التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، والحصول

على مزيد من الدعم والإمداد العسكري منها، بتقديم إسرائيل نفسها كمناهض للوجود السوفيتي في المنطقة. ويدل على ذلك أنه أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد تراجع النفوذ السوفيتي في المنطقة، وظهر ذلك من انحسار الدور السوفيتي في عملية التسوية السياسية بين مصر وإسرائيل، وزيادة التقارب بين كل من: مصر، والأردن من الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى التورط السوفيتي في أفغانستان وتراجع هيئته ومكانته الدولية. ورغم قوة العلاقات السوفيتية السورية، لم يكن هناك دعم عسكري سوفيتي لسوريا في مواجهاتها المحدودة مع إسرائيل في لبنان عام 1982²⁹.

مجمل القول، إن العلاقات الإسرائيلية-السوفيتية لم تكن تعاونية، ولكنها لم تكن عدائية أيضًا، حتى عام 1978/77، مع التصعيد الإسرائيلي في لهجة الانتقادات والعداء للاتحاد السوفيتي. ورغم ذلك فقد وظفت إسرائيل التنافس السوفيتي الأمريكي على النفوذ في المنطقة، لتحقيق مكاسب عسكرية واضحة؛ أهمها: زيادة المساعدات الأمريكية لها، وزيادة التنسيق بينهما، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما عام 1981. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي:

بدأت العلاقات الإسرائيلية مع روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي)، بوجود علاقات دبلوماسية قائمة، وهجرة واسعة من اليهود الروس إلى إسرائيل، وأخذت العلاقات التجارية والاقتصادية تتطور وتتوثق مع مرور الوقت، حتى وصلت لمستوى مرتفع من التعاون، مع اتفاق الطرفين للعمل على تعزيزها وتنميتها، وذلك قبل توتر العلاقات بين روسيا والغرب عام 2014 بسبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم³⁰.

وظل التعاون في العلاقات بين الدولتين محدود نسبيًا، ويرجع إلى عدة أسباب؛ أهمها:

1. العلاقات العسكرية الوثيقة لإسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تفرض قيودًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، سواء لخبرة مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا، أو للحد من الأمريكي على تصدير تكنولوجياتها.

2. العلاقات القوية بين روسيا وكل من إيران وسوريا، وهي من الأطراف المعادية لإسرائيل، ورغم أن روسيا صوتت في 9 يونيو عام 2010 في مجلس الأمن لصالح فرض عقوبات ضد إيران، وامتناعها عن بيع نظام الدفاع الجوي S-300 لها، فإن إسرائيل لا يمكنها تجاهل تاريخ العلاقات القوية بين روسيا وإيران³¹.

3. اختلاف إسرائيل مع روسيا بسبب رفض روسيا تعريف منظمة "حماس كمنظمة إرهابية"، واستمرار اتصالاتها مع كبار مسؤولي حماس. وإسرائيل تدرك هذه الاتصالات، بل حاولت الاستفادة من هذه الاتصالات، فعلى سبيل المثال: حث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

تنتباهو في عام 2010 لروسيا على "وضع ضغوط شديدة على حماس للإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط"³².

ورغم هذه الاختلافات فإن كلاً من إسرائيل وروسيا قادرتان على تحقيق تفاهم ما، وهو ما ظهر بوضوح في أثناء الصراع السوري ومنذ بداية دخول روسيا لسوريا عام 2015، ومع هذا الاتجاه لتطوير العلاقات بين إسرائيل وروسيا، فإن العلاقات بينهما قاصرة على بعض المجالات؛ أهمها:

1. **التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب**، واعتبار ذلك التعاون خطوة لتعزيز أمن الدولتين وتعاونهما العسكري. وذلك بتبادل المعلومات والخبرات حول بعض التنظيمات الإرهابية؛ مثل: الجماعات الإسلامية الانفصالية في الشيشان، منظمة الجهاد الإسلامي. خاصة مع وجود بعض الأهداف المشتركة لهذه التنظيمات، فحماس أعلنت تضامنها مع الجماعات الشيشانية من جانب، ومن جانب آخر عرضت الشيشان إرسال 150 مقاتل/ مجاهد لدعم الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. وفي هذا الإطار، تم توقيع مذكرة مشتركة بين إسرائيل وروسيا عام 2001/2000؛ لتحديد الوسائل الممكنة لتطوير التعاون الثنائي والإقليمي متعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى التدريب المشترك لقوات مكافحة الإرهاب³³.

2. **التعاون في مجال الفضاء والمواصلات، والاتصالات**، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطوير البحث العلمي في هذا المجال، بما يمكن من استخدامه لأغراض عسكرية أيضاً. وفي هذا الصدد اعتمدت إسرائيل على الصواريخ الروسية في إطلاق أقمارها الصناعية مختلفة الأغراض، في الأعوام 1998، 2000، 2003، 2006، 2008. فقد وقعت مذكرة تفاهم بين الوكالتين الفضائيتين الإسرائيلية والروسية، لتنظيم التعاون في مجال الفضاء بين الجانبين. ليس هذا فقط بل تم توسيع إنتاج أجهزة الاتصال الحديث في روسيا وتحدي وسائل الاتصال التقليدية الروسية، عن طريق تطبيق التكنولوجيا الإسرائيلية الخاصة بالاتصال عن طريق الأقمار الصناعية في روسيا.

3. **التعاون في مجال الطاقة والاستخدام التكنولوجي لإنتاج الطاقة النظيفة**، وفي عام 2009 بدأت الدولتان في مشروع لتطوير النانو تكنولوجي. وفي عام 2008 تم التعاون بينهما لإنتاج خزان وقود للسيارات يعمل بالهيدروجين مع العمل على تطويره ليعمل على الدبابات، لجعلها أكثر أمناً وأخف وزناً، ويقلل من الاعتماد على النفط.

ومن الجدير بالذكر أن الفتور يغلب على هذه العلاقات مع تجميد بعض السياسات بعد ازدياد حدة التوتر بين روسيا والغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك يتضح أن العلاقات العسكرية

بين إسرائيل وروسيا هي محدودة نسبيًا، بما يجعلها محايدة يصعب تصنيفها كعلاقات تعاونية وثيقة. أي أن العلاقات بين إسرائيل وروسيا تشهد أدنى مستوياتها منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وذلك بسبب التحولات في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تطور الأوضاع في الحرب الروسية الأوكرانية.

كانت إسرائيل تتبنى سياسة حذرة تجاه روسيا بشأن حرب أوكرانيا وذلك في محاولة للإبقاء على دور الوساطة الذي تلعبه بين الجانبين وحماية مصالحها، وكذلك المخاوف التي تتعلق بأمنها القومي. وعلى الرغم من أن إسرائيل أبدت تضامنها مع أوكرانيا لكنها تجنبّت توجيه انتقادات مباشرة لموسكو³⁴. وهو التوجه نفسه الذي تأكد في أثناء الحرب في غزة؛ فقد زادت روسيا الضغط على إسرائيل في المنتديات الدولية، واتهمت الجيش الإسرائيلي بارتكاب مجازر في قطاع غزة. كما عززت روسيا تنسيقها مع إيران، كما لم تتخذ تدابير تمنع الفصائل الشيعية في سوريا من مهاجمة إسرائيل على الرغم من النفوذ الكبير الذي تتمتع به القوات الروسية في سوريا وإيران³⁵. ومن ثمّ، فالخياران المتاحان أمام إسرائيل: إما أن تستمر إسرائيل في سياسة الاسترضاء تجاه روسيا كي لا يكون هناك المزيد من التدهور في العلاقات مع الجانب الروسي، أو كما يقدر بعض المحللين الإسرائيليين، أن تدرك إسرائيل أن التدهور في العلاقات مع روسيا قائم ويجب أن تتعامل معه وتكيف سياساتها وفقًا لذلك.

تنظر روسيا إلى سياستها الخارجية والدفاعية من خلال منظور الحرب في أوكرانيا، في حين اتخذ جميع شركاء إسرائيل الرئيسيين موقفًا واضحًا بشأن الحرب الروسية الأوكرانية.

وواقع الأمر أن إسرائيل لديها علاقات تعاونية وثيقة مع بعض القوى الدولية المؤثرة مثل الهند تتعاون معها في عدة مجالات؛ حيث تمتلك إسرائيل والهند تعاونًا قويًا في مجالات الأمن والدفاع، تشمل ذلك التبادل التكنولوجيات العسكرية المتطورة والتعاون في مكافحة الإرهاب. وكذا هناك جهود مستمرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بما في ذلك التجارة والاستثمارات في مجالات مثل الابتكار التكنولوجي والأبحاث العلمية، مما يسهم في تقدم القطاعين التكنولوجي والعلمي في كل منهما. وتتضمن العلاقات الثنائية تبادلات ثقافية وتعليمية، بما في ذلك برامج التعليم والتدريب العلمي والتقني. وبصفة عامة تظهر العلاقات السياسية بين البلدين تطورًا إيجابيًا، حيث يعمل كلا البلدين على تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون الدولي في المحافل الدولية.

مجمل القول، علاقة إسرائيل بالقوى الكبرى تتميز بتنوعها وتعقيداتها، حيث تتأثر بالأبعاد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، وهي تعكس التعاون المتبادل والتفاهم العميق بين إسرائيل والقوى العالمية؛ مما يعزز من حضور إسرائيل على الساحة العالمية ويعزز الشراكات الاستراتيجية التي تعود بالفائدة على الطرفين، وتوظف إسرائيل هذه العلاقات في سياساتها الإقليمية تجاه الدول العربية.

المحور الثالث

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا

منذ بداية وجود إسرائيل كدولة قال مؤسسها ديفيد بن جوريون في الكنيست الإسرائيلي عام 1960: «الصداقة الإسرائيلية - الأفريقية تهدف في حدها الأول إلى تحييد أفريقيا عن الصراع العربي- الإسرائيلي، كما تهدف في أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة أفريقية للمواقف الإسرائيلية». وفي السبعينيات قال: «أبا إيبان» وزير الخارجية الإسرائيلي السابق: "كانت إسرائيل في أمس الحاجة إلى إنشاء علاقات مع أفريقيا تضمن منح أصوات التأييد لإسرائيل في المحافل الدولية، ولم يكن يكفي أن تعتمد إسرائيل على الفيتو الأمريكي والبريطاني والفرنسي في مجلس الأمن الذي كان محتاجًا إلى أصوات عشرات الدول الأخرى لكي تحول دون تدهور مركزنا وعزلتنا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة".

تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا

هذه التصريحات والتي تكررت في معانيها مع مسؤولي السياسة الخارجية تؤكد ما توليه إسرائيل من اهتمام خاص بالقارة الأفريقية إذ تعد محورًا مركزيًا في أهدافها الدبلوماسية. عاشت العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية ربيعها المزدهر منذ بداية الخمسينات، حيث كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية بدول القارة كافة، عدا الدول العربية - الأفريقية، حتى حرب 1967؛ إذ أدى العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن، واحتلال أراض واسعة من هذه الدول، إلى تغيير صورة إسرائيل، من دولة فتية ومسالمة، لا طموحات استعمارية لديها في نظر الأفارقة، إلى دولة قوية عدوانية وتوسعية. هكذا، شكلت حرب 1967 بداية مراجعة لدى بعض الدول الأفريقية، وبداية مسار لقطع العلاقات شمل آنذاك أربع دول فقط هي: غينيا، وأوغندا، وتشاد، والكونغو - برازافيل.

أما الدول الأفريقية الأخرى، فقد استمرت في علاقاتها بإسرائيل حتى نشوب حرب 1973، حين اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الدول الأفريقية، الذي عُقد في نوفمبر 1973، قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية بإسرائيل، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي المحتلة ومنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير. وقد استجابت لهذا القرار الدول الأفريقية كافة، باستثناء جنوب أفريقيا والدول الخاضعة لها (ملاي وسوازيلاند وليسوتو)³⁶. ومن الجدير بالإشارة، أن قطع العلاقات الدبلوماسية لثلاثين دولة أفريقية لم يؤدي إلى انقطاع كامل بينها وبين إسرائيل، بل العكس هو الصحيح؛ إذ بقيت المبادلة التجارية في ظل قطع العلاقات الدبلوماسية على ما كانت عليه، بل ازدادت نموًا. ففي سنتي 1980 و1981 (آخر فترة الانقطاع

الكامل للعلاقات)، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا 60%، ومال الميزان التجاري إلى مصلحة إسرائيل خلال هذه الفترة؛ فقد صدرت إسرائيل إلى أفريقيا ثمانية أضعاف ما استوردته منها سنة 1981³⁷.

ومع بداية الثمانينيات وجدت عدة متغيرات دولية دفعت في اتجاه عودة العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية، في عام 1981، تم توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي أطلقت بموجبها يد إسرائيل في أفريقيا، وحصلت على تجيير المساعدات الأميركية للدول الأفريقية لمصلحة إسرائيل. وتؤكد المادة الثالثة من هذه الاتفاقية "قيام واشنطن بوضع الأرصدة في تصرف إسرائيل لتمويل البرامج العسكرية في أفريقيا، ومع الأخذ في الاعتبار الحظر الأمريكي على دعم الأنظمة الأفريقية التي لا تحافظ على حقوق الإنسان، يصبح مضمون هذا البند منح وكالة أميركية عامة لإسرائيل تضع في تصرفها ما لا ترغب هي في تقديمه، وهو تلبية المتطلبات المادية لهذه الأنظمة، والاستفادة من المعونة الأميركية بتقديمها عبر إسرائيل.

كما شهد عام 1981 عودة الليكود إلى الحكم، إذ تولى إسحاق شامير منصب وزير الخارجية، وأريئيل شارون منصب وزير الدفاع. وكان "شارون" صاحب النظرية الاستراتيجية القائلة إن أمن إسرائيل يتجاوز الدول العربية، ليمر بتركيا وباكستان وإيران وأفريقيا، معتبرًا هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي مهم، كعمق للدول العربية يتيح الوجود فيها التسبب بمتاعب للدول العربية، كما في جنوب السودان، والحصول على موقع استراتيجي فعال في البحر الأحمر. وبالنسبة إلى شامير، فإن دول أفريقيا تتمتع بثقل دبلوماسي هائل؛ إذ تشكل أصواتها ثلث أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستطيع وحدها - إذا أجمعت - أن ترجح كفة أي قرار سلبيًا أو إيجابيًا³⁸.

ومن خلال التحرك الدبلوماسي الإسرائيلي النشط تمكنت إسرائيل من إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع أغلب الدول الأفريقية، بما مكنها من الانضمام لعضوية الاتحاد الأفريقي كمراقب منذ يوليو 2021.

دوافع الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا

1. وجود منابع النيل فيها الذي يمثل حلم إسرائيل للحصول على نصيب من الموارد المائية للدول الأفريقية.
2. تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي من خلال إيجاد أسواق بديلة لتصريف المنتجات الإسرائيلية.
3. تدعيم القوة السياسية لإسرائيل عن طريق مد سياساتها للدول المؤثرة في المحيط العربي، وتكوين شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية من أجل زيادة الثقل الإقليمي لإسرائيل.

4. تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إليها، فالمهاجرين اليهود من أفريقيا إلى إسرائيل يشكلون نسبة تتراوح ما بين 30%-35% من إجمالي المهاجرين اليهود، خاصة اليهود الإثيوبيين (الفلاشا)، وهم من أفقر اليهود في أفريقيا والعالم ولذلك يشكلون نسبة مؤثرة من المهاجرين الأفارقة إلى إسرائيل.
5. كسر العزلة المفروضة على إسرائيل بحكم وجودها في بيئة معادية من الدول العربية، ومن ثم فهي تنمي علاقاتها فيما وراء الدول العربية. السعي للحصول على تأييد الكتلة التصويتية الكبيرة التي تمثلها الدول الأفريقية في الأمم المتحدة.
6. الأهمية الاستراتيجية لبعض المناطق الإقليمية في أفريقيا مثل منطقة القرن الأفريقي لتأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، وهو ما دفعها لتعزيز علاقاتها وانتشارها مع بعض الدول مثل إثيوبيا وإريتريا.

مجالات السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا

تقوم السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا على عدد من المعطيات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وهو ما يتضح فيما يلي³⁹:

أولاً: من الناحية السياسية: استطاعت إسرائيل بناء علاقات دبلوماسية وثيقة مع دول أفريقية متعددة من خلال معاهدات دبلوماسية على مدار عقود ممتدة، ولديها سفارات في هذه الدول كما توجد للدول الأفريقية سفارات وقنصليات في تل أبيب. وتقوم هذه العلاقة على اعتبار أن إسرائيل تمتلك الخبرات اللازمة التي تستطيع أن تقدمها لهذه الدول في مناحٍ مختلفة تكنولوجية وبيئية وزراعية وغيرها من المجالات التي تحتاجها هذه الدول من أجل النمو والتقدم⁴⁰.

ومما يشير إلى الأهمية التي توليها إسرائيل إلى أفريقيا سياسيًا، أنها سعت دومًا للانضمام إلى الاتحاد الأفريقي بهدف التطبيع مع دول القارة، وفي عام 2021 سعت للانضمام كعضو مراقب غير أن القرار تم تجميده بعد أن اعترض عدد من الدول العربية الأعضاء في الاتحاد على قرار المفوض الأفريقي، إذ لا تعترف إسرائيل بمبادئ الاتحاد فيما يتعلق بالملف الفلسطيني والذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. وعلى الرغم من تجميد القرار، إلا أنه يعد انعكاسًا لمدى النفوذ الإسرائيلي في دول القارة الأفريقية الذي استطاع اختراق دول القارة على مدار عقود في مختلف الأصعدة، ومن ثم، استمالة عدد كبير منها للتصويت لصالحه في مقابل عدد ضئيل من الدول التي اعترضت على القرار آنذاك⁴¹.

وبعد أن عُلِّقت قمة الاتحاد الأفريقي العام الماضي النقاش حول قرار سحب صفة مراقب من إسرائيل، جاءت حرب غزة 2023-2024 لتحظر إسرائيل رسميًا من دخول الاتحاد⁴². ولذلك ربما تحتاج الدبلوماسية الإسرائيلية أن تنشط مرة أخرى وتبذل مزيدًا من الجهد في الآونة القادمة وذلك لاستعادة نفوذها لدى دول الاتحاد بعد أن علق الاتحاد الأفريقي مؤخرًا عضوية إسرائيل لديه، وذلك على إثر حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وعلى مدار 8 شهور متواصلة.

ثانيًا: من الناحية الاقتصادية⁴³ : توجد أسباب مهمة لإسرائيل لزيادة علاقاتها التجارية مع الدول الأفريقية، خاصة وأن أفريقيا تعد قارة صاعدة اقتصاديًا من المنظور الإسرائيلي. وعلى الرغم من انخفاض صادرات السلع الإسرائيلية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بسبب وباء كورونا والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم على مدار السنوات الماضية، إلا أنه لا تزال توجد إمكانية لنمو تجاري كبير بين إسرائيل وأفريقيا. وبما أن العديد من دول القارة تشهد نموًا اقتصاديًا، فإن إسرائيل تحظى بفرص تجارية، خاصة في مجالات الزراعة والتكنولوجيا. ومن أهم الأسباب التي تدعو لذلك هو تقدم إسرائيل في مجال التقنيات الزراعية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة محليًا في دولة الاحتلال؛ مما أدى إلى تطويرها للأساليب والتقنيات والمنتجات لمواجهة هذه التحديات. إن جزءًا كبيرًا من البحث العلمي في إسرائيل مخصص للتكنولوجيات الزراعية؛ مما يوفر الأساس لتطوير الشركات الناشئة في هذا المجال، مثل تقنيات الري في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. وتتركز معظم صادرات إسرائيل في صناعة المواد الكيميائية، ومعدات الآلات والمطاط والمعادن، وجميعها مرتبطة بصناعة التكنولوجيا الزراعية. ولذلك تجذب هذه الخبرات العديد من الطلاب والخبراء الأفارقة، الذين تتم دعوتهم إلى إسرائيل من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية والمعاهد الأكاديمية، من أجل اكتساب مهارات جديدة وشهادات مهنية.

كما تقوم إسرائيل بتدعيم اقتصاديات السوق لديها في أفريقيا من خلال آليات واضحة تعتمد على: الدراسة الجيدة للأسواق الأفريقية من خلال مسح الأسواق الأفريقية، حيث تعمل إسرائيل على إرسال البعثات لدول القارة لدراسة الأحوال الاقتصادية والأنماط الاستهلاكية واحتياجات السوق في هذه الدول. كما تقوم إسرائيل بعقد الاتفاقيات التجارية باستمرار مع العديد من الدول الأفريقية، إضافة إلى إقامة المعارض التجارية⁴⁴.

ثالثًا: من الناحية الأمنية والعسكرية: توفر قضايا الأمن والدفاع أرضية مهمة للتعاون التكنولوجي والأمني مع العديد من الدول الأفريقية، وتعد هذه القضايا محورًا أساسيًا لسياسة إسرائيل الخارجية. وتكثف إسرائيل نشاطها العسكري والأمني في العديد من دول القارة من خلال إرسال البعثات الإسرائيلية بأعداد كبيرة إلى الدول الأفريقية، وتصدير السلاح وإنشاء المعسكرات مثل مستوطنة ناحال، وتدريب

الحلفاء والفصائل المتمردة في دول القارة عسكريًا وأمنيًا وتقنيًا، كما تقوم باستقبال الأفارقة للتدريب والدراسة في المعاهد العسكرية الإسرائيلية. وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن قوات كوماندوز تابعة للجيش الإسرائيلي تقوم بتدريب قوات محلية في أكثر من 12 بلدًا أفريقيًا، كجزء من استراتيجية إسرائيلية أوسع لتعزيز العلاقات الدبلوماسية في القارة. ومن بين الدول التي تتعاون معها إسرائيل إثيوبيا، رواندا، كينيا، تنزانيا، مالاوي، زامبيا، جنوب أفريقيا، أنغولا، نيجيريا، الكاميرون، توغو، ساحل العاج وغانا⁴⁵.

وفي إطار العمل العسكري يأتي العامل الأمني كذلك، حيث تستخدم إسرائيل إمكاناتها المخبرانية لتدعيم وجودها في القارة الأفريقية وتعزيز أمن إسرائيل. فقد اهتمت إسرائيل ببناء محطات مخبرانية مهمة في إريتريا في دهلك وميناء مصوغ، بالإضافة إلى قاعدة تنصت في أمباسورا في إريتريا، وذلك بهدف جمع المعلومات عن الأنشطة غير المعتادة في البحر الأحمر خاصة من قبل إيران⁴⁶.

يمكن القول، إن إسرائيل تعتمد على أدوات عديدة لتنفيذ سياستها تجاه الدول الأفريقية، لكنها تعتمد بشكل أساسي على أدوات القوة الصلبة (الأداتين الاقتصادية والعسكرية). ورغم استخدامها للقوة الناعمة ممثلة بشكل أساسي في العقيدة اليهودية لاستقدام هجرات اليهود إلى إسرائيل فإن هذه الأداة محدودة التأثير نسبيًا وهذا يعود في جزء منه إلى أن اليهود في أفريقيا كلها لا يتجاوزون 72 ألف يهودي، ومن ثَمَّ فهي ليست من مناطق تركيز الجاليات اليهودية في العالم، كما أنهم من أفقر الجاليات اليهودية ومحدودي الخبرات الفنية.

المحور الرابع

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية

منذ احتلال إسرائيل لفلسطين وإعلان قيامها في عام 1948، اتسمت علاقاتها مع المنطقة العربية بالصراع الوجودي، فهو صراع استراتيجي ممتد مركب؛ لأن مستويات الصراع الثلاثة موجودة (الفردى/ الجماعى/ الدولى)، كما أنه يتسم بالديناميكية المستمرة في مراحلها المختلفة، كما تجتمع فيه جميع أبعاد الصراع الدولى (العقائدية/ السياسية/ الاقتصادية/....) سواء فى الدوافع أو فى التطور، واستخدمت كل أدوات إدارة الصراع الدولى فيه، ولم يُحل، ولهذا فإن الصراع العربى - الإسرائيلى ليس مجرد صراع إقليمى، سواء لامتداده الداخلى أو الخارجى.

لقد رفضت الدول العربية سواء المتاخمة مباشرة لإسرائيل أو غير المتاخمة لها، الاعتراف بوجود الدولة الصهيونية المحتلة، وتتأثر السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية بعدة عوامل؛ أهمها: التاريخ العدائى بين إسرائيل والدول العربية، وواقع القضية الفلسطينية، وكذلك تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية فى المنطقة، والتي تزيد من تعقيد الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وهو ما يحد من قدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها للاندماج بشكل طبيعى بين الدول العربية.

تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول العربية

مرت علاقة إسرائيل مع الدول العربية منذ إنشائها عام 1948 باضطرابات وتقلبات متنوعة، انتقلت خلالها من نمط إلى آخر فقد ساد الصراع المباشر والاعتماد على الأداة العسكرية فى إدارة هذه العلاقات، وكانت الحروب هى الأساس بين الطرفين (1948، 1956، 1967، 1973، 1982). واستمرت فى استخدام الأداة العسكرية فى إدارة علاقاتها مع تنظيمات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، ودارت العديد من العمليات العسكرية؛ أبرزها: حربها مع حزب الله فى لبنان عام 2006، بالإضافة إلى سلسلة العمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة فى 2008، 2012، 2014، 2019، 2021، وصولاً إلى الحرب فى غزة 2023. وجدير بالذكر أن الاعتماد على الأداة العسكرية لا يحول دون استخدام أدوات أخرى خاصة فى المراحل التالية لحرب أكتوبر 1973. مع وقف إطلاق النار فى 22 أكتوبر 1973، بدأ استخدام التفاوض بين إسرائيل والدول العربية وفى البداية كانت المفاوضات بشأن الاتفاق على خطط "فك الاشتباك الأول والثانى"، وتطورت فى المراحل التالية لمباحثات مصرية إسرائيلية برعاية أمريكية انتهت بتوقيع معاهدة السلام بين الطرفين فى 21 مارس 1979.

مَثَّل انتهاء الحرب الباردة متغيرًا رئيسيًا في مسار العلاقات العربية - الإسرائيلية؛ إذ استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية (القوة العظمى المنتصرة في الحرب الباردة) تحقيق التسوية للصراع في الشرق الأوسط لتدشين مرحلة جديدة من قيادتها للعالم؛ وأدى هذا لبدء عملية التسوية السياسية للصراع بداية من مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ثم توقيع اتفاقية أوسلو 1- عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

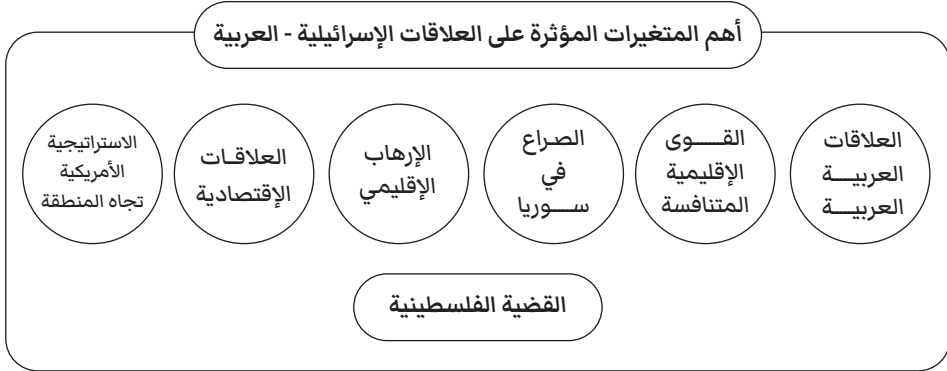
فتحت اتفاقية أوسلو الباب واسعًا أمام إسرائيل للولوج رسميًا للدول العربية؛ حيث أُرِدَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إسحاق رابين، أن توفر الاتفاقيات مع الفلسطينيين إطارًا للانفتاح السياسي والاقتصادي والتجاري على الدول العربية والعالم. بمعنى آخر، شكَّل التقدم في السلام مع الفلسطينيين مفتاحًا للولوج للعالم العربي وإقامة العلاقات العنلية. أدى التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين إلى توقيع الأردن لمعاهدة وادي عربة للسلام مع إسرائيل، 1994، وإلى ازدهار قصير في علاقات إسرائيل مع مجموعة من الدول العربية الأخرى. بدأت إسرائيل مفاوضات مع سوريا بهدف إرساء أساس شامل لعملية سلام عربية-إسرائيلية ولكنها فشلت في نهاية المطاف ⁴⁷.

ومع تعسف إسرائيل مع الفلسطينيين وعدم التزامها باستكمال عملية التسوية السياسية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي استمرت لأربع سنوات تقريبًا، ويستمر الصراع الفلسطيني مع إسرائيل حتى الآن. لقد ساعد الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني منذ عام 2007 على تعقد المشهد الصراع، وكذلك فإن التغيرات المتلاحقة التي تعاشها المنطقة العربية منذ عام 2011، أدت لتراجع القضية الفلسطينية من أولويات الأجندة الدولية والإقليمية، لكنها عادت لتتصدر الاهتمام بعد اندلاع الحرب في غزة في أكتوبر 2023.

ومع توقف عملية السلام لسنوات ظلت "المبادرة العربية" هي الطرح العربي المقبول للتسوية السلمية للقضية، خاصة بعد أن اعتمدتها جامعة الدول العربية في قماتها التي عقدتها في بيروت عام 2002، وذلك بهدف تشجيع الإسرائيليين على تقديم تنازلات تجاه حل القضية الفلسطينية مقابل تطبيع العلاقات مع الدول العربية. نصّت المبادرة على أن تطبيع العلاقات ما بين الدول العربية وإسرائيل سيكون مشروطًا بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السورية المحتلة والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان. لم تستجب أي حكومة إسرائيلية للمبادرة العربية ورفضها تنبأها، الذي تحكمه رؤيته للعرب، والتي عبر عنها قائلًا: "العرب لا يسيرون إلى الأمام، بل يتراجعون إلى الخلف"، قال تنبأها هذه العبارة في يونيو 2017 خلال نقاش مغلق مع بعض الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين، حيث كان يتحدث عن التحديات التي تواجه العالم العربي والوضع الإقليمي في الشرق الأوسط.

محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول العربية

من أهم هذه المحددات ما يظهره الشكل التالي:



وبالنظر لهذه المتغيرات يتضح عدة أمور؛ أهمها:

1. إن التحولات في منطقة الشرق الأوسط قد ساهمت في تحولات السياسة الإسرائيلية والخطاب العام تجاه الدول العربية. تقوم الرؤية الإسرائيلية على أن التوصل لحل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي يمكن أن يتحقق فقط عن طريق اتفاق إقليمي واسع يشمل "الدول العربية الشّبية". ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، سبتمبر 2016، أوضح نتنياهو بأن هناك تغيرات جوهرية في العالم العربي تجاه إسرائيل وأن العديد من الدول العربية أصبحت تعترف بحقيقة أن إسرائيل "ليست عدوهم" بل يمكن اعتبارها "حليفهم". ووضع نتنياهو إيران والتطرف الإسلامي والمتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) هدفاً مشتركاً مع الدول العربية. أما الأهداف الأخرى المشتركة فتتمثلت في الأمن والازدهار والسلام. وضمن هذا السياق، بدأت إسرائيل تطرح نفسها ليس تهديداً أو مزعجاً لاستقرار المنطقة، بل شريكاً وحليفاً يمكن الاعتماد عليه في مواجهة إيران والحركات الإسلامية "المتطرفة"⁴⁸.
2. تحمل علاقات إسرائيل مع العرب تناقضات بنوية داخلية. فبينما تسعى إسرائيل، وبالتحديد اليمين، لتوسيع العلاقات مع الدول العربية، تُظهر في الوقت نفسه تشدداً تجاه الحل السلمي مع الفلسطينيين. فبدلاً من حل الدولتين، تعمل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 2000 على التوسع في الاستيطان وتهويد مدينة القدس وتغيير الحقائق الجغرافية في الضفة الغربية وذلك بهدف حسم كافة القضايا المركزية (مصير مدينة القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والسيادة الأمنية) بشكل أحادي وخارج إطار المفاوضات الثنائية.

ومع الحرب في غزة تتباعد احتمالات التقدم في أي عملية سلام جديدة مع الفلسطينيين؛ فالغالبية الساحقة من الأحزاب الإسرائيلية إما ترفض حل الدولتين أو تقبله ضمن الشروط الإسرائيلية والتي يرفضها في العادة الفلسطينيون، وتتجه لإعادة السيطرة على الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. مقابل رفض حل الدولتين، تسعى إسرائيل لتوسيع علاقاتها مع الدول العربية لتحقيق هدفها الأساسي وهو الانخراط الكامل في المنطقة العربية، وهي في هذا تركز على بعض القضايا، أبرزها الضغط على إيران؛ إذ تُجمع المؤسسات البحثية والسياسية والأمنية الإسرائيلية على أن التعاون مع الدول العربية سيُشكّل عنصرًا أساسيًا في مراكمة ضغوطها على طهران وحلفائها في المنطقة، وبات الاعتقاد السائد داخل المؤسسات العسكرية والسياسية بأن واشنطن لن تقود تحالفًا عسكريًا ضد إيران. بالإضافة إلى تطلع تل أبيب إلى تسويق منتجاتها العسكرية والأمنية مع الدول العربية وبالتالي توسيع خياراتها الاستثمارية بما يخدم اقتصادها الصناعي المتطور. بالإضافة إلى تشكيل ديناميكية جديدة يمكن أن يكون لها آثار جيوسياسية كبيرة وتتمثل في اندماج إسرائيل مصدرًا متواضعًا ولكن يمكن أن يكون مهمًا للغاز الطبيعي، وذلك في ظل أزمة الطاقة العالمية وسعي الدول الأوروبية لوقف استيراد الغاز الروسي، مستفيدة من احتياطاتها الجديدة من الغاز البحري، توصلت إسرائيل إلى اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع لبنان عام 2021، وعقدت مؤخرًا اتفاقيات لبيع الغاز لمصر والأردن. كما انضمت إسرائيل إلى منتدى غاز شرق المتوسط ومقره القاهرة، والذي يضم قبرص ومصر وفرنسا واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية. في حين أن الغرض المباشر لهذا المنتدى هو استكشاف كيفية تصدير الغاز من المنطقة إلى أوروبا والأسواق الأخرى معًا فقد اكتسب أيضًا أهمية استراتيجية كمنظمة دولية معترف بها من قبل الأمم المتحدة ويعكس توافقًا إقليميًا أوسع⁴⁹.

4. استمرار تأثير اليمين الإسرائيلي مع رفضه المبدئي للسلام مع الفلسطينيين، يمثل محدّدًا أساسيًا في العلاقات الإسرائيلية - العربية. تنبع الإشكالية الرئيسية في ذلك في التحولات البنيوية، والاجتماعية، والديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي والتي تميل حاليًا إلى تأييد اليمين والأحزاب الدينية من جهة، ورفض السلام مع الفلسطينيين، من جهة أخرى. وبدون حل القضية الفلسطينية، ستواجه إسرائيل تحديات متصاعدة تجاه إحداث ثورة جذرية في علاقاتها العربية على النحو الذي تستهدفه.

5. تأثير القوى الإقليمية غير العربية، أسست السياسة العسكرية الإسرائيلية منذ منتصف الخمسينيات رؤيتها للقوى الإقليمية غير العربية وفقاً لمبدأ "شد الأطراف"، حيث صاغ ديفيد بن جوريون وزير الدفاع في ذلك الوقت هذا المبدأ كمقاربة استراتيجية في الشرق الأوسط مستمدة من التصور القائل إن: إسرائيل محاطة بسور من الدول العربية المسلحة والمعادية لإسرائيل بقيادة "جمال عبد الناصر"، وهذه الدول تسعى إلى تدمير إسرائيل تمامًا. ولهذا يجب على إسرائيل إقامة علاقات وتحالفات مع الدول غير العربية التي تتقاسم الحدود مع الدول العربية في الشرق الأوسط، مثل: تركيا، وإيران، وإثيوبيا. وكذلك تحالفات مع "العرب والسنة" في كل من: المغرب، وسلطنة عمان اللتان تقعان على أطراف المنطقة، وروابط أخرى مع "الأطراف العربية" للأقليات غير المسلمة داخل الشرق الأوسط، مثل: الموارنة في لبنان، السودانيون في الجنوب. وبالتالي فقد اعتبرت إسرائيل أنها بهذه الاستراتيجية يمكنها تطبيق الحدود العربية على نطاق واسع، خاصة وأن شعوب دول الأطراف متقبلة بشرعية إسرائيل، كدولة يهودية، في قلب الشرق الأوسط⁵⁰.

لقد شكل مبدأ شد الأطراف، الرؤية الإسرائيلية لدول الجوار الإقليمي الجغرافي، أي: تركيا، وإيران، وإثيوبيا لكن سياستها تجاه كل من تركيا وإيران تعد هي الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل؛ نظرًا لسعي كل منها إلى زيادة دورها الإقليمي، وتوسيع نفوذها داخل المنطقة العربية. بالإضافة إلى ما يتمتع به من عناصر القوة الشاملة، التي تجعلهما قوى إقليمية كبرى، يمكنهما التأثير في التوازن الإقليمي، الذي تحرص إسرائيل على أن يكون مائلاً لصالحها، الأمر الذي يكسبهما أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. بينما الوضع يختلف بالنسبة لإثيوبيا، فالمعارك العسكرية الدامية في الثمانينيات، التي سبقت سقوط نظام الحكم العسكري في أوائل التسعينيات، أدت إلى تآكل شبه تام في القوات الحكومية الإثيوبية، فلم يبقَ متماسكاً سوى قوات الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية، التي استولت على الحكم. وبعد استقرار الوضع، جرى تكريسه من خلال تسريح قوات الجيش والشرطة، التي تعمل في ظل النظام السابق⁵¹. وفي عهد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، شهدت العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا تحسناً ملحوظاً وتعاوناً متزايداً في عدة مجالات، فقد تعززت العلاقات الأمنية والدفاعية بين إسرائيل وإثيوبيا، حيث قدمت إسرائيل مساعدات تقنية وتدريبية للجيش والأجهزة الأمنية الإثيوبية. كما تم تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، فالشركات الإسرائيلية نشطة في إثيوبيا في مجالات مثل الزراعة والمياه والتكنولوجيا. كما تشارك الشركات الإسرائيلية في مشاريع تنمية وبنية تحتية في إثيوبيا، مستفيدة من الخبرات الإسرائيلية في هذه المجالات⁵².

بالنسبة لتركيا: تتسم السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بأنها تعاونية، وما يمكن أن تشهده من توترات في فترات مختلفة لم يؤثر بدرجة واضحة في هذه الطبيعة التعاونية. فقد بدأت العلاقات الرسمية بين الدولتين منذ 8 فبراير عام 1949، عندما اعترفت تركيا بدولة إسرائيل، ثم تطورت العلاقات بينهما. تتفق الدولتان حول الكثير من الاهتمامات المشتركة والقضايا التي تخص الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ورغم ما تخلل هذه العلاقات من مشكلات⁵³، حرصت الدولتان على عدم التصعيد واحتواء أسباب التوتر المحتمل بينهما، خاصة ما يتعلق بموقف تركيا من الصراع العربي- الإسرائيلي⁵⁴، دون التأثير في علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، وحتى العلاقات العسكرية بينهما بدرجة مؤثرة.

بالنسبة لإيران: استمرت العلاقات الإسرائيلية تعاونية مع إيران حتى عام 1979، وكانت مظاهر التعاون بينهما متعددة؛ أهمها: إقامة تحالف استخباراتي إيراني- إسرائيلي- تركي مشترك، عرف باسم الرمح الثلاثي الشعب Trident وكان موجهاً ضد العرب والسوفيت؛ وإيران في عهد الشاه كانت حليفة للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية، واستمر هذا التعاون قوياً لعدة سنوات. كذلك حاولت إيران منع وصول القوات العراقية إلى الجبهة السورية في حرب 1973، لكن الضغوط السوفيتية منعت تلك المحاولات، لتخفيف الضغط على القوات السورية⁵⁵.

ومع قيام الثورة الإسلامية عام 1979 بدأ تغير العلاقات بين الدولتين؛ فهناك رفض فكري من النظام الثوري الإسلامي في إيران لوجود دولة يهودية في المنطقة. تكتسب إيران أهمية بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وتنبع هذه الأهمية من عدة اعتبارات من أهمها:

1. **الموقع الجغرافي لإيران،** فهي تقع بامتداد الساحل الشرقي للخليج العربي، الذي يعتبر من المنظور الإيراني من أهم ثوابت السياسة الأمنية والاستراتيجية الإيرانية. ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، وإنما للأهمية النفطية للمنطقة أيضاً، بالإضافة لكونه سوقاً واسعاً أمام العمالة والتجارة الإيرانية، كما أنه يمثل المسرح الرئيسي لما يمكن أن تمارسه إيران من أدوار. بالإضافة إلى أهمية منطقة الخليج بالنسبة لإيران أوجد أطماعاً إيرانية فيها، وقد حاولت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة الهيمنة على المنطقة⁵⁶.

2. **السياسات الإيرانية سواء في تقاربها وتعاونها القوي مع سوريا، أو دعم تنظيمات المقاومة العربية للعمل ضد إسرائيل، أو في تطويرها لقدراتها العسكرية، وخاصة القدرة النووية.** هذه السياسات لها آثارٌ واسعة على إسرائيل، خاصة بعد انتشار شبكة وكلاء إيران في المنطقة وتأثير نشاطهم في أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في المنطقة العربية⁵⁷.

مجمل القول، إن العلاقات العسكرية الإقليمية لإسرائيل الصراعية مع الدول العربية، دفع إسرائيل في البداية إلى تنمية علاقات تعاونية مع الأطراف الإقليمية غير العربية. ومع تنوع العلاقات العربية - الإسرائيلية ما بين دول السلمية والصراعية والتنافسية، اختلفت نمط العلاقات الإسرائيلية مع القوى الإقليمية غير العربية ما بين التوتر والصراع، وهو ما يدفع إسرائيل إلى تحقيق هدفين؛ الأول: تطوير علاقاتها مع الدول العربية بما يحقق لها مساحة أكبر من الحركة لسياستها الخارجية في الإقليم. والثاني: تعزيز الروابط مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الداعم الأكبر لها في كافة سياساتها، بغض النظر عن المشروعية القانونية والسياسية لهذه السياسات.

1. نظام بركات، مراكز القوى في إسرائيل: ١٩٦٣-١٩٨٣، دورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، مخطط مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي، بيروت: دار الجليل، 1983.
 2. على جاسم التميمي، "القوى الفاعلة في القرار السياسي الإسرائيلي"، المجلة السياسية الدولية، د.ت. ص 174. على الرابط: <https://www.iasj.net/iasj/download/c247dccf4b347e15>
 3. The Israeli Institute for Regional Foreign Policies MITVIM, Key Elements of Israel's Foreign Policy, Tel Aviv University, 25 March 2014. See also: Ministry of Foreign Affairs, Basic Foreign Policy Principles of the Government of Israel, <https://www.gov.il/en/pages/11-basic-foreign-policy-principles-of-the-government-of-israel-15-december-1969>.
 4. Kareim Elgendy, The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces, and Influences, Beirut: Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations, 2019.
https://www.alzaytouna.net/english/books/Israeli_Decision_Making/Israeli_Decision_Making_Ed2_Full.pdf
- انظر أيضا:
- برهوم جرابسي، جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2014.
5. Efraim Inbar, Israel Is Not Isolated, Mideast Security and Policy Studies, No. 99, the Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar Ilan University, March, 2013.
 6. <https://visalist.io/israel/embassy>
 7. Kariem Elgendy, Op.Cit,
 8. علي التميمي، مرجع سابق.
 9. <https://re-captha-version-3-278.buzz/ms/dog/?c=2fb01676-6d5f-41df-b4a4-c8e0cb780d73&a=197323>
 10. Moore, Deborah Dash, editor. American Jewish Identity Politics. University of Michigan Press, 2008. JSTOR, <https://doi.org/10.3998/mpub.273452>. Accessed 15 June 2024.
 11. Ibid,
 12. لمزيد من التفصيل حول أسباب قوة وخصوصية هذه العلاقات، انظر: برنارد رايك، "الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة"، في: ديفيد دابليو ليش (محرر)، مرجع سابق، ص 363-367. وأيضاً: دلال محمود، مرجع سابق، ص 95-89.
 13. Mitchell Bard, "U.S.Aid to Israel 1949-2009", in: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/foriegn_aid.html
 14. الملف الوثائقي للصراع العربي- الإسرائيلي، جريدة الأهرام، القاهرة: مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم، المجلد الثالث، الأهرام: 20/9/1982، ص 301.
 15. Mitchell Bard, Op.Cit,
 16. (دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية في الفترة 1973 2010-، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013. ص 117-120.
 17. US Embassy in Israel, <https://2u.pw/QMZWNztp>
 18. Ibid,
 19. أوعقي حميد، اللوبي الصهيوني بأمريكا، من يحكم الآخر؟ 28 مايو 2018، <https://2u.pw/VwJHUSIU>
 20. العلاقات الأوروبية الإسرائيلية.. توتر حقيقي أم دور وظيفي؟، <https://www.jenincci.org/reports/93.html>

21. The European Union and Israel, Delegation of the European Union to the State of Israel, <https://2u.pw/6PplwEdB>
22. Ibid.
23. Raf Casert, Relations between EU and Israel plummet as Spain, Ireland prepare to recognize a Palestinian state, May 27, 2024, <https://2u.pw/6FGG2dZR>
24. Assaf Orion, what is the new Israeli government's China policy? The Jerusalem Post, January 3, 2023, <https://www.jpost.com/opinion/article-726460>
25. Assaf Orion, Challenges to Israel's Policy on China, Institute for National Security Studies INSS, No. 194, August 2019.
26. William B. Quandt, OP. Cit, P.P 320 – 328.
27. دلال محمود، مرجع سابق، ص 104.
28. Evgeni M. Primakov, "Soviet Policy Towards The Arab – Israeli Conflict", in : W. Quandt (ed.), Ibid., P. 390.
29. —، "الاتحاد السوفيتي وعلاقته بأطراف الصراع"، في: www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/sovietcra/sec12.doc_cvt.htm
30. FactSheetRussia-Israel Relations, July 30, 2010. in: israelseen.com/2010/07/30/fact-sheet-russia-israel-relations/
31. Ilya Bourtman, "Putin and Russia's Middle Eastern Policy", Middle East Review of International Affairs, June 2006. in: www.Meria.idc.ac.il/journal/2006/issue2/jvlon02a11.html
32. David Barak, "Netanyahu to Russia: Pressure Hamas to free Shalit", Haaretz, June 29, 2010. In: www.haaretz.com
33. Ilya Bourtman, Op.Cit,
34. "المصالح والمخاوف تحكم سياسة إسرائيل تجاه روسيا بشأن أوكرانيا"، الشرق نيوز، 11 نوفمبر 2022
35. Georgy Poroskoun and Yaron Gamburg, Changing Israel's Policy on Russia and Ukraine, Institute for National Security Studies INSS, No. 1808, January 3, 2024.
36. Irit Back, Israel-Africa Relations: New Challenges and Opportunities, Institute Moutaigne, April 6, 2022, <https://2u.pw/jiGaYcFj>
37. كمال إبراهيم، "عودة إسرائيل إلى إفريقيا، 1980-1990"، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 2 – ربيع 1990، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/35189>
38. Olusola Ojo, Africa and Israel Relations in Perspective (Jerusalem: Leonard David Institute for International Relations – the Hebrew University, 1988), pp. 20-21.
39. نورا ماهر، "السياسة الخارجية الإسرائيلية"، ورقة بحثية غير منشورة، 2024.
40. المرجع السابق.
41. وحدة الدراسات السياسية، قبول طلب إسرائيل الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي: كيف حدث الاختراق ولماذا؟ تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5 أغسطس 2021.
42. الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية إسرائيل كمراقب، بحضور فلسطيني، مونت كارلو الدولية، 20 فبراير 2024، <https://2u.pw/58Q0B6C4>
43. نورا ماهر، مرجع سابق.
44. هناء خلف، خديجة محمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا: قراءة في المقومات والمحددات السياسية، قراءات أفريقية، العدد، يونيو 2019.

45. (تايمز أوف إسرائيل، التدريب العسكري على رأس الإستراتيجية الإسرائيلية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية في أفريقيا، 4 مارس 2019، <https://2u.pw/8litdgWK>).
46. Xinhua, Israel maintains military assets in Eritrea to spy on Iran: report, December 12, 2012, http://www.china.org.cn/world/Off_the_Wire/2012-12/12/content_27397938.htm. See also: Fekade Terefe, Mulugeta Tesfaye, Militarization of the Horn of Africa and what this means for regional security, <https://gga.org/militarisation-of-the-horn-of-africa-and-what-this-means-for-regional-security/>
47. محمود جرابعة، "علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 نوفمبر 2022. <https://apa-inter.com/post.php?id=5284>
48. المرجع السابق.
49. —، "مباحثات طاقة بين إسرائيل و4 دول عربية: بحثوا التعاون في قطاعات مثل النفط والغاز والطاقة المتجددة والبحث والتطوير"، 15 يناير 2021. <https://2u.pw/zcyEvjJF>
50. لمزيد من التفصيل حول مبدأ "شد الأطراف"، انظر:
- Yossi Alpher, "Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran: The Periphery Dimension", Norwegian Peace Building center, December 2010.
51. التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1999. ص ص 228-230.
52. أحمد عسكر، "السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد... الاستمرارية والتغير"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018. <https://acps.ahram.org.eg/News/16651.aspx>
53. من أمثلة هذه المشكلات: اعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1975، إدانة تركيا لقصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام 1981، إدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية الأولى في الثمانينيات من القرن الماضي. لمزيد من التفصيل، انظر: محمود صافي محمود محمد، العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة 1996-2006، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008. ص ص 6-9.
54. لمزيد من مظاهر التعاون الوثيق بين الدولتان، انظر:
- Efraim Inbar, "The Resilience of Israeli -Turkish Relations", Israel Affairs, vol.11, no.4, October 2005. In: www.biu.ac.il/Besa/efraim_inbar/articles.html.
55. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1987. ص 231.
56. طلال صالح بنان، "إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، السياسة الدولية، العدد (155)، يناير 2004. ص 10.
57. نازلي معوض، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي، مرجع سابق. ص 81.

الخاتمة

يرى الإسرائيليون أنهم دائماً في مشكلة أمنية، وأنهم مهددون، ويكتسب كل شيء بالنسبة لهم دلالة حتى لو كان بعيداً، وهذا كله في حد ذاته يمثل مشكلة في الشرق الأوسط، فالمنطقة تتعامل مع حالة دولة لديها عُصاب أمني مزمن؛ إذ إن نشأتها القسرية كدولة احتلال زاد من شعورها بالتهديد من أصحاب الحق، وجعلها حالة خاصة بين الدول، رغم التشابه في البنية المؤسسية لها من حيث السلطات الحاكمة أو القوى السياسية. وترتبط خصوصيتها بعوامل هيكلية مترسخة في البنية الاجتماعية والسياسية التي تأسست عليهما دولة اسمها "إسرائيل".

وبعد استيعاب البنية الاجتماعية والسياسية لإسرائيل هو الأساس لفهم سياساتها المختلفة والمؤثرة على المنطقة كلها، يضاف إلى هذا معرفة الأسس العقائدية التي تأسست عليها فكرة إنشاء "دولة لليهود"، والركيزة العسكرية التي اعتمدت عليها هذه الدولة، ويتبلور كل هذا في وجود إطار حاكم للتفكير الإسرائيلي (حكومات وشعباً) هو الأمن، باعتبار تحقيق "الأمن المطلق" هو المرام والغاية العليا الدائمة والمستمرة، بغض النظر عن السياق الإقليمي والدولي المحيط.

ولذلك، كان هدف تقديم كتاب "إسرائيل من الداخل" أن يتم تقديم صورة شاملة ومعقدة لإسرائيل، بما يتيح من خلال فصوله فهماً متكاملًا لها، ولهذا تم تناول بعض الموضوعات الأساسية التي يمكنها توضيح الملامح الأساسية لهذه الصورة، والتي اشتملت على:

أولاً: كيف بدأ اليهود التأسيس لدولتهم بالاستعانة بالقوى الكبرى الموجودة في فلسطين (بريطانيا)، وكيف وظفوا المسألة اليهودية لتتوافق مع المصالح البريطانية لتعمل لصالح حلها؛ سواء في أوروبا والمنظمات الدولية، أو في سياساتها كسلطة الانتداب في فلسطين، لتثمر جهودهم عن احتلال فلسطين على مرأى ومسمع العالم كله، ليتم الاعتراف بها وإكسابها مشروعية قانونية لا تتفق مع استخدامهما القوة والعنف المفرط ضد شعب أعزل للاستيلاء على أراضيه، لتعلن عن وجود دولة "إسرائيل" وتبدأ في ممارسة العنف بأشكال عديدة لترسيخ بقائها القسري في المنطقة العربية.

ثانيًا: استعراض لخصائص النظام السياسي الإسرائيلي وسلطاته المختلفة، وبيان تفاصيل كل منها ونمط العلاقات بين هذه السلطات، وكيف تمت صياغتها لتعكس توازنات القوى السياسية المختلفة وأهمها الخريطة الحزبية بتوجهاتها السياسية والعقائدية المختلفة، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي في البلاد. مع بيان تأثير الحركة الصهيونية في عمل هذا النظام بمؤسساته المختلفة بما جعلها تشكل الملمح الأساسي لدولة تتبنى الديمقراطية نهجًا لها، لتثير التساؤل حول حقيقة النموذج الإسرائيلي في الديمقراطية في ظل تشابه القوى الحزبية وبرامج عملها في القضايا الاستراتيجية التي ترتبط بواقع الحياة في إسرائيل، فماهية الاختلافات بين التيارات الحزبية أصبحت شديدة الضبابية.

ثالثًا: يستعرض الكتاب أيضًا نظرية الأمن الإسرائيلي وطبيعة المؤسسة العسكرية والأجهزة الاستخباراتية والأمنية التي تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، والتي تبين أن دورها يتجاوز المهام الأمنية لتكون قوة شديدة التأثير في الحياة السياسية، وتمثل محدّدًا مهمًا في تشكيل نمط العلاقات المدنية العسكرية التي تشكل محورًا أساسيًا في بنية المجتمع الإسرائيلي، وتزيد من خصوصية الحالة الإسرائيلية. وواقع الأمر أن نظرية الأمن الإسرائيلية تمثل الأساس في السياسات الإسرائيلية، ولا يعني هذا وجود تهديدات فعلية لإسرائيل، بل يعني استخدام النخبة السياسية والعسكرية للتهديدات لزيادة نفوذهما داخل المجتمع الإسرائيلي والحفاظ على تماسكه في الوقت ذاته. وقد واجهت إسرائيل مشكلة الاستقرار، بمعنى مع وجود استقرار نسبي وتراجع التهديدات الأمنية المختلفة، ظهرت مشكلات أكثر حدة في الداخل الإسرائيلي ترتبط بتعمق الانقسامات السياسية والجيلية والاقتصادية فيها؛ الأمر الذي يجعل التهديدات الأمنية والمبالغة في تقديرها عامل تماسك داخلي، خاصة مع الأجيال الحديثة نسبيًا في إسرائيل.

رابعًا: لم يغفل الكتاب تحليل حالة الاقتصاد الإسرائيلي الذي يُعتبر من الاقتصادات المتقدمة في الشرق الأوسط لارتباطه بالمؤسسات والدول الغربية. بجانب تناوله للمجتمع الإسرائيلي بمختلف تكويناته الاجتماعية والثقافية والدينية، مما يبرز تنوع وتعقيد النسيج الاجتماعي في إسرائيل، وقد ألقى الكتاب الضوء على الانقسامات الاجتماعية المختلفة في الداخل الإسرائيلي والتي تتعدد أسبابها، والتي ترتبط في كثير منها بالخصائص المختلفة للتركيبة السكانية في إسرائيل، والتي تحمل واحدة من أكبر التهديدات لها وهو التهديد الديموغرافي، والذي تعتبره إسرائيل الأخطر على مستقبلها وتحديًا عليها أن تواجهه بكافة السبل القانونية (قوانين المواطنة والقومية) والسياسية (تقييد العمل السياسي لغير اليهود وتشيت أصواتهم) والاجتماعية (العنف ضد عرب إسرائيل وضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والرغبة في تهجيرهم قسرًا إن استطاعت).

خامسًا: كما يسلط الضوء على الرأي العام في إسرائيل، ويقدم الكتاب تحليلًا دقيقًا لاستطلاعات الرأي والدراسات التي تشرح كيف يتأثر الرأي العام بالأحداث السياسية والاجتماعية، وكيف يُسهم في تشكيل السياسات الوطنية. ويتناول الكتاب توضيحًا لأهم خصائص المؤسسات الإعلامية ومراكز الفكر الإسرائيلية والمرتبطة بدوائر صنع القرار في إسرائيل.

سادسًا: وفي ختام الكتاب، تم تناول السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تتميز بتعقيداتها وتشعباتها، مستعرضين العلاقات الدولية التي تؤثر وتتأثر بموقع إسرائيل وسياساتها في الإقليم، وظهر تأثير هذه العلاقات لإسرائيل مع الدول الكبرى، والتي كان لها الدور الأكبر في وجود دولة لليهود بداية من وعد بلفور وفي المواجهات العسكرية النظامية وغير النظامية، وكذا في المواقف التفاوضية؛ وهو ما يؤكد ارتباط مصالح هذه الدول بإسرائيل، ويفسر كثيرًا من سياساتها الإقليمية في المراحل المختلفة منذ وجودها وحتى الآن.

ختامًا،

يوفر الكتاب رؤية شاملة ومتكاملة لفهم إسرائيل من الداخل، مسلطًا الضوء على العوامل المختلفة التي شكلت وتأثرت في هذا الكيان، مقدمًا مرجعًا ثريًا للباحثين والمهتمين بالشأن الإسرائيلي على كافة الأصعدة. نأمل أن يكون هذا العمل قد أسهم في تقديم معلومات قيمة ومعمقة تعزز من فهم الواقع الإسرائيلي وتعقيداته.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



رقم الإيداع: 14399 / 2024
ISBN: 978 - 977 - 87432 - 5 - 8